جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أُطرُوحَة بِعُنوَان:

انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية.

إعداد الطالبة:
وهيبة بن داودية

إشراف البروفيسور:
محمد راتول

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ البشير عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	حسيبة بن بوعلي- الشلف	رئيساً
أ.د/ راتول محمد	أستاذ التعليم العالي	حسيبة بن بوعلي- الشلف	مقرراً
أ.د/ زايري بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحناً
أ.د/ غول فرحات	أستاذ التعليم العالي	دالي ابراهيم- الجزائر	ممتحناً
أ.د/ بابا عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	عبد الحميد ابن باديس- مستغانم	ممتحناً
د/ مداح عرابي الحاج	أستاذ محاضر "أ"	حسيبة بن بوعلي- الشلف	ممتحناً

السنة الجامعية: 2013 / 2014

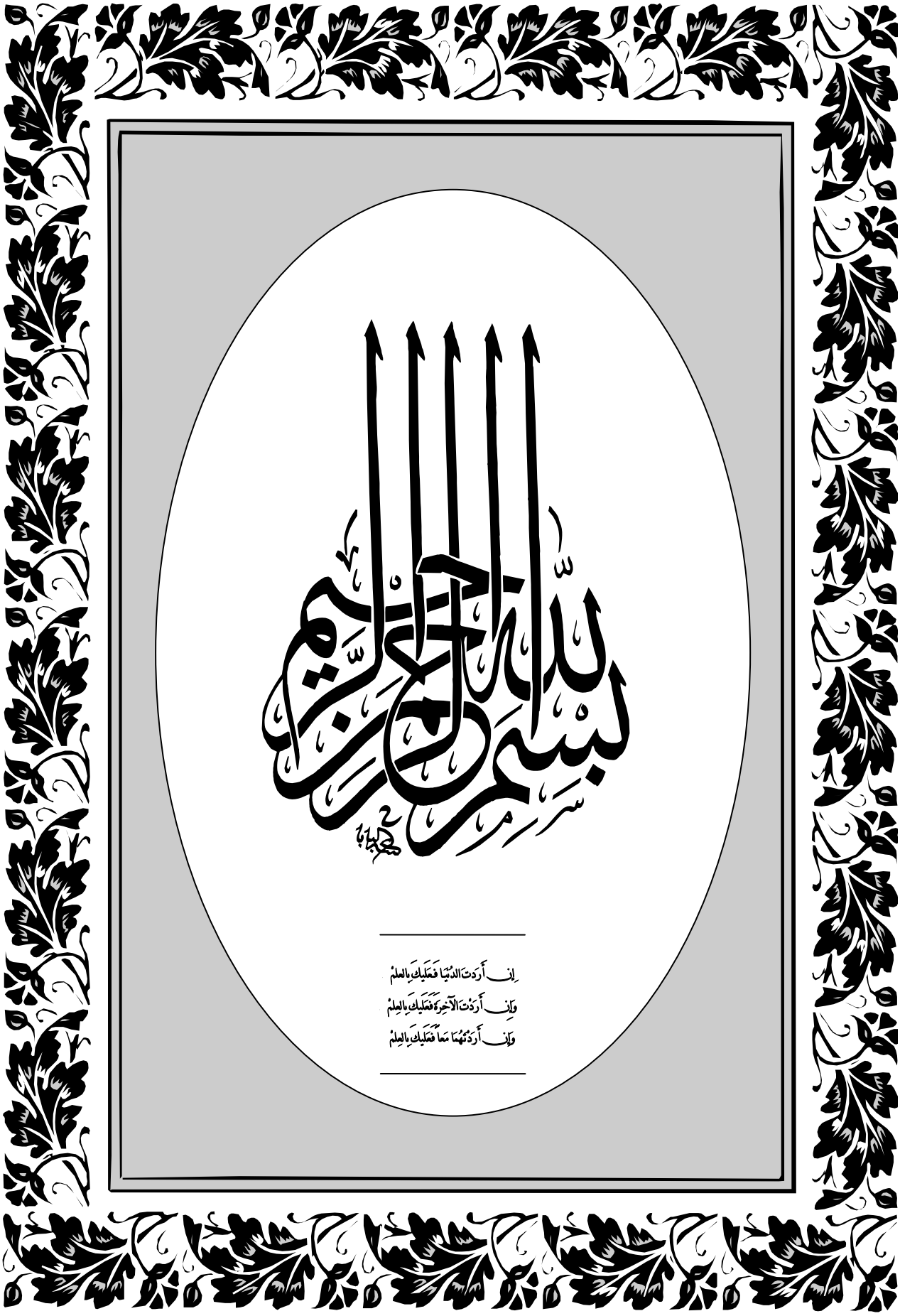
بسم الله الرحمن الرحيم
إن أردت الدنيا فعليك بالعلم
وإن أردت الآخرة فعليك بالعلم
وإن أردتهما معاً فعليك بالعلم

لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أولاً؛

ثُمَّ لِلأُسْتَاذِ القَدِيرِ راتُول محمَدْ؛

ثُمَّ لِكُلِّ مِنْ أَسهَمَ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ

بَعِيدٍ فِي إِتْمَامِ هَذَا العَمَلْ.

وهيبة

شُكْر خَاصْ

لِجَامِعَة

حَسِيبَة بَنْ بُوعلِي بِالشلَفْ

وَلِكُلِ أَسَاتِذَتِهَا وَعُمَالِهَا وَالقَائِمِينَ

عَلَى شُؤُونِهَا

✍ وهيبة

الإهداء

إلى من يحن لهما الفؤاد كما تحن البساتين إلى المطر

أبي و أمي

حفظهما الله وبارك في عمرهما

إلى سندي في الحياة

إخوتي

إلى شريكي و رفيقي في الحياة

إلى نور عيني ابني الحسين

عبد الله

اهدي هذا الجهد المتواضع

وهيبة

فهـــرس المحتويات

فهــرس المحتويــات

المحتويــات	الصفحة
الإهداء.	-
الشكـر.	-
قائمة المحتويات.	IV-I
قائمة الأشكال والجداول.	VIII-V
قائمة الرموز والاختصارات.	X-IX
مقدمـــــة.	أ- ذ
الفصل الأول: اتفاقيات التجارة الحرة - الجوانب النظرية والعملية-	
تمهيد.	**2**
المبحث الأول: :نظرية الاندماج الاقتصادي الإقليمي	**3**
المطلب الأول: مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي.	**3**
المطلب الثاني: أنماط الاندماج الاقتصادي الإقليمي.	**7**
المطلب الثالث: مدخل تحرير التجارة في إطار اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي.	**11**
المبحث الثاني: نظرية التجارة الدولية والاندماج الاقتصادي الإقليمي.	**15**
المطلب الأول: حرية التجارة في النظرية الكلاسيكية.	**15**
المطلب الثاني: حرية التجارة في النظرية نيوكلاسيكية.	**16**
المطلب الثالث: حرية التجارة في النظرية الحديثة للتجارة الدولية.	**17**
المبحث الثالث: الاندماج الاقتصادي الإقليمي وفق منظمة التجارة العالمية	**21**
المطلب الأول: تنظيم اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي في إطار منظمة التجارة العالمية.	**21**
المطلب الثاني: شروط منظمة التجارة العالمية لإقامة الاندماجات الاقتصادية الإقليمية.	**24**
المطلب الثالث: موقف المنظمة العالمية للتجارة من ظاهرة تنامي اتفاقيات الاندماج الإقليمي.	**27**
المبحث الرابع: ماهية اتفاقية منطقة التجارة الحرة.	**30**
المطلب الأول: مفهوم وخصائص ومقومات اتفاقية منطقة التجارة الحرة.	**30**
المطلب الثاني: الإطار التنفيذي لاتفاقيات منطقة التجارة الحرة.	**36**
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لاتفاقيات منطقة التجارة الحرة.	**43**
المطلب الرابع: نماذج دولية عن اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي	**56**
خلاصة الفصل الأول.	**60**

الفصل الثاني: الإطار التنظيمي والمؤسسي والتطبيقي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	
تمهيـــد.	**63**
المبحث الأول: الإطار التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**64**
المطلب الأول: عرض تاريخي للاتفاقيات السابقة بين الدول العربية قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**64**
المطلب الثاني: شروط إقامة اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**67**
المطلب الثالث: التطابق بين اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنظمة العالمية للتجارة.	**74**
المبحث الثاني: ماهية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**76**
المطلب الأول: التعريف وشروط العضوية والانضمام.	**76**
المطلب الثاني: الأهداف والأسس والمبادئ.	**78**
المطلب الثالث: آلية التنفيذ والمتابعة.	**82**
المبحث الثالث: تقييم عملية تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**86**
المطلب الأول: قضايا تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**86**
المطلب الثاني: تحليل مشاكل تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**98**
المطلب الثالث: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل النظام التجاري الدولي	**102**
المبحث الرابع: متطلبات تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**121**
المطلب الأول: إدماج الخدمات ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**121**
المطلب الثاني: إعتماد التجارة الالكترونية.	**125**
المطلب الثالث: تفعيل السياسات التجارية والاستثمارية العربية	**129**
المطلب الرابع : تفعيل دور القطاع الخاص العربي	**132**
خلاصـة الفصـل الثاني.	**136**
الفصل الثالث: تحليل واقع التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا.	
تمهيـــد.	**139**
المبحث الأول: الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا.	**140**
المطلب الأول: محاولات التعاون والتكامل التجاري لدول شمال إفريقيا.	**140**
المطلب الثاني: الالتزامات التجارية الدولية لدول شمال إفريقيا.	**145**
المطلب الثالث: تنظيم التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا.	**150**
المبحث الثاني: التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا– مؤشرات الأداء والتطور–	**155**
المطلب الأول: أداء تجارة السلع والخدمات في دول شمال إفريقيا وتوزيعها الجغرافي خلال الفترة 2000-2012	**155**
المطلب الثاني: التجارة السلعية وتوزيعها القطاعي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2008-2012.	**167**

المطلب الثالث:التجارة الخدمية وتوزيعها القطاعي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2008-2012.	**175**
المبحث الثالث: تحليل تطور وبنية التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.	**184**
المطلب الأول: مبررات تنمية التجارة البينية لدول شمال إفريقيا والعوامل المساعدة على ذلك	**184**
المطلب الثاني: أداء التجارة البينية لدول شمال إفريقيا وهيكلها السلعي خلال الفترة 2000-2012.	**187**
المطلب الثالث: اتجاهات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.	**195**
المبحث الرابع: تحليل مؤشرات التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا.	**198**
المطلب الأول: مؤشرات التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا.	**198**
المطلب الثاني: أسباب التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا.	**205**
المطلب الثالث: آثار التبعية التجارية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا.	**207**
خلاصة الفصل الثالث.	**211**
الفصل الرابع: تحليل اداء التجارة البينية لدول شمال إفريقيا في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	
تمهيـــد.	**213**
المبحث الأول: دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية التبادل التجاري لدول شمال إفريقيا	**214**
المطلب الأول: المزايا والمكاسب الاقتصادية المحتملة من انضمام دول شمال إفريقيا إلى الجافتا	**214**
المطلب الثاني: الالتزامات والانعكاسات السلبية لانضمام دول شمال إفريقيا إلى الجافتا	**216**
المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا في إطـار جافتا	**219**
المطلب الرابع: تطـور الاستثمـارات الأجنبيـة والبينيـة لدول شمـال إفريقيـا في إطـار جافتا	**236**
المبحث الثاني: قياس الأهمية النسبية للمتغيرات المؤثرة في التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.	**250**
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لها.	**250**
المطلب الثاني:نتائج تقدير نموذج الدراسة.	**256**
المطلب الثالث:تشخيص نموذج الدراسة.	**258**
المبحث الثالث: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج تقدير النموذج.	**265**
المطلب الأول:التحليل الإحصائي والاقتصادي لنتائج الدراسة.	**265**
المطلب الثاني:التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة.	**272**
خلاصة الفصل الرابع.	**278**
الفصل الخامس: معوقات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ومقومات نجاحها.	
تمهيـــد.	**281**
المبحث الأول: معوقات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.	**282**
المطلب الأول: المشكلات الأساسية في التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا	**282**
المطلب الثاني: أسباب ضعف التجارة البينية لدول شمال إفريقيا	**285**

المبحث الثاني: مشكلة قواعد المنشأ في التجارة البينية لشمال إفريقيا.	**291**
المطلب الأول: معايير قواعد المنشأ في اتفاقيات التجارة الإقليمية	**291**
المطلب الثاني: خصائص وأهداف قواعد المنشأ في اتفاقيات دول شمال إفريقيا.	**293**
المطلب الثالث: التدابير اللازمة لتنسيق قواعد المنشأ لدول شمال إفريقيا.	**295**
المبحث الثالث :تسهيل التجارة بين دول شمال إفريقيا.	**298**
المطلب الأول: مفهوم وأبعاد تسهيل التجارة.	**298**
المطلب الثاني: مزايا وكلفة تسهيل التجارة	**300**
المطلب الثالث: واقع تسهيل التجارة في دول شمال إفريقيا.	**302**
المبحث الرابع: متطلبات توسيع التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.	**314**
المطلب الأول: تطوير القطاع المالي لتسهيل التجارة البينية لشمال إفريقيا.	**314**
المطلب الثاني: تفعيل تحرير التجارة الخارجية لتوسيع فرص التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.	**324**
المطلب الثالث: إنشاء منطقة تجارة حرة شمال افريقية تمهيدا لتحقيق التكامل التجاري والاقتصادي.	**329**
خلاصة الفصل الخامس.	**334**
خاتمـــة.	**336**
المراجــع.	**348**
الملاحــق.	**--**

قائمة الأشكال والجداول

قائمـــة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	اتفاقيات التجارة الإقليمية التي أشعرت بها الجات/ منظمة التجارة العالمية حسب دخولها حيز النفاذ 1948- 2010.	28
2-1	اتفاقيات مناطق التجارة الحرة– العلاقة بين المركز والمحيط.	33
3-1	أثر تحويل التجارة.	47
4-1	أثر خلق التجارة.	48
1-2	الهيكل التنظيمي لجهاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	70
1-3	تطور حجم تجارة دول شمال إفريقيا للسلع والخدمات خلال الفترة 2000-2007	157
2-3	تطور حجم تجارة دول شمال إفريقيا للسلع والخدمات خلال الفترة 2008-2012	159
3-3	حصة التجارة الخارجية لشمال إفريقيا من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال فترة 2008-2012.	185
4-3	اتجاهات التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009.	186
5-3	التجارة السلعية لدول شمال إفريقيا كنسبة من تجارة السلع والخدمات لدول شمال إفريقيا% لعام 2012.	188
6-3	ميزان التجارة السلعية كنسبة من الناتج لدول شمال إفريقيا بالمليار دولار لعام 2012	188
7-3	إجمالي التجارة السلعية لشمال إفريقيا حسب السلع لعام 2012.	189
8-3	صادرات التجارة الخدمية لدول شمال إفريقيا حسب السلع لعام 2011.	191
9-3	تطور التجارة السلعية البينية لشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-	191
10-3	تطور التجارة السلعية البينية لشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2012 بمليار دولار	
11-3	بنية التجارة البينية للمنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا خلال الفترة 2006-2012	192
12-3	تطور بنية الصادرات المصرية الى شمال افريقيا خلال الفترة 2006-2012	193
13-3	تطور بنية الصادرات الليبية الى شمال افريقيا خلال الفترة 2006-2012	193
14-3	تطور بنية الصادرات السودانية الى شمال افريقيا خلال الفترة 2006-2012	197
15-3	تطور بنية الصادرات التونسية الى شمال افريقيا خلال الفترة 2006-2012	205
16-3	حصص التجارة البينية في شمال إفريقيا حسب البلدان سنة 2011 و 2012.	205
1-4	تطور الصادرات العربية البينية قبل وبعد الانضمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 1990-2006.	206
2-4	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009.	206

3-4	التوزيع الجغرافي الواردات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009 .	255
4-4	تطور الاستثمارات العربية البينية قبل وبعد الانضمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 1990-2006	260
5-4	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو شمال إفريقيا 2000- 2006.	266
6-4	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو شمال إفريقيا 2000- 2006.	267
7-4	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو شمال إفريقيا 2007- 2010.	268
8-4	حركة الاستثمارات البينية في شمال إفريقيا خلال سنة 2005.	275
9-4	حصة دول شمال إفريقيا من الاستثمارات البينية لشمال إفريقيا 2005 حسب مصدر التدفق.	292
1-5	الانفتاح المالي في بلدان شمال إفريقيا.	323
2-5	تطور البيئة المؤسسية في بلدان شمال إفريقيا	327
3-5	حصة الخدمات المالية والتامين من إجمالي الصادرات الخدماتية لدول شمال إفريقيا	
4-5	حصة الخدمات المالية والتأمين من إجمالي الواردات الخدماتية لدول شمال إفريقيا.	329
5-5	تشابك اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة من قبل دول شمال إفريقيا.	330

.

قائمــة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	ملخص الآثار على الرفاه الاقتصادي العام – حالة تحويل التجارة.	48
2-1	آثار منطقة التجار الحرة على خلق التجارة.	49
1-3	تطور حجم تجارة دول شمال إفريقيا للسلع والخدمات خلال الفترة 2000-2007	120
2-3	تطور حجم التجارة الخارجية لشمال إفريقيا للسلع والخدمات خلال الفترة 2008-2012	156
3-3	حصة التجارة الخارجية لشمال إفريقيا من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال فترة 2008-2012.	160
4-3	تطور حجم تجارة السلع والخدمات الخارجية لبلدان شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012.	158
5-3	تطور نسبة تجارة السلع والخدمات الخارجية لدول شمال إفريقيا من الناتج خلال فترة 2008-2012 (%)	186
6-3	تطور صادرات السلع والخدمات الخارجية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012	189
7-3	تطور واردات السلع والخدمات الخارجية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012.	195
8-3	تطور ميزان تجارة السلع والخدمات لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012	196
9-3	تطور نسبة ميزان تجارة السلع والخدمات لدول شمال إفريقيا من الناتج خلال فترة 2008-2012	202
10-3	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا خلال سنة 2009.	202
11-3	إجمالي التجارة السلعية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2008-2012.	203
12-3	إجمالي الصادرات السلعية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012	203
13-3	إجمالي الواردات السلعية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012	212
	ميزان التجارة السلعية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012	216
15-3	إجمالي التجارة السلعية لشمال إفريقيا حسب السلع لعام 2012.	231
16-3	التجارة السلعية حسب السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول شمال إفريقيا (%) لعام 2012	234
17-3	إجمالي التجارة الخدمية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012	236
18-3	إجمالي الصادرات الخدمية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012بالمليار	239
19-3	إجمالي الواردات الخدمية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012 بالمليار	241
20-3	ميزان التجارة الخدمية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008- 2012	241

21-3	إجمالي التجارة الخدمية لشمال إفريقيا حسب الخدمة لعام 2011.	242
22-3	التجارة الخدمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول شمال إفريقيا (%) لعام 2011	244
23-3	تطور الصادرات السلعية البينية لشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2012 بمليار دولار	248
24-3	أداء التجارة السلعية البينية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2006-2012	250
25-3	مساهمة التجارة السلعية البينية في التجارة الإجمالية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2006-2012	251
26-3	بنية التجارة البينية لدول شمال إفريقيا خلال سنة 2012	253
27-3	مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدول شمال إفريقيا لعام 1995 - 2005- 2010.	255
28-3	مؤشر الميل المتوسط للاستيراد لدول شمال إفريقيا لعام 1995 -2005-2010.	256
1-4	تطور الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2008-2009	257
2-4	الميزان التجاري الجزائري مع مجموعة الدول العربية لسنة 2010.	258
3-4	تطور الميزان التجاري بين مصر و الدول العربية خلال الفترة من 1997 الى 2008.	260
4-4	نتائج اختبار ديكي-فولر لدراسة الاستقرارية-الجزائر	262
5-4	نتائج اختبار ديكي-فولر لدراسة الاستقرارية- المغرب .	262
6-4	نتائج اختبار ديكي-فولر لدراسة الاستقرارية-تونس.	263
7-4	نتائج اختبار ديكي- فولر لدراسة الاستقرارية - مصر.	263
8-4	نتائج اختبار ديكي-فولر لدراسة الاستقرارية-ليبيا.	264
9-4	نتائج اختبار ديكي-فولر لدراسة الاستقرارية-السودان.	264
10-4	نتائج اختبار ديكي-فولر لدراسة الاستقرارية-موريتانيا.	265
11-4	نتائج تقدير نماذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى	266
1-5	تصنيف بلدان شمال افريقيا حسب الرقم القياسي الخاص بالأداء اللوجستيكي لسنة 2012	267
2-5	أداء بلدان شمال افريقيا حسب مكونات الرقم القياسي للأداء اللوجستيكي لسنة	270
3-5	تصنيف بلدان شمال إفريقيا حسب الرقم القياسي لمناخ الأعمال لسنة 2012	275
4-5	ترتيب دول شمال افريقيا حسب الرقم القياسي لتسهيل التجارة المعتمد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي 2012.	276
5-5	: ترتيب دول شمال افريقيا حسب الرقم القياسي للربط بالنقل البحري لعام 2012.	278
6-5	ترتيب دول شمال افريقيا حسب الرقم القياسي للتنافسية العالمية لعام2012 و2013	279
7-5	تصنيف بلدان شمال أفريقيا حسب الرقم القياسي لتصور الفساد المالي لمنظمة الشفافية الدولية	281
8-5	العوائق الرئيسية لتطوير بيئة الأعمال في شمال إفريقيا	325

9-5	نتائج إمكانات النفاذ إلى الأشكال المختلفة للتمويل في شمال إفريقيا.	**325**
10-5	أداء السوق المالي والجهاز المصرفي في دول شمال إفريقيا	**326**
11-5	مؤشر سهولة الحصول على القروض في شمال إفريقيا.	**326**
12-5	عناصر الإصلاح لتذليل معوقات الاتجار وضمان النفاذ للسوق.	**332**

قائمة المصطلحات والرموز

قائمــة الرمـوز والاختصـارات

الاختصار أو الرمز	الدلالـــة	
	اللغة الاجنبية	اللغة العربية
ALE	*Accord de libre échange*	اتفاقية التجارة الحرة.
ASEAN	*Association of South East Asian Nations*	منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا
NAFTA	*North American Free Trade Agreement*	منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
UNCTAD	*United nations conference on trade and development*	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
CEA-AN	*Commission Economique pour l'Afrique- Bureau pour l'Afrique du Nord*	الجنة الاقتصادية لإفريقيا- مكتب شمال إفريقيا.
CEN-SAD	*Communauté des États sahélo-saharien*	تجمع دول ساحل – الصحراء.
CNUCED	*Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement*	مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.
COMESA	*Common Market for Eastern and Southern Africa*	السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا
CP	*Commerce préférentiel*	اتفاق تفضيلي.
CTCI	*Classification Type pour le Commerce International*	ترتيب الاصناف للتجارة الدولية.
Dollar US	*Dollar Américain*	دولار امريكي.
GAFTA	*Greater Arab Free Trade Area*	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
GZALE	*Grande Zone Arabe de Libre Echange*	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
MENA	*Middle East and North Africa*	الشرق الاوسط وشمال إفريقيا.
MERCOSUR	*Mercado Común del Sur (Marché Commun du Sud)*	السوق المشتركة للجنوب.
ONU	*Organisation des Nations Unies*	منظمة الأمم المتحدة.
UE	*Union Européenne*	الاتحاد الأوروبي.
UEMOA	*Union Economique et Monétaire Ouest Africaine*	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.
UMA	*Union du Maghreb Arabe*	اتحاد المغرب العربي.
dis_tot	*Distance*	المسافة الجغرافية.
exp_t	*exportation de biens et de service*	الصادرات الى العالم الخارجي.
gdp_n	*Produit intérieur brut*	الناتج المحلي الخام الاسمي.
gdp_p	*Produit intérieur brut par habitant pourcentage*	نسبة الفرد من الناتج المحلي الخام.
i_conc_exp	*Indices de concentration des exportations*	مؤشر تركز الصادرات.

i_divr_exp	*Indices de diversification des exportations*	مؤشر تنوع الصادرات.
i_int_com	*Le commerce intra-régional*	التجارة البينية.
imp_t	*importations de biens et de service*	الواردات من العالم الخارجي.
itech	*Terme d change*	معدلات التبادل التجاري.
inf	*Taux d'inflation*	معدل التضخم.
lan_his	*langue*	اللغة.
n_accor	*Les accords commerciaux*	الاتفاقيات التجارية.
ouv_total	*l'ouverture des commerces des biens et de service*	الانفتاح التجاري الكلي.
p_achat_exp	*pouvoir d'achat des exportations.*	القوة الشرائية للصادرات.
pop_tot	*Population.*	عدد السكان.
rlg	*La frontière commune.*	الحدود المشتركة.
st_pltque	*Stabilité politique.*	الاستقرار السياسي.
t_ch	*Taux de change.*	سعر الصرف.
trd_pib	*Commerce en pourcentage pib.*	نسبة التجارة من الناتج المحلي الخام
ouv_intrat-1	*l'ouverture du commerce intrarégional.*	الانفتاح التجاري البيني.

مقدمـــــة

تلعب التجارة الخارجية دورا متناميا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصرة خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، وقد ساهمت الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية خلال العقود الأخيرة.

وكجزء من المنظومة الاقتصادية العالمية فإن دول شمال إفريقيا قد أدركت أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية وانخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وانطلاقاً من مفهوم أن هذه الاتفاقيات تساعد على تحسين اقتصاد هذه الدول بأكملها وتعزيز علاقاتها التجارية مع بقية العالم وتعزيز مكانتها في التوازنات الإقليمية لتصبح شريكاً فعالاً في الاقتصاد العالمي، شهدت المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا تزايدا في عدد الاتفاقيات التي أبرمت فيما بين دولها أو مع دول عربية أخرى، أو مع دول أخرى غير عربية ، كما تنوعت هذه الاتفاقيات ما بين اتفاقيات متعددة الأطراف واتفاقيات إقليمية واتفاقيات ثنائية ، فهناك أربعة دول من دول شمال إفريقيا أعضاء في منظمة التجارة العالمية ودولتين في طور الانضمام إلى المنظمة ، كما أن هناك دولة وهي ليبيا حصلت على صفة مراقب، وهذا يعني أن كل بلدان شمال إفريقيا انخرطت في النظام التجاري العالمي الجديد.

وفي إطار توسيع حجم السوق وإرساء قواعد التعاون والمشاركة مع دول شمال إفريقيا المجاورة، قام الاتحاد الأوروبي بعقد اتفاقيات ثنائية مع معظم دول شمال إفريقيا باستثناء ليبيا موريتانيا والسودان، وذلك بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2010، ولتحقيق الغرض نفسه تقريبا قامت الولايات المتحدة الأمريكي بعقد اتفاقية منطقة تجارة حرة مع ثلاثة دول عربية وهي مصر والمغرب والأردن.

وفي الحقيقة فان دول شمال إفريقيا كانت لها محاولات كثيرة للتعاون والتكامل الإقليمي التجاري فيما بينها كالاتحاد المغاربي والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، ولعل من أهم محاولات التعاون والتكامل التجاري الإقليمي لبلدان شمال إفريقيا التي يجدر بنا الإشارة إليها هي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تجسد فرصة تعاون وتكامل بين دول شمال إفريقيا مع الدول العربية بالدرجة الأولى ومع بعضها البعض من جهة أخرى، وتنشد الدول العربية بما فيها دول شمال إفريقيا من هذه الاتفاقية تحقيق التعاون والتنمية في المبادلات التجارية البينية وكذا فتح الأسواق وتحفيز القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول الأعضاء، ولتحقيق ذلك اعتمدت استراتجيات أهمها تحرير كلي للمبادلات التجارية ، ولكن نتائج هذه المبادلات كانت جد ضئيلة حيث تميزت ببطء عملية تحرير المبادلات بالإضافة إلى معوقات أخرى حالت دون تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

وبناء على ما سبق تنحصر مشكلة دراستنا في كون تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية أصبح مطلبا ملحا الآن خاصة في ظل العولمة وما تعنيه من نقل الأزمات الاقتصادية – وهو ما حدث بالفعل بانتقال آثار الأزمة المالية العالمية الراهنة، لدول شمال إفريقيا ،كذا توجه الدول الكبرى نحو استقطاب هذه الدول لتصبح فضاء اقتصاديًا مكملاً لها. ولعل أهم هذه التوجهات، هو التوجه الأوروبي نحوها في ظل اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية، وكذا التوجه الأمريكي نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة مع بعض بلدان شمال إفريقيا مثل تونس، والمغرب ومصر. كذلك التوسعات الإقليمية من قبل التكتلات القائمة حيث توسع الاتحاد الأوربي شرقًا نحو أوربا الشرقية، كما توسعت الولايات المتحدة جنوبًا نحو أمريكا اللاتينية وهو ما يهدد صادرات بلدان شمال إفريقيا خاصة في ضوء التركز الجغرافي لصادراتها في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

بالإضافة للمتغيرات الدولية السابقة هناك التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا والتي تفرض أيضًا تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية.

هذا ما يدفعنا إلى طرح **السؤال الرئيسي** التالي:

هل ساهمت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز التبادل التجاري البيني العربي بشكل عام والتبادل التجاري البيني لدول شمال إفريقيا بشكل خاص؟ وهل إلغاء القيود الجمركية وحده كاف للتأثير على حجم التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ؟

ولتبسيط السؤال الرئيسي للبحث ندرج **الأسئلة الفرعية** التالية:

- هل انضمام دول شمال إفريقيا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خيار أم ضرورة؟
- ما نتائج تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري البيني لدول شمال إفريقيا ؟
- ما أسباب تدني حجم التجارة البينية لدول شمال إفريقيا؟ وماهي العوامل والمتغيرات المؤثرة في التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ؟
- ما مدى كفاءة وفعالية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؟
- ما هي المعوقات التي تعوق نمو، وتوسع، التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ؟

وللإجابة على إشكالية البحث **ندرج الفرضيات** التالية:

- **الفرضية الأولى:** لم تستفد بلدان شمال إفريقيا من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في توسيع تجارتها الخارجية والبينية;
- **الفرضية الثانية:** يعكس أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدم فعاليتها وفشلها;
- **الفرضية الثالثة** : يرجع سبب عدم كفاءة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى ضعف قطاع التصدير للدول الأعضاء;

- **الفرضية الرابعة:** يرجع ضعف وتدني حجم التجارة البينية لدول شمال إفريقيا إلى عاملين أساسيين هما:
  - **أولا:** ضعف التعاون والتكامل التجاري فيما بينها والذي يتجسد في صورة اتفاقيات تجارية أو تكتلات تجارية،
  - **ثانيا:** عدم كفاءة ومرونة التجارة البينية لدول شمال إفريقيا؛
- **الفرضية الخامسة:** تتأثر التجارة البينة لشمال إفريقيا إيجابا بحجم اقتصادها ممثلا بالناتج المحلي الخام لها وارداتها من العالم الخارجي ، بينما تتأثر سلبا بالتذبذب في معدلات صرف عملاتها وصادراتها من العالم الخارجي.

أما أهمية البحث فتتجسد في الدور الفعال الذي تلعبه اتفاقيات التجارة الإقليمية في تعزيز وتنمية التبادل التجاري البيني، وهذا ما أثبتته التجارب الدولية في هذا المجال؛ وإن الواقع الحالي يفرض على الدول العربية وخاصة دول شمال إفريقيا تجميع قواها في كيان اقتصادي واحد يكون قادرا على المنافسة والتعامل مع كافة التكتلات الاقتصادية وإزالة جميع المعوقات والعقبات التي تحول دون التفعيل الأمثل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ومعنى ذلك أن منطقة التجارة الحرة ترجع أهميتها إلى أنها تستجيب للتحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين حيث تعمق وتعظيم من شأن التنافسية الاقتصادية أمام دول العالم وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، بل تبرز أهمية قيام منطقة التجارة الحرة الكبرى في هذا العالم الذي يتجه بصورة واضحة إلى إقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل الاتحاد الأوروبي والأبيك والنافتا والآسيان وغيرها، وهو اتجاه تؤديه وتدعمه اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية والتي تعلن بوضوح أنه لا مكان للاقتصاد الذي يعمل بمفرده في هذا العالم الذي يتكتل اقتصاديا وبالتالي فان الدول التي لا تقع في نطاق تكتل اقتصادي قوي، سيكون حالها التهميش وضعف الوزن النسبي في التجارة الدولية، وقد توصلت بعض الدراسات القياسية إلى أن مناطق التجارة الحرة باعتبارها صورة من التكتل الاقتصادي، يترتب عليها زيادة ملموسة في إنتاجية عوامل الإنتاج وزيادة حجم الاستثمار والتجارة البينية وتنويع النشاط الاقتصادي وزيادة معدل التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد ركزت أهداف الدراسة :على إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في دعم التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ، ومن ثم الكشف عن أهم العوامل المؤثرة في حجم التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي لمحددات التجارة البينية لهذه الدول، **وذلك من خلال تحقيق** الأهداف الفرعية التالية :

- دراسة خلفية وطبيعة وأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- إبراز أثار الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاقتصاديات العربية بما فيها دول شمال إفريقيا خاصة على الجوانب التجارية؛
- التعرف على واقع المبادلات التجارية البينية لدول شمال إفريقيا وبين هذه الأخيرة وبين الدول العربية؛
- التعرف على مدى كفاءة وفعالية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- استنتاج العوامل المؤثرة على التجارة البينية بين هذه الدول؛

وترجع أسباب اختيار موضوع البحث: إلى ثلاثة أسباب أساسية:

- حداثة انضمام دول شمال إفريقيا إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى خاصة الجزائر ومعرفة دوافع ومكاسب انضمام هذه الدول إليها خاصة على الجوانب التجارية بعد فشل تجارب سابقة لهذه الدول في مجال التكامل التجاري وتوسيع التجارة البينية(اتحاد المغرب العربي، تجمع دول الساحل والصحراء ...وغيرها).
- الحاجة إلى دراسات متخصصة نظرية وتطبيقية لاقتصاديات دول شمال إفريقيا فرادى وكمنطقة دون إقليمية لها إمكانات هائلة للتعاون والتكامل فيما بينها.
- دافع شخصي يتمثل في الميول لدراسة اقتصاديات شمال إفريقيا والإيمان بإمكانية إحياء مبادرات التعاون والتكامل التجاري فيما بينها خاصة اتحاد المغرب العربي.

أما بالنسبة لحدود البحث: ومن اجل التحديد الدقيق لإشكالية البحث فمن الضروري تحديد الإطار المكاني والزماني والموضوعي للبحث كما يلي:

- **الحدود الزمنية:** تناولت الدراسة الفترة المحصورة بين العامين 1990 و 2010 في تحليل وتقدير الأنموذج القياسي للدراسة ونبرر اختيار هذه الفترة بصعوبة الحصول على إحصائيات حول التجارة البينية لدول شمال إفريقيا قبل سنة 1990. كما تم اعتماد الفترة 1998 إلى غاية 2014 كأساس للتحليل النظري لموضوع البحث ، مع بعض الاستثناءات في الجداول فبعضها ابتدأ بالعام 2000 وبعضها ابتدأ بالعام 2001 لأسباب تتعلق بتوفر البيانات الإحصائية وسهولة الحصول عليها.
- **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة كل الدول العربية مع التركيز على دول شمال إفريقيا وهي سبعة دول الجزائر ،مصر ، المغرب، تونس، ليبيا السودان، موريتانيا.
- **الحدود الموضوعية:** نركز في هذا البحث على دراسة انعكاسات اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، والعوامل المحددة ل التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

ولمعالجة إشكالية هذا البحث تم اعتماد المنهجين المتعارف عليهما:

أولاً: المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال دراسة المراجع والدوريات والنشرات والتقارير المنشورة ونتائج الدراسات والأبحاث السابقة حيث استخدمنا أداة البحث العلمي التاريخي القائم على رصد وتحليل مسار التطور التاريخي للموضوع قيد البحث، وبما يساعد على التكهن بتطوراته المستقبلية بالاستناد إلى أسس علمية.

ثانياً: المنهج الاستقرائي: القائم على تحليل الموضوع قيد البحث إلى عناصره الأساسية من جهة، وبينه وبين الموضوعات ذات الصلة بالإطار الأشمل كموضوعات العولمة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛ ولقد استعنا بأدواته خاصة أدواته الإحصائية والقياسية حيث قمنا بناء أنموذج تجريبي يحتوي على فرضيات معينة تم اختياره اختياراً تجريبياً لقياس الأهمية النسبية للمتغيرات المؤثرة في تحديد التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

أما فيما يخص الدراسات السابقة حول موضوع البحث: فهناك عدة دراسات حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قامت بها جهات مختلفة ، كما تعددت الدراسات حول التجارة العربية البينية وتطورها في ظل هذه الاتفاقية ، لكن الجدير بالذكر أن هناك قلة في الدراسات حول موضوع بحثا ، فعلى الرغم من البحث العميق في مختلف الجامعات والمعاهد العربية والأجنبية لا توجد دراسة تبحث انعكاسات تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، لذلك سوف نستعرض بعض الدراسات التي تمت حو ل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على التجارة البينية العربية.

1. على مستوى الرسائل العلمية المحكمة:

لقد خصصت مجموعة من أطروحات الدكتوراه لدراسة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من جوانب متعددة إضافة إلى دراسة التجارة البينية العربية التي لها صلة بموضوع الأطروحة، هي كالآتي:

1.1. قدم السيد عبد الوكيل محمد أبو طالب عبد المجيد أطروحته الموسومة " **الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الزراعة المصرية**" إلى جامعة القاهرة، عام 2001؛ أوضحت الدراسة أنه يمكن أن تحقق مصر اكتفاء ذاتي في الرز والبطاطس والخضر والفاكهة واللحوم البيضاء، وأوضحت الدراسة أن منطقة التجارة الحرة العربية لابد وأن تتحقق في إطار تكاملي يتم عن طريق الحصول على التوليفة المثلى للموارد المتوفرة في الوطن العربي والتخصص الأمثل في استغلال هذه الموارد؛ وفي إطار ذلك فإن الدراسة أوصت بضرورة تفعيل آليات التكامل القائمة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاقتناع التام بالفوائد الإيجابية للتكامل العربي، وإسراع بقية الدول العربية التي لم تنضم لعضوية المنطقة بالانضمام إليها، وتعزيز ودعم دور القطاع الخاص في إقامة المشروعات والشركات العربية المشتركة في مجالات الإنتاج الزراعي.

2.1. قدم السيد عبد الوهاب شحاتة عبد الوهاب أطروحته الموسومة " **تنمية التجارة الزراعية العربية البينية في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة** " إلى جامعة عين شمس، عام 2001؛ وأوضحت

الدراسة أن هناك قصوراً في البنية الأساسية للتجارة العربية البينية يتمثل في قطاع النقل ومصادر التمويل والضمان للتجارة العربية البينية، وأوضحت الدراسة عن طريق نتائج التحليل الإحصائي أن هناك تأثير معنوي للناتج المحلي الزراعي على التجارة الزراعية البينية لبعض الدول العربية، وكذلك العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتجارة البينية الزراعية لمعظم الدول العربية؛ وتوصي الدراسة في إزالة المعوقات الخاصة بالبنية الأساسية للتجارة العربية البينية، وتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالعمل على إزالة المعوقات التي تعترض أو تحد من تحرير التجارة الزراعية العربية البينية والتغلب على الاختناقات التسويقية والمعوقات التجارية التي تواجه السلع الزراعي القابلة للتجارة في الدول العربية، إضافة إلى دعم وتعزيز مستويات الأداء والتنفيذ لأحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية.

3.1. قدم السيد بسام علي سعد الدسيت أطروحته الموسومة " **اثر قيام المنطقة الحرة العربية الكبرى على بعض منتجات زراعية مختارة في عدد من الدول العربية**" إلى الجامعة الأردنية، عام 2002؛ أوضحت الدراسة إلى أن الميزان الغذائي التجاري للدول العربية كافة بإستثناء تونس والسودان قد حققت عجزاً، علماً بأن الوطن العربي مكتفٍ ذاتياً من البطاطا والخضراوات والفاكهة والبيض ويحقق فائضاً تصديرياً في إنتاج الأسماك فقط، وأوضحت الدراسة أن كل من سوريا ومصر والمغرب ميزة نسبية ظاهرة في معظم المحاصيل، وقد بين نموذج البرمجة الخطية بأنه يجب على السعودية تخفيض إنتاجها من بعض المحاصيل مثل الخيار، ويعود ذلك إلى أن تكاليف إنتاج الخيار في السعودية أعلى من سعر الخيار المستورد من الدول العربية المجاورة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة حث الدول العربية غير المنظمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الانضمام وسرعة اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق البرنامج التنفيذي لها، ومن ناحية أخرى أوصت الدراسة بضرورة تطوير قاعدة البيانات والمعلومات التجارية بين البلدان العربية، وذلك بتقوية الوحدات المركزية العاملة في مجال تجميع وتحليل البيانات والمعلومات وإجراء الدراسات اللازمة المرتبطة بعمليات التبادل التجاري البيني.

2. على مستوى الدراسات العلمية وأوراق البحث المحكمة: أما على مستوى الدراسات الاقتصادية التي أسهمت بها المنظمات العربية والدولية والجهات الرسمية التي رفدت الأطروحة بالمعلومات المهمة والقيمة وكان من أهمها:

1.2. دراسة أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2001، حول **متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، تناولت الدراسة تطور صيغ وأشكال التعاون الاقتصادي العربي وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتناولت مستوى الأداء للبرنامج التنفيذي في المنطقة، وتعرضت الدراسة إلى بعض المداخل والتدابير المقترحة لتفعيل ومعالجة المشاكل التي تواجه منطقة

التجارة الحرة العربية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمجالات الزراعية وبعض الخطوات والإجراءات التي يمكن أن تساعد في تنشيط وتفعيل منطقة التجارة العربية، ومنها تنسيق السياسات الاقتصادية العربية، وتحرير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال العربية، وإقامة المشروعات العربية المشتركة، وتشجيع وتفعيل القطاع الخاص الزراعي في تحقيق التكامل والتشابكات الاقتصادية.

2.2. كما أعدت دراسة اقتصادية من قبل الخبير الاقتصادي المغربي لحسن العاشي للجنة الاقتصادية لإفريقيا في اجتماعها الواحد والعشرين لاجتماع لجنة الخبراء الحكوميين التابعة للجنة الاقتصادية لإفريقيا سنة 2006 حول "**التجارة في شمال إفريقيا وتقييم إمكانية الاندماج الإقليمي بشمال إفريقيا**" [1] وركزت الدراسة على مناقشة الإمكانات التجارية للاندماج الاقتصادي لبلدان شمال إفريقيا. حيث قام الباحث بتقييم مستوى الإمكانات الخاصة بالتجارة في مستواها الحالي والأخذ بعين الاعتبار المميزات الاقتصادية والجغرافية والتاريخية والثقافية لبلدان المنطقة، ثم قدر نموذج الخطورة وهو نموذج من أشهر النماذج القياسية في التجارة الدولية، وقد أظهرت نتائج هذا النموذج بالخصوص بان وجود اتفاق تجاري تفضيلي بين البلدان الشريكة يمثل عاملا جاذبا للتجارة الثنائية. كما قام الباحث انطلاقا من تقديرات النموذج الخاص بالخطورة، بتتبع النمو التجاري الثنائي لمختلف بلدان المنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا. وقد توصل وفقا للتوقعات ، أن نسب التجارة الداخلية أي البينية للمنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا التي تخضع للمراقبة تبقى جد منخفضة مقارنة مع إمكاناتها. وبناء إلى ما توصل إليه الباحث من نتائج أوصى بضرورة استغلال الإمكانات التجارية لبلدان شمال إفريقيا وتسريع عملية الاندماج التجاري والاقتصادي لها.

3.2. وهناك دراسات اقتصادية تطبيقية أخرى، تناولت التجارة البينية لمجموعة من الدول العربية على أساس إقليمي، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، ودول الجامعة العربية، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول الاتحاد المغاربي، ففي دراسة مقطعية شملت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توصل كل من *Torstensson and Torstensson: 1996 Ekholm* [2], إلى أن نمو التجارة البينية لهذه الدول يعتبر متدنياً حتى بين الدول الأكثر استقرار امنيا. وفي دراسة شملت 18 دولة عربية و 43 دولة غير عربية خلال الفترة 1995–1997، استنتج كل من *Atrash and Yousef: 2000* [3] بان أثر عضوية الدولة في الاتحاد المغاربي وكذلك في مجلس التعاون على حجم التجارة البينية ظهر سالباً، وهذه النتائج

[1] *Lahcen Achy, LE COMMERCE EN AFRIQUE DU NORD :**EVALUATION DU POTENTIEL DE L'INTEGRATION REGIONALE EN AFRIQUE DU NORD**, OMMISSION ECONOMIQUE POUR L'AFRIQUE, Vingt et unième réunion du Comité intergouvernemental d'experts (CIE),Rabat (Maroc) 4-6 avril 2006*

[2] *Ekholm, K., Torstensson, J and Torstensson, R., **The economics of the Middle East Peace process: Are there prospects for trade and growth**?World Economy, 19, (1996) 555-574.*

[3] *Al Atrash, H. and Yousef, T., Intra-Arab trade: Is it too little?, IMF Working Paper (2000) 00-10, IMF.*

جاءت على خلاف النتائج المتعارف عليها بالنسبة للدول التي بينها اتفاقيات تجارية حرة حيث تشير بعض الدراسات أن حجم التدفق التجاري بين الدول الأعضاء في منطقة تجارة حرة يزيد بنحو 50 % عن الشركاء التجاريين خارج منطقة التجارة الحرة،[1] وفي دراسة على 5 دول من أعضاء جامعة الدول العربية قام كل من *Mohd. Amin, Hamid and Md. Saad* [2] سنة 2005 بتحليل مدى التكامل الاقتصادي بينهم، ووجدوا أن التجمع الاقتصادي للدول العربية، أعضاء جامعة الدول العربية غير فعال، ولا يسهم في نمو التجارة البينية، وعزت الدراسة هذا إلى فشل هذه البلدان في إيجاد أساليب لتحقيق التكامل فيما بينها.

أما هذه الدراسة تحاول توظيف نموذج قياسي تجريبي مختلف، لتحديد العوامل المؤثرة على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ولكن قبل ذلك تركز هذه الدراسة على تحليل مؤشرات التجارة البينية لهذه الدول وانعكاسات انضمام هذه الدول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تجارتها البينية وذاك للوقوف على مشاكل ومعوقات تنمية التبادل التجاري البيني ومن ثم اقتراح الآليات الملائمة لتفعيله بهدف تحقيق الاندماج التجاري والاقتصادي لهذه البلدان، وهذا ما لم يتم بحثه في الدراسات السابقة.

وهناك مجموعة من الصعوبات التي واجهت الباحثة: تتعلق أبرزها بعدم كفاية البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، كما عانّت الباحثة من تضارب البيانات المتوفرة لدى الجهة المسؤولة والمصدر لهذه البيانات سواء كانت نشرات خاصة بالمنظمات العربية والدولية، أو التقارير القطرية لوزارات التجارة أو الأجهزة الإحصائية لبلدان شمال إفريقيا، وكذا الكتب والدراسات الجامعية، كما يجب التأكيد على العراقيل التي واجهت الباحثة في جمع البيانات والمعلومات نظرا للطابع السري لبعض الدول التي اتصفت به هذه البيانات، في حين اغلب البيانات المتاحة لا تتسم بالشمولية في تغطية حركة التجارة البينية لبلدان شمال إفريقيا ، وذلك راجع إلى أن بعض الدول لا تقوم بمطابقة صادراتها وارداتها في الهيكل السلعي مع أرقام اتجاهات التبادل التجاري مع شركاء التجارة، كذلك تقدير البيانات لعدم الحصول على الإحصاءات المطلوبة والتفاوت النسبي في مقدرة وتطور الأجهزة الإحصائية العربية والشمال افريقية.

وقد اعتمدنا هيكل الدراسة التالي: بغية الوصول إلى الأهداف المشار إليها سابقا حيث تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول، فقد استعرض **الفصل الأول اتفاقيات التجارة الحرة – الجوانب النظرية والعملية-** عبر أربعة مباحث، اختص الأول بدراسة اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الاقليمي، والمبحث الثاني

[1] *Klein, Michael and Jay C. Shambaugh, Fixed Exchange Rates and Trade, National Bureau of Economic ResearchWorking Paper 10696, August 2004.*

[2] *Mohd. Amin, R., Hamid, Z., and Md. Saad, N., Economic Integration Among the Members of the League of Arab States: An Empirical Evidence," Journal of Economic Cooperation, 26, 3 (2005) 77-102.*

تناول ماهية اتفاقية التجارة الحرة ، أما المبحث الثالث فقد تناول اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية وأحكام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، والمبحث الرابع استعرض نماذج دولية عن مناطق التجارة الحرة.

أما **الفصل الثاني** فقد كرس لدراسة **الإطار التنظيمي والمؤسسي والتطبيقي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** وقد اشتمل على أربعة مباحث، اختص الأول منها بدراسة الإطار التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمبحث الثاني تناول ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمبحث الثالث : تقييم عملية تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويليه ا لمبحث الثالث متطلبات تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وجاء **الفصل الثالث** الذي يحمل عنوان **تحليل واقع التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا،** وينقسم إلى أربعة مباحث، اختص الأول بدراسة الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، والمبحث الثاني تناول مؤشرات التجارة الخارجية للدول، أما المبحث الثالث فقد تناول تحليل تطور وبنية التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، أما المبحث الرابع ركز على تحليل مؤشرات التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا.

ويليه **الفصل الرابع** الذي يحمل عنوان **تحليل اداء التجارة البينية لدول شمال إفريقيا في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،** وينقسم إلى ثلاثة مباحث، اختص الأول بدراسة تحليل أداء التجارة البينية لشمال إفريقيا في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية، والمبحث الثاني تناول قياس الأهمية النسبية للمتغيرات المؤثرة في التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، أما المبحث الثالث فقد تناول التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج تقدير النموذج.

وفي الأخير كان **الفصل الخامس** والذي يحمل عنوان **معوقات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ومقومات نجاحها،** عبر أربعة مباحث، اهتم أولها بدراسة معوقات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ، والمبحث الثاني اختص بدراسة مشكلة قواعد المنشأ في التجارة البينية لشمال إفريقيا ، أما المبحث الثالث فقد سلط الضوء على تسهيل التجارة بين دول شمال إفريقيا ، وأما المبحث الرابع فقد ركز على إمكانات دول شمال إفريقيا لتوسيع التبادل التجاري البيني.

واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

ومن الله التوفيق / الباحثة.

الفصل الأول:

اتفاقيات التجارة الحرة

- الجوانب النظرية والعملية -

تمهيـــد:

تحرص الدول على الاندماج في كيانات اقتصادية كبيرة كمحصله للمكاسب العديدة التي تحصل عليها نتيجة لوفورات الحجم والتخصص الإنتاجي الذي يستند على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التكتل، وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها وتوفير المزيد من فرص العمل وتقليص معدلات البطالة، هذا بالإضافة إلى المزايا التي تجنيها من وراء تحسين شروط التبادل التجاري وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة الفنية، هذا فضلاً عن أن التكتل الاقتصادي يعد إطاراً عاماً يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به في المراحل النهائية منه وذلك في مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه ذلك التكتل مما يوفر له القدرة التفاوضية التي يستند إليها لانتزاع الحقوق والمزايا التي تنعكس بشكل ايجابي على الموقف الاقتصادي لأعضائه خاصة خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف والتي تشارك فيها التكتلات الضخمة والقوى الاقتصادية الكبرى حيث يصعب فيها حصول الدول التي تتفاوض منفردة على مزايا تمكنها من الصمود أمام الكيانات الكبيرة.

وتعد اتفاقيات التجارة الحرة أحد أهم أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ففتح الأسواق أمام الصادرات وزيادة قدرات المنتجات الوطنية النسبية والتنافسية في بلد ما هدف كل الدول على اختلاف نظمها وتوجيهاتها الفكرية، ذلك أن التصدير هو قاطرة التنمية الاقتصادية باعتباره من أهم مصادر تمويلها؛ والدول وهي تقيم اتفاقات تجارية فإن هدفها الأسمى فتح الأسواق وزيادة نفاذ منتجاتها.

وبناءً على ما سبق، سوف نستعرض فيما يلي الإطار النظري والعملي لاتفاقيات التجارة الحرة وكذا نماذج دولية لاتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية للوقوف على شروط نجاحها وأثارها الاقتصادية.

المبحث الأول: نظرية الاندماج الاقتصادي الإقليمي

تتمثل الغاية من إنشاء اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي في تحرير المبادلات التجارية بين أطرافها. وقد تأخذ هذه الاتفاقيات عدة أشكال والتي سنتعرف عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

من خلال هذا المطلب سنسلط الضوء على ماهية الاندماج الاقتصادي الإقليمي كما يلي:

أولاً: تعريف الإقليمية

قبل التطرق لمفهوم الاندماج الاقتصادي لابد من التعريف بمصطلح الإقليمية حيث هناك اتجاهين رئيسيين يجب التمييز بينهما:

الاتجاه الأول: الذي يرى في الإقليم وحدة أرضية تضم في إطارها مصالح مترابطة كما أن التنظيم الإقليمي يجسده اتفاق بين الدول المتجاورة لتنظيم شؤونها الدولية كما تراه مناسبا.[1] نجد أن هذا التعريف يركز على المعيار الجغرافي أي الوحدة الجغرافية.

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإقليمية هي تنظيم إقليمي يضم مجموعة من الدول ذات المصالح المشتركة بمعاهدات واتفاقيات مشتركة، كما يشترط هذا الاتجاه أن لا يقل عدد الدول المشكلة للتجمع الإقليمي عن أربعة دول، ويرى أن المصلحة السياسية هي أهم دافع لإقامة هذا التجمع.من المجالات المختلفة الاقتصادية، والاجتماعية وغيرها.

مما سبق يمكن أن نعرف الإقليمية على أنها: مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين سواء كان هذا الإقليم داخل القارة الواحدة أو يتعدى القارة الواحدة، حيث تجمعها خصائص اقتصادية واجتماعية معينة، كما أنها تعتبر بمثابة حل وسط للدول التي تريد أن تفتح أبوابها لجميع الأسواق الدولية الذي تنادي به العولمة وبين رغبتها في عدم الانعزال عن العالم الخارجي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين العديد من المفكرين حول ترجمة عبارة *Economie Intégration* والتي تعني في المدلول اللغوي الاندماج الاقتصادي وهو ما ذهب إليه " أحمد الغندور في كتابه الاندماج الاقتصادي العربي، بينما تعبر أغلب المراجع المترجمة لهذا المدلول" بالتكامل"، والذي يعني في اللغة الفرنسية " *complémentarité* أو التمام، وحجتها في ذلك أن مصطلح الاندماج الاقتصادي يستخدم للدلالة على ظاهرة الاندماج بين مشروعين أو أكثر، إلا أنها في الجانب الآخر تستخدم مصطلح" التكامل "لشيوعه وليس لمدلوله وهو ما تؤكده هذه المراجع المترجمة لهذا المصطلح ، وعليه فإننا نعتبر مصطلح" الاندماج الاقتصادي

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي–العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، الطبعة الأولى، القاهرة 2002،ص120

Intégration Economique هو الأقرب إلى اللغة المشار إليه بالإنجليزية أو الفرنسية *Economie Intégration* . أما إذا نظرنا إلى المفاهيم المقدمة بشان مدلول الاندماج الاقتصادي فإننا نلاحظ عدم وجود اتفاق بين الاقتصاديين، ويعود هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات النظر من جهة، وإلى درجة ونوعية الأشكال التي يكون عليها المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة، إضافة إلى ذلك التطورات الجديدة التي أفرزها نظام العولمة.

ثانيا:مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي

يشير مصطلح الاندماج الاقتصادي الإقليمي *Régional Economic Integration* في الفكر الاقتصادي إلى: تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة *Trade Barriers* القائمة بين مجموعة البلدان الأعضاء في مشروع الاندماج الاقتصادي محل الدراسة، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين البلدان الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه البلدان من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح هذه البلدان في الأخير كلا واحد.

أما بالنسبة لتعريف كلمة " تكتل " أو " اندماج " فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكتل:

– **الاتجاه الأول**: اتجاه عام يعرف الاندماج على أنه شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين البلدان المختلفة، دون المساس بسيادة أي منهما. إلا أن هذا التعريف يوجه له انتقاد، على أنه تعريف واسع، لأنه يجعل من كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات اندماجية ، وهو ما يجعل من الاندماجية مفهوما لا معنى له، كما أنه يهمل التمييز بين الاندماج من ناحية و التعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

– **الاتجاه الثاني** : فهو اتجاه أكثر تحديد إذ يعتبر الاندماج على أنه عملية لتطوير العلاقات بين بلدان وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سيادة البلد.

ومن ثم فإن عملية الاندماج تتضمن نقل الاختصاصات، وسلطة صنع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية، ويشير لفظ " التكتل " إلى دمج أجزاء في كيان واحد ورغم حداثة المصطلح فقد ازداد الاهتمام به في علم الاقتصاد على نطاق واسع، بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر، و بهذا يعكس الاندماج في مفهومه الحديث عملية سياسية –اقتصادية– اجتماعية مستمرة باتجاه عوائد مشتركة متناسبة، من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق المزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تعزيز تنميتها إقليميا ومحليا ، وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية، وهذا يؤكد أولوية وشرطية القرار

السياسي الموحد في ظل ظروف موضوعية تخدم أهداف العملية الاندماجية. وبالرغم من بساطة التعريف المقدم لمصطلح الاندماج الاقتصادي ووضوحه إلا أ ن الاقتصاديون اختلفوا في إعطاء تعاريف مختلفة من أهمها:

– **تعريف"جان تنبرجن** *Jan Tinbergen* (1954)" يعرف الاندماج بأنه:" خلق أفضل هيكل مرغوب فيه للاقتصاد الدولي، وذلك بإزالة العوائق المصطنعة في جل العمل الأمثل للتجارة الحرة وإدخال كل العناصر المرغوب فيها للتنسيق والتوحيد"[1]. مجموعة من البلدان على أنها وسيلة لتحقيق عامل تساوي عناصر الإنتاج، في حالة انطباق مجموعة معينة من الشروط والتي تشتمل على العوامل التالية: سيادة المنافسة الكاملة، تشابه أنماط الطلب العالمي، غياب عنصر نفقات النقل، تشابه دوال الإنتاج عالميا.

وهي شروط بعيدة كل البعد عن الواقع الاقتصادي المعاش، فضلا عن أن قضية تحرير التجارة الدولية لا تستطيع بمفردها تكوين الاندماج الاقتصادي بمفهومه السابق بين دولتين أو أكثر، لأن هذا لن يحصل إلا من خلال وجود تطور اقتصادي معين، يسمح بقيام التبادل التجاري، مثل ما هو حاصل لدى البلدان الصناعية المتقدمة، أما البلدان المتخلفة فهي تسعى أولا وقبل كل شيء نحو التنمية الاقتصادية. فالمشكلة تتمثل في عدم وجود أو ضآلة حجم التبادل التجاري فيما بينها نتيجة لعلاقات التبعية التي تربطها بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، والتي فرضت عليها نمطا من تقسيم العمل الدولي يندمج مع هذه الاقتصاديات الرأسمالية دون غيرها اندماجا مشوها، أين تتشابه منتجات البلدان النامية نتيجة لتماثل الهياكل الاقتصادية المتخلفة، وهو ما يقف حائلا دون قيام التبادل التجاري فضلا عن عدم توسيعه.

لهذا وجب عليها تطوير هياكلها الاقتصادية والإنتاجية المتخلفة أولا، ثم السعي للتعاون فيما بينها من أجل الربط بين الهياكل الأساسية فيها و التنسيق بين خططها و سياساتها بأمل استخدام أفضل الموارد المشتركة.

– **تعريف " بيلا بلاسا** [2] *Bela Balassa* (1973): ينظر بيلا بلاسا للاندماج الاقتصادي على أنه :"عملية ووضع محدد، فهو عملية لأنه يشمل الإجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة، وهو كوضع أو حالة باعتباره نوع من أنواع التمييز بين الوحدات الاقتصادية القومية"[3]. وبذلك فقد ذهب " بلاسا " أبعد من ذلك بالانتقال من الضيقة التي تعتمد فقط على تحرير السلع، إلى التجارة الخارجية بمعناها الواسع أو التجارة الدولية من خلال تحرير عناصر الإنتاج و إزالة كافة القيود التي تعوق انسياب رؤوس الأموال الدولية وانتقالات عنصر العمل بين البلدان الداخلة فيما بينها في اتفاق اندماجي.

[1] فؤاد مرسي، **فصول في التكامل الاقتصادي العربي**، دار نافع للطباعة و النشر، القاهرة، 1986 ، ص23.

[3] بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي،ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية،القاهرة، 1964،ص10.

– تعريف" جونار ميردال Gunnar Myrdal [1] : "فإن تعريفه يتسع ليشتمل على العناصر السابق طرحها في كل من التعريفين السابقين، فهو ينظر إلى عملية تحرير التجارة الدولية بين البلدان الأعضاء على أنها تحقق تساويا في أسعار عناصر الإنتاج، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلا من العنصرين السابقين من ناحية ثالثة"[2]. إلا أن هذا التعريف يظهر أكثر عمومية و اتساعا من التعريفات السابقة.

تعريف " فريتز ماكلوب F. Machlup : يرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى" أن فكرة الاندماج التام ينطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل ويضيف أنه في نطاق أية منطقة اندماجية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم بتبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية ، وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أو بالمكان الذي تقصد إليه، مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى الأسعار في جميع أنحاء المنطقة الاندماجية[3]" .

وفي هذا فإن ماكلوب يرى في جوهر الاندماج الاقتصادي العام على أنه ذلك الاندماج الذي يزيل العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع و أنماط العمالة و رأس المال و المنتجات بوصفها شروطا ضرورية، وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز الاندماج الكامل الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز و عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي صنعها الإنسان . وانتهاج سياسات اقتصادية مشتركة في مجال النقد والائتمان و التمويل والضرائب وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي، و يتحصل الهدف النهائي من كافة هذه الإجراءات في تأكيد عدم وجود أو اختفاء كافة أشكال التمييز بين البلدان الأعضاء في المنطقة الاندماجية ، والذي يشكل عصب هذه العملية.

– **تعريف "لبيب شقير"**: يعرف الاندماج الاقتصادي على أنه :"عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من البلدان، تتحدد درجاته المتصاعدة، و التي تبدأ من منطقة التجارة الحرة فالاتحاد الجمركي – فالسوق المشتركة – فالوحدة الاقتصادية – فالاندماج الاقتصادي الكامل وذلك حسب ما يحقق كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف"[4].

---

[1] جونار ميردال (Gunnar Myrdal) هو اقتصادي سويدي من مواليد جوستاف لابرشيه ولد في السويد في 6 ديسمبر 1898 وتوفي في سنة 1987.

[2] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد، 232 القاهرة،2007، ص06.

[3] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي : العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة، الطبعة الأولى، (دن)، القاهرة، 2002، ص43.

[4] إكرام عبد الرحيم، نفس المرجع ،ص44.

ويتطلب إقامة التكتل الاقتصادي بأشكاله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية وصارمة وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح (الجماعة المندمجة) ، التي يجري إنشاؤها وتستخدم وسائل وأدوات متنوعة ومتباينة لتحقيق الأهداف التي تتوقف عليها طبيعة هذه الوسائل والأدوات ومداها.

يتضح من التعريفات السابقة أن الاندماج الاقتصادي ليس بعملية بسيطة إنما هو عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول، ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات و آثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف في عملية الاندماج.

وهو بذلك إذن عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة، لخلق مصالح اقتصادية مبادلة، وتحقيق فوائد مشتركة ومناسبة من خلال الاستغلال الأمثل المشترك للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء الاتحاد الاقتصادي، وذلك بغرض تحقيق درجة أكبر من التداخل بين هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية، تهدف إلى تجسيد معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية.

إذا يمكن لنا استنتاج أهم عناصر الاندماج الاقتصادي الدولي المتمثلة في ما يلي:

—الاندماج الاقتصادي الدولي عملية تقود البلدان الأعضاء في المنطقة الاندماجية إلى وضع يتجه نحو التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية، وإذابة الاقتصاديات القومية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة الاندماج الاقتصادي التام.

—إمداد البلدان الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للبلدان الأعضاء في المنطقة الاندماجية، وفي مرحلة الاندماج الاقتصادي التام، والمتمثلة في مجموعة الإجراءات الخاصة بتأسيس وبناء السوق الموحدة (التدابير الخاصة ، بإزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية بين البلدان الأعضاء في المنطقة الاندماجية وإقامة تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي، وإقامة نظام موحد للضرائب غير المباشرة) ومجموعة الإجراءات الخاصة بتنسيق السياسات والتي تتضمن (الإجراءات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، أي السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، وسياسات التجارة الدولية) ومجموعة الإجراءات الخاصة بالإشراف وتتضمن الإجراءات الخاصة بتوحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية، مع خلق هيئة جديدة تحل محل الاقتصاديات القومية في المنطقة الاندماجية.

المطلب الثاني: أنماط الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

هناك نمطان من اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي سادا الأدبيات الاقتصادية خلال العقود الماضية هما النمط الاشتراكي والنمط الرأسمالي. يعتمد النمط الأول أي الاشتراكي على الفكر الاقتصادي الاشتراكي الذي ينشئ التكامل على أساس إنتاجي باعتماد آلية التخطيط المركزي، حيث يتم توزيع عمليات الإنتاج بين الدول الأعضاء تكون فيها صادرات سلعية معينة للدولة ما، مدخلات إنتاج سلعة نهائية في الدولة الثانية أو

الثالثة، ويتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على السلع وكمياتها وأسعارها وفق الخطط الاقتصادية لكل دولة، ولا يكون التبادل التجاري حرا، وإنما يخضع لقوانين الاقتصاد الاشتراكي، وانتهى استخدام هذا النمط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ودخول دوله مرحلة التحول الاقتصادي باتجاه النمط الرأسمالي.

أما النمط الثاني من اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي هو النمط الرأسمالي الذي يقوم على أساس نظرية التجارة الدولية التي تحدد التخصص الإنتاجي بين الدول الأعضاء في الاندماج على أساس المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة ، وفقا لندرة مواردها النسبية في إطار حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء.

ويمكننا أن نميز بين نموذجين للاندماج الاقتصادي وفق النمط الرأسمالي: النموذج التقليدي للاندماج الاقتصادي، والذي يستند إلى آليات النظام التجاري الدولي السابق ويوم على أساس نظرية التجارة الخارجية التقليدية، والنموذج الحديث للاندماج الاقتصادي الذي يستند إلى آليات النظام التجاري العالمي الذي يقوم على أساس مفهوم متطور لنظرية التجارة الخارجية.

أولا: النموذج التقليدي للاندماج الاقتصادي:

يتم الاندماج الاقتصادي التقليدي ، حسب النمط الرأسمالي، بشكل مرحلي ومتدرج، وكل مرحلة منها تتميز عن الأخرى من الأسس والقواعد التي تحكمها، نورد ذكرها حسب الترتيب التصاعدي:

1- اتفاقيات التجارة التفضيلية: وتهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الاستيرادية وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة أو بعض الأنواع منها، وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، وتعتبر هذه الاتفاقيات أولى درجات التكامل الاقتصادي وتشجع التبادل التجاري بين الدول [1].

2- منطقة التجارة الحرة: وفيها تعقد الدول الأطراف اتفاقية بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي، أي يتم إنتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية اتجاه الدول غير المشاركة في المنطقة مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي العالم .وبعد إقامة المنطقة تظل الأقطار الأعضاء مطلقة الحرية في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصلحتها[2]؛ وسوف نخصص المبحث الرابع من هذا الفصل للتعمق في دراسة هذا الشكل من التكامل الاقتصادي نظرا لارتباطه بمحور دراستنا.

---

[1] فتحي حسن سلامة: "**النظم الجمركية والاستيراد والتصدير**"، مركز دالتا للطباعة، الإسكندرية، 1990، ص: 105.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص277.

3– الاتحاد الجمركي: الذي يشكل الدرجة الثالثة التصاعدية، في سلم الاندماج الاقتصادي، والذي يمكن تعريفه وفق المعادلة التالية :الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي[1]. وبذلك يعد الاتحاد الجمركي درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم خلاله توحيد التعريفة للبلدان الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة مكونات رئيسية هي: وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركي، وحدة تداول السلع بين البلدان الأعضاء، وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية بلدان العالم غير الأعضاء في الاتحاد، وتوزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات البلدان الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، تتولى توزيع الحصص بين البلدان الأعضاء.

ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة، في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل البلدان الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة، والخاصة بإعادة التصدير، وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة. ويتميز الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في أنه يقيد حرية أي بلد عضو في اتفاقيات تجارية، أو اتفاقيات دفع مع البلدان الخارجية، أو حتى تحديد الاتفاقيات المبرمة مع هذه البلدان، ولابد من موافقة البلدان الأعضاء في هذا الشأن، ولعل مرد ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة، وحماية البلدان الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي، والذي قد ينجم عن منح الغير مزايا تفضيلية أكبر.

4– السوق المشتركة: يتطور الاتحاد الجمركي إلى درجة تكوين سوق مشتركة، وتقوم السوق المشتركة على استكمال الحريات الأربع، وهي حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وحرية حركة الخدمات، وحرية حركة رأس المال، وأخيراً حرية تنقل الأفراد وتمتعهم بمعاملة المواطن في أي دولة من دول السوق[2].

5– الاتحاد الاقتصادي: ويتميز عن السوق المشتركة في أنه بالإضافة لحركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول بحرية، تتفق الدول على توحيد سياساتها المالية والنقدية ويتطلب ذلك قيام هيئة ما فوق هذه الدول بوضع هذه السياسات ، حيث تصبح أسواق الدول المشتركة في الاتحاد سوقا واحداً[3].

---

[1] مجذاب بدر عناد و محي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، دار الشط للأعمال الفنية،طرابلس – ليبيا، 1998 ص160 .

[2] **جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة**،2010، ص06.

[3] خالد محمد خليل منزلاوي: "**التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة فهد عبد العزيز، السعودية، 2003، ص: 25.

6- الاتحاد النقدي: مرحلة الوحدة النقدية تعد قمة التكامل الاقتصادي حيث تتوحد السياسة النقدية لدول المجموعة وتصبح لها عملة موحدة تحل محل العملات الوطنية[1]. فقيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول.

7- الاتحاد الاقتصادي التام: يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقة وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية[2]، وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه، كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

ثانيا: النموذج الحديث للاندماج الاقتصادي: يشمل النموذج الحديث للاندماج الاقتصادي على المرحلة الأولى من النموذج التقليدي للاندماج الاقتصادي وهي منطقة التجارة الحرة، إلا أن عملية التحرير تستهدف تجارة السلع والخدمات وإدماج حركة عناصر الإنتاج الرئيسية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)، كما يتضمن تنميط السياسات التجارية للدول الأطراف، ويقوم النموذج الحديث للاندماج الاقتصادي على أساس نظري وعلى فروض نظرية تتجاوز الفروض التقليدية لنظرية التجارة الدولية، فإلى جانب حرية حركة السلع، هناك حرية حركة السلع، هناك حرية حركة رأس المال وحرية نسبية لحركة العمل وتحرير تجارة الخدمات مع الاحتكار التكنولوجي.

من استعراض أنماط الاندماج الاقتصادي نجد أن أنماط الاندماج الاقتصادي التقليدي والحديث تتفق على ضرورة البدء في تحرير التجارة السلعية، أو ما نسميه مدخل حرية التجارة في الاندماج الاقتصادي . وتبدأ نقطة الانطلاق أو مرحلة التأسيس في النمطين بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول أعضاء الاندماج

[1] زايري بلقاسم،العملة الخليجية الموحدة وفك الارتباط عن الدولار، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 33،السعودية،2009.

[2] رميدي عبد الوهاب: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007/2006، ص: 15.

الاقتصادي. ويأتي هذا الاتفاق من أن كل النظامين: النظام التجاري الدولي السابق والنظام التجاري العالمي، ينطلقان من مفهوم مشترك هو حرية التجارة، أي الاعتماد على تحرير التبادل التجاري من القيود التي تحد من حركة السلع بين الدول الأعضاء في الاندماج التقليدي وحرية التبادل السلعي والخدمي في الاندماج الحديث، وأن كلا النظامين يقومان على أساس آلية السوق وفق النمط الرأسمالي.

ولا تقتصر أهمية مدخل حرية التجارة باعتباره عنصرا مشتركا لنمطي الاندماج الاقتصادي، التقليدي والحديث، وإنما تأتي أهميته أيضا من:

1- وجود نظرية اقتصادية تبرر تبني مدخل حرية التجارة وذات رواج في الأدبيات الاقتصادية هي نظرية التجارة الخارجية، التي تقول بان التخصص الدولي يمكن أن يحدث نتيجة حرية انتقال السلع مع عدم حرية انتقال عناصر الإنتاج رأس المال والعمل، بل ذهب أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى أن حرية انتقال السلع تشكل بديلا عن حرية انتقال عناصر الإنتاج وتؤدي إلى تساوي الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في الدول الأعضاء في الاندماج دون الحاجة إلى انتقال عناصر الإنتاج . وتزخر الأدبيات الاقتصادية في بحث نتائج حرية انتقال السلع، وهذا التراكم المعرفي لتطبيق مدخل حرية التجارة في الاندماج الاقتصادي الإقليمي يميزه عن المداخل الأخرى للاندماج الاقتصادي.

2- توافق مدخل حرية التجارة لإقامة منطقة تجارة حرة مع هدف الحفاظ على استقلالية القرار الاقتصادي للدول الأعضاء، فلا يترتب على تطبيق مدخل حرية التجارة تنازلات مهمة عن سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي الوطني لدى الدول الأعضاء في الاندماج الاقتصادي، حيث تحتفظ كل دولة باستقلالية سياستها الاقتصادية وسياستها التجارية، ومن ثم يلقى القبول من قبلها، ما يهل عملية الالتزام بالتنفيذ.

3- يشكل الإنتاج السلعي العنصر الرئيسي في التنمية الاقتصادية للدول ويشكل قاعدة التصنيع الأساسية لها، وهو يرتبط بالسلع الأساسية لحياة الشعوب من المأكل والملبس وأدوات الإنتاج، ومن ثم هناك حاجة ملحة لفتح الأسواق أمام الإنتاج السلعي، وتحرير تبادل السلع الأساسية تلمس نتائجه مختلف الشرائح الاجتماعية في الدول الأعضاء.

المطلب الثالث: مدخل تحرير التجارة في إطار اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي

هناك تباين واضح بين مختلف الاتفاقيات التجارية الإقليمية سواء من ناحية الصيغة أو المنظور أو فعالية الأداء، مما يفسر عدم التجانس الطبيعي في المشهد السياسي والاقتصادي؛ وتنص بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية على قواعد متطورة وذات طابع تأسيسي في حين تكتفي الأخرى بصبغة غير رسمية وهي مؤسسة على التعاون الطوعي؛ بعض الاتفاقيات منفتحة لانضمام أعضاء جدد، في حين نرى البعض الآخر يحدد أجلا لا يقبل بعده انضمام أعضاء جدد.

تختلف هذه الاتفاقيات أيضا باختلاف مدى شموليتها للمواد والخدمات باعتبار ندرة الاتفاقيات التي تنص في مضمونها على الخدمات، أما الزراعة فهي أحيانا مستبعدة كلياً أو جزئياً، كما تختلف هذه الاتفاقيات أيضا باختلاف حركة عوامل الإنتاج وتنقلاتها ومدى التخفيضات التعريفية وشمولها للتدابير غير التعريفية ومسلسل اتخاذ القرار؛ وتبعا لكل هذا تختلف أيضا النتائج التي تحققها هذه الاتفاقيات.

أما التدابير الأكثر اندماجا فهي تلك التي يتم تأسيسها على معادلة التحرير التجاري والمتمثلة في وضع لوائح سلبية للمواد تشكل استثناءات لا يشملها التحرير الكامل لكافة المواد والخدمات؛ كما أن بعض التدابير التجارية الإقليمية الأخرى المسماة بالتدابير التجارية التفضيلية تعتمد على مقاربة للتحرير التجاري تتمثل في وضع لائحة مواد إيجابية، وهي صيغة للاندماج متطورة؛ ومن المحتمل أن يعزى ذلك إلى الإمكانيات المحدود للمبادلات التجارية ذات المنفعة المتبادلة بين الأطراف، إذ يجمع بينها التشابه في البنية الاقتصادية والحجم المتواضع في الاقتصاد إضافة إلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى أطرافها للسير حثيثا بمسلسل التحرير التجاري.

لا تتضمن بعض هذه الاتفاقيات مقتضيات خاصة بتنقل عوامل الإنتاج (رابطة شعوب جنوب شرق آسيا)؛ كما أن بعضها يشترط مبدأ حرية تنقل رؤوس الأموال(اتفاقية التبادل الحر بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية مثلا) أو تنقل اليد العاملة (اتفاقية التقارب الاقتصادي مثلا) أو الاثنان معاً (السوق الموحد).

ومما سبق يمكن التفريق بين الاندماج الاقتصادي السطحي(تحرير التجارة السطحي) والاندماج الاقتصادي العميق(تحرير التجارة العميق) كمايلي:

أولا: الاندماج السطحي :يعرف الاندماج السطحي بأنه إزالة كافة المعيقات الجمركية (الرسوم الجمركية المفروضة على دخول البضائع وكذلك الحصص المحددة لذلك)، والفائدة المباشرة المرجوة من ذلك تعتمد على مدى تحقيق كل من مفهومي خلق التجارة (والذي يؤدي إلى زيادة في مستوى الرفاه الاقتصادي) وتحويل التجارة(والذي يؤدي إلى تخفيض في مستوى الرفاه الاقتصادي) ويعتمد الأثر الكامل لأي اتفاقية تجارية على تأثير هذين المفهومين.وسيتم التطرق اليهما بشكل مفصل في المبحث الرابع من هذا الفصل.

وفيمايلي نوضح أثر الاندماج السطحي للاتفاقيات التجارية وهي بمثابة الشروط النظرية الواجب توافرها لتحقيق المكاسب المرجوة من هذا الاندماج:

1– مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام منطقة التجارة الحرة و/أو توقيع اتفاقية تجارة حرة ثنائية:

فكلما كانت التعريفة الجمركية بين الدول المزمع تكاملها إقليميا أو مع الدولة الشريكة في اتفاقية تجارة حرة مرتفعة ، كلما تزايدت احتمالات خلق التجارة وتحويلها أيضا للدول الأعضاء نتيجة إلغاء هذه التعريفة، بمعنى آخر تقتضي في هذه القاعدة أنه إذا كانت التعريفة الجمركية المفروضة قبل الاتفاقية التجارية عالية فإن إزالتها يتيح المجال لاستيراد سلع أقل سعرا مما يزيد من الطلب عليها وكذلك يتاح المجال لدخول دولة شريكة أخرى

يمكن أن تقوم بتزويد منتجات ذات كفاءة أفضل من المنتجات المحلية وبالتالي يؤدي إلى خلق تجارة وزيادة في الرفاه الاقتصادي سواء للدولة المصدرة على المستوى الإنتاجي و/أو للدولة المستوردة على الصعيد الاستهلاكي

2- عدد الأعضاء في التكتل الإقليمي: فكلما تزايد عدد الأعضاء كلما ارتفعت احتمالات تواجد المنتجين الأكثر كفاءة، ومن ثم تزايد احتمالات خلق التجارة بدلا من تحويل التجارة نتيجة للتبادل التجاري مع العديد من الدول ، فعلى افتراض أن الاتفاقية تشمل عدد قليل من الدول الأعضاء وان الدول الأخرى ليست الأعضاء تقوم بتصدير منتجات معينة بسعر أقل وجودة أفضل ،فدخول هذه الدول غير الأعضاء يتيح المجال أكثر لخلق تجارة ويقلل من تحويلها بشكل يقتصر على دول محدودة بكفاءات إنتاجية ضعيفة.

3- الاختلاف الواسع في ميزة المقارنة النسبية: كلما زادت الفروقات/ الاختلافات في ميزة المقارنة النسبية بين الدول الشريكة كلما زاد من تحسين مستوى الرفاه ،حيث أنه كلما زادت الفروقات من حيث الكفاءة والأسعار للدول الشريكة كلما أتاح المجال للحصول على منتجات أكثر كفاءة وأقل سعرا وبالتالي خلق التجارة ، حيث أن الاحتمال الأكبر أن تقوم الدولة بتصدير السلع التي باستطاعتها أن تنتجها بشكل كفؤ نسبيا.

4- مدى التشابه والتباين في هيكل الإنتاج: فكلما زاد التشابه في هيكل الإنتاج بين أعضاء منطقة التجارة الحرة كلما زادت احتمالات خلق التجارة ، حيث أن تشابه هياكل الإنتاج يتيح المجال للمنافسة في كلا السوقين نتيجة لاحتمال تشابه أذواق المستهلكين إذن الحديث هنا عن خلق التجارة نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية وإتاحة المجال لزيادة في التبادل التجاري في كلا السوقين وبالتالي المنافسة.

5-حجم التبادل مع الدول الشريكة المحتملة: كلما زادت نسبة حجم التبادل مع الدول الشريكة المحتملة كلما زاد من احتمال تحسين الرفاه نتيجة للاتفاقية التجارية بين الأطراف المعنية، على اعتبار أن حجم التبادل التجاري ما قبل الاتفاقية التجارية كان ضئيل وكانت هذه الدول تستورد من طرف آخر أكثر كفاءة وعند الانضمام إلى الاتفاقية أصبحت تتبادل السلع فيما بنها بمعزل عن الدول الأكثر كفاءة وبالتالي يؤدي إلى تحول التجارة إلى داخل إطار العضوية.

ثانيا: الاندماج العميق:

بالإضافة إلى أثر الاندماج السطحي فهناك تسهيلات وتعاون أكثر عمقا على الصعيد غير الجمركي والتي من شانها أن تمنح المزيد من المكاسب التي تتمثل في اتساع السوق وتوظيف المزايا النسبية المشتركة وزيادة المنافسة لصالح المستهلك، ورفع كفاءة الإنتاج وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية أو تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار جماعي ويكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

وعلى العكس من الاندماج السطحي فإن الاندماج العميق يُدخل في المعادلة السياسات الإجرائية والقانونية ذات العلاقة وكذلك السلسلة الإنتاجية ومعايير الإنتاج والمواصفات والمقاييس والخدمات المحلية وحقوق الملكية ، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون المنافسة وغيرها من الأمور ذات العلاقة، مما يتطلب تعاون مؤسسات القطاع الخاص والعام من أجل تسهيل الإجراءات المتبعة وتذليل العقبات أمام التدفق التجاري بين الشركاء.

المبحث الثاني: نظرية التجارة الدولية والاندماج الاقتصادي الإقليمي

سنوضح في هذا المبحث مفهوم اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي في مختلف اتجاهات نظرية التجارة الدولية

المطلب الأول: حرية التجارة في النظرية الكلاسيكية

كان ادم سميث أول من دعا إلى حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود عنها بين الدول، وجاءت دعوة سميث في هجومه على الميركانتلية الذين سيطرت أفكارهم، ومن ثم إجراءاتهم التقييدية للتجارة الدولية، على العلاقات التجارية بين فرنسا وانجلترا في القرن الثامن عشر. وحاول أن يبين أن ثروة الأمم لا تقوم على زيادة الذهب والفضة والحفاظ على ميزان تجاري لصالح الدولة وضد الدول الأخرى، حيث كان يعتقد الميركانتليون أن على الدولة أن تتبع نظام تجاريا يقوم على تقييد الاستيراد من الخارج مع إعطاء تسهيلات إلى الصادرات من اجل زيادة فائض الميزان التجاري لصالحه.

هاجم ادم سميث أفكار هذه المدرسة مبينا أن الدولة يمكنها أن تزيد ثروتها مع وجود ميزان تجاري متعادل وحتى ميزان تجاري يميل لغير صالحها، إذ أن الأساس في زيادة الثروة هو زيادة قيمة الإنتاج السنوي القابل للتبادل، وهذا يتم بأن تنتج الدولة أكثر مما تستهلك ويذهب الفائض لزيادة رأس المال وبالتالي زيادة الإنتاج السنوي.

ويمكن للدولة أن تبادل جزءا من فائض إنتاجها السنوي والذي تمتلك فيه طبيعة ومكتسبة، أي تنتجها بتكاليف منخفضة، مقابل سلع تحتاجها من دولة أخرى ولديها فيها مزايا طبيعية ومكتسبة تنتجها بتكاليف منخفضة، وبالتالي يستفيد البلدان ويحققان زيادة في رأس المال أفضل مما لو تم تقييد التجارة، سواء كان بالمنع أو بفرض ضرائب على الاستيراد.

ومع ذلك قبل سميث تطبيق القيود التجارية في حالتين: الأولى حالة الحرب والسياسة، أي لأسباب أمنية تهم الدولة، والحالة الثانية حينما تستخدم للرد على الدولة الأخرى التي ترض ضرائب على صادرات الصناعة البريطانية.

وقد قام نظام التجارة الدولية على الأسس التي وضعتها نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو في التجارة الدولية والتي تقول أن الاختلاف في تكاليف إنتاج السلع، مقوما بعدد ساعات العمل المبذول في إنتاجها، يؤدي إلى قيام التجارة بين الدول وإذا قامت هذه التجارة بشكل حر بين الدول، تؤدي إلى التخصص في إنتاج السلع التي يتميز البلد بإنتاجها بتكلفة نسبية اقل مما ينتج به الآخرون. ونتيجة لهذا التخصص، القائم على حرية التجارة، فان الدول كافة تستفيد، وان كانت تلك الاستفادة بدرجات متفاوتة بين الدول، إلا أن الدخل القومي على المستوى الدولي يزداد، وبالتالي يزداد الرفاه الاقتصادي.

إلا أن هذه النظرية لن تؤدي إلى التخصص الدولي حسب المزايا النسبية للدول إلا عندما تتحقق فروضها التي قامت عليها، ومن أهم هذه الفروض التالي:
-حرية التجارة على المستوى الدولي- عدم حرية انتقال رأس المال- عدم حرية انتقال العمالة-التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، الانتشار التكنولوجي وحرية انتقاله-سيادة سوق المنافسة الكاملة. إضافة لعدد من الفروض الأخرى كتلك المتعلقة بثبات غلة الإنتاج وانعدام تكاليف النقل.

المطلب الثاني: حرية التجارة في النظرية النيوكلاسيكية

ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الخارجية، هذه النظرية تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية رغم أنها تخفي الجوهر الأساسي لهذه النظرية والنتائج المترتبة على الأخذ بها في تقبل المنطق الأساسي لرواد النظرية التقليدية فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولي ، والقائم على مبدأ النفقات النسبية ، إلا أنه في الوقت ذاته تم تحريرها من القيود التي فرضتها النظرية التقليدية وهي اعتبار العمل أساسا لقيمة السلعة.

أولا: حرية التجارة ونظرية هيكشر-أولين: جاءت مساهمة هيكشر ومن بعدها مساهمة أولين لتمثلا أولى المحاولات الرئيسية لتفسير الاختلال في الميزة النسبية في بداية الثلاثينات ، والتي عرفت باسم" نظرية نسب عناصر الإنتاج "، وقامت النظرية على مجموعة من الفروض أبرزها [1]: هو أن العمل ليس المحدد الوحيد للقيمة ، أي العنصر الإنتاجي الوحيد ،ولكي تنتج سلعة ما تحتاج إلى تضافر أكثر من عناصر الإنتاج ، وعلى وجه التحديد العمل ورأس المال والموارد الطبيعية معا ، وحصول تفاوت نسب عناصر الإنتاج في إنتاج السّلع.
وفقا لهذه النظرية فإن الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها ، وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى ، هذا الاختلاف من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف نسب أثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة ما دامت ظروف الطلب متماثلة ، وعليه يمكن القول حتى لو تتساوى بلدان تماما في توافر عناصر الإنتاج فيهما ، فمن الممكن أن توجد إمكانية قيام التبادل بينهما.
تعتبر هذه النظرية بمثابة قفزة علمية جديدة في تفسير وتحليل أهمية التبادل الخارجي للدول، كما أنها تعتبر من النظريات التي سلطت الضوء على التبادل الخارجي للدول النامية التي ترى أنه في ظل سيادة مبدأ الحرية التجارية تستطيع أن تحقق معدلات نمو مرتفعة إذا ما تخصصت في إنتاج وتصدير تلك السلع التي لها ميزة نسبية ، بسبب توفر عناصر الإنتاج التي تستخدم في إنتاج هذه السلعة ، مما سيؤدى إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية لهذه الدول، وعلى الرغم من كل هذا فلم تسلم هي الأخرى من الانتقادات، أهمها أن النظرية

[1] ميراندا زغلول رزق،التجارة الدولية، جامعة الزقازيق،2010، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها: نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/tgaradwlia.pdf

تتركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا ،حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع ، واهتمامها بالجانب الكمّي لعناصر الإنتاج وإهمالها للجانب النّوعي الخاص بها، و عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل الأسواق الاحتكارية ، إذ تفترض أن الإنتاج والتبادل يتم في ظل شروط المنافسة التامة.

ثانيا: حرية التجارة ولغز ليونتييف: سر لغز ليونتيف يكمن حول البحث الذي أجراه على الصناعات المطبّقة في الإقتصاد الأمريكي ، حيث قام بتحليل تجارة الولايات المتحدة الأمريكية (صادرات، واردات) من خلال ما تحتويه السّلع محل التبادل من كثافة رأسماليّة وكثافة عماليّة، ففي بداية الأمر كان يعتقد من الوهلة الأولى بأنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة بإعتبارها بلدا غنيا من حيث الوفرة الرأسماليّة ، ستصدّر السّلع ذات الكثافة الرأسماليّة ، وتستورد بطبيعة الحال السّلع ذات الكثافة العماليّة ، وأسفرت نتائج البحث[1] إلى أنّ أغلب الصّادرات الأمريكيّة هي من السّلع ذات الكثافة العماليّة المرتفعة ، و أغلب واردتها تمثّلت في السّلع ذات الكثافة الرأسماليّة العاليّة، ولقد حاول ليونتييف شرح اللغز الذي توصل إليه بمهارة وكفاءة ، ذلك أنّ العامل الأمريكي يتميّز بكفاءة عالية تفوق أي عامل آخر ، فكفاءته تكافئ ثلاثة عمال آخرين من بلد آخر.

ولقد أدت هذه النتائج والتفسيرات إلى قيام جدل كبير بين الاقتصاديين ،نظرا للشك الذي أثارته نظرية هكشر وأولين ، ولم يلقى هذا التحليل قبولا منهم وأرجعوه إلى أن تفسيره قائم على أساس افتراضي خاطئ بين معدل رأس المال/العمل في بعض صناعات التصدير مع معدل رأس المال/العمل في بعض الصناعات المنتجة لسلع بديلة الواردات، حيث كان من المفروض أن يقارن بين معدل رأس المال/العمل في كل من سلع التصدير والاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

أثار التناقض الذي تحصل عليه ليونتييف عدة دراسات نظرية وتطبيقية، مما سمح من إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية، وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي.

المطلب الثالث: حرية التجارة في النظرية الحديثة للتجارة الدولية

بدأت تتبلور، خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات، تطورات جديدة في الاقتصاد العالمي فرضت نفسها على النظام التجاري الدولي، وأدت إلى تبني مجموعة من الاتفاقيات الحديدة، تشكل في مجموعها النظام التجاري العالمي الجديد الذي تسهر على تطبيقه منظمة التجارة العالمية ومازالت تداعيات هذه التطورات تفرز مشاريع اتفاقيات جديدة في مجال الاستثمار الدولي والعمل والمنافسة.

وقد أدت التطورات الاقتصادية الحديثة على المستوى الدولي إلى إحداث تغيرات على نظرية التجارة الدولية التقليدية التي تقول بان التبادل الدولي يتم حسب المزايا النسبية، أو التكاليف النسبية لإنتاج السلع المتبادلة، وهذه بدورها تحدد التخصص الإنتاجي على المستوى الدولي، وأصبح التبادل الدولي يتم وفق المزايا التنافسية

[1] رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، الطبعة الأولى،2009،ص 36

التي تحددها حركية رأس المال على المستوى الدولي والاحتكار التكنولوجي الذي تسيطر عليه الشركات عبر الوطنية. وتشير تغيرات الهيكل السلعي للتجارة الدولية، والتي أصبحت تتركز في السلع الصناعية، خاصة السلع الصناعية الحديثة، وتراجع الأهمية النسبية للسلع الأولية، المنجمية والزراعية، إلى أن التجارة الدولية تتجه بشكل متزايد نحو السلع الصناعية الأكثر حداثة، والتي ترتفع فيها نسبة المكون التكنولوجي في إنتاجها. وفيما يلي نذكر أهم المناهج الحديثة لتفسير التجارة الدولية:

أولا: حرية التجارة على أساس الفجوات التكنولوجية: تلعب التكنولوجيا دورا هاما في قيام التجارة الخارجية ، ويوجد في الفكر الحديث نموذجين يعملان على توضيح قيام التجارة الخارجية على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجية وهما:

أ – نموذج الفجوة التكنولوجية: لقد طور ميشال بوسنر Michael Posner عام[1] 1961 ، تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية وذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث والتطوير على صعيد الشركات إلى المجال الدولي. وذلك باحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين ومن قبل مستهلكين موجودين في الخارج. ويؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منتج منافس[2]. مما يؤدي إلى اكتسابها لمزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلاف في مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى اختلاف مناظر في المزايا النسبية المكتسبة ، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق:

– تسمح زيادة الكفاءة الإنتاجية لدولة ما في إنتاج سلع معينة، اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول، وبالتالي تصدير هذه السلعة.

– إدخال بعض الدول سلع جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية ، في الوقت الذي تعجز فيه بقية الدول في بداية إنتاجها الداخلي أو تقليدها، لأنها لا تملك أساليب الإنتاج المتفوقة أو الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع، وبالتالي ستتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة التي تحتفظ بها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي، فالدول صاحبة الاختراع تمثل هذا المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية، إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيات المتكافئة.[3] ولكن الإشكال أن بوزنر لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحقق بها التجديد أو الابتكار في هذه الدولة أو تلك.

ب – نظرية دوران المنتج: نموذج دوران المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية ، الذي طوره Vernon سنة 1966، ويوضح النموذج المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره ، والتغيرات التي تحدث في ميزته

[1] Michael Posner (economist) (1931–2006), British economist and academic.

[2] رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، 2006،ص240.

النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها ، ويفرق فرنون بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي[1]:

1- مرحلة الإنتاج :يبدأ صنع هذا المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يصاحب هدا المنتج نوع من عدم التأكد، بحيث يجعل تسويقه في السوق المحلي وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

2- مرحلة النضج :يبدأ المنتج بالتنوع ، وهنا تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي، و تستمر في إنتاج هذا المنتج إلى الدول الصناعية ، ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

3- مرحلة النمطية الشديدة: أي معناها أنه في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة ، كما أن سوقه أصبحت معروفة بالكامل ، وهنا يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية ، وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف قطع الغيار ومعدات الصيانة.

ثانيا: حرية التجارة ونظرية اقتصاديات الحجم: تعتبر هذه النظرية بالنسبة للتجارة الخارجية نموذجا تطويرا وتعديلا آخر لنموذج هيكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة ، فهذه النظرية تعتبر أن تزايد غلة الحجم في العمليات الإنتاجية الكبيرة تساعد على تقسيم العمل وكذلك التخصص، كما أن العمليات الإنتاجية الكبيرة تمكن من إدخال الآلات أكثر تخصصا وإنتاجية ، ويقسم النموذج وفرات الحجم إلى وفرات داخلية التي تعتمد على حجم المنشأة و وفرات خارجية ، التي تعتمد على حجم القطاع الصناعي التي تنتمي إليه المنشاة ، كما تفترض النظرية توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج[2].

يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الو.م.أ، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة إيطاليا في جانب ،وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، اسبانيا، اليونان، الدول الإسكندنافية في جانب آخر.

يمكن القول عموما أن أغلب النظريات المذكورة تعترف بالدور الإيجابي للتحرير التجارة ، بالرغم من أن هناك نظريات تسمح بتفسير جزء من التبدل الدولي الحالي، حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال

[1] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان،2010-2011،ص52.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات ، دار المسيرة ، الأردن ، 2007، ص 149.

ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما تهمل التبادل ما بين دول الشمال فيما بينها، كما فعلته النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، أما الاتجاهات الاقتصادية الحديثة في الفكر التجاري فإنها تفسر التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية.

المبحث الثالث: الاندماج الاقتصادي الإقليمي وفق منظمة التجارة العالمية.

لا يمكن التكلم عن اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي دون الإشارة إلى موقعها ضمن النظام التجاري الدولي وفيما يلي نوضح طبيعة العلاقة بينهما;

المطلب الأول: تنظيم اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي في إطار منظمة التجارة العالمية.

بقيت نظرية المزايا النسبية وتعديلاتها، على الرغم من غياب الفروض الأساسية في الواقع العملي، سائدة في الفكر الاقتصادي. ولم تتوقف الدول الصناعية الكبرى عن مطالبة بتطبيق حرية التجارة وإزالة كافة المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام حركة السلع على المستوى الدولي. وكانت حرية التجارة هي الأساس الذي أقيم عليه نظام التجارة الدولية المتعددة الأطراف سنة 1947 الذي تبنته الدول الصناعية في إطار اتفاقية التجارة والتعريفة، والتي عرفت باتفاقية الجات.

أولا: لاتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي في إطار الجات: حقق خلال نصف قرن من الزمن، نظام التجارة الدولية، الذي تنظمه اتفاقية الجات، تقدما مهما في مجال السلع الصناعية، الذي تتمتع الدول الصناعية بميزة نسبية في إنتاجها. أما السلع الزراعية والمنسوجات، التي تتميز الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها، بقيت تخضع، إما لترتيبات خاصة كالنسيج، أو تخضع للسياسات التي تقررها الدول الصناعية، كالسياسة الزراعية الأوروبية، كما بقي النفط، خارج نطاق الاتفاقية.

حظيت ظاهرة الاندماجات الاقتصادية الإقليمية، التي تقوم على أساس نظرية التجارة الدولية، باهتمام الجات واهتمام الأدبيات الاقتصادية على المستوى الدولي. وقد ظهرت العديد من الدراسات التي تبحث العلاقة بين الاندماجات الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية، وبخاصة أن هذه الاندماجات تشكل استثناء من حكم الدولة الأولى بالرعاية، أي أن المزايا الممنوحة في إطارها لا تعمم على باقي الدول الأعضاء، ومن ثم تكون عملية التحرير ذات تأثير محدود، وأحيانا سلبي على التجارة الدولية، وذلك إذا كانت الآثار الناتجة عن خلق التجارة في إطار الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

وكانت أدبيات الجات تسعى إلى ترسيخ مفهوم التجارة العادلة على المستوى الدولي، أي التجارة التي تحقق مكاسب تجارية يتم تقاسمها بشكل عادل بين الدول، وإلغاء أي منافسة ضارة قد تضر بمصالح الدول الأقل تطورا. ولهذا اعتمدت مختلف جولات التفاوض التجاري التي حدثت في إطار الجات، والتي سبقت جولة أوروغواي، مبادئ وقرارات لصالح الدول النامية وتشجيع مشاركتها في النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف. وكان من أهم هذه القرارات:

– إضافة الفصل الرابع إلى الجات والمتعلق بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، وتتيح المادة الرابعة والعشرون (الفقرات من 4 إلى 10) للدول النامية أن تنشئ فيما بينها اندماجا إقليميا تتبادل به المزايا والإعفاءات دون أن يخضع هذا النمط من الاندماج الاقتصادي إلى أحكام الدولة الأولى بالرعاية، على أن لا يؤدي إقامة مثل هذا الاندماج إلى زيادة درجة الحماية أمام صادرات الأطراف الثالثة.

– قرار شرط التمكين (قرار 1979 بشان المعاملة التفضيلية والمعاملة الأكثر تفصيلا لصالح الدول النامية) أتاح للدول النامية تبادل الإعفاءات فيما بينها استثناء من أحكام الدولة الأولى بالرعاية، مثل نظام الأفضليات التجارية بين الدول النامية، كما يمكنها من الحصول على معاملة تفضيلية من الدول الصناعية دون أن تخضع لشرط الدولة الأولى بالرعاية، مثلما هو الشأن بالنسبة لنظام الأفضليات المعمم، كما لا ينطبق على نظام الأفضليات المعمم مبدأ التبادلية في منح الإعفاءات والامتيازات، حيث تمنح الدول الصناعية هذه المزايا إلى الدول النامية دون انتظار مزايا مقابلة لها.

– تعتبر أدبيات الجات أن الاندماجات الاقتصادية الإقليمية ظاهرة ايجابية تخدم هدف تحرير التجارة الدولية على المدى البعيد، إذا تمت إقامتها وفق الضوابط والمعايير المتعددة الأطراف التي أقرتها الجات، حيث تتبادل الدول الأعضاء في الاندماج الإقليمي مزايا تجارية تفوق بشكل كبير ما يتم في إطار النظام التجاري الدولي،كما أن لهذه الاندماجات أهدافا تتجاوز الأهداف الاقتصادية إلى إيجاد بيئة سياسية مستقرة.

ثانيا: نظرة منظمة العالمية للتجارة لاتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي: تتعامل منظمة التجارة العالمية مع موضوع الاندماج الاقتصادي الإقليمي من منظور الواقعية والشمولية، خاصة من حيث إنشاء الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة، فهي تنظر للأولى " الاتحادات الجمركية " من خلال وجود إقليم جمركي واحد، وهذا يتضمن من الناحية القانونية أمرين اثنين أحدهما داخلي والآخر خارجي[1]،حيث يتضمن الشق أو الأمر الداخلي إزالة الرسوم الجمركية والتنظيمات والقواعد المقيدة للتجارة بين أقاليم الاتحاد، بينما يتضمن الشق أو الأمر الخارجي إنشاء تعريفة جمركية وتنظيم تجاري مشترك اتجاه البلدان الأخرى، وبذلك يعتبر الاتحاد الجمركي عبارة عن تكتل بين بلدين أو عدة بلدان تزال فيما بينها كافة الرسوم والقيود الأخرى، بمختلف أشكالها ويسمح بحرية الحركة للمشروعات ورأس المال والعمالة، أي توسيع نطاق السوق وتكوين المشروعات الكبرى التي تستفيد من اقتصاديات الحجم، وبذلك يصبح الاتحاد كتلة واحدة في مواجهة بقية بلدان العالم، إذ تفرض ضريبة ورسوم موحدة اتجاه كافة البلدان غير الأعضاء في الاتحاد، وتطبق كافة الإجراءات التقليدية الأخرى المقررة من الاتحاد اتجاهها.

[1] أ .رعد الصرن **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الثاني، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق،2001 مرجع سبق ذكره، ص .ص 236 ..235

أما الثانية الممثلة في " مناطق التجارة الحرة " ، فتنظر لها منظمة التجارة العالمية من حيث اختلافها عن الاتحاد الجمركي باعتبار أنها لا تتضمن سوى الشق الداخلي، إذ لا توجد تعريفة مشتركة خارجية ولا تنظيم تجاري اتجاه البلدان غير الأعضاء في هذه المنطقة، أي أنه ليس هناك إطار قانوني لمنطقة التجارة الحرة كحقيقة ملموسة على الصعيد التجاري الجمركي، وتدخل السوق المشتركة ضمن مناطق التبادل الحر، إذ تعد إحدى صور الاندماج الاقتصادي، فيتم إزالة الحواجز المقيدة لانتقال السلع و رأس المال والعمالة بين البلدان أطراف السوق، وباعتبار مناطق التجارة الحرة لا تشكل وجودا قانونيا على صعيد التجارة الدولية، ولكن لابد وأن تكون ذات تأثير واضح على البلدان غير الأعضاء ومن هذا المنطلق تضمن اتفاق منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى الاتحاد الجمركي، مناطق التجارة الحرة، بعبارة أخرى لا يمكن أن تكون اتفاقيات الاندماج هذه اليوم بمعزل عن التجارة الدولية متعددة الأطراف، ممثلة في تنظيمها منظمة التجارة العالمية .

وبهذا التصور فإن إنشاء اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة من منظور منظمة التجارة العالمية، يعتبر خروجا على مبدأ الدولة الأكثر رعاية، لذلك فقد اعتبر الاندماج الإقليمي أنه يجب أن ينصب على جوهر وأساس المبادلات التجارية بين البلدان الأطراف، وهذا الاندماج يجب أن يكون في إطار برنامج محدد من أجل إنجازه، ولابد من توافر شروط معينة ومحددة له، إذ إن توافر هذه الشروط يجعل هذه الاندماجات الإقليمية تساهم بدرجة كبيرة في توسيع التجارة الدولية و توثيق الاندماج بين اقتصاديات البلدان الأطراف في هذه الاندماجات ، بعبارة أخرى تشترط المنظمة الجدية في إنجاز إحدى صور الاندماج الإقليمي، ومراعاة مصالح البلدان غير الأعضاء، من خلال تخوف المنظمة على أن يؤثر الاندماج الإقليمي على مصالح البلدان غير أعضاء في الاندماج، فالمعاملة التمييزية بين البلدان أطراف الاندماج الإقليمي تشكل وضعا مفروضا لدى الاتجاه نحو تأسيس الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، لذلك فإن تحقيق مصالح البلدان أطراف الاندماج الإقليمي قد تؤثر سلبا على البلدان غير الأعضاء في الاندماج.

لذلك فقد أباحت منظمة التجارة العالمية تأسيس التجمعات الإقليمية وقد تم ربط ذلك بضرورة عدم الانتقاص من هدف حرية التجارة الدولية باعتباره الهدف الأساسي من وراء إنشاء منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن المتفق عليه يجب أن يكون تيسير التجارة بين أطراف الاندماج وعدم زيادة العوائق أو القيود اتجاه البلدان الأخرى، وعدم الانحراف بمسار التجارة الدولية عن الوضع المعتاد، وفي هذا الشأن وضعت منظمة التجارة العالمية عدة قواعد للرقابة تقوم على احترام شروط الاندماج الإقليمي أهمها[1]:

–تحديد معايير لحساب فئات التعريفة الجمركية، و كيفية حساب زيادة الرسوم.

[1] صلاح البشير، **الاتفاقيات العربية الثنائية و أثرها على التعاون الاقتصادي العربي**، نقلا عن أحمد يوسف أحمد و آخرون، ندوة بعنوان التعاون الاقتصادي العربي و آفاق المستقبل، الطبعة العربية الأولى، أيام 14 سبتمبر 2000 ، عمان – الأردن، 2001 ، ص12– 91 .

-ضرورة معرفة جميع الأطراف المعنية بكل ما يتعلق بالاندماج الإقليمي المعني من خلال اقتضاء إتمام الإخطار بذلك، وهذا ما يشير إلى مبدأ الشفافية.

-منح الجهاز المختص " أي مجلس التجارة في السلع " دورا هاما في أعمال الرقابة.

المطلب الثاني: شروط منظمة التجارة العالمية لإقامة الاندماجات الاقتصادية الإقليمية.

تتمحور شروط تأسيس التجمعات الإقليمية حول نقطة رئيسية تتعلق بالمعاملة التميزية والتفضيلية التي يتم إقرارها ومنحها فيما بين دول التكتل ، ونظرا لأن منح معاملة تميزية أو تفضيلية فيه إخلال بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية طبقا لاتفاقيات الجات سابقا، فان التكتلات الإقليمية – اتحاد جمركي أو مناطق تبادل حر- جاءت كاستثناءات قائمة في هذا الشأن، إلا أنها يجب أن تكون في إطار يحقق المصالح الأساسية للدول الأعضاء مع عدم إغفال مصالح الدول الأخرى ، وبناء على ذلك تم وضع مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول أعضاء التجمع بعضها يتعلق بالإطار الداخلي للتجمع وبعضها الآخر يتعلق بالإطار الخارجي.

لذلك أقرت المنظمة العالمية للتجارة العديد من الشروط الخاصة بتكوين التكتلات الإقليمية، والمتمثلة في العناصر الموالية [1] :

- الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي؛
- الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي.

أولاً: الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي: تتمثل الشروط الخاصة بالنظام الداخلي لمنطقة التبادل الحر في نوعين من الالتزامات تتمثل فيما يلي:

- الالتزام بشمول التكامل للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاء؛
- تقديم البرنامج المتعلق بتأسيس التكامل الإقليمي.

1. الالتزام بشمول التكامل للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاء: طبقا للمادة 08/24 من اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، ونظرا لأن التكتل الإقليمي يهدف إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، فان ذلك يحتم أن يكون هناك إلغاء للرسوم الجمركية وما جاء في حكمها من قيود تعيق حرية التجارة مغطيا بذلك المبادلات الأساسية بين الدول الأعضاء.

ولتحقيق هذا الشرط فان أجهزة الجات 1947 كانت تعتمد معيارا نوعيا أكثر منه كميا، فالصفة التمثيلية للمبادلات المحررة كانت أمرا لابد منه باشتمالها على العديد من المنتجات، وتغطيتها للقطاعات

[1] مصطفى سلامة: "**منظمة التجارة العالمية–النظام الدولي للتجارة الدولية**"، دار الجامعة الجديدة للطباعة، الإسكندرية، طبعة الأولى، 2006، ص: 137.

المختلفة من النشاط الاقتصادي للدول المعنية، لذا كان من الضروري اشتراط وجود برنامج معين لتحقيق التكامل [1].

2. تقديم البرنامج المتعلق بتأسيس التكامل الإقليمي: اشترطت المادة 05/24 من اتفاقيات الجات ضرورة تقديم الدول أعضاء منطقة التبادل الحر برنامجها إلى مجلس التجارة في السلع، ويتكون هذا البرنامج من العنصرين المواليين:

- **العنصر الأول:** خطوات التأسيس المتدرج للتكتل الإقليمي في إطار محدد وكاف للتعرف على مضمون تدابير إنشاء منطقة التبادل الحر.
- **العنصر الثاني:** تحديد فترة زمنية للمدة التي سيتم بحلول نهايتها انجاز التكتل الإقليمي المعني، حيث أنه بموجب الفقرة 03 من تفسير المادة 05/24 لا يجب أن يتجاوز المدى الزمني فترة عشرة سنوات إلا في الحالات الاستثنائية.

ثانيـــاً: الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي: تتمثل الشروط الخاصة بالنظام الخارجي لمنطقة التبادل الحر فيما يلي [2] :

- الالتزام بعدم التأثير سلبيا على المبادلات التجارية الدولية؛
- الالتزام بعدم زيادة العوائق اتجاه الدول الأخرى.

1. الالتزام بعدم التأثير سلبيا على المبادلات التجارية الدولية: طبقا لما جاء في المادة 04/24 من اتفاقيات الجات فإنه إذا كان الهدف من إقامة التكتل الإقليمي في صورة منطقة للتبادل الحر العمل على تيسير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في التكتل، فانه يجب أن لا يؤدي ذلك إلى المساس أو التأثير على المبادلات التجارية للدول الأخرى، أي أن التكتلات الإقليمية يجب إلا تعيق التدفقات التجارية التقليدية في مسار التجارة الدولية، وبمعنى آخر يجب أن يكون تأثيرها في خلق التجارة وليس في تحويل مسار التجارة، لأنه إذا أصبحت التكتلات الإقليمية حاجزا يعيق تدفق وسيرورة المبادلات التجارية الدولية، كان ذلك بمثابة خرق لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة التي تعمل على تحرير التجارة وإلغاء القيود التي من شأنها أن تعرقل المبادلات التجارية الدولية.

2. الالتزام بعدم زيادة العوائق اتجاه الدول الأخرى: نصت المادة 05/24 من اتفاقيات الجات 1994، على الالتزام بعدم زيادة العوائق تجاه الدول الأخرى، وفي ظل قيام تكتل إقليمي في شكل منطقة للتجارة الحرة تحتفظ كل دولة بتعريفتها الجمركية اتجاه العالم الخارجي دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة العوائق اتجاه التجارة مع

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا: "**مقارنة التزامات منطقة الاسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**"، مرجع سابق، ص: 07.

[2] رعد الصرن: " **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، الجزء الثاني، ، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ، 2000.

دول العالم الخارجي، لذلك يجب أن تكون الرسوم الجمركية والتنظيمات التجارية المشتركة متماثلة في جوهرها بالنسبة لكل الدول الأعضاء.

ثالثـــاً: الرقابة وتسوية المنازعات: لابد من توافر نظام فعال للرقابة على مدى الالتزام بتطبيق شروط تأسيس التكامل الإقليمي ومدى احترامها، فالرقابة لا يمكن أن تتحرك إلا من خلال الدول المعنية بعملية التكامل في منطقة التبادل الحر، لأن الأساس الذي يوفر الشرعية لمجلس التجارة في السلع ليباشر أعماله الرقابية، كما يلي[1]:

1. **أساس الرقابة:** يتمثل أساس الرقابة التي يقوم بها مجلس التجارة في السلع من حيث مدى مشروعية مناطق التبادل الحر، من خلال الإخطارات والتقارير التي يتلقاها الأعضاء في المنطقة وذلك على النحو الموالي:

أ. **الإخطارات: وتتمثل** في النوعين المواليين [2] :

- إخطارات تخص إنشاء منطقة التبادل الحر، بموجب نص المادة 07/24/أ.
- إخطارات بالتغييرات الواردة في جداول واتفاقيات تأسيس التكامل الإقليمي- كما هو وارد بالفقرة 09/24 من اتفاقيات الجات 1994.

ب. **التقارير:** على مؤسسي مناطق التبادل الحر الالتزام بتقديم تقارير دورية عن سير اتفاق تأسيس المنطقة إلى مجلس التجارة في السلع- الفقرة 11 من تفسير المادة 24 من الجات 1994 وانطلاقا من المعلومات المتوفرة بهذه الإخطارات والتقارير، يصبح المجلس مهيأ لمباشرة أعماله الرقابية.

2. **مضمون الرقابة:** تتمثل الرقابة في الصلاحيات والمهام المخولة لمجلس التجارة في السلع، والمتمثلة في:

أ. فحص مجموعة الإخطارات والتقارير الصادرة من الدول الأعضاء بعد تكوين منطقة التجارة الحرة، وإصدار التوصيات المناسبة بشأن التوصيات المناسبة بشأن الاتفاقيات المؤقتة لتأسيس هذه التجمعات، ولها أن ترتب لإجراء مراجعة جديدة للاتفاق.

ب. البحث في الحالات التي تتجاوز فيها فترة تأسيس المنطقة الفترة المحددة من طرف المنظمة العالمية للتجارة والمتمثلة في فترة عشرة سنوات، وذلك بناء على طلب من الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

ت. البحث في طلبات التعديل الجوهرية والهامة في الخطة والجداول المرفقة باتفاقيات تأسيس منطقة التبادل الحر، وفي ضوء شروط المادة 24 من اتفاقيات الجات 1994، فانه يتم التحلل من نص المادة الأولى من اتفاقيات الجات 1994 والتي تقر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كشكل استثنائي عند تكوين مناطق التبادل الحر وذلك إما بطلب الإعفاء طبقا لنص المادة 25 أو بتطبيق المادة 24 من اتفاقيات الجات.

---

[1] مصطفى سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 141.

[2] مصطفى سلامة، **نفس المرجع**، ص: 141.

3. تسوية المنازعات: اهتمت مبادئ المنظمة العالمية للتجارة بالفصل في المنازعات القائمة بين الدول، في مناطق التبادل الحر، كما يلي [1] :

- يتم الاستناد إلى ما جاء في المادة 22 و 23 من اتفاقيات الجات 1994 فيما يخص المسائل التي تشكل نقاط نزاع بين أطراف مناطق التبادل الحر، وخاصة تلك المشاكل الناجمة عن تطبيق أحكام المادة 24 من اتفاقيات الجات 1994 .
- كل عضو من أعضاء منطقة التبادل الحر مسئول مسئولية تامة عن الالتزام بجميع أحكام اتفاقية الجات 1994، وبالتالي عليه اتخاذ جميع التدابير والإجراءات من جانب الحكومات والسلطات الإقليمية والمحلية داخل إقليمه، بما يساهم في الالتزام بمبادئ اتفاقية الجات 1994.
- يتعهد كل عضو أن ينظر بعين التعاطف ، وأن يتيح فرصة مناسبة للتشاور في أي شكوى يقدمها عضو آخر بشأن الإجراءات التي تؤثر على سير اتفاقيات الجات 1994، والتي اتخذت داخل إقليم العضو الأول، ومتى تقرر أن اتفاقيات الجات 1994 لم تحترم ، فان لجهاز تسوية المنازعات العمل على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها العمل على فرض احترام وتنفيذ مبادئ اتفاقية الجات 1994.

المطلب الثالث: موقف المنظمة العالمية للتجارة من ظاهرة تنامي اتفاقيات الاندماج الإقليمي..

لقد تعددت الكتابات حول طبيعة العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات التجارية الإقليمية وفيما يلي توضيح لهذه العلاقة.

أولاً: تطور عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية المبلغة إلى الجات / المنظمة العالمية 1948-2010: يعتبر أغلب أعضاء المنظمة العالمية للتجارة أعضاء في اتفاقيات تجارة إقليمية التي شهد عددها ارتفاعا وزاد مجالها اتساعا إذ نجدها سارية في كل القارات إلى درجة أن أكبر نصف التجارة الدولية أصبح بدور في إطارها ومن الاتفاقيات التجارية المعروفة منطقة التبادل الحر لشمال أمريكا والاتحاد الأوروبي، دول جنوب شرق آسيا.

وخلال سير جولة لأوروجواي 1986-1993 كانت الاتفاقيات التجارية الإقليمية المبلغة خلال فترة 1990–1994 قد بلغت ثلاثا وثلاثين اتفاقا تجاريا إقليميا، إضافة إلى 108 الاتفاقيات الإقليمية السابقة تم تبليغه إلى الجات منذ 1947 [2].

وإلى غاية شهر أكتوبر من عام 2002 بلغ عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية المبلغة إلى الجات/المنظمة العالمية للتجارة 255 اتفاقا، منها 213 اتفاقا إقليميا يستند إلى المادة 24 من الاتفاقية العامة التي تنظم

---

[1] غابرييل مارسو: "**قانون منظمة التجارة العالمية وتسوية النزاعات**"، البنك الدولي 2005 نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://siteresources.worldbank.org/PSGLP/Resources/461605-1119628283962/1333020-1120068016519/06-outline-Dr-Marceau-Arabic.doc

[2] سعود بن عيسى الملق: "**دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تنمية العلاقات الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، وداخل هذا الصنف يوجد 131 اتفاقا إقليميا ساري المفعول، فيما استند 20 اتفاقا على بند التأهيل الخاص بالاتفاقيات التجارية الإقليمية للدول النامية، فيما قام 22 اتفاقا على المادة الخامسة الخاصة بالاتفاقيات الإقليمية في مجال الخدمات. ثم إلى 159 اتفاقا في عام 2007.[1]

ولقد شهد عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية تطورا سريعا منذ 1990، وقد تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بعدد 467 اتفاقية حتى مايو 2010، ومن ضمنها كانت 345 اتفاقية أخطرت بها المنظمة في إطار المادة 24 من الجات 1994 و31 تحت شرط التمكين و86 اتفاقية بموجب المادة 5 من الجات، وفي نفس الوقت فقد رصدت المنظمة إلى الآن 271 اتفاقية سارية المفعول.[2]

وفي ماي 2010 زادت اتفاقات التجارة الحرة حيث بلغت 4678 اتفاقية ، ومنها 276 اتفاقية تحت شرط التمكين

الشكل رقم (1-1) : اتفاقيات التجارة الإقليمية التي أشعرت بها الجات/ منظمة التجارة العالمية حسب دخولها حيز النفاذ (1948–2010) .

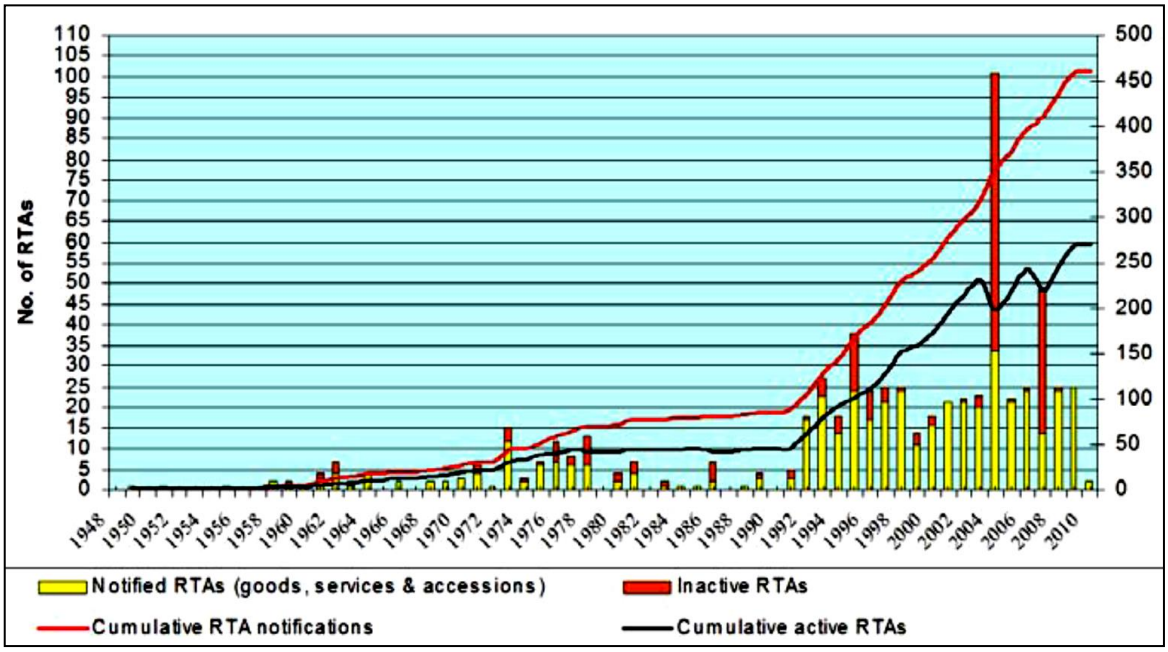

RTA : *trends & characteristics*
RTA : *proliferation*

المصدر: إدارة المفاوضات التجارية ومنظمة التجارة العالمية، مناطق التجارة الحرة، الإمارات العربية المتحدة نقلا عن الموقع الالكتروني: *http://www.moft.gov.ae*

[1] سعود بن عيسى الملق، نفس المرجع ، ص: 07.

[2] إدارة المفاوضات التجارية ومنظمة التجارة العالمية، "**مناطق التجارة الحرة، الإمارات العربية المتحدة**"، نقلا عن الموقع الالكتروني: *http://www.moft.gov.ae*

ثانيـــاً: الهيئات المختصة في فحص مطابقة الاتفاقيات التجارية الإقليمية: تعاملت المنظمة العالمية للتجارة في بداية الأمر مع الاتفاقيات التجارية الإقليمية بتأسيس فريق عمل لدراسة كل اتفاق إقليمي، والنظر في مدى مطابقته لأحكام للاتفاقيات التجارية الإقليمية وذلك بعد تبليغها إلى المنظمة [1].

ويلتزم أعضاء المنظمة الذين يرغبون في تأسيس اتفاق تجاري إقليمي فيما بينهم، أو يدخلون تعديلات جوهرية على اتفاق سابق تبليغ ذلك إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وفي حالة وجود عدم تطابق بين أحكام المنظمة والتزامات الأطراف في الاتفاقيات التجارية الإقليمية، وتعد اللجنة توصيات يلتزم الدول الأطراف بتطبيقها وتكون متبوعة بفحص ثان [2].

كما يلتزم الأعضاء الذين يعقدون اتفاقا إقليميا تفضيليا بين دول نامية وأخرى متقدمة بطلب إعفاء من المنظمة، والمثال المعروف في هذا الصدد اتفاق الممضى حديثا بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا الكاريبي الباسفيك لتعويض اتفاق، وهذا الاتفاق لا يزال في إطار الفحص بالمنظمة.

[1] أحمد فاروق غنيم: "**مواكبة البرلمان للتغيرات في الاقتصاد العالمي**"، النظام التجاري العالمي: تحرير التجارة بين النظام المتعدد الأطراف واتفاقيات التجارة الإقليمية، نقلا عن الموقع الالكتروني: *www.eaddla.org/parlaman/peper_13.doc*

[2] إدارة المفاوضات التجارية ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

المبحث الرابع: ماهية اتفاقيات منطقة التجارة الحرة.

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة الشكل الشائع لاتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي، حيث تمثل ما يقرب من 84% من اتفاقيات التجارة الإقليمية التي دخلت حيز التنفيذ وتم إخطار منظمة التجارة العالمية عنها، وهي لا تعتبر هدفا في حد ذاتها بل إنها وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف سيتم التعرف عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص ومقومات اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

التجارة الحرة تعبير اقتصادي يشير عادة إلى تبادل السلع والخدمات بين الدُوَل؛ دون الخضوع للقيود الحكومية أو الضرائب . والدولة التي تتبع سياسة التجارة الحرة مثلاً لا تمنع مواطنيها من بيع السلع المنتجة في بلاد أخرى، بل لا تفرض عليهم أن يشتروا من بلادهم .والمقابل للتجارة الحرة هو نظام الحماية وهي سياسة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية عن طريق فرض تعريفة جمركية أو ضرائب معينة على السلع الأجنبية، وعن طريق تحديد كميات السلع التي يستوردها الناس إلى البلاد أو أي إجراءات أخرى، فتكون معاهدةً بين بلديْن أو أكثر في ما يسمّى منطقة تجارة حرة أو مفاوضاتً تُشرف عليها تنظيمات عالَمية كمنظمة التجارة العالمية. وفيما سنسلط الضوء على مفهوم وخصائص مناطق او اتفاقية التجارة الحرة.

أولاً : مفهوم اتفاقية التجارة الحرة وأسباب انتشار اتفاقيات التجارة الحرة:

تعددت تعاريف اتفاقية التجارة الحرة وأسباب انتشارها وفيما يلي نستعرضها:

1. **مفهوم مناطق التجارة الحرة** : تمثل منطقة التجارة الحرة أبسط أشكال التكامل الاقتصادي، يتم بموجبها عقد اتفاقية بين مجموعة من الدول قصد إلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بينها، دون أن تكون مصحوبة بفرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية التي تعيق حرية تحرك السلع والخدمات من الدول خارج المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء في المنطقة بتعريفاتها الجمركية وحرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها بما يتلاءم مع مصلحتها الخاصة، في مواجهة بقية دول العالم الخارجي[1].

كما تعرف منطقة التجارة الحرة على أنها المنطقة التي تجمع بين مجموعة من الدول في شكل ثنائي أو متعدد، يتم بموجبها تحرير المبادلات التجارية فيما بينها في شكل اتفاقية، كما يتم من خلالها إلغاء كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على حرية التجارة ، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء دول العالم

[1] صلاح زين الدين: "**اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة**"، دار النهضة العربية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص: 86.

الخارجي، بهدف تحقيق منافع اقتصادية، الاستفادة من وفرات الإنتاج، اتساع حجم السوق، تحقيق التنافسية وزيادة القدرة التفاوضية [1].

ويمكن أن تغطي اتفاقية التجارة الحرة قطاعا أو أكثر داخل الاقتصاد ، أو تطبق على كل تجارة السلع والخدمات ، وربما تمنح اتفاقية التجارة الحرة بعض الترتيبات التي تسمح بحرية أكبر لعناصر الإنتاج [2].

ويتوجب على جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة التأكد من منشأ الواردات التي تدخل المنطقة فلا تكون كلها من البلد الذي يفرض أدنى الرسوم الجمركية ، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بقواعد المنشأ حتى يتم التأكد من منشأ السلع المتداولة ومتى تكون السلعة مصنعة في بلد عضو، وبالتالي يسمح لها بالمرور بدون رسوم جمركية عبر الحدود بين دول منطقة التجارة الحرة ، ومتى تكون السلع مستورة من خارج المنطقة وبالتالي تصبح خاضعة للرسوم الجمركية عند عبور الحدود الجمركية.[3]

يتوجب ودول منطقة التجارة الحرة تتبع قواعد المنشأ، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى.

2. أسباب انتشار اتفاقيات التجارة الحرة: تتعدد وتختلف أسباب إبرام اتفاقيات التجارة الحرة قد تكون اقتصادية كما قد تكون لأسباب غير اقتصادية، ويمكن القول بأنه كلما قلت أهمية اتفاقيات المناطق التجارية الحرة في تعزيز التبادل التجاري، كلما قلت أهميتها في تقليل النزاعات ومن ثم يمكن أن نستنتج أن الأسباب أو العوامل غير الاقتصادية من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، ويعود هذا السبب إلى بدايات القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية ، وكتابات الاقتصادي "**كينز**"، وفيما يلي نوضح هذه الأسباب:

1.2. الأسباب الاقتصادية: ويمكن إيجازها فيما يلي[4] :

- البحث عن أسواق أكبر؛
- تبدو أسرع في إنهاء التفاوض وعادة ما تغري قطاعات الأعمال والساسة؛
- وجود غايات وأحيانا قيم مشتركة؛

---

[1] حسين عمر: **الموسوعة الاقتصادية**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1980. ص: 39.

[2] سحر محمد عبود: "**دور منطقة التجارة الحرة المرتقبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية**"، رسالة ماجستير، في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2008، ص: 03.

[3] كامل بكري: **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986 ، ص- ص: 221- 222.

[4] سعود بن عيسى الملق: "**دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تنمية العلاقات الاقتصادية**"، منتدى الأعمال الخليجي الصيني الأول، 23-24 مارس 2010، المنامة – مملكة البحرين، ص: 03.

- الدخول في قطاعات مثل الاستثمار، والمنافسة، والمواصفات الفنية والعمالية، والبيئة والتي لا تحظى بإجماع بين أعضاء منظمة التجارة العالمية؛
- اندماج أعمق بين الأطراف؛
- أسباب دفاعية؛
- الانتباه والحذر من المنافسة؛
- الإمساك بالاستثمار؛
- تأمين النفاذ للأسواق المتقدمة.

2.2. الأسباب السياسية: تتمثل في[1]:

- زيادة القوة التفاوضية؛
- منع تراجع الإصلاحات السياسية –الاقتصادية؛
- تأكيد أو تشجيع الدعم السياسي.

ومن السمات الأخرى لمناطق التجارة الحرة ويسبب سرعة انتشارها هي تشابك هذه الاتفاقيات مع بعضها البعض، وذلك لتوقيع دولة معينة لأكثر من اتفاقية تجارة حرة من أكثر من طرف، ويعتبر هذا الاطار مهما لفهم أهم دواعي انتشار اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، حيث يحتل الإقليم دور المركز[2]، رابطا عدة اتفاقيات للتجارة الحرة على أساس المعاملة التفضيلية مع كل شريك، كما يوضح الشكل الموالي:

[1] سعود بن عيسى الملق: "**اتفاقيات التجارة الإقليمية**"، المنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية 2-3 يوليه 2008، بيروت، ص: 04.

[2] أشار جون مينارد كينز عام 1919 إلى أن الاتحاد التجاري الحر الذي كان يشمل آنذاك كامل وسط وشرق الجنوب الشرقي لأوروبا، وسيبريا، وتركيا ومصر، والهند يمكن أن يفعل في مجال السلام ما تفعله عصبة الأمم، كما أشار ولفريد باريتو في عام 1889 إلى أن الاتحادات الجمركية وأنظمة العلاقات التجارية الأخرى يمكن أن تكون وسيلة لتحسين العلاقات السياسية والمحافظة على السلم (مشارا له في عام 2005 تقرير البنك الدولي.

الشكل رقم (1–2): اتفاقيات مناطق التجارة الحرة- العلاقة بين المركز والمحيط.

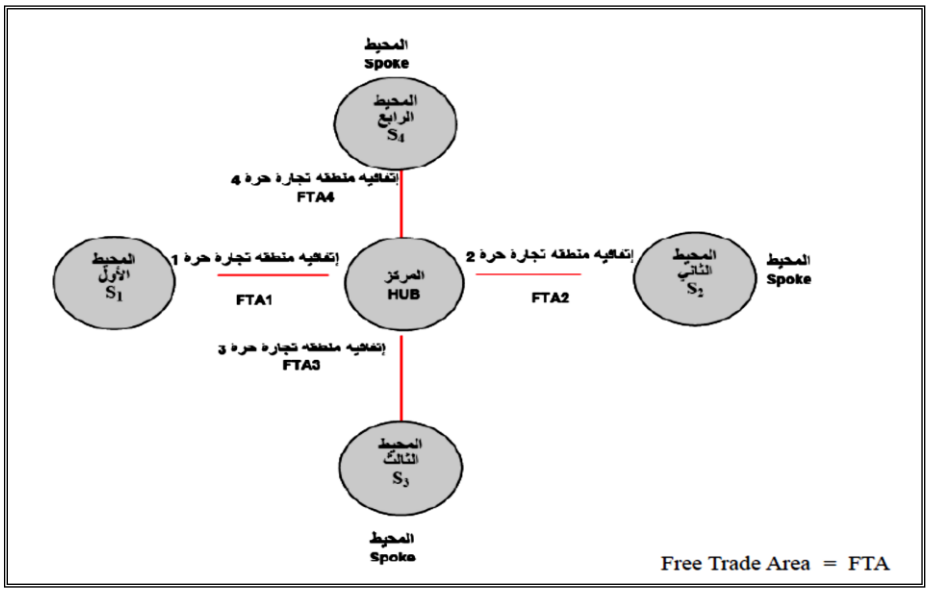

المصدر: أحمد الكواز: "**مناطق التجارة الحرة**"، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثاني وتسعون، أبريل 2010، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/25/25_develop_bridge92.pdf

وتبرز ظاهرة " الدولة المركز " عندما تتمتع دولة معينة بعدة اتفاقيات تجارة حرة مع دول المحيط الأخرى بشكل منفصل أو منفرد، في حين لا تتمتع دول المحيط باتفاقيات حرة فيما بينها. وتخلق هذه الظاهرة ما يعرف باسم " التميز المتعدد" حيث تنعزل دول المحيط بالشكل الذي تبرز معه إمكانية بروز ظاهرة تحول التجارة " إحلال واردات دولة عضو بالمنطقة من مصدر منخفض التكلفة خارج عضوية المنطقة إلى مصدر مرتفع التكلفة من داخل الدول الأعضاء، ويقابل تحول التجارة، مفهوما ايجابيا للتكتل الاقتصادي يطلق عليه " خلق التجارة، ويعني الاستيراد من الدول الأعضاء الأقل تكلفة بدلا من تلك الأكثر تكلفة من خارج الدول الأعضاء ".

وتحاول دول المحيط معالجة الخلل من خلال محاولتها: **أولاً**، الدخول في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، **ثانياً**، تخفيض تعريفتها الجمركية؛ إلا أن قوى الضغط المحلية قد تمنع التحرير التجاري بين دول المحيط.

ثانياً: خصائص اتفاقية التجارة الحرة: تتميز منطقة التجارة الحرة بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

- عقد اتفاقية بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير المبادلات التجارية بينها، وإلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على حرية حركة السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يميزها عن المناطق الاقتصادية الحرة وعن مفهوم الإقليم خاصة
- لكل دولة من الدول الداخلة في الاتفاقية حرية رسم سياستها التجارية الخاصة بها في مواجهة العالم الخارجي.
- تأخذ منطقة التبادل الحر بمفهوم قواعد المنشأ، حتى تتفادى الانحراف الحاصل في التجارة، تماشيا مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص عدم التأثير سلبا في تدفقات التجارة الدولية للدول غير الأعضاء في المنطقة، إضافة إلى ضرورة احترام القيود غير التعريفية المتعلقة بالمعايير الصحية والبيئية ومعايير الجودة [1].

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح مناطق التجارة الحرة " مناطق التبادل الحرة" يشابه مصطلح المناطق الحرة التجارية إلا أنها تختلف عنها في جوانب أخرى، فالمناطق الحرة هي عبارة عن منطقة تقع داخل حدود الدولة الجغرافية غير أنها تعامل من الناحية الجمركية معاملة البلد الأجنبي، وذلك فيما يتعلق بعلاقتها بباقي أجزاء الدولة التي تتبعها هذه المنطقة الحرة، وقد سميت بهذا الاسم بسبب حرية التجارة بينها وبين العالم الخارجي. وبهذا المفهوم تتضح أوجه الفرق بين المناطق الحرة كنظام جمركي خاص ومناطق التجارة الحرة كنظام سياسي ذي أبعاد اقتصادية كما أن الحوافز والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة تمنح لجميع المستثمرين من جميع دول العالم باستثناء الدول التي ينص على مقاطعتها كدولة إسرائيل بالنسبة للمناطق الحرة العربية [2].

ثالثاً: مقومات مناطق التجارة الحرة: يرى المفكرون الاقتصاديون ضرورة توافر العديد من المقومات الأساسية لإنشاء مناطق التجارة الحرة، أين تنقسم هذه المقومات إلى الصنفين التاليين: المقومات أو الشروط الأساسية، والشروط الموضوعية وفيما يلي عرض موجز لها.

1. **المقومات الأساسية:** تتمثل المقومات الأساسية في العناصر التي يجب على وجه الضرورة توافرها، حتى يتم إنشاء مناطق التجارة الحرة، والتي تتلخص في العناصر الموالية:

1.1. الإرادة السياسية: من الضروري أن تتبع السياسة الاقتصاد وليس العكس، وعندئذ تتجه القرارات السياسية إلى خدمة المصالح الاقتصادية في كل دولة من دول التكتل الاقتصادي، ويرتبط بذلك توافر الإرادة السياسية التي تؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وإلا تفقد منطقة التجارة الحرة احد المقومات الهامة لقيامها ونجاحها واستمرارها [3].

---

[1] عمر صقر: **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،ص: 2001.

[2] سحر علي عوض الحرازي: "**الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، الطبعة الأولى، 2007، ، ص: 15.

[3] عبد المطلب عبد الحميد: "**السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص- ص:141-142.

1.1. الإطار القانوني: تنشأ العلاقة التكاملية بين دولتين أو مجموعة دول، بالشكل الذي يتطلب توفر الإطار والسند القانوني، من خلال سن التشريعات المناسبة للعمل بها فيما يتعلق بالسياسة الجمركية التي تحكم أعضاء المنطقة، إضافة إلى التشريعات المنظمة لتنقل السلع والخدمات، الأفراد ورؤوس الأموال داخل منطقة التبادل الحر، والتي يتم الالتزام بها من طرف جميع الدول الأعضاء، بالشكل الذي يضمن التأقلم مع مصالحها ودون التأثير في حرية المبادلات التجارية بينها سلبا وفي تدفقات التجارة الدولية لبقية دول العالم الخارجي، حفاظا على مبدأ العدالة والمساواة في المعاملة طبقا للأطر والأسس القانونية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، في إطار إنشاء وتنظيم التكتلات الإقليمية التي تعتبر مناطق التبادل الحر أحد أبسط أشكالها.

3.1. البرنامج الزمني: يتمثل البرنامج الزمني في الفترة أو المجال الزمني المطروح طبقا لما تنص عليه قواعد *GATT* والمنظمة العالمية للتجارة، والتي حددته بمدة أقصاها 12 سنة لإنشاء مناطق التبادل الحر، حيث يتم خلال هذه الفترة تهيئة البنية الاقتصادية والتجارية والجمركية والاجتماعية للدول المتكاملة وخاصة إذا كانت العلاقة التكاملية غير متكافئة بين دول نامية ومتقدمة، لذلك يعد وجود برنامج زمني لي منطقة للتبادل الحر أمرا ضروريا للاعتراف الدولي بها، خاصة من قبل المنظمة العالمية للتجارة [1].

4.1. الإطار المؤسسي: لابد من وجود إطار مؤسسي فاعل للإشراف على تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في منطقة التبادل الحر من الهيكل المؤسساتي والإنتاجي والجمركي والتشريعي ومختلف البنى الأساسية لتفعيل الدور التنموي لمناطق التبادل الحر إضافة إلى إنشاء هيئة مختصة بفض النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.

2. المقومات الموضوعية: تتمثل الشروط الموضوعية في العناصر الموالية [2]:

1.2. انتهاج آليات السوق: يجب توفر نظام يقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية، بالشكل الذي يضمن حرية انتقال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتحريرها من كافة القيود الجمركية والإجرائية، وتنويع اقتصاديات الدول الأعضاء عن طريق بناء قدرات ذاتية وتكنولوجية، حيث يمكن لآليات السوق العمل على تحقيق التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل الدولي بين الدول الأعضاء وفقا للمزايا النسبية والتنافسية التي تمتلكها كل دولة عضو في منطقة التبادل الحر.

2.2. توفر الإنتاج السلعي القابل للتداول: من بين المقومات الأخرى لإنشاء منطقة التبادل الحر توفر الإنتاج السلعي القابل للتداول ، بما يمكن من توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول منطقة التبادل

[1] معتصم سليمان: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإمكانات تطبيقها**"، مجلة شؤون عربية، العدد 98 يونيو 1999، مصر، ص: 127.

[2] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص: 139.

الحر، نظرا لاعتماد مناطق التبادل الحر على المدخل التجاري في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

3.2. تقارب مستويات التطور الاقتصادي: يجب أن تتقارب مستويات التطور الاقتصادي بين الدول الداخلة في اتفاقية إنشاء منطقة للتبادل الحر، حتى يتم توزيع مكاسب التكامل بدرجة متساوية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، لذلك يتوجب على الدول الأقل تقدما العمل على رفع مستويات اقتصادياتها بما يمكنها من مواجهة الأضرار المترتبة من عملية التحرير التجاري كنتيجة لإعادة تقسيم العمل الدولي، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية والإنتاجية والاستثمارية والتجارية، والاهتمام بإعادة تأهيل العنصر البشري باعتباره محرك عملية التنمية الاقتصادية وهدفها في نفس الوقت [1].

4.2. حرية التنقل، الاتصال وتسوية المدفوعات: ضرورة العمل على تحرير أنظمة النقل البري، والبحري، الجوي، وأنظمة الاتصالات، وترتيب وتطوير الموانئ والمطارات لتسهيل حركة السلع والخدمات، ورؤوس الأموال والأشخاص، مع ضرورة توفير شبكة معلومات إقليمية، تجمع وتخزن وتوفر المعلومات التجارية، وتسهل الاتصال بين العملاء، وهو ما يتطلب ضرورة تعميم أساليب التجارة الالكترونية وتطوير استخدام أنظمة المعلومات، إضافة إلى ضرورة توافر آلية للتمويل والمقاصة، تسوية المدفوعات، وخلق برامج لتمويل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

يعد توفر العوامل الأساسية والموضوعية أحد أسباب إنجاح منطقة التبادل الحر، وبالتالي الحصول على حجم المكاسب المتوقعة بأكبر قدر ممكن من العدالة في التوزيع، وبأقل قدر من الخسائر المحتملة، أما بافتراض عدم توفر هذه العناصر بصفة جزئية أو شبه تامة فسيكون له الأثر السلبي على أطراف التكامل، تظهر من خلال عدم العدالة في توزيع المكاسب وبالتالي صعوبة الحصول عليها، بسبب عدم توفر البنية التحتية، المؤسساتية، التشريعية، السياسية، والاقتصادية الكفيلة بإنجاح منطقة التبادل الحر.

المطلب الثاني: الإطار التنفيذي لاتفاقيات منطقة التجارة الحرة.

سنتطرق في هذا المطلب الى متطلبات تنفيذ اتفاقيات مناطق التجارة الحرة كمايلي:

أولاً: نطاق اتفاقيات التجارة الحرة: كانت اتفاقيات التجارة الحرة تقف عند إلغاء الرسوم الجمركية عن التجارة في السلع في الآونة الأخيرة أصبحت اتفاقيات التجارة الإقليمية تتجاوز إلغاء التعريفات الجمركية لتشمل طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك الحواجز غير التعريفية والخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة وتسوية المنازعات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص: 139.

ويمكن أيضا إدراج قضايا جديدة في سياق المفاوضات ويشمل على سبيل المثال الأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات فضلا عن توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية الناجمة عن زيادة تسرب المنتجات المقلدة إلى العديد من الأسواق، وبالتالي فان مفهوم اتفاقيات التجارة الحرة قد تغير جذريا ليمتد إلى أبعد من النطاق التقليدي لتجارة في السلع ومعالجة قضايا السياسة العامة التي تتجاوز الحدود المحلية للبلدان الشريكة [1].

ثانياً: متطلبات عقد اتفاقيات التجارة الحرة: يمكن التأكيد على أن التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة ليس بالأمر الميسور في فترة وجيزة ففي الغالب تمثل مراحل التفاوض عملية طويلة وشاقة قد تستغرق عدة سنوات؛ وفي البداية فان لأطراف يقيمون الفوائد المترتبة على الاتفاق من خلال دراسة الجدوى، ومن ثم يتم تحديد المجالات الرئيسية للاتفاق، وبعدها تبدأ المفاوضات بين الفرق التفاوضية لمناقشة ودراسة المواضيع المختلفة التي يغطيها الاتفاق والفترات الانتقالية لفتح الأسواق.

وفي الجولات الأولى بقوم الأطراف بتبادل الأفكار حول النصوص والأحكام وتبادل العروض والطلبات، ويتم التعرف على مدى طموح كل طرف في تحرير التجارة مع الطرف الآخر، ومن خلال الجولات التالية يعمل الأطراف على تقريب وجهات النظر حول معظم المسائل، ويعد ذلك التوصل إلى صياغات مشتركة للأحكام المختلفة وتسوية العروض والطلبات.

وتنتهي المفاوضات بالتوصل إلى مسودة للاتفاقية ومراجعتها قانونيا، ثم توقع هذه الاتفاقية من جانب الأطراف المشاركة وبعد ذلك يجري عرضها على السلطات التشريعية لدى كل طرف للمصادقة عليها واعتمادها لتدخل حيز التنفيذ وفقا للتوقيت والشروط المتفق عليها [2].

ثالثـاً: أهم المواضيع التي تغطيها اتفاقيات التجارة الحرة: السلع، الخدمات، الاستثمار، قواعد المنشأ، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات ، المشتريات الحكومية، المنافسة ، الصحة والصحة النباتية، العوائق الفنية للتجارة.

تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة قرارات سياسية رفيعة المستوى، حيث تحاول الولايات المتحدة تأمين كل أمر لم تتمكن من تمريره في سياق منظمة التجارة العالمية، وينبغي أن يكون لدى الحكومات سياسات واضحة، بما في ذلك خططها المتعلقة بالتنمية الصناعية والخدمات والملكية الفكرية والتنمية، وذلك قبل البدء بأي مفاوضات. كما أن تحليل الكلفة– الفائدة "*COST- BENEFIT ANALYSIS* " مهم قبل توقيع أي اتفاقية، وهكذا يمكن للبلاد في أن تكون واقعية حيال ما يمكن أن تحقيقه من وصول إلى الأسواق من خلال

[1] مارتن خور: "**مسألة الاستثمار في اتفاقيات التجارة – وجهة نظر تنموية**"، مداخلة في إطار المؤتمر الإقليمي حول سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية–الآثار والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص: 161.

[2] أكندة محمدية: مرجع سبق ذكره، ص: 18.

الاتفاقيات المبرمة، وحيال إذا ما كان من الممكن تخفيض الرسوم الجمركية، وما إذا كان يسمح للبلدان الشريكة فعلا تنفيذ الإصلاحات الجمركية الواردة في الاتفاقية، وحيال القدرة الإنتاجية، بما في ذلك القدرة التصنيعية وحيال قدرتها على تلبية المعايير والحواجز غير الجمركية [1].

وهكذا فان التفاوض بشأن اتفاقية تجارة حرة يعتبر ممارسة جدية، حيث يمكن أن تكون النتيجة تضمينات رئيسية على سياسة التنمية وعلى المخرجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذا يحتاج البلد إلى توفر ثلاثة أمور، قبل أن يلجأ إلى التفاوض بشأن عقد اتفاقية تجارة حرة وهي [2] :

1. **إطار عمل لسياسة تنموية ووطنية** :يؤلف إستراتيجية تنموية كلية، مع خطط قطاعية وطنية للزراعة والصناعة والخدمات والى خطط تتعلق بالسياسة حيال الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة المحلية في الاقتصاد والملكية الفكرية...الخ.

ويمكن عندئذ تقويم المقترحات التي يضعها شريك في اتفاقية التجارة الحرة، أو أي شريك محتمل، في سياق إطار عمل كهذا، وبالمثل فان مواقف البلد في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة يمكن أن تصاغ في ضوء إطار العمل، وفي حالة انعدام إطار عمل كهذا، سيكون من الصعب تعيين أهداف الدخول في المفاوضات بشأن اتفاقية تجارة حرة ما، أو تحديد أفضليات الاتفاقية التجارية الحرة المقترحة أو عكس ذلك.

2. **تحليل التكلفة- الفائدة:** يجب أن يكون هناك إطار عمل لتقويم الفوائد والتكاليف الناجمة من اتفاقية التجارة الحرة، في ما يتعلق بمكوناتها المتنوعة والمقترحات والنصوص والميزان الكلي. هذا ويمكن تقويم الفوائد:

   أ- **الأرباح والخسائر في ما يتعلق بالوظائف أو فرص العمل:** وتتمثل في التأثيرات على مدى الفسحة السياسية والمرونات المتاحة للبلد نتيجة اتفاقية التجارة العالمية ، تأثيرات اجتماعية حول الوصول إلى الصحة والمعرفة والأمن الغذائي ... الخ، تأثيرات على نقل التقانة، هذا ويمكن إضافة بنود أخرى.

   ب- **ويمكن تطبيق التكاليف والفوائد على مظاهر متعددة من اتفاقية التجارة الحرة،** بما في ذلك الوصول الى السوق في السلع والخدمات والملكية والاستثمار والتنافس والمشتريات الحكومية ومعايير العمل والبيئة، كما يمكن تقويم التكاليف الاجتماعية والبيئية أيضا.

3. **على البلد أن ينشئ أو ينظم الموارد والقاعدة المؤسسية** لتقويم ما إذا كان ينبغي الدخول في مفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة أم لا، وإذا كان الأمر كذلك يجب تنظيم فرق التفاوض والأهداف وإجراء المفاوضات، وكجزء من العملية فان على مختلف وكالات الحكومة أن تتشاور وأن تكون جزءا من عملية صياغة السياسة والمواقف، ومن المهم بالتكافؤ إشراك أصحاب الشأن المعنيين، كالشركات المحلية

---

[1] مارتن خور، **اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية الإقليمية موجز عن عناصرها وطبيعتها وآثارها في التنمية**، مداخلة في إطار المؤتمر الإقليمي حول سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية–الآثار والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص: 59.

[2] أكندة محمدية: **مرجع سبق ذكره**، ص: 29.

والنقابات والمزارعين والمستهلكين والمجموعات التي تمثل المرضى، ثم الانخراط في توفير الصحة والحماية البيئية. وهذا على وجه التخصيص لأن اتفاقية التجارة الحرة يمكن أن يكون لها أثر واسع على المجتمع بكل فئاته.

4. ينبغي أن تؤخذ القرارات الوطنية للأسباب التالية: ما إذا كان ينبغي الدخول في مفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة ، كيفية إجراء المفاوضات، ما هي المسائل التي ينبغي شمولها في اتفاقية التجارة الحرة أو استثناؤها منها، صياغة المواقف بشأن ذلك للمستقبل، تقويم موقف الفريق الآخر، التقويم المستمر للتكاليف والفوائد للمقترحات والنصوص، ما إذا كان ينبغي إتمام المفاوضات أم لا، إذا كان هناك نقاط عالقة أو مسائل غير عادية.

ثالثـــاً: أبعاد اتفاقيات مناطق التجارة الحرة: يثير إنشاء منطقة تجارة حرة أربعة قضايا: الأولى الاتفاق على مسميات السلع، وهي قضية التصنيف، والثانية تحديد السلع التي يشملها الإعفاء ، وهي قضية المنشأ، والثالثة هي تحديد النمط الذي يتم وفقا له الإعفاء، وهي قضية التدرج الزمني، والرابعة هي توزيع المنافع نتيجة تفاوت آثار المنطقة الحرة على الدول الأعضاء ونلخصها فيما يلي [1]:

1. قضية التصنيف: نظرا لأن الترتيبات الإقليمية تتضمن اتفاقا على معاملة السلع المختلفة من حيث الرسوم البينية أو الخارجية أو أنواع القيود الأخرى ، فانه من المهم الاتفاق على توحيد قواعد تصنيف السلع التي تشمل طبيعة المواد الداخلة فيها، ودرجة تصنيعها، ومجالات استخدامها، مع التمييز بين ما يعتبر ضروريا وما ليس كذلك. وتحدد السياسة الجمركية للدول المعنية الرسوم والقيود الكمية على كل من بنود التصنيف وفقا لأوضاعها الاقتصادية، وتغييرها مع تغير أحوالها الاقتصادية. وقد وضعت الأمم المتحدة لأغراض المقارنة الإحصاءات نظاما معياريا للتصنيف "*SITC.Standart International Trade Classification*" يجرى تقسيمه على أبواب ثم على فصول وفروع وبنود، بحيث يخصص لكل منها رقم يستدل منه على نوع السلعة؛ غير أن النظام الشائع لأغراض التعريفة كان يعرف **بنظام بروكسل،** وحل محله في أواخر الثمانينات **النظام المنسق،** وتجرى مراجعة هذه النظم بصورة مستمرة لإدراج السلع المستحدثة، ومراعاة التطور في العمليات الإنتاجية، وقد تأخذ دول التجمع الإقليمي بهذا النظام، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، أو قد تتفق هذه الدول على تسميات مشتقة منه تناسب أوضاعها كما فعلت المجموعة الأندية.

2. قضية المنشأ: لا يعني تحرير التبادل التجاري أن تزال الرسوم والعوائق أمام جميع المبادلات، نظرا لأن بعض المنتجات التي تصدرها دولة إلى شركائها في المنطقة هي إعادة تصدير لمنتجات دول أخرى من خارجها. ويترتب على إزالة الرسوم على مثل هذه السلع أمرين غير مرغوبين:[2]

---

[1] أسامة المجدوب: "**العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001 ، ص: 49.

[2] الأونكتاد: "**العولمة والنظام التجاري الدولي قضايا مرتبطة بقواعد المنشأ**"، وثيقة : الأونكتاد 24 مارس/ آذار 1998، نقلا عن الموقع الالكتروني: *www.unctad.org/fr/docs/poitcdtsbd2.fr.pdf* .

الأول؛ هو ما يعرف باسم **انحراف مسار التجارة** وهو يعني أن المنتجين الأصليين يتحايلون على الدول التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول مرتفعة الرسوم حيث تصبح أرخص مما لو استوردتها مباشرة مع أخذ نفقات النقل في الحسبان، **الأمر الثاني؛** ويترتب على ما تقدم أن الدولة المستوردة تدفع ثمن السلعة المعاد تصديرها بالعملات الأجنبية، متضمنا ما تكون الدولة معيدة التصدير قد حصلت عليه من رسوم جمركية، بينما تحرم حكومتها من هذه الرسوم .وقد تعالج هذه القضية باستثناء إعادة التصدير من عملية التحرير. غير أن المشكلة تنشأ عندما تتضمن المنتجات المصدرة من دولة عضو إلى شريكة لها بعض المستلزمات المستوردة من دولة غير عضو، حيث يلجأ منتجون أجانب لإقامة مصنع على أرض إحدى دول التجمع، وتزويده بمستلزمات يصنعونها لديهم ويصدرونها الى تلك الدولة، ويقومون بالمساعدة في صناعة المنتج النهائي باسم تجاري محلي، وبيعه في دول الاتحاد، ليس بالضرورة لارتفاع الكفاءة الإنتاجية للدولة العضو المصدرة بل لإعفائه من رسوم تظل مفروضة على استيراد المنتج تام الصنع من الخارج.

من هنا جاءت قاعدة التأكد من منشأ السلعة، حيث لا تعفى سلعة من الرسوم عند التبادل داخل التجمع إلا إذا صدرت لها **شهادة منشأ** تفيد أنها تستوفي شروطا يتفق عليها للتثبت من أنها من إنتاج تم داخل الدول الأعضاء. ويمكن التمييز بين ثلاثة أسس لها [1] :

أ- معيار المنشأ: ويعني أن تكون المنتجات مصنوعة بالكامل داخل المنطقة، من مواد منتجة جميعا داخلها. غير أنه يندر أن يتم إنتاج بالكامل دون استخدام مستلزمات من خارج المنطقة.

ب- معيار النسبة: ويقضي بألا تتجاوز المكونات الداخلة في الإنتاج من مصدر يقع خارج المنطقة نسبة معينة، لا تكون شديدة الارتفاع إلى الحد الذي يستبعد صناعات محلية تحتاج إلى مستلزمات لا يجرى إنتاجها محليا – داخل إحدى دول التجمع- ولا يستحسن اشتراط أن تنتج محليا لأنها لن تكون بالكفاءة الاقتصادية أو الجودة الفنية المناسبة، مما يقتضي استيرادها من الخارج. كما أنها لا تكون شديدة الانخفاض إلى الحد الذي يفتح الباب أمام تسرب منتجات ذات منشأ أجنبي من خلال انحراف في مسار التجارة. هذه النسبة تبلغ حوالي 50 %، بحيث تسمح بتغطية تكاليف العناصر الأولية المحلية – العمل ورأس المال والتنظيم، إضافة إلى جانب قدرٍ معقول من المكونات المحلية.

ت- معيار العملية التحويلية: ويقصد به أن تكون السلع قد أنتجت بموجب عملية إنتاجية معينة، تدخل تعديلات جوهرية على المستلزمات، بغض النظر عن نسبة المستورد من الخارج منها، وعادة يكون

[1] أسامة المجدوب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 96.

للدولة المنتجة ميزة نسبية في هذه العملية تجعلها مهمة بالنسبة لاقتصادها، ومن ثم يعتمد تصديرها داخل المنطقة على كفاءتها الإنتاجية وليس مجرد رخص المستلزمات المستوردة من خارج المنطقة.

أما الرسوم الخارجية فيترك تقديرها لكل دولة، بحيث تستطيع أن تحمي ما تريد من الصناعات المحلية، بما في ذلك الصناعات التي تريد أن تصدر منتجاتها إلى باقي أعضاء المنطقة. ورغم أن قاعدة المنشأ تعالج ما قد يترتب على ذلك من انحراف في مسار التجارة، إلا أنها لا تقضي عليه تماما. وتشير بعض التجارب إلى أن رأس المال الأجنبي يستغل ارتفاع درجة انفتاح دولة عضو في منطقة تجارة حرة ليستثمر فيها، ويزودها بالمعدات والتكنولوجيات اللازمة وببعض المستلزمات الأساسية، معتمدا على استكمال نسب المنشأ من باقي المستلزمات والعناصر المحلية، ومن ثم النفاذ إلى أسواق باقي الدول الأعضاء . ويتبع بعد ذلك بعد حين توفير مناخ ملائم لمزيد من الاستثمارات الأجنبية، مما يهدد عملية إعادة تقسيم العمل واستمرار التكامل ذاته.

3. **قضية التدرج:** يثير يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة في كل من دول المنطقة إلى منافسة مفاجئة. ولذلك يجرى عادة الاتفاق على أن تخفض الرسوم بصورة تدريجية على مدى فترة زمنية تستغرق عدة سنوات. ويسمح هذا للأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بهذا التخفيض بتوفيق أوضاعها وفقا للتغيرات التي تحدثها المنطقة الحرة، كما يتيح للدول أن تدبر شؤونها المالية وتواجه ما تتعرض إيراداتها العامة من نقص نتيجة تخفيض الرسوم على وارداتها من شريكاتها. ويتم التخفيض بأحد الأسلوبين، أو بمزيج منهما [1]:

- **الأول:** هو تخفيض جميع الرسوم بنسب معينة تتصاعد مع الزمن إلى 100% بحيث يتحقق التحرير الشامل في نهاية فترة معينة، تتراوح عادة بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة.
- **الثاني:** هو الاتفاق على نسب متفاوتة للتخفيض الذي يطبق على الأنواع المختلفة للسلع وفقا لمدى تحمل كل منها للمنافسة في ظل الظروف السائدة في دول المنطقة، فتختار قوائم من السلع يجرى الإلغاء بالنسبة لها مباشرة، ويتفق على تواريخ تالية لقوائم أخرى، إلى أن يتم تحرير التجارة في جميع السلع.

وعندما تتفاوت مستويات النمو بين الدول الأعضاء في المنطقة الحرة، يتفق عادة على أن تطبيق شروط أيسر على الدول الأقل تقدما، حيث تمنح فترة زمنية أطول لتحرير التجارة البينية، خاصة بالنسبة إلى المنتجات ذات الأهمية لاقتصادياتها، ويطبق أسلوب مماثل في إطار الإقليمية الجديدة التي تأخذ شكل إنشاء منطقة تجارة حرة يتفاوت فيها التدرج في تحرير التجارة البينية، فالدول المتقدمة تبدي استعدادها لتحرير وارداتها من الدول الأقل نموا مباشرة، بينما يسمح لهذه الأخيرة بأن تطبق معدلات تحرير مختلفة للمجموعات السلعية المختلفة

[1] *Mme Nihal El-Megharbel,Règles d'origine : « **Définition et concepts de base - Réunion d'experts sur les règles d'origine** », Bureau de la CEA ,Rabat (Maroc) 20-22 juin 2006.*

وفقا لأهميتها بالنسبة لاقتصادياتها، وعادة يجري تحرير السلع اللازمة لأغراض الاستثمار ومستلزمات الإنتاج المحلي بمعدلات أسرع، مع إبقاء المنتجات ذات الأهمية الكبيرة للنشاط المحلي خاضعة للحماية لفترة أطول حتى تتمكن من تعديل اقتصادياتها على نحو يقلل من الأثر العكسي الذي تتعرض له نتيجة تحرير الواردات من الدول الأكثر تقدما.

4. قضية توزيع المنافع: على أن خلق التجارة في منتج معين بمعنى أن تبدأ إحدى الدول الأعضاء في التوسع في إنتاجه وتصديره إلى باقي الأعضاء قد يعني تعرض صناعات كانت قائمة قبل إنشاء المنطقة في بعض الدول الأعضاء إلى منافسة تحد من نشاطها، وتعرض اقتصادياتها إلى انكماش في الإنتاج وزيادة في البطالة، وتثير اعتراضات من جانب أصحاب الصناعات المتضررة، مما قد يدفع هذه الدول إلى الانسحاب من المنطقة، خاصة إذا لم تجد أن بعض صناعاتها حظي بقدرة مماثلة على التوسع والتصدير إلى باقي الإقليم. ولذلك فان أحد الشروط التي يلزم توفرها في مجموعة من الدول حتى تنجح عملية إنشاء منطقة تجارة حرة بينها إلا يكون بعضها قادرا على الاستحواذ على معظم الصناعات التي تتوسع بسبب اتساع السوق مع إقامة المنطقة مهددا الصناعات المماثلة في باقي الدول الأعضاء دون أن تتمكن هذه الأخيرة من الحصول على ميزة في صناعات تعوضها عما قد تفقده [1]؛ ولهذا الأمر أهميته بالنسبة للدول النامية محدودة السوق، حيث تأمل من وراء التكامل أن تقيم صناعات كبيرة الحجم اعتمادا على اتساع السوق الإقليمية أمامها. فالدول الأكبر حجما لا تجد في أسواق الدول الصغيرة ما يغريها على أن تفتح أسواقها لها . وهي في نفس الوقت تكون عادة أقدر على توفير وفرات خارجية تساعد على خفض تكاليف إنتاج عدد أكبر من الأنشطة، ومن ثم تستطيع استقطاب قدر أكبر من الصناعات الإقليمية ، وهو ما تتعرض له الدول النامية التي تدخل في مناطق حرة مع دول أكثر تقدما وفق قواعد الإقليمية الجديدة، ولذلك تشير تجارب تجمعات الدول النامية إلى أن التفاوت في عدد من المقومات، منها الحجم ومستوى النمو ودرجة تماثل الهياكل الاقتصادية أو تباينها كان له أثر كبير في إخفاق الكثير منها، بسبب التباينات في أنصبة الدول الأعضاء من منافع التكامل. بل تحول الأمر في بعض هذه التجارب إلى صراع سافر [2] .

[1] عبد الناصر طلب نزال: "**النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص- ص: 16-18.

[2] عبد الناصر طلب نزال: مرجع سبق ذكره ، ص- ص: 17- 18.

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لاتفاقيات منطقة التجارة الحرة.

في هذا المطلب سنسلط الضوء على دوافع الدول من وراء إبرام اتفاقيات التجارة الحرة والجدوى منها وذلك كما يلي:

أولاً: دوافع إبرام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والرهانات الاقتصادية لها: فيما يلي نستعرض أهم أسباب إبرام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والرهانات الاقتصادية لها:

1. دوافع إبرام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة: تكون اتفاقيات التجارة الحرة ذات منفعة لجميع أطرافها .حيث تقوم الدول بتقييم مسبق للمنافع المترتبة عليها و أيضا بدراسة جدوى لهذه الاتفاقية، فيؤخذ بالاعتبار الجانب الاقتصادي في عملية التقييم بالإضافة إلى الجانب السياسي بالنظر إلى أن الاتفاقيات تعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، وتتمثل أهم الدوافع فيما يلي:

أ- **تعزيز موازين القوى في المفاوضات:** لأن دول شمال إفريقيا بما فيها دول المغرب العربي يمكن أن تشكل إقليما وحدا وسوقا وفرص استثمارية هامة: وان ذلك يمثل عاملا أساسيا في المفاوضات مع الأطراف الأخرى . ويجعلها أيضا تؤثر بكل ثقلها السياسي والاقتصادي ايجابيا على مسار المفاوضات وبالنحو الذي تتطلع إليه الأمر الذي من شأنه أيضا أن يجعل اللجوء إلى الحلول الفردية غير ذات نفع كبير . وهذا ما يثبته الواقع والعدد البارز من اتفاقيات التجارة الحرة التي يجري التفاوض لإبرامها بين دول شمال إفريقيا والدول والتجمعات الاقتصادية حول العالم . ولهذا بادرت دول شمال إفريقيا بالدخول في مفاوضات عديدة لم تقف فقط عند حدودها الإقليمية [1].

وفي هذا تتطلع إلى النفاذ للأسواق الخارجية تحت ظروف تفضيلية ما كانت لتصل إليها بنفس الامتيازات والسرعة لو انحصرت سياساتها التجارية في هذا المجال على المفاوضات متعددة الجوانب.

ب- **التعاون العميق والمنتظم:** بالمقارنة لتحرير التجارة المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية تمكن اتفاقيات التجارة الإقليمية من تحقيق تكامل وتقارب أكثر عمقا من خلال التأسيس لتعاون منتظم وأكثر تناغما، وبالتالي فان هذه الاتفاقيات تؤدي إلى الحصول على المزيد من التسهيلات والامتيازات التي قد يصعب التوصل إليها في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

[1] أحمد شعبان حافظ الشاهد: "**الإطار القانوني للسوق العربية المشتركة**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر 2005/2004، ص: 216.

ت- الجدوى: تتيح اتفاقيات التجارة الحرة مناخا أفضل للسير قدما بالمفاوضات باعتبار العدد الضيق لأطراف التفاوض وما يعنيه ذلك من تجنب لتعقيدات وإشكاليات المفاوضات المتعددة الأطراف، وهو ما يوفر ربحا للوقت وفعالية في تسيير المفاوضات [1].

2. الرهانات الاقتصادية لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة: لقد أبان رجال الاقتصاد منذ زمن أن مناطق التبادل الحر تكون لها بعض التداعيات السلبية على العمل الوظيفي للنظام التجاري. يؤدي قطعا تخفيض الحواجز في المعاملات التجارية بين البلدان إلى ترشيد توظيف الموارد كنتيجة لتزايد تعرض الصناعات الوطنية للمنافسة بعدما كانت في ما مضى في حماية من المنافسة الخارجية (تستفيد البلدان المعنية من تيارات المبادلات ويتدعم التقسيم الإقليمي للشغل)، ولكن قد لا يستفيد البلد الشريك بدخوله التفضيلي لأسواق محررة جزئيا إذا لم يكن المزود الذي يقدم أفضل معادلة بين الكلفة / والجدوى، لا يخدم تحويل هذه المبادلات مصالح البلد المستورد نظرا لارتفاع كلفة الاستيراد بالعملة الصعبة بالمقارنة مع أسعار أفضل مزود، وفي غياب ترشيد توزيع الموارد على أساس الكلف التفاضلية فإن هذا التحويل لا يخدم أيضا مصالح المجموعة الدولية. لذا، فإن السياسة المبنية على أساس الحرية الجزئية للمبادلات إضافة إلى تدابير تحرير التجارة مع التمييز الواقع ضد بلدان أخرى التي قد تشكل شركاء فاعلة على المستوى التجاري لم تكن أبدا أجدى أو أفضل السياسات، وأما الجدل حول دور الاتفاقات التجارية الإقليمية في النظام التجاري فإنه يتلخص أساسا في العلاقة بين إنشاء المبادلات وتحويل تيارات المبادلات [2].

أما الحجج الاقتصادية لفائدة الاتفاقات التجارية الإقليمية فهي ترتكز على فكرة تسهيل تفكيك الحواجز المعرقلة للتجارة بفضل العمل الإقليمي باعتباره خطوة على درب تحرير المبادلات بين كل البلدان. ويبقى هذا التعليل صحيحا خاصة في مجال تجارة الخدمات الذي لم نلاحظ فيه تحريرا على المستوى المتعدد الأطراف. كما لاشك في أن فض النزاعات يمكن تسهيله في المناطق التي تتشابه فيها النظم القانونية والأعراف. وفي هذا الإطار، نرى العديد من مناطق التبادل الحر المتجانسة تقوم بعمل استباقي بالنسبة لرزنامة الوثيقة النهائية لجولة الأوروغواي، وخلاصة القول، من المتوقع جدا أن تلعب التكتلات التجارية الإقليمية دورا متزايد الأهمية في تحرير المبادلات.[3]

---

[1] المركز الإسلامي لتنمية التجارة: "**منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**"، الدورة الثامنة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) إزمير، 09-10 ماي 2012.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "**مقارنة التزامات دول منطقة الاسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالتي جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهامشية**"، الأمم المتحدة ، 2005، ص: 05، نقلا عن الموقع الالكتروني: *http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/grid-05-7-a.pdf*

[3] المركز الإسلامي لتنمية التجارة: "**منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

وبالرغم من تواتر الحديث على تخفيض الحواجز المعرقلة للتجارة فإن الجانب الأكثر أهمية في التحرير الإقليمي للمبادلات قد يتمثل في تنشيط الاستثمار. أما الجانب الإيجابي الذي قد يستفيد منه المستثمر الوطني فيتمثل في اختلاف كلف عوامل الإنتاج (مثلا الأجور المتدنية) في المنطقة واختيار الاستثمار في بلد شريك دون التعرض لإجراءات التمييز. كما أن المستثمرين من بلدان أخرى سيجدون حوافز إضافية في انفتاح الأسواق الإقليمية لترويج البضائع المصنعة.

ثانياً: المبررات الاقتصادية لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة.

عندما تنتقل البلدان التي تدخل في تكامل إقليمي- اتفاقية تجارة حرة - من توازن إلى آخر، فإنها تتكبد تكاليف تكيف انتقالي، هذه التكاليف قد تكون كبيرة على الأجل القصير، حيث تحدث خسائر انتقالية في مستوى الرفاهة العام في شكل بطالة مؤقتة وطاقة عاطلة خلال فترة تخرج فيها شركات، بسبب ما تواجهه من منافسة من موردين إقليميين آخرين، من سوق العمل، مع الاتجاه إلى إعادة توزيع الموارد ببطء نحو استخدامات أفضل. وكلما زادت درجة مرونة العمالة ورأس المال داخل وبين البلدان الأعضاء في ترتيب إقليمي كلما انخفضت خسائر الفترة الانتقالية. وعلى وجه الإجمال يعتمد الأثر الصافي على مستوى الرفاهة على كل هذه العوامل، وكذلك على حجم خلق فرص التجارة وانحراف التجارة؛ وختاما فان الأثر الصافي على مستوى الرفاهة العام يعتمد أيضا على شكل الترتيب الإقليمي المختار [1].

وبالتالي يعتبر إقامة منطقة تجارة حرة مفيدة بالنسبة للدول الأعضاء إذا ما كان الأثر الصافي لصالح خلق التجارة، والعكس إذا ما كان لصالح تحويل التجارة وسنعرض في ما يلي مثالا يوضح آلية عمل هذه النوعية من الآثار المفيدة والمفسرة وذلك بالاعتماد على الفروض التالية [2]:

1. تحليل توازن جزئي أي تقييم تأثير تحرير التجارة على صناعة معينة، ثم الانتقال لشمول بقية القطاعات؛

2. افتراض وجود ثلاث دول A و B و C ، وتتمتع كل دولة بطلب وعرض على سلع متجانسة في الصناعة المعنية.

3. تشكل الدولتان A و B منطقة تجارة مع ملاحظة خلق وتحويل التجارة يمكن أن يتحققا بغض النظر عن ما إذا ما كان شكل التكتل الإقليمي هو ترتيبات تفضيلية، أو منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي....ولتسهيل الفكرة فانه سيشار لشكل التكتل الإقليمي على أنه منطقة تجارة حرة.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "**مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية- إلى أين نحن ذاهبون**"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص: 05.

[2] أحمد الكواز: "**التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، مارس 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/36/36_develop_bridge81.pdf

4. سيتم التركيز على الدولة A باعتباره عضوا في منطقة التجارة الحرة، وسيفترض بأنها دولة صغيرة أي أنها آخذ للسعر الدولي، وسيفترض أيضا بأن الدولتين B وC هما دولتين كبيرتين، أي بإمكان الدولة A التصدير والاستيراد، وبالكميات التي ترغبها، للدولتين ومنهما بالأسعار السائدة، في الدول الأخيرة.

5. في حالة الافتراض بان الدولة A تتاجر بحرية مع الدولتين B وC فان الدولة A ترغب باستيراد السلعة محل الاتجار، ونفترض أن الدولة A لتتاجر بحرية في البداية، أي أن الدولة A تفرض تعريفة جمركية محددة على الواردات من الدولتين B و C.

6. أخيرا سنعرض أولا لحالة التوازن في ظل وجود تعريفة جمركية، ثم نحسب السعر، وآثار الرفاهة الاقتصادية المتوقع حدوثها في ظل إقامة منطقة تجارة حرة بين الدولتين A و B مع احتفاظ الدولة A بنفس التعريفة الجمركية قبل منطقة التجارة الحرة مع الدولة C الغير عضو في منطقة التجارة الحرة .

أ- تحويل التجارة: يعني هذا التحويل أن منطقة التجارة تحول التجارة من المنتج الأكثر كفاءة خارج المنطقة إلى المنتج الأقل كفاءة داخل المنطقة، وفي بعض الحالات قد يخفض تحويل التجارة الرفاه العام ، إلا انه يحسنه في أحيان أخرى [1]، ونعرض فيما يلي كلتا الحالتين:

- **حالة تحويل التجارة الضارة:** يوضح الشكل أدناه منحني الطلب والعرض للدولة A وتمثل P^B وP^C أسعار العرض المرتبطة بحرية التجارة من الدولتين B وC تباعا، ولا بد ملاحظة أن الدولة C يفترض أنها في وضع أفضل بعرض المنتج بسعر أقل من الدولة B. وهنا لابد من ملاحظة ، أيضا بأنه حتى يكون هذا الافتراض واقعيا فانه لا بد من وجود تعريفة جمركية في الدولة B أو شكل آخر من القيود التجارية على الواردات من الدولة C ، وخلاف ذلك فان كافة التجهيزات السلعية في الدولة B سيتم استيرادها من الدولة C .

♦ نفترض إن للدولة A تعريفة جمركية محددة $T^B = T^C = T^*$ تطبق على الواردات من الدولتين B وC، وأن هذه التعريفة ترفع من أسعار العرض المحلية إلى $P^B{}_y$ و$P^C{}_y$ تباعا، وأن حجم التعريفة مشار إليه بالخطوط الخضراء، التي توضح أن : $t^* = p^B{}_T - p^B = p^c{}_t - p^c$.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "**مقارنة التزامات دول منطقة الاسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالتي جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهامشية**"،مرجع سبق ذكره، ص: 08.

الشكل رقم (1- 3): أثر تحويل التجارة – الأضرار.

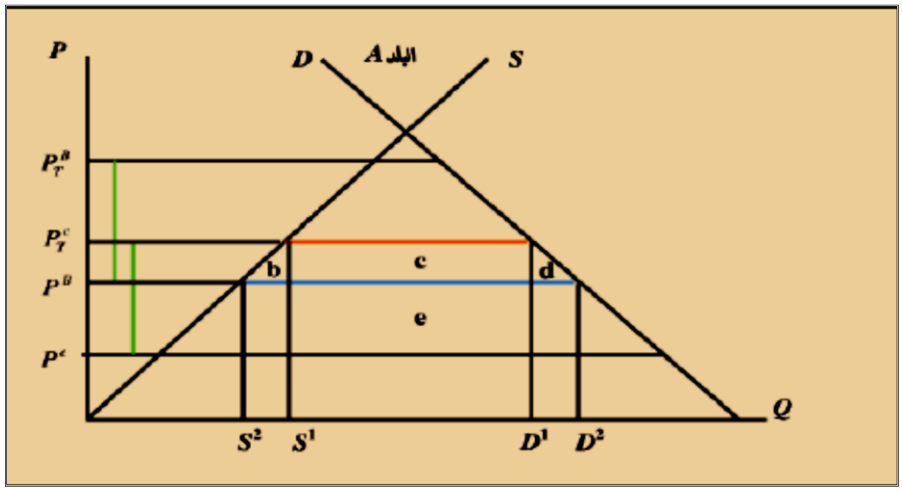

المصدر: أحمد الكواز: "**التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، مارس 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

- طالما يعتبر، في ظل التعريفة، منتج الدولة C أرخص فان الدولة A ستستورد المنتج من C، ولا تتاجر مع الدولة B؛
- يوضح الخط الأحمر أو المسافة $S^1 - D^1$ الواردات، كما توضح المساحة e+c عوائد التعريفة الجمركية قبل الدخول في منطقة التجارة الحرة (معدل التعريفة الجمركية X الكمية المستوردة)؛
- لنفترض الآن أن الدولتين A و B اتفقا على إنشاء منطقة التجارة حرة تزيل التعريفة الجمركية على الواردات من الدولة B.
- يترتب على ذلك ما يلي:
  - $T^B = 0$ ؛
  - إلا أن مستوى T^C يبقى عند T^C .
  - تعادل أسعار المنتجات المحلية في الدولتين B و C تباعا p^B و p^c_t.
  - طالما أن $p^B < p^c_t$ فان الدولة A تستورد احتياجاتها من المنتج من الدولة بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة. وسوف لن يستورد أي شيء من الدولة C؛
  - عند سعر محلي أقل p^B سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق $S^2 - D^2$.
  - طالما أن السعر غير المشوه (سعر التجارة الحرة) في الدولة C يقل عن السعر في الدولة B يقال بناء على ذلك، أنه تم تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة إلى المنتج الأقل كفاءة.
- يلخص الجدول الموالي الآثار على الرفاه الاقتصادي العام.

الجدول رقم (1–1): ملخص الآثار على الرفاه الاقتصادي العام – حالة تحويل التجارة.

/	البلد A
فائض الاستهلاك	(A + b + c + d)
فائض المنتج	-a
العوائد الحكومية	- (C + e)
الرفاه الاقتصادي العام	(b + d) - e

المصدر: أحمد الكواز: "**التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، مارس 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

ب– خلق التجارة: يعني خلق التجارة بأن إنشاء منطقة التجارة الحرة توجد فرص تجارية خارجية ما كان يمكن أن توجد بدون المنطقة، وكنتيجة لذلك يظهر منتجون أكثر كفاءة، وعليه فان مستوى الرفاه الاقتصادي العام سوف يرتفع تحت كافة الظروف[1] ؛ ويوضح الشكل رقم (1-3) حالة خلق التجارة بفعل إنشاء منطقة التجارة الحرة من خلال منحنيات العرض والطلب للدولة A .

تبين الأسعار p^B وp^C أسعار العرض المرتبطة بالتجارة الحرة للدولتين B وC تباعا. ولا بد من ملاحظة أنه يفترض بأن الدولة C قادرة على توفير عرض للمنتج بسعر أقل من الدولة B، وحتى يكون هذا الفرض واقعا فانه لا بد للدولة B أن تفرض تعريفة جمركية أو أي شكل آخر من أشكال القيود على الواردات من الدولة C، وإلا فان الدولة B ستستورد كافة احتياجاتها من الدولة C.

الشكل رقم (1–4): أثر خلق التجارة.

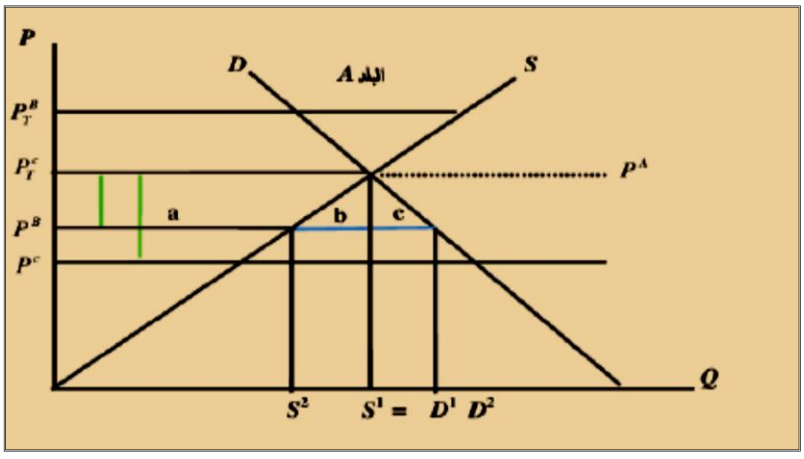

المصدر: أحمد الكواز: "**التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، مارس 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

[1] علي عبد الفتاح شرارة: "**الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**"، الطبعة الثانية، 2010، ص: 390.

كما افترضنا سابقاً، فان الدولة A لديها تعريفة محددة مفروضة على الواردات من الدولتين B وC:

$$T^B = T^C = T^*$$

وتؤدي هذه التعريفة إلى رفع أسعار العرض المحلية إلى p^B_T و p^C_t تباعا. وتعكس الخطوط الخضراء حجم التعريفة: $t^* = p^B_T - p^B = p^c_t - p^c$

وطالما أن السعر قبل التعريفة في الدولة A أي P^A أقل من الأسعار المرتبطة بالتعريفة أقل من الأسعار المرتبطة بالتعريفة p^B_T ، p^c_t ، فان المنتج لن يستورد. وبدلا من ذلك فان الدولة A ستوفر طلبها المحلي عند $S_1 = D_1$ وفي هذه الحالة تعتبر التعريفات الجمركية غير مسموح بها.

ولنفرض الآن أن الدولتين A وB قد أقامتا منطقة تجارة حرة ، وأن الدولة A أزالت التعريفة الجمركية المفروضة على وارداتها من الدولة B، وفي هذه الحالة : $T^B = 0$

إلا أن T^C ستستمر عند T^*، وعليه فان مستويات الأسعار المحلية للسلع في الدولتين B وC تعادل الآن P^B و P^C_t على التوالي.

وطالما أن $P^B < P^A$ فان الدولة A ستستورد المنتج من الدولة B بعد قيام منطقة التجارة الحرة.

وعند سعر محلي أقل P^B سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق، أو $S^2 - D^2$.

وبناء على ذلك فإنه طالما أن هناك حركة تجارية في ظل منطقة التجارة الحرة (لم تكن موجودة سابقا) فمعنى ذلك أن هناك (خلقا) للتجارة، يوضح الجدول رقم ملخصا لأهم آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة [1].

الجدول رقم (1-2): آثار منطقة التجار الحرة على خلق التجارة.

/	البلد A
فائض الاستهلاك	(A + b + c)
فائض المنتج	- a
العوائد الحكومية	0
الرفاه الاقتصادي العام	+ (b + C)

المصدر: أحمد الكواز: "**التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، مارس 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

- **المستهلكون في الدولة "A"**: الانخفاض في أسعار السلع المستوردة، وسلع إحلال الواردات سيرفع من فائض المستهلكين (أنظر الجدول رقم (1-2) والشكل رقم (1-3)).

[1] أحمد الكواز، "**التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**"،مرجع سبق ذكره، ص: 14.

- **المنتجون في الدولة "A"**: الانخفاض يعاني المنتجون في الدولة المستوردة خسائر كنتيجة لمنطقة التجارة الحرة، ويعود ذلك إلى أن انخفاض أسعار منتجاتهم يخفض من هذا الفائض، كما يساهم هذا الانخفاض بالسعر في انخفاض إنتاج المشروعات القائمة (وقد تضطر بعض المشروعات للخروج من السوق)، وانخفاض العمالة، والأرباح، و/أو مدفوعات التكاليف الثابتة؛ (أنظر الجدول رقم (1-2) والشكل رقم (1-2)).
- **حكومة الدولة "A"**: طالما أنه لا توجد تعريفة جمركية أصلا، وأن المنتج لم يكن مستوردان لذلك فانه لا توجد عوائد من التعريفة بالأصل، وبالتالي فان إنشاء منطقة التجارة الحرة سوف لن يساهم في تعزيز أية خسائر بالعوائد الحكومية، (أنظر الجدول رقم (1-2) والشكل رقم (1-2)).
- **الرفاه الاقتصادي العام للدولة "A"**: هذا الرفاه وهو ناتج جمع مكاسب وخسائر فائض المستهلك، وفائض المنتج في هذه الحالة، وتشير قيمة هذا الجمع إلى نتيجة موجبة ذات مكونين [1]:
  - مكاسب موجبة في كفاءة الإنتاج b ؛
  - مكاسب موجبة في كفاءة الاستهلاك C.

معنى ذلك أنه في حالة بروز خلق التجارة بفعل إنشاء منطقة التجارة الحرة، فإنها يجب أن تؤدي إلى مكاسب صافية في الرفاه الاقتصادي العام؛ (أنظر الجدول رقم (1-2) والشكل رقم (1-2)).

ثالثـــاً: تأثيرات اتفاقية التجارة الحرة: يمكن إيجازها فيما يلي:

1. خلق تيارات المبادلات أو تحويل اتجاهاتها وغيرها من التداعيات: تمتد جذور الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى "يعقوب فينار" سنة 1950 الذي يميز بين آثار خلق المبادلات الناشئة عن الاتفاقيات التجارية الإقليمية وآثار تحويلها. ولقد بين يعقوب من خلال نظريته أن الاتفاقيات التجارية حتى وإن كانت تحرر التجارة من خلال إزاحة بعض الحواجز على أقل تقدير فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى أرباح صافية في المبادلات، ومن المحتمل الحصول على مثل هذه الأرباح في حالة تخفيض كامل الحواجز وبدون تمييز، ولكن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تملي بطبيعتها ممارسة التمييز بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، وفي إطار هذه الاتفاقيات لا يمكن إلغاء التمييز بين مصادر التموين، بل يمكن على أقصى تقدير نقل مواضع التمييز، وفي صورة ما إذا حل إنتاج بلد من البلدان الشريكة محل الإنتاج الداخلي ذو الكلفة الباهظة فمعنى ذلك أن الأرباح حاصلة أو أن المبادلات الجديدة قد تم خلقها. وعلى خلاف ذلك، إذا ما تم تعويض واردات غير مكلفة آتية من بقية بلدان العالم بإنتاج بلد من البلدان الشريكة، فإن ذلك يعتبر تحويلا للمبادلات [2].

---

[1] خالد محمد خليل منزلاوي: **"التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي"**، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص: 33.

[2] المركز الإسلامي لتنمية التجارة، **منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مرجع سبق ذكر، ص: 30.

لقد كان يعقوب فينار 1950 من أوائل من اهتم بتأثيرات تيارات المبادلات على الازدهار الاقتصادي للبلدان. ومنذ ذلك الوقت، أصبح تحليل الاتفاقيات التجارية الاقتصادية ينطلق من هذا المفهوم، ولئن كانت هذه العبارة معهودة التداول سابقا فإن تأثيراتها لم تكن مضبوطة ومعالمها لم تكن هينة الإدراك، ولقد قام يعقوب بتعريف تحويل تيارات المبادلات كنقل للإنتاج من مصدر تموين ذو كلفة منخفضة واقع خارج مجموعة أطراف الاتفاقية نحو مصدر تموين آخر ذو كلفة عالية يوجد في بلد من البلدان الأعضاء في المجموعة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الفئة الثانية من آثار تيارات المبادلات أي خلق تيارات المبادلات يمكن تعريفه بأنه نقل الإنتاج من مصدر داخلي ذات كلفة عالية إلى مصدر يوجد ضمن نفس المجموعة الإقليمية وذات تكلفة منخفضة.

تعتمد هذه التفرقة فقط على الطبيعة التمييزية لتحرير التجارة داخل الاتفاقية التجارية الإقليمية، مما يؤثر في بعض الحالات على أسواق المواد بنفس الكيفية التي يؤثر بها تحرير التجارة القائم على دواعي غير تمييزية ولكنها تحول في بعض الحالات الأخرى تيارات المبادلات عن الوجهة التي من المفترض أن تأخذها في غياب النزعة التمييزية.

يعتبر تحويل تيارات المبادلات في مفهوم يعقوب تعديلا لشروط المبادلات تحت تأثير تبديل موارد التموين ومع زيادة الكلفة الناجمة عن ذلك، يمكن للبلدان الأخرى أن تستمر في تقديم جزء من المواد المستوردة بعد إبرام الاتفاقية التجارية الإقليمية بالاشتراك مع بلد من البلدان الأعضاء، ومن الصعب ضبط حجم المبادلات التي يتم تحويلها، أما فقدان حصص السوق من طرف البلدان الأخرى تؤدي إلى المغالاة في قيمة المبادلات التي تم بالفعل تحويلها حتى وإن كان ذلك في إطار التوازن الجزئي، لأن تأثير الاستهلاك يرفع من حجم الواردات الإجمالية. وفضلا عن ذلك، ففي عالم يتميز بشمولية الإنتاج والمبادلات يمكن لخلق تيارات المبادلات أن يرجع بالفائدة على المقاولات والمنشآت التابعة للبلدان الأخرى العاملة في المنطقة، كما يمكن لتحويل المبادلات أن يلحق أضرارا بالمنشآت الاقتصادية في الدول الأعضاء التي تتوفر على تجهيزات إنتاج في البلدان الأخرى والمصدرة نحو المنطقة.

2. التأثيرات على الإيرادات العمومية: تعتمد العديد من البلدان النامية وخاصة الإفريقية منها في دخلها الوطني على الإيرادات الجمركية (قد تصل هذه النسبة أحيانا إلى 50%)، تؤدي الاتفاقية التجارية مباشرة إلى فقدان مصادر الدخل نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية على المبادلات بين الدول الأعضاء وفي هذه الحالة يتم تغيير المقاصد التجارية، حيث تتراجع الواردات الآتية من البلدان الأخرى والتي توظف عليها رسوم جمركية وتزداد الواردات المعفية من الرسوم الجمركية الآتية من الدول الأعضاء، لذا فإن إبرام اتفاقية يجب أن لا يتناقض مع

البحث عن موارد الدخل التعويضية مما يتطلب اعتماد سياسة الإصلاحات الجبائية (توظيف ضريبة على القيمة المضافة) [1].

لذا، فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر سيكون له تأثيرات لا يستهان بها على المالية العمومية للدول الأعضاء، كما يتعين الأخذ بعين الاعتبار هذا الانخفاض في الإيرادات الجمركية في ميزانية الدولة والجباية.

3. تأثيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر: تأخذ الآثار الديناميكية التي توصف في أغلب الأحيان بالواعدة أشكالا متعددة، ولكنها لا يتم تناولها بالبحث إلا نادرا نظرا لصعوبة أخذها بعين الاعتبار(فوكاس وونتر 1999)، ويمكن لنمو حجم الأسواق التي تسمح باقتصاد المجال وكذلك زيادة المنافسة في الاقتصاديات أو في القطاعات الصناعية القائمة المحمية من المنافسة الخارجية أن تبعث على تنشيط الاستثمار، وعلى خلاف ذلك فإن حدة المنافسة يمكن أن تدمر قدرات الإنتاج المحلية، ومن بين الآثار الأساسية المرتقبة من الاندماج الإقليمي يمكن أن نذكر جاذبية الاستثمار الأجنبي وهو الجانب الحيوي في البحث عن الموارد المالية المستدامة والثابتة وكذلك تنويع بنية الإنتاج والتصدير[2].

أما التأثيرات الأكثر أهمية والتي كانت محل جدال ومناقشات فتتمثل في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبما أن التفضيلات تعدل حوافز المنشآت الاقتصادية سواء كانت داخل التكتل أو خارجه فإن إنشاء اتفاقية تجارية إقليمية ستؤثر حتما في تدفق الاستثمار المباشر. ومن الملاحظ كذلك أن تأثير الاستثمار يمكن أن يظهر قبل ظهور آثار المبادلات.

يمكن أن نجد بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يحدوها وازع الابتعاد عن حواجز التجارة كما نرى بعض المستثمرين الأجانب يحاولون استغلال أسواق وسائل الإنتاج أو منتجات توجد بالخارج وفي قطاعات من الأجدر اتخاذ إستراتيجية حيالها تتمثل في إنشاء فروع بالخارج، هناك مشاريع استثمارية أخرى يمكن القيام بها قصد جمع ثمار اقتصاديات المجال أو نتيجة منافسة حادة، وتتغير ردود الفعل إزاء اتفاقية اندماجية حسب الحالات وقد تنتج عن التأثيرات المتنافية لا يقدم التحليل النظري نتائج نهائية حول التأثير العام للاندماج الإقليمي على الاستثمار، لذا لا يمكن إطلاق الأحكام سوى عن طريق دراسات ميدانية عملية[3].

كما أنه من الصعب تقدير تأثيرات اتفاقية الشراكة الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي لوجود عوامل أخرى (مثل الاستقرار السياسي) قد تكون حاسمة في ضبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الملاحظ أن

---

[1] عبد الحميد محمد أحمد شيحة: "**النظم الجمركية وأثرها على تدفقات التجارة العربية البينية –دراسة تحليلية**"، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد ، جامعة حلوان، مصر، 2008.

[2] عبد المطلب عبد الحليم: "**اقتصاديات المشاركة الدولية**"، الدار الجامعية الإسكندرية، ص: 148.

[3] هناء يحي سيد أحمد: "**دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال الفترة 1980-2005**"، أطروحة دكتوراه في السكان والتنمية، في الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006، ص: 134.

عدد الدراسات في شأن دور الاندماج الإقليمي محدود جدا، وتتمثل حوافز الشركات الأجنبية في الاستقرار بالخارج في تواجد الموارد الطبيعية (البترول) وفي كلفة اليد العاملة وحجم الأسواق وأهمية البنية التحتية واليد العاملة المتخصصة.

4. تأثيرات استقطاب الأرباح: هناك مشكل آخر يبرز عندما تكون فوائد الاندماج موزعة بكيفية غير عادلة بين الدول الأعضاء، ويتجلى هذا الأمر عندما يفقد بلد غير متقدم صناعيا مناصب شغل داخل منطقة الاندماج لفائدة بلدان شريكة تفوقها نموا وذلك كنتيجة لحدة المنافسة، لذا لا مناص من تفعيل آليات التعويض، وتنص القاعدة العامة على تخفيف وتيرة التحرير أو السياسة الهيكلية الإقليمية على غرار ما يقع في الاتحاد الأوروبي وذلك تفاديا لمثل هذه المستجدات.

ويتبين من تجارب الاندماج الإقليمي على الصعيد الإفريقي في الستينات والسبعينات (غرب أو شرق إفريقيا) على أن هناك استقطاب للأنشطة في البلدان أو المناطق الساحلية الأكثر نموا والتي تتوفر على بنية تحتية ويد عاملة متخصصة. ولقد برهن على ذلك كل من "ديكالواي وديمون وميبليسمبس وروبيشو 2001" بواسطة نموذج عام متوازن يمكن احتسابه وتم تطبيقه على بلدان الاتحاد الاقتصادي لغرب إفريقيا، يمكن هذا النموذج من حساب تأثير بنية الصادرات على تدفق الهجرة، ولقد تبين أن التأثيرات الإجمالية ضعيفة جدا ولكن صدمات توزيع الأرباح كبيرة، أما البلدان التي قد تستفيد فهي: "كوت ديفوار" و "السنغال" (وفقا لنتائج فينابل) التي قد تعزز دورهما كقطب إقليمي والبلدان التي قد تتحمل الخسائر فهي "**بوركينا فاسو**" (خسائر في اليد العاملة وفي رأس المال الصناعي).[1]

رابعـاً: آليات مواجهة والتقليل من سلبيات اتفاقيات مناطق التجارة الحرة: اقترح الباحثون في مجال التكامل الإقليمي مجموعة حلول بإمكانها المساهمة في حل المشاكل الناجمة عن إقامة مناطق للتبادل الحر، تتمثل هذه الوسائل في القواعد الموالية [2]:

- قاعدة النسبة المئوية للقيمة المضافة؛
- قاعدة التحويل؛
- قاعدة الضرائب التعويضية.

1. قاعدة النسبة المئوية للقيمة المضافة: مبدأ هذه القاعدة ينطلق من خلال حساب نسبة القيمة المضافة المتضمنة بالمنتج التام الصنع في السلع المتداولة، أي أن السلع التي تبلغ القيمة المضافة بها نسبة مئوية

[1] *United Nations Conference on Trade and Development Virtual Institute Research Material, REGIONAL TRADE INTEGRATIONS:A COMPARATIVE STUDY THE CASES OF GAFTA, COMESA, AND SAPTA/SAFTA,UNCTAD,2008 http://vi.unctad.org/digital-library/?task=dl_doc&doc_name=252-rtiacs*

[2] محمد محمود الإمام: "**التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**"، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص– ص: 63-65.

معينة من قيمتها السوقية يتم إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة عليها، بعد أن يتم تحديد هذه النسبة بين الأطراف المكونة لمنطقة التبادل الحر.

فإذا تم اعتبار القيمة المضافة المتولدة في مراحل إنتاجية معينة لسلعة ما تشكل نسبة 60 % على الأقل من قيمة هذه السلعة ، وتم داخل منطقة التبادل الحر اعتماد هذه النسبة لتبيان منشأ السلعة إذا كان من إنتاج دول المنطقة أم لا، بذلك يفرض على الدول الأعضاء في منطقة التبادل الحر عدم فرض أية رسوم جمركية عليها في حالة قيام المبادلات بشأنها فيما بين أعضاء المنطقة التكاملية ، أما إذا كانت النسبة المئوية للقيمة المضافة أقل من 60 %، فان السلعة تعتبر من خارج المنطقة ويتم بذلك فرض الرسوم الجمركية عليها.

إن الملاحظ في الحياة العملية ، تعمد بعض الدول إلى خفض الرسوم الجمركية على السلع التي تعتبر من إنتاج دول خارج المنطقة وذك بهدف تأمين الحصول عليها من الخارج، وهو ما يؤدي إلى العمل على انحراف التجارة، ومن هذا المنطلق تبرز العديد من المشاكل بخصوص حساب قاعدة القيمة المضافة والمتمثلة في المشاكل الموالية:

- اختلاف حساب التكاليف من دولة إلى أخرى، ومن ثم الاختلاف في حساب النسبة المئوية للقيمة المضافة، نظرا لما يتطلبه حسابها من تجانس في وحدات التكاليف بالنسبة للسلع المتداولة.
- التقلبات الحاصلة في أسعار المواد الأولية في السوق الدولي، وما ينجر عنه من تغيرات في حساب نسبة القيمة المضافة، وهو ما يمكن من تجاوز النسبة الخاصة بالسلع المنتجة داخل المنطقة والمحددة بين الدول الأعضاء حتى تعتبر السلعة من إنتاج المنطقة أم لا، فعند ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق الدولي تنخفض النسبة المئوية للقيمة المضافة ، والعكس صحيح.
- في حالة وجود سلة منتجات لسلعة واحدة فكل سلعة تستوجب حساب نسبة القيمة المضافة لها.
- حتى يتم تطبيق هذه الطريقة مع تفادي الانحرافات الحاصلة في مجال قواعد المنشأ، وخلق وتحويل التجارة، فإن المر يتطلب إنشاء إدارة ضخمة من شأنها العمل على تحديد الرسوم الجمركية حسب نوع السلعة، وحسب منشأها، ومن ثمة لعمل على تنسيق مع مختلف إدارات الجمارك في كل البلدان الأعضاء، وهو ما يتطلب موارد مالية ضخمة ويد عاملة كفؤة ومدربة وتزويدا بشبكة ضخمة وحديثة للاتصالات، حتى يمكن القيام على تحديد بلدان المنشأ، بصورة شفافة وواقعية [1].

2. **قاعدة التحويل**: نظراً للنقائص التي تضمنها قاعدة النسبة للقيمة المضافة، تم تطبيق قاعد التحول التي يتم بموجبها إعداد قائمة بالعمليات الإنتاجية المتعاقبة لتصنيع المنتج النهائي منكل سلعة موضوع المبادلة والبلد الذي تجري فيه عملية التحويل الهامة يعتبر بلد المنشأ للسلعة .

كقاعدة النسبة المئوية القيمة المضافة حملت هذه القاعد العديد من السلبيات المتمثلة في النقاط الموالية:

[1] فؤاد أبو ستيت: "**التكتلات الاقتصادية**"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2004.

- تعد عملية حصر العمليات الإنتاجية التي يمر بها المنتج الصناعي من الصعوبة بمكان، إلا أنه من مصلحة بعض الدول الإبقاء على الطابع الحمائي، مما يؤثر في شفافية ومصداقية القوائم المقدمة.
- يصعب تطبيق قاعدة التحويل في الصناعات الدقيقة وذات التقنية العالية.

وينجم عن تطبيق قاعدة التحويل العديد من الصعوبات الإدارية من حيث التنفيذ، ومن حيث النظام الحمائي والجمركي المناسب لها، تبعا لكل مرحلة إنتاجية ،وتبعا لكل دولة يتم بها التركيب أو الإنتاج .

3. قاعدة الضرائب التعويضية: يتم بموجب هذه القاعدة فرض الضرائب تعويضية على المبادلات التجارية داخل منطقة التبادل الحر ،في الحالات التي يتجاوز فيها الفارق في الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في التبادل الحر حدا معينا متفقا عليه مسبقا [1] ، غير أن قاعدة الضرائب التعويضية، وكما هو بالنسبة لقاعدة النسبة المئوية للقيمة المضافة أو قاعدة التحويل، لم تخلو من السلبيات المتمثلة في [2] :

- تتجاهل هذه القاعدة الحالات التي يمكن فيها تحويل التجارة وانحراف الإنتاج أين يتحول جزء من النشاط الإنتاجي من داخل المنطقة إلى خارجها.
- صعوبة وضع حدود معينة أو تحديد معايير يتم من خلالها فرض الرسوم الجمركية الأزمة لتطبيق قاعدة الضرائب التعويضية.
- قد يؤدي إعفاء بعض أوجه النشاط إلى توفير مزايا تفضيلية في خطوط الإنتاج التي تقوم على تصنيع السلع الاستثمارية، مادامت الدول تفرض رسوم جمركية منخفضة نسبيا على هذه المواد والمنتجات الوسيطة، ولا تلتزم بأداء ضرائب تعويضية عنها إزاء الفارق في الرسوم الجمركية بينها وبين الدول الأخرى في المنطقة ذات الرسوم الجمركية المرتفعة نسبيا القيام بشراء المواد الأولية والمنتجات الوسيطة من دول خارج المنطقة، دون تحمل أية ضرائب تعويضية غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض الدول ذات الرسوم المنخفضة نسبيا التي تتحمل آثار تحويل الإنتاج والاستثمار والتجارة، دون أن يظهر أثر لفرض ضرائب تعويضية على الدول المتسببة في إحداث مثل هذه الانحرافات.
- ارتفاع التكاليف الإدارية الناجمة عن تطبيق مثل هذه القاعدة، بالإضافة إلى زيادة احتمال تقديم بيانات باطلة ومضللة تنحرف بعيدا عن حقيقة الوضع الراهن.

---

[1] أنظر عادل التجاني عبد الله، جمال الدين زروق: **"التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية تجربة الدول العربية"**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، 2007، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

[2] محمد محمود الإمام، **"التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"**، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 63-65.

المطلب الرابع: نماذج دولية عن اتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي

نظرا للدور البالغ للاتفاقيات التجارة الإقليمية وبشكل خاص اتفاقيات مناطق التجارة الحرة في التنمية الاقتصادية فقد كانت المدخل الذي تبنته العديد من الدول لتحقيق الوحدة الاقتصادية وفيما يلي نستعرض أهم التجارب الدولية لاتفاقيات التجارة الإقليمية الناجحة والتي اغلبها انتهت بتحقيق الوحدة الاقتصادية.

أولا: الاتحاد الأوروبي.

بدأت فكرة إقامة نوع من الاتحاد بين بعض الدول الأوروبية بالتبلور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لمنع حدوث أية حروب جديدة أو دمار كبير كالذي عانت منه الأرض الأوروبية في تلك الفترة، وتم طرح هذه الفكرة لأول مرة بكلمة ألقيت من قبل وزير الخارجية الفرنسي آنذاك في التاسع من أيار من عام 1950، حيث يحتفل منذ ذاك التاريخ بهذا اليوم بشكل سنوي باعتباره يوم أوروبا.

وفي الثامن عشر من نيسان عام 1951 وقعت ستة دول هي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ في باريس على اتفاقية الحديد والفحم، وتم دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في الثالث والعشرين من تموز عام 1952، إذ اعتبرت هذه الاتفاقية اللبنة الأساسية لقيام الاتحاد.

أتبعت اتفاقية باريس باتفاقية روما في العام 1957 واتفق على إنشاء اللجنة الاقتصادية الأوروبية، وتم دخول هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في العام التالي، كما وتم بنفس الوقت التوقيع على إنشاء اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية [1].

واستمر تطور المسيرة الأوروبية إلى أن تم التوقيع على إنشاء الاتحاد الأوروبي في ماسترخت- هولندا في السابع من شباط من عام 1992، ودخلت هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في الأول من تشرين ثاني في العام 1993، وقد اصطلح على تسميتها باتفاقية ماسترخت، وقد وقعت على هذه الاتفاقية الدول الست المؤسسة في باريس في العام 1951 بالإضافة إلى البرتغال، الدانمرك، اليونان، إسبانيا، ايرلندة، والمملكة المتحدة.[2]

لقد توسع الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي خلال ما يقارب النصف قرن، حيث بدء بفرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هو لنده، ولوكسمبورغ في العام 1951، لتنضم إليهم الدانمرك، ايرلندة، والمملكة المتحدة في العام1973، ثم اليونان في العام 1981، ثم إسبانيا والبرتغال في العام 1986، وفنلندة، السويد، والنمسا في العام 1995، ليستقر العدد على خمسة عشرة دولة في عام 2004، وبعد مفاوضات وإعداد استمر زعماء أربعة

[1] حيدر فريحات: "**المنظور الأردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية**"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: آفاق الشراكة العربية الأوروبية في القرن القادم، عمان 19-20 حزيران 1999.

[2] *Etiennne arvaque : « **Gaël Lagadec Intégration Economique Européenne** » , 1ed ,de Boeck université, 2002, P : 49.*

عشرة عاما، انضمت عشر دول جديدة إلى الاتحاد اغلبها من أوروبا الشرقية، وهي التشيك، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، لتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بالإضافة إلى قبرص ومالطة من دول حوض البحر المتوسط، وبانضمام هذه الدول توسع الاتحاد شرقا لصبح عدد أعضاء الاتحاد 25 دولة، وتجدر الإشارة إلى أنه تم بشكل رسمي ترشيح ثلاث دول جديدة للدخول في الاتحاد وهي رومانيا، بلغاريا وتركيا. حيث أصبح يضم 28 دولة و أخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1جويلية 2013 .

ثانيا: اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا "NAFTA ".

يضم هذا التكتل ثلاث دول في الولايات الأمريكية المتحدة ، وكندا 1989، والمكسيك 1994، حيث تعتبر المكسيك حجر الزاوية في السياسة الأمريكية للقارة، فهي الجسر إلى الغرب الأقصى في دول أمريكا اللاتينية الواقعة سواحلها على المحيط الهادي [1]؛ ولقد وكان الهدف من إنشاء هذه المنطقة هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إنشائها وجعلها كعامل ضغط لتحقيق مكاسب مهمة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة أوروغواي آنذاك: أي الضغط على منافسيها التجاريين الرئيسيين للقبول بالمطالب الأمريكية نحو تحرير الخدمات والمنتجات الزراعية التي كانت بلدان المجموعة تتردد في قبولها.

إلا أن الإجراءات الأمريكية كان لها طابع هجومي ودفاعي. هجومي للضغط على الشركاء التجاريين ودفاعي ضد المشروع الأوربي الذي أوغل في الحماية وكذلك للدفاع ضد الخطر القادم من تجمعات تكتلات الشرق الجديدة.[2]

ومن جهة أخرى نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك تشكل جغرافياً خطاً متواصلاً على المحيط الهادي وهو الخط الذي يتمتع بأهمية خاصة منذ نشأة الولايات المتحدة وليس فقط انه

يشكل المنفذ الآخر للولايات المتحدة في حالة الانعزال عن أوربا بل أيضا من حيث انه يشكل قاعدة انتقال لطريق جديد للتجارة العالمية لا يمر بغرب أوربا وإنما يمتد عبر الشمال مروراً ببحار روسيا وصولاً إلى اليابان والصين ومن هذا المنطق يمكن القول أن ترتيب العلاقات على شواطئ المحيط الهادي حتى وان لم يكن مجزياً كثيراً للولايات المتحدة في المدى المنظور فهو جزء ثابت من مشروع كبير منذ نشأة الولايات المتحدة. [3]

ولعل الدروس المستفادة من هذا التكتل أنه أبرز أمام الدول الأخرى في العالم أنه يمكن أن يقوم تكتل اقتصادي في شكل منطقة تجارة حرة شاملة حتى لو كان هناك اختلاف وتفاوت اقتصادي واجتماعي، والأهم

---

[1] حشماوي محمد: " **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.

[2] رسول راضي حربي: "**منطقة التجارة العربية الحرة والإمكانات الذاتية وتحديات العولمة، والمستقبل العربي سلسلة المائدة الحرة**"، بيت الحكمة، ع37، 1999، ص: 126.

[3] أحمد محمد فرج: "**النافتا- عوامل القوة وآفاق المستقبل**"، مجلة السياسة الدولية، كانون الثاني، 1993، ص- ص: 17-20.

أنه سيعود بالمنافع والمكاسب لكل الأطراف المشاركة في التكتل الاقتصادي. بالنسبة للمكسيك فهي المستفيد الأكبر من ذلك التكتل من حيث أنه سيدعم عملية الإصلاح الاقتصادي وتعزيز الثقة للمستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتطورها. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية سيساعدها في زيادة الاستثمارات وفتح أسواق جديدة للصادرات الأمريكية ، وكذلك الحال بالنسبة لكندا ، إضافة إلى الاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة بالمكسيك.

ثالثا: منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا "ASIAN" .

تضم هذه المنطقة 12 دولة من جنوب شرق آسيا (أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، بروناي، تايلاند، الفلبين، كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، كمبوديا، فيتنام، مانيمار (بورما سابقاً) حيث اتفقت على إقامة منطقة تجارة حرة ترعى مصالح الدول الأعضاء وتواجه التكتلات الأخرى، وتساير نمط العولمة. [1]

تمثل تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) إحدى تجارب المنظمات الإقليمية المهمة بالنسبة للدول النامية وتعد من أنجح المنظمات مقارنة بمنظمات أخرى تحتضن دول أفريقية أو عربية أو لاتينية، إلا أن دور هذا التكتل بدأ يتراجع منذ ثلاثة أعوام إذ أصبح عاجزا عن حل أزمات الحاضر ومستجداته، وهذا ما يجعل دول آسيان الاثنتا عشر أمام خيار صعب فأما أن تغير الدول الآليات والسياسات العامة للرابطة، أو أن يحكم على دورها بالتراجع المستمر على الساحات المحلية والإقليمية والدولية.[2]

ويصور وضع آسيان تمثيلاً لما تفرضه التغيرات من نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي من إعادة لتعريف دور المنظمات الإقليمية في عالم الجنوب، وخاصة في ظل تنامٍ أثر المنظمات الإقليمية والدولية الجامعة للدول الصناعية والكبرى كمنظمة الاتحاد الأوربي، أو التي تجمع معظم دول العالم لكنها تسير وفق مصالح دول الشمال في الأغلب، كالبنك وصندوق النقد الدوليين، ومنظمة التجارة الدولية التي يتزايد نفوذها وتأثيرها على الدول النامية كلما انكمش دور آسيان وأشباهها من المنظمات. وقد تراجع إسهام دول آسيان بعد الأزمة المالية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم بعد أن كانت أسرع مناطق العالم نمواً، أما الآن فدول اتفاقية النافتا الأمريكية تقف في المقدمة، تليها دول الإتحاد الأوربي، ثم دول شمال شرق آسيا، ثم دول جنوب آسيا، ثم دول أمريكا اللاتينية، وتأتي آسيان في المرتبة قبل الأخيرة قبل منظمة الوحدة الأفريقية.[3]

---

[1] أحمد سليمان المشوخي: "**التكامل الاقتصادي العربي والمتغيرات الدولية**"، مصدر سابق، ص: 210.

[2] صهيب جاسم: "**قمة آسيان– إما التفعيل أو التهميش**"، دار المعرفة، بيروت، 2002، ص– ص: 3–4.

[3] اكرام عبد الرحيم: "**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**"، مكتبة مدبولى، 2002، ص: 245.

ويملك هذا التجمع أكبر الفعاليات السكانية والاستهلاكية، وكذلك الإنتاجية والتجارية، إذ تسير (65%) من المقدرات الاقتصادية العالمية: تجارة وإنتاج واستهلاك وأسواق وخطط هذا التكتل لتفعيل مراحل التكامل حتى حلول سنة 2020 [1].

[1] رسول راضي حربي: "**منطقة التجارة العربية الحرة والإمكانات الذاتية وتحديات العولمة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

خلاصـــة الفصـل الأول:

تشكل منطقة التجارة الحرة المرحلة الثانية بعد مرحلة الترتيبات التجارية التفضيلية ضمن المراحل الست للتكامل الاقتصادي، ويطلق على الدولة التي تمثل محورا لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع عدد كبير من الدول اسم المركز في حين يطلق على الدول الموقعة مع دولة المركز دول المحيط علما بأن كافة دول المحيط لا ترتبط باتفاقيات مع بعضها البعض وترتبط بدلا من ذلك بدولة المركز.

وتعتبر العوامل غير الاقتصادية من العوامل المهمة لانتشار اتفاقيات التجارة الحرة، وحتى تكون اتفاقيات التجارة الحرة مبررة لابد أن يكون الأثر الصافي لخلق وتحويل التجارة أثرا موجب على الرفاه العام.

كما تعتبر مناطق التجارة الحرّة، من وجهة النظر الاقتصادية، أدوات مهمة لتوسيع الأسواق من خلال إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الموقّعة على هذه الاتفاقيات. إلا أن تعزيز الأسواق من خلال تحرير التجارة لابد و أن يسبقه، أو على الأقل يتوازى معه، تطور ملموس في جانب العرض من السلع والخدمات المنتجة محلياً، حتى تكون محلاً للتبادل التجاري. ولعلّ هذا المأخذ يعتبر من أهم، إن لم يكن أهم، المآخذ على تجارب مناطق التجارة الحرّة عموماً، والعربية خصوصا(مجلس التعاون الخليجي). وهو الأمر الذي انعكس على تواضع التبادل التجاري بفعل ضعف الإنتاجية (أو القطاعات الحقيقية والسلعية والخدمية) كمّاً ونوعاً. وبالتالي لازالت معدلات التبادل التجاري العربي– العربي متوا ضعة إلى حدٍّ كبير.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتبطت العديد من الدول خاصة النامية في إتفاقيات تجارة حرّة، سواء من حيث منطقة تجارة حرّة إقليمية، أو من خلال توقيع إتفاقيات تجارة حرّة غير إقليمية، وقد ترتب على ذلك خلق مشكلة تشابك إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة، وما ترتب عليها من تضارب في قواعد المنشأ الواردة في هذه الاتفاقيات، وتزايد التكاليف بسبب الالتزامات الإدارية المرتبطة بإنجاز وتدقيق قواعد المنشأ لعدد كبير من إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة. وهو الأمر الذي نتج عنه مشاكل تطبيقية عديدة يصعبُ حلّها إلا من خلال تجميع هذه إلاتفاقيات في إتفاقية واحدة، أو من خلال اختيار إتفاقية مهمة معينة والعمل على تحويلها إلى إتفاقية إتحاد جمركي، وذلك للتخلص من مشكلة تضارب قواعد المنشأ.

بالإضافة إلى هاتين المشكلتين المشار إليهما أعلاه ضعف القطاعات الإنتاجية الحقيقية، وتضارب قواعد المنشأ، فإن هناك العديد من الاعتبارات التقويمية الأخرى المرتبطة بهذه للنوعية من الاتفاقيات، منها: أولاً، يقال بان تحرير التجارة يقود أيضاً إلى تحرير الاستثمار وبالتالي تعظيم المنفعة من هذه الاتفاقيات. إلا أن الواقع يشير إلى أن تحرير التجارة لا يسري على كافة السلع خاصة حالات استثناء تجارة السلع الزراعية الأوروبية ضمن الاتفاقيات الأوروبية مع الدول النامية ومنها العربية، وهو الأمر الذي يلقي عبئاً على الوضع التنافسي للقطاع الزراعي لهذه الدول النامية(الوضع التنافسي للقطاع الزراعي العربي.).

ثانياً، يشار إلى أن هذه الاتفاقيات يجب أن تقوّي إلتزامات الدول تجاه منظمة التجارة العالمية، من خلال السير الحثيث تجاه التحرير التجاري متعدد الأطراف. إلا أن الخبرة العملية تشير إلى أن الدول المتقدمة الموقّعة على إتفاقيات تجارة حرّة مع دول نامية، لازالت مستمرة في إتباع سياسة الإغراق، والدعم المتزايد خاصة في القطاع الزراعي، وهو الأمر الذي لا يتسق مع الاتجاه نحو التحرير متعدد الأطراف، حيث يقتصر التحرير عملياً على جانب الدول النامية. ثالثاً، وارتباطاً بالنقطة ''ثانياً'' أعلاه يقترح المتخصصون بضرورة فتح عضوية مناطق التجارة الحرّة لأعضاء جدد، ولإمكانية دمج إتفاقيات تجارة حرّة متعددة في إتفاقيات تجارة حرّة أقل. إلا أن مثل هذا الخيار غير وارد، وغير مشار إليه، في العديد من هذه الاتفاقيات، وذلك لاحتمال تضاربه مع الأهداف غير الاقتصادية لتوقيع الاتفاقية.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن النظرة لاتفاقيات مناطق التجارة الحرّة يجب أن تنطلق من بُعد تنموي يستهدف استخدام هذه الاتفاقيات كأحد الأدوات المتاحة لتطوير القطاعات الحقيقية: السلعية والخدمية، وذلك من خلال جهد واضح على مستوى التنسيق القطاعي(بمعنى تنسيق القطاعات لقطاعات معينة، على المستوى العربي) بهدف تطوير كمّي ونوعي، وبالشكل الذي ينعكس (تنافسياً) على أداء القطاعات المعنية. حتى يشكل ذلك عاملا مهما لنجاح تعزيز التبادل التجاري من خلال مناطق التجارة الحرة، وما يليها من مراحل التكامل الاقتصادي.

ونظرا للأهمية الاقتصادية لهذا النوع من الاتفاقيات فقد اتخذت الدول العربية وبما فيها دول شمال إفريقيا ولأول مرة خطوة للاستفادة من هذا النوع من الاتفاقيات بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي سوف تكون موضوع الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الإطار التنظيمي والمؤسسي والتطبيقي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تمهيـــد:

تتفاوت القدرات التنافسية بين الدول وفقاً لدرجة تطورها الاقتصادي لذلك كثيرا ما يؤدي تحرير التجارة بين تلك الدول إلى أن تتحمل الدول الأقل نمواً وتطورا أعباء كبيرة، مثل الاختلالات في الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة وأعباء المديونية الخارجية، إلاّ أنّ الدول المتقاربة في درجة النمو يمكنها أن تطور علاقاتها التجارية بأساليب فعالة وبما ينعكس إيجاباً على الأطراف المشاركة في هذا التعاون، وذلك من خلال الصيغ المعروفة لمنح المزايا التفضيلية المتبادلة مثل اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو الإقليمية والتي تعفي السلع المستوردة من الدول الأعضاء من رسوم التعريفة الجمركية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. وفي حالة الدول العربية، فإنّ تعزيز تجارتها البينية يعتبر عاملاً مهما في سعيها نحو التقدم والتطور ونحو توفير المتطلبات اللازمة لحياة شعوبها، وما يعزز ذلك هو أنّ هذه البلدان تعد بطبيعتها التنافسية متقاربة ، وبالتالي فإن الأثر السلبي للمنافسة بينها أو بين منتجاتها لا تكون له آثار إقصائية، وإنما قد تكون هذه الآثار تحفيزية، بمعنى أن تدفع بالإنتاج غير الكفؤ لزيادة كفاءته وفاعليته وبالتالي تعزيز قدرته على المنافسة.

لذلك وفي هدا الفصل سنسلط الضوء على مضمون اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، ظروف نشأتها وقضايا تطبيقها للوقوف على معوقاتها ومن ثم استشراف مستقبلها ودورها المرتقب في تفعيل التجارة العربية البينية.

المبحث الأول: الإطار التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

سنسلط الضوء في هذا المبحث على الإطار التأسيسي والتنفيذي والتنظيمي لأولى محاولات الدول العربية لإنشاء منطقة تجارة حرة، تحت اسم اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسميت بـ: "الكبرى" لتمييزها عن المنطقة "الصغرى" المرتبطة بإنشاء السوق العربية المشتركة.

المطلب الأول: عرض تاريخي للاتفاقيات السابقة بين الدول العربية قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إن التعاون الاقتصادي العربي اتخذ صورا مختلفة منها ما كان داخل نطاق جامعة الدول العربية، ومنها ما كان خارج هذا النطاق، فالاتفاقيات الثنائية – بمختلف صورها–سواء أكانت لتيسير انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال تتم مباشرة بين الدولتين المتعاونتين، كذلك الحال بالنسبة للاتفاقيات التي تهدف إلى التوحيد الاقتصادي كالوحدة الاقتصادية السورية اللبنانية، وتجربة الوحدة المصرية السورية[1]، أما التنظيم الجماعي للتعاون الاقتصادي فقد تم في نطاق جامعة الدول العربية وفقا لما يصوره ميثاقها عام 1945، وما تضمنه فيما بعد " اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950، من مبادئ وأسس عامة لذلك التكامل وإنشاء مجلس اقتصادي يقترح على حكومات الدول ما يراه كفيلا بتحقيق ذلك التكامل، وفيمايلي عرض مختصر لهذه الاتفاقيات:

أولاً: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والعبور عام 1953:الغرض من هذه الاتفاقية هو زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق إعفاء وتخفيض الجمركية المفروضة عند استيراد السلع العربية ،وافق على هذه الاتفاقية مجلس الجامعة العربية وتم التوقيع عليها من مندوبي كل من الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر في 1953/09/07وانضمت إليها السعودية في 1953/09/13والكويت في عام 1964وقد أدخل على الاتفاقية أربعة تعديلات [2].

ثانيـــاً: اتفاقية انتقال الاستثمارات واستقرار المدفوعات عام1953:تتضمن هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات، أولهما هو تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، والثاني هو انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية، وبالنظر إلى النوع الأول (تسديد مدفوعات المعاملات الجارية أو انتقال الاستثمارات)، فان الاتفاقية تعتبر مكملة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وقد جرى توقيعهما معا في التاريخ نفسه في 1953/09/07؛ وقد صادقت عليها ستة بلدان عربية هي: لبنان، الأردن، مصر السعودية، سوريا، العراق وفي ما يتعلق بتسديد

[1] المركز الوطني للسياسات الزراعية: "**متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– دراسة موقف الجمهورية العربية السورية**"، 2006نقلا عن الموقع الالكتروني:*http://www.napcsyr.net/dwnld-files/working_papers/ar/08_gafta_ar.pdf*

[2] دعد رفيق دلال: "**اقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006، ص:25.

مدفوعات العمليات الجارية، تلزم الاتفاقية كل بلد طرف بالالتزامين هما: تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية إلى بقية البلدان المتعاقدة، ومنح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملة تفضيلية.

ثالثـــاً: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1953: في إطار السعي لتحقيق فاعلية أكبر في العمل العربي المشترك تم التوجه نحو التوصل إلى اتفاقية للوحدة الاقتصادية باعتبارها من أهم الأهداف التي تسعى إليها جامعة الدول العربية، وذلك بقرار من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 1956/05/19، واستمرت الجهود من أجل تحقيق ذلك في السنوات التي تلت التاريخ المذكور بين اجتماعات للخبراء واجتماعات للمجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية التي تم إنشائه في إطار هذه الجهود، والجامعة العربية إلى أن تم التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية في 1962/06/06[1]، وعقد المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية دورته الأولى في 1964/04/03[2]، حيث تم وضع اتفاق الوحدة الاقتصادية قيد التنفيذ، أي بعد سنوات عدة تجاوزت ثمان سنوات[3].

رابعـــاً: اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964: تم توقيع القرار رقم 17الذي انبثقت عنه السوق العربية المشتركة 1964/08/13 في القاهرة، وتم اعتبار هذا القرار بمثابة الحل الوسط بين اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت لسنة 1953واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ومرحلة من مراحل هذه الأخيرة في آن واحد[4].

وترجع فكرة إقامة السوق العربية المشتركة إلى عام 1964عندما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية ذات برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى، وأطلق على تلك الاتفاقية : اتفاقية السوق العربية المشتركة ، انضمت أربع دول للسوق في عام 1965وهي: مصر وسوريا و الأردن والعراق، وبعد اثنتي عشرة سنة أخرى انضمت ثلاث دول أخرى هي: ليبيا واليمن وموريتانيا عام 1977، والحقيقة أنه خلال تلك الفترة كانت السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها منطقة تجارة حرة ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ولكن على الرغم من ذلك فقد حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول، ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول

---

[1]تم التوقيع على الاتفاقية سنة 1962كل من سوريا، الأردن، مصر، الكويت، المغرب سنة 1963، العراق واليمن، والسودان عام 1968.

[2]تم اتخاذ القاهرة مقراً للمجلس.

[3]معتصم سليمان: "**السيناريوهات البديلة أمام التعاون الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19-20 ديسمبر 2009، بيروت لبنان، ص: 23.

[4]هاجر بخاصة وآخرون: "**متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، دراسة موقف الجمهورية العربية السورية المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008نقلا عن الموقع الالكتروني:

http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/50320/2/40_gafta_after_implementation_mb%26hb_ar.pdf

الأخرى في السوق العربية المشتركة عن تطبيق الاتفاقية المعقودة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية.

وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999 وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40 % من الضرائب الجمركية في كانون الثاني (يناير) 2000 و 30% في كانون الثاني عام 2001 وأخيرا 30 % في كانون الثاني 2002 تحفظت سوريا والأردن على هذا القرار ورأتا الاكتفاء بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدم جدوى هذا القرار، وطلبت كل من اليمن وموريتانيا تأجيل تنفيذ التزاماتها خمس سنوات[1].

خامسـاً: اتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية عام 1981:أقرت هذه الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام1981،وتم إبرام اتفاقية تسيير التبادل التجاري وتنميته بين دول الجامعة العربية في1981/06/27[2]،وأصبحت نافذة المفعول بتاريخ1982/11/26، وقد صادق الاتفاقية كل من تونس، والإمارات والعراق ولبنان واليمن ثم انضمت إليها الأردن والكويت والسعودية وفلسطين، ولكن هذه الاتفاقية أكثر تطوراً من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام1953حيث تفوقت عليها بالسعة والشمول[3].

وفي إطار هذه الاتفاقية، تنظم الأحكام والقواعد العامة التي نصت عليها أربعة موضوعات، وهي: تحرير التجارة بين الدول العربية، وحماية السلع العربية من السلع غير العربية المنافسة أو البديلة، وبعض المبادئ التي توجه التعاون التجاري العربي بصفة عامة وأخيرا، كيفية تطبيق الاتفاقية والجهة المشرفة على ذلك[4].

وطبقا لنص المادة 2/22من الاتفاقية، تعتبر الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديقها من قبل خمسة دول عربية على الأقل، وتعتبر الاتفاقية نافذة، حيث صادقت عليها حتى أغسطس سنة 1984 عشرة أقطار عربية هي: تونس، العراق، ليبيا، اليمن، البحرين، الكويت، الأردن، سعودية، فلسطين.

من جهة أخرى، أبرمت سنة 1982" اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية" ووقع عليها إحدى وعشرين دولة، واحتوت أحكام هذه الاتفاقية على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها

---

[1]المرسي السيد حجازي: "**تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة**"، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول السوق العربية المشتركة -طريقنا إلى التضامن والوحدة-طرابلس 2002/3/22.

[2]جامعة الدول العربية: "**المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرئيات المنظمة حول تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري للوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى**"، دراسة مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة السابعة والخمسين، القاهرة، 4-7آذار 1996.

[3] لويس عبوش هدايا: "**أثر المحاور الإقليمية على مستقبل الاقتصاد العربي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، تموز 2000، ص: 38.

[4]محمد لبيب شقير:"**الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها توقعاتها**"، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، بيروت، 1986، ص:436.

بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية، لكنه وبالرغم من هذا الإجماع العربي لم يحظ أي من هذين المشروعين بنجاح يذكر[1].

الجدير بالذكر أن نتائج الاتفاقيات السابقة لم تتجاوز تحقيق الزيادة في حجم التبادل التجاري بنسبة 7%-10%، وقد نجم هذا الوضع عن تضافر عدة عوامل منها سياسية ومنها ما له علاقة بطبيعة الإنتاج الزراعي في الدول العربية التي لا تحقق التدفق المنتظم إضافة إلى التشابه الشديد فيما بينها.

وفي مناخ التعثر والتراخي في تنفيذ الاتفاقيات والقرارات والكم الهائل من التوصيات تقدمت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بمقترح إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وذلك في الاجتماع الطارئ للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في 1995، وجاء هذا المقترح في سياق مقترحات للتخطيط الاستراتيجي لمرحلة عمل جديدة للمجلس خلال العشر سنوات 1995-2005[2]؛ وفيما يلي شرح مفصل للبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

المطلب الثاني: شروط إقامة اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تبنت مشاريع الاندماج الاقتصادي التي نشأت حديثا ، المدخل التبادلي في الاندماج الاقتصادي وإقامة منطقة تبادل حر فيما بين دولها، وتبين دراسة التجارب الدولية لتطبيق المدخل التبادلي ضرورة توفر مجموعتين من الشروط الأساسية لنجاحه وهما: مجموعة الشروط البنيوية ومجموعة الشروط الموضوعية والسؤال إلى أي مدى تتوفر هذه الشروط الأساسية لنجاح تجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أولاً: مجموعة الشروط الهيكلية لإقامة المنطقة: هي مجموعة الشروط الضرورية، التنظيمية والمؤسسية والقانونية والسياسية، لإقامة منطقة تجارة حرة لكن هذه الشروط غير كافية بحد ذاتها لإقامة منطقة التبادل الحر، ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

1. توفر الإرادة السياسية: إن وجود القرار السياسي شرط ضروري لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد صدر القرار السياسي لإقامتها على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية (القاهرة -يونيو 1996) وعلى مستوى وزراء الخارجية ووزراء المال والاقتصاد في الدول العربية (فبراير 1997) ، ونعني بالإرادة السياسية الالتزام بتنفيذ القرار السياسي وتجسيده على أرض الواقع، وضمن هذا الفهم يمكن القول بأن الإرادة السياسية قد توفرت لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [3].

---

[1] إكرام عبد الرحيم: مرجع سبق ذكره، 2002،ص:87.

[2] بشار الأبرش: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على الاقتصاديات العربية**"، منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية الوطنية ، دمشق سوريا، 2003.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الاقتصادي،2007. ، ص: 67.

2. توفر التحالف الدفاعي والتنسيق العسكري بين الدول الأعضاء في الاندماج الإقليمي شرط ضروري وأساسي لإقامة الاندماج الاقتصادي، ويتوافق التحالف الدفاعي مع التعبير عن الإرادة السياسية لإقامة الاندماج الاقتصادي، وغياب التحالف الدفاعي قد يؤدي إلى تعثر تجارب الاندماج الاقتصادي، بل كان انهيار التحالف الدفاعي لحلف وارسو سببا رئيسيا في انهيار الاندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون).

3. السند القانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية: تم الاستناد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، المعقودة في إطار جامعة الدول العربية سنة 1981، كإطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، حيث تم الاتفاق بين الدول العربية على وضع برنامج تنفيذي في 1998/1/1 وتنتهي فترة التنفيذ في 2007/1/1 .[1]

4. البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية : يعتبر وجود البرنامج الزمني ضرورة أساسية للاعتراف الدولي باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي كإطار لتجمع إقليمي عربي يمكن للدول العربية أن تتبادل المزايا في إطاره دون أن تكون ملزمة بتعميم تلك المزايا إلى دول غير عربية وفقا لحكم الدولة الأولى بالرعاية الذي تنص عليه الجات.

5. الإطار المؤسسي الفاعل : أظهرت تجربة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهمية توفر الإطار المؤسسي الفاعل لمتابعة تطبيق المنطقة ومعالجة مشاكل التطبيق، وقد تضمن الإطار المؤسسي للمنطقة عدد من الأجهزة نشير بشكل خاص إلى:

- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** والذي يتكون من الوزراء المعنيين (المال والاقتصاد والتجارة) الذين تحددهم دولهم لعضوية المجلس ويتخذ المجلس كافة القرارات التنفيذية لمتابعة التطبيق ومعالجة المشاكل التطبيقية بين الدول الأعضاء ويملك المجلس صلاحية تعديل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي [2] ؛ ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهة الإشراف الرئيسية على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويساعده في أداء مهامه لجنة التنفيذ والمتابعة التي تتولى متابعة تنفيذ المنطقة بشكل مباشر؛ كما يُعّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على رأس أجهزة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كما موضح في الشكل (2-1) الذي يوضح الهيكل

[1] عادل محمد خليل: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الواقع التحديات والأفاق**"، مداخلة في إطار المؤتمر الإقليمي حول سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية– الآثار والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص: 219.

[2] رائد فايز حتر: "**الوضع الراهن لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل لقاء المسئولين، القاهرة، تشرين الثاني، 2002.

التنظيمي لأجهزة المنطقة، وهذا المجلس يقوم بعملية الأشراف على تطبيق البرنامج ويساعد المجلس في أداء مهامه كل من الأجهزة واللجان التنفيذية الآتية [1] :

- **لجنة التنفيذ والمتابعة:** وتتكون من المسئولين في الوزارات المعنية، وعادة ما يكونوا بدرجة وكيل وزارة أو أمين عام الوزارة المعنية، ويتحملون المسئولية المباشرة عن تطبيق المنطقة ومتابعة تنفيذها لدى دولهم، ويساعدهم في أداء مهامهم عدد من اللجان الفنية مثل لجنة المفاوضات التجارية واللجنة الجمركية واللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية والعديد من فرق العمل واللجان الفنية الأخرى.
- **نقاط الاتصال لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي داخل كل دولة عربية عضو في المنطقة نقطة للاتصال كمرجعية قطرية تتولى متابعة تطبيق المنطقة لدى الجهات المعنية في الدولة والقيام بالاتصالات المباشرة مع مثيلاتها في الدول العربية لمعالجة مشاكل التطبيق، كما تتولى نقاط الاتصال توفير البيانات والمعلومات وتبادلها بين الدول العربية الأعضاء ومع الأمانة العامة للجامعة ومع القطاع الخاص في الدول العربية الأعضاء في المنطقة. وتتولى نقاط الاتصال إعداد التقارير الدورية عن السياسات التجارية في بلدها ومتابعة تنفيذ المنطقة وإظهار مدى التقدم في التطبيق وإظهار أي مشاكل تتعلق بالتطبيق واقتراح وسائل معالجتها وتعرض التقارير الدورية على لجنة التنفيذ والمتابعة لدراستها والخروج بالتوصيات اللازمة والتي يتم عرضها على المجلس[2].
- **لجنة المفاوضات التجارية:** تتولى تصفية القيود غير الجمركية ومتابعة تطبيقها في الدول الأطراف.
- **لجنة قواعد المنشأ:** تتولى وضع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.
- **اللجنة الجمركية:** هي تهتم بالقضايا الجمركية المرتبطة بتطبيق البرنامج.
- **اللجان المؤقتة وفرق العمل:** يساعد لجنة التنفيذ والمتابعة لجان خبراء مؤقتة وفرق عمل بحسب الاختصاص، مثل اللجنة الفنية لتصنيف السلع الزراعية.

➢ **جهاز الأمانة الفنية للمنطقة:** تتولى إدارة التجارة والاستثمار والمال في القطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية مهام الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويتولى الجهاز إعداد التقارير الفنية لمتابعة تطبيق المنطقة واقتراح التوصيات الضرورية لمعالجة مشاكل التطبيق واعداد الدراسات الفنية لمساعدة

---

[1] معتصم رشيد سليمان: "**فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون الثاني 2002، ص- ص: 62-64؛ ولمزيد من المعلومات ينظر إلى: بهجت محمد أبو النصر: "**دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الصادرات العربية**"، ورقة مقدمة إلى ندوة أسس وأساليب تنمية الصادرات العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، 25 - 26 حزيران 2003، ص- ص: 7- 8.

[2] عبد الواحد العفوري: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)**"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التجارة الحرة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجزء الأول، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 20- 22 أيلول 2004.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية التابعة لهما على أداء مهامها في متابعة تطبيق المنطقة. ويساعد الأمانة الفنية في أداء مهامها عدد من المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة بموضوعات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باعتبارها بيوت خبرة عربية على المستوى القومي، والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية النوعية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة لبلاد العربية واتحادات القطاع الخاص.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لجهاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

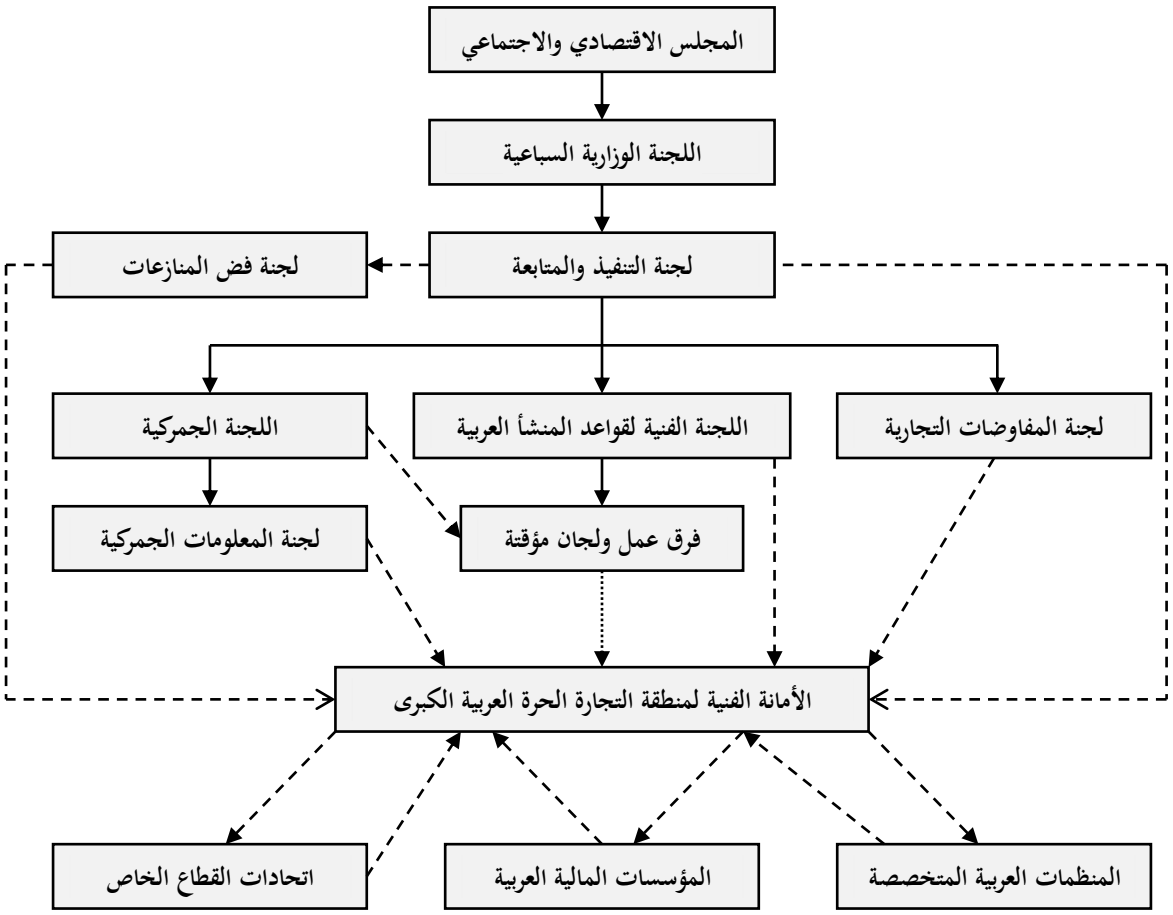

المصدر: معتصم رشيد سليمان: "**فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) كانون الثاني 2002، ص: 64.

ثانيـــاً: مجموعة الشروط الموضوعية: وهي مجموعة المتطلبات الاقتصادية الواجب توفرها في الدول الأعضاء حتى يمكنها إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، وهي مكملة للشروط الضرورية وليست بديلا عنها، ومن بين هذه المتطلبات:

1. نظام اقتصادي يقوم على الحرية الاقتصادية :

تتقارب النظم الاقتصادية للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتتبنى معظمها نظام السوق، وإن كان بمستويات تطبيقية متفاوتة، وقد بدأ عدد من الدول العربية، مثل الأردن وتونس والمغرب، منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن السابق إلى تطبيق برامج إصلاح اقتصادي وإصلاح هيكلي ومالي باتجاه تطبيق نظام الحرية الاقتصادية، لكن بداية عقد التسعينات شهد تحولات اقتصادية هامة لدى معظم الدول العربية باتجاه تبني وتطبيق نظام الحرية الاقتصادية، وقد ساعد ذلك في تحقيق التوافق والانسجام بين النظم الاقتصادية للدول العربية.

2. توفر إنتاج سلعي قابل للتداول: والمقصود هنا أن تمتلك الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قواعد إنتاجية، زراعية وصناعية، تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة وأن تتمتع هذه السلع بالجودة وبأسعار تنافسية وتشير البيانات الإحصائية إلى أن الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية تمتلك فوائض سلعية زراعية وصناعية وأن إمكاناتها التصديرية تنمو بشكل مطرد [1] ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية للبلدان العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية المصدرة الرئيسية للسلع الزراعية من حوالي 3.3 بليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى حوالي 4.0 بليون دولار أمريكي سنة 1995 وبمعدل نمو سنوي يصل إلى 3.5 % خلال الفترة 1990-1995 ؛ وتشكل الصادرات الزراعية لهذه المجموعة حوالي 80 % من الصادرات الزراعية العربية الإجمالية، وحيث أن صافي الاستيراد للسلع الزراعية لدول منطقة التجارة الحرة العربية يصل إلى حوالي 21.2 بليون دولار أمريكي سنة 1995 فإن هذا المبلغ يعبر عن مقاربة واقعية للإمكانات التسويقية التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية لصادرات السلع الزراعية أمام الدول العربية الأعضاء فيها.

أما الصادرات الصناعية للدول الأعضاء في المنطقة تصل إلى حوالي 33.2 بليون دولار أمريكي سنة 1995 وهي تشكل حوالي 95.3 % من إجمالي الصادرات الصناعية العربية لسنة 1995، وحيث أن واردات الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية من السلع الصناعية حوالي 87.7 بليون دولار أمريكي سنة 1995 فان السوق التصديرية التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية أمام المنتجات الصناعية تقدر بحوالي 54.4 بليون دولار أمريكي سنة 1995.

---

[1] محمد النسور: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المعوقات والخطط المستقبلية**"، ورقة مقدمة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية في المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، القاهرة، 19-2004/12/22، ص- ص: 01- 02.

يعني ذلك أن منطقة التجارة الحرة العربية توفر إمكانات تصديرية للسلع العربية تعادل 75.6 بليون دولار أمريكي سنة 1995، وكانت الإمكانات التصديرية لدول المنطقة عند قيامها عام 1998 حوالي 82 مليار دولار أمريكي.[1]

3. أن تبدأ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من مستوى تبادل مرتفع بين الدول الأعضاء فيها: القول بان الهدف من إقامة منطقة التجارة الحرة هو زيادة نسبة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فيها لا يعبر عن الأهمية الحقيقية لعملية الاندماج الاقتصادي، حيث يصبح مطلب تحرير التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها ضرورة اقتصادية لتوسيع السوق أمام إنتاجها السلعي ورفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التخصص الإنتاجي وفق المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عضو في المنطقة.

ومن الشائع القول بأن نسبة التجارة العربية البينية لا تتجاوز 10 % من إجمالي التجارة العربية الخارجية في أفضل حالاتها، واعتمادا على هذه النسبة المتدنية فانه يصعب قبول فرضية وجود مصالح اقتصادية بين الدول العربية تفرض عليها إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، وبالتالي نحتاج إلى فترة زمنية أطول لتزداد نسبة التجارة العربية البينية إلى معدلات أعلى ومن ثم نطالب بإقامة منطقة تجارة حرة عربية، وهنا نرى ضرورة توضيح نقطتين أساسيتين [2] :

4. تقارب مستويات التطور الاقتصادي: تتفاوت الدول العربية من حيث مستوى التنمية الاقتصادية فيها ومستوى درجة تطبيق الحرية الاقتصادية يعني أن هناك إمكانية الدخول المتدرج للدول وفق إمكانات كل دولة سياسيا واقتصاديا وأنه ليس من الضروري أن تدخل كل الدول العربية منطقة التجارة الحرة العربية في وقت واحد.

ولهذا أكد البرنامج التنفيذي على منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل تطورا والتي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وتضم سبع دول عربية هي: جيبوتي، السودان، الصومال، فلسطين، جزر القمر موريتانيا، اليمن.

وإذا أخذنا متوسط دخل الفرد كمؤشر على مستوى التطور الاقتصادي، وفق ما تتبعه الأدبيات الاقتصادية، فإننا نتوقع تباينا كبيرا في مستويات الدخل الفردي بين الدول العربية (بنسبة 1 :40) وهذا لن يكون في صالح إقامة منطقة التجارة الحرة العربية. وهنا نشير إلى أن زيادة مستوى الدخل الفردي في الدول العربية لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى التطور الاقتصادي بينما العكس صحيح، أي أن كل ارتفاع في مستوى التطور الاقتصادي ينتج عنه بالضرورة زيادة في مستوى الدخل الفردي. والعاملان المتحكمين في التطور الاقتصادي هما التراكم الرأسمالي والتراكم التكنولوجي والبحث العلمي، ونستطيع القول بأن مستوى الإنفاق

---

[1] معتصم رشيد سليمان: "**منطقة التجارة العربية الكبرى،- الاندماج الإقليمي- التطبيق - النتائج**"، مركز جامعة الدول العربية بتونس، 2010،

2 معتصم رشيد سليمان، **فلسطين و منطقة التجارة العربية الكبرى**، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

عليهما يعبر بشكل جيد عن مستوى التطور الاقتصادي، وبالتالي فان الدول التي تتقارب في مستويات التراكم الرأسمالي والتطور التكنولوجي والبحث العلمي تتوزع مكاسب الاندماج الاقتصادي فيما بينها بشكل متقارب. وما قامت به السوق الأوروبية المشتركة عندما خصصت استثمارات كبيرة لتطوير الاقتصاديين الاسباني والبرتغالي يندرج في هذا الإطار[1].

وعندما نطبق المفهوم السابق على الدول العربية نجد أن العامل الأول في التطور الاقتصادي وهو التراكم الرأسمالي تتقارب مستوياته فيما بين الدول العربية، حيث يتراوح معدل الاستثمار في الدول العربية بين 20 % و35 % باستثناء السودان والكويت وليبيا التي يقل فيها المعدل عن 20 %، ومن الملاحظ أن الدول العربية التي ترتفع فيها نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع فيها أيضا نسبة الصادرات الصناعية إلى صادراتها الإجمالية وبالتالي يمكن أن تعكس النسبة الأخيرة أهمية التراكم الرأسمالي في الدول العربية.

والعامل الثاني في التطور الاقتصادي هو الإنفاق على البحث العلمي والتطور التكنولوجي والدول العربية يقل إنفاقها في هذا المجال عن 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فان الدول العربية لا تتباعد فيما بينها من حيث مستوى تطور البحث العلمي والتكنولوجي.[2]

بعد هذا التحليل نخلص إلى أن غالبية الدول العربية متقاربة في مستوى تطورها الاقتصادي، وأن تفاوت مستوى الدخل الفردي فيما بينها لا يعكس تفاوتا في مستوى التطور الاقتصادي، وسيكون ذلك عاملا مساعدا في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية إذ أن تفاوت مستويات الدخل يشير إلى تنوع في أنماط الاستهلاك بين الدول العربية مما يخلق معه تنوعا في الطلب على السلع العربية، وهذا يعطي ميزة إضافية لصالح إقامة منطقة التجارة الحرة العربية والتي ستؤدي إلى توسيع قاعدة نمط الاستهلاك وفتح مجالات جديدة للطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم زيادة الطلب على السلع الرأسمالية التي يصبح بالإمكان إنتاجها بأحجام اقتصادية داخل منطقة التجارة الحرة العربية.

تقارب مستويات التطور الاقتصادي بين الدول العربية مع انخفاض مستوى التراكم المعرفي فيها يعني أن عملية التخصص الإنتاجي فيما بينها لا تقوم على أساس الفارق التكنولوجي، المزايا المكتسبة، وإنما ستقوم على أساس وفرة عناصر الإنتاج التي تتمتع بها كل دولة، وبالتالي فان نظرية المزايا النسبية، بالرغم من تآكل بعض شروطها، هي التي تحكم عملية التخصص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد داخل منطقة التجارة الحرة.

---

[1] محمد النسور: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المعوقات والخطط المستقبلية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2] معتصم سليمان: "**فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 63-64.

المطلب الثالث: التطابق بين اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنظمة العالمية للتجارة.

تنص اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية وبما يتفق مع شروط التكامل الإقليمي التي وضعتها منظمة التجارة العالمية الواردة في المادة 24[1]، وبموجب أحكام المنظمة، ينبغي إلا تتجاوز فترة التنفيذ لمنطقة تجارة حرة عشر سنوات (في حالات خاصة يمكن منح سنتين إضافيتين)،وفضلا عن ذلك، لا ينبغي أن تؤدي اتفاقية التجارة الحرة إلى الزيادة في حماية ضد البلدان غير الأعضاء، عن المستوى القائم قبل الاتفاقية، وفي هذا الإطار أنشئت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما تتبع قواعد المنظمة بشأن القضايا المتصلة بالتجارة مثل الدعم والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

وتنشأ قضية تطابق المنطقة مع المنظمة إلى حد ما على أن بعض البلدان الأعضاء في المنطقة ليسوا أعضاء في المنظمة، ومن ثم لا تخضع لنفس القواعد، ويرجع أهم عدم اتساق إلى معاملة الحواجز غير الجمركية والبلدان الأعضاء في المنظمة وفي المنطقة .

ومن ناحية يمكن للدول الأعضاء في المنطقة الإبقاء على تطبيق الحواجز غير الجمركية، أو حتى فرضها على منتجات جديدة كجزء من قوائم إعفاءاتها، ومن ناحية أخرى، لا يجوز للبلدان العربية الأعضاء بالفعل في منظمة التجارة العالمية أن تفرض حواجز غير جمركية فيما بينها بالنظر إلى التزاماتها باتفاقية منظمة التجارة العالمية، ولكنها تفرض هذه الحواجز على البلدان العربية غير الأعضاء في المنظمة، وتؤدي هذه التفرقة إلى خلق تشوهات في المنطقة، وفيما يلي أوجه الاتساق والتناقض بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية[2]:

أولاً: أوجه الاتساق مع المنظمة: تتمثل في:

- الالتزام بالقواعد التي وضعتها المنظمة بشأن تكوين منطقة تجارة حرة، الواردة في المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية المنطقة، ولقد وضعت المنطقة جدولا زمنيا لعشر سنوات كموعد أقصى للانتهاء من برنامجها التنفيذي، حسب ما تقتضي اتفاقية المنظمة؛
- إزالة الحواجز غير الجمركية ، وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، الذي يمثل الهيئة المؤسسية المسئولة عن البرنامج التنفيذي للمنطقة، عدة قواعد تنص على إزالة الحواجز غير الجمركية بكافة أشكالها الكمية والإدارية والمالية؛
- التقيد بقاعدة "المعاملة الوطنية" والشفافية في التبادل التجاري بين البلدان العربية؛
- الالتزام بقاعدة "المعاملة الخاصة" لأقل البلدان نمواً؛ وحماية حقوق الملكية الفكرية؛

---

[1] مصطفى سلامة، "**منظمة التجارة العالمية-النظام الدولي للتجارة الدولية**"، دار الجامعة الجديدة للطباعة، الإسكندرية،طبعة الأولى ،2006، ص- ص: 134-135.

[2] *Suleiman, M. 2000, "**GAFTA and the global trading system**", Paper presented at the 36th Session of the Arab Chambers for Trade, Industry and Agriculture, held in Sharja.*

- تعامل قواعد المنشأ، والمعايير والدعم وشروط الضمان، وقواعد الإغراق ومشاكل ميزان المدفوعات في المنطقة وفق أحكام المنظمة.

ثانيـــاً: أوجه التناقض مع المنظمة: وتتمثل في[1]:

- تطبق المنطقة مبدأ التعامل بالمثل، في حين تطبق المنطقة معاملة تفضيلية بشأن البلدان الأقل نموا، وعلى الرغم من أن المنظمة تنفذ مبدأ المعاملة الخاصة اتجاه البلدان الأقل نموا، فان ذلك يجري لفترة محدودة فقط بما يسمح للبلدان بالتكيف مع اتفاقية المنظمة، غير أن هذه المعاملة الخاصة في سياق المنطقة تحدد وفقا لمتطلبات كل دولة وأوضاعها الاقتصادية.
- على حين تجيز المنظمة الاحتكار في ميدان التكنولوجيا، فان البلدان الأعضاء في المنطقة تتعاون فيما بينها في ميدان التكنولوجيا وفي البحث العلمي.
- أزالت المنظمة بنجاح تطبيق الحواجز غير الجمركية بتحويلها إلى رسوم جمركية، ولكي يتواصل تطبيق هذه الحواجز في المنطقة حتى تاريخ إكمال تنفيذها، أي حتى عام 2007، باستثناء البلدان العربية التي انضمت بالفعل إلى المنظمة.
- تقتضي قواعد المنظمة أن تنتهي التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية بحلول عام 2005، وأن يطبق بدلا منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ما لم تكن هذه الاتفاقيات التجارية ناجمة عن منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي بين الدول المعنية ولكن اتفاقية المنطقة تجيز عقد اتفاقيات ثنائية بشرط إلا تشمل مزايا تجاوز ما هو محدد في البرنامج التنفيذي للمنطقة ، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي هذه الاتفاقيات الثنائية بحلول عام 2007، وهو موعد إكمال البرنامج التنفيذي للمنطقة.

[1] نبيل قاسم حسين علي: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية**"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006، ص:43.

المبحث الثاني: ماهية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

يقوم تصور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على كونها نظاماً إقليمياً فرعياً من النظام التجاري الدولي الذي يسمح بتشكيل التجمعات التجارية الإقليمية، ولكن ما يجب معرفته هو أن هذه المنطقة لا تمثل إلا خطوة أولية وصغيرة في هذا التجمع الذي لم يتم استكماله بعد، ولكي تستفيد الدول العربية من هذا التكتل يجب عليها أن تحرص على تطبيق الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لهذا التكتل والذي سنتعرف عليه فيما يلي.

المطلب الأول: التعريف وشروط العضوية والانضمام.

أولاً: التعريف: تعرف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأنها التزام تعاقدي متعدد الأطراف بين الدول العربية بهدف الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ، أي ذات المنشأ العربي، ما بين الدول العربية الأعضاء، خلال فترة زمنية محددة (10 سنوات) باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10 % سنويا [1] على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية، وإلغاء كافة القيود غير التعريفة، الجمركية وغير الجمركية، التي تحد من حرية تبادل السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة، وتعتبر المزايا الممنوحة في إطار المنطقة الحد الأدنى لتبادل المزايا والإعفاءات، ويجوز للدول العربية الأعضاء فرادى أو ثنائيا أو متعدد الأطراف أن تعطي مزايا وإعفاءات تفوق مستوياتها الممنوحة في إطار المنطقة [2].

في العام 1997 تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرارًا بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات بدءًا من 1 شباط 1998 . وتضمن القرار التخفيض التدريجي بنسبة 10 % سنويًا للرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل والمفروضة على تبادل البضائع العربية ذات المنشأ المحلي، وخلال مرحلة التطبيق وافق الأعضاء على الالتزام بمتطلبات وشروط تأسيس هذه المنطقة.

قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالمرسوم رقم 2002/1431 أن ينهي المرحلة الانتقالية في2005/01/01 بدلا من 2007/12/31، وعليه فإن التخفيض السنوي للتعريفة قد أصبح 20 % في كل من 2004/01/01 و 2005/01/01، وذلك يُضمن إلغاء كامل التعريفة أي بنسبة 100 %، بحلول 2005/01/01.

---

[1] تنفيذا لقرار القمة العربية رقم 212 دع 13 بتاريخ 2001/1/28 بتخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة المنطقة لتنتهي في عام 2005 وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي (قراره رقم 1431فبراير2002) بتعديل نسب التخفيض بعد السنة الخامسة من التنفيذ لتصبح على النحو التالي: 10% يناير عام 2003، 20% يناير عام 2004، 20% يناير عام 2005.

[2] موله عبد الله: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، السنة 23، بيروت، 2000، ص: 62.

كان قرار تأسيس المنطقة الحرة استجابة لقرار مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة في حزيران 1996 الذي فوّض المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية بتفعيل اتفاقية 1981 لتسهيل التنمية التجارية بين الدول العربية والتي اعتبرت إطارًا يتضمن رؤية لتأسيس منطقة تجارية عربية متكاملة تشمل جميع الدول العربية وتتلاءم مع احتياجاتها وظروفها وتتناسب مع شروط منظمة التجارة العالمية، وفي عام 1997 أصدر المجلس الاقتصادي الاجتماعي القرار رقم 1317 واضعًا البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية المتكاملة. وتضم مجموعة الدول الأعضاء التي طبقت التخفيض التدريجي للتعريفة منذ عام 1998 سورية – الإمارات المتحدة – الأردن – لبنان– تونس– العراق– البحرين– السعودية– قطر– عمان– الكويت– مصر– المغرب– ليبيا.

أما الدول التي شاركت في اتفاقية 1981 دون أن تكون أعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة فهي موريتانيا والسودان .ويعمل السودان الآن على إتمام الخطوات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية.

ومؤخرًا انضمت ثلاثة بلدان إلى منطقة التجارة الحرة وهي :اليمن والسودان والسلطة الفلسطينية ولكن طبقًا لشروط البلدان الأقل تطورًا فإن الفترة الزمنية التي يتوجب فيها على السودان واليمن تطبيق تدابير الاتفاقية تمتد من عام 2005 إلى 2010 بينما استثنيت السلطة الفلسطينية من تخفيض التعريفة نظرًا للوضع الخاص الذي تعاني منه (الاحتلال).

ثانيـــاً: شروط العضوية: تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عضويتها 18 دولة عربية، حتى فبراير 2010، منها 3 دول عربية أقل نموا هي السودان وفلسطين واليمن [1] ولم تنضم إلى المنطقة أربع دول عربية أقل نموا [2] .

ويشترط لتكون الدولة عضوا في المنطقة أن تستوفي الشروط التالية:[3]

- تكون عضوا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سواء كان بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام عليها؛
- أن يصدر قرار من مجلس وزرائها بالموافقة على الانضمام إلى المنطقة، ويبلغ نص القرار إلى الأمانة العامة للجامعة.

[1] الدول العربية الأعضاء حتى فبراير 2010 هي: الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، تونس السعودية، سوريا العراق عمان قطر الكويت لبنان، ليبيا، مصر، المغرب والدول العربية الأقل نموا الأعضاء هي: السودان اليمن وتنتهي مرحلتهما التطبيقية عام 2012، وفلسطين لها وضع خاص في إطار المنطقة.

[2] الدول التي لم تنضم بعد إلى المنطقة هي الدول العربية الأقل نمواً، وهي جيبوتي والصومال وجزر القمر وموريتانيا.

[3] مركز التجارة الفلسطيني: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نحو الاندماج الإقليمي للاقتصاد الفلسطيني**"، كانون الثاني 2010، رام الله، فلسطين ص: 18.

وبعد أن تستكمل الدولة شروط العضوية عليها القيام بإجراءات التنفيذ حتى تصبح عضوا منفذا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهذه الإجراءات هي:

- أن تودع لدى الأمانة العامة للجامعة هيكل تعريفتها الجمركية الفعلية؛
- أن يصدر قرار تنفيذي من الإدارة الجمركية المعنية في الدولة إلى منافذها الجمركية البرية والبحرية والجوية بتطبيق التخفيض المتدرج بنسبة 10 % سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة على استيراد السلع العربية بدء من بداية عام 1998.
- اعتماد القواعد العامة لمنشأ السلع العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1997/9/1 بما في ذلك شهادة المنشأ العربية وإبلاغ الأمانة العامة للجامعة بالجهات المصدرة والمصدقة على شهادة المنشأ العربية ونماذج التوقيعات والأختام المعتمدة عليها.
- اعتماد قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي للأسباب الواردة فيه وهي الأسباب: الدينية، البيئية، الأمنية، الصحية.

تشكل مجموعة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوقا واسعة يزيد عدد سكانها عن 280 مليون نسمة (96 % من مجموع سكان العالم العربي لعام 2008) كما تشكل الدول العربية الأعضاء قوة اقتصادية يقترب ناتجها المحلي الإجمالي من 1000 مليار دولار أمريكي وتشكل حوالي 98 % [1] من الناتج المحلي الإجمالي العربي.

المطلب الثاني: الأهداف والأسس والمبادئ.

أولاً: الأهداف: الهدف الرئيسي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو: التحرير الكامل للتبادل التجاري العربي البيني للسلع ذات المنشأ العربي من كافة الرسوم والقيود التعريفية وغير تعريفية التي تحول دون حرية حركة السلع العربية بين الدول العربية، باعتبار ضيق السوق الوطنية لكل دولة منفردة عاملا محددا لقدرتها على النمو الاقتصادي.

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء من خلال تحقيق الأهداف التالية [2] مع بداية عام 2005 :

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء؛
- توزيع الإنتاج بين الأعضاء حسب الميزات النسبية؛
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية و لتطوير البنية التحتية للاستثمار؛

[1] معتصم رشيد سليمان: "**منطقة التجارة العربية الكبرى،- الاندماج الإقليمي – التطبيق – النتائج**"، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

[2] هاجر بغاصة: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على الاقتصاديات العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

- الاهتمام بمقاييس الجودة و النوعية لتحقيق المنافسة السّعرية و زيادة الحصص التسويقية؛
- الموائمة بين إنتاج المنتجات والاتجار بها، وتقديم التسهيلات التمويلية التي تدعم الإنتاج المميز؛
- تنمية التجارة من خلال السياسات النقدية والمصرفية (تسهيل التمويل اللازم وتوسيع قاعدته في ظل الشروط والمجالات الامتيازية والتفضيلية).

ثانيـــاً: الأسس والمبادئ: وضع البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة مجموعة من القواعد والأسس المستمدة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والقرارات الصادرة عن القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى الاتفاقات الدولية ذات العلاقة بتنظيم التجارة الدولية؛ ومن بين هذه القواعد والأسس ما يلي [1] :

1. البرنامج الزمني لإقامة المنطقة: الالتزام باستكمال إقامة المنطقة خلال عشر سنوات [2] تبدأ من 1998/1/1 وتم اختيار الفترة الزمنية وفقا للأوضاع والظروف الاقتصادية للدول العربية وانسجاما مع قواعد منظمة التجارة العالمية حيث لا يجوز أن تتجاوز الفترة الزمنية لإقامة منطقة التجارة الحرة عشر سنوات، ويمكن تمديدها لمدة سنتين مع تقديم المبررات الأزمة لذلك، لكن القمة العربية قررت تقليص الفترة الزمنية لتصبح ثماني سنوات تنتهي مع نهاية عام 2005، والتزمت الدول العربية الأعضاء بذلك وأنجزت عملية التحرير مع نهاية 2005، وأعطيت الدول العربية الأعضاء الأقل نموا فترة زمنية أطول لاستكمال انضمامها الى المنطقة حتى عام 2010 ومددت الفترة ثانية إلى عام 2012 ، بموجب قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2. تطبيق التحرير التدريجي على كافة السلع العربية ذات المنشأ العربي بنسب سنوية متساوية، ويمكن للمجلس أن يخضع سلع معينة للتحرير الفوري ، وإلغاء نظام القوائم السلعية الذي كان متبعا قبل إقامة المنطقة.

3. قاعدة احتساب التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة فعلا في نهاية 1997/12/31 وليس التعريفة الملتزم بها وفق جداول تعريفتها الجمركية بموجب اتفاقية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والذي يصل عدة أضعاف الرسم المطبق فعلا ولا تسري تعديلات رسوم التعريفة الجمركية، بعد تاريخ 1998/1/1 على الدول العربية الأعضاء، إلا إذا كانت تهدف خفض معدلات التعريفة الجمركية.

4. تعتبر الإعفاءات المتبادلة في إطار المنطقة الحد الأدنى من الإعفاءات المتبادلة ما بين الدول العربية، وأجاز البرنامج التنفيذي للدول الأعضاء تبادل الإعفاءات بما يسبق جدوله الزمني. وتنسجم هذه القاعدة مع أحكام المادة السابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي تسمح بتبادل إعفاءات فيما بين

---

[1] علي، مغاوري شلبي: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– تقييم المسيرة و المصير**"، مركز زايد للتنسيق و المتابعة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

[2] خفضت الفترة الانتقالية إلى سبع سنوات تنتهي في عام 2005.

أطرافها تفوق ما هو وارد فيها [1] ، تسمح هذه القاعدة للدول العربية الإسراع في تطبيق المنطقة بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، على أن لا تتضمن هذه الاتفاقات استثناءات تتجاوز ما وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو تضمينها قيودا على حرية التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء بالمنطقة.

5. تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية ذات المنشأ الوطني، فيما يخص قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية والرسوم والضرائب المحلية وعدم التعسف في تطبيقها حتى لا تتحول إلى قيود فنية على التبادل التجاري بين الدول العربية. وتنسجم هذه القاعدة مع القاعدة المماثلة لها في الجات 1948 وفي اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالقيود الفنية واتفاقية قواعد المنشأ وإجراءات الوقاية الصحية والأمنية.

6. عدم سريان أحكام البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي والبيطري لتنسجم المنطقة مع الاتفاقات الدولية من أجل الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات.

7. عدم خضوع السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة إلى أي قيود غير تعريفية ، جمركية وغير جمركية، تحت أي مسمى كان وفقا لأحكام الاتفاقية بأن لا تخضع السلع العربية المتبادلة لأي قيود غير جمركية ، إدارية أو كمية أو نقدية، وانسجاما مع ما هو مطبق في منظمة التجارة العالمية.

8. قواعد المنشأ العربية: يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق المنطقة أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لأحكام الاتفاقية، وحتى لا تتحول المكاسب الاقتصادية الناتجة عن توسيع السوق العربية إلى سلع ومنتجات غبر عربية والعمل باتجاه تحقيق التكامل الإنتاجي العربي، وتبني قواعد منشأ تراكمية تسمح بإجراء عمليات تحويلية داخل السوق العربية. [2]

9. تطبيق مبدأ الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات لحسن تطبيق المنطقة ولخلق جو من الثقة في التعامل التجاري بين الدول العربية، وأن يتم تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالتطبيق بين الدول الأعضاء في المنطقة وأنشأ المجلس نقاط اتصال وطنية مهمتها توفير المعلومات والبيانات المطلوبة.

10. منح المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا، تحصل الدول العربية، التي يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنها دولا أقل نموا، على معاملة تفضيلية في إطار المنطقة، وهي تمثل استثناء على أحكام البرنامج التنفيذي، ويحدد المجلس طبيعة هذه المعاملة والفترة الزمنية وفقا لظروف كل دولة منها؛ والدول العربية الأقل نموا التي حددها المجلس هي، جيبوتي، السودان، الصومال، فلسطين، جزر القمر، موريتانيا، اليمن.

---

[1] نص الفقرة 04 من أحكام المادة السابعة لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لأي دولة طرف الحق في منح أية ميزات إضافية لدولة أو دول عربية أخرى بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف سواء كانت طرفا أو غير طرف في الاتفاقية.

[2] أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القواعد العامة لمنشأ السلع العربية بموجب قراره رقم 1336 السابق الإشارة إليه وأقر الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية ولم يتم بعد الانتهاء من إعداد القواعد التفصيلية للسلع العربية.

11. قاعدة اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين [1] ، وتعتبر هذه القاعدة خروجا على قاعدة اتخاذ القرار المتبعة في جامعة الدول العربية التي تطبق قاعدة الإجماع وأن القرار ملزم لمن يقبل به، أخذ البرنامج التنفيذي بقاعدة أغلبية الثلثين لاتخاذ القرار، وفقا لأحكام الاتفاقية، ويكون ملزما لكافة الدول العربية الأعضاء في المنطقة، وقد أصبحت هذه القاعدة منسجمة مع أسلوب اتخاذ القرار في جامعة الدول العربية بعد تعديل أسلوب اتخاذ القرار بموجب قرار القمة العربية (الدوحة 2009).

12. مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية المتبعة لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق المنطقة وفي تعريف ومعالجة حالات الإغراق، الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تعتمد الأسس الفنية بحكم عضويتها في المنظمة، أما الدول العربية غير الأعضاء ليست ملزمة بتطبيق قواعد بموجب اتفاقات ليست طرفا فيها، ويكون التزامها بمراعاة الأحكام والقواعد المتعلقة بالأسس الفنية.

13. قواعد خاصة بالرزنامة الزراعية العربية: حدد المجلس مجموع القواعد المطبقة في وضع الرزنامة الزراعية العربية وعدد سلعها لكل دولة والفترات الزمنية لوقف التخفيض المتدرج المسموح بها للدول العربية المشاركة في الرزنامة الزراعية وأسلوب تطبيق التخفيض المتدرج خارج الفترات الزمنية المحددة ومجموع فترات وقف منح التخفيض المتدرج بأن لا يزيد عن 07 شهور للسلعة الواحدة [2].

14. جواز تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بموجب قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي: أجاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، بموجب قرار منه ، كأسلوب للحد من اتخاذ إجراءات من جانب واحد تضر بمصالح دولة أو أكثر من الدول الأطراف في المنطقة [3] يساعد تطبيق هذه القاعدة على الالتزام بأحكام البرنامج التنفيذي اعتمادا على قوة المصالح الاقتصادية التي تنشئها المنطقة.

15. قواعد منح الاستثناءات: تجيز أحكام المادة 15 من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري للدول الأعضاء طلب الحصول على استثناءات من تطبيق التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل لعدد من السلع، أو الإبقاء على قيد معين أو فرض حماية جمركية لسلعة معينة عندما يتعرض الإنتاج المحلي للضرر نتيجة التحرير المتدرج، ويقر المجلس هذه الاستثناءات والفترات الزمنية الممنوحة لها دون الإخلال بتطبيق المنطقة بأن تغطي عملية التحرير نسبة هامة من السلع الوطنية المتبادلة، وأن لا يؤدي تطبيق

[1] نص الفقرة 02 من المادة الحادية عشرة لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

[2] أجريت تعديلات تقلص عدد السلع والفترات الزمنية للرزنامة الزراعية العربية، وقد انتهى العمل بالرزنامة الزراعية في العام الحالي 2006.

[3] قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1350د. ع 61 بتاريخ 1998/2/11.

الاستثناءات إلى زيادة مستوى الحماية عما كان عليه قبل قيام المنطقة. وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجموعة ضوابط لطلب الاستثناء (بموجب قراره رقم 1357) وهي [1] :

أ. تقديم طلبات الاستثناء متضمنة المبررات والظروف الداعية له وبيان العلاقة بين استيراد السلعة وحصول الضرر أو يكون هناك تهديد بحصول الضرر وأن يتضمن الطلب معلومات كافية عن السلعة من حيث الإنتاج والاستهلاك والاستيراد، وأهميتها الاقتصادية من حيث تشغيل الأيدي العاملة والاستثمارات ، وأثرها على الميزان التجاري وأهميتها النسبية في تجارة الدولة مع الدول العربية الأطراف؛

ب. أن لا تزيد نسبة تجارة السلع المستثناة عن 15 % من تجارتها المتبادلة في المنطقة وتحسب هذه النسبة على أساس المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة على تاريخ طلب الاستثناء؛

ت. أن لا تزيد مدة الاستثناء الممنوح لأي سلعة عن 04 سنوات، وتقدم الدولة المستفيدة تقارير دورية عن أوضاعها الاقتصادية والظروف الموجبة لاستمرار الاستثناءات، وللمجلس أن يقلص المدة الممنوحة إذا ما تغيرت الظروف الاقتصادية الموجبة للاستثناء؛

ث. لا يجوز تطبيق أكثر من استثناء للسلعة الواحدة؛

ج. تنتهي كافة الاستثناءات مع انتهاء فترة تطبيق المنطقة عام 2005؛

ح. أن لا يكون الاستثناء مانعا لتطبيق الدولة لتحرير باقي السلع في إطار المنطقة.

المطلب الثالث: آليــة التنفيــذ والمتابعــة.

تتجسد آلية التنفيذ والمتابعة في مجموعة الإجراءات الواجبة التطبيق من قبل الدول الأعضاء بالمنطقة وكذا في الجهاز الإداري المسئول عن متابعة تطبيق هذه الإجراءات والتي سنوضحها كما يلي:

أولاً: الالتزام بالتنفيذ والإجراءات المطلوبة: الدول العربية الملتزمة بالتنفيذ هي الدول العربية الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية [2] ، وتنضم إلى المنطقة بموجب قرار يصدر عن مجلس وزراء البلد المعني [3] أو بموجب مرسوم جمهوري أو ملكي أو أميري، حتى تكون كافة الجهات المعنية بالتطبيق على معرفة بالالتزامات المترتبة على انضمامها والامتيازات التي تحصل عليها في إطار المنطقة والتعرف على

[1] قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1357 د.ع 62 بتاريخ 1998/9/9، وقد حصلت بموجبه ستة دول عربية على استثناءات وفق هذه القواعد والدول هي: الأردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر، المغرب، وقد انتهت جميع الاستثناءات الممنوحة مع نهاي المرحلة الانتقالية لإقامة المنطقة عام 2005.

[2] الدول العربية الراغبة بالانضمام إلى الاتفاقية عليها إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للجامعة وتكون الاتفاقية نافذة بالنسبة لها بعد مرور شهر من تاريخ الإيداع وفق أحكام المادة الثانية والعشرين من الاتفاقية.

[3] الفقرة 5 من قرار مجلس الجامعة رقم 5652 د.ع 107 بتاريخ 1997/3/31.

الآثار السلبية والايجابية للانضمام وتكون هناك شفافية في التعامل ما بين الدول العربية. وتعتبر الدولة العضو ملتزمة بالتنفيذ عندما تستوفي الإجراءات التنفيذية التالية [1] :

1. إيداع الدولة المعنية جدول تعريفتها الجمركية المطبقة فعلا بنهاية 1997/12/31 لدى الأمانة العامة للجامعة وأن يكون مصنفا ومبندا وفق النظام المنسق *HS* عند مستوى 6 أرقام عشرية، لتوحيد تصنيف السلع وتنبيدها لدى الدول الأعضاء وتجنب الخلاف على مسميات السلع عند البدء بالتطبيق.

2. صدور قرارات وزارية باعتماد القواعد العامة لمنشأ السلع العربية وشهادة المنشأ العربية [2] ، وتبادل نماذج الأختام الجمركية المعتمدة عليها وأسماء الجهات المصدرة والمصدقة للشهادة ونماذج توقيعهم من خلال الأمانة العامة.[3]

3. إصدار بلاغات جمركية من قبل الإدارة العامة للجمارك لمنافذها الجمركية تتضمن التنفيذ الصريح للتخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وتودع صورة عن البلاغات لدى لأمانة العامة للجامعة، وأصدرت بعض الدول العربية بلاغات تنفيذ آلية تبدأ من تاريخ 1998/1/1 وتنتهي في 2005/1/1 [4] ، أما بالنسبة للجزائر والتي انضمت في عام 2009 فقد التزمت بتطبيق نسبة التخفيض كاملة بنسبة 100 %.

4. صدور قرارات رسمية باعتماد الاستثناءات التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفق قواعد منح الاستثناء ، والالتزام بإلغاء الاستثناء بعد انتهاء فترته.

5. صدور قرار رسمي باعتماد الرزنامة الزراعية العربية المشتركة، وعدم اعتماد أي رزنامة زراعية مخالفة لها سواء كان في إطار فردي أو ثنائي أو متعدد الأطراف، وصدور قرار بالإلغاء بعد انتهاء العمل بالرزنامة الزراعية العربية.[5]

6. تطبيق التخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد السلع العربية من الدول الأعضاء وفق النسب التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووفق جداول التعريفة الجمركية المودعة لدى الأمانة العامة والمطبقة في 1997/12/31.

---

[1] كافة الإجراءات الواردة مأخوذة من البرنامج التنفيذي للمنطقة وقرارات مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

[2] أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1336 د.ع 60 بتاريخ 1997/9/17.

[3] الغي تبادل التوقيعات على شهادة المنشأ العربية والتصديق الفصلي عليها.

[4] جدول بلاغات التنفيذ للدول العربية الأعضاء – محور أعمال الدورة 66 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2000/9/15، عدلت نسب التخفيض بعد السنة الخامسة لتكون 20 % لفترة السنتين الأخيرتين.

[5] محمد النسور: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المعوقات والخطط المستقبلية**"، مرجع سبق ذكره، 19- 2004/12/22.

7. تطبيق التخفيض التدريجي على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل: وفق النسب التي يتم تطبيقها على الرسوم الجمركية، وتشمل الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل رسوم وضرائب الاستيراد المكملة، والرسوم والضرائب المحلية التي تفرض على السلع المستوردة ولا تفرض على السلع المحلية [1].

8. تصفية القيود غير التعريفية ، الجمركية وغير الجمركية المفروضة على استيراد وتصدير السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة، وتعرف القيود غير التعريفية بأنها كافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة، لغير الغايات التنظيمية والإحصائية، وتشمل القيود الجمركية مثل المبالغة في إجراءات التفتيش الجمركي وإعادة التقييم للسلع المستوردة لغايات جمركية وفرض رسوم جمركية خارج التعريفة، والقيود غير الجمركية مثل القيود الكمية والنقدية والمالية والإدارية، كالحصص والرقابة على التحويلات والتحكم فيها، ورخص الاستيراد أو التصدير وما في حكمها. وقد كلفت لجنة المفاوضات التجارية بمهمة القيام بمهمة تصفية القيود غير الجمركية ووضع أساليب متابعة ذلك لدى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة.

9. التزام الدول العربية الأعضاء بالمنطقة بعدم إصدار أية قوانين أو تشريعات تخالف أو تعطل أو تقيد تطبيق أحكام الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي أو تعرقل تنفيذهما.

10. تقديم التقارير الدورية عن التنفيذ و متابعة التنفيذ من قبل الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة للجامعة تتضمن المشاكل والمعوقات أمام التطبيق والحلول المقترحة وتطوير أساليب العمل للمتابعة والتنفيذ، وأية تعديلات على السياسات التجارية والاقتصادية ذات العلاقة بتطبيق المنطقة، وتناقش التقارير الدورية من قبل لجنة التنفيذ والمتابعة وتتخذ التوصيات المناسبة بشأنها.

ثانيـــاً: أجهزة المتابعة والتنفيذ: ولقد سبق الإشارة إليها نلخصها مرة أخرى وتتمثل في [2] :

1. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة التابعة له: يتكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الوزراء المعنيين في الدول العربية، ويتولى المجلس الإشراف على تطبيق المنطقة وعلى المتابعة والتنفيذ ويساعده في أداء مهامه عدد من اللجان التنفيذية والمتابعة والفنية وفرق العمل، كما يساعد المجلس في أداء مهامه الأمانة العامة للجامعة ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك واتحادات القطاع الخاص العربي.

2. آلية فض المنازعات: وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على لائحة إجراءات فض المنازعات في إطار المنطقة ، وقد فوض المجلس لجنة التنفيذ والمتابعة القيام بمهام لجنة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق الاتفاقية والبرنامج التنفيذي، كما يمكن اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية وآلياتها.

---

[1] معتصم رشيد سليمان: "**منطقة التجارة العربية الكبرى،- الاندماج الإقليمي – التطبيق** – النتائج"، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[2] مركز التجارة الفلسطيني، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نحو الاندماج الإقليمي للاقتصاد الفلسطيني**، مرجع سبق ذكره ، ص: 11.

3. نقاط الاتصال: وهي نقاط تحددها كل دولة كجهة مسئولة عن متابعة تنفيذ المنطقة والتنسيق مع الجهات المختلفة داخل الدولة وإيجاد الحلول لمشاكل التطبيق بين الدول الأعضاء وتبادل البيانات والمعلومات عن التطبيق.

4. جهاز الأمانة الفنية لمتابعة تطبيق المنطقة، والذي يتكون من الأمانة العامة للجامعة والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية ذات العلاقة بالمنطقة واتحادات القطاع الخاص.

المبحث الثالث: تقييم عملية تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد مر على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكثر من اثني عشر عاما ولازالت تعاني من مشاكل في التطبيق، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى هذه قضايا تطبيق هذه المنطقة ومن ثم نستنتج مشاكل تعثرها، لنستشرف في الأخير مستقبلها في ظل النظام التجاري الدولي;

المطلب الأول : قضايا التطبيق لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

نعني بقضايا التطبيق مجموعة الإشكالات التي واجهت عملية تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأسلوب التعامل معها، ويمكننا تقسيم قضايا التطبيق إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى وهي مجموعة القضايا التطبيقية التي تمت معالجتها، والمجموعة الثانية هي مجموعة القضايا التطبيقية التي لازالت قائمة، والمجموعة الثالثة ما يمكن تسميته بقضايا السياسة العامة للدولة، وهي لا ترتبط مباشرة بالجوانب التطبيقية للمنطقة ولكنها تؤثر على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أولا: القضايا التطبيقية التي تم معالجتها.

سنعرض فيما يلي القضايا التطبيقية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تم معالجتها:[1]

1. أسلوب التحرير المتدرج للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل: كان أسلوب التحرير المطبق على السلع العربية المتبادلة في إطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية هو أسلوب القوائم السلعية ، وتم التحول أحكام المادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وتصنيف السلع العربية وفق النظام المنسق(*HS*) وتعريف السلعة عند مستوى 6 أرقام عشرية.

2. الجدول الزمني للانتهاء من تحرير السلع العربية وإقامة المنطقة: كان وضع الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية لإقامة المنطقة وتاريخ البدء بالتطبيق وتاريخ الانتهاء، ووضع نسب التخفيض السنوية التي يتم تبنيها، أحد القضايا التي واجهت إقامة المنطقة، وقد تم الاتفاق، من قبل اللجنة الوزارية السداسية وفي إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على إعطاء الدول العربية فترة عام لتكيف أوضاعها وإدخال التعديلات القانونية والإدارية المطلوبة للانضمام للمنطقة. ومن ثم صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقامة المنطقة في فبراير 1997 على أن يبدأ التطبيق في 1998/1/1 [2] .

---

[1] معتصم رشيد سليمان: "**منطقة التجارة العربية الكبرى،- الاندماج الإقليمي – التطبيق – النتائج**"، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[2] بسام علي سعد الدسيت: "**أثر قيام المنطقة الحرة العربية الكبرى على بعض منتجات زراعية مختارة في عدد من الدول العربية**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون ثاني 2002.

3. وضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية: أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة سبتمبر 1997 القواعد العامة لمنشأ السلع العربية لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لاستخدامها خلال فترة انتقالية تنتهي بعد الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية، وقد تبنت القواعد العامة معيار القيمة المضافة بنسبة 40 % لتحديد هوية السلعة العربية المتمتعة بالإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، كما تضمنت تلك القواعد بيانات حول الأسس العامة لقواعد المنشأ وطرق احتساب القيمة المضافة ودلالات المنشأ ونموذج شهادة المنشأ العربية لتكون مصاحبة للسلع العربية المتبادلة عند بدء تطبيق المنطقة في 1998/1/1 حتى لا تتأخر عملية التطبيق عن التاريخ المحدد لها [1].

ويعتبر وجود قواعد منشأ تفضيلية للسلع العربية التي يتم تبادلها في إطار منطقة التجارة الحرة ضروريا لتحديد أهلية السلع العربية المتبادلة للحصول على الإعفاءات الجمركية والتعامل التفضيلي والامتيازات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك حتى لا تتسرب مكاسب توسيع السوق العربية إلى أطراف غير أعضاء في المنطقة.

وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الأحكام العامة وقواعد المنشأ التفصيلية لمجموعة من السلع الزراعية والصناعية [2] ، وكلف اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية باستكمال عملها لانجاز القواعد التفصيلية لباقي السلع العربية ووضع شهادة منشأ عربية متوافقة مع القواعد التفصيلية، وتمت الموافقة على النموذج الجديد لشهادة المنشأ العربية في الدورة التالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛[3] ويتم تبادل السلع العربية حاليا وفق النموذج الجديد لشهادة المنشأ العربية والتي تطبق على كافة السلع العربية سواء التي لها قواعد تفصيلية، وبالتالي لا توجد إشكالية في تطبيق قواعد المنشأ العربية.

4. الاستثناءات من تطبيق التخفيض المتدرج: كان موضوع الاستثناءات الأكثر جدلا بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة، وقد أتاح البرنامج التنفيذي للدول الأعضاء التقدم بطلب الاستثناء، وفق أحكام المادة 15 من الاتفاقية [4] على أن يقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قواعد الاستثناء، كانت القضية الرئيسية هو كيفية التعامل مع الاستثناءات التي يطبقها عدد من الدول العربية، بشكل فردي أو بموجب اتفاقات ثنائية أو بموجب اتفاقات دولية، قبل انضمامها إلى المنطقة، وبالتالي كان لابد من التركيز على مرجعية المجلس

---

[1] محمد بدر عطية الجبوري: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع والأفاق المستقبلية**"، رسالة ماجستير في الدراسات الاشتراكية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2002.

[2] قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 1702– د.غ.ع 2007).

[3] (ق 2/1707 د.ع 80– 2007/9/6 .

[4] تنص المادة (15) من اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على :" يجوز لأي دولة طرف أن تطلب فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو القيود الكمية والإدارية أو الاحتفاظ بالقائم منها ، وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو إنتاج محلي معين على أن يقر المجلس ذلك وللمدة التي يحددها".

الاقتصادي والاجتماعي بشأن منح الاستثناءات وتحديد فترتها الزمنية، بأن لا تتجاوز مدتها 04 سنوات وأن لا تتجاوز أهميتها التبادلية نسبة 15 % من التجارة العربية البينية [1] ، وقد حصلت ستة دول عربية هي: الأردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر، المغرب على استثناءات لم تتجاوز قيمتها 6 % من قيمة التبادل التجاري للدول الأعضاء في المنطقة. وبلغ عدد خطوط التعريفة للسلع المستثناة، عند مستوى 8 أرقام عشرية من النظام المنسق، 2087 خط من أصل 80220 خط، وبالتالي فان النسبة من حيث العدد هي حوالي 3 % من عدد خطوط التعريفة وفق النظام المنسق.

وقد انتهت الفترة الزمنية لكافة الاستثناءات الممنوحة مع نهاية 2005 مع انتهاء المرحلة الانتقالية لإقامة المنطقة، ولكن بقيت في حينه بعض الإشكالات لثلاث حالات من الدول العربية التي كانت لديها استثناءات وهي كل من: تونس (تطلب تقديم طلب الحصول على امتياز جبائي وتعتبره تونس إجراء تنظيما يسمح به البرنامج التنفيذي) ومصر (ربطت وفق العمل بالاستثناء بالاتفاق على قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية 37)، والمغرب (تقديم طلب للحصول على الإعفاء الجمركي وتفسره المغرب على أنه إجراء إحصائي لكثرة الأنظمة التفضيلية التي تتعامل بها المغرب)، وقد انتهت هذه الإشكالات بالنسبة للدول الثلاث في عام 2007 ولم يعد هناك استثناءات من الإعفاءات المطبقة في إطار المنطقة ممنوحة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

5. الرزنامة الزراعية العربية المشتركة: تعتبر السلع الزراعية الأكثر حساسية للتعامل معها في إطار مناطق التجارة الحرة بسبب ارتباطها بقطاع اقتصادي حيوي سواء من حيث أهميته لتوفير الغذاء للسكان أو من حيث أهميته التشغيلية والمعيشية في الدول النامية وبالتالي كان التعامل مع تحرير السلع الزراعية حذرا منذ بدء التطبيق المنطقة خاصة وأن السلع الزراعية كانت معفاة بالكامل بموجب أحكام المادة السادسة من الاتفاقية وهو وضع لا يتناسب مع حساسية السلع الزراعية للتحرير، ومن ثم أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرزنامة الزراعية العربية المشتركة وهي عبارة عن استثناء موسمي لعدد من السلع الزراعية من تطبيق التخفيض التدريجي خلال فترات موسم الإنتاج، أي تتمتع بالحماية التعريفية الكاملة خلال موسمها الإنتاجي، وينظمها جدول يحدد مواسم الإنتاج لتلك السلع، على أن يبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بذلك وعلى أن تحل الرزنامة الزراعية العربية المشتركة محل الرزنامات الزراعية المطبقة فرديا أو بموجب اتفاقات ثنائية، وأن تقتصر الحماية على تطبيق الرسوم الجمركية وعدم تطبيق أي قيود إدارية أو كمية تؤدي لمنع دخول السلع أو تحديد حصص كمية لها [2].

وقد خضعت السلع الزراعية التي كانت الدول العربية ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية العربية المشتركة لعدد من الضوابط، من بينها: أن لا يتجاوز عدد السلع الزراعية المدرجة فيها عن عشر سلع زراعية،

---

[1] وذلك لتتوافق ومعايير منظمة التجارة العالمية بأن لا تقل التجارة السلعية البينية المشمولة بالتحرير عن 80%.

[2] محي الدين محمد خليل أبو العلا البيجاوي: "**دراسة اقتصادية لأثر قيام السوق العربية المشتركة في القطاع الزراعي في الوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، 2004.

عند مستوى ست أرقام عشرية من التبنيد الجمركي لها وفق النظام المنسق (*HS*) وأن لا تتجاوز مجموع الفترات الزمنية لمواسم السلعة الزراعية الواحدة عن 07 شهور في السنة، وأن لا يزيد مجموع أشهر الرزنامة لكافة السلع المدرجة فيها عن 45 شهرا للدولة الواحدة. وبذلك يكون البرنامج قد حافظ على مصالح القطاع الزراعي لكل دولة مع إعطاء فترة عشر سنوات للتكيف التدريجي مع المنافسة على المستوى القومي، وخلال فترة التكيف مطلوب من الدول العربية أن تتوجه بشكل متدرج نحو الزراعات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها والتخلي عن الزراعات التي لا تمتلك فيها مزايا نسبية واستيرادها من الدول العربية الأعضاء التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاجها، وهذا التخصص الإنتاجي وفق المزايا النسبية يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية الزراعية في الدول العربية الأعضاء مع خفض التكاليف الإنتاجية ومن ثم تحسن الربحية مع مستويات أسعار استهلاكية أقل [1].

انتهى العمل بالرزنامة الزراعية العربية المشتركة مع نهاية المرحلة الانتقالية (فبراير 2005)، وقد أبلغت كافة الدول الأعضاء الأمانة العامة للجامعة بانتهاء العمل بالرزنامة الزراعية المشتركة أو الثنائية، مع نهاية 2005 وإنهاء الرزنامة الزراعية الثنائية بين لبنان ومصر 2006.[2]

6. إلغاء الرسوم المفروضة على شهادات المنشأ العربية وإلغاء التصديق وتبادل نماذج الأختام والتواقيع على شهادة المنشأ العربية والوثائق المصاحبة لها، ولم يعد هناك حاجة للتصديق على شهادات المنشأ العربية من السفارات والقنصليات العربية.[3]

7. المعاملة للدول العربية الأقل نموا: أقر البرنامج التنفيذي معاملة خاصة للدول العربية الأقل نموا ولم تستفد هذه الدول من المعاملة الخاصة إلا في عام 2005، وبعد صدور قرار القمة العربية بمنح معاملة خاصة للدول العربية الأقل نموا للاستفادة من الإعفاءات الكاملة دون مقابل وأن تعطي مهلة زمنية حتى عام 2010 للانتهاء من تطبيق التخفيض التدريجي وفق الآلية التي تحددها تلك الدولة [4] ، واستفادت كل من السودان واليمن من المعاملة الخاصة بالدول الأقل نموا ووصلتا بالتطبيق عام 2008 إلى مستوى (60 % للسودان و64% لليمن) ولظروفهما الاقتصادية وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إعادة جدولة التخفيض للانتهاء من التخفيض عام 2012 بدلا من عام 2010 على أن يستمرا بتطبيق التخفيض بدء من عام 2009 بنسبة 70% لكل منهما، وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تخصيص مبالغ سنوية في ميزانية الأمانة العامة للجامعة ، بدء من ميزانية عام 2007، كبرامج مساعدة فنية للدول العربية الأقل نموا الأعضاء بمنطقة التجارة

[1] معتصم رشيد سليمان: "**منطقة التجارة العربية الكبرى- الاندماج الإقليمي – التطبيق – النتائج**"، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[2] ذكرت مصر حينها بأن الرزنامة الزراعية الثنائية مع لبنان معروضة على جدول أعمال اللجنة الثنائية المشتركة للبلدين لاتخاذ القرار بوقف العمل بها (فبراير 2006) وتم اتخاذ القرار بإنهاء العمل بالرزنامة الزراعية الثنائية بين البلدين في نهاية أغسطس 2006.

[3] لازلت جمهورية مصر العربية تطلب تبادل نماذج الأختام والتواقيع على شهادات المنشأ العربية للسلع المصدرة لها.

[4] قرار القمة العربية العادية (بيروت 2004)، وقد انضمت كل من اليمن والسودان وفق هذه المعاملة، وبدأت كل منهما التخفيض في عام 2006.

الحرة العربية الكبرى لمساعدتها على كيفية التعامل مع تطبيق المنطقة، وقد استفادت كل من السودان واليمن من برامج المساعدة الفنية.

8. وضع قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي لأسباب دينية أو أمنية أو صحية أو بيئية، ويتم مراجعة هذه القائمة بطلب من الدول العربية ويتم إضافة أي سلعة لها بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

9. متابعة التنفيذ والآليات المستحدثة: متابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من العوامل الأساسية في نجاح عملية آليات جديدة للمتابعة لم تكن مطبقة فيما سبق ومن ذلك [1] :

أ. أن يكون موضوع تطبيق المنطقة ومتابعة تنفيذها محورا لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكافة دوراته، بدء من الدورة 61 فبراير 1998، إلى أن يتم التطبيق الكامل للمنطقة.

ب. أن تقدم الدول العربية الأعضاء بالمنطقة تقارير دورية عن قضايا التطبيق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومقترحاتها بشأن معالجة قضايا التطبيق.

ت. مشاركة القطاع الخاص العربي في متابعة تطبيق المنطقة بأن يقدم القطاع الخاص، ممثلا بالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقارير دورية نصف سنوية عن معوقات التطبيق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والإشكالات التي يواجهها القطاع الخاص العربي خلال عملية التنفيذ، وتناقش هذه التقارير من قبل لجنة التنفيذ والمتابعة لمناقشتها وترفع توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ث. استخدام أسلوب البعثات الميدانية من قبل الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول المعنية للتعرف على قضايا التطبيق داخل الدولة العربية العضو في المنطقة وفي المنافذ الحدودية وعرض تقارير البعثات الميدانية من قبل الأمانة العامة على لجنة التنفيذ والمتابعة لمناقشتها ورفع التوصيات الملائمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ج. استحداث نقاط اتصال لدى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة للمتابعة مع الجهات المعنية والقطاع الخاص وحل إشكالات التطبيق، وتتولى الأمانة العامة للجامعة (القطاع الاقتصادي / إدارة التجارة والاستثمار والمال) بتعميم قوائم نقاط الاتصال وبياناتها المحدثة عن نقاط الاتصال في الدول العربية وعلى القطاع الخاص والفاعلين التجاريين.

ح. استحداث آلية إجرائية لفض المنازعات الناشئة عن تطبيق المنطقة، وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الآلية في دورة فبراير 2004، بأن تبدأ إجراءات فض المنازعات من قبل نقاط

---

[1] رنا حمدي علي النجار: "**آليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص: 98.

الاتصال بأن يتم حل الإشكال بين النقطتين المعنيتين ثنائيا خلال مدة أسبوع، وبعدها يتم العودة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال لجنة التنفيذ والمتابعة.

ثانيا: القضايـــا التطبيقيـــة التي لازالت قائمـــة.

هناك قضايـــا تطبيقيـــة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لازالت قائمـــة نوجزها فيمايلي:

1: قواعد المنشأ التفصيلية السلع العربية على أسس تفضيلية: وافقت الدول العربية على تطبيق قواعد منشأ عامة للسلع العربية خلال المرحلة الانتقالية لإقامة المنطقة على أن يتم وضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية، وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية بوضع مشروع متكامل لقواعد المنشأ العربية التفصيلية على أسس تفضيلية، وقدم المشروع بعد انجازه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكن الدول العربية لم تتوافق عليه وأحيل إلى اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية لدراسته وصياغته بما يتوافق مع آراء ومقترحات الدول العربية.[1]

أنجزت اللجنة جزء من المشروع وعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الاستثنائية (يونيو 2007) والمخصصة لبحث قواعد المنشأ العربية، على الأحكام العامة وقواعد المنشأ التفصيلية لمجموعة من السلع الزراعية والصناعية وكلف لجنة قواعد المنشأ باستكمال عملها لانجاز القواعد التفصيلية لباقي السلع العربية ووضع شهادة منشأ عربية متوافقة مع القواعد التفصيلية، وتمت الموافقة على النموذج الجديد لشهادة المنشأ العربية في الدورة التالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[2].

وقد تبلورت مناقشات اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية في اجتماعاتها المتكررة إلى ظهور اتجاهين [3] :

- **الاتجاه الأول:** يرى ضرورة أن تكون القواعد أقل تشددا حتى تسهل عملية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- **الاتجاه الثاني:** يرى ضرورة أن تراعي هذه القواعد متطلبات الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية ومراعاة الأوضاع الاقتصادية والحساسية الاقتصادية لعدد من القطاعات خاصة الزراعية منها قد كلفت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية إفريقيا مكونا من كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية، ممثلا لوجهتي نظر الاتجاهين السابقين لانجاز صفقة متكاملة يقدم فيها الطرفان تنازلات عن مواقفه المعلنة في مناقشات اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، وبعد مرور سنتين على عمل الفريق لم

---

[1] قواعد المنشأ العربية.

[2] القرار 2/1707- دع 80-2007/9/6.

[3] أحمد عبد الرحمن لطيف الجبوري: "**الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ، العراق، 2005.

يتمكن بعد من الوصول إلى التوافق المطلوب بشأن المشروع، وبالتالي لم تستكمل اللجنة بعد قواعد المنشأ التفصيلية لباقي السلع الزراعية والسلع الصناعية .

يعتبر استكمال قواعد المنشأ التفصيلية ضرورة فنية لاستكمال متطلبات المنطقة لكنها ليست إشكالية في التطبيق، حيث يتم تبادل السلع العربية وفق النموذج الجديد لشهادة المنشأ العربية والتي تطبق على كافة السلع العربية سواء التي لها قواعد تفصيلية أو لازالت دون قواعد تفصيلية. كما أن وجود قواعد منشأ عربية للسلع العربية يحدد هوية السلع المتبادلة التي يتم إنتاجها في أكثر من دولة عربية باعتماد قواعد منشأ تراكمية تتيح إدماج عدد من العمليات التصنيعية تنفذ بين أكثر من دولة عربية لتصنيع منتج نهائي واحد يتم تبادله بين الدول الأعضاء مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول وتعميق اندماجها الاقتصادي، كما يسهل وجود قواعد منشأ عربية منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأعضاء الأقل نموا. وتعتبر قواعد المنشأ ضرورية في حال وجود منازعات تجارية تنشأ عن تطبيق البرنامج التنفيذي. وكان غياب قواعد منشأ للسلع العربية أحد مبررات طلب الاستثناءات لعدد من السلع العربية، إضافة إلى اعتبار غيابها من عوامل عدم الالتزام بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

2: عدم الالتزام بتطبيق التخفيض المتدرج على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل: لا زالت العديد من الدول العربية تطبق رسوم وضرائب عند الاستيراد على السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة، وتتخذ هذه الرسوم والضرائب مسلمات مختلفة وغير متماثلة ما بين الدول العربية.

ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل [1] :

أ. رسوم الخدمات ذات الأثر المماثل: وهي رسوم تفرض على شكل نسبة مئوية من قيمة البضاعة أو على شكل قيمة عينية تفرض بشكل تصاعدي ولا تفرض على أساس تكلفة الخدمة الفعلية مثل رسوم خدمات جمركية والرسوم البيطرية ورسوم الفحص والعينات.

ب. رسوم وضرائب الاستيراد المكملة: مثل رسوم إضافية ورسوم أخرى ورسوم استيراد ورسوم النهر العظيم وهي تفرض على شكل نسبة مئوية من قيمة البضاعة وأحيانا من القيمة الإجمالية لقيمة البضاعة مضافا إليها الرسوم الجمركية.

ت. الرسوم والضرائب المحلية التي تفرض على السلع المستوردة ولا تفرض على المنتج الوطني أو يتم فرضها بنسب وقيم مختلفة مثل ضريبة دمغة وضرائب بلدي، ولا زالت هذه الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل تفرض من قبل العديد من الدول العربية الأعضاء بالمنطقة.

[1] معتصم سليمان: "**فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

3: تطبيق القيود غير التعريفية، الجمركية وغير الجمركية (*NTB*): تعرف القيود غير التعريفية وفقا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بأنها [1] : "مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات، لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد [2] وهي تضم قيودا جمركية، مثل إجراءات التفتيش والمعاينة والفسح الجمركي وإعادة تقييم السلع للأغراض الجمركية أو فرض رسوم خدمات جمركية، والقيود غير جمركية، أي التي ترتبط بتنفيذ سياسات لجهات حكومية أو محلية في الدولة المطبقة مثل الإجراءات الأمنية والثقافية والإعلامية وشهادات الاستيراد والإجراءات الصحية والبيطرية وإجراءات إصدار شهادات المطابقة للمواصفات والمقاييس الوطنية وشهادات الفحص وإجراءات النقل بالعبور والتأمين والضمانات وإجراءات فردية ثأرية، تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل، تفوق في أثرها الإجراء المبرر لها، مثل الإجراءات المتخذة لمواجهة ما تعتبره الدولة حالة إغراق أو فرض قيود ورسوم جديدة أو زيادة معدلاتها أو فرض متطلبات جديدة لاستيراد السلع لم تكن مطبقة قبل انضمام الدولة إلى المنطقة [3].

وتكاد كافة الدول العربية الأعضاء في المنطقة تطبق نوعا أو أكثر من هذه القيود دون أن يتم الإفصاح عنها، وتكمن الإشكالية في معالجة هذه القيود بأنها قيودا غير شفافة ومتحولة غير ثابتة ومتعددة المصادر مما يصعب حصرها في فترة زمنية معينة أو في جهة معينة. حيث تتصف هذه القيود بأنها:

- هي ذات طبيعة مستترة وغير شفافة ولا يشترط لتطبيقها إصدار تعليمات إدارية مكتوبة وإنما يمكن تطبيق بعضها بتعليمات شفوية وليست كتابية، وأحيانا قد لا تكون معروفة للسلطات المعنية ذاتها في الدولة، مثل السلوكيات التي قد يمارسها موظف حدودي دون تعليمات من الجهات المعنية في بلده أو تحصيل مبالغ مالية خارج الرسم القانوني.
- تعددية الجهات المصدرة للقيود غير الجمركية في الدولة المعنية مثل الجهات الأمنية والصحية والإعلامية والبيطرية والزراعية وغيرها،
- الاختلاف ما بين الدول العربية حول تعريف القيد، طلب شهادة الإحصاء بالنسبة لبلد ما لا يشكل قيد لأنها تندرج تحت مسمى الأغراض الإحصائية التي تسمح بها الاتفاقية والبرنامج مع أن الحصول على شهادة الإحصاء يتطلب توقيعات من جهات متعددة في الدولة يحتاج انجازها إلى ثلاثة أيام وبشكل يفوق ما كان يتطلبه الحصول على رخصة استيراد، المصنفة تحت القيود الإدارية، في كثير من الدول الأعضاء، وكذلك اشتراط

---

[1] رائد فايز حتر: "**الوضع الراهن لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل لقاء المسئولين، القاهرة، تشرين الثاني 2002.

[2] هذا التعريف الذي تبنته اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، الفقرة 6 من المادة الأولى من أحكام الاتفاقية.

[3] هاجر بغاصة: "**لمحة عن القيود غير الجمركية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2005، ص: 02.

دول أعضاء أخرى تقديم طلب الحصول على الإعفاء تعتبر أنه إجراء تنظيميا بينما ترى باقي الدول العربية أنه قيد على منح الإعفاء، وفي طبيعته قيد لأنه مستحدث وتم تطبيقه بعد دخول تلك الدول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

4: عدم الالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية : نص البرنامج التنفيذي على الالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية فيما يخص قواعد المنشأ والإجراءات الوقائية والاشتراطات الصحية والبيطرية وكذلك عند فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل حيث لا زالت بعض الدول تطبق معاملة تميزية في نسبة الضريبة المحلية على السلع الوطنية مقارنة مع السلع المستوردة أو فرض رسوم وضرائب على السلع المستوردة لا تستوفي على السلع الوطنية. وكذلك التمييز في المعاملة الوطنية الناتج عن تطبيق الاتفاقات الثنائية، مما يطرح بالضرورة إحلال أحكام المنطقة محل الاتفاقات الثنائية العربية البينية.[1]

5: عدم الاتفاق بعد على كيفية معاملة منتجات المناطق الحرة: تنشأ المناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية عادة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتمنح الشركات العاملة بموجبها امتيازات ضريبية ومرونة في استخدام العمل وامتيازات مالية ونقدية تختلف عن تلك الممنوحة لرأس المال الوطني، ولا تعطي منتجاتها صفة المنشأ الوطني [2] ، والمناطق الحرة هي أماكن يتم فيها إنتاج سلع أو إجراء عمليات الإنتاج أو التهيئة أو التغليف، أو أي عمليات من شأنها أن تغير من البند الجمركي للمداخلات الإنتاجية، ولا تخضع للرقابة الجمركية من قبل الدولة المعنية، فانه يعتبر منتجا للمناطق الحرة أيا كانت مسميات هذه المناطق وطبيعة المعاملة التي تحصل عليها ورأس المال المساهم أو العمالة المستخدمة في إنتاجها، وبالتالي فان منح هذه المنتجات ميزات إضافية يعطيها وضعا متميزا على المنتجات ذات المنشأ الوطني في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[3]

بالرغم من العديد من الدراسات التي تم إعدادها في هذا الشأن لا زالت إشكالية التعامل مع منتجات المناطق الحرة قائمة بفعل تعدد الأنظمة الجمركية التي تتعامل مع منتجات المناطق الحرة من حيث المنشأ واختلاف المعاملة الخاصة الممنوحة لها في الدول العربية. وحيث أن منطقة التبادل الحر لا تهدف إلى توحيد النظم الجمركية، وبالتالي ستكون هذه الإشكالية قائمة لحين الانتهاء من وضع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية والبدء بتطبيق المرحلة الأولى من الاتحاد الجمركي العربي وتطبق الدول الأعضاء بالمنطقة قوانينها المحلية بشأن معاملة منتجات المناطق الحرة.

---

[1] حنان عبد الخضر هاشم: "**اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسبل الكفيلة لإنجاحها**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية المجلد الثاني، العدد الرابع، 2004.

[2] تقي عبد سالم العاني: "**المناطق الحرة في العراق أهميتها – سبل تطويرها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**"، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد الأول، العدد الأول، آب 2002.

[3] تقي عبد سالم العاني: نفس المرجع السابق،ص07.

ثالثا: القضايا المرتبطة بالسياسة العامة.

وهي مجموعة القضايا التي ترتبط بالسياسات الاقتصادية والسياسية والأمنية والبنية المؤسسية في الدول العربية والبنية المؤسسية لأجهزة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، وليست قضايا تطبيقية مباشرة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنما تنطبق على كافة الاتفاقيات العربية المتعددة الأطراف والقرارات الصادرة عن مؤسسات العمل العربي المشترك، وقد تؤثر سلباً أو إيجاباً على نتائج تطبيق التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن بين هذه القضايا:

1. سيادة النمط الثنائي في العلاقات التجارية ما بين الدول العربية: وبالتالي تحصل بعض المشاكل التطبيقية نتيجة العمل وفق معايير العلاقات الثنائية وعدم التحرر منها في إطار العمل المتعدد الأطراف الذي يتطلب منهجا وأسلوبا مختلفا في التعامل التجاري ويحكمه معايير مختلفة عما هو سائد في العلاقات التجارية الثنائية. وقد ترتب على ذلك حصول طفرة في إبرام الاتفاقات الثنائية لإقامة مناطق تبادل حر ما بين الدول العربية وبعضها البعض، كان كثيرا منها أقرب إلى مناطق تقييد حرية التجارة بين البلدين بدلا من تحرير التجارة، إذ أن معظم هذه الاتفاقات الثنائية مثقلا بالقوائم السلبية [1] ؛ وقد بدأت تدرك الدول العربية ، بعد مرور ثلاث سنوات على بدأ تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وازدياد المعرفة بمزاياها من قبل القطاع الخاص، أن الاتفاقات الثنائية إذا لم تقدم مزايا تفوق ما هو مقدم في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن القطاع الخاص وهو صاحب المصلحة الحقيقية في تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية سيلجأ إلى طلب تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية، فهو مخير بين تطبيق الاتفاق الثنائي أو المتعدد الأطراف وفق المزايا التي يحصل عليها من أي منهما، وقد تضمن الاتفاق الثنائي المصري المغربي نصا واضحا بهذا الخصوص [2].

ولازالت الدول العربية تبرم مثل هذه الاتفاقات فيما بينها، خاصة في المجالات الفنية والصناعات الدوائية، وكلما أصبحت المنطقة أكثر فاعلية في التطبيق كلما اتجهت الحاجة إلى الاتفاقات الثنائية إلى التراجع، وبالتالي فان الالتزام بالتطبيق الكامل للمنطقة سينهي العمل بهذه الاتفاقات. وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الدول العربية الأعضاء بالمنطقة (قرار رقم 1547 بتاريخ 2005/2/17) أن لا تتضمن الاتفاقات الثنائية فيما بينها أية قوائم سلبية أو رزنامات زراعية وأن تعمل الاتفاقات الثنائية على معالجة عدد من القيود غير الجمركية المفروضة على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء بالمنطقة وأن يتم إيداع نسخة من الاتفاقات التجارية الثنائية لدى الأمانة العامة للجامعة. لكن من الآثار السلبية على سيادة النمط الثنائي في التبادل التجاري العربية البيني تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بشكل سلبي على حالات يتم الاتفاق عليها

[1] تتضمن الاتفاق الثنائي المصري التونسي استثناء كافة السلع الزراعية من الفصل 1 إلى الفصل 24 من النظام المنسق، كما تضمن الاتفاق الثنائي المصري اللبناني منع استيراد مجموعة من السلع الصناعية والزراعية– الاتفاقات الثنائية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

[2] الاتفاقات الثنائية للدول العربية المودعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

بشكل جماعي، مثل تطبيق قيود استيراد أو تصدير على سلع حيوانية أو منتجات صناعية متفق على إعفائها في إطار المنطقة.

2. السياسة الحمائية وسياسة الاكتفاء الذاتي: لازال عدد من الدول العربية يطبق سياسات حمائية وسياسات اقتصادية لتحقيق اكتفاء ذاتي من السلع، خاصة السلع الغذائية، والتي تعرف بسياسة الاكتفاء الذاتي، وقد أدى تطبيق هذه السياسة إلى أن بعض الدول العربية تحقق اكتفاء ذاتيا من سلع زراعية معينة بتكاليف مرتفعة تصل إلى ضعفي التكلفة التي تنتج بها دول عربية أخرى مجاورة لها، وهذا يؤدي إلى تخصيص الموارد بطريقة أقل كفاءة مما لو تم استيراد هذه المنتجات من الدول العربية بدلا من إنتاجها محليا.

ولازال عدد من قطاعات الإنتاج المحلية تعيش في كنف الحمائية بمختلف أشكالها ومستوياتها من منع الاستيراد الكلي إلى التحديد الكمي إلى فرض رسوم جمركية مرتفعة ورسوم وضرائب مختلفة [1] ، وأصحاب المصالح الاقتصادية المتمتعين بهذه الحماية يبذلون كل جهد للإبقاء على هذه السياسات لتحقيق مصالحهم ومعارضة أية توجهات نحو تحرير التجارة مع الدول العربية، خاصة عندما يكون لدى الدول العربية الأخرى صناعات منافسة لمنتجاتهم. وبالتالي فان حكومات الدول العربية لابد أن يكون لها إرادة سياسية قوية لمواجهة أصحاب المصالح الضيقة التي تعيش خلف أسوار الحمائية.

3. ضعف الشفافية وغياب تدفق المعلومات [2] : لازالت عملية تدفق المعلومات بين الدول العربية تشكل أحد الأسباب التي ينتج عن غيابها مشاكل في التطبيق، حيث تقوم بعض الدول العربية بإصدار قوانين أو تتخذ إجراءات وتطبقها بشكل مباشر مما ينعكس سلبا على عملية التبادل التجاري بين الدول العربية ولا تقوم بالإفصاح عنها وإبلاغها إلى الأمانة الفنية للمنطقة حتى تقوم بتوفيرها لكافة الدول العربية الأعضاء في المنطقة، وإنما يتم نشها في الصحافة المحلية وفي بعض الأحيان قصرها على الجريدة الرسمية أو من خلال منشور إداري داخلي للمنافذ الجمركية، وبالتالي يفاجأ المصدر من الدول العربية الأعضاء في المنطقة إلى ذلك البلد بوجود إجراءات أو تغير في الرسوم أو الضرائب أو المواصفات والمقاييس أو اشتراطات يؤدي تطبيقها في بعض الأحيان إلى خسائر هامة في السلع وإعاقة نفاذها إلى الأسواق العربية.

4. البيروقراطية والإجراءات الإدارية ونقص المعرفة متطلبات التطبيق: كيرا ما تحصل مشاكل في التطبيق نتيجة البيروقراطية الزائدة أو اتخاذ إجراءات فردية على المنافذ الحدودية، وقد يكون في بعض الأحيان دون إذن مسبق من الإدارة المركزية، بل وفقا للتقييم الذاتي لموظف المنفذ، كأن يطلب الموظف على المنفذ الحدودي أو الجمركي إجراء فحوص معملية وطلب شهادات صحية لسلع لا تحتاج إلى مثل هذه الإجراءات مما يترتب عليه انتظار السلعة لعدة أسابيع لحين إتمام الفحوص في مختبرات لا توجد في المنافذ الجمركية، مع كل ما يترتب على

---

[1] تفوق معدلات الحماية الاسمية في بعض الدول العربية نسبة 200 %.

[2] محور أعمال الدورة السادسة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي – دمشق 11-2000/9/14– الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ذلك من تكاليف زائدة تحمل على السلع المتبادلة ما بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة تشكل حماية فعلية للمنتج المحلي المماثل [1].

5. ضعف الهياكل الإنتاجية العربية، السلعية والخدمية: لازلت البنية الإنتاجية السلعية العربية ضعيفة الترابط والتشابك وهشة غير مرنة وتعتمد بشكل أساسي على استيراد المدخلات الإنتاجية والسلع الرأسمالية مما يضع قيودا على الاندماج الاقتصادي ما بين الدول العربية ، وضعف المرونة الإنتاجية للسلع العربية يجعلها غير قادرة على الاستفادة من توسع السوق العربية ويجعلها غير قادرة على المنافسة مع السلع المستوردة.

6. تحيز السياسات الاستثمارية الوطنية في الدول العربية لصالح القطاعات الخدمية وقطاعات إنتاج المواد الأولية، خاصة النفط والغاز، وهما قطاعان لا ينتجان سلعا صناعية قابلة للتصدير إلى الأسواق العربية، الأول قطاع خدمي وأما الثاني سوقه التصديرية هي السوق العالمية، حيث تركز الدول النفطية استثماراتها نحو زيادة إنتاج النفط والغاز، والدول العربية غير النفطية تبحث عن إمكانية تحولها إلى دول مصدرة للنفط أو الغاز وتخصص مزيدا من الاستثمارات لإنتاج النفط والغاز وتصديره (مثل مصر، السودان، اليمن سوريا، موريتانيا).

7. سياسات الدعم التي تطبقها بعض الدول العربية لعدد من القطاعات الصناعية تؤدي إلى تشويه المنافسة وتحيز التخصص الإنتاجي للسلع المدعمة مما يقلل من الآثار الايجابية لتحرير التبادل السلعي في إطار المنطقة[2].

8. ضعف الإطار المؤسسي القادر على إدارة عملية التكامل الاقتصادي، وهذا ينطبق على المستويين الوطني والعمل الاقتصادي العربي المشترك، حيث تتعامل الدول العربية مع موضوعات الاندماج الاقتصادي العربي باعتبارها موضوعات ثانوية لا تحتاج منها لتخصيص موارد مالية أو فنية مهمة، وينعكس ذلك على مستوى مشاركتها وتمثيلها في اللجان الفنية والتنفيذية للمنطقة، وتفضيلها التعامل الاقتصادي الثنائي في علاقاتها مع الدول العربية [3].

9. ضعف التزام الدول العربية، بشكل عام، بالقرارات المتخذة في إطار الجامعة العربية واعتبار الجامعة العربية ملاذا أخيرا للتعامل ما بين الدول العربية، وبالتالي يأتي الالتزام بالاتفاقات الجماعية المبرمة في إطار الجامعة في أدنى سلم أولويات الدول العربية، مما يجعل تنفيذ الدول للقرارات نخبوي مرتبط بحاجة الدولة المعنية إليه وليس من منطلق الالتزام بتطبيق الاتفاقيات أو القرارات، وربما لا تطبق الدولة سوى ذلك القرار، أو الفقرة من أحكام اتفاقية معينة، وقد يكون التطبيق لفترة محددة بوجود الحاجة إليه وعندما ينتهي الظرف تتراجع عن التطبيق.

---

[1] قاعدة بيانات استفسارات القطاع الخاص لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الادارة العامة للشؤون الاقتصادية.

[2] داود سلمان علوان: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جذورها وأثارها**"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد التاسع، العدد الثلاثون 2002.

[3] نبيل قاسم حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

10. العامل الأمني لا يزال يشكل هاجسا في التعامل ما بين الدول العربية وبعضها البعض وغياب التنسيق الدفاعي بين الدول الأعضاء بالمنطقة، مما يعيق حركة السلع والأفراد بين الدول العربية الأعضاء بالمنطقة، وينعكس أثره في كثرة الإجراءات المتخذة وتعقيداتها المطبقة على المنافذ الحدودية بين الدول العربية، هناك العديد من الإجراءات الفنية والإدارية التي يتم التشدد في تطبيقها تعود لأسباب أمنية، والعامل الأمني لا يعوق فقط حركة السلع وإنما حركة الأفراد المرتبطين بالعملية التجارية.[1]

11. عقبات قطاع النقل في الدول العربية وارتفاع تكاليفه، وبخاصة قطاع النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية وتخلف هياكله والممارسات الاحتكارية والتي تؤدي إلى إعاقة نقل التجارة السلعية بين الدول العربية وارتفاع تكاليفها مما يحمل السلع العربية أعباء تكلفة إضافية تحد من قدرتها على المنافسة داخل الأسواق العربية حتى بعد حصولها على الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية.[2]

12. السياسات الخارجية، الاقتصادية والسياسية والتجارية والمشاريع الإقليمية التي تدمج فيها الدول العربية، التي تؤثر على عملية الالتزام بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مثل: الاتفاقات الثنائية مع الدول المتقدمة، اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومناطق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسمح بدخول سلع منافسة للمنتجات العربية إلى

الأسواق العربية وتقديم المنح والتسهيلات التمويلية لصادراتها السلعية مما يؤدي إلى تحيز التبادل التجاري باتجاه الدول المتقدمة، إضافة إلى المشاريع الإقليمية لإدماج الدول العربية التي يفرزها البعد السياسي بمسميات مختلفة هدفها تقاسم السيطرة والنفوذ على المنطقة العربية من قبل الدول المتقدمة مما يجعل المنطقة في حالة عدم استقرار وتوجيه مواردها للتعامل مع هذه المشاريع وإفرازاتها الاقتصادية.

المطلب الثاني: تحليل مشاكل تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الرغم من انضمام أغلب الدول العربية إلى هذهِ المنطقة، وتتمثل هذه العقبات في الآتي:

أولاً: المعوقات السياسية: من أهم المعوقات لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي هي ضعف الإرادة السياسية لإقامة مشروع اقتصادي قومي متكامل وبدون توافر العزم السياسي الجماعي يصعب إقامة أي شكل من أشكال التكامل، كما أن التقلبات في العلاقات السياسية

[1] قسم البحوث: "**اتفاقيات مناطق التجارة الحرة العربية وآفاق التكامل الاقتصادي العربي**"، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، فرع القاهرة، المجلد الثالث، العدد 25، السنة الثالثة، ربيع 2001.

[2] محمد النسور: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجربة الإقليمية نحو إزالة العوائق والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة**"، ورشة العمل الإقليمية حول" **تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة**"، الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية 2007/07/12، والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، القاهرة، 11.

العربية تنعكس سلبياتها على أي مشروع تكاملي عربي، ويعد تزايد درجة ارتباط بعض الدول العربية بالدول الغربية [1] ، كما إن عمق العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية وربما الثقافية في بعض الأحوال مع دول غير عربية بشكل تاريخي وتقليدي يعد من أهم المعوقات لإقامة شكل أو أخر من أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، إذ أن الدول والاحتكارات الأجنبية لا تريد تقليص نفوذها و قوتها ولا ترى من مصلحتها قيام تكامل اقتصادي عربي يؤدي إلى الاعتماد على الذات بدلاً من اعتماد الدول العربية عليها، بالإضافة إلى بعض أشكال التبعية السياسية، هناك النزعة القطرية في بعض البلدان العربية والتركيز على ذرائع السيادة والمصلحة الوطنية كمبرر لوهن الإرادة السياسية باتجاه التكامل الاقتصادي.

ثانيـاً: المعوقات الاقتصادية والمعوقات الأخرى المرتبطة بها: تتمثل في:

1. غياب الشفافية والمعلومات: حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية و السياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة، هذا الغياب ينجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة.[2]

2. التمييز في المعاملة الضريبية: وتتلخص عملية التمييز في فرض الضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فر ص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، و بالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي.[3]

3. القيود غير الجمركية: ما زالت تشكل صعوبات للمستثمرين و التجار، و في الواقع فبالرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظرا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل.[4]

وتتلخص أهم هذه القيود الكمية والغير جمركية في:

---

[1] بسام علي سعد الدسيت: "**أثر قيام المنطقة الحرة العربية الكبرى على بعض منتجات زراعية مختارة في عدد من الدول العربية**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون ثاني 2002 ص: 33.

[2] محمد النسور: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- التجربة الإقليمية نحو إزالة العوائق والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة**"، ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاسكوا، القاهرة 2007/07/11.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 165-166.

[4] رفيقة حسني: "**اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية-الانجازات والمعوقات**"، مداخلة في منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2004/04/28، دمشق، ص: 5.

1.3. القيود الفنية: وهي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد و تضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات وغيرها، كما تقوم الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون إشعار مسبق، أضف إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على استثناء.

2.3. القيود الإدارية :و هي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، كثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تتطلب مع البضاعة، مشاكل النقل بالعبور، وإجراءات التخليص الجمركي وتكاليفها، وكذا الإجراءات المعقدة لفحص العينات والتخليص عند المعابر الحدودية [1].

3.3. القيود النقدية والمالية :إن بعض الدول العربية ما زالت لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي وتشدد في إجراءات الائتمان (ما عدا دول مجلس التعاون، لبنان والأردن التي تفرض قيود نقدية)، أضف إلى ذلك المبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة وهذا بالرغم من تأكيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم 72 في أفريل 2003 بقرار رقم 1431 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة، وإلغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات.[2]

4. المغالاة في طلب الاستثناءات: حيث شملت الاستثناءات التي طلبتها الدول مختلف أنواع القيود الجمركية وغير جمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وعدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية، كما اتضح أن الدول التي تطلب الاستثناء تبالغ فيها.

يلاحظ من خلال التجربة التي مرت بها المنطقة أن الاستثناءات أدت إلى ما يسمى بالعدوى السلبية، حيث قامت بعض الدول (والتي كانت في الأصل قد حررت السلع المستوردة من الاستثناء) بإشهار مبدأ المعاملة بالمثل [3].

5. التدخل الحكومي في إقتصاديات الدول العربية: وفي عمل السوق بشكل زائد إلى جانب تناقص معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على استيراد الغذاء، وعدم وجود قاعدة صناعة قوية، والاعتماد على التجارة مع الدول الصناعية بشكل أساسي.

---

[1] محمودي مراد: "**النظرية العامة للمناطق الحرة**"، دار الكتاب الحديث، دراية ، الجزائر، 2002، ص: 98.

[2] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب: "**مستقبل منطقة التجارة الحرة**"، على الموقع:
http://www.balagh.com/islam/htokyzut.htm. (Page consultée le12/12/2011)

[3] سميرة محمد عبد العزيز: "**عالمية تجارة القرن 21 – التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**"، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 2006، ص: 27 .

6. فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية :لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحضر على إستيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء، إذ أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع الزراعية، ما دامت أن جميع الدول العربية يمثل الإنتاج الزراعي نسبة هامة في اقتصادها [1] ، لم تلتزم بتطبيق نص تحرير السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغيير عليها.

7. ضعف هياكل البنية التحتية الأساسية :في مقدمتها وسائل النقل البري والبحري، الاتصالات خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعدمة ومتدنية، وهذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا.[2]

8. عدم وجود قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية: أن استمرار عدم وجود قواعد منشأ تفصيلية أدى إلى تخوف بعض الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة من منافسة السلع الأجنبية في ظل قواعد المنشأ الانتقالية الحالية، التي تستند إلى معيار القيمة المضافة، وما ينطوي عليه هذا المعيار من عيوب، مثل صعوبة حسابها والحاجة إلى بيانات تفصيلية عند حسابها، وتغيير تلك القيمة من وقت إلى أخر، ومن دولة عضو إلى أخرى، بسبب تغيير أسعار الصرف، وتغير الأسعار العالمية للمدخلات، هذا إلى جانب تحيز ذلك المعيار ضد الصناعات الكثيفة العمل، حيث تكون الأجور منخفضة ونسبة مساهمة العمل في القيمة المضافة مرتفعة.[3]

9. معاملة منتجات المناطق الحرة: عدم وجود أتفاق عام على كيفية معاملة منتجات المناطق الحرة القائمة في العديد من الدول العربية، إذ تباينت وجهات النظر حولها، ويعود ذلك التباين إلى الاختلاف في أساليب تنظيم هذهِ المناطق في الدول العربية، ففي بعض الدول تقدم لهذه المناطق تسهيلات ضريبية، وتعفى وارداتها من الرسوم الجمركية والإجراءات الأخرى التي تخضع لها عادة المؤسسات المحلية، ومن ثم لا يتم منح منتجات هذه المناطق شهادات منشأ وطنية، في حين أن دولاً عربية أخرى تمنح امتيازات محدودة لهذه المناطق، وتعامل منتجاتها المعاملة ذاتها التي تمنحها للمنتجات الوطنية عند دخولها لأسواقها.[4]

10. اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج :إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، وكذا تشابه صادرات الدول

---

[1] مقبل الدباغ: "**تشخيص معوقات التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، لندوة العربية حول انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى علي التنمية الصناعية في الدول العربية (القاهرة: 1-3 نوفمبر 2010).

[2] أمال عبد الرحمن زيدان: "**تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة**"، دار شتات للنصر، المجلة الكبرى، مصر، 2008، ص: 140.

[3] فادية محمد عبد السلام: "**درجة فاعلية الأركان الرئيسية لمنطقة التجارة العربية الكبرى**"، في محمد محمود الأمام (محرر) منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول 2005، ص- ص: 278- 279 .

[4] عبد الواحد العفوري: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)**"، بحث مقدم إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية - عمان، 20 – 22 أيلول 2004، ص: 294.

العربية فهي مواد أولية كالنفط والحديد، وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، وهو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية العربية .[1]

11. غياب قطاع الخدمات في المنطقة: رغم دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول العربية إلى مفاوضات لتحرير التجارة في قطاع الخدمات، إلى أنها ما زالت مقتصرة على خمسة دول هي المغرب، تونس، مصر، الأردن وموريتانيا بقيمة إجمالية قدرت بـ 69,6 مليار دولار [2] ، ولتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاستثماري ويؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل.

12. القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية: هناك إشكالية مازالت مطروحة تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة العربية الحرة لنفسها، مثل المواصفات والملكية الفكرية، أضف إلى ذلك التساؤل حول ما إذا كانت المنطقة ستلزم نفسها بقواعد إيزو أو قواعد المنظمة التجارة العالمية وقواعد الإتحاد الأوربي، خاصة بعد أن بدأت العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة.

هذه أهم المعوقات والمشاكل التي طفت إلى السطح بمجرد دخول المنطقة حيز التنفيذ والتي يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إزالتها في إطار المجهودات التي يقوم بها السالفة الذكر.

المطلب الثالث: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل النظام التجاري الدولي

يعترض موضوع استشراف مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضوء النظر إلى النظام التجاري المعولم المحكوم بحزم من الاتفاقيات إشكالية رئيسية وصعوبة ترتبط أساساً بتشعب وتنوع وتداخل المتغيرات التي تؤثر فيها، وباختلاف مستوياتهما في ظل ما تعد به العولمة من شراكات ومناطق تجارية والتغيرات على الساحة العالمية والإقليمية، وتكمن عادةً تلك التغيرات في صعوبة الإمساك بالخيوط الأساسية وعزلها عما هو ثانوي، وهو ما يجعل العلاقات المستقبلية تأخذ منحنيات عدّة، سواء تعاونيا أو تنافسيا، أو كليهما بدرجات تتفاوت على نحو ما يمكن أن يظهره موضوع وزاوية الاستشراف، والسؤال المطروح هو هل ممكن جعل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أمرا متحققا، وفي أي مدى زمني، وهل يمكن أن تختفي- أو لنقل تتراجع- التحديات التي استعرضناها والتي خلقت بجلها الإخفاقات في الحقب السابقة، وبغية اتخاذ طريقاً ملائماً لاستشراف المستقبل، ينبغي لنا تصوير مستقبل المنطقة من خلال التركيز في مشاهدٍ ثلاثة:

---

[1] عمر بن فيحان المرزوقي: "**التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**"، مكتبة الرشد، 2005، ص: 95.

[2] وفق بيانات صندوق النقد العربي لسنة 2005.

أولا: مشهد التفاؤل-تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية أعطت منطقة التجارة الحرة امتيازات خاصة يحق للدولة المنضمة إلى هذه المنطقة الاستفادة من مميزات لها وحدها دون أن تمنحها للدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية، الأمر الذي يسمح للدول العربية (بعد استكمال انشاء منطقة تجار عربية حرة) بمنح تسهيلات بين بعضها البعض دون تعميمها كما تنص المادة الأولى من اتفاقية منظمة التجارة العالمية وهو مبدأ الدولة الأكثر رعاية. (فاتفاقية الجات، لحظت أن مسار التجارة ضمن تجمع اقتصادي، يعتبر شأنا داخليا.) وهذا يعطي الدول العربية داخل منطقة التجارة الحرة، حرية العمل وحرية تفاوض اكبر، وإمكانية أكبر لدخول أسواق الدول الأجنبية، ولا سيما منتجات صناعة البتروكيمياويات والألمنيوم. كما أن البلدان داخل تجارة حرة واحدة ما يزال بإمكانها تقديم الدعم للصناعات الوليدة الموجهة للأسواق الداخلية أو للمنطقة الحرة أو للسوق الإقليمي[1] ،

يهدف هذا المشهد على العموم إلى بناء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحتل أهمية مرموقة في العالم وفي النظام الاقتصادي العالمي لما يترتب عليها من نتائج اقتصادية للعرب سواء كانت تلك النتائج ايجابية تعنى بالآثار التجارية، أو غير المباشرة التي ترتبط باعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ومزايا التخصص وتقسيم العمل ومزايا التنافسية والانفتاح على الأخر.

ينظر مؤيدو هذا المشهد إلى ضرورة التحرير الآني للتجارة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فكلما قلت المدة الزمنية في إقامة المنطقة وتفعيلها وسارت التجارة الحرة بشكل أكثر فاعلية وخطى حثيثة نحو سوق مشتركة، كلما انخفضت كلفة التعامل الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الأداء التجاري وما يرتبط به من أداء أداري مثل إدارة الجمارك والضرائب.

كما أن تحرير التجارة وفتح الأسواق بين البلدان العربية والاندماج الاقتصادي في إطار عربي وأمر أكثر يسراً واقل كلفة من إعادة تكوين الهياكل والإنتاجية التي يتبعها إزالة الحواجز التجارية في إطار الشراكات الأخرى مثل الشراكة الأوربية أو المنطقة الأمريكية، لأن تلك الشراكات والمناطق الحرة يترتب عليها استحقاقات شديدة الوطئة لجهة الحواجز مع البلدان الأخرى الأعضاء دون تمييز كما أن المنطقة العربية بثرواتها النفطية ومواردها الاقتصادية الأخرى وسوقها الاستهلاكية الواسعة ستجعل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في مقدمة التكتلات التجارية، وسينعكس تأثير قيام المنطقة ايجابيا على البلدان الأعضاء بسبب أهميتها، فالاتحاد الأوروبي مثلا يستورد أكثر من 60% من احتياجاته النفطية من المنطقة العربية، أي أكثر من النسبة التي تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة والتي لا تتجاوز 15% في السنة[2].

---

[1] الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية:"**الصناعة العربية في مواجهة تحديات التنمية والمنافسة العالمية**"، دراسات اقتصادية، مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: القاهرة 22-24شباط(فبراير) 1997، ص:242.

[2] علي الحاج:"**سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص:156

فمن المرجح أن تشهد المنطقة العربية في إطار هذا المشهد نموا في تدفقات التجارة البينية على المستوى الإقليمي من خلال الاستفادة من وفورات الحجم الناتجة من التخصص في الأنشطة الإنتاجية للمكونات والسلع الوسيطة وتعميق شبكة التعامل الصناعي الإقليمي من خلال علاقات التكامل الرأسي وتزداد المكاسب وتتعاظم أرباح البلدان العربية الشريكة في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فضلا عن المكاسب الإنمائية القومية التي تعود على الاقتصاد العربي ككل، ومن المؤمل أن يضع المجلس الاجتماعي ولاقتصادي للمنطقة بمهام رئيسية هي[1]:

- تنمية التجارة البينية العربية وزيادة القدرة التنافسية للبضائع العربية في الأسواق العالمية؛
- إيجاد أسواق بديلة ونافذة للصادرات العربية وتوسيع منافذ التصدير؛
- تطوير وتقوية البنية السياسية اللازمة للتجارة والأعمال؛
- مساعدة البلدان العربية الأقل حظا في الموارد الاقتصادية الأعضاء في المنطقة على الاستثمار في المنتجات الملائمة لها وتوفير المستلزمات مالية والنية لها.

ومن المتوقع أن يؤدي التعاون الاقتصادي العربي إلى زيادة حجم التجارة البينية في السلع والخدمات وكذلك الاستثمارات المشتركة، بالإضافة إلى منافع اقتصادية أخرى، وذلك نتيجة للعوامل الآتية [2]:

- اختلاف الموارد في هذه البلاد من حيث الثروات الطبيعية والعمالة ورؤوس الأموال؛
- وجود عوائق كثيرة للتجارة، مما يبشر بمنافع كثيرة في حالة رفع هذه القيود؛
- اتساع السوق العربية والقوة الشرائية فيها؛
- وجود فوائض رؤوس أموال هائلة يتم استثمارها خارج الدول العربية.

وفي هذه النقطة سيتم النظر إلى جهود إقامة منطقة تجارية واقتصادية في المستقبل خاصة بالعرب على أنها أداة فاعلة لخلق منحى اقتصادي عربي جامع يهدف إلى تغيير خريطة الشرق الأوسط والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي الذي تتعامل من خلاله الولايات المتحدة مع البلدان العربية بوصفها صفة جغرافية، لا بوصفها جامعا اقتصاديا وتجاريا وربما سياسيا في المستقبل.

إن تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيزيد من المناعة الاقتصادية للنظام العربي، ويؤثر تطبيقه في البواطن الاجتماعية والثقافية، فكسب الصراع الاجتماعي يعني تحقيق النمو في القطاعات والقوى الاجتماعية العربية التي سوف تكون مصالحها في الاستفادة من التصنيع، ليتم خلق قاعدة اجتماعية عربية مؤثرة جدا في الواقع الاقتصادي والسياسي.

---

[1] علي مغاوري شلبي ،مرجع سبق ذكره.

[2] محمود محي الدين ورشا عبد الحكيم: "**الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك**"، السياسة الدولية، عدد (131)، كانون الثاني/ يناير، 1998، ص- ص: 294- 295.

كما يمكن القول بأن الظروف السياسية لا تعكس دائما نتائج اقتصادية سلبية، بل أن العكس ربما يؤيد هذا المشهد، فالشراكة العربية للتعدين والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية كلاها يمثل أنموذج تغلبت فيه الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية[1].

إن قيام منطقة تجارية حرة في الوطن العربي سيزيد من كفاءة الاقتصاد العربي، لاسيما وإن موقع المنطقة العربية يشكل أهمية بالغة، فيمكنها من أن تسيطر على طرق التجارة الممتدة إلى قلب العالم الذي يضم شرق أوروبا وأوكرانيا ووسط أوروبا، حيث يشير في هذا الصدد هالفوردماكيندر *Halford Mackinder*[2] أن من يسيطر على قلب العالم وطريقه عبر الوطن العربي ممكن له أن يسيطر على العالم تجاريا.

أن هذا المنحى يستلزم دعم البنية الأساسية "الارتكازية" اللازمة لتشجيع التجارة البينية، والاهتمام بكفاءة النقل والخدمات اللوجستية في تفعيل التجارة البينية العربية، دور التكامل النقدي العربي في تفعيل التجارة البينية، دور الاتصالات في تفعيل التجارة البينية, وأهمية إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية وتحقيق التنوع السلعي لصادراتها وتفعيل برنامج التبادلية التجارية والاستثمار والتنمية وتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية, وتقييم الجدوى الاقتصادية للشركة العربية القابضة للتجارة والتسويق ودور برنامج آليات تنمية التجارة البينية العربية، ودور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة العربية والاتجاه نحو الصناعات عالية التكنولوجيا، ودور البوابة الالكترونية للتجارة العربية, وتصميم سوق عربية الكترونية على شبكة الانترنت، ونمو إطار ملائم لتدعيم التجارة البينية العربية ونماذج مقترحا لتفعيلها وتنميتها والمكاسب المحتملة نتيجة تنمية التجارة البينية.

1:المشهد الفرعي الأول: مشهد المنافسة- التخصص: وفي إطار المنافسة أشارإعلان الدوحة 2001 إلى مبادئ التنافس وفي مقدمتها الشفافية، عدم التمييز والعدالة في الإجراءات، والأحكام الخاصة بالكارتيلات[3] المتشددة، وأشكال التعاون الطوعي، والدعم لإعادة التقوية المتزايدة لمؤسسات المنافسة في البلدان النامية من خلال بناء القدرة، وبصرف النظر عن المعونة الدولية ففي ظل هذا المشهد يكون التحليل ممتد إلى مستقبل منظور قد تصل فيه تجارة البلدان العربية البينية إلى أقصى درجاتها، بحيث تتمكن البلدان العربية من الاستفادة من ميزاتها النسبية عن طريق التخصص، حيث تتخصص كل دولة أو أكثر من دولة واحدة في إنتاج معين وفي صناعة معينة وبما يتناسب مع إمكانياتها الفنية ومواردها وقدراتها العلمية والتقنية، حيث يمكن لآليات

---

[1] منصور الراوي: "**التكامل الاقتصادي، بدراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي**"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد،1991، ص:441.

[2] علي الحاج: "**سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص-ص:132-133.

[3] **الكارتيلات:** جمع كارتل وهو مصطلح مشتق من كلمة كارتا (*Charta*)اللاتينية التي تعني ميثاق. والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشآت يظل بعضها مستقلاً عن بعض رغم وجود اتفاق يلزمها جميعاً بالعمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها.

السوق أن تعمل على تحقيق التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل وفقا لما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية، فلبلدان العربية التي لديها قواعد إنتاجية متنوعة(زراعية، صناعية) تنتج كميات كبيرة من السلع تفوق حاجاتها المحلية، الأمر الذي هذا المشهد قبولا[1].

وهذا المشهد لا يفترض فيه أن تكون الهياكل الاقتصادية مصاغة لإشباع الحاجات المحلية القطرية الأساسية، فأولوية زيادة القدرة التنافسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تأتي في أولويات التصنيع وسياساته على المستوى المحلي؛ ويمكن الاستفادة من الميزات التي تتميز بها بعض البلدان العربية، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان التي تعاني من ندرة في مواردها وقواعدها من المواد الأولية، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على دورها في تفعيل التجارة الحرة العربية ضمن المنطقة المزمع تفعيل دورها بشكل عام، كما يمكن أن يزداد دور تجارة الخدمات بهدف تعزيز حقيبة التبادل التجاري في المنطقة.

وبالرغم من أن هذه الافتراضات قد تكون متفائلة أكثر من اللازم، حيث قد تسلب مع اشتداد قوة التكتلات التجارية ومزاحمة تأثير مناطق التجارة الحرة ذات الصلة بالمنطقة العربية إلا إن تحقيقها يضل قيد الرغبة الفعلية والإصرار على العمل العربي المشترك بعيدا عن الشعارات القومية أو استثمارها لمصالح ضيقة.

2: المشهد الفرعي الثاني: مشهد التعامل مع الواقع: يتضمن هذا المشهد مد النظر إلى المستقبل القريب وضمن إطار زمني لا يتجاوز عام 2015، وهو يجتهد في تصوير المستقبل بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدرجة أكثر موضوعية وفي إطار الوقوف على القدرات العربية ورغبة البلدان العربية.

أن تبني البلدان العربية لأولوية تحقيق هدف منطقة التجارة العربية من شأنه أن يوظف مشروعا قوميا يصب في إطار التكامل العربي في الأمد البعيد، ويضع ضمن أولوياته تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال وضع وانتهاج السياسات التي من شأنها زيادة الإنتاج وتوفير الغذاء كهدف استراتيجي تسعى دول التكتلات التجارة الأخرى إلى تحقيقه، دفعا منها لمخاطر استخدام الغذاء بوصفه أداة لممارسة الضغوط الاقتصادية من خلال الصادرات الغذائية، أو لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية المستوردة. ويمكن تحقيق هذا الهدف بالعديد من الإجراءات منه[2]:

- تبني سياسة سعرية زراعية مجزية لمنتجي السلع الغذائية الاستراتيجية؛
- ربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية؛
- رفع الطاقة التخزينية من السلع الغذائية بالحجم المطلوب.

---

[1]الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الندوة السادسة: "**المغرب العربي في مفترق الشراكات، التقرير–التوصيات– الوثائق**"، تونس، 31ماي 2007.

[2]عاطف لافي مرزوك وجدان كاظم عبد الحميد، **العرب إزاء التكتل التجاري العالمي ومنطقة التجارة** ، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية "منظمة التجارة العالمية – الفرص والتحديات – اهتمامات الدول العربية" المنعقد في بيروت– الجمهورية اللبنانية للمدة 26- 28 /4/ 2011 ، ص: 22.

وفي ظل اتفاقية الجات، تجد البلدان العربية من الضروري الاهتمام بتحقيق مزايا نسبية من انضمامها إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع إمكانية الاستفادة من إحلال التوظيف الأجنبي في الصناعات التي لا تزال بحاجة إلى قدرات علمية وتكنولوجية تتمكن من خلالها من تحقيق الميزات التنافسية في حالة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، بيد أ ن التوظيف الأجنبي سيكون وفق اشتراطات توجب أولوية الرؤية حول متطلبات أنجاز التكامل التجاري في أطار المنطقة.

3: المشهد الفرعي الثالث: الأثر التكاملي من خلال الإفادة من سياسات الإصلاح: يعول هذا المشهد على سياسات الإصلاح الاقتصادي، فأتباع تغيرات في هياكل الاقتصاد المحلي تكون على درجة عالية من التماثل بين الأقطار العربية، وهذا من شأنه زيادة التقارب في المناهج والفلسفات الاقتصادية فيما بين الدول، حيث أن(الإصلاحات التي اتبعتها البلدان العربية تسعى لضمان سلامة واتساق عامل السوق في البلدان العربية)[1]، وهو ما سيعمل خلال مدة الاستشراف على زيادة إمكانية التعاون والتبادل التجاري، ويشتمل ذلك على زيادة انسيابية حركة عناصر الإنتاج وانتقالها على الصعيد القومي العربي، لذا من شأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التخفيف وإزالة الكثير من المعوقات والقيود أمام انتقال السلع بين البلدان العربية، وخاصة في ظل وجود سياسات اقتصادية متقاربة.

ويمكن أن يكون ذلك التوجه رد فعل في إطار سياسات نيوليبرالية، يمكن تسميتها بـ "سياسات النمو في ظل المنطقة التجارية" والتي ربما تتلاءم مع القناعات التي عاشتها بعض الأيدلوجيات التي تنطلق من افتراض أساسي فحواه أن الأزمة الاقتصادية إنما ترجع أساسا إلى هيمنة القطاع العام على الحياة الاقتصادية طارح بديل الخصخصة بوصفه شرطا كافيا في تحقيق التوازنات الاقتصادية على الصعيد المالي وانقدي وأسعار الفائدة وأسعار الصرف في ظل إجراءات التكييف الخاضعة لهذا المشهد في إطار تفاؤلي يستدعي هذا التعديل[2]،إذ تبدأ الإجراءات بخصخصة للقطاع العام، ومن ثم تفرض مسارات الإصلاح عبر آليات مختلفة كالمساعدات الاقتصادية المشروطة، وسياسات صندوق النقد الدولي، وجدولة المديونية واستثمارات الشركات متعدية الجنسيات، والتي تستهدف فتح حدود الدول أمام تدفقات العولمة بمختلف أشكالها. إن قبول الدول العربية بهذه الخيارات يعني زيادة تدخل المؤسسات الدولية في الاقتصاديات العربية وإعادة تشكيلها، كما تهدد الدولة العربية القائمة في استقرارها وسيادتها.

ومن الممكن في ظل هذه الأوضاع أن لا تقتصر الإصلاحات على الجوانب الاقتصادية، بل إتباع برنامج بديل يهدف لإصلاح شامل من شأنه بناء أسس جديدة للعلاقات التجارية بناء التنمية المستقلة

---

[1] مصطفى محمد العبد الله:"**التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية**"، في (الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المركز، بيروت، 1999،ص:38.

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتياجات التطوير في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي**"، تقرير الاجتماع العاشر للجنة التجارة بالقاهرة، القاهرة، 2007، ص: 08 على الرابط: *http://www.arabtextiles.org/file/researchs/3.pdf*.

وتحقيق قدرا مقبول من العدالة الاجتماعية، وهذا يعني سيطرة المجتمع على متطلبات التطور وبالتالي وضع سلطة اتخاذ القرارات بالأيدي العربية التي تجد مصلحتها الأولى في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ويزداد هذا المشهد وضوحا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إمكانية تمويل التجارة العربية ذاتيا وخاصة في مراحلها الأولى وخلال الأمد الذي لا يتجاوز العام 2010بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من صندوق النقد العربي على تقديم الدراسات المتعلقة وذات الاختصاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في تقديم العون المالي والفني وتوفير المعلومات حول فرص التجارة في السوق العربي.

لكن نجد منحى آخر مختلف هو اتفاق الغات هو الخطر من أن يؤدي الانضمام لمنظمة التجارة إلى تحقيق الهدف الأساسي من الخصخصة وهو خصخصة جميع الخدمات العامة، وبوتيرة سريعة وهذا ما يشمل الصحة والتعليم والماء والكهرباء وتكنولوجيا الاتصالات والسياحة والثقافة والطاقة والخدمات المالية وغيره.

ثانيا: مشهد التطبيق الجزئي-اعتماد مناطق تجارة صغرى.

يقوم هذا المشهد بالنظر إلى تاريخ وتجربة العرب في التكامل ويجد أن التكامل على المستوى الكلي أمر صعب التحقق بعد التغيرات التي مر بها العرب، فمنذ مطلع الثمانينات نمى الاتجاه الجزئي للتكامل على المستوى الإقليمي وذلك مع قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981، وتعزز هذا الاتجاه مع قيام مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي عام 1989، ونجح مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتحقيق نوع من التنسيق والتعاون بين أعضائه وذلك بسبب توفر الموارد المالية الضخمة والتشابه الكبير في الأنظمة والسياسات الاقتصادية أما مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي فقد واجها بعض الصعوبات والتطورات التي أدت إلى تعثر مسيرة اتحاد المغرب العربي وتجميد نشاط مجلس التعاون العربي عام 1990بسبب اختلاف المواقف السياسية بين عدد من أعضائه. وهكذا نجد أن اتفاقية التعاون الخليجي هي الاتفاقية الجزئية الوحيدة السارية المفعول ، ولو أن هذه الاتفاقية قد اتخذت منحى إقليمياً ولم تأخذ في اعتبارها الإطار القومي الشامل على رغم الإشارات إلى ذلك في الاتفاقية نفسها، كذلك فقد شهد عقد الثمانينات قيام تكتلات اقتصادية عربية إقليمية انطلقت من القرب الجغرافي، فقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981وكان الهدف منه قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الخليجية (البحرين، الكويت، عمُان، السعودية، الإمارات، قطر)، كذلك تم تأسيس اتحاد دول المغرب العربي عام 1989والهدف منه كان توحيد التعريفة الجمركية الخارجية لهذه الدول وضم في عضويته (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا)، وتم تأسيس مجلس التعاون العربي عام 1988والذي ضم (الأردن، مصر، العراق، اليمن)[1].

[1]معتصم سليمان: "**السيناريوهات البديلة أمام التعاون الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 19-20ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 2009ص: 44.

وينبغي الإشارة إلى إن العوامل السياسية لعبت دوراً هاما في قيام هذه التكتلات بالإضافة إلى المضمون الاقتصادي الذي استندت إليه هذه التكتلات وقد نتج عن الأحداث التي مرت بها المنطقة إلى إنهاء مجلس التعاون العربي في الوقت الذي قطع فيه مجلس التعاون الخليجي شوطا لا بأس به في التكامل الاقتصادي من خلال توحيد التعريفة الجمركية بين أعضائه.

كذلك فقد وضع اتحاد التعاون المغربي استراتيجية استندت إلى خصائص الدول الأعضاء فيه وتوجهاتها الاقتصادية والتجارية، وكما يتضح من المعاهدة المنشئة للاتحاد فأن استراتيجية التعاون تقوم على الانتقال التدريجي من مرحلة إلى أخرى ابتدأ بالتحرير الانتقائي للتجارة على أن ينتهي بالوحدة الاقتصادية بما في ذلك حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في استخدام هذه البرامج لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فأن حجم التجارة العربية البينية خلال عقد الثمانينات شكل ما نسبته (7-8%) من إجمالي التجارة الخارجية العربية[1] .

وعموماً، فإن تجربة مجلس التعاون رغم أنها تتحاشى قصور التجارب الوحدوية العربية الفائتة، انطلاقاً من حاجات موضوعية ملحة، أهمها: ضرورة توفير الأمن والمحافظة على الثروة النفطية والتنمية الاقتصادية، وهي تقوم بين بلدان على درجة عالية من التجانس السياسي والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي والسكاني، كما أنها تقوم على صيغة واقعية عمادها الإقناع والاقتناع والرضا والتراضي، دون إصرار على قوالب دستورية متقدمة أو التزامات صارمة؛ إلا إن ارتفاع مستوى المعيشة في بلدان مجلس التعاون لا يعكس ارتفاع في مؤشرات الأداء الاقتصادي بسبب ضعف القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط، فالنشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ما زال مرهوناً بالإنفاق العام، ومتى ما انخفضت صادراتها النفطية، فإنها ستواجه مشاكل في تمويل وارداتها، والتي يصعب تخفيضها بشكل واضح بدون أن تتعرض هذه البلدان لمخاطر سياسية واجتماعية.

يرى البعض أن العراقيل التي واجهت تطبيق الاتفاقيات في السابق والتي ستواجهها في المستقبل مختصة بسياسات بعض الدول العربية التي لا تتفق في أحيان كثيرة مع تطبيق تلك الاتفاقية، وبالتالي يمكن مراجعة تلك السياسات وإزالة كافة الخلافات وإجراء الكثير من التشريعات التي تعمل على تذليل أي عقبات يمكن أن تقف في طريق تطبيق لذا ينصرف التطبيق الجزئي للاتفاقيات التجارية العربية إلى أن المناطق الثنائية تعتبر حافزا رئيسياً نحو تحقيق منطقة التجارة العربية الموحدة إذا التزمت الأطراف الثنائية بالعمل في إطار المنطقة المشتركة، وعدم فتح إعفاءات أو متطلبات أكثر مما يتيحه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حتى لا تفقد جدواها الاقتصادية في تكوين بنية أساسية للتكامل الاقتصادي العربي

[1] حسب إحصائيات صندوق النقد للعربي.

وتشير الوثائق العربية إلى أن " العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن يوضع في إطاره القطري، فالتنظيم الجزئي يمكن أن يكون امتداد للتنمية القطرية التي تتمكن من القفز إلى مستوى أعلى من المستوى الذي تستطيع تحقيقه البلدان منفردة كونه يدخل إلى التنمية القطرية عناصر ديناميكية جديدة في مجالات لموارد والسوق مقابل الزيادة الهائلة التي يمكن أن يضيفها العمل العربي المشترك إلى الموارد والى التطلعات القومية المشتركة"[1].

ويرجح هذا المشهد تغليب بعض عناصر الحد من المشهد السابق القائم على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويستغرق في تأثير منظمة التجارة وقواعدها على ممكنات المشهد التفاؤلي.

- **اتفاقيات الجات وأثرها المحتمل على منطقة التجارة الحرة العربية.**

نصَّت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية في المادة 24على السماح بقيام الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية بين الدول الأعضاء بالجات، كما سبق وأوضحنا في الفصل الأول، وقد طالبت منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء الذين يشتركون في مثل هذه الاتفاقيات بالقيام بإخطارها بذلك، وتزويدها بالمعلومات التي تساعدها على التحقق من عدم مخالفة شروط عمل هذه الاتفاقيات، وعلى المستوى العالمي زاد عدد هذه الاتفاقيات عن 110 اتفاقيات وتكتلات إقليمية، قدم منها حوالي 45اتفاقية لبحثها وإقرارها، وقد قامت مصر عام 1965 بتقديم الوثائق المتعلقة بالسوق العربية المشتركة إلى سكرتارية الجات، وبعد دراسة هذه الوثائق من اللجنة التحضيرية بالجات اعترفت الجات بالسوق العربية المشتركة من حيث المبدأ.

وفي ظل العولمة تزداد المسألة صعوبة، إذ إن تهافت البلدان العربية في الدخول في إطار الاتفاقيات التي تضمنتها قواعد منظمة التجارة العالمية قد قلل من الأهمية التي كان من الممكن أن تحظى بها القدرات الاقتصادية العربية وبخاصة في البلدان النفطية، مما أصاب هذه البلدان خيبة أمل كبيرة، فالحرص الدائم للدول الصناعية المتقدمة في إبقاء سطوتها على الموارد النفطية وأسعارها دفعها كما هو جرى عليه الحال في اتفاقية الجات القديمة، إلى عدم مخاطبة النفط الخام بصورة صريحة ضمن بنود الاتفاقية الجديدة، حيث فرضت المادة (**XI** جات) قيود كمية على التجارة مع بعض الاستثناءات، وهي تحظر على العضو في أن يستمر بفرضه قيود على الواردات والصادرات، أو بيع بقصد التصدير سواء اتخذت القيود المحظورة شكل الحصص أو تراخيص الاستيراد والتصدير أو أية تدابير أخرى وحتى بالنسبة لما يباح من قيود كمية، فإن الجات تلزم العضو بعدم التمييز عند تطبيق تلك القيود المباحة وإن يتم توزيع التجارة بنمط يقترب قدر الإمكان من النمط الذي كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك موانع أو قيود[2].

[1] إبراهيم سعد الدين وآخرون: "**صور المستقبل العربي**"، طبعة ثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص:110.

[2] حسين عبد الله: "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000، ص:146.

وعلى الرغم من أن الفقرة g من المادة (XXجات) تتضمن منح الاستثناءات التي تجيز فرض بعض القيود الكمية، فإنها قد تضمنت استثناءً يمكن أن ينطبق على تجارة مادة النفط الخام، بذريعة أن القيود المفروضة عليه هي وسيلة لإعاقة التجارة الدولية، ولم تأخذ بعين الاعتبار التدابير اللازمة لصيانة هذا المورد الناضب [1].

مما لاشك فيه إن للتحرير مزايا عديدة، ينبغي على البلدان العربية كغيرها من بلدان العالم الثالث أن تسعى لجنيها من خلال السياسات التجارية المتبعة، ويلاحظ في هذا الصدد سعي العديد من الدول العربية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتسعى دول أخرى إلى اكتساب العضوية الدائمة، والمفارقة التي نسجلها هنا إن الدول العربية الأعضاء في المنظمة لم تنتفع من المزايا القانونية التي توفرها المنظمة وبخاصة في مجال فض النزاعات بينها وبين الدول الأخرى، فلم تحاول الدول العربية التي تضررت من السلوك التجاري للشركات الأوروبية والأمريكية أن تقدم شكوى للمنظمة لاعتبارات مالية واقتصادية تحول عمليا دون استفادة الدول العربية من نظام فض النزاعات فضلا عن المخاوف المتعلقة بإغضاب الشركاء التجاريين[2].

وبالنسبة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية.. يلاحظ أنه سعى إلى الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية الجات، والخاص بالدول النامية وبالتكتلات الإقليمية والذي يمنح فترة عشر سنوات قابلة للتمديد إلى 12سنة لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي، كما أن البرنامج اعتمد نفس الأسس الفنية المتبعة في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية، ومعالجة حالات الدعم والخلل في موازين المدفوعات ومكافحة الإغراق، وكذلك اعتمد البرنامج الأحكام التي جاءت في اتفاقية منظمة التجارة العالمية والخاصة بقواعد المنشأ والمواصفات القياسية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ومبدأ الشفافية وتبادل المعلومات الخاصة بالتبادل التجاري، ولكن يلاحظ أن المبدأ الأول من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، والخاص بتطبيق المعاملة الوطنية على السلع المنتجة ضمن المنطقة الحرة فقط يتناقض مع اتفاقية الجات، كما أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية ينقصه الدليل الاسترشادي لإزالة القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة في إطار تنافسية القطاعات الاقتصادية (الصناعة والزراعة).

ومع ذلك لا يعني ذلك إن نتائج جولة أورغواي ستكون سلبية على الأقطار العربية، فمن المحتمل أن تحصل الاقتصاديات العربية على بعض المنافع، إلا إنه يشار أيضاً إلى إن إمكانية حدوث آثار سلبية بالنسبة لعدد كبير من الأقطار العربية هو أكثر رجحانا فالإيجابيات لا تعدو أن تكون فرصا محتملة يعتمد تحققها على جملة من الفروض معظمها يرتبط بسلوك الدول المتقدمة، إذ من الممكن أن يقلل تحرير التجارة من الميزات

[1] حسين عبد الله، نفس المرجع، ص: 147 .

[2] أنظر: صباح نعوش:"**الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية**"، المستقبل العربي، السنة (25)، العدد (282)، آب/ أغسطس، 2002، ص-ص:113-134.

النسبية التي تتمتع بها وتنتفع بها هذه البلدان، حتى وإن كان محدودا في عدد قليل من السلع كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، كما قد تتضرر البلدان المستوردة للأغذية من ارتفاع أسعار الأغذية في السوق الناجم عن تحرير التجارة. كما أن المؤشرات المستقبلية لأسعار المواد الخام، وحتى السلع الصناعية التقليدية تتجه إلى الانخفاض[1]، بينما أسعار الخدمات الفنية والتقانية تتجه إلى الارتفاع، وحتى لو سلمنا بحصول بعض الارتفاعات، فإنها ستظل في الأسعار الاسمية لا الأسعار الحقيقية للمجموعة الأولى، من جهة أخرى فان العولمة وإجراءات التحرير ستقود حتما إلى تفكيك أساليب الحماية الاقتصادية تجاه المنتجات المستوردة الخاضعة لأحكام الجات وقوانين منظمة التجارة العالمية، وهو ما يعني أن تتأثر الدولة في الوطن العربي سلبا بتدني قدرتها على التأثير في اقتصادها، يضاف لذلك فان الانضمام إلى منظمة التجارة يعني تعميم شروطها ومبادئها، فعلى سبيل المثال، يمنح شرط الدولة الأولى بالرعاية الأجانب المعاملة نفسها الممنوحة للمواطنين من حيث شروط الاستثمار والتجارة، ويتم تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية مع تخفيض الأخيرة باتجاه إلغائها نهائيا. الأمر الذي سيعني حتما زيادة حدة المنافسة الدولية للإنتاج المحلي العربي، في ظل عدم التكافؤ بين الأقطار العربية النامية والأقطار المتقدمة التي تهيمن على المنظمة وسيؤدي إلغاء الشرط المذكور إلى فقدان الدول العربية للعديد من أسواق التصدير الأجنبية[2].

ويشير إبراهيم العيسوي إلى جملة من الآثار الاقتصادية المتوقعة بالنسبة للاقتصاديات العربية في ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية ويؤكد أن الاحتمالات تبدو ضئيلة لحدوث زيادة ضخمة في الصادرات نتيجة تحرير التجارة في ظل السياسات الراهنة في معظم الدول العربية ربما باستثناء النفط والبتروكيماويات وبعض الخضراوات والفواكه، ومن جهة أخرى فأن الاحتمالات تبدو قوية لزيادة الواردات نتيجة ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد، ونتيجة ارتفاع كلفة استيراد التقانة والمنتجات المرتبطة بملكية فكرية، وكذلك نتيجة تخفيف قيود الاستيراد أو إزالتها على المشروعات الأجنبية العاملة في الدول العربية، فضلا عن زيادة الواردات من السلع الصناعية، على الأقل بالنسبة إلى الدول غير الخليجية. ومعنى ذلك أن الكثير من الدول العربية سوف يتعين عليه مواجهة أعباء مدفوعات دولية اكبر، وربما عجوزات أكبر في موازين المدفوعات،[3] ولا يقف الأمر عند هذا الحد فمن "الممكن أن تواجه بعض الدول العربية مشكلات مالية بسبب فقدان جانب من الموارد المالية التي

[1] هذا الانخفاض يحدث آثاراً عكسية على حصيلة الصادرات وعلى ميزان المدفوعات وسعر الصرف ويقود إلى تفاقم الديون.

[2] عبد المنعم السيد علي:"**العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي**"، المستقبل العربي، السنة (25)، العدد (290)، نيسان/أبريل 2003، ص:48.

[3] عبد المنعم السيد علي:"**العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص-ص:140-141.

كانت تأتيها من التعريفات الجمركية المرتفعة، والتي ستضطر إلى تخفيفها بموجب قبولها الاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية"[1] .

وعلى المدى القصير، يرجح أن تكون الآثار الاقتصادية للتحرير التجاري سلبية على الاقتصاديات العربية، فأكثر من نصف الدول العربية تعتمد على تصدير المواد الأولية (النفط بالذات) واستيراد الغذاء، ولا تلعب الصادرات ذات التقانة المرتفعة إلا دورا محدوداً في بنية صادراتها[2]. لذا فالمتوقع أن تؤدي سيادة اتفاقية أوروغواي إلى زيادة الأعباء على موازين المدفوعات للأقطار العربية والمتأتية من الغذاء، عليه فالفجوة الغذائية ستتسع في ظل اتفاقية أوروغواي إضافة إلى خضوع الاقتصاديات العربية لأحكامها[3]، ومن جهة ثانية من المتوقع أن يؤدي إلغاء اتفاقات التجارة التفضيلية المبرمة بين بلدان عربية والاتحاد الأوروبي إلى إحداث تأثيرات سلبية على حجم الصادرات من هذه البلدان (بالأخص مصر والأردن ولبنان وسوريا والمغرب)، وأخيراً فإن المزايا التي كانت تحققها كل من هذه الدول من خلال صادرات الدول الأولى بالرعاية مع الاتحاد الأوروبي سوف تتراجع لصالح تفضيل دول أوروبا الشرقية وهذه أمور ستلقي بظلالها على مستقبل التجارة العربية في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية.

هذا بالإضافة إلى تقليص الدعم بهدف إنهائه أيضا. كل ذلك سيزيد من المنافسة الدولية كما ستنخفض مواردها المالية نتيجة انخفاض مواردها الجبائية التي تمثل الرسوم الجمركية بندا مهما فيها.

إن ارتباط الأقطار العربية بالاقتصاد العالمي وبخاصة المتقدم منه في أوروبا والولايات المتحدة واليابان والى حد ما الاقتصاديات الصناعية الجديدة الآسيوية وثيق جدا وبخاصة في قطاعات التجارة الخارجية[4]والنفط والصناعة والتقانة، وهذا الارتباط الوثيق سوف يعرضها بشكل شديد لتأثيرات العولمة وذلك باتجاه تفاقم

---

[1]عبد المنعم السيد علي ،نفس المرجع ، ص:141.

[2]في عام 2000بلغت صادرات التقانة الرفيعة (تشمل منتجات الفضاء الجوي والحواسيب والمواد الصيدلانية والأدوات العلمية والأجهزة الكهربائية) حوالي 02 في المائة من صادرات المصنوعات (التي تشمل وفقا للتصنيف التجاري الدولي صادرات الكيماويات والمصنوعات التحويلية الأساسية والآلات ومعدات النقل وغيرها من السلع المتنوعة المصنوعة)، التي تعني أقل من مليار دولار من أصل 602.5مليار دولار هي مجموع الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت النسبة في إسرائيل 25في المائة أي حوالي عشرة مليارات من أصل 110مليار دولار هي إجمالي الناتج المحلي، النسب مأخوذة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، الجدول رقم 14، ص- ص:198-201؛ في حين احتسبت الأرقام الصحيحة من المصدر نفسه.

[3]للمزيد أنظر؛ سالم توفيق النجفي:"**اتفاقية أوروغواي والمتضمنات الاقتصادية للزراعة العربية- التغيرات المحتملة**"، المستقبل العربي، السنة (19)، العدد (217)، آذار/ مارس 1997، ص- ص:70-82.

[4] لقد بلغت الصادرات العربية 162.9مليار دولار عام 1999، وتعادل 2.9بالمائة من الصادرات العالمية، بينما بلغت الواردات العربية الإجمالية 151.7مليار دولار عام 1999، وتعادل 2.6 من الواردات العالمية. ويلاحظ أن 27.2بالمائة من إجمالي الصادرات اتجهت إلى الاتحاد الأوروبي، واتجهت10بالمائة إلى الولايات المتحدة، بينما اتجهت 12.1من الصادرات العربية إلى جنوب شرق آسيا، ووصلت الصادرات العربية إلى اليابان إلى حوالي 18.4بالمائة. وتتشكل معظم هذه الصادرات من النفط (68بالمائة) بالإضافة إلى بعض المصنوعات (15.9بالمائة) والكيماويات (5.3 بالمائة) والأغذية والمشروبات والمنسوجات والملابس الجاهزة. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة المصدر الرئيس للواردات العربية، (39.2، 8.2، 13.2بالمائة على التوالي).

تبعيتها لتلك الاقتصاديات والحد من مقدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية بشكل انفرادي وبشكل عام سيأتي الأثر الأكبر على الاقتصاديات العربية من خلال تطبيق أحكام النظام الجديد للتجارة العالمية.

ولعل أخطر ما يترتب على العولمة في المدى القصير إنما ينتج عن قيام الدول العربية-كل منها على انفراد- بمواجهة مشاكل الانضمام لاتفاقية الجات، فوقوفها فرادى في مواجهة المنافسة الأجنبية الناتجة عن تحرير التجارة سيعرضها لمخاطر جمة بسبب صغر حجم اقتصادياتها وضعف قوة المنافسة لديها وضآلة كفاءتها الإنتاجية ومحدودية أسواقها الداخلية والخارجية معا، وضآلة صادراتها حجما ونوعا[1]؛ عليه فإن مجابهة النظام العالمي الراهن وتيار العولمة وتحقيق أكبر قدر من المنافع في إطاره تحتاج إلى جهود تتجاوز الدول العربية منفردة أو حتى مثناه وعلى الرغم من إن الآثار الكلية للعولمة في الوطن العربي تبدو سلبية،إلا إن تحديد الأثر النهائي يتوقف على عنصرين: **الأول**؛ هو إرادة القوى الدافعة للعولمة، و**الثاني** هو مدى قدرة الأقطار العربية على التعامل مع تلك الآثار، وبالتحديد مدى قدرتها على صياغة مشروع وطني وجماعي يتقاطع مع العولمة ولكنه لا يندمج فيها.

وبافتراض استمرار الضغوط الأمريكية على أعضاء أوبك وجلهم من العرب، فان وضع السوق النفطية سيكون انعكاسا لحالة أوبك، والعكس يمكن أن يكون صحيحا، فالسيناريوهات عديدة والنتائج المحتملة لكل منها مختلفة بحصتها وبدخول الدول من خارج أوبك على خط اغتنام الفرص والاستفادة من الطلب الزائد على الطاقة، والذي سيحول السوق النفطية إلى ساحة صراع سيكون معلنا وواضحا بالتأكيد، وأما السؤال عن مستقبل سيطرة الأوبك على سوق النفط سيكون بالغ التعقيد، ولكن وضع الدول خارج أوبك لن يكون بأفضل حال من وضع الدول الأعضاء فيها، ولا سيما على المدى الطويل[2].

ثالثا: مشهد الإخفاق: فشل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ينطلق هذا المشهد من رسم صورة تشاؤمية للتجارة العربية من خلال تفعيل عوامل الكبح وهي على وجه التحديد تندرج في المحددات وقيود التجارة العربية ومن بينها القيود التي يفرضها الآخر، هي تأثير التكتلات التجارية ذات الصلة بمنطقة عمل التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ إن تعدد الاتفاقات الإقليمية والدولية في ظل غياب استراتيجية عربية موحدة تجاهها قد يخلق مزيداً من التعقيدات تفقد منطقة التجارة الحرة العربية القدرة على خلق كيان اقتصادي له ثقله في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، ذلك أن فتح الأسواق القومية يصطدم بالتوجه العالمي الجديد نحو إعادة تكتل أسواق العالم في ظل ترتيبات إقليمية جديدة.

---

[1] عبد المنعم السيد علي:"**العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[2] سمير صارم، **إنه النفط يا** (...) !!،دار الفكر/سورية،2003، ص:122.

1: القيود التي تفرضها منطقة التجارة الحرة الأمريكية: فعلى الرغم مما تتضمنه هذه المبادرة، في هيئتها الأولية، من فرص إيجابية يمكن للدول العربية الاستفادة منها- فإن الشراكة "الشرق أوسطية" كمفهوم إقليمي تعني كل الدول الشرق أوسطية بما في ذلك إسرائيل. وبالتالي فالشراكة الأمريكية- الشرق أوسطية مشروطة بإقامة علاقات عربية طبيعية مع إسرائيل، وهو ما يهدد بإلغاء أية طموحات للتكامل العربي وصهرها في إطار شرق أوسطي جديد[1].

كذلك فإن الدعوة الأمريكية التي أطلقها الرئيس الأمريكي في 09/ 05/ 2003 لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية في غضون عشر سنوات تضم الولايات المتحدة و23دول من منطقة الشرق الأوسط – 22دولة عربية و دولة واحدة غير عربية هي إسرائيل – تهدف إلى خلق منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط ما بين العرب والإسرائيليين تكون لإسرائيل و أمريكا اليد العليا في المنطقة، وهي تجديد لدعوة شمعون بيريز التي عرضها في كتابه "الشرق الأوسط الجديد " الذي نشر في عام 1993، وهي مشروطة تتطلب من الدول الراغبة في توقيع الاتفاقية أن تغير نظمها السياسية والتعليمية والاقتصادية وبالتالي هويتها، وهذا أخطر ما في المشروع، ولهذا يصح أن نطلق عليها منطقة التجارة غير الحرة على حد تعبير الدكتور محمود عبد الفضيل.

2: القيود التي تفرضها الشراكة المتوسطية: ففي إطار الاتفاقيات الجزئية يمكن للشراكة المتوسطية أن تحد من الجهود العربية الرامية لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكلها الواسع والكامل، فالآثار السلبية تقلل من إمكانيات تطوير الصناعة التحويلية وترهق ميزانية البلدان العربية الأعضاء في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية على تبني صناعات ومنتجات لا يمكن لها أن تكون محمية في مراحلها الأولى، مما ينعكس سلبا على الصناعات العربية القائمة التي سيتم التخلي عنها لادارة القطاع الخاص في الأقطار العربية المعنية.

ان التفاوت في المستوى الاقتصادي يقلل من فرصة البلدان العربية من الاستفادة من الشراكة ويضع قيدا وحدود جوهرية تتنافى مع متطلبات تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكلها المطلوب والذي يراد منه تحقيق أهداف اقتصادية ذات صفة وحدوية أكبر في المستقبل.

وعلى الرغم من إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية في ، فإن الدول العربية لم تحسن استغلال هذا التكتل في تحسين معدلات التبادل التجاري بينها وفي زيادة حجم الاستثمارات البينية والدخول في تحالفات وشراكات صناعية وتجارية، ولم تحسن استغلال هذا التكتل أيضاً في مواجهة التحديات والضغوط الخارجية، فالموقف التفاوضي العربي مع الاتحاد الأوربي كان هزيلاً إلى درجة كبيرة، إذ لم يتم التفاوض على أساس تكتل اقتصاد عربي موحد، وإنما انفردت كل دولة بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي دون تحقيق ميزات تمكنها من حماية اقتصادياتها من منافسة السلع والخدمات التي ستتدفق من دول الاتحاد إلى الدول العربية الموقعة على

[1] ياسمين الجواهري:"**دراسة تحليلية ناقدةلاقتراح الرئيس الأمريكي جورج بوش حول إقامة منطقة تجارية حرة أمريكية – شرق أوسطية**"، غرفة التجارة العربية – البريطانية، آب (أغسطس) 2003، ص:10.

الاتفاقية، حيث ستحظى السلع الأوربية بمعاملة تفضيلية تفوق تلك المقدمة إلى منتجات الدول العربية الأخرى، وكذلك لا تؤمن اتفاقات الشراكة النفاذ المطلوب للمنتجات العربية إلى الأسواق الأوربية (زراعية ومنسوجات)، ناهيك عن أنه ليست هناك أية ضمانات بتدفق استثمارات أوربية إلى البلد العربي الشريك. [1]

كذلك تمثل اتفاقات الشراكة الأوربية – المتوسطية اتفاقات ثنائية بين الاتحاد الأوربي والدولة العربية الشريكة، وتطال فقط الدولة العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي أي أنها لا تشمل بقية الدول العربية الأمر الذي سينعكس سلباً على التبادل التجاري العربي البيني داخل منطقة التجارة الحرة العربية ، نظراً للمنافسة التي ستواجهها السلع العربية من السلع القادمة من دول الاتحاد التي تتمتع بمعاملة تفضيلية تفوق تلك المقدمة إلى المنتجات العربية، كذلك فإن الدعوة الأمريكية التي أطلقها الرئيس الأمريكي في 09 / 05 / 2003 لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية في غضون عشر سنوات تضم الولايات المتحدة و23دول من منطقة الشرق الأوسط –22دولة عربية و دولة واحدة غير عربية هي إسرائيل–تهدف إلى خلق منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط بحدود حرة ما بين العرب والإسرائيليين تكون لإسرائيل وأمريكا اليد العليا في المنطقة ، وهي تجديد لدعوة شمعون بيريز التي عرضها في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " الذي نشر في عام 1993، وهي مشروطة تتطلب من الدول الراغبة في توقيع الاتفاقية أن تغير نظمها السياسية والتعليمية والاقتصادية وبالتالي هويتها، وهذا أخطر ما في المشروع، ولهذا يصح أن نطلق عليها منطقة التجارة غير الحرة على حد تعبير الدكتور محمود عبد الفضيل[2] .

وتندرج الشراكة المتوسطية ضمن التحركات الأوروبية لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، والمحصلة إن هذه الدعوة لا تخرج عن إطار رغبة الدول الأوروبية في إقامة " نظام متوسطي جديد.." تحت قيادتها في إطار النظام العالمي الجديد، وأيضا لاستيعاب بلدان المغرب العربي الكبير من جديد ضمن مشروعات أوربة العالم، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل هو إلى أي مدى يحمل هذا المشروع في طياته عناصر التناقض مع المشروع التكاملي العربي وهل سيرضى الاتحاد الأوروبي بإقامة مثل هذا المشروع الذي من شأنه أن يعزز التوازن بين طرفي الشراكة (الأوروبي والعربي): وهنا يفتقد الدعاة لهذا المشروع إلى الدليل التاريخي الذي يدعم تفاؤلهم تجاه إمكانية قيام مثل هذا التكامل[3].

فمن المحتمل أن تزداد نفاذية آليات العولمة إلى السوق التجارية العربية، حيث تمثل كل من الكتلة الأوروبية واتحاد التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"*NAFTA*"، إذ يمكن لهذه الكتل التجارية من أن تطبق معايير

---

[1]انظر ناجي التونيوآخرون:"**تأثير اتفاقيات الشراكة العربية –الأوروبية على مستقبل التكتلات الإقليمية العربية**"، المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، 2000.

[2]عاطف لافي مرزوك، وجدان كاظم عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[3]حول هذه الآراء أنظر: مصطفى عبد الله خشيم:"**التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي في إطار عملية برشلونة**"، مجلةالمستقبل العربي، السنة (24)، العدد (275)، كانون الثاني/ يناير، 2002، ص– ص:80–92.

رفيعة في سياسات سوق العمل وفي أشكال الحماية التجارية، فهذه الكتل عبارة عن أسواق كبيرة قادرة بذاتها، إذا ما أرادت من أن تتصدى للضغوط الدولية في السياسة تجاه قضايا محددة ومعينة.

وفي هذا الصدد فالتوقعات في ظل مشهد الإخفاق تثير بدورها تفاؤلا، ممكن أن يصب في إطار مشهد التفاؤل فالنموذج التجاري العربي-الأوروبي سيكون اختبار حاسم لأطروحة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإذا نجح الأوروبيون في تطوير بنية مؤسساتية تجارية وسياسات مشتركة مع العرب في مجال إعادة ضبط الشراكة المتوسطية، فإن أمل الاتفاقيات التجارية الجزية كذلك سيكون ضئيلا في ظل قدرة الشرك الأوروبي على إدارة السوق التجارية.

ثالثـاً: القيد الذي يفرضه النظام المعمم للمزايا الأمريكي "*GSP*":النظام المعمم للمزايا الأمريكي هو نظام تمنح من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية معاملة تمييزية، حيث يعمل النظام على الإعفاء الجمركي التام لحوالي 3400سلعة على مستوى البنود التعريفية الـ***digits*08**من 132دولة نامية وأقل نموا [1] ، وتتضمن قوائم النظام بعض منتجات السلع المصنعة، والسلع الشبه مصنعة، والمنتجات الزراعية، والأسماك، ومنتجات أخرى يتم فرض تعريفة جمركية عليها على مستوى الدولة الأولى بالرعاية(أي على مستوى كافة الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية)، وقد شرع بتطبيقه سنة 1976 بهدف خلق فرص اقتصادية للدول النامية واستخدام التجارة كأداة لدفع التنمية وكذا توسيع الخيارات أمام القطاع الصناعيوالاستهلاكي الأمريكي، حيث يتم بمقتضى هذا النظام منح إعفاءات جمركية لحوالي3400بند سلعي من صادرات الدولة النامية المستفيدة فضلا عن تمتع 1400بند سلعي إضافي بإعفاء جمركي كامل من صادرات الدول الأقل نمو،هذا وقد قام مجلس النواب الأمريكي بالموافقة في 2008/7/29على التشريع) الذي يتضمن مد العمل بالنظام الأمريكي المعمم للمزايا لمدة عام واحد (حتى نهاية ديسمبر 2009) وذلك دون إجراء أي تعديل بالنسبة للدول المستفيدة أو البنود المدرجة به[2].

ولعل أهم ما يشار إليه في هذا النظام هو تكون السلعة الواردة ضمن قائمة السلع الخاصة بهذا النظام وأن تكون واردة مباشرة من إحدى الدول المستفيدة، وإذا مرت عبر دولة أخرى فيجب أن تكون في حاوية مغلقة، وأن تكون القيمة المضافة في حدود 35 %علي الأقل من قيمة السلعة المصدرة للولايات المتحدة، وأن ترد برفقة السلعة شهادة المنشأ، وأن يطلب المصدر معاملة السلعة المعاملة الجمركية المطلوبة باعتبارها ضمن السلع الواردة بهذا النظام من خلال وضع حرف *A* قبل رقم البند الجمركي للسلعة على الاستمارة الخاصة

[1]قطاع الاتفاقيات التجارية، الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، مقدمة النظام المعمم للمزايا الأمريكي*GSP*، وزارة التجارة والصناعة نقلا عن الموقع الالكتروني: *www.goeic.gov.eg/NR/rdonlyres/.../AMERICAGSPParabic1.doc*

[2]قطاع الاتفاقيات التجارية، الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، دليل ارشدي عن النظام المعمم للمزايا الأمريكي*GSP*، وزارة التجارة والصناعة نقلا عن الموقع الالكتروني: *www.goeic.gov.eg/gsp.pdf*.

بالجمارك الأمريكية، هذا على ألا تزيد صادرات هذه السلعة عن قيمة تتحدد سنويا أو عن 50 %من إجمالي الواردات الأمريكية من هذا البند[1] .

ما يؤخذ على هذا النظام أنه لا ينظر إلى طبيعة الصادرات، ويركز على إعفاء الصادرات الزراعية في البلدان العربية مما يكرس حالة التخصص الدولي والتبعية.

رابعـاً: المحددات من خلال آثار الأزمة المالية 2008: نتيجة سيطرة الولايات المتحدة على النظام النقدي والمالي العالمي، باعتبارها ذات قوة اقتصادية فعالة في التجارة الخارجية، وخصوصاً في مجال استيراد النفط والمعادن وتصديرها إلى " 60 " دولة تقريباً، وبالتالي تمثل حلقة وصل مهمة تربط اقتصاديات العالم، من صناعية ودول نامية ودول منتجة للنفط. والدليل على ذلك أزمة الرهن العقاري في أمريكا والتي أدت إلى تراجع حاد في الطلب الاستهلاكي المحلي والطلب على الاستيراد وكانت هذه النقطة إحدى أهم قنوات تأثراً المباشر في التجارة الدولية، فقد بدأت التجارة تتراجع وخاصة في اتجاهها مع البلدان الأكثر تأثيراً بالأزمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فتراجع معدل التبادل التجاري أدى إلى انخفاض أرباح أسهم الشركاء التجاريين، وتعدّ الصين نموذجاً حياً في هذا الصدد، فقد نجحت في تحسين تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في صالحها، إذ استمرت في سياستها في إغراق السوق الأمريكية بالمنتجات الصينية وإقامة المشروعات، وهكذا بالنسبة إلى البلدان الأخرى التي تأثرت بالأزمة، وما عزز من حجم الآثار هو محاولة المستثمرين في البلدان الأكثر تأثراً بالأزمة سحب استثماراتهم إلى الخارج.

ولفهم آليات انتقال الأزمة المالية العالمية إلى البلدان العربية والتأثير في قدرتها التفاوضية في ظل النظام التجاري العالمي، نجد انه ينبغي النظر إلى الأثر في القنوات الآتية:

أ. **قناة التجارة الخارجية العربية:** التجارة قناة لمرور تأثيرات الأزمات، مع تشعب عمليات الإنتاج العابر للحدود، مما يخلق أثرا مضاعفاً. تعتبر التجارة الخارجية القناة التي تربط اقتصاديات الدول ببعضها، وبالتالي تمر من خلالها تأثيرات الأزمات الاقتصادية من بلد إلى آخر، وهذا ما حصل في المرحلة الثانية من الأزمة العالمية، أي بعد تحولها من أزمة مالية عالمية إلى أزمة ركود اقتصادي عالمي، ذلك أن ضعف ارتباط مجمل أسواق المال العالمية ساهم بشكل عام في حصانة الاقتصاديات العربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وإن تأثرت بعض الدول العربية الغنية وصناديق الاستثمار العربية من جراء تمويلها للمؤسسات المالية العالمية التي ما لبثت ما أفلست.

---

[1] علا الصيداني:"**ورقة حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**"، اجتماع الخبراء لتحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت،11-12تشرين الثاني/ نوفمبر 2009.

ومع ارتباط المنطقة العربية بأقاليم العالم الأخرى عبر القنوات التجارية، ولا سيما في ما يتعلق بتصدير النفط والغاز والمنتجات البتروكيماوية، فقد أدى الهبوط الحاد في الطلب العالمي على النفط إلى تقليص حجم التجارة العربية الخارجية. وانعكس هذا سلبًا على قطاع النفط والقطاعات المرتبطة به بشكل كبير بسبب تخفيض حجم الإنتاج والاستثمار .لهذه التطورات تبعات سلبية أيضًا على آفاق التشغيل وتحديات تخفيض معدلات البطالة في المنطقة العربية، التي تعاني أصلا من أعلى معدل للبطالة في العالم ويصل إلى 14 %.

ب. قناة الاستثمارات العربية الخارجية واستثمارات الصناديق السيادية: اتخذت الدول العربية سياسة مالية قائمة على الفوائض المالية، المعلن عنها من إيرادات النفط التي تتراوح بين 40 % إلى 60 % من الناتج المحلي الإجمالي في شكل صناديق ثروة سيادية [1] ، ويعرف صندوق الثروة السيادي على أنه " أداة مالية مستحدثة ومدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لأغراض استثمارية أو ادخارية ويتم تمويله عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة كما أن مجال نشاطه قد يكون داخلي أو خارجي" [2] .

وتهدف تلك الصناديق السيادية إلى مجموعة من المنافع الاقتصادية والمالية المختلفة، فهي تمثل دخلاً بديلاً للنفط، من خلال تنويع مصادر الدخل وتطوير البنية الأساسية للقطاعات الإنتاجية، واحتياطي نقدي للأجيال القادمة في حالة تعرض النفط للنضوب، فضلاً عن تحقيق الاستقرار المالي في الأسواق العالمية من خلال توفير السيولة للأسواق في أوقات الكساد [3] .

وقد تزايد نمو هذه الصناديق خلال المدة 2000 – 2008 حتى وصلت إعدادها حسب تقديرات مؤسسة ستانلي مرغان 53 صندوقاً عربياً وأجنبياً، سواء كان تمويله من مصادر النفط أو من التجارة أو من الفوائض في الموازنة العامة، لكن أحجام الصناديق تختلف في ما بينها تبعاً لذلك [4] ، وقد قدر صندوق النقد الدولي أصول تلك الصناديق في بداية عام 2008 مابين 2.1 تريليون دولار إلى ثلاثة تريليونات دولار، وكما هو مبين ذلك في الجدول (3-1).

---

[1] ماجد عبد الله المنيف: "**صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية**"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 129، 2009، ص: 210.

[2] بوفليح نبيل: "**دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية- الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة الدكتوراه في لاقتصاد، تخصص نقود ومالية، جامعة جزائر، 2011 .

[3] صندوق النقد الدولي: "**إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع**"، التقرير السنوي لعام 2008، ص: 31.

[4] عبد المجيد قدي: "**الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة**"، عنوان المؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان لبنان، 13- 14 آذار 2009، المتاح على الشبكة الانترنت: *Http://www.jinan.edu.lb .*

الجدول رقم (3-1): تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية للدول العربية خلال شهر فيفري 2008 (مليار دولار).

المبلغ	التقديرات الدنيـــا	التقديرات العليـــا
صناديق دول مجلس التعاون.	495	1140
الإمارات: هيئة أبو ظبي للاستثمار.	250	875
الكويت: هيئة الاستثمار الكويتية.	213	213
قطر: هيئة الاستثمار القطرية.	30	50
عمان: صندوق الاحتياطي العام للدولة.	02	02
الأصول الخارجية لمؤسسة النقد العربي لسعودي.	289	289
إجمالي دول مجلس التعاون.	784	1429
صناديق دول عربية أخرى.	93	93
الجزائر.	43	43
ليبيا.	50	50

المصدر: ماجد عبد الله المنيف: "**صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية**"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 129، 2009، ص: 213.

المبحث الرابع: متطلبات تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

لقد بات من ضروري تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها الخطوة الأولى لتحقيق تكتل عربي اقتصادي قادر على مواجهة تحديات النظام التجاري العالمي، وكما رأينا سابقا هناك عدة مشاكل تحد من فعالية وكفاءة هذه المنطقة الأمر الذي يقتضي النظر في متطلبات تفعيل هذه المنطقة الحرة ، وفيما يلي ندرج من وجهة نظرنا أهم السبل المتاحة لدى الدول العربية لإنجاح أولى محاولاتها في تبني المدخل التجاري للاندماج الاقليمي.

المطلب الأول: إدماج الخدمات ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على اتفاقية التجارة في الخدمات بين الدول العربية في عام 2003، وفقا لما تم الاتفاق عليه في القمة العربية في بيروت 2002 ، حيث تم التوصل إلى إطار الاتفاقية. وبدأت البلدان العربية المشاركة اعتبارا من أكتوبر2004 بتقديم العروض والطلبات عن القطاعات الخدماتية وشروط النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية بغرض التوصل إلى الالتزامات المحددة في إطار الاتفاقية العربية للخدمات، وتقع اتفاقية التجارة في الخدمات بين الدول العربية في ستة أجزاء، على النحو التالي: النطاق والتعريف، والالتزامات العامة، والالتزامات المحددة، والتحرير التدريجي، وأحكام مؤسساتية، وأحكام ختامية [1].

غير أن هذه الاتفاقية، كما هو الحال عادة بالنسبة إلى اتفاقيات التجارة في الخدمات، لا تكتمل ولا يمكن تنفيذها إلا بعد إقرار الالتزامات المحددة لكل دولة طرف في الاتفاقية . وفور الانتهاء المفاوضات والتوصل إلى نتائج مرضية في شأن الالتزامات المحددة بين ثلاث دول عربية على الأقل، وفور اكتمال إجراءات التصديق يبدأ تنفيذ الاتفاقية ويشرع باب الانضمام إليها أمام سائر البلدان العربية فور استكمال الالتزامات المحددة لهذه الدول وموافقة الدول الأطراف المؤسسة على ملاءمتها.

ومازالت المفاوضات التي بدأت في جولة بيروت مستمرة ، غير أن تقدمها البطيء دفع بالقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت 19-20 يناير 2009) إلى إصدار قرار بالإسراع في إنهاء المفاوضات وتطبيق الاتفاقية الجديدة التي تشكل نقلة موضوعية في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان العربية، وقد انطلقت في يونيو 2011 مفاوضات قطاعية شملت الاتصالات والتشييد، تتبادل الوفود المشاركة فيها وجهات

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية، الفرص والتحديات في البلدان العربية خلال الفترة 2001-2011، الأمم المتحدة ، 2010 نقلا عن الموقع الالكتروني:
www.escwa.un.org/imformation/.../edit/.../edgd-11-IG.2-CRP.1.pdf

النظر فيما يتعلق بالعروض الحالية ووسائل تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، وتم الاتفاق على استكمال هذه المفاوضات خلال العام الحالي بقطاعات خدماتية أخرى [1] .

أولا: معوقات تحرير الخدمات في إطار المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يمكن تلخيص أهم العقبات والتحديات التي أدت إلى تباطؤ المفاوضات لتحرير الخدمات في إطار المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يلي [2] :

- تداخل أجندات تحرير التجارة في الخدمات في الأطر متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية مما أدى إلى تشتت الجهود المحلية لمحاولة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- عدم كفاية البرامج الإعلامية والتدريبية التي تساعد على زيادة الوعي بأهمية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية و الفوائد المرجوة والتي تعود بالمنفعة على موردي الخدمة ومنظمها ومستهلكيها.
- عدم توافر بيانات كاملة عن هيكل السوق لكل قطاع خدمي ومدى مساهمته في الدخل القومي.
- عدم توافر دراسات حول أهمية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وأثرها على النمو والتنمية في الدول العربية.

أما على مستوى الدول فرادى، فتوجد عقبات تتعلق بعدد من الأمور، منها أن تعدد الجهات المسئولة عن القطاعات الخدمية وتجارة الخدمات في جميع الدول العربية تشكل عائقاً أمام المسؤولين والمفاوضين في الدول العربية لاتخاذ قرارات بشأن التحرير، خاصةً في ظل تنوع القطاعات الخدمية واختلاف طبيعتها والتي تجعل من الضروري مراعاة مواقف الجهات الحكومية وغير الحكومية المنظمة، والجهات الموردة ومستهلك الخدمة، وهناك بعض القطاعات الخدمية التي تفتقر إلى وجود جهة منظمة لها، مثل القطاعات الفرعية لخدمات الأعمال، وهو الأمر الذي يتطلب إنشاء جهة تنظيمية موحدة، مثل مجلس أعلى للتجارة في الخدمات تقع تحت مظلته كافة القطاعات الخدمية، وهو النموذج المتبع في العديد من الدول المتقدمة، آما لا تستخدم الدول العربية اتفاقيات الاعتراف المتبادل بينها فيما يخص مثلا الشهادات المهنية، وتعد هذه الاتفاقيات في غاية الأهمية لدعم عملية التحرير الإقليمي للخدمات، وبشكل خاص في مجالات التشييد والخدمات المهنية، والانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين.

ثانيا: إمكانات العمل لتفعيل السياسات التجارية في تحرير التجارة في الخدمات على المستوى الإقليمي العربي: يوجد العديد من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها الدول العربية لتحقيق المزيد

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): "**المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية**"، الفرص والتحديات في البلدان العربية خلال الفترة 2001-2011،

[2] أحمد فاروق غنيم: "**القطاعات الخدمية وسياسة التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية**"، الطبعة الأولى، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان، 2012، ص- ص: 49- 53.

من التكامل الإقليمي في مجال تحرير التجارة البينية للخدمات، نورد منها الخطوات الرئيسية الآتية [1] :

- **مراجعة التشريعات لزيادة فاعلية القواعد والقوانين:** يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية، التي قد تعيق حركة الإصلاح والتحرير، لذا يمكن إقامة مشروع عربي مشترك لمراجعة القوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية وفي هذا الإطار تتم مراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم القطاعات، بحيث يتم حذف القواعد غير الضرورية، ويتبع ذلك وضع مصفوفة للمقارنة بين وضع آل قطاع من القطاعات الخدمية في مختلف الدول العربية.
- **التوافق أو التقارب التشريعي:** قد تكون إحدى الخطوات الأكثر فعالية في التكامل الإقليمي تحقيق التوافق التشريعي والذي لا يتطلب بالضرورة توحيد القوانين للتوصل إلى التحرير، بل يمكن تحقيق هذا التوافق من خلال إزالة القيود غير التعريفية من جانب واحد بعد ضمان مراجعة التشريعات ومن خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل، وأخيراً عن طريق التوافق مع المعايير الدولية مثل المعايير المتعلقة بالقواعد المحاسبية الدولية.
- **التعاون بين الأجهزة التنظيمية الوطنية للخدمات** .إن ضمان التحرير الفعال على المستوى الإقليمي يتطلب أن يكون هناك تعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية في الدول العربية، إلا أن نوع التعاون والدرجة المثلى له بين الأجهزة التنظيمية الوطنية قد يختلف من قطاع إلى آخر، وهناك حاجة لإنشاء شبكة مؤسسية بين الأجهزة التنظيمية في الدول العربية لتسهيل انتشار أفضل الممارسات عن طريق تبادل البيانات ومعايير تقييم الأداء " *Benchmarking* " ويساعد هذا النوع من التعاون بشكل غير مباشر على رفع مستوى التحرير الفعلي وتسهيل تقارب مستويات تطور القطاعات الخدمية في الدول العربية.
- **تنشيط عملية التحرير حسب الأسلوب الرابع (الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين):** يشكل الأسلوب الرابع لتحرير تجارة الخدمات في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الجاتس والمتعلق بانتقال العمالة لفترات مؤقتة نموذجاً مفيداً لحث الدول العربية على الاتفاق على إطار مشترك لتيسير حركة العمالة العربية الماهرة وشبه الماهرة فيما بينها ولفترات مؤقتة يتفق على تحديده، وقد يشكل تيسير حركة العمالة العربية الماهرة وشبه الماهرة بديلاً هاماً لهجرة العمالة العربية ووسيلة فاعلة لتخفيف ضغوطات العرض في أسواق عمل عدد من الدول العربية [2].

[1] صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، 2012، الامارات العربية المتحدة، ص: 222.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): "**المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية**"، الفرص والتحديات في البلدان العربية خلال الفترة 2001-2011، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

- **تبني المنهج القطاعي للتفاوض:** بادرت مصر والأردن بالتفاوض الكامل لتحرير قطاعات خدمية محددة، ويمكن لهذه المبادرة في حال توصل الدولتين إلى اتفاق قطاعي أن تكون نموذجاً يمكن لباقي الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إتباعه .ويمكن أيضاً إتباع هذا النموذج حتى على المستوى شبه الإقليمي، كالتفاوض في إطار"اتفاقية أغادير" ومن ثم على مستوى جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في قطاعي التشييد والبناء والكهرباء، على سبيل المثال، وبعدما يتضح أنه توجد منافع عديدة من التعاون المشترك بين عدد من الدول في هذه القطاعات.
- **رسم الخطوط العريضة لقواعد المنشأ:** تضطلع قواعد المنشأ بدور مهم في تحديد المعاملة التفضيلية الممنوحة للشركاء الإقليميين وضمان أنَّ الانفتاح على المستوى الإقليمي لا يؤدِّي إلى باب خلفي لغير الأعضاء في الاتفاقية ليتمتعوا بالمنافع التي صُمِّمت في الأساس ليستفيد منها الأعضاء، وفي حالة الخدمات، خلافًا لحالة السلع، يصعب أكثر تعيين قواعد المنشأ.فالخدمات عادة ما تقدم بوسائل مختلفة تؤثر بدورها على قواعد المنشأ .ففي أسلوبي التوريد الأول والثاني من أساليب توريد الخدمات، لا تشكل قواعد المنشأ مشكلة كبيرة، حيث تقدم الخدمة من قبل الشريك التجاري .ومع ذلك، هناك حاجة للاتفاق على الخطوط العريضة المتعلقة بقواعد المنشأ للأسلوبين الثالث والرابع من أساليب توريد الخدمات، وهناك ثلاثة من المعايير التي يجب أن تطبق والتي تتضمن النطاق القانوني الذي تنتمي إليه الشركة المقدمة للخدمة والموقع الجغرافي لمقدم الخدمة والملكية والرقابة وهذه المعايير ليست حصرية ويمكن تطبيق مزيج منها ولكن يتعين أن تتفق الدول العربية على المعيار الذي يجب تطبيقه والذي قد يختلف باختلاف القطاع لضمان مفاوضات مثمرة وفعالة وتجنب المفاوضات المطولة، كما حدث في مفاوضات تحرير التجارة في السلع [1].
- **إدراج مادة للتعامل بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** إن إدراج مثل هذه المادة يعني أن الدول العربية توافق على مبدأ أساسي، وهو أن أي معاملة تفضيلية تمنحها أي دولة عربية إلى الدول الأخرى في نطاق الاتفاقيات التجارية الإقليمية الخاصة بها تطبق على باقي الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات. وسيؤدي ذلك إلى التخفيف من حدة التفرقة الناتجة عن الاتفاقيات المختلفة السارية، وكذلك بالنسبة لأي اتفاقية مستقبلية، حيث ستمتد أي معاملة تفضيلية إلى الدول الأعضاء في اتفاقية التجارة العربية للخدمات [2].

[1] أحمد فاروق غنيم: "**القطاعات الخدمية وسياسة التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

[2] صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 225.

وسيؤدي تطبيق هذا المبدأ إلي الإسراع بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، خاصة وأن عدداً من الدول العربية قد وقع بالفعل اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، ويعمل عدد آخر على التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لتحرير تجارة الخدمات، حيث تهدف هذه المفاوضات إلى التزامات بتحرير تجارة الخدمات يفوق التزامات اتفاقية الجاتس، مما سيدفع بتحرير التجارة في الخدمات إلى مستويات متقدمة.

- **الاتفاق على قواعد تحكم المشتريات الحكومية والدعم والتدابير الوقائية وآلية لفض المنازعات:** يتعين توصل الدول العربية إلى اتفاق على كيفية التعامل مع المشتريات الحكومية في إطار مفاوضاتها لتحرير التجارة البينية للخدمات .فالاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات لم تنص حتى الآن على قواعد التعامل مع هذه الأمور، ويمكن للدول العربية أن ترسم قواعد جديدة تفصيلية لمقدمي الخدمة في الدول العربية على ما يتعلق بالمشتريات الحكومية، وكذلك الاتفاق على الدعم والتدابير الوقائية لتجنب المشكلات التي قد تطرأ عنها في المستقبل، كذلك يتعين الاتفاق حول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات والفترات الزمنية لتسويتها وهل يقتصر تقديم الشكوى على الحكومات أو السماح لمقدم الخدمة بالقيام بذلك، مما سيسمح للقطاع الخاص بحق اللجوء إلى استخدام نظام إقليمي عربي لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العربية لتجارة الخدمات [1].

المطلب الثاني: اعتماد التجارة الإلكترونية.

تعرف التجارة الالكترونية على أنها جميع الصفقات التجارية التي تعقد سواء بين الإدارات أو الأفراد عن طريق المعالجة الالكترونية للبيانات أيا كانت تلك البيانات مقروءة أو أصوات أو صور مرئية[2] ، وتعتبر التجارة الإلكترونية تطور طبيعي لانتشار الإنترنت في كافة أنحاء العالم، ولما لهذه التكنولوجية المعتمدة على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أهميه في سرعة تنفيذ الصفقات وتيسير التعاملات التجارية سواء بين الشركات العاملة بين بعضها البعض أو بين الشركات والمستهلكين. إن التطورات المتسارعة في العالم تفرض علينا كدول عربيه أن نتماشى مع الركب في هذا المجال.

وفيما يلي نستعرض دور التجارة الالكترونية في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا): "**المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية**"، الفرص والتحديات في البلدان العربية خلال الفترة 2001-2011، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[2] مخلوفي عبد الوهاب: "**التجارة الالكترونية عبر الانترنت**"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص: 18.

أولاً: التجارة الالكترونية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تولي الأمانة العامة اهتماماً كبيراً لتطوير الموضوعات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث شكلت لجنة دائمة تعمل في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي معنية بالمعلومات وتبسيط الإجراءات قامت تلك اللجنة منذ أكثر من ستة أعوام بالاطلاع على كافة النظم المستخدمة من خلال المصالح الجمركية في الدول العربية بغية الوصول إلى نظام جمركي عربي وموحد، حيث وجدت اللجنة صعوبات جمة في عملية التحليل نظرا لاختلاف طبيعة كل مصلحة جمركية ولكن توصلت اللجنة إلى مايلي[1]:

1. ضرورة تجسيد نموذج الترانزيت العربي الموحد الذي قامت الأمانة العامة بإعداده ووافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماع وبالفعل قامت اللجنة من خلال فريق عربي تقني في مجال البرمجيات منبثق عنها بإعداد نظام الكتروني لنموذج الترانزيت العربي الموحد على الانترنت ويهدف هذا النظام إلى تسهيل عملية الترانزيت بين الدول العربية.

2. الوصول إلى نموذج جمركي عربي موحد يتم من خلال التخليص الجمركي للسلع المتبادلة الكترونيا من خلال شبكة الانترنت.

3. قامت الأمانة العامة بإعداد موقع على شبكة الانترنت خاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يربط هذا الموقع كافة المواقع الخاصة بالمصالح والهيئات والدواوين الجمركية في العالم العربي، كما يتضمن مجموعة قواعد بيانات منها قاعدة التعريفة الجمركية بثلاث لغات العربية والانجليزية والفرنسية لكافة السلع مصنفة وفقا للنظام المنسق للسلع *HS.CODE* على مستوى ثماني أرقام، حيث يمكن من خلال هذه القاعدة الاستعلام عن رمز السلعة أو اسم السلعة لمعرفة كافة بيانات التعريفة الجمركية في كافة الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما يحتوى الموقع على مجموعة أخرى من قواعد البيانات منها بيانات المصدرين والمستوردين في الدول العربية وكذلك قواعد بيانات إحصائية وقواعد بيانات خاصة بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية (السادة مدراء الجمارك، ولجنة المعلومات الجمركية ولجنة التنفيذ والمتابعة والمفاوضات التجارية).

وما سبق ذكره وهو قليل القيل عن مجهودات الأمانة العامة لجامعة الدول في هذا المجال وعن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعن اللجان الفنية التي تدور في فلكها، يتبن الدور الايجابي الذي تقدمه الأمانة العامة في تيسير التبادل الالكتروني للمعلومات بصفة عامة والتجارة العربية البينية بصفة خاصة من خلال العمل على تبسيط الإجراءات ومكننة النماذج الموحدة للتخليص الجمركي للسلع العربية.

[1] رأفت عبد العزيز غنيم: "دور جامعة الدول العربية في تنمية وتيسير التجارة الالكترونية بين الدول العربية"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، نقلا عن الموقع الالكتروني: *www.t1t.net/download/141.doc*

رابعـاً: الشروط اللازمة لنجاح التجارة البينية الإلكترونية في الدول العربية: من أجل توفير الشروط الصحيحة لنجاح التجارة الإلكترونية، فلابد أن يكون هنالك شروط وخطوات تتعلق بنجاحها في الدول العربية وحسب واقعها الإقليمي وكما يأتي[1]:

1. مطالبة الحكومات العربية بالإسراع في وضع التشريعات الازمة في المجالات المتعلقة بالتجارة الالكترونية وتأهيل الكوادر لتطبيق تلك التشريعات على ارض الواقع.

2. العمل على توفير بنية معلوماتية للدول العربية وقد بدأت بعض دول الخليج بالنحو باتجاه هذا المنحى مثل دولة الإمارات العربية المتحدة التي أنشأت مدينة دبي للأنترنت وبعض الدول العربية الأخرى التي أخذت تؤسس الحاضنات التكنولوجية.

3. ضرورة أن تسعى الدول العربية مجتمعة لإنجاز ووضع معايير فنية موحدة أو متناسقة تعمل لإنجاح التجارة الإلكترونية في هذه الدول.

4. أن تقوم الدول العربية بوضع نظام موحد عربي لضبط التجارة الإلكترونية فيما بين هذه الدول من جهة ومع دول العالم الأخرى من جهة ثانيه.

5. على كثير من الشركات التي تسعى لإنجاح تطبيقات التجارة الإلكترونية في الدول العربية أن تأخذ في الاعتبار مسألة التعريب التي تظل العامل الأكثر بروزاً بالنسبة للدول العربية، حيث لابد للشركات المتخصصة أن تضع في اعتبارها ضرورة الاهتمام بتعريف مواقعها إذا ما أرادت النجاح والانتشار في السوق العربية، فضلاً عن لغة الموقع الأساسية التي تمنحها انتشاراً عالمياً.

6. يجب إيجاد تشريعات موحده أو متناسقة للتجارة الإلكترونية في الدول العربية تساهم في رفع معدلات التبادل التجاري فيما بين هذه الدول، كما إن استخدام مواقع التجارة الإلكترونية للترويج للمنتجات المصنوعة محلياً سيؤدي إلى دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث التعريف بها، إلا إنه لن يكون لهذا التعريف قيمة كبيرة ما لم يرتبط بميزة تعزز من تنافسية المنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات القادمة من خارج المجموعة العربية، وهذه الميزة التنافسية يجب أن تكفلها التشريعات التي تصدرها الدول العربية بما فيها الرسوم والضرائب الجمركية على التجارة الإلكترونية.[2]

7. وضع الدول العربية تصور إقليمي يتناول كيفية حماية الملكية الفكرية والمحافظة على حقوق النشر والتسجيل وغيرها من الحقوق الفكرية عبر شبكة الانترنت.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، توصيات مؤتمر التجارة الإلكترونية تجارة بلا حدود في الفترة07 - 05ديسمبر،2010 نقلا عن الموقع الالكتروني: *http://arabe-commerce.org/tawseyat.pdf*

[2] دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي ، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163345

8. من المهم أن تسعى الدول العربية لإيجاد رمز تجاري موحد فيما بينها والعمل على توفير نظام دفع الكتروني تتفق عليه هذه الدول ليسهل عملية التبادل التجاري الالكتروني فيما بين الدول العربية على أقل تقدير.

9. على الدول العربية أن تعمل على إيجاد مصادر مناسبة لتمويل المشاريع الخاصة بالتجارة الالكترونية وحث المستثمرين على الولوج في مجال تصنيع أساليب ووسائل تنفيذ هذه التجارة.[1]

10. أن يتم التركيز في عملية تطوير التجارة العربية البينية، سواءعلى المستوى القومي الشامل أو على مستوى التجمعات الإقليمية. على الجانب الاستثماري المتعلق بالتجارة بحيث يكون تحرير المبادلات في قطاع أو صناعات معينة ما هو إلا ترسيخ التعاون الاستثماري في هذا القطاع أو في هذه الصناعة وبالتالي، فإن مستقبل التجارة العربية البينية يعتمد على مدى قدرة البلاد العربية في تنظيم الإنتاج المشترك بينها والعمل على تسويقه بحرية تامة، بحيث تتحقق الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية والأسواق العربية المتاحة.[2]

11. يكون تبادل السلع ملزماً لكافة الدول العربية، عن طريق إجراء عقود طويلة الأجل. والى أن يتم ذلك، تلتزم الدول الأعضاء بكل ما من شأنه تنفيذ هذا الالتزام وفقاً للأصول والأعراف التجارية السائدة، بما في ذلك إعطاء الأولوية للاستيراد والتصدير لهذه السلع، وتوجيه القطاع العام بإدخالها في برامج وخطط الاستيراد والتصدير لديه. ويتم تحديد أسعار السلع وفقا للأسعار العالمية بالنسبة للمواد والسلع التي لها أسواق وبورصات عالمية. أو وفقاً لأسعار السلع الأجنبية المناسبة مع مراعاة عدم تقديم الدعم إلا في حالات عدم وجود إنتاج مماثل في البلد المستورد.[3]

12. تنشيط وسائل التمويل للتجارة العربية البينية التي ستخلقها عملية تحرير التبادل التجاري العربية دفعة واحدة، ستؤدي إلى خلق طلب جديد على الموارد المالية المتاحة للدول العربية، وبالتالي احتمال رفع كلفة التمويل للتجارة العربية البينية، وهنا لابد من البحث عن أدوات ووسائل تمويل جديدة للتجارة العربية البينية واستغلال أفضل الودائع والأرصدة النقدية والبنكية للصناديق ومؤسسات التمويل العربية والجهاز المصرفي العربي، خاصة أن هذه المؤسسات ترتفع فيها نسبة السيولة النقدية، وتنخفض فيها نسبة الاستثمارات مقارنة بحجم ودائع العملاء، وهذا سيعطي لهذه المؤسسات والجهاز المصرفي العربي فرصة لتشغيل الأموال المودعة عندها وتحقيق عائد أفضل عليها، وبالتالي خدمة أفضل للتكامل الاقتصادي العربي وتنمية المبادلات التجارية العربية البينية.[4]

---

[1] أبو الفتوح ونجاح عبد العليم: "**أهم الأسباب المحلية لانخفاض مستوى التجارة بين الدول الإسلامية ومقترحات لمعالجتها**"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، 2008، العدد الثاني، جامعة الأزهر.

[2] إلياس غنطوس: دور القطاع الخاص في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، دراسة مقدمة إلى الدورة الرابعة والتسعين لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المنامة، مملكة البحرين، 11-12ايار 2003 ، ص: 154.

[3] إلياس غنطوس:نفس المرجع، ص: 155.

[4] معتصم سليمان: "**نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية**"، مجلة شؤون عربية، عدد 79، القاهرة، 1994، ص: 153.

13. المشاركة الفعالة للقطاع الخاص وهذا يتطلب من القطاع الخاص وخاصة رأس المال الوطني العربي، وهم أصحاب المصلحة الحقيقة في تحقيق هذه الاستراتيجية أن يبذلوا المزيد من الجهد لتكثيف تعاونهم ومشاركتهم بشكل أكثر فاعلية في المشاريع الإنتاجية والخدمية المشتركة لتحقيق هذه الاستراتيجية من أجل تثبيت وجودهم وتعزيزه على مستوى الوطن العربي.[1]

14. إنشاء مركز بحوث عربي يقوم بتوفير المعلومات الكاملة والشاملة عن الأنشطة الاقتصادية والتجارية العربية فضلاً عن إجراء الدراسات والبحوث التي تعزز من مسيرة وتفعيل التجارة البينية العربية.[2]

المطلب الثالث: تفعيل السياسات تجارية والاستثمارية العربية

يتبين مما تقدم أن المنطقة العربية بحاجة إلى سياسات تمكينية واستراتيجيات وبرامج لتطوير تجارتها الخارجية وتعزيز قدراتها الإنتاجية. وقد أظهرت تجارب العديد من البلدان الأخرى أهمية إدراج السياسات والتدابير التجارية في إطار إنمائي متكامل يؤدي إلى تنمية القدرات الإنتاجية. ولتحقيق استفادة قصوى من الفرص التجارية، يجب إن تركز السياسات الإنمائية على تحقيق التكامل بين الإنتاج والتجارة .لذا، يجب أن تشجع سياسات التجارة الخارجية تراكم رأس المال، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والهياكل الإنتاجية، وأن تساهم في خلق فرص عمل، والحد من الفقر، والاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تقديم الدعم اللازم للبلدان العربية النامية، ولا سيما تلك الأكثر ضعفاً وتهميشاً، لصياغة استراتيجيات إنمائية تؤدي إلى تطوير وتنويع قدراتها الإنتاجية وتجارتها، ولتعزيز التناسق بين السياسات الكلية، وتحسين القدرات التنافسية، وإنشاء بيئة مواتية للاستثمار والتشغيل والإنتاج والتصدير.

وبشكلٍ عام، ترتبط القدرات الإنتاجية في بلد ما بقدرته التنافسية وكفاءته الإنتاجية، ويعتمد تحسين القدرات الإنتاجية على توسيع الاستثمار وتوفر التكنولوجيا والابتكار، وتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي لا يؤديان إلى تطوير الطاقات الإنتاجية وحسب، بل يسهلان أيضاً عملية التنويع الاقتصادي ويعززان القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، فتزداد فرص العمل، ما يساهم في الحد من الفقر بشكل أساسي، وفي تحويل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.

ولعل نقطة الانطلاق في صياغة إستراتيجية لربط السياسة التجارية في الدول العربية بتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية هي فهم اتجاه العلاقة بين قطاع التجارة الخارجية والنمو والتنمية محلياً . وفي غياب أي اتفاق على اتجاه هذه العلاقة، ينبغي دراسة حالة كل بلد من البلدان العربية على حدة، لبيان مدى تطور السياسات

---

[1] معتصم سليمان: "**نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

[2] محمد طاقة وضياء الصافي:"**التجارة العربية البينية بين التفعيل وقياس الفعالية**"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، 2002، ص: 22.

الصناعية والتجارية، والزراعية والخدمية، وما إذا كان هذا التطور يشكل حماية لتنافسية المنتجين المحليين وأنشطتهم المختلفة.

ويجب حصر استخدام أدوات السياسات الصناعية والتجارية، مثل القيود التعريفية وتعزيز البنى الأساسية، وأسعار الصرف، وغيرها بالحالات التي تفشل فيها الأسواق في لعب دورها الأساسي في التوزيع لأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي تدعيم القدرات الإنتاجية بخلق قطاعات إنتاجية. وينبغي التساؤل في هذا الإطار عن التوجه الأنسب في مجال السياسات الصناعية والتجارية: أهو التوجه الأفقي أي دعم جميع الأنشطة، أم العمودي أي دعم أنشطة مختارة تكون عادةً الأقوى؟ ومن الاطلاع على تجارب البلدان المتقدمة مثل اليابان، والمصنّعة حديثاً مثل كأوروبا الجنوبية، وبلدان شرق آسيا، يتبين أنها اعتمدت مزيجاً من السياسات الأفقية والعمودية .ولعل العامل الأهم في تطوير القدرات الإنتاجية في القرن الواحد والعشرين هو اعتماد نمطٍ آخر من السياسات التجارية والصناعية يقوم أساساً على القدرات التكنولوجية والمعرفة، بدلاً من الاعتماد على المزايا النسبية للعمالة والموارد الطبيعية.

واعتماد البلدان العربية سياسات تجارية وصناعية لدعم طاقاتها الإنتاجية لا يتناقض مع عضويتها في منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكة الأوروبية، وغيرها. ويتم ذلك من خلال الاستخدام الأمثل لاتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية خاصة فيما يتعلق بالإعانات القابلة للتقاضي، والاتجاه نحو التكتل الإقليمي للاستفادة من مزايا الحجم والتعريفة الموحّدة، وفقاً للمادة 24 من الغات، والمادة 5 من الاتفاقية العامة للخدمات.

ومن المهم جداً تفعيل المشروعات العربية المشتركة كأساس تقوم عليه السياسة التجارية الإقليمية بدلاً من منهج المدخل التجاري فقط. وينبغي في هذا الإطار تفعيل الاستثمار العربي المباشر في هذه المشاريع المشتركة، والعمل على إيجاد سياسات قطاعية مشتركة، ودعم توجيه مساعدات التنمية العربية نحو المشروعات المشتركة . وذلك من خلال اعتماد صيغ الاستثمار الحديثة الموجهة للتصدير كالاستثمار في عمليات تسليم المفتاح، ونظام البوت والاستثمار في الفروع الخارجية الفرانشايز، وغيرها لما لها من تأثير مباشر على خلق منتجات قابلة للتصدير المباشر.

وينبغي أيضاً إعادة إنعاش القطاع الزراعي من خلال الاستثمار فيه، لما لذلك من أثر في تخفيض عجز الحساب الجاري الزراعي، وتحسين وضع الحساب الإجمالي، وتوفير الحاجات الغذائية الأساسية محلياً .كذلك فإن ربط التجارة الخارجية بتحفيز الطاقات الإنتاجية في الدول النامية، خاصةً الأقل نمواً مثل (اليمن والسودان) يستدعي قيام الدولة بدور إنمائي من خلال اعتماد نموذج اقتصادي مختلط (عام وخاص) بهدف توجيه السياسات الاقتصادية نحو بناء الطاقات الإنتاجية الملائمة وتعزيز السياسات الصناعية والزراعية؛ وكذا تعزيز

السياسة التجارية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل من خلال استخدام الأدوات المتاحة؛ بالإضافة إلى تشجيع القدرات والابتكارات على مستوى المشاريع بهدف خلق أنشطة جديدة؛ وتشجيع تمويل مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الهادفة إلى تطوير البنية الأساسية الملموسة وغير الملموسة.كذلك يجب تفعيل الجهود الهادفة إلى زيادة نفاذ البلدان النامية، ومن ضمنها الدول العربية، إلى أسواق السلع غير الزراعية، لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الدوحة .

ويعتبر الجانب التمويلي شرطاً ضرورياً، وإن كان غير كافٍ، لتحفيز الانتاج ومن ثم التجارة الخارجية والبينية في البلدان العربية ويستلزم ذلك تعبئة المدخرات المحلية (من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة)، والأجنبية (من خلال الاستثمار الأجنبي الموجه نحو بناء قدرات إنتاجية ترتبط بزيادة الطلب على الطاقات الإنتاجية المحلية، وتساهم في رفع الإنتاجية، وتدريب العمالة، وفتح الأسواق الجديدة). كذلك يستلزم إيجاد آلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بأنشطة المشروعات الكبيرة، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات جديدة، ودعم المؤسسات الحالية لتغطية المخاطر غير التجارية، وإعادة النظر بنمط مساعدات التنمية العربية .إلاّ أن هذا التوجه، رغم أهميته، يجب أن يصاحبه وبشكل فعّال تمويل المشروعات الإقليمية المشتركة، بهدف إيجاد مصالح اقتصادية مشتركة، وإنشاء أسواق جديدة تساهم في تحقيق تنمية مستدامة لا تتأثر بالخلافات السياسية.

وأخيراً، فان الدول العربية مطالبة بإدخال حزمة من الإصلاحات إذا كانت ترغب في جعل التجارة الخارجية والبينية محركاً هاماً لنموها الاقتصادي، يعزز قدراتها الإنتاجية والتنافسية . ومن أهم هذه الإصلاحات إزالة العراقيل الغير الجمركية على التجارة الخارجية لتصبح العمليات التجارية شفافة، فتتحسن القدرة على التنافس، ويزداد الضغط على أسعار المستوردات من سلع استهلاكية ووسيطة واستثمارية .كذلك يشكل إصلاح قطاع الخدمات، وخاصة تلك المرتبطة بالعمليات التجارية والإنتاجية، شرطاً أساسياً لتحسين بيئة الأعمال، والاستفادة من التحرير التجاري، وتحسين القدرات التنافسية العربية .وفي هذا الإطار، لا بد من تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الإنتاجية أو الخدمات المرتبطة بها لما لها من انعكاسات ايجابية على تحسين مستويات الإنتاجية .ويجب أيضاً تعزيز الاستثمار في البنية التحتية خاصة تلك المرتبطة بالعمليات التجارية والإنتاجية لتعظيم فوائد التحرير التجاري والاندماج الإقليمي، وذلك من خلال إنشاء صندوق للتنمية أو المساعدة على التجارة، يتم تمويله من خلال الأدوات الضريبية .وينبغي أيضاً التدقيق في توقيع الاتفاقيات التجارية على المستوى السلعي لجعل التحرير التجاري رافداً للتنمية وليس مقيداً لها كما وقع في العديد من دول أمريكا اللاتينية في منتصف التسعينات من القرن الماضي .وأخيراً ينبغي أن تتماشى السياسات الكلية والقطاعية مع متطلبات تطوير التنافسية وفتح الأسواق بين الدول العربية أو مع شركائها

التجاريين، وإلا فستؤدي اتفاقيات التحرير التجاري إلى استنزاف الدول ذات النظم الضريبية المتطورة لصالح الدول التي تهيمن صادرات الموارد الأولية على موازناتها.

المطلب الرابع : تفعيل دور القطاع الخاص العربي

يعبر قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن تحقيق أول خطوة عملية على مستوى التكامل الاقتصادي العربي وقد تعاملت المنطقة وبرنامجها التنفيذي مع القطاع الخاص باعتباره صاحب المصلحة الحقيقية في عملية التكامل الاقتصادي والبدء بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، خاصة وأن العديد من الدول العربية كانت قد بدأت في السنوات السابقة على قيام المنطقة بعمليات تحول اقتصادي بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وخصخصة الشركات الحكومية ومن ثم التحول نحو تحرير الاقتصاد وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الوطني، وقد انعكست هذه العمليات إيجابا على عملية بناء منطقة التجارة الحرة العربية والنجاح في تطبيق مرحلتها الانتقالية التي استمرت حوالي 8 سنوات (1998-2005) والتي شارك فيها بفاعلية القطاع الخاص ومؤسساته واتحاداته .

ويمكننا التمييز بين ثلاث مراحل أساسية لدور القطاع الخاص في التكامل الاقتصادي العربي انطلاقا من دوره العملي في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتابعة تنفيذها وتطبيقها من قبل الدول العربية :

أولا- دور القطاع الخاص في المرحلة التأسيسية لقيام المنطقة ووضع برنامجها التنفيذي :

لقد شارك القطاع الخاص في نشأة وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفيمايلي نوضح طبيعة مشاركته.

1-1- مشاركة القطاع الخاص في الإعداد والتحضير لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية فريق عمل لدراسة العقبات التي واجهتها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية منذ العام 1982-1996، وقد شارك القطاع الخاص ، ممثلا بالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وممثلين عن الغرف التجارية والصناعية والزراعية الوطنية في الدول العربية، في فريق العمل وساهم بتقديم مقترحات مكتوبة حول رؤية القطاع الخاص وقدم مقترحات عديدة ساهمت في الوصول إلى اتفاق الدول العربية على ضرورة تأسيس منطقة تجارة حرة عربية تضم كافة الدول العربية في عضويتها[1] ، يتم في إطارها تبادل المزايا التجارية التفضيلية فيما بين الدول العربية وبعضها البعض دون أن تكون الدول العربية الأعضاء ملزمة بتقديم هذه الامتيازات للدول غير العربية وفقا لحكم الدولة الاولى بالرعاية الذي تتبناه منظمة التجارة العالمية ، ومن قبلها الجات .

1-2- مشاركة القطاع الخاص في وضع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

[1] معتصم سليمان(مدير ادارة التجارة والاستثمار للأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي، مداخلة في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، يومي 21 و23 أكتوبر 2008.

شارك القطاع الخاص ومن خلال خبرائه في وضع الصيغة الأولية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والصياغة النهائية لأحكام البرنامج التنفيذي، وقد تكون هذه المشاركة الأولى من نوعها والتي يشارك فيها القطاع الخاص بصياغة وثيقة تأسيسية على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك ويتم إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، كما شارك في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك من خلال نشاطات وفعاليات اقتصادية كالمشاركة في تنظيم مؤتمر رجال العمال والمستثمرين العرب والمشاركة في المعارض التجارية أو بتقديم الخبرة والمشورة.

ثانيا– دور القطاع الخاص في المرحلة التطبيقية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

تتعاون اتحادات القطاع الخاص العربية من القطاعات الإنتاجية والخدمية مع الأمانة العامة للجامعة باعتبارها الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في متابعة تطبيق المنطقة وفي إعداد الدراسات وتنظيم المعارض والمؤتمرات التي تخصص لبحث وتطوير العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتعريف لدى القطاع الخاص بالمكاسب والمزايا التي توفرها ، كاتحاد المصارف العربية والاتحاد العربي للتأمين في المجال المالي والمصرفي واتحاد الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة الغذائية واتحاد المقاولين العرب في قطاع المقاولات والتشييد والبناء . ويقدم الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية تقريرا دوريا نصف سنوي عن المتابعة الميدانية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى لجنة التنفيذ والمتابعة ، وقدم الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية خلال الفترة 1998-2008 أربعة عشر تقريرا قدم فيها الاتحاد رصدا ميدانيا للمشاكل والقضايا التطبيقية والتنفيذية التي يواجهها القطاع الخاص في إطار المنطقة ويقترح الحلول الملائمة لتجاوزها ، وذلك بهدف تعظيم استفادة القطاع الخاص من الميزات التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

يوفّر مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى البيئة المناسبة لتحرك القطاع الخاص العربي وتحقيق إمكاناته وتحسين مردودية مشروعاته وسبل إدارتها. ويجد القطاع الخاص المتمثل في منظمات الأعمال واتحاداتها أن له دوراً أساسياً في تحسين البيئة الاستثمارية وفي تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثالثا: متطلبات تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مكاسبه من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

فيما يلي وبالاستناد إلى تحليل مختلف تقارير أمانة جامعة الدول العربية الخاصة بمتابعة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للسنوات 2005 ،2006 ،2008 ندرج بعض الاقتراحات التي من شأنها تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستفادة منها على النحو التالي:

1. وضع القطاع العام أمام الصورة التي يجدها القطاع الخاص ضرورية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية لانسياب الاستثمارات والسلع بين الدول العربية، من خلال توضيح نصوص التشريعات واستقرارها، والعمل على تذليل المعوقات أمام الاستثمار الخاص على شاكلة قيود إدارية وغيرها من إجراءات حكومية متعلقة بالترخيص للاستثمار والبيروقراطية. ومن هنا تنبع ضرورة أيضاً تمثيل هذا القطاع

الخاص في الاجتماعات الدورية المتعلقة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تتبع ومواكبة المستجدات، وليكون في صلب عملية تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية.

2. قيام منظمات القطاع الخاص بتوفير الخدمة والدعم للاستثمار والتجارة العربية البينية، وتوفير وسائل وآليات تبادل المعلومات فيما بين الدول العربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية تفعيل دور مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب بوصفه آلية هامة للتعارف فيما بين رجال الأعمال العرب وكذلك في التعريف بالفرص الاستثمارية والتجارية البينية المتاحة. كذلك، تطوير مركز المعلومات الخاص ببرنامج تمويل التجارة العربية البينية بحيث يمكن الرجوع إليه في جميع المعلومات التي تعود إلى التجارة العربية البينية.

3. القيام بالتدابير اللازمة بهدف حث الحكومات والجهات القطاعية للإسراع في تحسين البيئة المعلوماتية للمستثمرين العرب من توفير قواعد البيانات التي تهم القطاع الخاص في قيامه بإعداد دراسات جدوى لمشاريعه تستند لمعلومات وبيانات محققة.

4. إيجاد البيئة القانونية الضرورية لتشجيع القطاع الخاص العربي على الاستثمار في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما في ذلك إيجاد سوق لرأس المال يسهل عملية طرح الأسهم للاكتتاب العام أمام القطاع الخاص العربي وما يتضمنه هذا الأمر من مبدأ المعاملة الوطنية بناء على توجهات البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

5. العمل على نقل المستجدات التي تطرأ على صعيد متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مؤسسات القطاع الخاص واتحاداته مع تقديم المشورة حول كيفية الاستفادة من هذه التطورات في كل ما يختص بالتعريفات الجمركية وفض المنازعات وغيره. والعمل على تعبئة القطاع الخاص العربي باتجاه دعم هذه المنطقة بالأفكار والمساهمات.

6. الآلية المناسبة لفض المنازعات والتي تتضمن :

- نقل المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص في البلاد العربية إلى الإطار المناسب المعني بهذه القضايا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ونشير في هذا السياق إلى لجنة التجارة التي انبثقت عن الغرف للاهتمام بالموضوع بالتعاون والتنسيق مع لجنة التنفيذ والمتابعة، بحيث ترفع إليها المشاكل التي تردها من رجال الأعمال من مصدرين ومستوردين بغية إيجاد الحلول المناسبة لها.
- إمكانية إقامة مكاتب للتجارة العربية البينية بالتعاون ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- العمل على تحسين البيئة التمويلية للتجارة العربية البينية وتوسيع مواردها التمويلية وذلك بالعمل على تجميع المصارف العربية لخلق مصارف عربية كبرى ، وحشد جهود قطاع المصارف العربية في منح التمويل للتجار والمصدّرين والمستوردين بين الدول العربية، بما في ذلك فتح المجال أمامهم للاستفادة

من التسهيلات التي توفرها المصارف ومؤسسات التمويل العربية التي سنعمل على المطالبة بتركيز برامجها على التمويل الأطول أجلا للتجارة.

7. القيام بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فنياً ومالياً، وربطها بالشركات العربية الكبرى.

8. تحسين التعاون مع الإدارات الجمركية التي تشكّل الجهاز الأكثر إلماماً بأمور التجارة الخارجية.

9. تحسين القدرة التنافسية للصادرات العربية البينية من خلال تحسين كفاءة الإنتاج والجودة وسعر ومستلزمات التعبئة والتوضيب.

10. العمل على تحقيق الكفاءة في التجارة من خلال خفض تكلفة عملية التبادل عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتطوير أنظمة العبور بما يتلاءم مع التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات.

11. العمل على خلق وعي عام لدى المواطن العربي بفرص خلق طلب على السلع العربية المنتجة محلياً بعد الاهتمام بتحسين نوعية المنتجات وأساليب التغليف ومتطلبات الجودة.

12. المساهمة في إيجاد صيغة لنوع من مقترح اتفاقية عربية لإزالة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية المطبقة على استيراد السلع والرسوم غير الجمركية التي يخضع لها استيراد السلع والرسوم الجبائية والخدماتية وجملة القيود غير الجمركية مثل رخص الاستيراد والتصدير والعراقيل ذات الطبيعة الإدارية كالفحص البيطري ، ومشاكل ومعوقات النقل البري، في سبيل العمل على توحيدها.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج مما تم عرضه في هذا الفصل أن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي محاولة جديدة للتعاون الإقليمي بين الدول العربية بعد فشل المحاولات السابقة، وقد بدت كأنها الرد العربي على التأثيرات السلبية للمبادرة الأوروبية التجارية الإقليمية مع الدول العربية، وهي تعتبر اتفاقية متعددة الأطراف تنص على الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية وبما يتفق مع شروط التكامل الإقليمي التي وضعتها منظمة التجارة العالمية الواردة في المادة 24 دخلت حيز التنفيذ منذ عام 1998، حيث تهدف لتعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء سوق عربية مشتركة وتشجيع التجارة البينية والوحدة الاقتصادية في المنطقة، وتعمل الاتفاقية على تحقيق هذه الأهداف من خلال إزالة العوائق أمام التجارة البينية في المنطقة، وذلك من خلال الاتحاد الجمركي وتخفيض الرسوم الجمركية، وحسب الاتفاقية تم تخفيض الرسوم الجمركية بين دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في عام 2005، إلا أن ذلك لم يُطَبَق على كافة البضائع، في حين لا تزال عوائق أخرى غير الرسوم الجمركية تواجه حركة التجارة البينية.

ورغم أن هناك تقدما كبيراً في مجال تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن العقبات التي لا تزال موجودة تلعب دورا في تعطيل الفوائد المحققة، كما تعمل على تأخير مسيرة التقدم بالمشروع التكاملي العربي، للانطلاق قدما إلى مرحلة الاتحاد الجمركي تمهيدا للسوق العربية المشتركة ومن المهم الإشارة إلى أن هناك مسؤولية أساسية على نقاط الاتصال العربية المكلفة بمتابعة تنفيذ إجراءات المنطقة، خاصة وأنها لعبت دورا أساسيا في التقدم المحقق لغاية الوقت الحالي.

نظريا يبدو برنامج منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى شاملا ومثاليا ويعد بتحقيق فوائد جمة على مختلف الجوانب الاقتصادية للدول العربية المنضمة إلى المنطقة خاصة الجوانب التجارية في ظل الإمكانات والمقومات التي تزخر بها البلدان العربية، لكن عمليا تظهر نتائج تطبيق المنطقة منذ تأسيسها إلى غاية وقتنا الحاضر (15 سنة) ضعفا في حجم التبادل التجاري والاستثماري البيني العربي وكذلك صعوبة في التزام هذه البلدان بتطبيق برنامج المنطقة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية، حيث إن نجاح المنطقة يعتمد أولا وأخيرا على مدى كفاءة وقدرة هذه الأخيرة على تحقيق نتائج مباشرة على التجارة العربية البينية من نواحي الحجم والقيمة، كما من نواحي التنوع والنوعية، وذلك يرتبط أيضاً بمدى النجاح في تحقيق المنطقة لنتائج غير مباشرة من خلال زيادة استقطاب الاستثمار إلى داخل المنطقة وفي ما بينها، وزيادة فرص التوظيف البناء بما يخلق فرص العمل الجديدة. فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليست هدفا بحد ذاتها، بل هي آلية أساسية لتعزيز التنمية للمنطقة العربية وتقوية قدرة الاقتصاديات العربية على المنافسة في إطار العولمة الاقتصادية، وبالتالي، فإن مقياس نجاحها يعتمد على مدى التقدم في هذا المجال أكثر من أي أمر آخر، بما يستدعي تقييم حركة المبادلات التجارية العربية البينية من خلال هذه الزاوية المحورية.

ولذلك فإن تقييم أوضاع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ينبغي أن يشمل إلى جانب المعوقات التنفيذية المباشرة، المعوقات الهيكلية المرتبطة بالقطاع الخاص وبمشاريعه الاستثمارية، بالإضافة إلى المعوقات المتصلة بجوانب التكامل الاقتصادي غير التجاري والتي تؤثر بشكل غير مباشر على أداء المنطقة.

هذا وتزيد التغيرات الراهنة على المستويين الاقتصادي والسياسي التي تمر بها المنطقة العربية خاصة شمال إفريقيا من جهة والتغيرات والمستجدات في معالم النظام التجاري العالمي من جهة أخرى، من أهمية وضرورة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال الإسراع في إدماج الخدمات ضمنها واعتماد التجارة الالكترونية وتحسين تنافسية الصادرات العربية وتنويعها، وكذا وضع البرامج اللازمة لتعزيز بنية الخدمات المساندة للتجارة بما فيها النقل والمواصلات، وضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية، وتوحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية فيما بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار.

وقبل ذلك تفعيل دور جامعة الدول العربية وإصلاحها ولن يتحقق ذلك إلا بتوفر الإرادة السياسية لدى الدول العربية في توحيد سياساتهم الاقتصادية والتجارية، وانتهاز الفرص التجارية ولاستثمارية فيها.

وتعتبر دول شمال إفريقيا باستثناء موريتانيا من ضمن الدول العربية الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى بغية توسيع حجم المبادلات التجارية فيما بينها ، وفيما بين الدول العربية وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

تحليل واقع التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا.

تمهيـــد:

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في مجمل النشاط الاقتصادي، وتعتبر واحدة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية فمن خلالها تحقق الدول التكامل الاقتصادي، وتسد فجوة الموارد فيما بينها، حيث تنقل عناصر الإنتاج من سلع وخدمات من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية من هذه العناصر تصدير إلى المناطق ذات الوفرة النسبية الأقل استيراد؛ ويمكن القول بأن قدرة الاقتصاد على الاستغناء عن التجارة والاعتماد على القدرات الذاتية، تتناسب طردياً مع وفرة الموارد المحلية والمتاحة، فالاقتصاد الذي يمتلك موارد أكثر تنوعاً تقل أهمية التجارة الخارجية في مجمل أنشطته، والعكس صحيح.

وعلى الرغم من سعي دول شمال إفريقيا على غرار الدول العربية إلى تحرير تجارتها الخارجية والبينية وكذا انفتاحها على العالم الخارجي من خلال إبرام العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية والدولية الثنائية منها والمتعددة إلا أن حجم التجارة البينية لبلدان شمال إفريقيا، ما زالت متواضعا ولا يعكس الإمكانات والمؤهلات التجارية والاقتصادية لهذه الدول.

لذا نهدف في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أهم الالتزامات التجارية الإقليمية والدولية لدول شمال إفريقيا، كما نهدف إلى توصيف هيكل وخاصيات التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا من خلال اتجاهها وهيكلها وكذلك التعرف على وضع تنافسية الصادرات دول شمال إفريقيا من خلال التعرض إلى أهم مؤشرات التبعية التجارية بصفة عامة.

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا

قامت دول شمل إفريقيا في السنوات الأخيرة بالانفتاح على العالم اقتصادي من خلال تحرير تجارتها الخارجية والذي تجسد في إبرام الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية وهذا ما نستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: محاولات التعاون والتكامل التجاري لدول شمال إفريقيا.

فيما يلي نستعرض محاولات التعاون والتكامل التجاري بين دول شمال إفريقيا ، مع التركيز على تجربة هذه الدول ضمن عضويتها في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى؛

أولاً: السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي: تكونت هذه السوق سنة 1994، وتضم في عضويتها ثلاث دول عربية هي السودان، مصر، وجزر القمر بالإضافة إلى عدد من الدول الإفريقية شرق وجنوب القارة الإفريقية وهي (مصر، السودان، إثيوبيا، إريتيريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكنغو الديمقراطية، مالاوي، سيشيل، موريشيوس جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، ناميبيا، أنجولا، سوازيلاند)، ومما لا شك فيه أن المنظمة ذات طبيعة اقتصادية بالدرجة الأساسية، وان إنشاءها جاء استجابة لمعاهدة إنشاء السوق الإفريقية المشتركة باعتبار أن المرحلة الأولى من إنشاء هذه السوق (مدتها 05 سنوات من 1994 إلى غاية 1999) تتطلب إقامة وتدعيم الجماعات الاقتصادية القائمة في القارة [1] .

في أكتوبر 2000 اكتملت المرحلة الأولى الممثلة في إتمام منطقة التجارة الحرة من التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب إفريقيا المعروف باسم الكوميسا، وتأتي هذه المرحلة على طريق الوصول إلى قيام السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا من خلال تحقيق الاتحاد الجمركي في عام 2004، ثم الوصول إلى السوق المشتركة عام 2028 [2] .

حددت الاتفاقية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا عددا من الأهداف وكذا الوسائل الكفيلة بتحقيقها، نتطرق إليها فيما يلي:

ونصت اتفاقية الكوميسا على ضرورة تحرير التجارة بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الرسوم الجمركية للسلع محل التبادل التجاري وذلك مع نهاية عام 2000، وقد تم ذلك بالفعل في معظم دول الكوميسا، وقد التزمت الدول الأعضاء بعدم فرض رسوم أو ضرائب جديدة أو زيادة قيمة الرسوم القائمة بالفعل، وذلك فيما يتعلق بالسلع التي يتم تبادلها تجاريا بين الدول الأعضاء.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي: "**التعاون العربي الإفريقي- ضرورة حيوية لمواجهة العولمة**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص: 139.

[2] سمير محمد عبد العزيز، "**التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة، الكوميسا، مجموعة الـ 15 ، أوروبا الموحدة- المشاركة الأوروبية- المتوسطية**"، مكتبة ومطبعة والإشعاع الفنية، مصر، الطبعة الأولى،2001، ص: 52.

ومن ناحية أخرى تم الاتفاق على إقامة اتحاد جمركي خلال المرحلة الانتقالية التي تستمر 10 سنوات[1] من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويضاف إلى ذلك سعي الدول الأعضاء على الاتفاق على قواعد المنشأ وفي نفس الوقت تتعهد كل دولة عضو بالتخلص الفوري من كل الحواجز والقيود الجمركية، كما تعهدت كل دولة بالامتناع عن فرض أية قيود أو موانع أخرى مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ منذ عام 1994.

وتتبنى السوق المشتركة مشروعاً يرمي إلى تحسين شبكة النقل والاتصالات في المنطقة لزيادة حجم التبادل التجاري بين بلدان المنطقة ودفعت الدول الأعضاء 06 مليار دولار أمريكي لتحقيق هذا الهدف، وفي نوفمبر 2000، قررت 09 بلدان تضم مصر والسودان من بين 21 بلداً إنشاء منطقة تجارة حرة ويعتبر قيام منطقة التجارة الحرة المرحلة الأولى من عملية تؤدي إلى التكامل الاقتصادي الكامل، واعتماد العملة الموحدة في عام 2028.

ثانيـــاً: إتحاد المغرب العربي: ينبعث مشروع البناء المغاربي في أعقاب لقاء جربة الثاني ولقاء طرابلس وغدات المؤتمر الاستثنائي للقمة العربية بالجزائر، بعد أن جمده فتور العلاقات المغاربية واكتنفه اليأس جيلا كاملا، التقى رؤساء الدول المغاربية في جلسة خاصة بالجزائر قرروا فيها فتح الملف من جديد واستئناف المسعى، و أنشئوا لذلك جهازا ضربوا لانعقاده موعدا مضبوطا ورزنامة موقوتة [2] .

كان أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي *Maghreb arabe* الذي انعقد في تونس في الفترة بين 29 سبتمبر و01 أكتوبر سنة 1964 الخطوة الأساسية الأولى على درب التعاون والتكتل الاقتصادي، فقد تم بحث المسائل المتعلقة بإقامة تعاون اقتصادي بين هذه الدول، وزيادة التبادل التجاري وخلق منطقة حرة للتجارة بين بلدان المغرب الأربعة.

وبعد مرحلة المد والجزر التي مرت بها دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) تمثلت في عقد اجتماعات جادة لقادة هذه الدول أبرزها اجتماع مدينة مراكش المغربية في 2089/02/07 وتبني معاهدة المغرب العربي، ثم أنشأ رؤساء دول المغرب العربي في شهر يناير سنة 1990 الأمانة العامة للاتحاد، زيادة على أكاديمية العلوم وجامعة مغاربية في شهر يوليو سنة 1990، كما تم إنشاء مصرف استثمار وتجارة خارجية في شهر مارس سنة 1991 ومن مؤسسات اتحاد المغرب العربي: مجلس الرئاسة ويتكون من رؤساء المغرب العربي الخمس، ثم الأمانة العامة التي تسهر على إدارة الشؤون العامة للاتحاد، وينبثق عن الأمانة العامة مجلس

[1] عبد المطلب عبد الحميد: "**السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي (بتصرف)**"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص: 93.

[2] مصطفى الفيلالي: "**المغرب العربي نداء المستقبل** " دار سراس للنشر، 1988.

الشورى ومهمته إبداء رأيه في مشاريع القرارات التي تقدم له، ثم مجلس وزراء الخارجية، الذي يحضر لدورات مجلس الرئاسة [1] .

وجاء في ديباجة معاهدة اتحاد المغرب العربي أن من أهداف الاتحاد نجد [2] :

- تمتين روابط الأخوة التي تجمع دول المغرب العربي وشعوبها؛
- تحقيق التقدم والازدهار للمجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في حفظ السلم القائم على العدالة والمساواة؛
- متابعة سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛
- العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل للأشخاص، والخدمات، البضائع ورؤوس الأموال.

في يوم 23 جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية، التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني استراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، وصار هدف الاتحاد المغاربي تشكيل وحدة اقتصادية بين الدول الأعضاء، على أن يتم الوصول إلى هذه الوحدة، حسب هذه الاستراتيجية، عبر ثلاثة مراحل ابتدائية [3] :

امتدادا لمعاهدة مراكش، تم إبرام عدة اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية، حيث نسجل الاتفاقية المبرمة بين تونس والمغرب التي دخلت حيز التنفيذ في 1999/03/16، التي نصت على إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين خلال فترة انتقالية تمتد إلى غاية على الأكثر، 2007/12/31، وبيان التفكيك التعريفي قد تم وضعه حسب حساسية وطبيعة المنتجات الموجودة في القوائم الملحقة للاتفاقية، تم التوقيع على اتفاقية تجارية وتعريفية بتاريخ 10 مارس 1991 في انتظار إنشاء الاتحاد الجمركي.

تنص هذه الاتفاقية على :

- الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بالنسبة للمواد ذات المنشأ من البلدان الأعضاء وإلغاء الحواجز غير التعريفية للائحة من المواد (البند 02) ؛
- تطبيق رسم تعويضي بنسبة 17,50% بالنسبة للمواد التي استفادت من الأنظمة الاقتصادية والجمركية الاستثنائية وفي حالة وجود إنتاج مماثل في البلدان المستوردة (البند 06) ؛
- تطبيق التدابير الوقائية في حالات : الاضطرابات الحادة في القطاع الاقتصادي أو المصاعب التي تؤثر في الوضع الاقتصادي لدولة من الدول الأعضاء أو حماية صناعة وطنية ناشئة، وفي حالات ممارسة الإغراق أو استعمال وسائل الدعم.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي: "**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002، ص: 74.

[2] جمال عبد الناصر مانع: "**اتحاد المغرب العربي**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص: 96.

[3] جمال عبد الناصر مانع، نفس المرجع، ص: 97.

ومن جهة أخرى، تم التوقيع على اتفاقية تتعلق بتبادل المنتجات الزراعية في 27 يوليو 1990 وذلك في إطار اللجنة الوزارية المكلفة بالأمن الغذائي.

ثالثـــاً: تجمع دول الساحل- الصحراء: يغطي إقليما الساحل والصحراء معظم النصف الشمالي من القارة الإفريقية، ويتقاطع مع أقاليم أخرى فيها، وفي إطار تحول ليبيا عن التجمع العربي وتوجهها إلى قيادة حركة التكامل في إفريقيا، دعت إلى إنشاء جماعة للإقليمين ووقعت معاهدة إنشائها في مؤتمر عقد في طرابلس في فبراير 1998، ضم رؤساء بوركينا فاسو وتشاد والسودان وليبيا ومالي والنيجر، وأطلق عليها في البداية اسم الكوميسا، إلا أن الاسم عدل حتى لا يختلط مع جماعة شرق وجنوب إفريقيا [1] .

تم إنشاء هذا التجمع في 04 فبراير 1998 بمدينة طرابلس بليبيا، تضم هذه الرابطة 23 بلدا إفريقيا وهي: بنين، بوركينافاسو، إفريقيا الوسطى، تشاد، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا بيساو، ليبيريا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال، الصومال، السودان، توغو، تونس وفي سنة 2005 انضمت غانا وسيراليون إلى التجمع.[2]

وبصفة عامة، فإن الهدف من إنشاء هذه الرابطة هو تحقيق الوحدة الاقتصادية وإرساء نظام التنقل الحر للأشخاص والممتلكات تمهيدا لإنشاء منطقة للتبادل الحر تشكل هذه الأهداف حوافز للشركاء التجاريين للسعي إلى تقارب اقتصادي شامل والحث على الاستثمار في الاندماج الفعلي في البنية التحتية عن طريق تنفيذ المشاريع المشتركة في ميادين متنوعة مثل الطرقات وسكك الحديد والطاقة الكهربائية وخدمات النقل الجوي والاتصالات.

تولي دول التجمع أهمية متميزة لكل المسائل ذات الصلة بإنشاء سوق مشتركة للمنتجات الزراعية الأساسية وهي البلدان الأعضاء التي يجمع بينها قاسم مشترك واحد يتمثل في ندرة المياه وزحف الصحراء.

أما على المستوى الإقليمي فإن هذا التجمع قد أصبح في ظرف وجيز رابطة اقتصادية إقليمية كبرى في إفريقيا سواء من حيث المساحة (41 % من مجموع التراب الإفريقي أي ما يعادل 12,5 مليون كيلومتر مربع) أو من حيث عدد السكان (43 % من مجموع سكان القارة الإفريقية أي ما يعادل 350 مليون نسمة).

تم التوقيع على اتفاقية تأسيس المصرف الساحلي الصحراوي للاستثمار والتجارة في 14 أبريل 1999 بسيرته بليبيا يهدف المصرف إلى القيام بكل العمليات والنشاطات المصرفية والتجارية بما فيها تلك المتعلقة بمشاريع تنمية وتمويل التجارة الخارجية. ويضع المصرف ضمن أولوياته تحقيق جميع المشاريع المعتمدة في الدول

---

[1] محمد محمود الامام: "تجارب **التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت، لبنان، 2004، ص: 93.

[2] طه علي أحمد: "**تجمع دول الساحل والصحراء**"، نقلا عن الموقع الالكتروني: تجمع- دول- الساحل- والصحراء: *http://fr.scribd.com/doc/95270282/* .

الأعضاء. ولتحقيق هذه الأهداف، يمكن للمصرف بناء على قرار من مجلس الإدارة فتح فروع أو مكاتب له خارج الدول الأعضاء. ويوجد مقر المصرف بليبيا.[1]

نظرا للأهمية الأساسية التي تكتسيها من الناحية المبدئية حرية تنقل الأشخاص في مسلسل الاندماج الذي شرعت في تنفيذه دول التجمع فإن هذه الأخيرة وضعت نصب أعينها من ضمن أهداف أخرى تحقيق حرية تنقل الأشخاص بالكامل بين أطراف التجمع. ولذا يتعين إعداد وثيقة سفر تحقق تقدما ملموسا في هذا المجال، إلا أن دول التجمع تواجه في السنوات الأخيرة مشكلة حادة تتمثل في زيادة حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا عامة وفي منطقة دول التجمع على وجه الخصوص. [2]

لا يزال هذا التجمع غير فعال من حيث تحرير التجارة، نظراً لأن أجهزته المؤسسية ما زالت في مرحلة التنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار الهدف المنشود لهذا التجمع، وهو التعاون من أجل استتباب السلام والأمن في البلدان الأعضاء، أنشأت ليبيا مؤخراً صندوقاً لمحو الآثار الضارة للحرب الأهلية في السودان. [3]

رابعــاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ولقد تم التعرض إلى هذه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالتفصيل في الفصول الثلاثة من هذا البحث، والجدير بالذكر أن دول شمال إفريقيا هي الأخرى وقعت على اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء موريتانيا، حيث انضمت كل من مصر وتونس والمغرب إلى المنطقة منذ تأسيسها سنة 1998[4] ؛ أما السودان فقد أنضم لمنطقة التجارة الحرة العربية ليصبح العضو الخامس عشر في سبتمبر عام 2002 م بموجب القرار رقم 1444 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة العربية وفق المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الواردة في أحكام الاتفاقية والقاضية بمنحها فترة انتقالية تبدأ من تاريخ انضمامها ويتم التخفيض بنسب متفاوتة لرسومها الجمركية المفروضة على السلع العربية ابتداء من العام 2005، وإزالتها كلياً بحلول الأول من يناير 2010 ، مع التمتع خلال تلك الفترة بالتسهيلات والإعفاءات التي تتيحها المنطقة بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على الواردات السودانية لدول منطقة التجارة الحرة. هذا وقد تدرج الخفض الجمركي على الصادر السوداني بموجب المعاملة الخاصة من 60 % عام 2003، 80% عام 2004، وبدأت صادراته إلى الدول الأعضاء تتمتع بالمعاملة الوطنية والتعريفة الصفرية منذ العام 2005.[5]

---

[1] *Achy Lahcen, " **Le Commerce en Afrique du Nord : Evaluation du potentiel de l'intégration régionale en Afrique du Nord** ", Rapport pour le Bureau Afrique du Nord de la CEA 2006* : *www.uneca.org/sites/default/files/uploads/integration_2.pdf*

[2] المركز الإسلامي لتنمية التجارة: "**منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي: "**التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، طبعة أولى، مصر، 2006، ص: 65.

[4] *Achy Lahcen;op-cit,06.*

[5] المركز السوداني للخدمات الصحفية: "**السودان في منطقة التجارة الحرة العربية**"، نقلا عن الموقع الالكتروني: *www.sudaress.com/smc/2089*

وأما **بالنسبة للجزائر** فقد أبدت اهتمام بارز للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث قامت الحكومة الجزائرية في 2004/08/03، بتوقيع وثيقة تصديقها على اتفاقية تنمية التجارة وتيسير التبادل التجاري العربي.هذا التصديق جاء نتيجة حث ملوك ورؤساء الدول العربية "الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" على الانضمام للمنطقة وعلى رأسهم أمير دولة الإمارات العربية المتحدة بعد التصديق على نص الاتفاقية أعلن رئيس الجمهورية في القمة الاقتصادية والاجتماعية بالرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة حيث قدمت الجزائر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هيكل التعريفة الجمركية المطبق لديها حتى تاريخ 31/12/2008 وصورة من التوجيهات الكتابية الصادرة عن وزارة المالية إلى إدارة الجمارك والمنافذ الجمركية لتطبيق الإلغاء التام للرسوم والحقوق الجمركية ذات الأثر المماثل وحسبما نقلته وكالة الأنباء الجزائرية فان إيداع وثائق التصديق جرى خلال لقاء جمع يوم الأربعاء 2008/12/31، مندوب الجزائر الدائم لدى الجامعة العربية وسفيرها بالقاهرة "عبد القادر حجار" بالأمين العام للجامعة العربية "عمرو موسى"، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في جانفي 2009.[1]

وسندرس نتائج انضمام هذه الدول إلى هذه المنطقة بالتركيز على المبادلات التجارية البينية لشمال إفريقيا في الفصل الرابع من هذه الاطروحة.

المطلب الثاني: الالتزامات التجارية الدولية لدول شمال إفريقيا.

إن دول شمال إفريقيا، مثلها مثل باقي دول العالم ، نلاحظ فيها كافة الأشكال الإقليمية. فهناك دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهي تمثل بذلك المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. كما أن أغلبية دول شمال إفريقيا أبرمت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أن هناك اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى اتفاقية أغادير

أولاً: عضوية دول شمال إفريقيا في منظمة التجارة العالمية

حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، انضمت كل من تونس والمغرب ومصر إلى منظمة التجارة العالمية في وقت مبكر في حين مازالت كل من الجزائر، ليبيا السودان عضو مراقب.

حيث تعتبر تونس عضوا مؤسسا للمنظمة العالمية للتجارة بعد أن وقعت في 15أفريل 1994على اتفاق مراكش المنشئ لهذه المنظمة والذي دخل حيز التنفيذ بالنسبة لها في مارس 21995.

وكذا بالنسبة للجزائر حيث تقدمت بطلب الانخراط منذ 1987 ولم يجتمع فريق العمل المكلف بانضمامها الذي تم تشكيله في يونيو1987 إلا في أفريل سنة 1998. وفي 21 أكتوبر من سنة 2005، عقدت

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية *ALGEX*: "**انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers09/dpzalear.pdf
[2] *La tunisie et LOMC : http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=176&L=1.*

الجلسة التاسعة من المحادثات الخاصة بانضمام الجزائر ، إلا أنها لم تحرز أي تقدم يوحي بالانضمام للمنظمة لتنعقد بعد حوالي ثلاث سنوات الجولة العاشرة في 17 جانفي 2008، حيث تقلصت خلال هذه الجولة نقاط الاختلاف مع الدول الأعضاء في المنظمة من 150 نقطة عام 2008 إلى 8 نقاط فقط والتي أخذت طابع الإستفسارات في الربع الأول من سنة 2009،[1] هذا وقد عززت الجزائر خلال هذه الجولة قدرتها التفاوضية بالتوقيع على 6 اتفاقيات ثنائية مع كل من الأوروجواي وسويسرا وفنزويلا، واستراليا والبرازيل وكوبا، كما تم عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 5 أبريل 2013 حيث قدمت الجزائر 12 وثيقة لفريق العمل حول العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ومقترحات التعديلات والاضافات والتحيين لمشروع تقرير الفريق.2 وعليه فقد حققت الجزائر في مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تحولات هامة حيث ارتفعت هذه التحولات في نظام التجارة الخارجية الجزائرية إلى المستوى المعمول به دوليا ووفق الأسس التي تسير المبادلات الدولية.

كما انضم المغرب للجات سنة 1987 أصبحت له حقوق وامتيازات، كما أصبحت عليه التزامات فرضتها عليه الاتفاقية التي وقعها بعد انضمامه للجات أصبح المغرب يستفيد من مختلف المبادئ التي تنص عليها الاتفاقية وخاصة مبدأ عدم التمييز الذي يعتبر حماية إضافية بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين في مواجهة الممارسات التجارية المقيدة، وبالإضافة إلى أن الجات تسهل مناقشة أهم المشاكل التجارية الدولية، وخاصة أن الأطراف المتعاقدة تمثل 80 % من التجارة العالمية وتتدخل في أكثر من 85 % من مجموع المبادلات المغربية .[3]

وكانت مصر ضمن الدول الموقعة على اتفاقية الجات منذ أوائل السبعينيات وأصبحت عضوًا في منظمة التجارة العالمية في عام 1995، وظلت مصر ملتزمة بتطبيق كافة التشريعات والأحكام المنصوص عليها في اتفاقيات المنظمة منذ ذلك التاريخ. وخلال هذه الفترة وحتى الآن، حرصت مصر على التأكيد على أهمية تفعيل النظام التجاري متعدد الأطراف لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة لمصر.[4]

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يوم 25 نوفمبر 2001 وفي27 يوليو 2004 وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الشروع في المفاوضات مع ليبيا،[5] لحد الآن لم

---

[1] le groupe de travail examine le projet de rapport sur le régime commercial de l'Algérie, 31/01/2010, www. Wto.org/french/news_f/news08_f/acc_algeria_17 jan08_F.htm

[2] : المركز الاسلامي لتنمية التجارة، تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية 2011نقلا عن الموقع الاكتروني:-www. icdt-oic.org/rs_67/Doc/36thCECSWTOActivities_ar.pdf

[3]فاطمة الحمدان بحير: "**السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية**"، مطبعة النجاح الجديدة المغرب، 2005.

[4]مراجعة السياسات التجارية لمصر 2005 نقلا عن الموقع الالكتروني: *www.wto.:org/english/tratop_e/tpr_e/tp250_e.htm*

[5]المركز الإسلامي لتنمية التجارة: "**تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية 2011**" نقلا عن الموقع الالكتروني: *www. icdtoic.org/rs_67/Doc/36thCECSWTOActivities_ar.pdf*

تقدم ليبيا مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية كما أن فريق العمل لم يعقد بعد اجتماعه الأول. وموريتانيا انضمت إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995.

أما بالنسبة للسودان: فقد تم تكوين فريق العمل حول انضمام السودان يوم 25 أكتوبر 1994كما تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية السودانية في يناير 1999، كما قدم السودان أجوبة على الأسئلة التي طرحت في هذا الشأن في شهر نوفمبر 2000، كما تم طرح مجموعة ثانية من الأسئلة في يناير 2003 انعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في مارس 2004.[1] ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة.

ثانيـــاً: اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.

في إطار علاقات الجوار بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والرغبة في الاستقرار السياسي والاقتصادي وضرورة الحوار بين الاتحاد ودول الجوار، جاءت اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية؛ ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل منطقة تجارة حرة مع هذه الدول عام 2010. وقد تم زيادة أعضاء الاتحاد بدخول 10 دول من وسط وشرق أوروبا ليصبح العدد 25دولة في عام 2004 و 28 دولة في عام 2013 وقد أبرمت كل دول شمال إفريقيا اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

حيث ترتبط الجزائر باتفاق للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1976، هذا الأخير الذي استمر لمدة عشرون سنة وكان مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات والذي حقق نتائج تجارية صافية لصالح الاتحاد الأوروبي مع محدودية الموارد المالية المخصصة لدعم القاعدة الاقتصادية وتطوير الإنتاج، ومع اقتراب نهاية هذا الاتفاق، تحركت دول أوروبا باتجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة، وفي سنة 1994 تم عقد أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية للاتفاق والتي شملت جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر المتوسط (إعلان برشلونة سنة 1995)؛ إلا أنه في سنة 1997ونتيجة لاختلاف في وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية إضافة إلى مخلفات الأوضاع الأمنية في الجزائر تم تجميد هذه المفاوضات، لتستأنف من جديد سنة 2001 وتنتهي بالمصادقة الأولية على اتفاقية الشراكة في 13 ديسمبر2001 ببروكسل وهذا بعد 17 جولة من المفاوضات ليتم التوقيع على الاتفاق النهائي بتاريخ 22 أفريل 2002.[2]

أما اتفاقية الشراكة الأورو–مغربية أبرمت بالأحرف الأولى في 15 نوفمبر 1995، وتدخل في إطار تقوية السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، ويختلف هذا الاتفاق عن الاتفاقيات السابقة الموقعة بين المجموعة الأوروبية

---

[1] المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية 2011نقلا عن الموقع الالكتروني:
www. icdt-oic.org/rs_67/Doc/36thCECSWTOActivities_ar.pdf

[2] زعباط عبد الحميد: "**الشراكة الأورو–جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2004 العدد 01 ص:53.

والمملكة المغربية خاصة اتفاق التعاون لسنة 1976، في إدخال بعض الإجراءات المتعلقة بالإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر تتوافق مع القواعد العامة للمنظمة العالمية للتجارة، ومبدأ المعاملة بالمثل بخصوص التعاملات التجارية التفضيلية، وإدراج تجارة الخدمات وإقامة حوار سياسي من خلال تشكيل مجلس للمشاركة على المستوى الوزاري ولجنة الشراكة مكلفتين بتسيير الاتفاقية؛[1] ولقد تم التأشير على اتفاقية الشراكة الأورو–مغربية في 26 فيفري 1996، ودخلت حيز التنفيذ في 01 مارس 2000؛ [2] وتدخل هذه الاتفاقية في إطار تقوية السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي كما تم تحديدها في إعلان برشلونة، حيث ينبغي ترجمتها وتجسيدها ميدانيا بخلق منطقة حرة للتبادل بين الطرفين خلال فترة 12 سنة في ظلها يقوم المغرب بإلغاء وإزالة القيود التعريفية والعراقيل غير الجمركية من أجل الاستفادة من المساعدات المالية المخصصة في إطار برنامج ميدا.[3]

كما سعت تونس منذ سنة 1992 إلى توسيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي للانتقال بهذه العلاقات من مستوى المبادلات التجارية والإعانات المالية إلى علاقة شراكة تكون أكثر شمولية ترتكز على صيغ جديدة للتشاور والحوار، فتم في 1995/07/17 توقيع اتفاق الشراكة ما بين الطرفين ودخل حيز التنفيذ في 1998/03/01 ليحمل محل اتفاقيات التعاون السابقة التي أصبحت لا تتوافق مع بعض المبادئ والقواعد الجديدة للتجارة العالمية المنبثقة عن جولة الأورغواي وللإشارة فان تونس هو أول بلد عربي ومتوسطي يوقع على اتفاقية الشراكة في إطار المشروع المتوسطي الهادف إلى قيام تكتل بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية[4] ؛ولقد كانت2007آخر سنة من المرحلة الانتقالية لإزالة الحواجز الجمركية بتونس التي امتدت طوال 12سنة والتي تم تدبيرها بحذر ومهارة، ونجحت تونس في خوضها لولوج منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي على نفس المستوى في فاتح يناير 2008، وقد وضعت سياسة مصاحبة ماكرو–اقتصادية فاعلة ونظام إصلاحات متعدد القطاعات مباشرة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995، من أجل تمكين الدولة من التحكم في الآثار الممكنة، والاستفادة من الفرص التي توفرها منطقة التبادل الحر.

أما موريتانيا والسودان فلم توقعا اتفاق الشراكة اللأوروموتوسطة. وبالنسبة لليبيا هي عضو مراقِب في الشراكة الأورومتوسطية (عملية برشلونة) منذ عام 1999. وفي 23 جويلية 2007، وقعت كل من ليبيا والاتحاد

[1] وزارة التجارة، اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية نقلا عن الموقع الالكتروني:
www: mincommerce .gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar

[2]وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، اتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، نقلا عن الموقع الالكتروني:
www:diplomatie.ma/arab/politiqueetrangere/maroccetlunioneuropeenne/tabid/1611/vw/1/ItemID/8221/language/en-US/Default.aspx.

[3]وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، اتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره.

[4]خديجة زهلول زخامة: "**اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي**"، ندوة حول اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس، يومي 25-26جوان 2002، ص:177.

الأوروبي مذكّرة تفاهم أتبعتها المفوّضية الأوروبية بمسوّدة اتفاقية إطارية للتفاوض.لكن لحد الان لم توقع ليبيا اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي.

ثالثـاً: اتفاقية أغادير

عقدت اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحربين الدول العربية المتوسطية بين أربع دول وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي: الأردن، تونس ، مصر والمغرب وذلك في فبراير عام 2004. وتهدف هذه الاتفاقية إلى زيادة التبادل التجاري فيما بين هذه الدول واستخدام قواعد المنشأ الأوروبية. وهناك فترة انتقالية منذ فترة التوقيع وحتى1جانفي 2005، وذلك لتبدأ منطقة التجارة الحرة بين الدول الأربع.[1] وتتضمن هذه الاتفاقية قائمة سلع ذات منشأ مصري أو تونسي أو مغربي، مثلا، تعفى بشكل فوري من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند تصديرها إلى الأردن. ومن الممكن اعتبار أن اتفاقية أغادير أتت لتفعل ما تضمنته اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من حيث أهلية الدول المشاركة في تلك الاتفاقيات لتحقيق التكامل القطري فيما يخص منشأ التصدير إلى الاتحاد الأوروبي، وشرط أن تتواجد اتفاقيات تجارة حرة بين هذه الدول ترتكز على أسس مشتركة لقواعد المنشأ التي تنظم علاقة هذه البلدان مع الاتحاد الأوروبي، كما وتمنح هذه الاتفاقية امتيازات تجارية تفضيلية للسلع الصناعية ذات صفة المنشأ من تلك البلدان تتمثل بإعفائها من التعريفة الجمركية، وذلك منذ اليوم الأول لنفاذ اتفاقيات الشراكة معها مقابل تخفيض تدريجي لنفاذ نفس السلع الأوروبية باتجاه أسواق تلك الدول يصل إلى عشرة أعوام وهو مدة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية. وبموجب اتفاقية أغادير، تخضع السلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف عند الاستيراد لنظام تفكيك الرسوم الجمركية والروم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.

رابعـاً : اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تداخلت عدة عوامل تشكل أسبابا لتوقيع اتفاقيات تجارة حرة بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية: فهناك العلاقات السياسية، والنزاع العربي– الإسرائيلي والتطلع من جانب بعض الدول العربية إلى توطيد أواصر الأمن والاستقرار، والأمل في زيادة معدلات التبادل التجاري. وقد تم توقيع ثلاث اتفاقيات مع كل من الأردن والبحرين والمغرب وبالنسبة لمصر والامارات وعمان لازالت في مرحلة المفاوضات من أجل ابرام منطقة تجارة حرة مع أمريكا.

وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق عدة أمور من شانها مساعدة الدول فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق مثل تطبيق النظام العام للأفضليات، وهو ما يعني إعفاء سلع معينة من الضرائب الجمركية عند دخولها

[1] رشا مصطفى عوض: "**اتفاقية أغادير نحو بيئة أعمال أفضل**"، سلسلة أوراق المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008، ص: 05.

على الأسواق الأمريكية، وتوقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ما بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وذلك لفتح الأسواق الأمريكية أمام صناعة الملابس المصرية.

وبالنسبة للمغرب فقد وقّع والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقاً للتبادل الحر في 15 يونيو 2004. وكان من المرتقب أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في فاتح يوليوز 2005، وهو اتفاق شامل يغطي جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، من تجارة السلع إلى تجارة الخدمات إلى جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والقضايا الاجتماعية والبيئية، وغيرها.

نلاحظ من العرض السابق مدى التشابك والتعقيد جراء عدد الاتفاقيات التجارية الموقعة من قبل دول شمال إفريقيا، وربما تظهر تساؤلات تتعلق بمدى الانجاز الاقتصادي الذي تحقق كنتيجة لتلك الاتفاقيات: فهل ارتفع معدل التبادل التجاري وزاد معدل النمو وانخفضت معدلات البطالة وزادت معدلات الاستثمارات والإنتاج؟ أم أن هذه الاتفاقيات جاءت تلبية للرغبة في الارتباط بقوى كبرى، واستخدام ذلك في المحافل السياسية؟ إنها مناقشة يمكن اختصارها في أن التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا لها خصوصياتها فالإضافة إلى تركز صادراتها وواردتها في دول دون أخرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) ، تعتمد دول شمال إفريقيا في صادراتها على النفط حيث أن هذا الأخير يخضع لقواعد العرض والطلب في الأسواق العالمية. أما الصادرات غير النفطية ، فلم تشهد الارتفاع الذي يمكن أن يؤثرا تأثيرا ايجابيا على التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تنظيم التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا.

يتميز كل بلد من بلدان شمال إفريقيا بإطار تنظيمي وتشريعي ينظم التجارة الخارجية فيها وفيما يلي سنستعرضها باختصار.

أولاً: الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية لدى بلدان شمال إفريقيا: يعرف تنظيم التجارة الخارجية في بلدان شمال إفريقيا تطورا منذ عدة سنوات في اتجاه الليبرالية المتصاعدة، بعد أن كان من قبل خاضعا لهيمنة ذات طابع احتكاري للدولة مبني على الحماية.

ولقد بدأت هذه الحركية في المغرب سنة (1984) ثم تونس(1987) ، قبل أن تنتقل إلى مجموعة بلدان المغرب العربي الأخرى، وخاصة منها الجزائر نتيجة انخراط تقريبا كل بلدان المنطقة في برامج التقويم الهيكلي وإصلاح إدارة اقتصاداتها، ومسار تطور توجهات التجارة عالميا عبر اتفاقيات التعريفة التي أنظمت لها بصفة رسمية (*WTO*) الجمركية والتجارة " الغات"، ثم عبر منظمة التجارة العالمية كل من المغرب وتونس وموريتانيا، في حين أعلنت كل من الجزائر وليبيا عن نيتهما للانضمام إلى هذه المنظمة، إلى جانب إمضاء بلدان المنطقة اتفاقيات شراكة مع بلدان الاتحاد الأوروبي.

ثانيـــاً: تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر: لقد كانت التجارة الخارجية بالجزائر إلى غاية نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي خاضعة لاحتكار الدولة لها، سواء على مستوى الواردات أو على مستوى الصادرات، غير أن الصعوبات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال المنتصف الثاني من عقد الثمانينيات للقرن الماضي –أزمة النفط لسنة 1986 جراء تراجع أسعار النفط والتي وصلت إلى 08 دولار للبرميل الواحد، أدى ذلك إلى تراجع إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة، وتصاعد حدة المديونية الخارجية بالجزائر، وهو الشيء الذي ألزم على الجزائر إبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في فبراير 1991 كخطوة أولى نحو التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وتحفيز أكثر للقطاع الخاص وتدعيمه للمشاركة أكثر في النشاط الاقتصادي وفي المبادلات التجارية الخارجية، ثم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 يقضي بإعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية مع كل من نادي باريس) للديون العمومية (ونادي لندن) للديون الخاصة عبر التزام رسمي من قبل الجزائر بإتباع سياسة تثبيتية لمدة سنة (*Stand – By*)، وبإقرار بشكل واضح برنامج تقويم هيكلي لمدة ثلاث سنوات ما بين 1995 و1998، مما مكنها من الحصول على تسهيلات مهمة من صندوق النقد الدولي، تستهدف إلى تمويل مشاريع إعادة البناء و التنمية [1] ، ومقابل ذلك التزمت الجزائر باتخاذ إجراءات ملموسة، مست كل من الموازنة العامة للدولة من خلال إزالة دعم أسعار المواد الأساسية، وتقليص النفقات الحكومية، والقيام بتطبيق برنامج للتصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية مالية وتسييرية والتوجه نحو خصخصة المؤسسات العمومية العاجزة إلى جانب هذا اتخذت إجراءات مرتبطة بالتجارة الخارجية من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أوت 1994 بنسبة 42.7 % فانتقل الدينار الجزائري من مستوى 05 دينار لكل واحد دولار سنة 1987 إلى 80 دينار لكل واحد دولار عند نهاية سنة 2007 و لقد واكب هذا التخفيض إمكانية إقرار حرية تحويله بالنسبة لكل العملات التجارية، ثم إصدار مرسوم وزاري في 29 ديسمبر 1994 يقضي بالتحرير التام للتجارة الخارجية ابتداء من سنة 1995، من خلال فتح المجال لكل المتعاملين الاقتصاديين عموميين كانوا أم خواص وطنيين أو أجانب التدخل وبكل حرية في المعاملات التجارية الخارجية إلى جانب هذا أصدرت الجزائر قانون الاستثمار في أكتوبر 1993 والذي عدل سنة 2001 بإعطاء نفس الفرص لرأس المال المستثمر وطني كان أم أجنبي، عمومي كان أم خاص، إمكانية إقامة استثمارات داخل الجزائر ودون عوائق، مع مباشرة الجزائر محادثات مع منظمة التجارة العالمية قصد الانضمام إليها.[2]

---

[1] انظر عبدوس عبد العزيز: "**سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص: 95.

[2] *The Economist:" **Economist Intelligence Unit**", Country Report, Algeria, United Kingdom (U.K), September 2007, P: 12.*

ثالثـــاً: تنظيم المبادلات التجارية بالمغرب: يعتبر المغرب أول البلدان المغاربية الخمسة الذي باشر تحرير تجارته الخارجية في إطار سياسة التقويم الهيكلي منذ سنة 1983، [1] مما أدى إلى تحرير كل المعاملات التجارية المغربية، من خلال إزالة كل أشكال الحواجز الكمية وتخفيض التعريفات الجمركية انسجاما مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وأن مهنة (المستورد أو المصدر) مسألة حرة ومفتوحة لكل عنصر(فرد أو مؤسسة) مقيد في سجل التجارة بدون أي تقنين، ولقد أقر قانون 13-89 الطابع المنفتح للسياسة المغربية في مجال المبادلات الخارجية[2]، باستثناء العوامل المرتبطة بحماية الأخلاق والأمن والصحة ووقاية الثروة الحيوانية والزراعية والتراث البيئي والفني والثقافي الوطني، كما ينص هذا القانون على إمكانية إقرار الحماية الوطنية في شكل إجراءات جمركية على أن تكون مستندة على أسس تتصل بالمردودية الاقتصادية.

رابعـــاً: تنظيم التجارة الخارجية التونسية: لقد حدث تحرير تدريجي لسياسة التجارة الخارجية التونسية منذ 1987، عندما بدأت تونس تطبيق برامج التقويم الهيكلي لتؤكد اندماجها في السوق العالمية، ويكون ذلك قطيعة مع الممارسات التجارية ذات الطابع الحمائي التي كانت سائدة من قبل، والتي كانت تعتمد على أدوات الحصص والإذن والحق الجمركي من أجل حماية صناعات الإحلال والزيادة في موارد الموازنة العامة، وبادرت الدولة التونسية بإقرار أولى الإجراءات في مجال تحرير التجارة الخارجية ما بين 1989-1990 بإزالة التقنيات الكمية وكل أشكال الإذن المسبق على الاستيراد للمواد الأولية و نصف المنتوجات.[3]

وما زاد في درجات الانفتاح هو انضمام تونس إلى اتفاقية " الغات " سنة (1992) باتخاذ إجراءات تحريرية أخرى أعمق من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز الغير جمركية على مختلف أنواع السلع والخدمات.

خامساً: تنظيم التجارة الخارجية بليبيا : كانت الواردات الليبية خاضعة لنظام الإذن المسبق الذي تمنحه الأمانة العامة في التجارة بعد مصادقة البنك المركزي، وتقوم مؤسسات عمومية باستيراد المواد الأساسية طبقا للبرنامج المقرر في الموازنة العامة السنوية للدولة، كما تقوم السلطات العمومية بتحضير مخطط سنوي للاستيراد الذي تحدد فيه المقادير الكلية للموازنات بالعملة الأجنبية و الذي يعطي الحق لكل قطاع باستعمالها من أجل تغطية وارداته، حيث توزع هذه الموازنات حسب نوعية السلع لكل قطاع، غير أنه وبعد الحضر المفروض على ليبيا من قبل البلدان الغربية، بادرت السلطات العمومية الليبية بالانخراط في سياسة تحرير للواردات، فتحول جزء من نشاط استيراد بعض المواد إلى القطاع الخاص، وبادرت عدة شركات خاصة وكذلك تعاونيات

---

[1] *Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD, MAROC ;Dimension:Politique Commerciale et Facilitation des Échanges Commerciaux*, sur site:
http://www.oecd.org/globalrelations/psd/Dimension%20I.4%20Politique%20Commerciale%20et%20Facilitation%20des%20Echanges%20Commerciaux%20avec%20couverture.pdf

[2] فتح الله و لعلو: "**المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية**"، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء – المغرب، 1997، ص: 88.

[3] *La banque mondiale,* ***lintegration mondiale de la tunisie*** *,2008sur site http://books.google.dz/books?*

للحصول على رخص للاستيراد منذ سنة 1992، الشيء الذي يسمح لها بتوجيه أعمالها إلى التصدير والاستيراد [1] .

سادســـاً: تنظيم التجارة الخارجية بموريتانيا : لقد عرف تحرير المبادلات التجارية الخارجية في موريتانيا دفعة قوية ابتداء من سنة 1989، وفق الاتجاه السائد في كامل منطقة المغرب العربي في مجال تحرير التجارة الخارجية، من هذا المنطلق بادرت موريتانيا بتطبيق سياسة تقويم هيكلي لاقتصادها الوطني، من خلال تقليص احتكار الدولة في مجال التجارة الخارجية، وإزالة التقنيات المتعلقة بالأنشطة المرتبطة بها، بتطبيق تحرير تدريجي للمبادلات عبر إزالة احتكار الدولة على الواردات مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.

ويتدخل هنا البنك المركزي بصفة مباشرة في توزيع أدوات لتمويل الواردات، بتفضيل الواردات التي يراها حيوية للبلاد، وهكذا تباع العملات الأجنبية حسب آلية المزاد يشرف عليها البنك المركزي، الذي يمنح حقيبة من العملات الأجنبية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، ماعدا عملية استيراد النفط الذي يحق له الحصول على العملة الصعبة اللازمة دون المرور على عملية المزايدة. [2]

سابعـــاً: تنظيم التجارة الخارجية بمصر: من بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي كانت مصر تفرض الرقابة الشاملة على عمليات التجارة الخارجية حيث احتكرت الحكومة عمليات الاستيراد بالكامل، وسمحت للقطاع الخاص بالمشاركة في عمليات التصدير باستثناء بعض السلع لكن منذ منتصف السبعينات وخلال عقد الثمانينات تأرجحت سياسات التجارة الخارجية لمصر بين الحماية والتحرير، وهو ما يطلق عليه بالتوجه المزدوج وتمثلت أهم ملامح السياسة التجارية التي اتبعتها فيما يلي:

فمنذ منتصف السبعينات طبقت سياسة الحماية وتمثلت في الرقابة على الأسعار والدعم وحصص الاستيراد حيث استمر عمل لجان ترشيد الاستيراد حتى عام 1986، حيث ألغيت وحل محلها قوائم للسلع التي فرض الحظر على استيرادها شملت 110 بندا جمركيا، ارتفعت عام 1989 إلى 225 بندا جمركيا كما تم تثبيت سعر صرف الدولار المطبق على التعريفة الجمركية عند مستوى 0.7 جنيه للدولار ولقد عكست السياسات المطبقة منذ منتصف السبعينات توجها جزئيا نحو تحرير التجارة الخارجية [3].

وتمثلت أهم عناصر هذا التوجه في منح القطاع الخاص حرية أكبر في المشاركة في عمليات الاستيراد والتصدير عبر القانون رقم 118 لسنة 1975، كما تم الاعتماد التدريجي على الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع وتم ذلك في إطار التوجه نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية وطبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي في عام 1977 واستمر هذا التوجه خلال النصف الأول من الثمانينات كما تم فتح الاستيراد بدون تحويل عملة، وفتحت

[1] فتح الله و لعلو، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[2] فتح الله و لعلو، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[3] محمد سيد صابر محمد: "**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية مقارنة**"، رسالة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2009، ص: 122.

المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية وإنشاء المناطق الحرة، كما اتجهت حكومة مصر لتحفيز الصادرات من خلال تطبيق أسعار صرف تشجيعية وإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي في مايو 1987 بجانب مجمع البنك المركزي، وتطبيق نظام الدروباك وتبسيط إجراءات التعريفة الجمركية.[1]

ومع بداية التسعينات اتجهت مصر نحو تبني سياسة تجارة خارجية أكثر تحرراً، وقد جاء هذا التوجه كأحد العناصر الرئيسية في إطار برنامج أشمل تبنتها الحكومة المصرية للإصلاح الاقتصادي. فعقب الاتفاق في ماي1991، مع صندوق النقد والبنك الدوليين على برنامج للإصلاح الاقتصادي شمل جانبي التثبيت والتكيف الهيكلي اتجهت الحكومة المصرية إلى إجراء العديد من الإصلاحات، ومن بينها كثير من الإصلاحات التي استهدفت تحرير التجارة الخارجية.[2]

ثامنـــاً: تنظيم التجارة الخارجية في السودان: في السودان، تسعى الإصلاحات إلى: (ط) إزالة القيود المفروضة على الواردات، (ب) على إلغاء احتكار الدولة على تصدير المنتجات، و (ج) ترشيد الضرائب وأسعار الفائدة بالتالي اتخذت الإجراءات التالية: (ط) إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير، (ب) وقف واحتكار الدولة على الصمغ العربي عام 2001، (ج) تخفيض في عدد معدلات التعريفة الجمركية من 4-13 في 2002-1996 (0 % ، 10 % ، 25 % و 45 %)، (د) إلغاء يكاد يكون عاما من الرسوم الجمركية على الصادرات.[3]

[1] محمد سيد صابر محمد، نفس المرجع، ص: 69.

[2] محمد سيد صابر محمد: ،ص: 73.

[3] *Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique,* ***LA SITUATION ÉCONOMIQUE ET SOCIALE EN AFRIQUE DU NORD****, 2003:*
http://www.uneca-an.org/francais/un/documents%20et%20etudes/Eco2003.pdf

المبحث الثاني: التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا ـ مؤشرات الأداء والتطور ـ

يُعّد المجال التجاري احد أبرز ميادين الصراع والتنافس بين الدول، بل ويُعّد المحدد الرئيسِ لموقع الدولة في السوق العالمية، ومن ثم تحديد مستوى المنافع التي تحصل عليها، ونظراً لكل ما تتمتع به المبادلات التجارية بين دول العالم من مكانة مؤثرة في مسيرة التطور العالمي، فقد وجهت الدول عموماً ومنها دول شمال إفريقيا اهتماماً استثنائياً لتصحح هياكلها الاقتصادية بما يشجع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية في التصدير، هذا ومن أجل بيان الصورة التي تبدو عليها التجارة لدول شمال إفريقيا الإجمالية من حيث اتجاهاتها وطبيعتها سيتم تناولها وفق الآتي.

المطلب الأول: أداء تجارة السلع والخدمات في دول شمال إفريقيا وتوزيعها الجغرافي خلال الفترة 2000-2012.

سنحلل في هذا المطلب أداء تجارة السلع والخدمات في دول شمال إفريقيا من خلال تتبع تطور حجم التجارة الإجمالي للمنطقة دون إقليمه لشمال افريقيا خلال الفترة 2000-2012، من ثم تحليل تجارة كل دول من دول شمال افريقيا بشكل مستقل، لننتقل بعدها لتحليل الاتجاه الجغرافي لتجارة السلع والخدمات في دول شمال إفريقيا خلال سنة 1990و 2004 و2009.

أولاً: تطور حجم تجارة دول شمال إفريقيا للسلع والخدمات خلال الفترة 2000-2007

شهدت بلدان المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2007) نمواً مطرداً في تجارتها الخارجية. فقد انتقلت من 100.43 مليار دولار سنة 2000 إلى ما يقارب 325 مليار دولار سنة 2007، بقيمة تغير بلغت 195 مليار دولار وبنسبة نمو تقدر بـ: 150%.

فقد ساعدت الظروف التي كانت سائدة في الفترة (2000-2003)على زيادة الصادرات من حيث القيمة بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا المنتجة للنفط، ومن ثم على زيادة وارداتها حيث انتقلت من قيمة 49.53 مليار دولار عام 2000 إلى ما قيمته 68.34 مليار دولار عام 2003. وأدت هذه الظروف أيضاً إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع النفطية بالنسبة للبلدان غير المنتجة للنفط، كما ساهمت في نفس الوقت في ارتفاع قيمة الواردات من السلع الغذائية بسبب الجفاف. وساهم أيضاً تخفيض قيمة العملات المحلية على زيادة قيمة الواردات من حيث القيمة على الرغم من مرونة الأسعار بالنسبة للكميات المستوردة.

كما تجلى النمو الكبير الذي شهدته التجارة العالمية سنة 2004من خلال ارتفاع قيمة كل من الصادرات والواردات في مجمل المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا حيث ارتفعت قيمة الصادرات الإجمالية من 68.34 مليار دولار أمريكي سنة2003 إلى حوالي 86مليار دولار أمريكي سنة 2004، أي بمعدل نمو قدر

بـ 25.8 %، وقد ساهم ارتفاع قيمة الصادرات في الدول المصدرة للنفط بشكل كبير في نمو معدل صادرات المنطقة دون الإقليمية ككل: إذ حققت الجزائر 28.5% ، وليبيا 40.1 %، والسودان 55.0 %.

الجدول رقم (3–1): تطور حجم تجارة دول شمال إفريقيا للسلع والخدمات خلال الفترة 2000-2007 بالمليار دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2007-2003	
									التغير	معدل التغير(%)
صادرات السلع والخدمات	49.53	52.96	53.43	68.34	85.71	118.51	146.07	172.23	103.89	152.02
واردات السلع والخدمات	50.90	51.52	55.26	61.44	85.18	102.32	115.84	152.57	91.13	148.32
الميزان التجاري لدول شمال إفريقيا	-1.37	1.44	-1.83	6.90	0.53	16.19	30.23	19.66	12.76	184.93
إجمالي التجارة لدول شمال إفريقيا	100.43	104.49	108.69	129.79	170.89	220.83	261.92	324.79	195	150.24

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2005 و2008، صندوق النقد العربي.

وفي نفس الفترة ارتفعت قيمة الواردات البينية للمنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا بشكل كبير إذ انتقلت إلى 85.18 مليار دولار أمريكي بعد أن سجلت 61.44 مليار دولار أمريكي سنة2003 ، ويشكل هذا الارتفاع نسبة 38.6% مقارنة مع معدل نمو طفيف سنة 2003 قدر بـ 11.2%، وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا سجلت تغيرا إيجابيا على مستوى قيمة الواردات، إذ انتقلت هذه القيمة من (14.9-**%**) سنة 2003 إلى 25.9% سنة 2004.

أما في عام 2005 فقد عرفت التجارة الخارجية نموا سريعا، حيث انتقلت من 170.89مليار دولار إلى 220.83 مليار دولار خلال الفترة (2004–2005)، أي زيادة بنسبة 29.2% ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الصادرات (بنسبة 38.2%) والواردات (بنسبة 20.1%) وقد أفضى هذا التطور إلى تعزيز الميزان التجاري الذي انتقل فائضه من 0.53 مليار دولار في عام 2004 إلى 16.2مليار دولار في عام 2005.

واتسمت المبادلات بين دول شمال إفريقيا وباقي العالم بشكل عام بتوجه إيجابي بين سنتي 2007 و2008، حيث بلغت قيمة التجارة لإجمالي دول شمال إفريقيا حوالي 494.66 مليار دولار عام 2008 مقابل 324.79 مليار دولار عام 2007 ، وبنسبة نمو بلغت 52.3%.

وهذا أدى إلى ارتفاع الفائض في الميزان التجاري لدول شمال إفريقيا إلى حوالي 48.1 مليار دولار عام 2008 مقابل 19.6 مليار دولار عام 2007 ، ويعود تحسنه أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط. وقد سجلت المنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا هذه النتائج الإيجابية بالرغم ما تميزت به الظرفية من تباطؤ لنمو التجارة العالمية من 07 إلى حوالي 04%.

وخلال نفس الفترة عرفت الصادرات الإجمالية لدول شمال إفريقيا نموا بنسبة 57.5% ، ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة القوية في مبيعات منتوجات الطاقة في البلدان المصدرة للنفط، لاسيما الجزائر وليبيا

والسودان. ويكمن عامل السعر وراء هذا الأداء، إذ انتقل متوسط سعر النفط من 71دولار في 2007 إلى 99,09 دولار في الثلاث أشهر الأولى من 2008، ثم إلى 124دولار في الثلاث أشهر الثانية من 2008.

ويتأكد هذا التوجه من خلال الأهمية التي تكتسيها المحروقات في مجموع صادرات المنطقة بنسبة 68,4%، في حين تبقى الصادرات من غير المحروقات هامشية بمعدل 31,6%من مجموع الصادرات، مما يدل على ضعف تنوع هيكل الصادرات في الإقليم.

أما واردات المنطقة، فقد ارتفعت بنسبة 46.3 % في 2008 مقارنة بـــ 2007 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفطية . ويمكننا أن نلاحظ بأن جميع دول المنطقة (باستثناء السودان نظرا لتراجع الطلب) قد سجلت زيادة في وارداتها ما بين 2007و2008 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والمحروقات في الأسواق الدولية بشكل خاص.

الشكل (3-1): تطور حجم تجارة دول شمال إفريقيا للسلع والخدمات خلال الفترة 2000-2007 بالمليار دولار

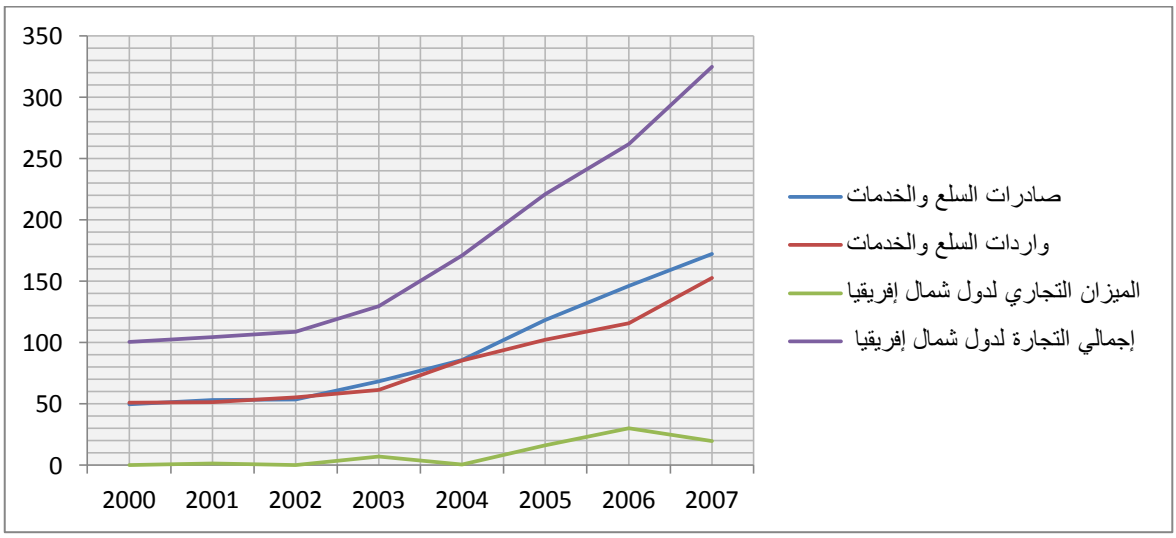

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على الجدول (**3-1**)

ثانيـــاً: تطور حجم تجارة دول شمال إفريقيا للسلع والخدمات خلال الفترة 2008-2012

أما خلال الفترة (2008-2012) :شهدت تجارة السلع والخدمات لدول شمال إفريقيا نموا متواضعا بقيمة 6.74 مليار دولار وبنسبة تغير 1.36% من 494.66 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 501.39 دولار عام 2012 (الجدول رقم (3-3).

وجاء هذا النمو مواكبا لنسبة النمو التي شهدها حجم تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمي بقيمة 2.53 تريليون دولار وبنسبة تغير 12.7% من نحو 20 تريليون دولار عام 2008 إلى نحو 22.4 تريليون دولار خلال نفس الفترة. كما ارتفع العجز في الميزان التجاري الإجمالي لدول شمال إفريقيا بقيمة 48.89 مليار دولار

وبمعدل 101.56% خلال نفس الفترة، فبعد أن حققت دول شمال إفريقيا فائضا في الميزان التجاري سنة 2008 بقيمة 48.18 مليار دولار، حققت عجزا بلغت قيمته 18.09 مليار دولار سنة 2009، ليعود الميزان التجاري لدول شمال إفريقيا إلى تحقيق فائض سنة 2010 بقيمة 5.27 مليار دولار، ليحقق مجددا عجزا سنتي 2011 و2012.

الجدول رقم (3–2) : تطور حجم التجارة الخارجية لشمال إفريقيا للسلع والخدمات خلال الفترة 2008-2012 بالمليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2012 -2008	
						التغير	معدل التغير(%)
صادرات السلع والخدمات	271.41	188.85	222.27	217.26	250.32	-21.09	-7.77
واردات السلع والخدمات	223.27	206.94	217	223.85	251.07	27.8	12.45
الميزان التجاري لدول شمال إفريقيا	48.14	-18.09	5.27	-6.59	-0.75	-48.89	-101.56
إجمالي التجارة لدول شمال إفريقيا	494.66	395.79	439.27	441.1	501.39	6.74	1.36
إجمالي التجارة العالمية	19.887	15.889	18.904	22.276	22.413	2.526.0	12.70
تجارة شمال إفريقيا (كنسبة من العالم %)	2.49	2.49	2.32	1.98	2.24	-0.25	--

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و2013، صندوق النقد العربي.

والجدير بالذكر أن العجز التجاري لدول شمال افريقيا عام 2009 كان نتيجة انخفاض صادرات شمال أفريقيا حيث انخفضت بنسبة 36 %بين عامي 2008 و2009 هذا الانخفاض يرجع أساسا إلى الانخفاض الحاد في قيمة المبيعات منتجات الطاقة من البلدان المصدرة للنفط، بما في ذلك الجزائر وليبيا والسودان فتأثير السعر يفسر إلى حد كبير الانخفاض، حيث ارتفع متوسط سعر النفط من 94.5 دولار أمريكي خلال سنة 2008 إلى 61دولار أمريكي في عام 2009 وفقا لـ*OPEP*، وحدات التخزين هي كذلك عرفت نموا سلبيا، ولكن أقل بكثير من سعر النفط تأكدت هذه الاتجاهات بسبب أهمية حصة الهيدروكربونات في إجمالي الصادرات الإقليمية والتي بلغت 68 %في عام 2008، مما يعكس أن هيكل الصادرات الإقليمية الذي لا يزال غير متنوع.

الشكل (3-2): تطور حجم تجارة دول شمال إفريقيا للسلع والخدمات خلال الفترة 2008-2012 بالمليار دولار

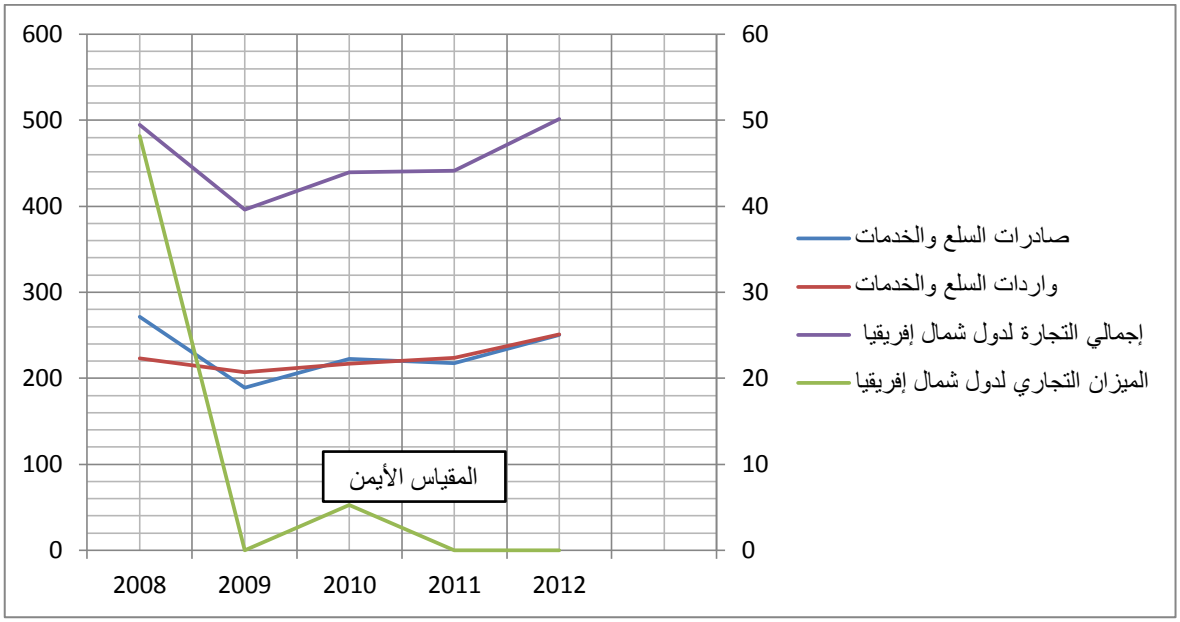

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على الجدول (**3-2**)

ومع ذلك، يفسر هذا الانخفاض من خلال تقلص الصادرات البلدان غير المصدرة للنفط مثل المغرب وتونس في الحقيقية الأزمة الاقتصادية أدت إلى انخفاض عام في الطلب العالمي وهذا ما قد أثر أيضا على اقتصاديات لمنطقة التي لديها هيكل صادرات لمتنوع نسبيا من باقي بلدان شمال إفريقيا.

وبالنسبة للعجز التجاري لدول شمال افريقيا عام 2011 فيمكن ارجاعه الى حالة عدم الاستقرار الأمني في كل من ليبيا ومصر وتونس ، حيث تأثرت صادرات وواردات هذه الدول بشكل كبير على الميزان التجاري الإجمالي لشمال افريقيا.

ولقد شهدت حصة التجارة الإجمالية لدول شمال إفريقيا من السلع والخدمات من إجمالي التجارة العالمية تراجعا طفيفا من نحو 2.49 % عام 2008 إلى نحو 2.24% عام 2012.

وقد جاء هذا نمو حجم تجارة السلع والخدمات لدول شمال إفريقيا نتيجة لنمو حجم واردات السلع والخدمات لدول شمال إفريقيا بقيمة 27.8 مليار دولار وبمعدل 12.45% من 223.27 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 251 مليار دولار عام 2012، وكذلك لنمو صادرات السلع والخدمات لدول شمال إفريقيا خلال سنتي 2009 و2010 ، وخصوصا صادرات الدول النفطية.

إلا أنه وفي المقابل شهدت نسبة تجارة دول شمال إفريقيا إلى الناتج المحلي الإجمالي لشمال إفريقيا تراجعا خلال نفس الفترة بنسبة 17.4% من 79.6% عام 2008 إلى 65.71 % عام 2012. وذلك انعكاسا لتراجع حصة

صادرات دول شمال إفريقيا من الناتج بنسبة 10.8% من 43.6% إلى 32.8% ، ولتراجع حصة ولواردات دول شمال إفريقيا من الناتج بنسبة 3% من 35.9% إلى 32.9%. وبالتبعية تراجعت نسبة الفائض التجاري لشمال إفريقيا من الناتج من 7.74 % إلى 0.1 % خلال نفس الفترة.(الجدول رقم**3-3**).

الجدول رقم (3-3): حصة التجارة الخارجية لشمال إفريقيا من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال فترة 2008-2012.

	2008	2009	2010	2011	2012	2012 -2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الناتج المحلي الإجمالي لشمال إفريقيا بالمليار دولار	621.514	585.492	663.032	684.95	763.026	141.512	22.77
نسبة صادرات شمال إفريقيا من الناتج%	43.66	32.25	33.52	31.72	32.80	-10.86	-24.87
نسبة واردات شمال إفريقيا من الناتج%	35.92	35.34	32.73	32.68	32.90	-3.01	-8.39
نسبة تجارة شمال إفريقيا من الناتج%	79.59	67.60	66.25	64.40	65.71	-13.88	-17.44
نسبة الميزان التجاري لشمال إفريقيا من الناتج%	7.74	-3.09	0.79	-0.96	-0.1	-7.84	-1.01

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و2013، صندوق النقد العربي.

الشكل رقم (3-3): حصة التجارة الخارجية لشمال إفريقيا من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال فترة 2008-2012.

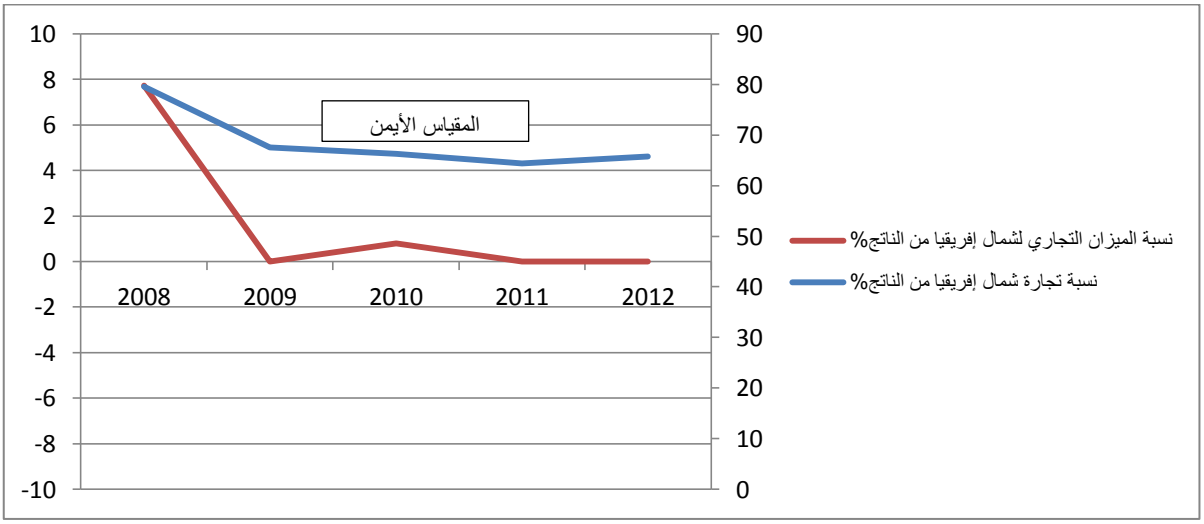

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على الجدول (**3-3**)

الجدول رقم (3–4): تطور حجم تجارة السلع والخدمات الخارجية لبلدان شمال إفريقيا خلال فترة 2008–2012.

بمليار الدولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	131.15	97.25	111.47	134.07	136.63	5.5	4.18
مصر	116.36	106.90	103.63	110.07	114.84	-1.5	-1.31
ليبيا	87.27	64.51	78.08	34.69	94.83	7.6	8.67
المغرب	79.70	63.45	70.42	85.07	83.96	4.3	5.34
تونس	51.76	41.01	46.59	48.62	48.33	-3.4	-6.62
السودان	23.82	19.12	24.27	22.29	15.91	-7.9	-33.22
موريتانيا	4.60	3.55	4.80	6.29	6.90	2.3	50.06
دول شمال إفريقيا	494.66	395.79	439.26	441.1	501.4	6.74	1.36

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

أما فيما يتعلق بتجارة السلع والخدمات على مستوى بلدان شمال إفريقيا فتشير الإحصائيات خلال الفترة (2008-2012) إلى أن أربعة دول (أغلبها دول نفطية) تستحوذ على أكثر من 80 % من إجمالي التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا وهي : الجزائر التي حلت في المركز الأول بقيمة 136.63 مليار دولار ثم مصر بقيمة 114.84 مليار دولار ثم ليبيا والمغرب على التوالي.(الجدول رقم (**3–4**)).

الجدول رقم (3–5) : تطور نسبة تجارة السلع والخدمات الخارجية لدول شمال إفريقيا من الناتج خلال فترة 2008–2012. (%)

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	76.5	70.7	68.9	67.5	65.8	-10.7	-14.01
مصر	71.6	56.7	47.4	46.7	44.7	-26.9	-37.56
ليبيا	100.0	102.3	104.4	99.9	115.8	15.7	15.73
المغرب	89.7	69.8	77.6	85.7	86.1	-3.6	-4.00
تونس	115.3	94.2	105.2	105.1	106.0	-9.4	-8.12
السودان	43.7	35.8	37	33.4	26.5	-17.1	-39.25
موريتانيا	130.1	117.2	130.1	146.8	164.4	34.3	26.38
دول شمال إفريقيا	79.59	67.60	66.25	64.40	65.71	-13.88	-17.44

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

وقد تصدرت موريتانيا قائمة دول شمال إفريقيا التي شهدت أعلى نسبة نمو لقيمة تجارة السلع والخدمات خلال الفترة ما بين عامي 2008 و2012 بنسبة 50 % تليها ليبيا بنسبة 8.6 % ثم المغرب بنسبة 5.3 %.

وفيما يتعلق بحصة تجارة السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي فيوضح الجدول رقم (3-5) أن ثلاثة دول من شمال إفريقيا زادت فيها تلك النسبة عن 100% عام 2012 أبرزها موريتانيا في المرتبة الأولى بنسبة 164.4% ثم ليبيا في المرتبة الثانية بنسبة 115.8% ثم تونس في المرتبة الثالثة بنسبة 106% .

كما جاءت موريتانيا في المرتبة الأولى كصاحبة أعلى ارتفاع في حصة تجارة السلع والخدمات من الناتج بنسبة 26.4% تليها ليبيا في المرتبة الثانية بنسبة 15.7% خلال الفترة بين عامي 2008 و2012.

الجدول رقم (3-6): تطور صادرات السلع والخدمات الخارجية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012.

بمليار الدولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	82.08	48.17	60.68	76.63	75.06	-7.0	-8.56
مصر	53.28	47.03	46.61	48.45	47.60	-5.7	-10.65
ليبيا	62.35	37.44	47.26	19.09	62.67	0.3	0.52
المغرب	33.43	26.28	30.33	35.55	34.72	1.3	3.87
تونس	25.20	19.92	22.24	22.69	22.10	-3.1	-12.29
السودان	13.14	8.49	12.96	11.83	5.35	-7.8	-59.30
موريتانيا	1.93	1.52	2.19	3.02	2.82	0.9	46.70
دول شمال إفريقيا	271.41	188.85	222.27	217.26	250.32	-21.09	-7.77

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

وعلى صعيد أكثر دول شمال إفريقيا تصديرا للسلع والخدمات عام 2012، فقد حلت الجزائر في المرتبة الأولى بقيمة 75.06 مليار دولار ثم ليبيا بقيمة 62.67 مليار دولار ثم مصر بقيمة 47.60 مليار دولار ثم المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 34.72 مليار دولار (جدول رقم).

كما حققت موريتانيا أعلى معدل نمو للصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة بنسبة 46.7 % تلتها المغرب في المرتبة الثانية بمعدل 3.87 % ثم ليبيا في المرتبة الثالثة بمعدل طفيف جدا 0.5 %.

الجدول رقم (3–7) : تطور واردات السلع والخدمات الخارجية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008–2012.

بمليار الدولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	49.07	49.08	50.79	57.44	61.57	12.5	25.47
مصر	63.09	59.87	57.02	61.62	67.24	4.1	6.58
ليبيا	24.92	27.07	30.83	15.60	32.16	7.2	29.05
المغرب	46.27	37.17	40.09	49.52	49.23	3.0	6.41
تونس	26.56	21.09	24.35	25.93	26.23	-0.3	-1.24
السودان	10.68	10.63	11.31	10.47	10.56	-0.1	-1.13
موريتانيا	2.68	2.03	2.61	3.27	4.08	1.4	52.49
دول شمال إفريقيا	223.27	206.94	217	223.85	251.07	27.8	12.45

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

أما على صعيد قيمة واردات السلع والخدمات عام 2012 فقد حلت مصر في المرتبة الأولى كأكبر مستورد بقيمة 67.2 مليار دولار وذلك بفضل نشاطها الكبير في تجارة إعادة التصدير إلى المنطقة ثم الجزائر في المرتبة الثانية بقيمة 61.5 مليار دولار ثم المغرب بقيمة 49.2 مليار دولار، ثم ليبيا بقيمة 32 مليار دولار.

وقد حققت موريتانيا أعلى نسبة نمو في قيمة واردات السلع والخدمات خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بمعدل 52.5% ، ثم جاءت ليبيا في المرتبة الثانية بمعدل 29% ثم الجزائر في المرتبة الثالثة بمعدل 25.4%. (جدول رقم (**3–7**)).

الجدول رقم (3–8): تطور ميزان تجارة السلع والخدمات لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008–2012.بمليار الدولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	33.01	-0.91	9.89	19.19	13.49	-19.5	-59.14
مصر	-9.81	-12.83	-10.42	-13.18	-19.63	-9.8	-100.16
ليبيا	37.43	10.38	16.43	3.49	30.51	-6.9	-18.48
المغرب	-12.84	-10.89	-9.76	-13.97	-14.51	-1.7	-13.01
تونس	-1.37	-1.17	-2.11	-3.25	-4.13	-2.8	-202.36
السودان	2.46	-2.14	1.65	1.36	-5.21	-7.7	-312.20
موريتانيا	-0.75	-0.51	-0.41	-0.25	-1.26	-0.5	-67.36
دول شمال إفريقيا	48.14	-18.09	5.27	-6.59	-0.75	-48.89	-101.56

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

وعلى صعيد أكثر الدول استفادة من تجارتها الخارجية من حيث تعزيز احتياطات الدولة من العملات الأجنبية عام 2012 جاءت ليبيا في المرتبة الأولى بفائض في ميزان تجارتها من السلع والخدمات بلغت قيمته 30.5 مليار دولار، ثم الجزائر حلت في المرتبة الثانية بقيمة 13.5 مليار دولار. (جدول رقم (**3–8**)).

كما حلت السودان في المرتبة الأولى كصاحبة أكبر عجز في ميزانها التجاري مع العالم بمعدل بلغ 312% خلال الفترة ثم تونس في المرتبة الثانية بمعدل بلغ 202.3 % ثم مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 100 % ثم موريتانيا بمعدل67.3%.

الجدول رقم (3–9): تطور نسبة ميزان تجارة السلع والخدمات لدول شمال إفريقيا من الناتج خلال فترة 2008–2012 (%)

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	19.2	-0.7	6.1	9.7	6.5	-12.8	-66.27
مصر	-6.0	-6.8	-4.8	-5.6	-7.6	-1.6	-26.64
ليبيا	42.9	16.5	22.0	10.1	37.2	-5.7	-13.19
المغرب	-14.4	-12.0	-10.8	-14.1	-14.9	-0.4	-2.99
تونس	-3.0	-2.7	-4.8	-7.0	-9.1	-6.0	-197.50
السودان	4.5	-4.0	2.5	2.0	-8.7	-13.2	293.03
موريتانيا	-21.2	-16.7	-11.2	-5.9	-29.9	-8.7	40.94
دول شمال إفريقيا	7.74	-3.09	0.79	-0.96	-0.1	-7.84	-1.01

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

أما فيما يتعلق بترتيب دول شمال إفريقيا في مؤشر فائض الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012. فقد حلت ليبيا في المرتبة الأولى بنسبة 37.2 % ثم الجزائر بفارق كبير في المرتبة الثانية بنسبة 6.5 % .(الجدول رقم 3-9).

ثالثـــاً: الاتجاه الجغرافي للتجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا

من خلال اطلاعنا على إحصائيات حول اتجاهات التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا تبين لنا أن البنية الخاصة بالمبادلات الخارجية لبلدان المنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا تتسم بتمركزها الجغرافي الحاد. ويظهر ذلك جليا عند قراءة الجدول في الملحق 3-1 ، الذي يقدم التقسيم الخاص بالصادرات والواردات لكل بلد من بلدان المنطقة حسب المناطق الرئيسية في العالم. وقد تم استقاء المعطيات الظاهرة في هذا الجدول من قاعدة معطيات الانكتاد وهي متعلقة بالفترة ما بين 1990-2004.

وباستثناء السودان، فان 40% و80% من صادرات الست بلدان الأخرى وتوجه نحو أوروبا وبالخصوص نحو الاتحاد الأوروبي. حيث بلغت هيمنة الاتحاد الأوروبي كبلد يستقبل صادرات بلدان شمال إفريقيا مستويات جد مرتفعة بالنسبة لليبيا (83%) وتونس (80%)، وكذا بالنسبة للمغرب (69%) والجزائر (55%) وموريتانيا (53%).أما بالنسبة لصادرات السودان، فتوجه إجمالا (76%) نحو أسواق آسيا وبالأخص نحو الصين.

أما بالنسبة للأسواق الأمريكية والكندية فتبقى ضعيفة الاستغلال من قبل مصدري المنطقة باستثناء الجزائر (30%) ومصر (13%) حيث عرفت نسبة التصدير لهذين البلدين نحو سوق شمال أمريكا ارتفاعا ملحوظا سنة 2004 لتبلغ 20% بدل 9% سنة 1990.

أما المغرب، الموقع على اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2006، فلا تتعدى حصته من الصادرات الموجهة نحو السوق الامريكية 5% سنة 2004 مقابل 2% فقط سنة 1990. وبالنسبة لصادرات ليبيا وموريتانيا والسودان%% وتونس الموجهة نحو سوق شمال أمريكا فلا كاد تذكر.

وباستثناء موريتانيا والسودان اللذان يسوقان 13 %و14% على التوالي من صادراتهما نحو سوق اليابان التي تعرف غيابا شبه تام للبلدان الأخرى. ويظهران ثقل السوق اليابانية على مستوى صادرات المنطقة عرفت تراجعا خلال الفترة ما بين 1990–2004حيث تقلصت حصة موريتانيا على مستوى هذه السوق من 20 إلى 13% ومصر من 3 الى0% ، أما المغرب فتقلصت حصته من 4 الى1%.

تعتبر حصة الصادرات الموجهة نحو السوق الإفريقية منخفضة إذ لا تتعدى 10% باستثناء نسبة موريتانيا 17% هذه الحصة عرفت كذلك انكماشا ما بين 1990 و2004 بالنسبة لتونس التي انخفضت حصتها من 10 الى 8% وكذا بالنسبة للمغرب من 7% إلى 4 %والسودان من 7 إلى 3 %.

وتعتمد بلدان المنطقة بشكل كبير على الواردات الأوروبية. وباستثناء السودان، نجد أن الواردات الأوروبية تتراوح بين 38 % بالنسبة لمصر و 75% بالنسبة لتونس، أما بالنسبة للمغرب وليبيا والجزائر فتبلغ نسبتها من الواردات الأوروبية 65 و64 و63 على التوالي. وتظهر معطيات الجدول في الملحق 3-1 أن اعتماد المغرب وتونس على الواردات الأوروبية تزايد خلال الفترة ما بين1990–2004.

وباستثناء مصر بنسبة 13 % من واردات سوق شمال أمريكا، نجد أن واردات الدول الأخرى محدودة على مستوى هذا السوق. فالجزائر التي كانت تستورد 15 % من احتياجاتها من سوق شمال أمريكا سنة 1990، لم تعد تستورد سوى 6% سنة 2004. أما حصص المغرب وتونس فقد بلغت 8 % و4% و6% و2% على التوالي.

ويمثل الثقل المهم للواردات الآتية من الأسواق الآسيوية أهم التغيرات البنيوية على مستوى بنية واردات بلدان المنطقة حيث ارتفعت نسبة الواردات من هذه الأسواق من 30% سنة 1990 إلى 55% سنة 2004

بالنسبة للسودان ومن 12 إلى 23% بالنسبة لمصر ومن 12 إلى 19% بالنسبة لليبيا ومن 14 إلى 18% بالنسبة للمغرب ومن 9 إلى 17% بالنسبة لموريتانيا ومن 3 % إلى 16 % بالنسبة للجزائر وأخيرا من 8 إلى 9% بالنسبة لتونس. وأما من خلال قراءة الجدول رقم (3-10) والذي يوضح اتجاه التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا كمنطقة دون إقليمية خلال سنة 2009، نلاحظ بالنسبة لإتجاه صادرات شمال إفريقيا، أن حصة الاتحاد الأوروبي من صادرات شمال إفريقيا تقدر بـ 49.9 % أي ما يقارب 50% وبذلك يبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لدول شمال إفريقيا، كما سجلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية في صادرات شمال إفريقيا نسبة 10.2 % ، بينما سجلت صادرات شمال إفريقيا إلى اليابان والصين نسبة ضئيلة جدا تكاد لا تذكر على الرغم من كبر حجم صادراتها إلى باقي دول أسيا.

وتشكل حصة الدول العربية نسبة لا تتجاوز 10% على الرغم من أن شمال إفريقيا تصدر حوالي نسبة13.8% إلى السوق الآسيوية.

وفي جانب حصص الشركاء التجاريين في الواردات الإجمالية لدول شمال إفريقيا، فتمثل واردات شمال إفريقيا من الاتحاد الأوروبي ما يقارب نسبة 40%، وبذلك فالاتحاد الأوروبي أيضا يهيمن على واردات المنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا، وتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة تقدر بـ:6.4%، في حين تستورد شمال إفريقيا ما يقارب 3% من اليابان و18.7 % من باقي دول أسيا.

أما بالنسبة لما تستورده شمال إفريقيا من الدول العربية فلا يتجاوز 10 % على الرغم من عضوية دول شمال إفريقيا في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الجدول رقم (3-10) : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا خلال سنة 2009.

	صادرات شمال إفريقيا		واردات شمال إفريقيا	
	القيمة بمليار دولار	نسبة المساهمة في الإجمالي%	القيمة بمليار دولار	نسبة المساهمة في الإجمالي%
العالم	**141757.6**	**100**	**169864.1**	**100**
الدول العربية	13726.8	9.7	15735.3	9.3
شمال إفريقيا	6607.1	4.6	5348	3.1
الاتحاد الأوروبي	70704.5	49.9	65997.8	39
الولايات المتحدة الأمريكية	14450.8	10.2	10942.5	6.4
أسيا	**20413.1**	**14.4**	**36584.4**	**21.5**
اليابان	744	0.5	4579.4	2.7
الصين	68	0.05	199.4	0.1
باقي دول أسيا	19601.1	13.8	31805.6	18.7
باقي دول العالم	**15855.4**	**11.2**	**35256.1**	**20.7**

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات النشرة الإحصائية لصندوق النقد العربي لسنة 2011 من الموقع الالكتروني:

http://www.arabmonetaryfund.org/ar/statistics

الشكل رقم(3-4) : اتجاهات التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009.

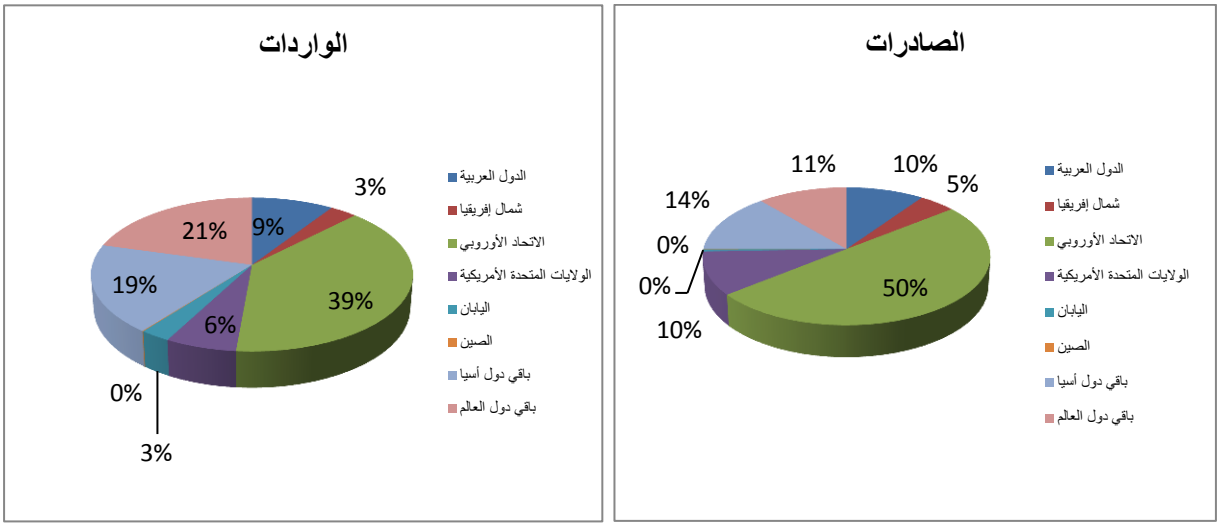

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على الجدول (3-10)

المطلب الثاني: التجارة السلعية وتوزيعها القطاعي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2008-2012.

أولا: تطور التجارة السلعية في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2008-2012.

تمثل التجارة السلعية نحو 82 % من إجمالي تجارة السلع والخدمات في دول شمال إفريقيا وذلك كمتوسط عام للفترة ممتدة بين عامي 2008 و2012 ويعزى ذلك إلى هيمنة النفط والغاز على حصة كبيرة من التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا.

وتشير الإحصائيات المبينة في الجدول رقم 3-11 إلى أن التجارة السلعية في دول شمال إفريقيا شهدت نموا بقيمة 30.5 مليار دولار وبنسبة 7.7 % خلال السنوات الأربع الممتدة بين عامي 2008 و2012 وذلك من 396 مليار دولار الى426.5 مليار دولار.

وقد حلت الجزائر في المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة السلعية لعام 2012 بقيمة 120.8 مليار دولار وبنسبة 28.3 % من الإجمالي تلتها مصر بفارق ضئيل وبقيمة 99.2 مليار دولار وبنسبة 23.2 % لتشكل الدولتان ما يقرب من نصف تجارة شمال إفريقيا السلعية، ثم جاءت ليبيا في المرتبة الثالثة وبفارق ضئيل عن مصر وبحجم تجارة بلغ 82 مليار دولار وبنسبة 19.2% من إجمالي التجارة السلعية لشمال إفريقيا.

وقد حققت موريتانيا أعلى نسبة نمو في تجارتها السلعية خلال الفترة بنسبة 42.1% ، ثم مصر في المركز الثاني بنسبة نمو بلغت حوالي33 % ثم ليبيا في المركز الثالث بنمو بلغ 15 % .

أما على صعيد أكثر الدول اعتمادا على تجارتها السلعية فقد استحوذت التجارة السلعية على غالبية التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، وبنسب تراوحت بين 88% و77%. حيث حلت الجزائر في المرتبة الأولى بنسبة 88% للتجارة السلعية من إجمالي تجارة السلع والخدمات لعام 2012 ، تلتها ليبيا ومصر وتونس بنسبة بلغت 86% ثم المغرب بنسبة 78 % وموريتانيا والسودان بنسبة تقدر 77%. (الشكل رقم (3-5))

الجدول رقم (3-11): إجمالي التجارة السلعية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2008-2012. بالمليار دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير (%)
الجزائر	118.8	84.5	97.5	120.7	120.8	2.0	1.69
مصر	74.6	68.0	79.4	89.4	99.2	24.6	32.98
ليبيا	71.2	49.8	66.3	26.0	82.0	10.8	15.09
المغرب	62.7	46.9	53.2	65.8	65.5	2.8	4.46
تونس	44.0	33.5	38.6	41.8	41.5	-2.5	-5.70
السودان	21.0	17.9	21.4	18.9	12.2	-8.8	-41.97
موريتانيا	3.7	2.9	4.0	5.2	5.3	1.6	42.14
دول شمال إفريقيا	396	303.5	360.4	367.8	426.5	30.5	7.70

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

الشكل رقم (3-5) : التجارة السلعية لدول شمال إفريقيا كنسبة من تجارة السلع والخدمات لدول شمال إفريقيا% لعام 2012.

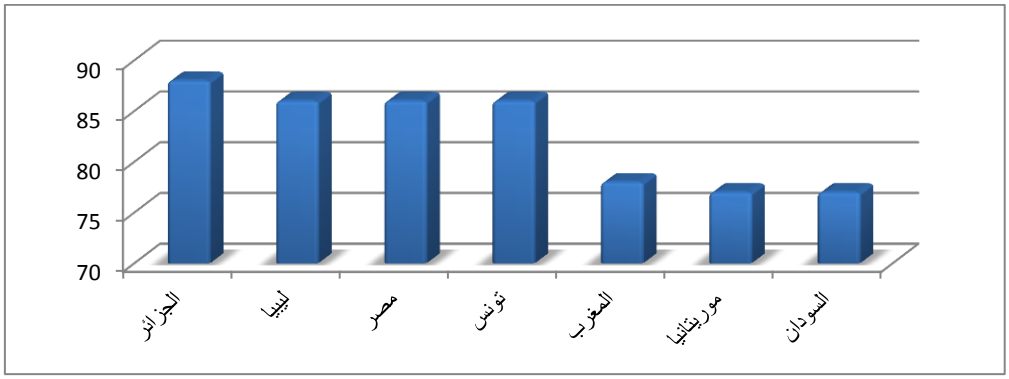

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول رقم(3–12) : إجمالي الصادرات السلعية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012 بالمليار دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	79.3	45.2	57.1	73.5	74.0	-5.3	-6.71
مصر	26.2	23.1	26.4	30.5	29.4	3.2	12.10
ليبيا	62.1	37.0	48.7	18.0	59.0	-3.1	-4.99
المغرب	20.3	14.1	17.8	21.5	21.3	0.9	4.47
تونس	19.3	14.4	16.4	17.8	17.0	-2.3	-11.97
السودان	11.7	8.3	11.4	9.7	3.1	-8.6	-73.44
موريتانيا	1.8	1.4	2.1	2.8	2.5	0.7	39.85
دول شمال إفريقيا	220.7	143.5	179.9	173.8	206.3	-14.4	-6.52

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

كما يوضح الجدول رقم 3-12 أن الصادرات السلعية مثلت أكثر من 48.4 % من إجمالي التجارة السلعية لشمال إفريقيا لعام 2012 وقد شهدت تراجعا واضحا خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بقيمة 14.4مليار دولار وبنسبة 6.5 % . من 220.7 مليار دولار إلى 206.3 مليار دولار. وحققت موريتانيا أعلى دول شمال إفريقيا نموا في صادراتها السلعية خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بنسبة 39.8% وتلتها مصر بنسبة 12% ومن ثم المغرب بنسبة 4.5 %.

وقد حلت الجزائر في المرتبة الأولى كأكبر مصدر في شمال إفريقيا خلال عام 2012 بحصة بلغت حوالي 36% من إجمالي الصادرات السلعية لشمال إفريقيا تلتها ليبيا بحصة بلغت حوالي 29% ثم مصر بحصة بلغت 14.2% .

الجدول رقم (3–13): إجمالي الواردات السلعية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008–2012 بالمليار دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	39.5	39.3	40.5	47.2	46.8	7.3	18.55
مصر	48.4	44.9	52.9	58.9	69.8	21.4	44.30
ليبيا	9.1	12.9	17.7	8.0	23.0	13.9	151.37
المغرب	42.4	32.9	35.4	44.3	44.3	1.9	4.46
تونس	24.6	19.1	22.2	24.0	24.4	-0.2	-0.78
السودان	9.4	9.7	10.0	9.2	9.1	-0.3	-2.69
موريتانيا	1.9	1.5	1.9	2.5	2.8	0.9	44.24
دول شمال إفريقيا	175.3	160.3	180.6	194.1	220.2	44.9	25.61

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

على خلاف الصادرات السلعية لشمال إفريقيا شهدت الواردات السلعية لشمال إفريقيا نموا بنسبة 25.6% خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 وبقيمة تقارب 45 مليار دولار من 175.3 مليار دولار إلى 220.2 مليار دولار.

واحتلت ليبيا ومصر وموريتانيا أعلى نسبة نمو في وارداتها السلعية خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بنسب 151.1% و44.3 % و44.2 % على التوالي.

وقد حلت مصر في المرتبة الأولى كأكبر مستورد في شمال إفريقيا للسلع خلال عام 2012 بحصة بلغت 31.7% من إجمالي الواردات السلعية لشمال إفريقيا، تلتها الجزائر بحصة 21.2 % ثم المغرب بحصة بلغت 20.1%. (الجدول رقم (**3–13**)).

الجدول رقم (3–14): ميزان التجارة السلعية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012 بالمليار دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	39.8	5.9	16.6	26.2	27.2	-12.6	-31.65
مصر	-22.2	-21.9	-26.5	-28.4	-40.4	-18.3	-82.43
ليبيا	53.0	24.1	31.0	10.0	36.0	-17.0	-32.07
المغرب	-22.0	-18.8	-17.6	-22.8	-23.0	-1.0	-4.54
تونس	-5.3	-4.7	-5.8	-6.1	-7.4	-2.1	-39.62
السودان	2.3	-1.4	1.4	0.5	-6.0	-8.3	-360.86
موريتانيا	-0.2	-0.1	0.1	0.3	-0.3	-0.1	-50
دول شمال إفريقيا	45.4	-16.9	-0.8	-20.3	-13.9	-59.3	-130.62

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

وتشير الإحصائيات المعروضة في الجدول رقم إلى أن دول شمال إفريقيا في مجموعها غير مستفيدة من تجارتها السلعية مع العالم بوجود عجز تجاري. وعلى الرغم من هذا العجز شهد تذبذبا واضحا خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 فانه ارتفع بقيمة 59.3 مليار دولار وبنسبة 130.6% من فائض مقداره 45.4 مليار دولار عام 2008 إلى عجز بقيمة 13.9 مليار دولار.

إلا أن الصورة على مستوى دول شمال إفريقيا فرادى تختلف مثلما يوضحه الجدول رقم رقم (3-14)والشكل رقم رقم (3-5) فقد حققت ليبيا والجزائر فائضا من تجارتها السلعية الخارجية بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 44 % ليبيا و13% في الجزائر، في حين حققت بقية دول شمال إفريقيا عجزا بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين7 % في موريتانيا و10% في كل من مصر والسودان و16% في المغرب وتونس.

الشكل رقم (3-6) : ميزان التجارة السلعية كنسبة من الناتج لدول شمال إفريقيا بالمليار دولار لعام 2012

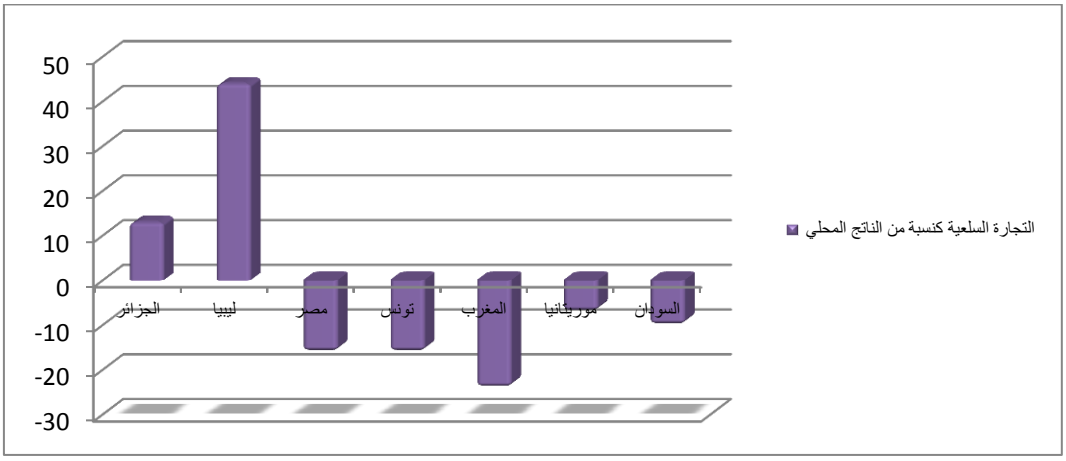

المصدر: من إعداد الطالبة

وفيما يتعلق بأكثر دول شمال إفريقيا استفادة من تجارتها السلعية حلت ليبيا في المرتبة الأولى بفائض قيمته 36 مليار دولار ثم حلت الجزائر في المرتبة الثانية بقيمة 27.2 مليار دولار.

ثانيا: التوزيع القطاعي للتجارة السلعية:

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للتجارة السلعية لشمال إفريقيا، تشير البيانات إلى سيطرة المواد الأولية التي تشمل المنتجات الزراعية ومنتجات الوقود والتعدين بنسبة 55.4 % وبقيمة 195.78 مليار دولار من إجمالي يبلغ 353.29 مليار دولار عام 2012. بل إن حصة منتجات الوقود والتعدين وحدها تمثل 40.9 %من الإجمالي (الشكل رقم (3-6)).

أما على صعيد نسبتها من الناتج فقد مثلت تجارة المنتجات الزراعية ومنتجات الوقود والتعدين نحو 6.7% و18.9 % من الناتج الإجمالي لشمال إفريقيا لعام 2012 على التوالي.

ومن الملاحظ أن المنتجات المصنعة لدول شمال إفريقيا البالغ قيمتها 157.5 مليار دولار عام 2012 مثلت نسبة معتبرة من الناتج الإجمالي لشمال إفريقيا قدرت بـ 20.6 %

الشكل رقم (3-7) : إجمالي التجارة السلعية لشمال إفريقيا حسب السلع لعام 2012.

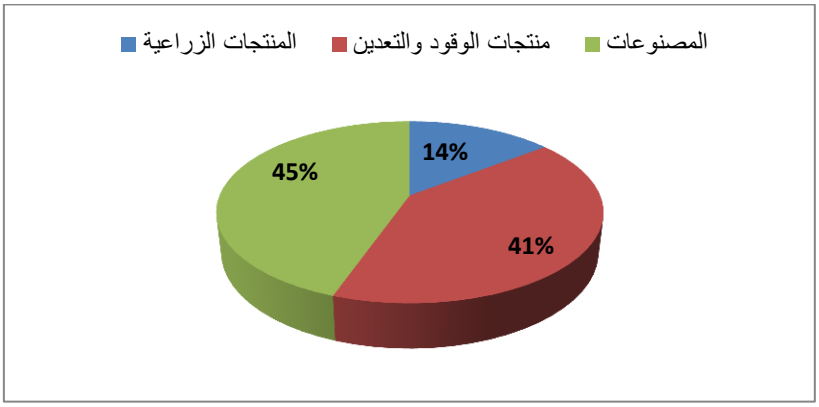

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على الجدول رقم 3-15

الجدول رقم(3-15): إجمالي التجارة السلعية لشمال إفريقيا حسب السلع لعام 2012.

الدولة	الإجمالي			الصادرات			الواردات			الميزان		
	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	المصنوعات	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	المصنوعات	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	المصنوعات	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	المصنوعات
الجزائر	11.76	74.14	33.92	0.38	72.36	0.65	11.38	1.78	33.27	-11.00	70.58	-32.62
مصر	20.54	23.64	43.75	5.16	10.96	12.90	15.38	12.68	30.85	-10.21	-1.72	-17.94
ليبيا	0.88	11.84	4.68	0.01	11.76	0.64	0.87	0.08	4.05	-0.85	11.68	-3.41
المغرب	9.73	17.26	37.32	3.40	4.07	13.27	6.33	13.19	24.06	-2.93	-9.12	-10.79
تونس	4.76	6.72	29.94	1.50	2.69	13.46	3.26	4.04	16.47	-1.76	-1.35	-3.01
السودان	2.80	8.78	6.74	0.60	8.49	0.07	2.19	0.28	6.66	-1.59	8.21	-6.59
موريتانيا	0.81	2.12	1.16	0.37	1.53	0.00	0.44	0.59	1.16	-0.07	0.94	-1.16
شمال إفريقيا	**51.28**	**144.5**	**157.51**	**11.42**	**111.86**	**40.99**	**39.85**	**32.64**	**116.52**	**-28.43**	**79.22**	**-75.53**

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و2013، صندوق النقد العربي.

وعلى مستوى دول شمال إفريقيا جاءت مصر في مقدمة دول شمال إفريقيا من حيث القيمة على صعيد تجارة المنتجات الزراعية والمنتجات المصنعة بنحو20.5 مليار دولار و43.7 مليار دولار، في حين تصدرت الجزائر في تجارة منتجات الوقود والتعدين بقيمة 74 مليار دولار خلال عام 2012.

لكن على مستوى الحصة من الناتج فقد اختلفت الصورة حيث تصدرت موريتانيا دول شمال إفريقيا بحصة تبلغ 19.3% للتجارة الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الخام وبحصة تبلغ 50.4% لتجارة منتجات الوقود والتعدين

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتصدرت تونس بحصة تبلغ 65.6% لتجارة المنتجات المصنعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012.

1- التوزيع القطاعي للصادرات السلعية:

تصدر دول شمال إفريقيا منتجات الوقود والتعدين بقيمة 111.86 مليار دولار وتستحوذ على حصة مهمة تبلغ 68 % من الصادرات السلعية لدول شمال إفريقيا وحصة تبلغ 13% من إجمالي الصادرات السلعية العربية من منتجات الوقود والتعدين المقدرة بقيمة 851.5 مليار دولار.

وعلى صعيد حصة الصادرات السلعية لشمال إفريقيا من الناتج فقد تصدرت بالطبع منتجات الوقود والتعدين بنسبة 14.6 % كأفضل أداء في الصادرات تلتها المنتجات الصناعية بنسبة 5.4 % ثم المنتجات الزراعية بنسبة 1.5 % .

وفيما يتعلق بأكبر المصدرين للمنتجات الزراعية في شمال إفريقيا من حيث القيمة فقد حلت كل من مصر ثم المغرب فتونس في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ 5.16 و3.4 و1.5 مليار دولار على التوالي وبحصة تبلغ 7% من إجمالي الصادرات السلعية لشمال إفريقيا. أما من حيث نسبة الصادرات الزراعية من الناتج فتتصدر موريتانيا ثم المغرب ثم تونس بنسب 8.8 % و3.5% و3.3 % على التوالي لعام 2012.

أما أكبر المصدرين لمنتجات الوقود والتعدين من حيث القيمة فقد حلت كل من الجزائر وليبيا ومصر في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ 72.4 و11.8و10.9 مليار دولار على التوالي. أما من حيث نسب الصادرات لمنتجات الوقود والتعدين من الناتج فتتصدر موريتانيا ثم الجزائر بنسب 36.5% و34.8 % على التوالي لعام 2012.

وفيما يتعلق بأكبر المصدرين للمنتجات المصنعة من حيث القيمة فقد حلت كل من تونس ثم مصر ثم المغرب في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ 13.5 و13.3 و 2.9 مليار دولار. أما من حيث نسبة الصادرات الصناعية من الناتج فتتصدر تونس فالمغرب ثم مصر بنسب29.5 % و13.6% و5 % على التوالي لعام 2012 .

2- التوزيع القطاعي للواردات السلعية:

تستورد دول شمال إفريقيا منتجات صناعية بقيمة 116.5مليار دولار بنسبة 61.6 % من إجمالي الواردات السلعية لدول شمال إفريقيا وحصة 25 % من إجمالي الواردات الصناعية العربية عام 2012.

وتستورد منتجات زراعية بقيمة 39.8 مليار دولار بنسبة 21 % من إجمالي الواردات السلعية لدول شمال إفريقيا، كما تستورد منتجات وقود وتعدين بقيمة 32.6 مليار دولار بحصة 17.2 % من إجمالي الواردات السلعية لدول شمال إفريقيا.

وعلى صعيد حصة الواردات السلعية لدول شمال إفريقيا من الناتج. فقد تصدرت المنتجات الصناعية بنسبة 15.3% كأعلى حصة في الواردات تلتها المنتجات الزراعية بنسبة 5.2% ثم منتجات الوقود والتعدين بنسبة 4.3% .

وفيما يتعلق بأكبر المستوردين للمنتجات الزراعية لدول شمال إفريقيا من حيث القيمة فقد حلت كل من مصر ثم الجزائر في المراكز الأولى بقيم تبلغ 15.4و11.38 مليار دولار على التوالي، وبحصة تبلغ 38.6 % و28.5% من إجمالي الواردات الزراعية لشمال إفريقيا.

أما من حيث نسبة الواردات الزراعية من الناتج فتتصدر موريتانيا بنسب 10.4% ومن ثم المغرب بنسبة 6.4 على التوالي لعام 2012 (الجدول 3-16).

أما أكبر المستوردين لمنتجات الوقود والتعدين من حيث القيمة فقد حلت كل من المغرب ثم مصر ثم في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ مليار دولار على التوالي. أما من حيث نسبة الواردات لمنتجات الوقود والتعدين من الناتج فتتصدر موريتانيا ثم بنسب على التوالي لعام 2012.

وفيما يتعلق بأكبر المستوردين للمنتجات المصنعة من حيث القيمة فقد حلت كل من ثم ثم في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ مليار دولار على التوالي. أما من حيث نسبة الواردات الصناعية من الناتج فتتصدر تونس ف ثم بنسب على التوالي لعام 2012.

ثالثا: الميزان السلعي: تحقق دول شمال إفريقيا عجزا في تجارة المنتجات الزراعية بقيمة إجمالية تبلغ 28.43 مليار دولار عام 2012 ونحو 3.7 % من الناتج المحلي الإجمالي لشمال إفريقيا لنفس العام. ومن اللافت أن هذا العجز جاء نتيجة وجود عجز في ميزان التجارة الزراعية في جميع دول شمال إفريقيا بلا استثناء بلغ أقصاه من حيث القيمة في الجزائر بقيمة 11مليار دولار ثم مصر بقيمة 10.2مليار دولار ثم المغرب بقيمة 3مليار دولار. أما على صعيد النسبة من الناتج فقد حلت الجزائر في المقدمة ثم مصر بنسب 5.3 % و 4 % على التوالي خلال نفس العام.

وفيما يتعلق بمنتجات الوقود والتعدين فتحقق دول شمال إفريقيا فائضا إجماليا يبلغ 79.22مليار دولار تساهم الجزائر بنحو 70.6 مليار دولار وبنسبة 89 % تلتها ليبيا بنحو 11.7 مليار دولار وبحصة 14.8%.أما على صعيد النسبة من الناتج فقد حلت الجزائر في المقدمة ثم موريتانيا ثم ليبيا بنسب 34 و22.5 و 14.3% على التوالي خلال نفس العام.

وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية فتحقق دول شمال إفريقيا جميعها عجزا إجماليا يبلغ 75.5مليار دولار، تساهم الجزائر بنحو 32.6 مليار دولار فيه وبنسبة 43 % تلتها مصر بقيمة 17.9مليار دولار ثم المغرب بقيمة

10.8 مليار دولار، أما على صعيد النسبة من الناتج فقد حلت موريتانيا في المقدمة ثم الجزائر بنسب 27.6 %و15.7% على التوالي خلال نفس العام.

الجدول رقم(3–16) : التجارة السلعية حسب السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول شمال إفريقيا (%) لعام 2012

الدولة	الإجمالي			الصادرات			الواردات			الميزان		
	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	المصنوعات	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	المصنوعات	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	المصنوعات	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	المصنوعات
الجزائر	5.7	35.7	16.3	0.2	34.8	0.3	5.5	0.9	16.0	-5.3	34.0	-15.7
مصر	8.0	9.2	17.0	2.0	4.3	5.0	6.0	4.9	12.0	-4.0	-0.7	-7.0
ليبيا	1.1	14.5	5.7	0.0	14.4	0.8	1.1	0.1	4.9	-1.0	14.3	-4.2
المغرب	10.0	17.7	38.3	3.5	4.2	13.6	6.5	13.5	24.7	-3.0	-9.4	-11.1
تونس	10.4	14.7	65.6	3.3	5.9	29.5	7.1	8.8	36.1	-3.9	-3.0	-6.6
السودان	4.7	14.6	11.2	1.0	14.2	0.1	3.7	0.5	11.1	-2.7	13.7	-11.0
موريتانيا	19.3	50.4	27.6	8.8	36.5	0.0	10.4	14.0	27.6	-1.6	22.5	-27.6
شمال إفريقيا	6.7	18.9	20.6	1.5	14.6	5.4	5.2	4.3	15.3	-3.7	10.4	-9.9

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

المطلب الثالث: التجارة الخدمية وتوزيعها القطاعي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2008–2012.

أولا: تطور التجارة الخدمية في دول شمال إفريقيا

تتراوح حصة التجارة الخدمية في دول شمال إفريقيا بين 18% و20 % من إجمالي تجارة السلع والخدمات لها حيث أنها شهدت نمو بقيمة 6.8 مليار دولار وبنسبة 7.5خلال السنوات الأربع الممتدة بين عامي 2008 و2012 وذلك من 90.1 مليار دولار إلى 96.9 مليار دولار. نظرا لأن هذا النمو كان اقل من نظيره في التجارة السلعية لدول شمال إفريقيا .

وقد حلت مصر في المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة الخدمية لعام 2012 بقيمة 36.7 مليار دولار وبنسبة تقارب 38 % من الإجمالي تلتها المغرب بقيمة 19.9 مليار دولار وبنسبة 20.5 % ثم جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة بقيمة 15.8 مليار دولار وبنسبة 16.3 % من إجمالي تجارة الخدمات لشمال إفريقيا. (الجدول رقم **3–17**).

وقد حققت ليبيا أعلى نسبة نمو في تجارتها الخدمية خلال الفترة بنسبة 239.5% وحلت موريتانيا في المركز الثاني بنسبة نمو بلغت 113.4% ثم الجزائر بفارق كبير في المركز الثالث بنمو بلغ 14.07 %.

أما على صعيد أكثر الدول اعتمادا على تجارتها الخدمية فقد حلت مصر في المرتبة الأولى بنسبة 32 % للتجارة الخدمية من إجمالي تجارة السلع والخدمات لعام 2012 وهي الوحيدة الذي تتجاوز فيه قيمة الصادرات الخدمية الصادرات السلعية.

الجدول رقم(3–17): إجمالي التجارة الخدمية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012 بالمليار دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	13.9	14.0	15.1	15.6	15.8	2.0	14.07
مصر	41.0	34.1	36.6	32.2	36.7	-4.3	-10.48
ليبيا	3.8	4.7	5.7	3.6	12.8	9.1	239.53
المغرب	18.5	17.2	17.9	20.3	19.9	1.5	7.88
تونس	9.1	8.1	8.6	7.6	8.0	-1.1	-11.78
السودان	3.0	2.2	2.4	2.2	2.1	-0.9	-28.92
موريتانيا	0.8	0.7	0.7	0.8	1.6	0.9	113.40
دول شمال إفريقيا	90.1	81	87	82.3	96.9	6.8	7.55

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

1– الصادرات الخدمية لشمال إفريقيا: تمثل الصادرات الخدمية نحو 18% من إجمالي صادرات شمال إفريقيا للسلع والخدمات لعام 2012 حيث تراجعت بشكل طفيف جدا خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بقيمة 3.1 مليون دولار بنسبة 6.5% من 47.5 مليار دولار إلى 44.4 مليار دولار. (الجدول رقم (**3–18**)). واحتلت ليبيا وموريتانيا قائمة أعلى دول شمال إفريقيا نموا في صادراتها الخدمية خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بنسب و1750 % و 200 %على التوالي.

وقد حلت مصر في المرتبة الأولى كأكبر مصدر في شمال إفريقيا للخدمات خلال العام المشار إليه بقيمة 21.1 مليار دولار وبحصة بلغت 47.5 % من إجمالي الصادرات الخدمية لشمال إفريقيا تلتها المغرب بقيمة13 مليار دولار ثم بحصة بلغت 29.3 %.

الجدول رقم (3-18): إجمالي الصادرات الخدمية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012 بالمليار دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	3.4	2.8	3.5	3.7	1.1	-2.3	-68.47
مصر	24.7	21.3	23.6	19.0	21.1	-3.6	-14.59
ليبيا	0.2	0.4	0.4	0.0	3.7	3.5	1750
المغرب	12.8	11.9	12.1	13.6	13.0	0.2	1.56
تونس	5.8	5.2	5.5	4.4	4.9	-0.9	-15.52
السودان	0.5	0.4	0.2	0.3	0.3	-0.2	-0.4
موريتانيا	0.1	0.1	0.1	0.2	0.3	0.2	200
دول شمال إفريقيا	47.5	42.1	45.4	41.2	44.4	-3.1	-6.52

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

2- الواردات الخدمية لشمال إفريقيا:شهدت الواردات الخدمية لشمال إفريقيا نموا بنسبة 24 %خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 وبقيمة 10.2 مليار دولار من 42.5 مليار دولار إلى 52.7 مليار دولار. كما زادت حصة الواردات الخدمية لشمال إفريقيا من الواردات الخدمية العربية بشكل طفيف خلال الفترة (الجدول رقم 3-19).

واحتلت ليبيا وموريتانيا والجزائر قائمة أعلى دول شمال إفريقيا نموا في وارداتها الخدمية خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بنسب 155.5% و85.7 %و41 % على التوالي.

وقد حلت مصر في المرتبة الأولى كأكبر مستورد في شمال إفريقيا للخدمات خلال العام المشار إليه بقيمة 15.6 مليار دولار وبحصة بلغت 29.6 % من إجمالي الواردات الخدمية لشمال إفريقيا تلتها الجزائر بحصة بلغت 28%.

الجدول رقم (3–19): إجمالي الواردات الخدمية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008-2012 بالمليار دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	10.5	11.2	11.5	12.0	14.8	4.3	41.02
مصر	16.3	12.8	13.0	13.1	15.6	-0.7	-4.29
ليبيا	3.6	4.3	5.3	3.6	9.2	5.6	155.50
المغرب	5.6	5.3	5.7	6.7	6.9	1.3	23.21
تونس	3.2	2.8	3.2	3.1	3.1	-0.1	-3.12
السودان	2.6	1.9	2.2	1.9	1.8	-0.7	-27.02
موريتانيا	0.7	0.5	0.6	0.6	1.3	0.6	85.71
دول شمال إفريقيا	42.5	38.8	41.5	41	52.7	10.2	24

المصدر:من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

ثالثا: الميزان التجاري للخدمات: يوضح الجدول رقم 3–20 أن المنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا في مجموعها مستورد صاف للخدمات من العالم بوجود عجز نجم عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات بقيمة 8.5 مليار دولار عام 2012 بعدما كان فائض بقيمة 4.9 مليار دولار عام 2008.

وعلى مستوى دول شمال إفريقيا فرادى حققت ثلاثة دول شمال إفريقيا وهي المغرب وتونس ومصر فائضا من تجارتها الخدمية الخارجية بنسب متفاوتة من الناتج تراوحت ما بين 5% في المغرب وتونس 2% في مصر . في حين حققت بقية الدول موريتانيا والجزائر وليبيا والسودان عجزا بدرجات متفاوتة تراوحت مابين 23 % في موريتانيا و3% في السودان.

وفيما يتعلق بأكثر الدول استفادة من تجارتها الخدمية من حيث القيمة فقد حلت المغرب في المرتبة الأولى بفائض قيمته 6 مليار دولار تلتها مصر في المرتبة الثانية وبفارق ضئيل وبقيمة 5.4 مليار دولار.

الجدول رقم (3–20): ميزان التجارة الخدمية لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2008- 2012 بالمليار دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2012-2008	
						التغير	معدل التغير(%)
الجزائر	-7.1	-8.4	-8.0	-8.3	-13.7	-6.6	-92.96
مصر	8.3	8.5	10.6	5.9	5.4	-2.9	-34.94
ليبيا	-3.4	-3.9	-4.8	-3.6	-5.5	-2.1	-61.76
المغرب	7.2	6.6	6.4	6.8	6.0	-1.2	-16.66
تونس	2.6	2.4	2.3	1.3	1.8	-0.8	-30.77
السودان	-2.1	-1.5	-2.0	-1.6	-1.5	0.6	28.57
موريتانيا	-0.6	-0.4	-0.5	-0.5	-1.0	-0.4	-66.66
دول شمال إفريقيا	4.9	3.3	4	0.2	-8.5	-13.4	-273.46

المصدر:من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

ثالثا: التوزيع القطاعي لتجارة الخدمات في شمال إفريقيا: فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للتجارة الخدمية لشمال إفريقيا. تشير البيانات إلى توزيع متقارب نسبيا بين القطاعات الثلاثة الرئيسية وهي: الخدمات النقل (للركاب والبضائع الجوي والبحري والبري وعبر الأنابيب) بقيمة 29.8 مليار دولار وبنسبة 38 % وخدمات السفر(تشمل كل السلع والخدمات المستهلكة من قبل المسافرين (مثل السكن والأغذية والمشروبات والترفيه والنقل والهدايا وغيرها) بقيمة 23.9 مليار دولار وبنسبة 30 % والخدمات التجارية لأخرى (أهمها خدمات الاتصالات والتامين والمالية والمعلومات والإنشاءات والقانونية والمحاسبية والشخصية وغيرها) بقيمة 25.5 مليار دولار وبنسبة 32%.

أما على صعيد نسبتها من الناتج فقد مثلت تجارة خدمات النقل ثم خدمات السفر ثم الخدمات التجارية الأخرى نحو25.3% و20.9% و19.4% من الناتج الإجمالي لدول شمال إفريقيا لعام 2011 على التوالي.

وعلى مستوى دول شمال إفريقيا فرادى جاءت مصر في مقدمة دول شمال إفريقيا من حيث القيمة على صعيد تجارة خدمات النقل بنحو14.7 مليار دولار، كما تصدرت تجارة خدمات السفر بقيمة بنحو 11 مليار دولار وأما الخدمات التجارية الأخرى فتصدرتها الجزائر بـ 10.8 مليار دولار على التوالي خلال عام 2011.

لكن على مستوى الحصة من الناتج فقد اختلفت الصورة حيث تصدرت تونس بحصة تبلغ 6.4 % لتجارة خدمات النقل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. والمغرب بحصة تبلغ 8.7% لتجارة خدمات السفر

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بحصة بنحو 5.6% لتجارة الخدمات التجارية الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011. (الشكل رقم).

1-التوزيع القطاعي للصادرات الخدمية: تصدر دول شمال إفريقيا خدمات نقل بقيمة 13مليار دولار وتستحوذ على حصة تبلغ بنحو 32 % من إجمالي الصادرات الخدمية لدول شمال إفريقيا (الشكل رقم (3-18)). وفي المقابل تصدر خدمات سفر بقيمة 18.3مليار دولار تستحوذ بها على حصة تبلغ بنحو 45 % من إجمالي شمال إفريقيا، كما تصدر خدمات تجارية أخرى بقيمة 9.7مليار دولار بحصة 23 % من إجمالي شمال إفريقيا.

الشكل رقم (3-8): صادرات التجارة الخدمية لدول شمال إفريقيا حسب السلع لعام 2011.

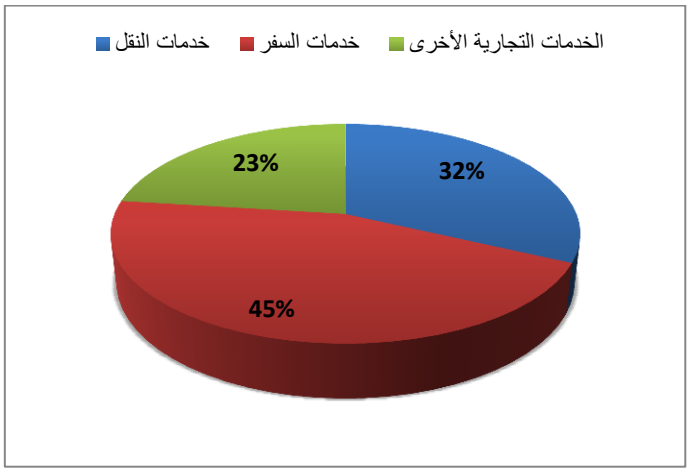

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على الجدول (3-18)

وعلى صعيد حصة الصادرات الخدمية لدول شمال إفريقيا من الناتج فقد تصدرت خدمات السفر بنسبة 15.6 % كأفضل أداء في الصادرات تلتها خدمات النقل بنسبة 9.6% ثم الخدمات التجارية الأخرى بنسبة8.5 %.

وفيما يتعلق بأكبر المصدرين لخدمات النقل لدول شمال إفريقيا من حيث القيمة حلت كل من مصر ثم المغرب ثم تونس في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ 8.2 و2.7 و1.3 مليار دولار على التوالي. أما من حيث نسبة صادرات خدمات النقل من الناتج فتتصدر مصر ثم تونس ثم المغرب بنسب 3.5% و2.9% و2.7% على التوالي لعام 2011.

أما أكبر المصدرين لخدمات السفر من حيث القيمة فقد حلت كل من مصر ثم المغرب ثم تونس في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ 8.7 و7.3 و1.9 مليار دولار على التوالي. أما من حيث نسبة صادرات

خدمات السفر من الناتج فتتصدر ثم المغرب ثم تونس ثم مصر بنسبة 7.4% و4.14% و 3.7 %على التوالي.

وفيما يتعلق بأكبر المصدرين للخدمات التجارية الأخرى من حيث القيمة فقد حلت كل من المغرب والجزائر ومصر في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ 3.5 و2.7 و 2.1 مليار دولار على التوالي. أما من حيث نسبة صادرات الخدمات التجارية الأخرى من الناتج فتتصدر المغرب فتونس ثم الجزائر بنسب 3.5% و2.5 % و1.4 % على التوالي لعام 2011.

2- التوزيع القطاعي للواردات الخدمية: تستورد دول شمال إفريقيا خدمات نقل قيمة بنحو 16.8مليار دولار بنسبة 41.5% من إجمالي الواردات الخدمية لشمال إفريقيا وتستورد خدمات سفر بقيمة 7.8 مليار دولار بنسبة 19.5 %من إجمالي الواردات الخدمية لشمال إفريقيا. كما تستورد خدمات تجارية أخرى بقيمة 15.8 مليار دولار بنسبة 39 %من الإجمالي.

وعلى صعيد حصة الواردات الخدمية لدول شمال إفريقيا من الناتج فقد تصدرت خدمات النقل بنسبة 15.7% كأعلى حصة في الواردات تلتها الخدمات التجارية الأخرى بنسبة10.9 % ثم خدمات السفر بنسبة 5.3 % .

وفيما يتعلق بأكبر المستوردين لخدمات النقل من حيث القيمة حلت كل من مصر ثم الجزائر ثم المغرب في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ نحو 6.5 و3.4 و3.3 مليار دولار على التوالي وبحصة تبلغ 38.5% و20.4 %و19.7% من إجمالي شمال إفريقيا. أما من حيث نسبة واردات خدمات النقل من الناتج فتتصدر تونس والمغرب وليبيا بنسب 3.5% و3.3 %و2.9 %على التوالي لعام 2011 (الجدول رقم).

أما أكبر المستوردين لخدمات السفر من حيث القيمة فقد حلت كل من ليبيا ثم مصر في المراكز الأولى بقيم تبلغ 2.3 و2.2 مليار دولار على التوالي. أما من حيث نسبة واردات خدمات السفر من الناتج فتتصدر السودان ثم المغرب ثم تونس بنسب 1.4% و1.4 % و 1.3 % على التوالي لعام 2011.

وفيما يتعلق بأكبر مستوردي الخدمات التجارية الأخرى من حيث القيمة حلت كل من الجزائر ثم مصر ثم المغرب في المراكز الثلاثة أولى بقيم تبلغ 8 و 4.4 و2 مليار دولار على التوالي. أما من حيث نسبة واردات الخدمات التجارية الأخرى من الناتج فتتصدر الجزائر فالمغرب ثم تونس بنسب 4 % و 2% و1.9% على التوالي لعام 2011.

الجدول رقم (3–21): إجمالي التجارة الخدمية لشمال إفريقيا حسب الخدمة لعام 2011.

الدولة	الإجمالي			الصادرات			الواردات			الميزان		
	خدمات النقل	خدمات سفر	الخدمات التجارية الأخرى	خدمات النقل	خدمات سفر	الخدمات التجارية الأخرى	خدمات النقل	خدمات سفر	الخدمات التجارية الأخرى	خدمات النقل	خدمات سفر	الخدمات التجارية الأخرى
الجزائر	4.12	0.71	10.81	0.68	0.21	2.77	3.43	0.50	8.04	-2.75	-0.29	-5.27
مصر	14.67	10.91	6.58	8.20	8.71	2.12	6.47	2.20	4.45	1.73	6.50	-2.33
ليبيا	1.06	---	0.30	0.03	---	0.00	1.03	2.27	0.30	-1.01	---	-0.30
المغرب	6.04	8.68	5.54	2.72	7.32	3.51	3.31	1.36	2.04	0.59	5.96	1.47
تونس	2.97	2.52	2.07	1.35	1.91	1.18	1.62	0.61	0.89	-0.27	1.31	0.30
السودان	0.94	1.12	0.18	0.02	0.18	0.10	0.92	0.94	0.08	-0.90	-0.75	0.02
موريتانيا	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
شمال إفريقيا	29.8	23.94	25.48	13	18.33	9.68	16.78	7.88	15.8	-3.78	10.45	-6.12

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

3– الميزان الخدمي: تحقق دول شمال إفريقيا عجزا في تجارة خدمات النقل بقيمة إجمالية تبلغ 3.8 مليار دولار عام 2011 يمثل نحو 6 %من الناتج المحلي الإجمالي لشمال إفريقيا لنفس العام. ومن اللافت أن هذا العجز جاء نتيجة وجود عجز في ميزان خدمات النقل في جميع دول شمال إفريقيا باستثناء مصر والمغرب . و بلغ أقصاه من حيث القيمة في الجزائر بقيمة 2.7 مليار دولار ثم ليبيا بقيمة 1 مليار دولار. أما على صعيد النسبة من الناتج فقد حلت ليبيا في المقدمة ثم الجزائر بنسب 2.9 % و1.4% على التوالي خلال نفس العام.

وفيما يتعلق بخدمات السفر فتحقق دول شمال إفريقيا فائضا إجماليا يبلغ 10.4 مليار دولار كمحصلة لتحقيق كل من مصر والمغرب وتونس فائضا بقيمة 13.7مليار دولار مقابل تحقيق الجزائر والسودان عجزا بقيمة 1مليار دولار . وقد حلت مصر في المرتبة الأولى كصاحبة اعلي فائض من حيث القيمة بنحو 6.5 مليار دولار فيه تلتها المغرب بقيمة نحو 6 مليار دولار. أما على صعيد النسبة من الناتج فقد حلت في المقدمة المغرب ثم تونس ثم مصر بنسب 6 %و 2.8% و 2.7% على التوالي خلال نفس العام.

وفيما يتعلق بالخدمات التجارية الأخرى فتحقق دول شمال إفريقيا جميعا عجزا إجماليا يبلغ 6.1 مليار دولار كمحصلة لتحقيق المغرب تونس السودان فائضا بقيمة بنحو 1.8 مليار دولار مقابل تحقيق الجزائر ومصر وليبيا عجزا بقيمة 7.9 مليار دولار.

وقد حلت المغرب في المرتبة الأولى كصاحبة أعلى فائض من حيث القيمة بنحو1.5 مليار دولار. أما على صعيد النسبة من الناتج فقد حلت المغرب في المقدمة ثم تونس بنسب 1.5% و 0.6 %على التوالي خلال نفس العام.

الجدول رقم (3-22) : التجارة الخدمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول شمال إفريقيا (%) لعام 2011

الدولة	الإجمالي			الصادرات			الواردات			الميزان		
	خدمات النقل	خدمات سفر	الخدمات التجارية الأخرى	خدمات النقل	خدمات سفر	الخدمات التجارية الأخرى	خدمات النقل	خدمات سفر	الخدمات التجارية الأخرى	خدمات النقل	خدمات سفر	الخدمات التجارية الأخرى
الجزائر	2.07	0.36	5.44	0.34	0.11	1.39	1.73	0.25	4.05	-1.39	-0.15	-2.65
مصر	6.23	4.63	2.79	3.48	3.70	0.90	2.75	0.93	1.89	0.73	2.76	-0.99
ليبيا	3.06	---	0.87	0.08	---	0.01	2.98	---	0.87	-2.90	---	-0.86
المغرب	6.09	8.75	5.58	2.75	7.38	3.53	3.34	1.37	2.05	-0.60	6.01	1.48
تونس	6.41	5.45	4.47	2.92	4.14	2.56	3.50	1.31	1.91	-0.58	2.83	0.64
السودان	1.41	1.68	0.27	0.03	0.28	0.15	1.38	1.40	0.12	-1.35	-1.13	0.03
موريتانيا	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
شمال إفريقيا	25.27	20.87	19.42	9.6	15.61	8.54	15.68	5.26	10.89	-6.08	10.35	-2.35

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2009 و.2013، صندوق النقد العربي.

المبحث الثالث: تحليل تطور وبنية التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

تعرف التجارة البينية بأنها " التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين ولكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها ذات الاتجاهين للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية.

وتبعا لأنماط التخصص في التجارة تظهر أنماط التجارة البينية المختلفة والمتمثلة بشكل رئيس بما يلي:

- *Inter industry trade :* وهي التجارة التي تتم بين الدول المختلفة بسلع من صناعات مختلفة، وهي ما ركزت عليه النظريات التقليدية في التجارة.
- *Intra industry trade :* والمتعلقة بتبادل سلع ومنتجات تنتمي الى نفس الصناعة بين الدول، حيث يتم استيراد وتصدير سلع متشابهة بين الدول. وهذا النمط لا ينطبق على السلع فقط وانما يمتد ليشمل الخدمات أيضا.

في هذا المبحث سنسلط الضوء على أهم مؤشرات التجارة البينية لبلدان شمال إفريقيا من خلال تحليل تطور حجم وبنية التجارة البينية لبلدان شمال إفريقيا.

المطلب الأول: مبررات تنمية التجارة البينية لدول شمال إفريقيا والعوامل المساعدة على ذلك.

سنتطرق في هذا المطلب الى مبررات تنمية التجارة البينية لدول شمال إفريقيا والعوامل المساعدة على ذلك.

أولا:مبررات نمو التجارة البينية لدول شمال إفريقيا

مما لا شك فيه أنه إذا أمعنا النظر إلى التجارة البينية المغاربية فنجد أن حجمها لا يزال محدود وبنيتها غير مستقرة، ورغم وجود كل المشاكل والمعوقات التي وقفت حائلاً أمام نمو هذه التجارة بين الدول، إلا أن هناك الكثير من الدوافع الأساسية التي تهتم بنمو التجارة البينية لدول شمال إفريقيا .وفي هذا السياق يمكننا إلقاء الضوء على أهم الدوافع لنمو التجارة البينية لدول شمال إفريقيا كمايلي:

أ – باعتبار التجارة البينية هي من الأسس القوية للتكامل الاقتصادي المغاربي ومن ثم الشمال الإفريقي ، فإن التكامل يساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي، وانعكاساته على معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للمواطن في شمال إفريقيا عن طريق زيادة معدلات التوظيف وما يترتب على ذلك من حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة.

ب – إن النمو المتوقع في التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ج – إن اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات لدول شمال إفريقيا، بفعل سياسات تحرير وتدابير تنمية التجارة تؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، وحفز الصناعات التحويلية وتحقيق اقتصاد الحجم الكبير، وتوليد الوفورات التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات لدول شمال إفريقيا.

د – الدافع الأساسي والأهم في كل الإقتصادات شمال إفريقيا، لتوسيع أسواقها مع تعاظم طاقتها الإنتاجية ووجود نسبة كبيرة عاطلة منها، بسبب ضيق حجم السوق على مستوى الاقتصاد الواحد من إقتصادات شمال إفريقيا.

هـ– سياسات الحماية المطبقة في الإقتصادات الصناعية المتقدمة فيما يطلق عليها بالحمائية الجديدة أو القيود الرمادية، تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام بتنمية وتوسيع التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك.

ر – إن زيادة التجارة البينية أصبحت ضرورة ملحة في ظل العولمة ، نظرا لتزايد التنافسية العالمية في ظل العولمة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تزايد التجارة المغاربية البينية يزيد من المنافسة بين الصناعات المغاربية والشمال افريقية وهو في حد ذاته يجعل الصناعات أكثر قدرة على المنافسة العالمية.

ز – حدوث تقارب في الأنظمة والسياسات الاقتصادية في إقتصادات شمال إفريقيا بعد التطبيق المتزايد لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي والتي تتجه بها جميعاً نحو اقتصاديات السوق وسياسات تحرير التجارة الدولية وبذلك تزول أو تخف إحدى العقبات التي كانت تقف أمام انطلاق ونمو التجارة المغاربية البينية ومن ثم الشمال افريقية.

ك – تقارب النمط الاستهلاكي المغاربي والشمال الإفريقي من ناحية الدين، واللغة والأذواق، تشابه العادات والتقاليد الواحدة والأماني والتطلعات القومية، والتواصل الجغرافي يعطي الصناعات المغاربية خبرة نسبية وتنافسية بحيث تجعل المنتجات المغاربية أقل تنافسية فيما بينها وأكثر تنافسية للمنتجات التي تأتي من الإقتصادات الأخرى.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد أن هناك الكثير من الدوافع الأساسية لنمو التجارة البينية المغاربية والشمال إفريقية ، إلاّ أنه يجب على الدول المغاربية التركيز على أن تتجه إلى التنويع النسبي في الهياكل الإنتاجية والتركيب السلعي لصادراتها مع التنوع في الصناعات التحويلية من خلال إعادة الهيكلية لحداثة في اقتصادياتها سواء من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أو من خلال الدول البترولية ورغبتها في تنويع الاقتصاد القومي.

ثانيا: العوامل المساعدة لنمو التجارة البينية لدول شمال إفريقيا

تعد التجارة بين التكتلات والدول المختلفة واحدة من أهم مؤشرات التكامل أو مقومات حدوثه بين الأطراف ذات العلاقة، والتجارة البينية تواجه عملية تنمية وزيادة هذا النوع من الأنشطة مجموعة من العوامل والتي يمكن حصرها في الآتي:

1-سياسات التصحيح الاقتصادي وانعكاساتها على التجارة البينية :أدى الاتجاه لدى أغلب الدول نحو اقتصاد السوق إلى تحرير سياسات التجارة بهدف إزالة التشوهات الناتجة عن الضوابط والإجراءات التنفيذية التي كانت تفرض على أنظمة التجارة، وقد أدى ذلك إلى تخفيف أو إلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتقليص قائمة السلع المحظورة إستيرادها وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وتقليل الامتيازات والإعفاءات الجمركية والتجارية الممنوحة من قبل السلطات إلى بعض الجهات من هيئات حكومية أو مؤسسات للقطاع العام.[1]

2- تطور الهياكل الإنتاجية والقدرة التنافسية في ضوء التطورات الدولية : شهدت دول شمال افريقيا بشكل عام خلال العقود الأخيرة حدوث تحولات جذرية في الهياكل الإنتاجية ، تمثلت في تنويع قواعدها الاقتصادية بتطبيق خطط تصنيع أسفرت في إنتاج سلعة واسعة من السلع المصنعة ونصف المصنعة الموجهة نحو إحلال الواردات أو التصدير الخارجي.

إلاّ أن هذه القدرات الإنتاجية لم تتمكن من الاستفادة من أسواق الدول العربية الأخرى على الوجه الملائم كمنافذ لمنتجاتها التصديرية غير التقليدية والتي يفترض أنها تمثل الأسواق الطبيعية لها، وكانت النتيجة لذلك هو اختناق الطاقات الجديدة داخل أسواق محلية محدودة وارتفاع التكلفة وحرمان المشروعات من إمكانية التطوير والتوسع بل تهديد التنمية الصناعية، ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل وتجميد رأس المال المستثمر في الصناعات الجديدة.

وهنا تظهر ضرورة الهياكل الإنتاجية للدول المغاربية والشمال افريقية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة القدرات الإنتاجية داخل الأسواق للسلع الأخرى في جميع الأسواق الدولية ومواكبة التطورات الاقتصادية الدولية ما أمكن من أجل زيادة التجارة البينية المغاربية والشمال افريقية وزيادة معدلات المتبادل والتنمية.

3-تنمية التجارة البينية المغاربية المحررة في دعم التكامل الاقتصادي العربي: ما من شك في أن التحرير الشامل للتجارة البينية في إطار مشروع عربي كلي للتكامل الاقتصادي من شأنه أن يعود بنتائج إيجابية لا حدود لها على الاقتصاد بكافة قطاعاته للاستفادة من إمكانية قيام سوق عربية واسعة ، وذلك استناداً إلى ما يمكن أن يحققه من مزايا الإنتاج الكبير إضافة إلى الدور الطبيعي للتجارة كمحرك للتنمية الاقتصادية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، ط1، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2003، ص110.

ومن أهم هذه النتائج إتاحة الفرصة لقوى السوق في تحقيق التكامل والتنمية، من خلال التخصص وتقسيم العمل والتشابك الإنتاجي وتحقيق تعبئة وتوزيع أفضل للموارد وتوجيهها نحو توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، ويرجع الاهتمام بمدخل تحرير التبادل التجاري بين دول شمال افريقيا باعتباره الأداة المناسبة لتحقيق التكامل والتنمية الاقتصادية.

ويمكن القول من خلال السعي والاهتمام وراء الأهداف المرجوة من مدخل التكامل التجاري، فقد أبرمت الدول المغاربية العديد من الاتفاقيات والقرارات في مجال تحرير التجارة المغاربية البينية، إضافة إلى تلك الاتفاقيات الأخرى التي تتعلق بالتبادل التجاري المغاربي، وتسهيل انسياب السلع والخدمات بين دول شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: أداء التجارة البينية لدول شمال إفريقيا وهيكلها السلعي خلال الفترة 2000-2012.

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل تطور التجارة بين دول شمال افريقيا من حيث الحجم والتوزيع السلعي والجغرافي لها للوقوف على العوامل المؤثرة عليها

أولا: تطور التجارة البينية لدول شمال إفريقيا:

تعاني التجارة البينية بين دول شمال إفريقيا من ضعف شديد حيث تقدر بنحو 3 في المئة من إجمالي قيمة تجارة دول شمال إفريقيا، بينما تستورد دول شمال إفريقيا 97 % من احتياجاتها من العالم الخارجي نظرا إلى عدم وجود سلع وصناعات خاصة بها، وذلك حسب أخر الإحصائيات. وفي مقدمة قائمة الاستيراد تأتي الآلات والمعدات وذلك نظرا لعدم قدرة دول شمال إفريقيا على إنتاجها وذلك لافتقارها للتكنولوجيا اللازمة في هذا المجال.

وقد انخفضت قيمة التجارة البينية لدول شمال إفريقيا من2.5 مليار دولار عام 2000 إلى 2.4 مليار دولار عام 2001، وبنسبة انخفاض بلغت 4 %، أما خلال الفترة (2002 -2005) فقد عرفت التجارة البينية لدول شمال إفريقيا نموا محسوسا، حيث وارتفعت من 2.8 عام 2002 إلى نحو 3.8 مليار دولار عام 2003 ، وبنسبة نمو بلغت 35.7%، وارتفعت من 4.8 مليار دولار عام 2004 إلى 6.8 مليار دولار، وبنسبة نمو بلغت 41.7%.

أما خلال سنة 2006 فقد انخفضت قيمة التجارة البينية لدول شمال إفريقيا بنسبة 17.2 % مقارنة بعام 2005 لتنتعش بعدها خلال سنتي 2007 و2008 بنسبة نمو بلغت 30.7% و73.4% على التوالي، لتنخفض مجددا سنة 2009 حيث قدرت بقيمة 11.9 مليار دولار مقابل 12.8 مليار دولار عام 2008.

ولقد شهدت التجارة البينية الإقليمية في شمال إفريقيا نموا بأكثر من 32.6 %سنة 2012 مقارنة مع سنة2011.

الجدول رقم(3-23): تطور الصادرات السلعية البينية لشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2012 بمليار دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صادرات البينية	1.219.8	1.069.5	1.180	1.771.8	2.244.1	2.816.4	2.910.6	3.815.1	6.211.6	6.607.1	8.241.5	7.628.8	9.213.4
الواردات البينية	1.328.5	1.368.3	1.671.4	1.989	2.544.2	3.987.4	2.720.4	3.545.1	6.554.9	5.348	6.330.1	6.311	9.280.3
التجارة البينية	548.3.2	437.8.2	851.4.2	760.8.3	788.3.4	803.8.6	631.5	360.2.7	766.5.12	955.1.11	571.6.14	13.939	493.7.18

ومن الجدول رقم (3-23) نلاحظ أن الصادرات البينية لشمال إفريقيا لم تتجاوز 2 % من إجمالي صادراتها الإجمالية سنة 2006 و2.2 % سنة 2007 و2.8 % سنة 2008، ويرجع ضعف هذه النسبة إلى عدة عوامل لعل أهمها هيمنة الشريك الأوروبي على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، فأوروبا تبقى الزبون والمورد الأول لدول شمال إفريقيا وسيبقى هذا الوضع على المدى المتوسط نظرا لقربها الجغرافي من السوق الأوروبي، وفرص إعادة التوطين التي توفرها هذه المنطقة، وتأثير خلق التجارة الناتج من اتفاقات الشراكة أو المفاوضات بين بعض البلدان في شمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم (3-9): تطور التجارة السلعية البينية لشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2012 بمليار دولار

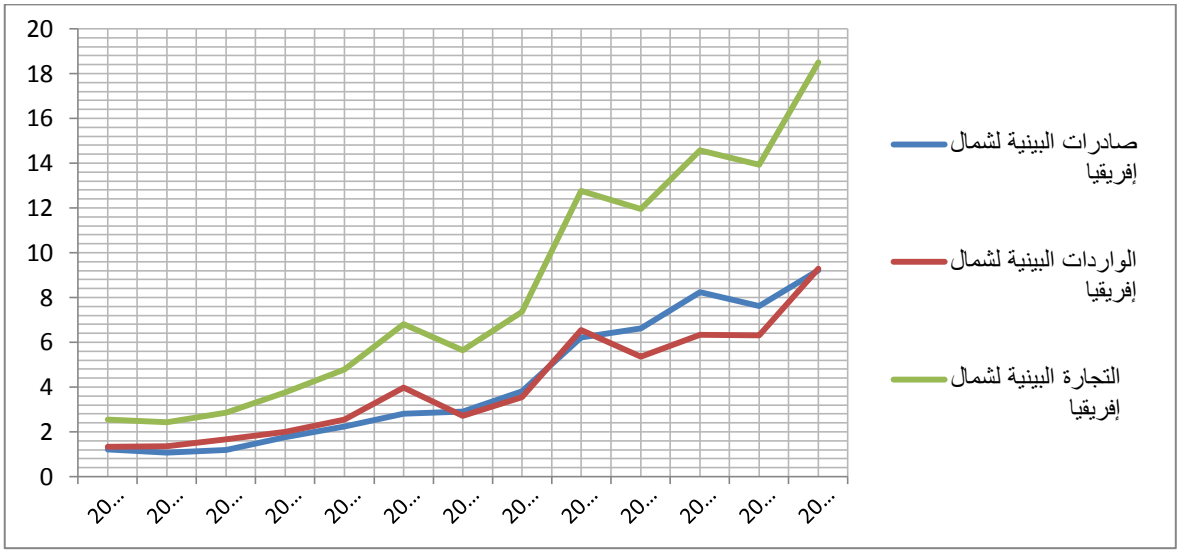

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على الجدول (3-23)

كما يتضح لنا أيضا أنه من خلال قراءة نفس الجدول أن قيمة الصادرات البينية لدول شمال إفريقيا سجلت زيادة بنسبة 48% لتبلغ نحو 9.2 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بعام 2011. إلا أن ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية الخارجية لدول شمال إفريقيا بنسبة أقل من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية لشمال إفريقيا، أدى إلى تحسن حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لتبلغ 4.6% عام 2012 وذلك بعد أن بلغت 2% في عام 2006. أما حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فقد ارتفعت لتبلغ 4.1 % في عام 2012 مقارنة مع نسبة 2.3% في عام 2006.

الجدول رقم(3–24) أداء التجارة السلعية البينية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2006–2012

البنود	القيمة والتغير	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير السنوي في الفترة 2008-2012(%)
التجارة السلعية البينية	القيمة "مليار دولار"	5.631	7.360.2	12.766.5	11.955.1	14.571.6	13.939.8	18.493.7	
	معدل التغير " % "	-17.2	30.7	73.4	-6.3	21.9	-4.3	32.6	44.9
الصادرات البينية	القيمة "مليار دولار"	2.910.6	3.815.1	6.211.6	6.607.1	8.241.5	7.628.8	9.213.4	
	معدل التغير " % "	3.3	31	62.8	6.4	24.7	-7.4	20.8	48.3
الواردات البينة	القيمة "مليار دولار"	2.720.4	3.545.1	6.554.9	5.348	6.330.1	6.311	9.280.3	
	معدل التغير السنوي " % "	-31.8	30.3	85	-18.4	18.4	-0.3	47	41.5

وقد استمرت حصة التجارة البينية لدول شمال إفريقيا من التجارة الخارجية للمنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا في الارتفاع، حيث انتقلت من 2% في عام 2000 إلى 2.8 % في عام 2004، ولتصل إلى 3% سنة 2005. أما خلال سنة 2006 فقد انخفضت إلى نسبة 2.1 %، لترتفع مجددا خلال سنتي2007 و2008 بنسبة تقارب 3% واستمر ارتفاعها بشكل طفيف خلال سنتي 2010 و2011 لتبلغ نسبة 3.1% .

وشكلت سنة 2012 فترة انتعاش قوي في التجارة البينية بين شمال إفريقيا وكان هذا التطور على غرار وتيرة نمو التجارة في المنطقة دون الإقليمية على وجه العموم، وحسب الجدول رقم (**3–25**) فإنه خلال الفترة (2006-2012) شهدت التجارة البينية في شمال إفريقيا ارتفاعا بأكثر من ثلاثة أضعاف، بنسبة نمو 228.4 % إذا ارتفعت من 5.6 مليار دولار سنة 2006 إلى حوالي 18.5 مليار سنة 2012.

الجدول رقم(3-25) :مساهمة التجارة السلعية البينية في التجارة الإجمالية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2006-2012

البنود	نسبة المساهمة في الإجمالي						
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات لشمال إفريقيا	%2	%2.2	%2.8	%4.6	%4.5	%4.5	%4.6
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات لشمال إفريقيا	%2.3	%2.3	%3.3	%3.1	%3.4	%4	%4.1
نسبة التجارة البينية لشمال إفريقيا إلى التجارة الإجمالية لشمال إفريقيا	%2.1	%2.3	%2.6	%3.0	%3.1	%3.1	%3.7

الشكل رقم (3-10): تطور التجارة السلعية البينية لشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2012 بمليار دولار

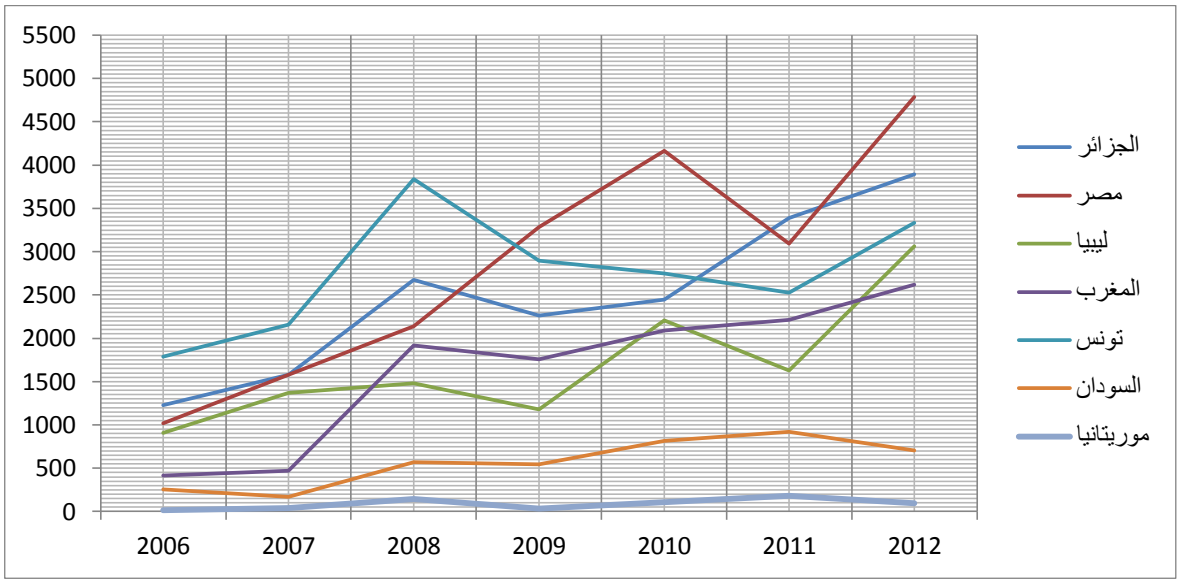

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول في الملحق رقم

أما على مستوى كل دولة من دول شمال إفريقيا ، فنلمس تحسنا على مستوى حجم التبادل البيني لكل دولة مع باقي دول المنطقة دون إقليمية لشمال افريقيا، حيث سجلت مصر أفضل اداء من حيث تحسن حجم مبادلاتها التجارية الى شمال إفريقيا حيث سجلت ما يزيد عن 4 مليار دولار عام 2012 مقابل 1 مليار دولار عام 2006، في حين تعتبر موريتانيا والسودان أقل دول شمال افريقيا اداء فيما يخص تطور حجم مبادلاتها مع باقي دول المنطقة خلال الفترة (2006-2012).

ثانياً: الهيكل السلعي للتجارة البينية لدول شمال إفريقيا

من الجدول أسفله نلاحظ أن السمة الأساسية لطبيعة السلع المتبادلة بين دول شمال افريقيا هي بالخصوص المنتجات الأساسية حيث تمثل ما يقارب 60 % من إجمالي التجارة بين دول شمال افريقيا.

ونلاحظ أيضا أنه على الرغم نمو حجم التجارة البينية لهذه الدول خلال الفترة 2006-2012 غير أن بنية هذه المبادلات بقي مستقرا نسبيا إذ لازالت المواد الاولية (المحروقات، المنتجات الزراعية) تهيمن على الحجم الاجمالي للمبادلات البينية .

جدول رقم (3–26): بنية التجارة البينية لدول شمال إفريقيا خلال سنة 2012 بالمليون الدولار

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحجم الإجمالي لجميع المنتجات	3794325	4783453	7460008	6503408	7275871	7034407	9998392
جميع المنتجات الموزعة	3793157	4775204	7452683	6493168	7266894	7026676	9986928
المنتجات الأساسية، الأحجار الكريمة والذهب	2204647	2785860	4409021	3337280	3917382	4475931	5998665
المنتجات الأساسية	2204647	2785577	4409004	3337195	3911058	4475883	5998634
المنتجات الأساسية باستثناء المحروقات	722156	850638	1218113	1289258	1587961	1746541	1820834
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	530734	625979	905702	998218	1250025	1462111	1483318
المواد الأولية من أصل زراعي	517571	609532	890517	975625	1230154	1423112	1435556
الخدمات والمعادن	477669	574153	847658	915444	1181062	1350180	1354868
المحروقات	13163	16447	15185	22593	19871	38998	47761
اللؤلؤ والأحجار الكريمة وما يشبهها والذهب	32863	40196	59809	71320	87128	63833	83275
المواد المصنعة	158558	184461	252600	219719	250807	220595	254241
المنتجات	116358	115674	133166	160740	177874	149137	165433

الكيميائية							
الآلات ومعدات النقل	42199	68787	119434	58978	72933	71458	88808
المنتجات الالكترونية باستثناء المكونات والأجزاء	1482490	1934939	3190891	2047936	2323097	2729342	4177799
المكونات والأجزاء المنتجات الكهربائية والالكترونية	-	283	16	85	6323	47	30
مواد مصنعة مختلفة	1588510	1989343	3043662	3155887	3349511	2550745	3988263
الحديد والصلب	419916	542547	792240	704382	881928	734158	1068052
الألياف وأقمشة النسيج، والملابس	283958	357992	587619	697352	754821	461330	732009

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الانكتاد من الموقع الالكتروني:

http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

من تحليل الشكل رقم (**3-26**) يمكن تحليل مجموعات المنتجات التي يتم تبادلها داخل المنطقة دون الإقليمية، والمصنفة إلى منتجات أساسية ومنتجات مصنعة، من صياغة الملاحظات التالية:

- تهيمن مبادلات المنتجات الأساسية (المحروقات ، المواد الأولية للمنتجات الزراعية) على هيكلة الصادرات البينية في شمال إفريقيا بنسبة 60 % من التجارة.
- تعود هذه الحصة إلى مستواها قبل 07 سنوات، في 2006، ولم تتغير طبيعة المبادلات بشكل كبير لفائدة المنتجات ذات قيمة مضافة عالية.
- أثر تدهور التجارة الخارجية الإجمالية للمنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا وأيضا البينية بسبب الأزمة العالمية 2008-2009، تأثيرا حادا على العلاقة بين مجموعتي المنتجات لقد انخفضت صادرات المنتجات الأساسية بأكثر من 20%في حين أبرزت المنتجات المصنعة مقاومة ملحوظة وارتفعت بنسبة 3.5%.
- وانخفضت الصادرات من جديد بنسبة 3 %سنة 2011 تبعا للأحداث الاجتماعية والثورات إلا أن الأثر الملحوظ كان معاكسا لما شهدته سنة 2009 فإذا كان انخفاض صادرات المنطقة دون الإقليمية تبعا للازمة العالمية لم يطل المنتجات المصنعة، فإن انخفاضها تبعا لإحداث سنة 2011 ناتج عن تراجع هذه المنتجات المصنعة، وبالفعل ارتفعت صادرات المنتجات الأساسية بأكثر من 14% في

حين انخفضت صادرات المنتجات المصنعة بحوالي 24 %وبعبارة أخرى تسبب التراجع الاقتصادي الذي نتج عن الأحداث السياسية في المنطقة في تقلص شديد في قدرة الإنتاج الصناعي في بلدان منطقة شمال إفريقيا، ولم تتمكن هذه البلدان من مواجهة السوق العالمية إلا عبر الرفع من عرض المنتجات الأساسية.

- يتكون حوالي 42 %من المبادلات التجارية البينية في شمال إفريقيا من المحروقات، لاسيما النفط والغاز الطبيعي وظلت هذه الحصة ثابتة نسبيا طيلة السنوات السبعة الماضية، باستثناء الفترة 2009-2010، التي تتزامن مع أوج الأزمة العالمية.
- تتطور باقي فئات المنتجات التي يتم تبادلها في السوق البينية في شمال إفريقيا بوتيرة منتظمة وثابتة بالتالي فتطور مبادلات المحروقات هو الذي يحدد وتيرة المبادلات في مجموعها.

الشكل رقم (3-11): بنية التجارة البينية للمنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا خلال الفترة 2006-2012

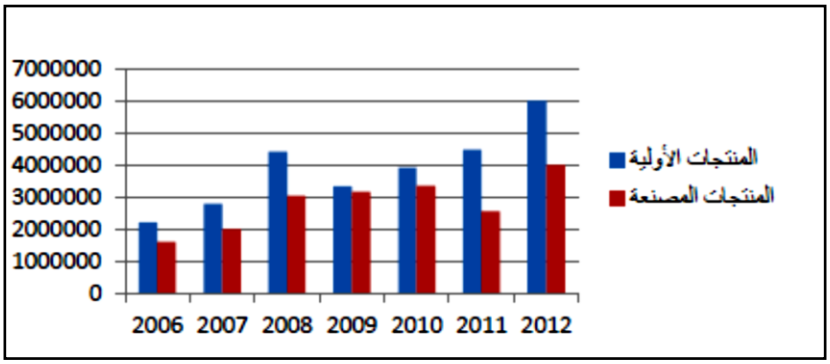

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (3-26)

أما بالنسبة لهيكل المبادلات البينية لكل بلد مع بلدان شمال إفريقيا في عام 2012 فنلاحظ ما يلي:

بالنسبة للجزائر: يُهيمن في عرض هذا البلد في سوق شمال أفريقيا، على غرار السوق العالمية، صادراته من المحروقات، لاسيما الغاز الطبيعي، وتتكون أكثر من 95 % من صادرات الجزائر نحو بلدان المنطقة دون الإقليمية من المحروقات، أما عرض المنتجات المصنعة فهامشي جدا، ولا يتجاوز3 %.

أما عرض مصر معاكس تماما لعرض الاقتصاد الجزائري، إذ تتألف 63% من الصادرات المصرية من مواد مصنعة، مقابل 8 %من المحروقات .إلا أن المنحى يتجه لفائدة القطاع الصناعي بعد انخفاض ملحوظ سنة 2010 بعد الأحداث التي تلت تغيير النظام وبسبب عدم الاستقرار السياسي الذي عانى منه البلد

الشكل رقم(3-12): تطور بنية الصادرات المصرية الى شمال افريقيا خلال الفترة 2006-2012

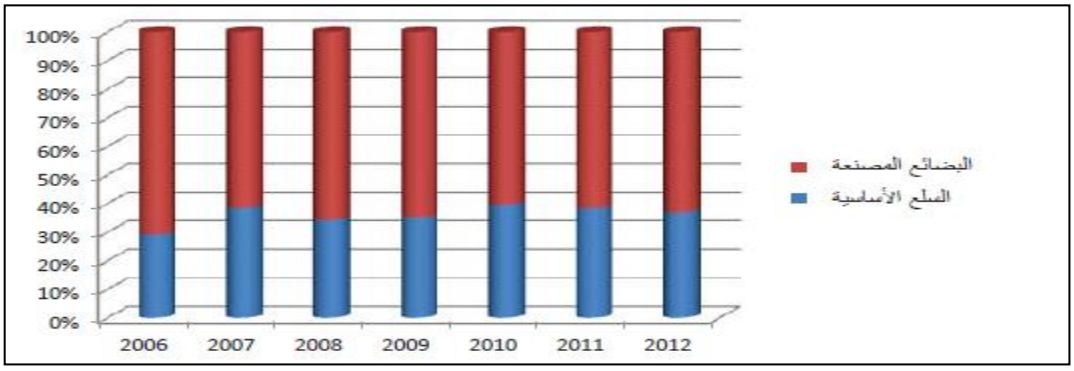

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات قاعدة بيانات الانكتاد 2012.

واما عرض ليبيا في سوق شمال افريقيا فتمثل المحروقات حوالي % 83 من هذه الصادرات . ولا تتجاوز حصة صادرات ليبيا من المنتجات المصنعة مع بلدان المنطقة دون الإقليمية لشمال افريقيا نسبة 15% علما أن نصفها يتكون من المنتجات الكيميائية، في حين يتكون النصف الثاني من الحديد والصلب المعالج.

الشكل رقم (3-13) : تطور بنية الصادرات البينية الى شمال افريقيا خلال الفترة 2006-2012

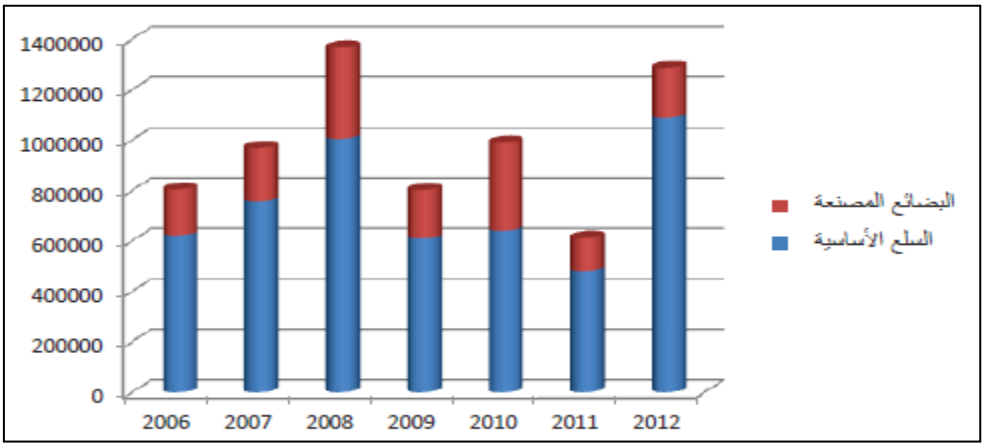

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات قاعدة بيانات الانكتاد 2012.

ولا يتاجر المغرب إلا قليلا مع جيرانه في شمال أفريقيا، إذ لا يساهم هذا البلد إلا في حدود 7 %من حصص السوق . وعلى غرار مصر، تتألف صادرات البلد أساسا من المواد المصنعة التي تمثل 63 %من مجموعها. وتُعد حصة الصادرات الموريتانية هامشية جدا، بأقل من 6 ملايين دولار، وتهيمن عليها أساسا المنتجات الغذائية بنسبة87%.

أما السودان فتهيمن المنتجات الغذائية بنسبة 94 % من صادراته نحو السوق دون الإقليمية . ولم يؤثر تقسيم هذا البلد سنة 2011 تأثيرا ملحوظا على طبيعة عرضه دون الإقليمي.

الشكل رقم(3-14) : تطور بنية الصادرات السودانية الى شمال افريقيا خلال الفترة 2006-2012

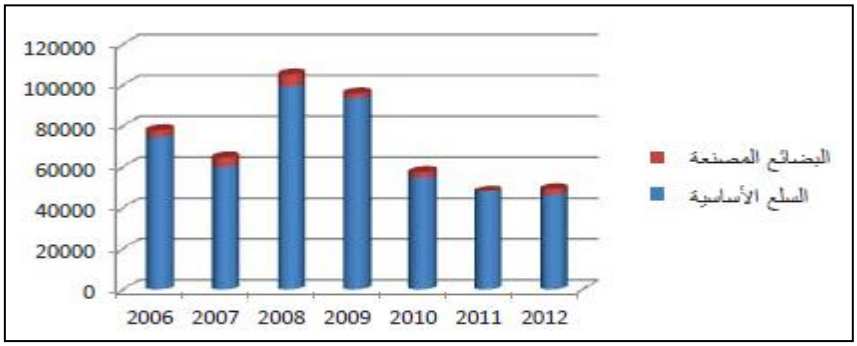

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات قاعدة بيانات الانكتاد 2012.

وبالنسبة لتونس تهيمن على عرضه في شمال افريقيا المواد المصنعة بنسبة 65% ، علما أنها تشهد تحسنا ملحوظا منذ الانخفاض المسجل سنة2011 .

الشكل رقم (3-15): تطور بنية الصادرات التونسية الى شمال افريقيا خلال الفترة 2006-2012

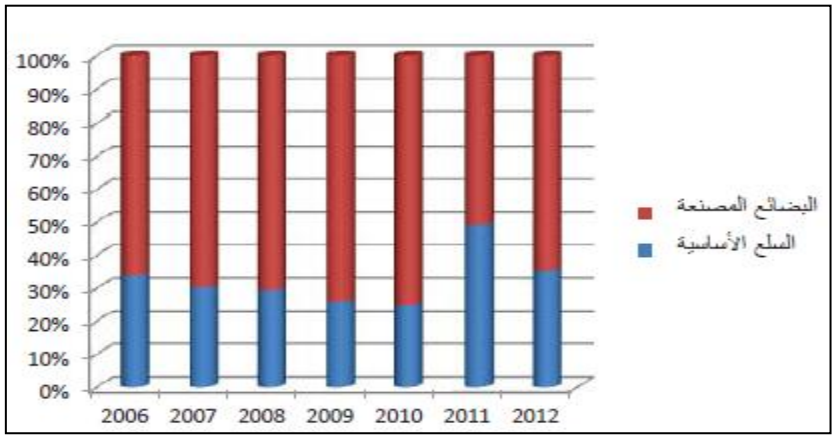

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات قاعدة بيانات الانكتاد 2012.

من خلال تحليل التجارة البينية لشمال افريقيا نستنتج ان معدل التبادل التجاري البيني لا يتجاوز 3% من اجمالي تجارة لشمال افريقيا على الرغم من إمكانات الاقتصادية لهذه الدول ، كما ان التبادلات التجارية بين دول شمال افريقيا لا تراعي معايير التطور والتكامل والمزايا النسبية ، فمثلا الجزائر وليبيا تصدر منتجا واحدا وهو المحروقات، اما المغرب فهي أخرى لا تصدر منتجات تتسم بالتكامل الى المنطقة . وكذا الحال بالنسبة لباقي دول شمال افريقيا.

المطلب الثالث: اتجاه التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

نستنتج من تحليل الجدول في الملحق 3-1 الذي يبين حصص دول شمال إفريقيا في التجارة البينية خلال الفترة 2006-2012 أنه في جانب الصادرات البينية لدول شمال إفريقيا تعتبر الجزائر ومصر وتونس أكبر المصدرين لشمال إفريقيا في حين تهيمن واردات كل من تونس ومصر وليبيا على الواردات البينية لشمال إفريقيا.

كما نستنتج أن الصادرات التونسية هي عادة موجهة نحو كل من ليبيا والجزائر، فيما تتجه صادرات الجزائر نحو كل من مصر والمغرب. أما صادرات مصر فتوجه نحو السودان.

وحسب الأرقام المتاحة في النشرة الاحصائية للتجارة الخارجية لعام 2005 الصادرة عن صندوق النقد العربي، مثلت تونس وليبيا حالة استثنائية على المستوى الثنائي عام 2006 فقد وجهت تونس بالفعل 5.4 % من صادراتها نحو ليبيا في 2006 أما الصادرات الليبية إلى تونس والتي تمثل 5.9 %من مجموع الصادرات الليبية إلى الخارج، فقد ارتفعت في 2006 بدرجة أعلى من وارداتها من تونس (45.9 % مقابل 34.7%) مما يجعل ليبيا رابع مورد وخامس زبون لتونس.

وقد زادت صادرات المغرب إلى دول المغرب العربي، حسب البنك التجاري المغربي وفا بنك، بما يقارب 40 %في 2006، منتقلة من 1.3 مليار درهم إلى1.8 مليار درهم كما تتزايد صادرات المغرب كذلك إلى الأسواق المصرية ومن شأن اتفاق أغادير الذي يضم هذان البلدان إضافة إلى تونس والأردن، بأن يمثل إطارا مناسبا لتنمية العلاقات التجارية.

أما في عام 2010 فقد تركزت صادرات تونس في كل من ليبيا بنسبة 47 % والجزائر بنسبة 26%، أما صادرات الجزائر فقد تركزت في كل من تونس ومصر والمغرب بنسبة 36%و29%و82%على التوالي، أما بالنسبة ليبيا فقد ركزت صادراتها في تونس بنسبة 50%، وصادرات موريتانيا في مصر 57%.[1]

وبتحليل معطيات عام 2012 نجد أن الجزائر ومصر وتونس تهيمن على السوق الداخلية لشمال أفريقيا بنسبة 65% تقريبا من حصص السوق، أما الحصص الفردية فتساوى على التوالي:21%، 25.9%، 18 %من الصادرات سنة 2012 . وتتقاسم البلدان الأربعة الأخرى حصة 35% المتبقية ، ويعد عرض السودان وموريتانيا ضعيف.

وهذا ما انعكس على مساهمة دول شمال إفريقيا فرادى في التجارة البينية لشمال إفريقيا لعام 2012 فقد كانت أكبر حصة لمصر بنسبة بلغت 25.9%، تليها الجزائر بنسبة 21% وثم تونس بنسبة 18%، ومن ثم ليبيا بنسبة 16.7 وتأتي المغرب بعدها 14 % بنسبة أما حصة كل موريتانيا والسودان التجارة البينية لشمال إفريقيا فقد كانت متواضعة جدا ، لم تتجاوز نسبة 4 %، 0.5 % على التوالي.

[1] تم حساب النسب حسب احصائيات تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ص: 12.

الشكل رقم(3–16): حصص التجارة البينية في شمال إفريقيا حسب البلدان سنة 2011 و 2012.

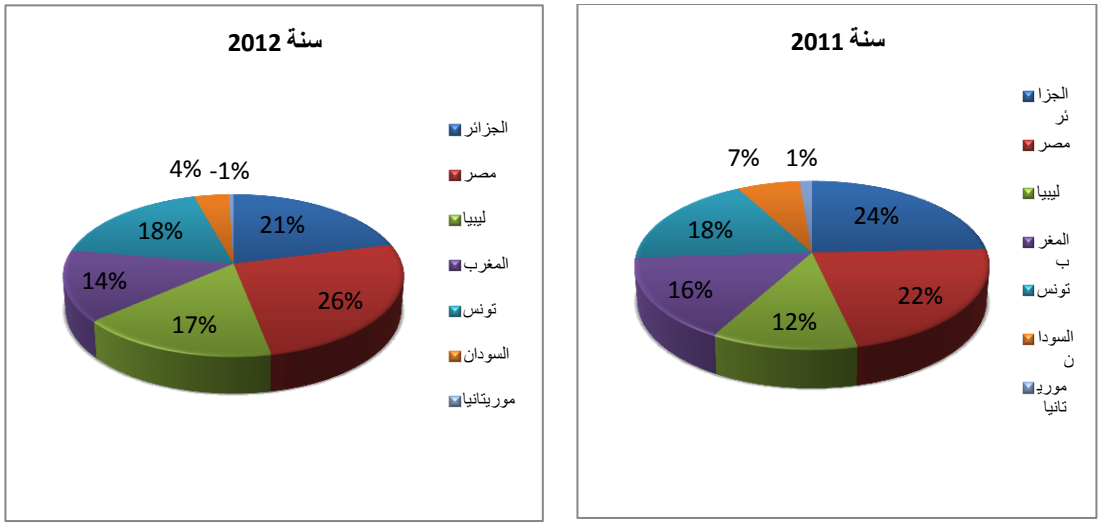

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول في الملحق رقم

واذا ما اذا أشرنا الى أهم السلع المتبادلة بين دول شمال افريقيا عام 2012، فإن ليبيا تصدر المحروقات في اتجاه المغرب وتونس. وفي المقابل تتزود ليبيا من تونس ومصر والمغرب بالنسبة للمواد الغذائية والحبوب والفواكه والخضر.

وبالنسبة لمصر فان في ليبيا والسودان هم أهم الزبائن لها في المنطقة حيث تصدر إليهما المنتوجات الغذائية والحبوب والماشية والغاز الطبيعي. وتمثل الجزائر المزود الرئيسي للسوق المصرية بمنتوجات الطاقة بشكل خاص تليه ليبيا والسودان وتونس.

وتستقر صادرات المغرب في اتجاه تقريبا كل الدول شمال افريقيا في مستوى متواضع لا يتجاوز 2% لكل دولة من شمال افريقيا، حيث يصدر إليها الفوسفاط والمنتوجات الغذائية والنسيج والملابس أما الواردات المغربية الآتية أساساً من الجزائر ومصر وتونس وليبيا، فهي مرتبطة أساسا بالطاقة، إضافة إلى بعض المنتوجات الأخرى كالتمور ومنتوجات الحديد والصلب.

وبالنسبة الجزائر، والتي تعتبر من بين البلدان ذات الإمكانيات التصديرية الكبيرة، فتسجل أضعف مستوى للمبادلات مع الدول الأخرى في شمال افريقيا، حيث تعتبر مصر والمغرب وتونس الزبائن الرئيسية للجزائر التي تمدهم بالمواد النفطية والمنتوجات الكيميائية والبلاستيكية ومؤخرا بالمنتوجات السمكية كما تغطي الجزائر كل حاجات موريتانيا من المحروقات. وتعتبر مصر وتونس أهم مزوديها بالمواد الغذائية والسلع شبه النهائية ومواد التجهيز الصناعي والمواد الاستهلاكية غير الغذائية.

المبحث الرابع: تحليل مؤشرات التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا.

ينصرف مفهوم التبعية الاقتصادية إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد [1]، وقد يقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية تلبية لاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة [2]، وقد يشار إليها بأنها التجزئة وربط اقتصاديات الدول كلا على حده بالسوق الرأسمالي العالمي.

ويرى فريق من الاقتصاديين أن صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة في الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتابعين (الدول النامية) [3].

وتتخذ التبعية الاقتصادية أشكالاً متعددة كل منها يساهم في تكريس وتعميق تبعية الدول العربية اقتصادياً للخارج ولا ريب أن من أهم أشكال التبعية التي أدت إلى الربط غير المتكافئ للاقتصاد العربي بالعالم الخارجي – لاسيما الدول المتقدمة– تتمثل أساساً في التبعية التجارية والانكشاف الغذائي والتبعية المالية في الدول العربية.

ومن هذا المنطلق سيشمل هذا المبحث تحليلا لمؤشرات التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا وأسبابها وأثارها على اقتصاديات هذه الدول.

المطلب الأول: مؤشرات التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا.

إن طبيعة التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا – المتميزة بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي واعتمادها على تصدير منتج أولى واحد وتنوعها المفرط في مستورداتها وتركزها مع عدد محدود من الشركاء التجاريين وغير ذلك – ساهمت في إيجاد علاقة ارتباط غير متكافئة (علاقة تبعية) لدول شمال إفريقيا مع دول العالم الخارجي لاسيما الدول المتقدمة [4] .

ويمكن في هذا الإطار أن ندرج مجموعة من المؤشرات (معايير) الاقتصادية لقياس التبعية التجارية في دول شمال إفريقيا ولعل من أبرزها ما يلي [5] :

---

[1] أحمد محمد أبو الرّب: "**تحديات التنمية في الوطن العربي**"، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، الطبعة الأولى ، 1979، ص: 64.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري: "**التنمية الاقتصادية**"، دار الجامعات المصرية، 1979، ص: 30.

[3] حمدية زهران: "**مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979، ص: 17 .

[4] عبدالوهاب حميد رشيد: "**التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1984، ص: 29، (بتصرف).

[5] عمر بن فيحان المرزوقي: "**التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**"، مكتبة الرشد ناشرون، 2005، ص: 7.

أولاً: مؤشر الانكشاف الاقتصادي على الخارج؛

ثانياً: مؤشر التركيز السلعي للصادرات؛

ثالثاً: مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية؛

رابعاً: الميل المتوسط للاستيراد.

أولاً: مؤشر الانكشاف الاقتصادي: تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدول شمال إفريقيا، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا الدولة [1].

وعليه فإذا كان هذا لمؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي [2].

يبين هذا المؤشر مدى أهمية كل من الصادرات الوطنية والاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يكون الاقتصاد أكثر تأثراً وعرضه للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم، ويعد قياس التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصاديات العالم الخارجي، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي وظروف التجارة الخارجية واتجاهاتها. وقد اعتبر نسبة 40 % للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للانكشاف التجاري، كذلك نسبة 20 % للاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا تراوحت النسبة بين 12 إلى 20 % فان اقتصاد الدولة يعد مغلقاً [3] ، ويكاد يكون هناك توافق في الرأي بين العديد من الاقتصاديين [4] في أن أبرز مظاهر التبعية في الاقتصاد العربي بما فيه دول شمال إفريقيا تتمثل في الأهمية التي يشكلها قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي لهذه الدول.

وبالرجوع إلى أحدث البيانات فإنه يتضح أن ملامح هذه التبعية ما زالت ظاهرة (باقية) في اقتصاديات شمال إفريقيا، حيث أنه تبين من تلك البيانات المعطاة في الجدول رقم "4-10" الانكشاف الواضح لاقتصاديات الدول شمال إفريقيا إذ أن نسبة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت نحو 55.3% على مستوى شمال إفريقيا في عام 2010، وإذا ما أخذنا دول شمال إفريقيا فرادى فإنه يتضح من الجدول أسفله أن دول شمال إفريقيا تتباين فيما بينها بالنسبة لمؤشر درجة الانكشاف، فطبقاً للأرقام

---

[1] الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية: "**التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1971 – 1982**"، ص: 09.

[2] الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية: نفس المرجع، ص: 10.

[3] خليل حماد، زكية مشعل: "**تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**"، مجلة ابحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد 02، العدد 02، 1986، ص: 168.

[4] فليح حسن خلف: "**التنمية والتبعية في الاقتصاد العربي**"، مجلة النفط والتعاون، بغداد، العدد الأول كانون الثاني، شباط، 1986، ص: 43.

المعطاة في الجدول "5-1" فإن العديد من سجلت نسباً أعلى من المتوسط العام شمال إفريقيا المشار إليه أسفله، كما في تونس والسعودية وقطر، بل إن حالة ستة من الدول العربية قد وصلت إلى مستويات عالية من درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج، وهي لبيا 111.69 % وتونس 105.27 % وموريتانيا 149.53 %، بينما تجاوزت تلك النسبة 50 % في كل من الجزائر 68.80 % والمغرب 77.32 %، في حين أن أقل الدول العربية انكشافاً هي مصر والسودان.

ولا ريب أن ارتفاع هذا المؤشر للعديد من دول شمال إفريقيا يؤكد وجود التبعية في اقتصادات شمال إفريقيا، مما يجعل تلك الاقتصادات أكثر تأثراً بالأحوال التي تسود الاقتصاد العالمي لاسيما الاقتصاد الرأسمالي.

جدول رقم (3–27):مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدول شمال إفريقيا لعام 1995 - 2005- 2010.

الدولة	نسبة الانفتاح الاقتصادي 1995	نسبة الانفتاح الاقتصادي 2005	نسبة الانفتاح الاقتصادي 2010
الجزائر	54.79444	71.20375	68.80098
مصر	46.23009	68.85945	50.6438
ليبيا	46.89804	94.39956	111.6923
المغرب	55.04296	69.76577	77.32377
السودان	14.93946	36.17845	32.7558
تونس	84.41692	91.21991	105.2766
موريتانيا	60.3186	114.9844	149.5356

المصدر: تم استخراج النسب من قبل الباحث اعتماداً علي الإحصاءات الواردة في موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=fr

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصاد} = \frac{\text{إجمالي التجارة الخارجية (صادرات + واردات)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

ثانيـــاً: مؤشر التركيز السلعي في صادرات دول شمال إفريقيا: يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد من قليل من السلع ، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية [1] ، وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة ، وبالتالي يعتبر الزيادة في التركيز على سلع معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة ، وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة ،

[1] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج،عمان، 2006، ص59.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية.

عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% في دولة ما ، فتصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملات الصعبة.

والجدير بالذكر أن بلدان شمال إفريقيا في بدل الجهود اللازمة لتنويع هياكلها في الستينات والسبعينات من خلال اعتماد استراتيجيات استبدال الواردات(المغرب وتونس)أو استراتيجيات التصنيع الثقيل (الجزائر ومصر). وتواصل إلى حد ما، هذا الجهد في الثمانينات والتسعينات حيث عرفت الهياكل الاقتصادية لمعظم البلدان تطورا نسبيا بين منتصف الثمانينات و2007[1]، مع أكبر حصة في الصناعة والخدمات، وأكدت الزيادة في مؤشرات التنويع هذا المنحى كما هو الشأن في مصر وتونس وبدرجة اقل في المغرب،غير أن هذا لم يغير بشكل ملحوظ حصة هذه البلدان في السوق العالمية للسلع المصنعة والتي ظلت هامشية، حيث تكاد لا تزيد عن 1 %بين عامي 1975 و2008بينما ارتفعت حصة شرق أسيا من 1.7إلى20 %[2].

وعلى الرغم من الجهود والمحاولات التنموية التي بذلتها دول شمال إفريقيا من أجل توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع سلعها التصديرية فما زالت هذه الظاهرة بارزة في صادرات دول شمال إفريقيا ولقد سبق الإشارة إلى ذلك.

ويشير مؤشر تركز الصادرات[3]أن دول شمال إفريقيا التي تعتمد على عدد محدد من السلع في الصادرات يكون لديها تركز في قيمة المؤشر، وقد تباينت دول شمال أفريقيا في قيمة المؤشر، ففي الجزائر فقد ارتفعت صادرات الوقود المعدني عام 2009إلى 98.3 % من إجمالي صادراتها السلعية مقارنة بنسبة 96.9%عام 2002، ولم يختلف الحال في ليبيا فازداد تركز الصادرات السلعية وارتفعت قيمة المؤشر إلى 0.954 عام 2009، وكذلك ارتفع في السودان بشكل ملحوظ من 0.552 عام 2002 نتيجة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية إلى 0.779 في عام 2009، أما باقي دول شمال إفريقيا كالمغرب وتونس ومصر فقد حافظت على مستواها وسجلت قيمة أقل من المتوسط العالمي، حيث انخفض من 0.220، 0.291، 0.394 عام 2002 إلى 0.188، 0.226، 0.360 عام

---

[1]اللجنة الاقتصادية لإفريقيا،دراسة حول الهياكل في شمال إفريقيا،2007.

[2]*Emanuele Santi, Saoussen Ben Romdhane et William Shaw,* ***Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce à l'intégration régionale DÉFIS ET OPPORTUNITÉS****, La Banque africaine de développement,2012.*

[3]يقيس المؤشر مدى تركز الصادرات السلعية للدولة، وتنحصر قيمته بين 0 و 1، حيث تعني القيمة 01 التركز التام للصادرات، أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع $H_i = \sqrt{\Sigma\left(x_{ij}/X_j\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}} \Big/ 1-\sqrt{1/n}$ حيث تعني: X_{IJ}: صادرات الدولة J من الدولة I، X_J الصادرات الكلية للدولة J، N عدد السلع الإجمالية.

2009 على التوالي[1]، مما يدل على أن تلك الدول تتخلص تدريجيا من التركز في صادراتها السلعية.

ثالثـــاً: مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا: يقيس مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدولة المعنية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة[2]، ويتبين ذلك التركيز من الجدول في الملحق رقم 4-3والذي منه يتضح أن أسواق الدول المتقدمة ما زالت تمثل المنافذ الرئيسية لصادرات دول شمال إفريقيا.

، ويتبين ذلك التركيز من الجدول في الملحق رقم 4-3 والذي منه يتضح أن أسواق الدول المتقدمة ما زالت تمثل المنافذ الرئيسية لصادرات دول شمال إفريقيا.

ووفقاً لما أشارت إليه البيانات الواردة في الجدول في الملحق رقم 4-3 والذي يقدم التقسيم الخاص بالصادرات والواردات لكل بلد من بلدان المنطقة حسب المناطق الرئيسية في العالم، فإن البنية الخاصة بالمبادلات الخارجية لبلدان المنطقة تتميز بتمركزها الجغرافي الحاد، فاستثناء السودان، فان 40 % و 80 % من صادرات الست بلدان الأخرى توجه نحو أوروبا وبالخصوص نحو الاتحاد الأوروبي . حيث بلغت هيمنة الاتحاد الأوروبي كبلد يستقبل صادرات بلدان شمال إفريقيا مستويات جد مرتفعة بالنسبة لليبيا 83 % وتونس 80 % ، وكذلك بالنسبة للمغرب 69 % والجزائر 55 % وموريتانيا 53 %، أما بالنسبة لصادرات السودان، فتوجه إجمالا 76 % نحو أسواق أسيا [3] وبالأخص نحو الصين.

أما بالنسبة للأسواق الأمريكية والكندية فتبقى ضعيفة الاستغلال من قبل مصدري المنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا باستثناء الجزائر 30 % ومصر 13 % حيث عرفت نسبة التصدير لهذين البلدين نحو سوق شمال أمريكا ارتفاعا ملحوظا سنة 2004 لتبلغ 20 % بدل 9 % سنة 1990.

أما المغرب الموقع على اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2006، فلا تتعدى حصته من الصادرات الموجهة نحو السوق الأمريكية 5 % سنة 2004 مقابل 02 % فقط سنة 1990، وبالنسبة لصادرات ليبيا وموريتانيا والسودان وتونس الموجهة نحو سوق شمال أمريكا فلا تكاد تذكر.

وباستثناء موريتانيا والسودان اللذان يسوقان 13 % إلى 14 % على التوالي من صادراتهما نحو سوق نيبون التي تعرف غيابا شبه كامل للبلدان الأخرى، ويظهر أن ثقل السوق اليابانية على مستوى صادرات

---

[1] جمال قاسم حسن: "**تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، أبريل 2012، نقلا عن الموقع: *www.amf.ae.org*

[2] خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره،ص61.

[3] إحصائيات مستقاة من موقع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، نقلا عن الموقع: *http://www.uneca.org/fr/sro-na*

المنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا عرفت تراجعا خلال الفترة ما بين 1990-2004 حيث تقلصت حصة موريتانيا على مستوى هذه السوق من 20 إلى 13 % ومصر من 3 إلى 0 % أما المغرب فتقلصت حصته من 4 إلى 1 %.

وتعتبر حصة الصادرات الموجهة نحو السوق الإفريقية منخفضة اذ لا تتعدى 10 % باستثناء نسبة موريتانيا 17%، هذه الحصة عرفت كذلك انكماشا ما بين 1990 و2004 بالنسبة لتونس التي انخفضت حصتها من 10 إلى 8 % وكذا بالنسبة للمغرب من 07 إلى 04 % والسودان من 07 إلى 03 %.[1]

وتعتمد بلدان المنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا بشكل كبير على الواردات الأوروبية، وباستثناء السودان نجد أن الواردات الأوروبية تتراوح بين 38 % بالنسبة لمصر و75 % بالنسبة لتونس أما بالنسبة للمغرب وليبيا والجزائر فتبلغ نسبتها من الواردات الأوروبية 65 % و64 % و63 % على التوالي، وتظهر معطيات الجدول رقم أن اعتماد المن اعتماد المغرب وتونس غرب وتونس على الواردات الأوروبية تزايد خلال الفترة ما بين 1990-2004.

وباستثناء مصر بنسبة 13 % من واردات سوق شمال أمريكا، نجد أن واردات الدول الأخرى محدودة على مستوى هذه السوق فالجزائر التي كانت تستورد 15 % من احتياجاتها من سوق شمال أمريكا سنة 1990، لم تعد تستورد سوى 06 % سنة 2004، أما حصص المغرب وتونس فقد بلغت 8 % و4 % و6 % و2 % على التوالي.

ويمثل الثقل المهم للواردات الآتية من الأسواق الأسيوية أهم التغيرات البنيوية على مستوى بنية واردات بلدان المنطقة حيث ارتفعت نسبة الواردات من هذه الأسواق من 30 % سنة 1990 إلى 55 % سنة 2004 بالنسبة للسودان ومن 12 إلى 23 % بالنسبة لمصر ومن 12 إلى 19 % بالنسبة لليبيا ومن 14 إلى 18 % بالنسبة للمغرب ومن 9الى 17 % بالنسبة لموريتانيا ومن 3 إلى 16 % بالنسبة للجزائر وأخيرا من 8 إلى9 % بالنسبة لتونس.

رابعـــاً: مؤشر تركز الواردات (الميل المتوسط للاستيراد): تبدو التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا أكثر وضوحاً إذا ما قيست بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد[2]، يعد هذا المؤشر ذات دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابلة الطلب المحلي من السلع والمنتجات، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة الآتية [3]:

---

[1] *Commission Économique pour l'Afrique,* ***Analyse préliminaire de l'évolution des structures économiques 2000-2004****: sur site*
http://www.uneca.org/sites/default/files/publications/evolution_des_structures_2000_2004.pdf

[2] محمد عثمان مصطفى: "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، دار المختار للنشر، 1984، ص: 114.

[3] حبيب محمود: "تحليل التجارة الخارجية في سورية"،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33، العدد 1، 2011.

$$\text{الميل المتوسط للاستراد} = \frac{\text{الواردات من الخارج}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

إن ارتفاع نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما قد لا يكون في حد ذاته دلالة قوية على مدى تبعية تلك الدولة فقد يكون لمجموعة من الدول النسبة المرتفعة نفسها، ومع ذلك يتمتع بعضها بالاستقلال بينما تعاني الدول الأخرى من التبعية ، والسبب في ذلك مدى التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعيه الاستيرادات وما إذا كانت تساهم في بناء القاعدة الإنتاجية أم تغذي النهج الاستهلاكي، يضاف إلى ذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء بقيمة الاستيرادات.[1]

إلا أنه مما يجدر التنويه إليه أن الصورة العامة لهذا المعدل تختلف فيما بين الدول العربية، إذ أن المؤشرات الواردة في الجدول رقم 5-2 تفيد بأن تلك النسبة المشار إليها أسفله تتراوح ما بين 27.9- 60 % عام 2010 في أغلب دول شمال إفريقيا كما في الجزائر، مصر، تونس، المغرب، أما بالنسبة موريتانيا فبلغت 79.77 % لعام 2010، وبلغت تلك النسبة في السودان 16.02 في العام نفسه.

وتكشف تلك المؤشرات المرتفعة في نسبة مستوردات دول شمال إفريقيا إلى إجمالي الناتج المحلي عن اعتماد دول شمال إفريقيا على العامل الخارجي في تغطية الطلب المحلي من الحاجات الأساسية والتنموية المتزايدة، نتيجة تخلف القاعدة الإنتاجية في هذه الدول، مما جعلها بالتالي عاجزة عن توفير هذه الاحتياجات، ومن ثم لجوؤها إلى استيراد ذلك من العالم الخارجي، وذلك مما يشد من قبضة التبعية التي تقع دول شمال إفريقيا في أسرها، وتزداد صورة التبعية وضوحاً إذا ما علمنا أن الجزء الأكبر من هيكل الواردات تغلب عليه السلع الصناعية الرأسمالية، وذلك لتلبية الطلب المحلي في الدول العربية، إذ تمثل السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات حوالي 58 % من إجمالي الواردات العربية عام 1990 [2].

الجدول رقم (3–28) : مؤشر الميل المتوسط للاستيراد لدول شمال إفريقيا لعام 1995 -2005-2010.

الدولة	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي 1995	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي 2005	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي 2010
الجزائر	28.78	23.87	31.35
مصر	26.06	36.34	27.89
ليبيا	20.34	29.75	42.82
المغرب	30.50	38.20	44.14
السودان	9.63	22.14	16.02
تونس	44.30	45.81	55.02

[1] عبد الله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الجامعة المستنصرية، العراق، 2002.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1992، مرجع سابق، ص: 118 .

موريتانيا	30.31	82.72	79.77

المصدر: تم استخراج تلك النسب من قبل الباحث اعتماداً على الإحصاءات الواردة في موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=fr

المطلب الثاني: أسباب التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا.

نتناول في هذا المطلب أسباب التبعية التجارية والتي من أبرز مظاهرها سيطرة (غلبة) المنتجات الأولية على الهيكل الإنتاجي في دول شمال إفريقيا، كما هو حال الدول النامية الأخرى، حتى أصبحت تلك المنتجات تشكل الجزء الغالب من صادرات هذه الدول، التي أخذت تشق طريقها وبشكلها الأولى (الخام) نحو الدول المتقدمة، نظير قيام تلك الأخيرة بتصنيع تلك المنتجات، وإمداد الدول النامية بالسلع الصناعية.

ولا ريب أن هذا الوضع الذي وجدت فيه الدول النامية نفسها متخصصة في إنتاج المواد الأولية وبما يتلاءم واحتياجات المراكز الصناعية في الدول المتقدمة ليس وليد الصدفة، وإنما له جذور تاريخية، ترجع لفترة الاستعمار، والثورة الصناعية، والاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي نشأ عنه تقسيم العمل الدولي، الذي بمقتضاه تخصصت الدول النامية ومنها دول شمال إفريقيا في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، واعتمادها على الدول المتقدمة في استيراد السلع الصناعية، أو بتعبير آخر أصبحت تلك الدول بموجب ذلك التقسيم منتجة ومصدرة للسلع الأولية، ومستوردة ومستهلكة للسلع الصناعية، وذلك مما ربط الاستيراد والتصدير لهذه الدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة، وجعلها في موضع تبعية اقتصادية للدول المتقدمة.

وفيما يلي نناقش تلك الجذور التاريخية ممثلة في التقسيم الدولي للعمل والاستثمارات الأجنبية.

أولاً: التخصص والتقسيم الدولي للعمل: من الملاحظ أن التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي فرض على الدول النامية ومن بينها الدول العربية ومنه دول شمال إفريقيا له جذور تاريخية، ترجع لفترة الاستعمار والثورة الصناعية. إذ أنه عندما انطلقت الثورة الصناعية من إنجلترا في القرن الثامن عشر ومن ثم انتشارها في دول أوروبية أخرى نتج عنها زيادة في حجم الإنتاج الصناعي، بشكل يفوق القدرة الاستيعابية لأسواقها المحلية، كما تطلب ذلك منها كميات من المواد الخام بشكل يفوق قدرة ما توفره اقتصاداتها المحلية [1].

ومن هنا بدأت تلك الدول تبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها هذه، وتمدها باحتياجاتها من السلع الأولية. ومن هذا المنطلق اتجهت أنظار الدول الصناعية نحو مستعمراتها القديمة (الدول النامية)، للقيام بهذا الدور الاقتصادي، وإبقائها كمصدر رخيص للمواد الأولية، وكسوق واسعة ورائجة لمنتجاتها الصناعية، لاسيما وأن الأسس التي يقوم عليها الميثاق الاستعماري تساعد على نجاح، بل وتكريس هذا التقسيم الدولي

[1] عبد الوهاب حميد رشيد: "**التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**"، مرجع سابق، ص: 21 .

للعمل المجحف، إذ أن تلك الأسس تنص على أنه لا يجوز للدولة المستعمرة (بفتح الميم) أن تتعامل في الاستيراد أو التصدير إلا مع الدولة الأم، كما أنه لا يجوز لتلك المستعمرة إقامة صناعات، أو الدخول في اتفاقيات اقتصادية مع دول أخرى إلا بموافقة الدولة الأم [1].

وبناءً على ذلك استطاعت الدول المتقدمة تطبيق النظرية الريكاردية في التخصص الدولي غير العادل، الأمر الذي أدى إلى تقسيم العمل الدولي،[2] الذي بمقتضاه تخصصت الدول النامية في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وهي سلع ذات الطلب والعرض غير المرنين – والدول المتقدمة في إنتاج وتصدير السلع الصناعية ذات العرض والطلب المرنين.

ولا ريب أنه في نطاق هذه النظرية (نظرية تقسيم العمل الدولي) كان على الدول العربية التخصص في إنتاج المواد الخام، وتصديرها إلى المراكز الصناعية في الدول المتقدمة، وهو ذلك الإنتاج الذي بموجبه تحددت طبيعة العلاقات التجارية القائمة بين الطرفين، وهي تلك العلاقة التي وصفت بأنها غير متكافئة [3].

وكانت النتيجة تدهور شروط التبادل التجاري الدولي للدول النامية، باستثناء النفطية منها – وأصبحت الفائدة التي تعود عليها من التجارة الدولية محدودة إلى حد كبير، بسبب ضعف الطلب الخارجي على السلع الأولية،[4] التي تخصصت هذه الدول في إنتاجها، وشكلت نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها.

ثانيـــاً: الاستثمارات الأجنبية: وقد عملت الاستثمارات الأجنبية المتدفقة من الدول المتقدمة على ترسيخ وتكريس مبدأ هذا التخصص، بشكل يصعب على الدول النامية التحلل من مقتضياته موهمين تلك الدول الأخيرة (النامية)، بأن تلك الاستثمارات تحقق لهم منافع اقتصادية وذلك من خلال مساهمتها في نقل الخبرات والمعارف الفنية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي في الوقت الذي لا يترتب عليها أعباء على الاقتصاد المحلي، كما في القروض الأجنبية [5] ، ورغم تلك المزايا الظاهرة التي تبدو لأول وهلة أنها مفيدة للاقتصاديات النامية فإنه لا يخفى كيف تمخضت اتجاهات تلك الاستثمارات في الدول النامية من ترسيخ هذا التخصص، بشكل أورث هذه الدول انحرافاً في بنيانها الإنتاجي، حيث أن الجزء الأعظم من تلك الاستثمارات المباشرة اتجه نحن قطاع المنتجات الأولية، الذي يخدم في المقام الأول اقتصاديات الدول المنساب منها تلك الاستثمارات، وبما يتلاءم واحتياجاتها من مواد خام وغيرها. الوضع الذي جعل هذا القطاع بمثابة مراكز أمامية للاقتصادي الأجنبي، وينشأ عنه ما يسمى بالازدواجية في البنيان الاقتصادي [6]، لهذه الدول التي تجلت في ظهور قطاع تصديري متقدم، يرتكز إنتاجه على المحاصيل الأولية التي تحتاجها الدولة المنسابة منها هذه الاستثمارات، في حين أن

---

[1] علي لطفي: "**دراسات في التنمية الاقتصادية**"، عين شمس، القاهرة، 1988/1989 ، ص- ص: 112-113 .

[2] توفيق سعيد بيضون: "**التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية**"، عهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1986، ص: 18 .

[3] إسماعيل محمد دعيس: "**العلاقات التجارية الدولية بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، 1409هـ / 1988، ص: 381 .

[4] توفيق سعيد بيضون: "**التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية**"، مرجع سابق، ص: 60 .

[5] على لطفي: "**دراسات في التنمية الاقتصادية**"، مرجع سابق، ص- ص: 115- 116 .

[6] حمدية زهران: "**التنمية الاقتصادية**"، الجزء الأول، مكتبة عين شمس، 1984، ص: 243 .

القطاعات الأخرى ما زالت على حالها من التخلف، وهذا هو أحد الوجوه السلبية للاستثمارات الأجنبية [1].

وبتعبير آخر فإن الازدواجية تعني انقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين: أحدهما قطاع اقتصادي متطور، سواء من حيث أساليب الإنتاج المستخدمة، أو إنتاجية عناصر الإنتاج الموظفة، أو مستوى معيشة الأفراد الذين يعملون فيه، وعادة ما يكون هذا القطاع مرتبطاً باقتصاد الدولة الأم أما القطاع الثاني فهو علي النقيض من ذلك يسوده التخلف في الأوجه الثلاثة المشار إليها أعلاه، وعادة ما يكون إنتاج هذا القطاع عند حد الكفاف [2] ، وأبرز مثال على ذلك ما تميز به قطاع النفط وهو القطاع الرائد في اقتصاديات بعض الدول العربية، من تطوره التكنولوجي وارتباطه بالأسواق الخارجية، في حين ظلت القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والخدمات متخلفة تكنولوجياً، ومرتبطة بالاقتصاد المحلي [3].

وبشكل عام فإن وجود تلك الازدواجية يدل على أن هدف انسياب رأس المال الأجنبي ليس تنمية الاقتصاديات النامية، وإنما هو في الحقيقة تحقيق مصالح معينة للمستثمر الأجنبي، الذي هو بحاجة إلى المنتجات الأولية، وهذا ما جعل بعض الاقتصاديين يعتبرون هذا النمط الاستثماري من بين العوائق التي حالت دون التصنيع في الدول النامية [4] .

وهكذا يتضح أن التقسيم الدولي للعمل والاستثمارات الأجنبية قد خلق نوعاً من التكامل المشوه بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وذلك مما يحتم على الاقتصاديات الأخيرة العمل الجاد لتغيير النمط السلعي لصادراتها، وتنويع اقتصاداتها، حيث أن التقسيم الدول للعمل الراهن وتمسك الدول النامية بمقتضياته لم يخدم سوى مصالح الاقتصاديات المتقدمة، في حين تبقى الدول النامية في موضع التبعية الاقتصادية للاقتصاديات المتقدمة.

المطلب الثالث: آثار التبعية التجارية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا.

اتضح مما سبق أن التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا تتصف بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي، وتركزها الجغرافي مع عدد محدود من الشركاء التجاريين، واعتمادها بصورة رئيسية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، أو عدد محدود من السلع الأولية، ولقد أكدت الدلائل على أن تلك السمات التي تميزت بها تجارتها الخارجية – والتي تعكس في الوقت نفسه اختلالاً في هياكلها الإنتاجية وفي علاقاتها التجارية–لها تأثيرات سلبية، متنوعة ومتعددة على اقتصاداتها، نبحثها فيما يلي:

أولاً: استقبال (استيراد) الأزمات الاقتصادية إلى اقتصاداتها: نتيجة للترابط التجاري الوثيق بين الدول

---

[1] محمد عبد الشفيع: "**قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد**"، مرجع سابق، ص: 134 .

[2] عبد الحميد الغزالي: "**حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**"، دار الوفاء للنشر والتوزيع، المنصورة، 1409هـ، ص: 34 .

[3] مانع سعيد العتيبه: "**البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة**"، المجلد الأول، الطبعة الثانية، 1410هـ / 1990م، ص: 315 .

[4] على لطفي: "**دراسات في التنمية الاقتصادية**"، مرجع سابق، ص: 116 .

العربية والدول المتقدمة أصبحت اقتصاديات الدول العربية أكثر عرضة للإصابة بالأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي [1] ، ويبدو ذلك واضحاً إذا ما تذكرنا أن حجم التبادل التجاري لهذه الدول مع الدول المتقدمة لا يقل عن نسبة 67 % من إجمالي تجارتها الخارجية لعام 1990، بينما لا يزال حجم التبادل التجاري البيني العربي في مستوى منخفض، لا يتجاوز نسبة 9 % من إجمالي تجارتها الخارجية في العام نفسه [2].

ومن الطبيعي في ظل استحواذ الدول الرأسمالية المتقدمة على الجزء الأكبر من التجارة الخارجية للدول العربية أن تتأثر الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول الأخيرة (التابعة) بما يحدث في النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة (المتبوعة)، والذي أصبح – ذلك النشاط – بدوره يحدد إلى حد كبير حجم الطلب على المنتجات التصديرية للدول العربية، والتي بات يتوقف على انتظام الطلب عليها الرخاء الاقتصادي في هذه الدول العربية. حيث إنه في أوقات الكساد في الاقتصاد الرأسمالي فإنه ما يلبث أن ينتقل إلى الدول النامية، ومنها الدول العربية، عبر قنوات التجارة الدولية، محدثاً انكماشاً في الحجم الطلب العالمي على صادرات الدول النامية، التي تمد السوق الرأسمالية المستوعب الرئيسي لها، وهذا ما ينجم عنه انخفاض في أسعار تلك الصادرات، ومن ثم انخفاض في حصيلتها [3] من العملات الأجنبية وتدهور معدلات تبادلها التجاري الدولي.

وعلاوة على ذلك فإن التركيز السلعي في حد ذاته يحد من قدرة الدولة على مقاومة أية اجراءات انتقامية من قبل أية دولة، أو مجموعة من الدول، ذلك أنه إذا تجاوزت نسبة ذلك التركيز 60 % من إجمالي الصادرات فإن اقتصاد تلك الدول يصبح في موقف لا يمكنها من مقاومة أية إجراءات اقتصادية معادية قد تتخذها أية دول أو مجموعة من الدول [4] .

وأخيراً نضيف إلى ما تقدم أن تخصص الدولة المتطرف القائم على سلعة واحدة من المنتجات الأولية يفقدها إمكانية تعويض كساد إحدى السلع برواج (انتعاش) سلع أخرى [5] ، مما يجعلها إلى حد كبير غير قادرة على تعويض النقص الحاصل في عوائدها السلعية، مما يؤثر بالتالي على مسيرتها الإنمائية.

ولقد تأثرت دول شمال أفريقيا بالأزمة الاقتصادية والمالية أزمة الرهن العقاري سنة 2008، ويظهر ذلك من خلال مراجعة معدلات النمو فيها في 2008 و 2009، كما قامت هذه الدول باعتماد خطط لإعادة إطلاق الاقتصاد ومواجهة آثار تراجع الاقتصاد العالمي، علاوة على ذلك، سجلت آثار وصفت بالنفسية

---

[1] عبدالعزيز ياسين السقاف: "**انخفاض التبادل التجاري العربي – العربي: أسبابه وأبعاده**"، مجلة الاقتصادي العربي، يصدرها اتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد، عدد عام 1986، السنة العاشرة، ص: 22 .

[2] جامعة الدول العربية، وجهات أخرى، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1992**"، ص- ص: 115-116 .

[3] إبراهيم محمد الفار: "**السياسة التجارية الخارجية ومدى أهميتها في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية – دراسة خاصة بالدول النامية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص: 12 .

[4] الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية: "**حجم واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1971– 1982**"، الدمام، الطبعة الأولى، 1407هـ، ص: 34 .

[5] حمدية زهران: "**التنمية الاقتصادية**"، الجزء الأول، مرجع سابق، ص: 249 .

– محمد زكي شافعي: "**مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص: 236.

على البورصتين الأساسيتين في المنطقة، مما جعل مؤشر بورصة مصر يفقد ثلثي قيمته، في حين خسرت مؤشرات بورصة الدار البيضاء أكثر من 40 % من قيمتها، كما ظهرت الآثار على اقتصادات المنطقة من خلال انخفاض أسعار المواد الأساسية بسبب ضعف الطلب العالمي عليها، وبسبب مراجعة قيمة الدولار التي رافقت ظهور الأزمة، [1] وهكذا تراجعت الإيرادات النفطية في الجزائر وليبيا وموريتانيا والسودان، لكن ارتفاع قيمة الدولار، الذي يمثل عملة الصفقات النفطية، ساعد على امتصاص ذلك التراجع، إلى جانب انخفاض نفقات تلك الدول التي تقلصت على اثر انخفاض أسعار المواد الغذائية. وسيؤدي انخفاض أسعار النفط عاجلا أم آجلا إلى الحد من الحصص وبالتالي إلى تراجع حجم الإنتاج ومستوى نمو إجمالي الناتج الداخلي.

ونظرا للتبعية الكبيرة لاقتصادات الدول غير نفطية في المنطقة للمحيط الدولي، فإن هذه الدول تتأثر بتباطؤ الاقتصاد العالمي بحيث تطال آثار الأزمة الثلاث دول المعنية وهي مصر والمغرب وتونس من خلال تراجع الطلب السياحي وانخفاض أسعار المواد الأساسية والمحولة الموجهة للتصدير، وانخفاض تحويلات المهاجرين. ويقدر أن كل بلد من هذه البلدان خسر حوالي نقطة [2] من معدل النمو في 2008 بسبب آثار الأزمة. كما ظهرت آثار الأزمة تظهر في قطاعات أخرى كالإسمنت والبناء والأشغال العمومية والنقل...الخ

ثانيـــاً: تدهور شروط التبادل التجاري الدولي للدول العربية: من المعروف إن شروط التجارة " *Terms of Trade*" تعمل لصالح المواد المصنعة ذات المحتوى العالي من رأس المال والتقنية مقابل المواد الخام. وهذه الظاهرة تمت دراستها بعمق خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين إلا انه لم توجد حلول جذرية لهذه المشكلة. إن إنتاج المواد الصناعية من الآليات وقطع الغيار المصنعة كذلك الكيميائيات المعقدة يتم تمركزها في الأقطار المتقدمة بينما ظلت الدول النامية تقوم بتصدير المواد الخام مثل النفط الخام والغاز المسال والمواد الفلاحية ويؤدى ذلك إلى العجز المتتالي والتراكم في الموازين التجارية.

إن النفط الخام ويعتبر من السلع المميزة التي تقوم بعض الأقطار النامية ومنها الجزائر وليبيا والمغرب كان قبل الطفرة الأخيرة في الأسعار ما بعد 2003 يفقد القوة الشرائية لقيمة المصدر منه وذلك بفعل عدة عوامل من أهمها شروط التجارة المجحفة [3] .

إن هذا التحدي سيستمر بل إنه في حالة تقدم بعض الأقطار بإنتاج سلع بتروكيميائية مثلا منخفضة السعر وقد تنافس ما يتم إنتاجه في الدول المتقدمة فستواجه بإشكاليات وقضايا ما يسمى بسياسة الإغراق.

---

[1] *COMMISSION ECONOMIQUE POUR L'AFRIQUE, Bureau pour l'Afrique du Nord ,**Les conditions économiques et sociales en Afrique du Nord**, Vingt quatrième réunion du Comité intergouvernemental d'experts (CIE) Rabat (Maroc) 6-9 mai 2009,sur site:*
*www.uneca.org/sites/default/.../**conditions_economiques_et_sociales**.pdfconsulte le 25/03/2009*

[2] تقديرات مكتب شمال إفريقيا، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا انطلاقا من الميزانية الاقتصادية لسنة 2009 وسنة 2008 في المغرب وتونس، والتوقعات لسنة 2008 و2009 .

[3] مركز جامعة الدول العربية: "**الأمانة العامة**"، الندوة السادسة، المغرب العربي في مفترق الشراكات، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

إن الرؤية المستقبلية لقضايا شروط التجارة والسياسات المتبعة في الأقطار المتقدمة والتي تحد من قدرات الأقطار النامية على التفاوض منفردة، سيكون للتجمعات الإقليمية القدرة التفاوضية الأقوى ولعل مثال منظمة الأوبك يشير إلى إمكانية تحقيق ذلك في مجالات ومنتجات أخرى تحقيقا لمبدأ العدالة في توزيع المنافع من التجارة الدولية.

وإلى هنا نخلص إلى أن العلاقات التجارية غير المتكافئة لهذه الدول جعلتها مكشوفة أمام استقبال موجات الأزمات الاقتصادية، مما يحتم على دول شمال إفريقيا زيادة حجم التبادل التجاري بينها، والقضاء على العوائق التي تقف دون نموه، لكي لا تقع فريسة للأزمات التي تلازم اقتصاديات الدول المتقدمة، والخروج عن مقتضيات التخصص في الإنتاج الأولي – المبرر نظرياً على أساس نظرية النفقات النسبية – الذي حرمها من فائدة ومنافع التبادل التجاري الدولي، وجعل تلك المنافع تنصرف إلى الدول المتقدمة، لأنه أصبح من الواضح أن تنوع السلع وتعدد الأسواق المستوردة من الشروط الكفيلة بمنافع التجارة الدولية.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد عرف قطاع التجارة الخارجية لدول الشمال إفريقيا تطورا ملحوظا على المستوى التنظيمي والتنفيذي، بسبب الانفتاح على العالم من خلال تحرير هذا القطاع والاندماج في الاقتصادي العالمي، ولقد انعكس ذلك على نمو وتحسن ملحوظ في حجم التجارة الخارجية لإجمالي المنطقة دون اقليمية لشمال افريقيا خلال العشرة السنوات الاخيرة باستثناء الفترة 2008-2009 بسبب الازمة العالمية.

وتتسم التجارة الخارجية لدول الشمال إفريقيا بالتركز الجغرافي(دول الاتحاد الاوروبي)، وبضعف التنوع السلعي(الاعتماد على المواد الاولية) ، كما تتسم التجارة بين دول شمال أفريقيا "بالضعف الهيكلي" للمبادلات التي تصل إلى 3 % من التجارة الخارجية في المنطقة، وهو مستوى للتبادل لا يعتد به مقارنة بالقدرات الهائلة الكامنة في هذه البلدان ويمثل هذا الأمر مفارقة، لاسيما وأن الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان تكمل بعضها بعضا بشكل إجمالي، علما بأن الجزائر وليبيا، ومؤخرا موريتانيا، دول مصدرة للنفط والغاز، يزداد الطلب فيها على الواردات في حين اقتصاديات مصر والمغرب وتونس أكثر تنوعا (لاسيما فيما يخص قطاع الزراعة والتصنيع والخدمات والسياحة)؛ وعلى الرغم من مبادرات واتفاقيات التعاون والتكامل التجاري التي تم ابرامها بين هذه الدول لا يزال حجم التجارة فيما بين بلدان المنطقة ضئيلا للغاية (حوالي 3 % من الحجم الكلي للتجارة) مما يتطلب نموا قويا للتبادل التجاري فيما بين هذه الدول ، ومع ذلك لا يزال هذا الأداء دون إمكانيات وتطلعات بلدان شمال إفريقيا.

ويبين تحليل هيكل الصادرات على مستوى كل بلد من بلدان شمال إفريقيا وجود اتجاهين لكل منهما تحديات مختلفة، حيث يهم الاتجاه الأول الدول الكبيرة المنتجة للمحروقات. وتواجه هذه المجموعة التحدي المتمثل في تشجيع التنافسية الخارجية في مجال السلع غير المحروقات حتى تتمكن من الحفاظ على استمرارية ميزان الأداءات على المدى المتوسط والبعيد؛ أما الاتجاه الثاني فيخص الدول غير النفطية (المغرب وتونس) ويتمثل التحدي الكبير بالنسبة للمغرب وتونس على حد سواء في تأهيل هياكل التصدير للاستجابة لمتطلبات اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوربي، وكذا منطقة التبادل الحر العربية واتفاقية أغادير.

بالإضافة إلى أن بلدان شمال إفريقيا تعاني من التبعية التجارية للدول المتقدمة خاصة دول الاتحاد الأوروبي، حيث تبين من تحليل مؤشرات قياس التبعية التجارية أن هذه الدول منكشفة اقتصاديا بشكل كبير جدا على العالم الخارجي، كما تميزت تجارتها بعدم تنوعها وضيق التوزيع الجغرافي لها، مما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية وأكثر عرضة للمخاطر.

وإن تعزيز المبادلات التجارية وتحرير التجارة بين هذه البلدان قد يساعدها على مواجهة التحديات الرئيسية المتمثلة في تحسين آفاق النمو وتقليص البطالة كما سيمكنها كذلك من الاستفادة القصوى من اندماجها الجاري مع أوربا ومع باقي العالم.

الفصل الرابع:

تحليل أداء التجارة البينية لدول شمال إفريقيا في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تمهيـــد:

يعتبر التبادل التجاري البيني بين الدول أي التجارة البينية أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وهو من أهم المعايير للحكم على مستوى التكتل السائد بحيث يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الاقتصادي من الناحية النظرية والتطبيقية يساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية، وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي باعتبار أن هذه السلع أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين.

لذا يُعّد التبادل التجاري البيني وما يطرأ عليه من تطورات، من أهم المؤشرات للدلالة على مستوى الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية، غير أن البيانات التي تم الحصول عليها لهذا الغرض اتسمت بأنها محدودة للغاية، فإنه يتعذر تحليل وعرض واقع التجارة البينية في المنطقة على نحو متكامل، بينما يمكن عرض الملامح الرئيسة لمبادلات التجارة البينية العربية ومن ثم على مستوى كل دولة من دول شمال إفريقيا التي توافرت بعض بياناتها بهذا الخصوص، وقد يكون من المناسب أيضاً في هذا الفصل من دراسة محددات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا والمتغيرات المؤثرة عليها من خلال الاعتماد على الأساليب القياسية لتوضيح السلوك الإحصائي لهذه المتغيرات.

المبحث الأول: دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية التبادل التجاري لدول شمال إفريقيا

لقد سارعت أغلبية دول شمال افريقيا إلى الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بغية تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال زيادة المبادلات التجارية البينية وتوسيع أسواقها ، ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول تحليل انعكاسات هذه المنطقة على الواقع الاقتصادي والتجاري في الدول العربية بشكل عام ودول شمال افريقيا بشكل خاص

المطلب الأول: المزايا والمكاسب الاقتصادية المحتملة من انضمام دول شمال إفريقيا إلى الجافتا

لن تقتصر المكاسب المتحققة من عملية انضمام دول شمال إفريقيا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المكاسب الاقتصادية فقط، وإنما ستمتد إلى المكاسب السياسية والإدارية والتنظيمية، ويمكننا إيجاز المكاسب المحققة بما يلي:

1- التطوير المؤسسي وتنسيق النظم والتشريعات الاقتصادية: لقد قطعت الدول العربية الأعضاء في المنطقة مرحلة متقدمة من البناء المؤسسي، وتنسيق النظم والتشريعات الاقتصادية، ما يساعدها على التعامل مع متطلبات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتشمل هذه الإجراءات:

* إصدار شهادة منشأ عربية وفق نموذج موحد للسلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة، مع تحديد جهات الإصدار والتصديق عليها وتبادل الأختام ونماذج التوقيع المعتمدة لدى كل دولة طرف.

* وضع قواعد منشأ عامة موحدة وقواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية ، تم تبنيها خلال عام 2001 تحديد أهلية السلع المتبادلة للحصول على التعامل التفصيلي الذي توفره المنطقة.

* تبني نظام تصنيف جمركي موحد للسلع (النظام المنسق) عند مستوى ستة أرقام.

* دمج الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل في هياكل التعرفة الجمركية أو إدراجها في قوائم مستقلة ملحقة بهيكل التعريفة الجمركية.

* تحديد نقاط اتصال داخل كل دولة عضو في المنطقة تتولى متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية في بلدها.

*تبني رزنامة زراعية عربية مشركة، ستحل محل الرزنامات الزراعية الثنائية بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة.

* الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية يشجع على اتخاذ خطوات إصلاح اقتصادي وتحرير الاقتصاد من القيود التي تعيق حركته، يصعب تحقيقها خارج إطار منطقة التجارة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبخاصة أن الدول العربية الأعضاء قد اتخذت خطوات مهمة في هذا الاتجاه.

2-دعم أهداف السياسة الاقتصادية والتجارية لدول شمال إفريقيا وتطويرها من حيث:

* تنويع وتوسيع قطاع التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، وإعادة هيكلته، إذ يصعب تحقيق هذا الهدف خارج إطار السوق الواسعة التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

* خلق إمكانات جديدة لتجارة دول شمال إفريقيا مع الدول العربية وتوسيع السوق أمام السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وخلق أنماط جديدة من التبادل السلعي مع الدول الأعضاء في المنطقة، وليس الاعتماد فقط على تطوير ما هو قائم منها.

* التغلب على مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج للسلع في دول شمال إفريقيا، وانخفاض قدرتها التنافسية بإمكانية الحصول على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج بأسعار تنافسية من السوق العربية، وزيادة الطاقة التشغيلية للمصانع في دول شمال إفريقيا، بل والتوسع في إقامة مصانع جديدة، والاستفادة من وفرات الحجم التي توفرها السوق العربية الواسعة والخروج من دائرة الاقتصاد المحلي الضيق.

3- المكاسب الاقتصادية المتحققة من إعادة تخصيص الموارد وفق المزايا النسبية في المراحل الأولى للانضمام إلى المنطقة، وتطورها نحو المزايا المكتسبة مع التقدم في العمليات الإنتاجية.

4- خفض الأسعار، ما يساعد على الإنتاج بتكاليف وزيادة الرفاه الاقتصادي بتحقيق زيادة حقيقية في دخل المستهلكين والعمال، وهذا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للسلع في بلدان شمال إفريقيا في السوق العربية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويتيح لهذه الدول إمكانية المنافسة في السوق العالمية.

5-تحقيق استقرار اقتصادي وتقليص عنصر المخاطرة أمام الاستثمارات، ما يشجع على زيادة الاستثمار في اقتصاديات شمال إفريقيا مع ارتفاع درجة التيقن والوضوح في حساب التكلفة والعائد على الاستثمارات الموظفة في شمال إفريقيا، ومع وجود السوق الواسعة التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تصبح هذه العوامل عناصر جذب للاستثمارات الأجنبية والعربية للاستثمار داخل اقتصاديات شمال إفريقيا.

6- التشغيل وخلق فرص عمل جديدة: لعل من أهم المشاكل الاقتصادية التي يواجهها دول شمال إفريقيا هي مشكلة البطالة، وعندما تدخل دول شمال إفريقيا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سيؤدي ذلك زيادة الطلب على سلعها في السوق العربية، وهذا من شانه أن يؤدي إلى خفض نسبة البطالة في اقتصاديات شمال إفريقيا، وزيادة نسبة التشغيل، وخلق فرص عمل جديدة.

7-تطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: وجود السوق الواسعة يتيح لاقتصاديات شمال إفريقيا أن تستفيد من مزايا ارتفاع المستوى التعليمي للقوى البشرية في هذه الدول، واستخدام هذه العمالة في مجالات

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وإقامة صناعات حديثة تعتمد على الخبرة البشرية العالية، وتكون مصدرا للسلع ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع.

المطلب الثاني: الالتزامات والانعكاسات السلبية لانضمام دول شمال إفريقيا إلى الجافتا

تتطلب عملية الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تبني سياسات تجارية منفتحة على العالم الخارجي، وتبني مثل هذه السياسة يترتب عليها أن تنسجم السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مع هذا التوجه، أي أن السياسة التجارية ستكون العامل المحدد لاستراتيجية التنمية الاقتصادية لدول شمال إفريقيا، وسنحاول فيما يلي بحث أهم الالتزامات والانعكاسات السلبية على اقتصاديات شمال إفريقيا المترتبة عن انضمام دول شمال إفريقيا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى;

أولا: التزامات دول شمال إفريقيا: لاشك أن أي بلد يرغب في الانضمام إلى منطقة تبادل حر يترتب عليه التزامات مقابلة، وذلك لما يحصل عليه من مزايا تفضيلية ومكاسب متحققة من إمكانية دخوله إلى سوق واسعة بدون قيود جمركية أو غير جمركية على سلعه المصدرة. وفي إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، هناك عدد من الالتزامات على الدولة المنضمة الى عضويتها او تقوم بالوفاء بها، وتختلف الالتزامات من دولة عربية إلى أخرى وفقا لوضعها من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وموقعها في تصنيف الدول العربية من حيث مستوى التطور الاقتصادي، وبالنسبة غالى دول شمال إفريقيا فكلها دول أعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، باستثناء موريتانيا غير المنضمة إلى المنطقة، كما يتاثر حجم هذه الالتزامات ومدى أهميتها بطبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة المعنية ودرجة انفتاحها على العالم الخارجي، فكلما كان ا لاقتصاد أكثر انفتاحا قلت التزاماته والعكس صحيح. ومن أهم الالتزامات مايلي:

1- تبني اقتصاد سوق كنظام اقتصادي لدول شمال إفريقيا، ويترتب على ذلك أن يتبع دول شمال إفريقيا سياسة تجارية مفتوحة على العالم الخارجي، تضمن حرية الأسعار للسلع وعناصر الإنتاج، وحرية التحويلات النقدية، وحرية الاستيراد والتصدير، وحرية أسعار الصرف.

2- إلغاء كافة القيود غير الجمركية الكمية والنقدية والإدارية، على استيراد السلع من السوق العربية.

3- اعتماد شهادة المنشأ العربية وقواعد المنشأ العامة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والالتزام بقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية التي سيقرها المجلس، والتعاون في مجال قواعد المنشأ مع الدول العربية الأعضاء، وتبادل نماذج الأختام، والتوقيع على شهادات المنشأ، وتبادل أسماء الجهات المصدرة والمصادقة عليها.

4- عدم إصدار أي قوانين أو تشريعات من شأنها أن تعطل أو تعرقل تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو تخل بأحكام اتفاقية تيسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

5- أن تلتزم بالامتيازات الممنوحة في إطار المنطقة كحد أدنى للتعامل التفضيلي التجاري مع الدول العربية الأعضاء في المنطقة. وبالتالي، فان أي اتفاقيات ثنائية مع أية دولة عربية عليها أن لا تتضمن استثناءات تفوق ما هو ممنوح في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وان لا يقل حجم الإعفاءات الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عما هو ممنوح في إطار المنطقة.

6-أن تلتزم بالرزنامة الزراعية العربية المشتركة، وعدم إدراج بأي رزنامات زراعية ثنائية تفوق في عدد سلعها أو فتراتها الزمنية ما هو مقرر في الرزنامة الزراعية العربية المشتركة.

7- أن تدمج في هيكل تعرفتها الجمركية كافة الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة عند استيراد السلع، ويتم التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل معا، وفي حال وجود قيود على إدماج الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، فانه يمكن إدراجها في جدول منفصل ملحق بهيكل التعريفة الجمركية، ويتم تطبيق التخفيض بذات النسبة المطبقة على الرسوم الجمركية.

8- الالتزام بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على السلع العربية المستوردة من حيث الاشتراطات الصحية والأمنية والدينية والبيئية والمواصفات والمقاييس، حيث لا يجوز أن تخضع السلع العربية المستوردة إلى أية معاملة تمييزية تخل بمبدأ المنافسة مع السلع المحلية المثيلة أو البديلة.

9-الالتزامات الإدارية المتعلقة بالتنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثانياً: الانعكاسات السلبية المحتملة لانضمام دول شمال إفريقيا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تأتي الانعكاسات السلبية نتيجة الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عندما لا تكون الدولة مهيأة سياسيا واقتصاديا للدخول إلى منطقة تبادل حر مثل وجود تناقضات ما بين النظم المكونة للنظام المجتمعي وهي النظام السياسي، والنظام الاقتصادي ، والنظام الاجتماعي، ما يترتب عليه إعادة هيكلة لهذه الأنظمة لتكون منسجمة داخليا، وقد يترتب على إعادة هيكلة أعباء مالية وتكاليف إضافية على موازنة الدولة المستقلة، إضافة إلى التكاليف والخسائر التي قد تتحملها المؤسسات الإنتاجية عندما لا تكون مهيأة للمنافسة، ما يخلق مصالح متناقضة بين أصحاب الأعمال المستفيدين من توسيع السوق وخلق فرص جديدة أمامهم، وبين أصحاب الأعمال الذين يتضررون من الانفتاح على المنافسة وفقدانهم مؤسساتهم الإنتاجية نتيجة المنافسة غير المتكافئة أمام السلع المستوردة ذات التكاليف الإنتاجية الأقل، وربما ذات النوعية والجودة الأفضل. ويمكننا أن نوجز أهم الانعكاسات السلبية في مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى: الآثار السياسية:

1- قد يرى أصحاب السلطة السياسية أن عملية الانضمام إلى منطقة التبادل الحر من شأنه أن يقلل من هامش الحرية في اتخاذ القرار الاقتصادي المستقل.

2-إن أي نظام اقتصادي يتم تطبيقه في الدولة تترتب عليه إقامة نظام سياسي ونظام اجتماعي متوافق معه، أي إن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي مع حرية التجارة الخارجية يعني أن يتمتع النظام المجتمعي بممارسة الحريات السياسية، حرية الرأي، والاختيار والفكر، والحريات الاجتماعية، والعمل والتنظيم الرقابي، لان ممارسة مثل هذه الحريات يشكل ضوابط مهمة لأداء النظام السياسي ولتوفر الانسجام داخل النظام المجتمعي ما بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي. وفي واقع الأمر إن التناقض الرئيسي الذي تعانيه الدول العربية ومنها دول شمال إفريقيا التي تسعى نحو الحرية الاقتصادية في المرحلة الراهنة هو عدم توافق النظام السياسي الراهن مع النظام الاقتصادي المرغوب تحقيقه، حيث تواجه الحرية الاقتصادية بممارسات اجتماعية وسياسية تقييدية. وبالتالي، فان على السلطة السياسية في الدولة أن لا تدخل في تطبيق أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة، أي أن عليها عند تبني نظام الحرية الاقتصادية وحرية التجارة الخارجية أن تتبنى نظاما سياسيا يقوم على الحرية الفردية، ووجود أي تناقضات ما بين هذه الأنظمة سيؤدي إلى وجود عدم استقرار اجتماعي، وبالتالي إحداث مشاكل ومصاعب اقتصادية قد تؤدي إلى إلغاء أي مكاسب اقتصادية يمكن تحقيقها من الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاستفادة من سوقها الواسعة.

المجموعة الثانية: الآثار الاقتصادية

1- التكاليف المالية المباشرة: وتتمثل بالتكاليف والأعباء المالية التي قد تتحملها ميزانية الدولة بشكل مباشر مثل فقدان جزء من إيراداتها الضريبية المباشرة نتيجة منح إعفاءات وامتيازات ضريبية على أرباح ودخل الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تعمل لصالح قطاع التجارة الخارجية، وعلى الأخص تشجيع الصادرات نحو السوق العربية التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

كما يدخل ضمن التكاليف المباشرة الأموال والتكاليف التي تتحملها الدولة لدعم المؤسسات الإنتاجية والخدمية العاملة في قطاع التصدير، كتحمل جزء من تكاليف الإنتاج أو تقديم الدعم المباشر للمنتجين والمصدرين، ومع أن هذه التكاليف عادة ما تكون مؤقتة فان على الدولة أن تواجهها في المراحل من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية حتى يمكن لقطاع التصدير المنافسة في الأسواق العربية.

2- التكاليف المالية غير المباشرة، وتتمثل في التسهيلات المالية والائتمانية، وتوفير الدعم غير المباشر لقطاع التصدير، مثل خفض معدلات الفائدة على القروض الموجهة لقطاع التصدير، أو دعم أسعار الصرف للتعاملات التجارية مع الدول الأعضاء في المنطقة، أو منحهم قروضا ميسرة لأجال طويلة أو توفير الضمانات لائتمان الصادرات على السلع الموجهة نحو السوق العربية.

3- الخسائر المالية الناتجة عن التهديد بالإفلاس للمؤسسات التي تنتج سلعا متنافسة مع منتجات الشركات العربية والتي يترتب عليها إعادة هيكلة هذه المؤسسات، ودعمها في المراحل الأولى للانضمام حتى تكون قادرة على المنافسة. وكذلك الخسائر المالية المترتبة على إفلاس عدد من الشركات والمؤسسات الإنتاجية التي لا تقدر على المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي على السوق العربية، وقد تضطر الدولة إلى تحمل جزء من الأعباء المالية الناتجة في شكل تعويضات مالية مباشرة أو غير مباشرة لمساعدة هذه المؤسسات العمل في مجالات إنتاجية أخرى.

4- الخسائر المالية التي تتحملها الدولة لإعادة تأهيل العمالة وتدريبها وتكوينها التي تدخل مجال البطالة نتيجة إفلاس الشركات غير القادرة على المنافسة في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية.

5- البطالة الهيكلية التي قد تترتب على انخفاض الطلب على أنواع معينة من العمل، وزيادة الطلب على أنواع أخرى مما قد يؤدي إلى حدوث بطالة هيكلية في الاقتصاد، تنعكس سلبا على تكاليف الإنتاج والقدرة التنافسية للمؤسسات في دول شمال إفريقيا التي تنتج للسوق العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية.

6- زيادة عجز الميزان التجاري، خاصة في المراحل الأولى للانضمام نظرا لعدم المرونة في القطاع الإنتاجي للتكيف السريع مع توسع السوق أمامه، مما يترتب عليه عدم الاستجابة السريعة لاتساع السوق ، وبقاء معدلات التصدير في بداية الانضمام عند مستوياتها قبل الانضمام مع ارتفاع معدلات الاستيراد نتيجة توفير حرية اكبر في التعامل الخارجي مع السوق العربية، ما ينتج عنه زيادة محتملة في عجز الميزان التجاري لدول شمال إفريقيا مع الدول العربية في المنطقة.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا في إطار الجافتا

لقد سبق وأشرنا إلى أن الهدف الرئيسي من إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني، بالإضافة إلى أهداف أخرى لعل أهمها توسيع السوق العربية وزيادة تنافسية المنتجات العربية وفيما يلي سنحاول تحليل أهم نتائج تطبيق هذه الاتفاقية على التبادل التجاري والاستثماري البيني العربي والشمال إفريقي.

أولاً: حركية التبادل السلعي للدول العربية في إطار المنطقة: شهدت الفترة الزمنية التي تلت البدء بتطبيق المرحلة الانتقالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نموا في حركة السلع العربية المتبادلة في إطارها ولكنها كانت حركية بطيئة النمو في السنوات الخمس الأولى لفترة التطبيق، حيث ارتفعت الصادرات العربية البينية للمنطقة من حوالي 13.1 مليار دولار أمريكي سنة 1998 (السنة الأولى للتطبيق) إلى حوالي 21.7 مليار دولار أمريكي

في عام 2003 (السنة الخامسة من التطبيق) وبمعدل نمو سنوي حوالي 10 % [1] ، وثم بدأت قيمة الصادرات العربية البينية للمنطقة بالارتفاع الملحوظ في السنة السادسة للتطبيق، أي سنة 2004، ووصلت قيمة الصادرات البينية للمنطقة إلى حوالي 3 مليار دولار أمريكي، ومن ثم تضاعفت إلى حوالي 72 مليار دولار أمريكي عام 2009،[2] وبالتالي ارتفاع معدل نمو السنوي للصادرات البينية للمنطقة إلى حوالي 20.4 % خلال الفترة 1998– 2008 مقارنة مع حوالي 3 % للفترة ما قبل تطبيق المنطقة (1990–1998)، كما ارتفع معدل نمو الواردات البينية للمنطقة إلى حوالي 18.3 % خلال فترة التطبيق (1999–2008) مقارنة مع معدل نمو حوالي 4 % خلال فترة ما قبل تطبيق المنطقة .

شهدت الفترة الزمنية التي تلت البدء بتطبيق المرحلة الانتقالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نموا في حركة السلع العربية المتبادلة في إطارها ولكنها كانت حركية بطيئة النمو في السنوات الخمس الأولى لفترة التطبيق، وارتفعت الصادرات العربية البينة للدول الأعضاء في المنطقة من حوالي 13.1 مليار $ أمريكي سنة 1998 إلى حوالي 21.4 مليار $ أمريكي وبمعدل نمو سنوي حوالي 10 % [3] ، وثم بدأت الصادرات العربية البينية لدول المنطقة بالارتفاع الملحوظ في قيمتها في السنة الخامسة للتطبيق، أي سنة 2004 حيث ارتفعت قيمة الصادرات البينية للمنطقة إلى حوالي 36 مليار $ أمريكي وفي السنة الأخيرة للمرحلة الانتقالية من التطبيق ارتفعت قيمة الصادرات البينية لدول المنطقة إلى حوالي 44 مليار $ أمريكي ووصلت في عام 2006 إلى حوالي 58 مليار $ أمريكي، وهي السنة التي تلت مباشرة تطبيق الإعفاء الجمركي الكامل على السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن ثم ارتفع معدل نمو السنوي للصادرات البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى حوالي 20.4 % خلال الفترة 1998–2006 ، وكان المعدل حوالي 22 % لمجموعة الدول العربية غير النفطية وحوالي 20 % لمجموعة الدول العربية النفطية الأعضاء بالمنطقة .

ولقد زادت التجارة البينية العربية من 56.1 مليار دولار في العام 2006 إلى 90.9 مليار دولار عام 2008، كما أن الواردات البينية العربية زادت خلال عام 2008 بنسبة 35.6 في المائة مقارنة بمستواها عام 2006، فبلغت 86.9 مليار دولار مقابل 53.4 مليار دولار عام 2006 وازدادت الصادرات البينية خلال سنة 2008 بنسبة 32.41 في المائة لتصل إلى حوالي 95 مليار دولار بالمقارنة مع 70.7 مليار عام 2007.

كما ازدادت الواردات البينية العربية خلال سنة 2008 فبلغت 86.9 مليار دولار أي بنسبة 21.80 مقابل 64 مليار دولار عام 2007.[4]

---

[1] معتصم سليمان: **"العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي"**، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: "**انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**"، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينية العربية، القاهرة، مصر، 15- 16 أكتوبر 2012.

[3] ارتفعت بالنسبة لمجموعة الدول العربية النفطية بنسبة 9.7 % وبالنسبة للدول العربية غير النفطية بنسبة 11.8 % خلال نفس الفترة 1998-2003.

[4] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: "**انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

الشكل رقم (4-1): تطور الصادرات العربية البينية قبل وبعد الانضمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 1990-2006.

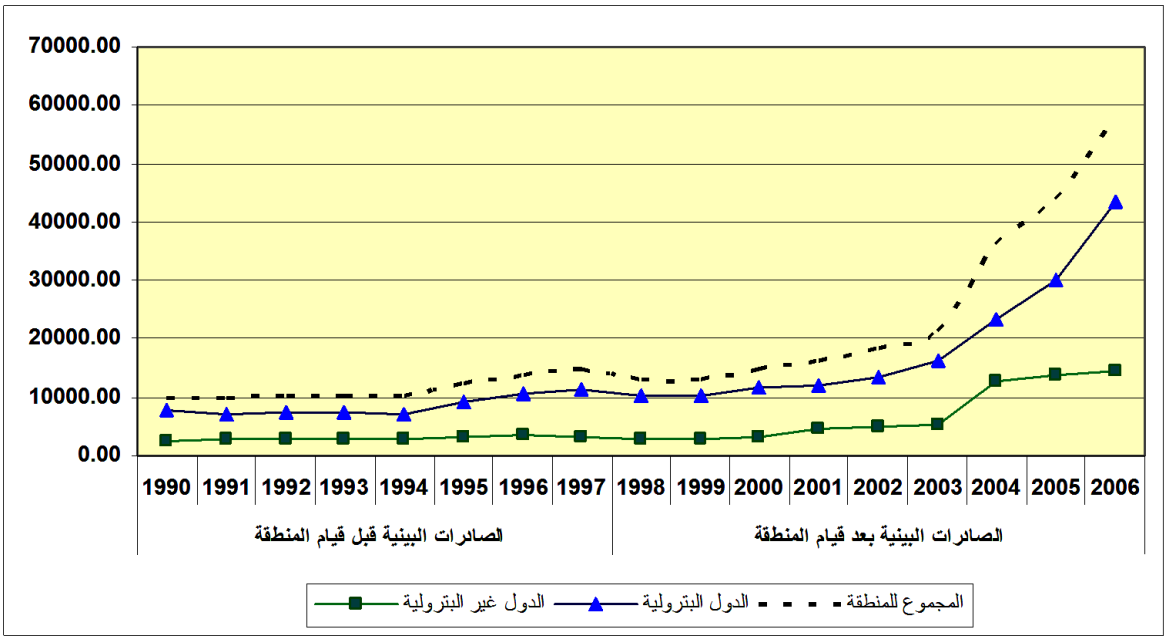

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد العربي: *www.amf.org.ae/ar*

هذا وقد أدى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى زيادة قيمة التجارة العربية البينية من 12.95 مليار دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة السابقة لإقامة منطقة التجارة الحرة ما بين عامي 1994و1997 إلى 77.58 مليار دولار سنوياً خلال الفترة ما بين عامي 2007 و 2010 بنسبة زيادة 16.16% سنوياً في المتوسط، وإذا استمرت هذه الزيادة في إجمالي قيمة التجارة العربية البينية فمن المنتظر أن تصل قيمة هذه التجارة عام 2015 إلى 137 مليار دولار [1] .

كما وقد ارتفعت حصة التجارة البينية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من 9.3 % من إجمالي تجارة المنطقة مع العالم في عام 1997 إلى 11.5 % في عام 2010، كما ارتفعت قيمة التبادل التجاري للدول العربية الموقعة على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والبالغ عددها 18 دولة بنسبة 11 % خلال عام 2012 لتصل إلى 2.1 تريليون دولار، حسب بيانات صندوق النقد الدولي حول حركة التجارة العالمية. جاء هذا النمو عقب عامين من الارتفاع القوي في حركة التجارة في هذه الدول بمعدلات تجاوزت 20 %سنوياً، غير أن تحليلات لاقتصادية أظهرت أن معظم هذه الزيادة جاءت نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز وليس زيادة في حجم التجارة.

[1] أنظر الجدول في الملحق رقم 3-1.

ويمكن تقسيم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالإشارة إلى التطورات والجدول في الملحق رقم 3-2، يلاحظ تواضع التبادل التجاري العربي البيني للفترة 1997–2004 (باعتبار عام 2004 العام الأخير لتطبيق إجراءات تحرير التعريفة الجمركية) فلم يتعدى هذا التبادل (6.1%-9.2%) خلال هذه الفترة، إلا أن هذه النسبة قد تحسنت تدريجيا بعد استبعاد التجارة في النفط (لتصل إلى حوالي 22 % تقريبا)، أما عن الهيكل السلعي لهذا التبادل، فيتركز أساسا في الوقود المعدني (النفط أساسا) حوالي (69.7%) في عام 1997، و(75.4%) في عام 2004، يليه التبادل في السلع المصنعة ، أما حصة التجارة العربية - العربية إلى إجمالي الصادرات العربية (الملحق 3-3)، فهي الأخرى متواضعة على مستوى كل دولة عربية. لذا فان الأمر المهم المطلوب التحقق منه الآن هو: هل ساهمت المنطقة في تعزيز التبادل التجاري العربي البيني أم أن مساهمتها كانت متواضعة، وللإجابة على هذا السؤال الجوهري يمكن الاستناد إلى نتائج المؤشرات الثلاث، المشار إلى نتائجها لاحقا.

أما في ما يتعلق بالمؤشرات ، فيمكن استخدام عدد منها مثل: مؤشر كثافة التجارة العربية T_{IA} والرقم القياسي للميل نحو التجارة " Pro_{iAw} " ومؤشر التكتلات العربية البينية T_{IJ}، وعند تناول المؤشر الأول كثافة التجارة العربية (كلما ارتفعت قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح كلما كان التبادل التجاري العربي – العربي أكبر والعكس صحيح، فإذا ما استبعدنا موريتانيا 0.34، والجزائر 0.68، فان جميع الدول حققت قيما للمؤشر تزيد عن واحد في عام1997، إلا أن تحرير التجارة العربية (من خلال المنطقة) لم يكثف التجارة بين الدول العربية: فقد شهدت عشر دول عربية (من مجموع ال19 دولة المشمولة بالتحليل، لم تتوفر بيانات عن بقية الدول العربية) انخفاضا في قيمة المؤشر، ويوضح الجدول في الملحق رقم 3-4 نتائج هذا المؤشر.

ورغم تحسن قيمة المؤشر الأول [1] كثافة التجارة، في حالة بعض الدول العربية، إلا أنه شهد انخفاضا في حالة دون أخرى لأسباب عديدة أهمها :

أ. الإصلاحات التجارية التي سادت في هذه الدول وما رافقها من تخفيض للتعريفة الجمركية، بالشكل الذي ساهم بجعل صادراتها أكثر تنافسية، وبالتالي زادت حصة صادراتها لبقية أنحاء العالم(على حساب العالم العربي) .

ب. أصبحت العديد من الدول العربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية (12 دولة عربية حتى الآن: البحرين وجيبوتي ومصر/ والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية وتونس

[1] $Ti,A = \frac{Xi,j}{Xi} \Big/ \frac{mAW}{MW}$ Xi,j صادرات الدولة i للدول العربية- Xi مجموع صادرات الدولة i - mAW واردات العالم العربي (صافية من واردات الدولة i) - MW واردات العالم (صافية من واردات الدولة i).

والإمارات)، وبالتالي زيادة إمكانية حصول هذه الدول على مزايا من جراء تعزيز تجارتها مع الدول الأعضاء في المنظمة.

ت. أما في حالة انخفاض قيمة مؤشر كثافة التجارة في حالة الأردن فيمكن أن يعزي ضمن عوامل أخرى، إلى تعزيز تجارة الأردن مع الولايات المتحدة من خلال اتفاقية المنطقة الصناعية المؤهلة الموقعة في عام 1999، أما انخفاض قيمة المؤشر في حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فتعزي ضمن عوامل أخرى، لشدة الارتباط التجاري لهذه الدول مع الكتلة الأسيوية.

ث. أن العديد من أعضاء المنطقة بدأت بتعزيز قيودها غير الجمركية [1] مع الدول العربية لتعويض الآثار السلبية لخفض أو إزالة د التعريفة الجمركية مع الدول العربية بالمنطقة.

أما المؤشر الثاني [2] فيهتم بالرقم القياسي للميل نحو التجارة Pro_{law}، وتتركز مهمة هذا المؤشر في بيان الحقيقة التالية، رغم أن بعض الدول العربية قد أوضحت كثافة تجارية منخفضة، وفقا للمؤشر الأول إلا أنه من الممكن أن يكون هناك ميلا للتجارة ما بين هذه الدول وبقية الدول العربية بسبب تسارع الانفتاح التجاري (معبرا عنه بنسبة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي)، ويوضح الجدول في الملحق رقم 3-5 نتائج المؤشر فرغم اتجاه انخفاض مؤشر كثافة التجارة (المؤشر الأول) في حالة بعض الدول العربية، إلا أن هناك تحسن في قيمة المؤشر الثاني (حالة الأردن وتونس والسودان وقطر) ويعزى هذا التحسن، من وجهة نظر المؤشر الثاني، إلى ارتفاع درجة انفتاح هذه الدول ما بين عامي 1997-2004 (بلغ معدل نمو مؤشر الانفتاح خلال هذه الفترة 34.3 % في حالة الأردن ، و 16.9 % في حالة تونس، و 24.2 % في حالة السودان، و62.2 %في حالة قطر.

ويتناول المؤشر الثالث [3] مدى وجود أو عدم وجود التكتلات التجارية العربية البينية الفرعية T_{ij} ، توضح الجداول في الملحق رقم 3-6 ورقم 3-7 نتائج هذا المؤشر قبل وبعد تنفيذ اتفاقية المنطقة، ويوضح الجدول في الملحق رقم 3-6 بروز ثلاث كتل إقليمية عربية فرعية في عام 1997 وهي:

- كتلة الشمال الإفريقي العربي؛
- كتلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛
- كتلة المشرق العربي؛

---

[1] *Non-Tariff Barriers*

[2] $Proi,w = \frac{\frac{Xi,A}{GDPi}}{\frac{mAW}{MW}}$ Or $\left[\frac{Xi,A}{GDPi}\right] Ti,A$

[3] $Ti,j = \frac{\frac{Xi,j}{Xi}}{\frac{mj}{MW}}$ ، Ti,j الكثافة التجارية ما بين الدولةi والدولة j. Xi,j صادرات الدولة i والدولة j . Mj واردات الدولةj ، واردات العالم (صافية من واردات الدولة i).

- ولم يتم تغيير هذه الكتل جوهريا بعد تنفيذ الاتفاقية الجدول في الملحق 3-7.

ثانيا: ملامح التجارة الخارجية والبينية لبعض دول شمال إفريقيا بعد الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: فيما يلي سنسلط الضوء على ملامح التجارة الخارجية والبينية لبعض دول شمال إفريقيا بعد الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولقد توفرت لدينا معلومات واحصائيات رسمية فقط على ثلاثة دول من شمال افريقيا وهي: مصر، الجزائر، السودان.

1: أثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة العربية خلال الفترة 2009-2010: فيما يلي سنسلط الضوء على تطور الصادرات والواردات للجزائرية مع دول المنطقة العربية خلال الفترة 2009–2010.

1.1. : سجلت الواردات الجزائرية التي حققت بهذه المنطقة والتي انضمت إليها الجزائر في جانفي 2009 قيمة 1.6 مليار دولار مقابل تسجيل قيمة 1.100 مليار دولار في 2008 أي بزيادة قدرها 500مليون دولار، وبنسبة قدرها 45.45 %، للعلم قيمة الواردات الإجمالية بلغت 39249 مليون دولار.

وقد بلغت الواردات الجزائرية التي استفادت من التحفيزات الجمركية للمنطقة العربية للتبادل الحر قيمة 1.58 مليار دولار أي بنسبة 98.75 % من قيمة الواردات الكلية لتنقل من 1.1 مليار دولار لعام 2008 إلى 1.58 مليار دولار لسنة 2009 أي بنسبة تقدر بـ 43.63% ؛ أما فيما يخص المنتجات الغير المعنية من الإعفاءات الجمركية ومن مزايا التفضيلية الخاصة بالسلع القادمة من هذه المنطقة فقد بلغت ما يقارب 20 مليون دولار من الواردات الكلية أي بنسبة 1.2%، وعلى حسب موقع وزارة التجارة الخارجية، فإن الواردات المسجلة خلال السداسي الأول من سنة 2009بلغت 693 مليون دولار أي بنسبة 43.31 % مقابل ما يقارب 907 مليون دولار خلال السداسي الثاني أي بنسبة 56.66 %.

أما الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة: فقد عرفت انخفاض محسوس لتبلغ قيمة 1.421 مليار دولار عام 2009 مقابل 2.309 مليار دولار عام 2008 ، بنسبة–38.45% ، أما قيمة الصادرات خارج المحروقات فقد انخفضت هي الأخرى لتنقل من 246.7 مليون دولار عام 2008 إلى 124.7 مليون دولار عام 2009، حيث قدرت وزارة التجارة قيمة 50 مليون دولار خلال

السداسي الأول من سنة 2009 مقابل 74.7 مليون دولار خلال السداسي الثاني أي بنسبة % 40.3و59.6%على التوالي ،للعلم بلغت قيمة الصادرات الاجمالية 45194 مليون دولار [1].
والجدول الموالي يوضح وضعية الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الجدول رقم 4-1: تطور الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2008-2009.

المؤشرات	2008	2009	معدل التغيير
اجمالي الصادرات الجزائرية الى دول المنطقة	2309	1421	% 38.45 -
قيمة الصادرات خارج المحروقات	246.7	124.7	% 49.45 -
اجمالي الواردات من دول المنطقة	1100	1600	% 45.45 +
التجارة البينية الجزائرية / التجارة الاجمالية %	2.8	3.58	% 27.85 +
الميزان التجاري	+1209	-179	% 114.8 -
نسبة التغطية %	% 209.9	% 88.81	% 65.9 -

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير المركز الوطني للإعلام والاحصاء، مديرية الجمارك الجزائرية: *http://www.douane.gov.dz*

من الجدول يلاحظ تراجع بالنصف لقيمة الصادرات الإجمالية، وكذا الصادرات خارج المحروقات نحو دول المنطقة مقارنة مع 2008، إلى جانب ارتفاع ملحوظ يقارب النصف هو الآخر للواردات من دول المنطقة، من جهة أخرى يلاحظ ارتفاع طفيف في مساهمة التجارة البينية الجزائرية إلى التجارة الإجمالية، حيث انتقلت بنسبة 27.85 %، ويرجع ذلك للتوجه الجديد للتجارة الجزائرية بعد انضمامها لدول المنطقة.

أما بالنسبة للميزان التجاري فقد سجل عجز بقيمة 179 مليون دولار، بعد ذلك الفائض المسجل في سنة 2008 بقيمة 1209 مليون دولار، بالمقابل كانت نسبة التغطية كانت ضعيفة في 2009 إذ لم تتمكن الصادرات من تغطية سوى 88.81 %من قيمة الواردات؛ وسيتم شرح أسباب هذا الخلل في الميزان التجاري لسنة2009 ونتائج السنة الأولى من الانضمام لضمه مع السنة الثانية من الانضمام 2010 في أخر هذا المطلب.

2. **الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية:** نشر التقرير السابق ذكره مكونات الصادرات والواردات الجزائرية مع دول المنطقة إجمالا دون تفاصيل إلى أن وزارة التجارة الجزائرية أشارت إلى تركيبة

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر لسداسي الأول 2009 نقلا عن الموقع الالكتروني: *http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers09/zale1sem09ar.pdf*

هذه المكونات مقتصرة فقط على السداسي الأول من سنة 2009 ، لذا ستوضح الباحثة هذه المكونات وفق ما يلي:

1.2. الهيكل السلعي للصادرات: عرف هيكل الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة المنتجات التالية: المحروقات، المنتجات الصناعية والمصنعة، المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة ومنتجات الصيد البحري [1]، حيث عرفت قيمة المحروقات 1296.3 مليون دولار (91.22%)، قيمة المنتجات الصناعية والمصنعة 102 مليون دولار (7.17%)، أما قيمة المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة21 مليون دولار (1.47%) وأخيرا قيمة منتجات الصيد البحري1.7مليون دولار (0.11%) وهذا وفق الشكل الموضح في الجداول في الملحق 5-1.

2.2. الهيكل السلعي للواردات الجزائرية: تشير إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاءات أن 87.5 % من واردات الجزائر تمثلت في المنتجات الصناعية والمصنعة و أن قيمتها قد ارتفعت ب 20.6 % مقارنة مع 2008، إذ بلغت ما يقارب 1.4 مليار دولار، أما المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة فقد بلغت 138 مليون دولار وبنسبة (8.62%)، و 20 ملايين دولار كقيمة لمنتجات الصيد البحري (1.3 %) ؛[2] أما خلال السداسي الأول من سنة 2009، فقد صنفت وزارة التجارة تركيبة الواردات كما هو موضح في الجداول الملحق 5-2.

3. التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية مع دول المنطقة: في قراءة للتقرير الاقتصادي الموحد 2010 الصادر عن الصندوق النقد العربي و في الصفحة الخاصة بالتجارة البينية للدول العربية، يلاحظ سيطرة كل من تونس و المغرب و ليبيا و الكويت و سوريا و الإمارات العربية المتحدة على صادرات الجزائر ضمن المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ، وذلك بنسبة 75% و تتوزع النسبة الباقية على باقي مجموعة الدول العربية، أما فيما يخص الواردات فقد سيطرت على سوق الموردين حسب أرقام المر كز الوطني للإعلام والإحصاء كل من مصر في المرتبة الأولى بنسبة (34.3%)، ثم تونس (21.6 %) ثم السعودية (10.4 %)، الأردن (7.7 %)، المغرب 7.6% ، وتوزع النسبة الباقية على باقي دول المنطقة [3] ، أما من حيث المجموعات فنلاحظ أن الجزائر صدرت ما قيمته 857 مليون دولار إلى دول المغرب العربي أي بنسبة 60.30%)،

---

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر لسداسي الأول 2009**، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

[2] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر لسداسي الأول 2009 نقلا عن الموقع الالكتروني: *http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers09/impagzal06-09.pdf*

[3] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: "**الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر لسداسي الأول 2009**"، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

واستوردت ما قيمته 478 مليون دولار وبنسبة(29.87 %)، وصدرت إلى دول مجلس التعاون الخليجي ما قيمته 59.66 مليون دولار، واستوردت منهم ما قيمته 539.68 مليون دولار.

عموما في سنة 2009 ، استوردت الجزائر من جميع الدول العربية ماعدا موريتانيا، وصدرت إلى جميع الدول ماعدا البحرين، العراق، السودان وفلسطين.

والشكل الموالي بين حصص كل دولة من الصادرات و الواردات.

الشكل رقم 4-2: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009.

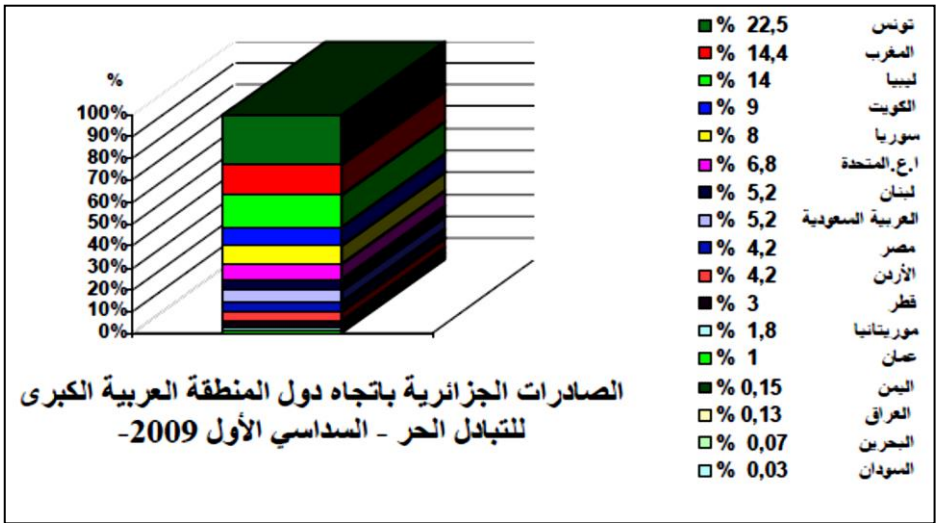

المصدر: موقع وزارة التجارة الجزائرية، الصادرات الجزائرية الى دول المنطقة لسنة 2009، مرجع سبق ذكره ص:08.

الشكل رقم 4-3 : التوزيع الجغرافي الواردات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009 .

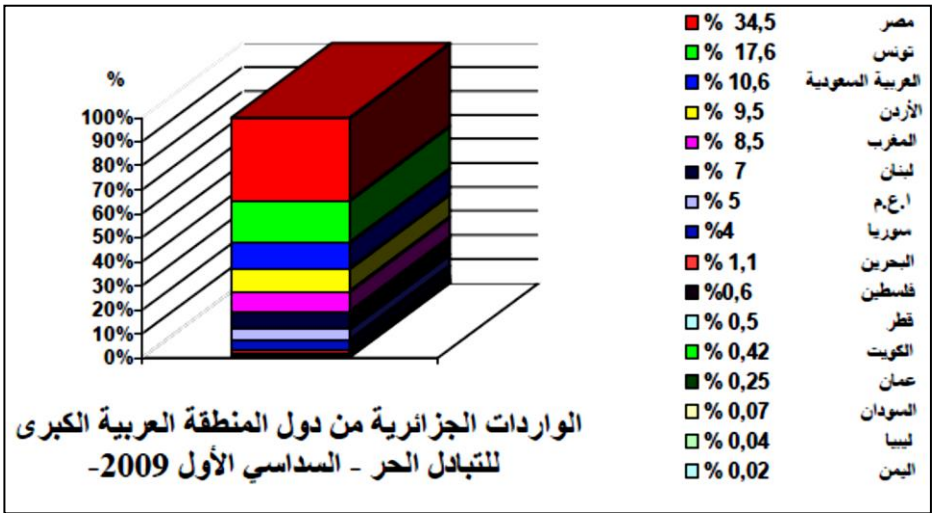

المصدر: موقع وزارة التجارة الجزائرية، الصادرات الجزائرية الى دول المنطقة لسنة 2009، مرجع سبق ذكره ص: 08 .

أما خلال سنة 2010 وهي السنة الثانية من انضمام للجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية فقد عرفت قيمة الواردات الجزائرية من دول المنطقة قد بلغت ما يقارب 1806 مليون دولار، (مجموعة الدول العربية 1262 مليون دولار اتحاد المغرب العربي 544 مليون دولار)، حيث سجلت قيمة المنتجات المستفيدة من التحفيزات الجمركية للمنطقة الحرة قيمة 962.5 مليون دولار حيث تمثل 53.3 % من مجموع الواردات، حيث يلاحظ تراجع هذه المنتجات بأكثر من 44.6 % إذ انتقلت من 1.58 مليار دولار عام 2009 إلى 962.5 مليون دولار عام 2010. [1]

أما فيما يخص المنتجات الغير معنية من الإعفاءات الجمركية ومن المزايا التفضيلية الخاصة بدول المنطقة فقد بلغت قيمة 843.5 مليون دولار أي بنسبة 46.7 % من مجموع الواردات الجزائرية من مجموعة الدول العربية؛ من جهة أخرى يلاحظ ارتفاع في قيمتها مقارنة مع السنة الماضية حيث انتقلت من 20 مليون دولار إلى 843.5 مليون دولار بنسبة تقدر ب4117.5 %؛ وهذا وقد قدرت الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية قيمة الواردات من السداسي الأول بـ 747 مليون دولار مقابل 1.059 مليار دولار للسداسي الثاني.

2.2.4.أما الصادرات الجزائرية الى دول المنطقة فقد بلغت 1975 مليون دولار مقابل 1421 مليون دولار أي بزيادة قدرها 38.98% ، و قدرت الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية أن قيمة الصادرات خلال السداسي بلغت 826 مليون دولار مقابل 1149 مليون دولار خلال السداسي الثاني؛ أما الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت ما يقارب قيمة 187 مليون دولار أي بنسبة 9.50% من مجموع الصادرات،

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر للسداسي الأول 2010**، نقلا عن الموقع الالكتروني: *http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers10/statextrim10.pdf*

وتوزعت ما بين 92.6 مليون دولار للسداسي الأول مقابل 94.4 مليون دولار خلال السداسي الثاني و يلاحظ أيضا أن قيمة الصادرات خارج المحروقات قد انتقلت بنسبة 50.8% بعد ما بلغت في 2009 قيمة 124.7 مليون دولار.

والجدول الموالي يوضح الميزان التجاري الجزائري مع مجموعة الدول العربية لسنة 2010.

الجدول رقم 4-2 : الميزان التجاري الجزائري مع مجموعة الدول العربية لسنة 2010.

المؤشرات	2009	2010	معدل التغير
اجمالي الصادرات الى دول المنطقة	1421	1975	% 38.98
قيمة الصادرات خارج المحروقات	124.7	187	% 50.80
اجمالي الواردات من دول المنطقة	1600	1806	% 12.87
التجارة البينية/التجارة الاجمالية	3.58	3.97	% 10.89
الميزان التجاري	179 -	169 +	% 18.43 -
نسبة التغطية	%88.81	%109	% 36.14

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية *ALGEX* .

إذن يلاحظ مما ورد في الجدول أن قيمة الواردات قد ارتفعت بمقدار 12.87 % وهو أقل بكثير من مقدار ارتفاع الصادرات، التي ارتفعت بأكثر من النصف بالنسبة لصادرات خارج المحروقات؛ أما التجارة البينية في التجارة الإجمالية فقد ارتفعت أيضا في السنة الثانية على التوالي بمقدار 10.89%؛ وأما فيما يخص الميزان التجاري فقد سجل فائض في السنة الثانية من الانضمام للمنطقة، متخطيا العجز المسجل في السنة الأولى 2009 للانضمام ونتيجة للفائض في الميزان التجاري فان الصادرات إلى الدول العربية غطت مجموع الواردات من دول المنطقة.

4. **الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية:** كما أشارت الباحثة سابقا فان التقرير لم يشير إلى مكونات الصادرات و الواردات الجزائرية مع دول المنطقة لا إجمالا ولا تفصيلا، أما موقع الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية فقد أشار إلى هذه المكونات خلال السداسي الأول من سنة 2010 وكانت ما يلي:

1.5. الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة: بلغت قيمة الصادرات الخاصة بالمحروقات حسب دائما أرقام الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية 733 مليون دولار وزعت كما يلي:

- **720 مليون دولار** : عبارة عن غاز وبترول و مواد غازية؛
- **13 مليون دولار** : زيوت نفطية وزفت معدني.

أما الصادرات خارج المحروقات فبلغت قيمتها 92.6 مليون دولار والجداول في الملحق رقم 5-3 توضح توزيعها.

2.5. الاتجاه الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية: لم يشير التقرير بالتفصيل إلى اتجاه صادرات وواردات الجزائر مع دول المنطقة الجغرافي، بل اكتفى بالإشارة إلى أن قيمة الواردات من دول المغرب العربي بلغت 544 مليون دولار مقابل 1262 مليون دولار مع باقي الدول العربية، في حين بلغت الصادرات إلى دول المغرب العربي 1281 مليون دولار مقابل 694 مليون دولار مع الدول العربية، حيث صدرت إلى المغرب 713 مليون دولار من المنتجات والى تونس 536 مليون دولار، أما ليبيا فصدرت إليها 28 مليون دولار من المنتجات، وأخيرا موريتانيا صدرت إليها ما يقارب 05 ملايين دولار،واستوردت من المغرب مايقارب 113 مليون دولار، مقابل 215 مليون دولار من دولة تونس ، أما دولة مصر الشقيقة فقد بلغت الصادرات إليها قيمة 427 مليون دولار، مقابل 259 مليون دولار من الواردات في سنة2010 أما الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية، فقد أشار تقريرها الذي صدر في سبتمبر 2010 والخاص بالسداسي الأول من سنة 2010 ، إلى أن كل من تونس ، ليبيا ، الأردن ، السودان، المغرب والإمارات العربية سيطرت على السوق الجزائرية ضمن المنطقة العربية للتبادل الحر بأكثر من 80 %من قيمة الصادرات، حيث احتلت تونس المرتبة الأولى بقيمة 26.8 مليون دولار و بنسبة 28.91 %، تليها ليبيا ثم الأردن؛ كما يلاحظ أيضا تراجع المغرب من المرتبة الثالثة في 2009 إلى المرتبة الخامسة خلال السداسي الأول من 2010.

❖ **والخلاصة العامة لانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية:** فيما يلي سنحاول استنتاج بعض نتائج انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر العربية في السنتين الأخيرتين 2009 و2010 أول اثر يتمثل في تسجيل عجز في ميزان التجاري لسنة 2009 مقارنة مع باقي السنوات الماضية ويعود ذلك إلى:

- عدم استفادة الصادرات خارج المحروقات من مزايا الاتفاق الموقع في الفاتح من جانفي 2009 إلى غاية شهر أفريل 2009 من نفس السنة، أي بعد تأخر دام 4 أشهر إلى عدم استكمال الجزائر للإجراءات التقنية للانضمام في جانفي 2009 .
- تراجع الصادرات بصفة عامة أي الصادرات الإجمالية للجزائر وانتقالها من 78.1 مليار دولار عام 2008 إلى 45 مليار دولار عام 2009 بنسبة تقدر ب 42.3 % مما أثر بصفة آلية على الصادرات البينية، ويعود هذا التراجع إلى تأثر الصادرات الجزائرية في عام 2009 بالانكماش الطلب في الأسواق الشركاء التجاريين الرئيسين إلى انخفاض الصادرات الجزائرية غير النفطية .
- تأثير العملة.
- أما ارتفاع الواردات بأكثر من 45 % فيعود سببه إلى عدم إخضاع العديد من المنتجات المتضمنة في اتفاق انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة إلى الحقوق الجمركية وتمتعها بمزايا الإعفاء .ضف إلى ذلك تم اكتشاف أن 60 % من البضائع المستوردة من طرف الجزائر خلال 2009 في إطار المنطقة لا

تتوفر على دليل يثبت بلد المنشأ لدى لتقديمها للجمركة، مما تسبب في إغراق السوق الجزائرية بواردات غير عربية المنشأ.

كما أشرنا سابقا سجل الميزان التجاري فائض في السنة الثانية، إلا أنه يلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات و الواردات معا خلال 2010 و هذا راجع إلى:

- ارتفاع في أسعار البترول إذ تجاوزت سقفا 100 دولار خلال السنة كلها و بلغت قيمة الصادرات الإجمالية 57 مليار دولار أي بزيادة تقدر بـ 26 % مقارنة مع السنة الماضية 2009، مما نجم عنه زيادة طبيعية في قيمة الصادرات نحو الدول العربية، وساهم ارتفاع أسعار الغاز ومشتقات المحروقات عاملا دافعا لارتفاع قيمة الصادرات.
- ارتفاع طفيف لواردات الجزائر من الدول العربية بـ 12.8% ، و هذا راجع لقيام الجزائر بمراجعة لقائمة المنتجات المعفاة من الجمركة في إطار الاتفاق.

كما يلاحظ انتعاش ملحوظ في قيمة التجارة البينية للجزائر، وهذا مؤشر جيد على نموها.

وفي الأخير نستنتج أن الجزائر خسرت بانضمامها في سنة 2009 ما يقارب 135 مليون دولار كعوائد جمركية جزائرية من المنطقة العربية للتبادل الحر ما يقارب 4.10 مليار دينار جزائري؛ ونستخلص أيضا أن أثر البرنامج التنفيذي له شكلان متباينان في مجال الاستيراد ظهر واضحا أثر عدم وجود قوائم منع والاستثناء في الجزائر والذي أدى إلى تدفق المنتجات إلى السوق الجزائرية أما في مجال التصدير فإنه إلى جانب الأسباب السالفة الذكر فإن الصادرات الجزائرية ما زالت تواجه العديد من العوائق الغير الجمركية التي تمنع دخولها إلى الأسواق العربية.

ولولا اعتماد الجزائر للقوائم السلبية، وإن كانت في الحقيقة إجراء في غير صالح تطوير التبادل لتجاري البيني لأغرقت الأسواق الجزائرية من منتجات غير عربية المنشأ وممنوعة التبادل لأسباب صحية، بيئية و دينية؛ وترى الباحثة أن ترقية التجارة الخارجية في إطار المنطقة يتطلب:

- قدرات حقيقية على الإنتاج بالنسبة للمواد الأساسية للتبادل بهدف أن لا تكون على حساب المنتجات الوطنية أو تضر بها.
- حاجيات غير مشبعة من المنتجات الوطنية من الواردات، والعمل على محاربة الإغراق.خاصة في ظل الاختلافات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وكذا ارتباط موارد الجزائر من العملة الصعبة بسعر برميل النفط.

لذا يتعين على الجزائر الإسراع في وضع استراتيجية تهدف إلى تأهيل الاقتصاد الوطني بحيث تسمح له بمواجهة تحديات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ب: اثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية المصرية مع دول المنطقة العربية خلال الفترة 2005-2008: تمثل الدول العربية محورا هاما من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية وذلك لعدة اعتبارات هامة منها الجوار الجغرافي والثقافة المشتركة والأذواق المتقاربة؛ ومن هذا المنطلق حرصت مصر على تدعيم علاقات الأخوة والصداقة مع الدول العربية من خلال عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وذلك سعياً لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

وتشير الإحصائيات إلى حدوث تحسن ملحوظ في أداء الصادرات المصرية إلى الأسواق العربية والشمال افريقية وكذا تحسن في وضع الميزان التجاري مع الدول العربية بوجه عام بعد ابرام اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى حيث توضح بيانات النصف الأول من عام 2005 الى ارتفاع جملة الصادرات المصرية الى الدول العربية بنسبة 50 % بالمقارنة بنفس الفترة من عام 2004 حيث حققت الصادرات 630 مليون دولار خلال النصف الاول 2004 ،وحققت 962 خلال النصف الاول 2005 مثمثلة في ارتفاع الصادرات المصرية الى اسواق كل من السعودية بنسبة 56 % ، الامارات بنسبة 200 % ، ليبيا 133 % ، السودان 97 % ، المغرب 104 % ، تونس 116 %.[1]

وعلى الجانب الآخر ارتفعت الواردات المصرية من كل من أسواق السعودية بنسبة 132 %، الكويت بنسبة 3150 % ، الإمارات بنسبة 147 % ، سوريا بنسبة 33 % ، الأردن بنسبة 235 % ، ليبيا بنسبة 78 % كما ارتفعت وارداتها من كل من (لبنان ، تونس) .[2]

وتوضح البيانات إلى أن جملة الصادرات المصرية إلى الدول العربية ارتفعت عام 2004 بنسبة 29 % لتحقق 1290 مليون دولار مقارنة بنحو 1000 مليون دولار عن عام 2003 وترجع هذه الزيادة في الأساس إلى ارتفاع الصادرات المصرية خلال الفترة المشار إليها إلى أسواق كل من والسعودية بنسبة 19 % لتصل القيمة إلى 221 مليون دولار عام 2004 بعد أن كانت 187 مليون دولار عن عام 2003، ولبنان بنسبة 93 % لتصل القيمة إلى 203 مليون دولار بعد أن كانت 105 مليون دولار ، سوريا بنسبة 162% لتصل القيمة إلى 197 مليون دولار عام 2004 مقارنة بعام 2003 حيث كانت 75 مليون دولار، الأردن بنسبة 62 % لتصل القيمة إلى 157 مليون دولار بعد أن كانت 97 مليون دولار، الإمارات بنسبة 32 % لتصل القيمة إلى 153 مليون دولار بعد أن كانت 116 مليون دولار، وقد شهدت الصادرات المصرية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2004 بلغ نسبته 33 % حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية للدول العربية 1397 مليون دولار مقارنة بنحو 1048 مليون دولار

[1] رشيد محمد رشيد، **التبادل التجاري بين مصر والدول العربية أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للاقتصاد العربي ومردوده على الاقتصاد المصري بصفة خاصة**، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.tas.gov.eg/nr/...27bb.../importanceofgafta.doc

[2] رشيد محمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص: 02.

عام 2003 حيث شهدت الصادرات ارتفاعا ملحوظاً إلى أسواق كل من (السعودية – لبنان – سوريا – الأردن – السودان – الإمارات).[1]

وعلى الجانب الآخر ارتفعت واردات مصر من الدول العربية خلال عام 2004 بنسبة 40 % لتصل القيمة إلى 918 مليون دولار بعد ما كانت 653 مليون دولار خلال عام 2003 .

وتشير الإحصائيات إلى أنه خلال عام 2004 ارتفعت الواردات المصرية من قطر بنسبة 400% لتصل القيمة إلى 9 مليون دولار مقابل 5 مليون دولار عام 2003 وتمثل الواردات من صنف البولي إيثلين 51% من إجمالي واردات مصر من قطر حيث بلغت 2.28 مليون دولار، تليها الواردات من ليبيا بمقدار 44 مليون دولار عام 2004 مقابل 41 مليون دولار عن عام 2003 ويرجع ذلك الى زيادة الواردات من أصناف البولي إيثلين وميثانول ج كحول وهكسان والبروبين وتمثل الواردات من هذه الأصناف 78% من إجمالي الواردات المصرية من ليبيا.

وعلي الجانب الآخر انخفضت الواردات المصرية من الإمارات خلال عام 2004 بنسبة 10 % لتصل 77 مليون دولار مقابل 85 مليون دولار خلال عام 2003 ، يلي ذلك الانخفاض في الواردات من الأردن بنسبة 10% إلى 28 مليون دولار مقابل 31 مليون دولار عن 2003 دولار، كذلك انخفضت الواردات المصرية من اليمن بنسبة 59 % إلى 5 مليون دولار مقابل 12 مليون دولار عن عام 2003 ، كما انخفضت الواردات المصرية من تونس بنسبة 30 % إلى7 مليون دولار عام 2004 مقابل 10 مليون دولار عن نفس الفترة من العام السابق.

وبتحليل هيكل الواردات المصرية من الدول العربية نجد أن الجانب الأكبر منها يتمثل في منتجات البترول ومشتقاته وغاز البوتان وبعض أصناف البتروكيماويات وهذه المواد تعتبر مستلزمات انتاج يحتاجها الإنتاج المحلي المصري حيث يتم استخدامها وإعادة تصديرها في شكل منتجات تامة الصنع.

الجدول رقم 4–3 : تطور الميزان التجاري بين مصر و الدول العربية خلال الفترة من 1997 الى 2008.

القيمة بالمليون دولار

البيان	1997 (قبل الاتفاقية)	1998 دخول الاتفاقية حيز النفاذ	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزان التجاري	199-	397-	535-	905-	554-	64	347	372	519-	1165-	2052-	432-
الصادرات	487	495	458	553	580	746	1000	1290	1960	2170	2388	6526
الواردات	686	892	993	1458	1134	682	653	918	2479	3335	4440	6958

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقلا عن الموقع الالكتروني: *http://www.capmas.gov.eg* ،

[1] العربية أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للاقتصاد العربي ومردوده على الاقتصاد المصري بصفة خاصة نقلا عن الموقع الالكتروني : *www.tas.gov.eg/nr/...27bb.../importanceofgafta.doc*

وبتحليل الميزان التجاري بين مصر والدول العربية في الفترة من عام 1997 الى الستة شهور الاولى من عام 2005 نجد أنه كلما زادت نسبة التخفيضات الجمركية في إطار البرنامج التنفيذي لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كلما ادى ذلك الى زيادة الصادرات المصرية وانخفاض العجز في الميزان التجاري تدريجيا ليتحول إلى فائض لصالح مصر خلال الاعوام من 2002 الى 2004، وإن حقق الميزان التجاري عجز مقداره 149 في النصف الاول من عام 2005 وهذا يرجع الى زيادة وارداتنا من مستلزمات الانتاج مما يعنى النهوض بالصناعة المصرية وزيادة الصادرات المصرية وتتمثل مستلزمات الانتاج في (زيادة الواردات المصرية من غاز أويل سولار من السعودية لتحقق 306 مليون دولار، قطع وحبيبات من بولي ايثلين وبولي بروبلين 63 مليون دولار ، بوتان بوتاجاز 24 مليون دولار، كما زادت واردتنا من البترول الخام من دولة الكويت ليحقق 302 دولار ، بنزين طيران من الامارات 14 مليون دولار، فيول أويل مازوت من الاردن 13 مليون دولار .

كما حقق الميزان التجاري لمصر مع الدول العربية فائض مقداره 372 مليون دولار عن عام 2004، على الرغم من زيادة الواردات المصرية من الدول العربية من مستلزمات الانتاج متمثلا في زيادة وارداتنا من، زيادة الواردات من صنف البولي إثيلين من المملكة العربية السعودية بمبلغ 168مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من عام 2003 إلى جانب زيادة وارداتنا من الامارات وليبيا من بعض المواد الكيماوية وهو ما يوضح مدى الأثر الايجابي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري على الصادرات المصرية.

ثالثـاً: أثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية السودانية مع دول المنطقة العربية خلال الفترة 2006-2011: انضم السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية ليصبح العضو الخامس عشر في سبتمبر عام 2002 بموجب القرار رقم 1444 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة العربية وفق المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الواردة في أحكام الاتفاقية والقاضية بمنحها فترة انتقالية تبدأ من تاريخ انضمامها ويتم التخفيض بنسب متفاوتة لرسومها الجمركية المفروضة على السلع العربية ابتداء من العام 2005، وإزالتها كلياً بحلول الأول من يناير 2010، مع التمتع خلال تلك الفترة بالتسهيلات والإعفاءات التي تتيحها المنطقة بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على الواردات السودانية لدول منطقة التجارة الحرة. هذا وقد تدرج الخفض الجمركي على الصادر السوداني بموجب المعاملة الخاصة من 60 % عام 2003، 80 % عام 2004موبدأت صادراته إلى الدول الأعضاء تتمتع بالمعاملة الوطنية والتعريفة الصفرية منذ العام 2005، [1] وفي إطار تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية انخفضت الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات ذات المنشأ العربي بنسبة 20% عام 2006، 40 % عام 2007 لإنهائها كلياً لعام 2010؛ سجلت الصادرات السودانية إلى الدول العربية ارتفاعاً من

[1] المركز السوداني للخدمات الصحفية، السودان في منطقة التجارة الحرة العربية.. 6 % تخفيضات جمركية على الواردات العربية وتعريفة صفرية لصادرات البلاد، نقلا عن الموقع الإلكتروني: *http://www.smc.sd/news-details.html?rsnpid=2089*

196.451 مليون دولار عام 2001م إلى 549.558 مليون دولار عام 2006 وقد بلغت صادرات البلاد من الحيوانات الحية إلى البلاد العربية والتي تتصدرها المملكة العربية السعودية في الفترة من 2004–2006 ما تتراوح بين 112.7 –136.3 مليون دولار فيما تراوحت صادراتها من القطن خلال نفس الفترة وتمثل مصر أهم أسواقها ما بين 31.8 – 33.4 مليون دولار، وتشير التقارير إلى ارتفاع ملحوظ في مؤشرات الواردات بموجب اتفاقية المنطقة العربية خلال النصف الأول من العام 2007 بمعدلات فاقت واردات عام 2006م والبالغة 12 مليون دولار، إذ بلغت 33.4 مليون دولار بنسبة زيادة 178 % عن واردات عام 2006 بأكمله. وفيما أرتفع عدد الدول التي تم الاستيراد منها خلال النصف الأول من العام الماضي إلى 10 دول بإضافة كل من سلطنة عمان وقطر عن دول عام 2006 ارتفعت قائمة السلع المستوردة من 40 سلعة إلى 67 سلعة عام 2007، بلغ معها الفاقد الإيرادي بعد تطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 40 % إلى 15 مليون جنيه. وتناولت التقارير الرسمية الآثار الإيجابية لانضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية في زيادة فرص التصدير وفتح أسواق جديدة وجذب رؤوس أموال للاستثمار في القطاعات المختلفة لا سيما الزراعي، وتحسين جودة المنتج الوطني وإتاحة فرص صناعية وخدمية جديدة تعمل على تقليل البطالة بخلق فرص وظيفية جديدة وإدخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وأن تقليل القيود على الواردات سيعمل على توفير سلع متنوعة ذات جودة عالية وبأسعار منخفضة، وتتصدر الحماية المستقبلية للصادرات السودانية عند دخولها منطقة التجارة العالمية *WTO* من أهم إيجابيات انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية بتفادي التعقيدات والاشتراطات الصارمة؛ ويبدى البعض تخوفه من أن دخول السلع العربية للبلاد بميزات تفضيلية وبتكلفة إنتاج منخفضة سيؤدى إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية كما أن فتح الأسواق السودانية أمام الواردات العربية مع عدم وجود صادرات لها يهدم أهم هدف من أهداف الاتفاقية بعدم الاستفادة من الأسواق الإقليمية وبفقد البلاد موارد مالية تتمثل في الإيرادات الجمركية، وترى هذه الفئة أن القطاعات الإنتاجية زراعية كانت أو صناعية ستتأثر سلباً بالمنافسة غير العادلة بين منتجاتها ورصيفاتها المستوردة وبفقد البلاد مساهمتها في الدخل القومي وتشريد العاملين بها وزيادة معدلات البطالة والفقر ما فيما يخص الواردات فتؤكد الدراسات أن الضرر الناتج عن فقد إيرادات للموازنة العامة على أثر تخفيض الرسوم الجمركية بعد انضمام السودان للمنطقة لا يقارن بالفوائد والمنافع والمكاسب التي تجنيها البلاد من انضمامها لهذا التكتل العربي.[1]

- **يلاحظ من الجدول رقم (1) الملحق رقم 5–5:** أن التبادل التجاري مع دول المنطقة يتركز معظمه مع بعض الدول باعتبارها من اكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين في الفترة 2006–2011 وهى بالترتيب دولة الامارات العربية المتحدة، السعودية، مصر، الاردن، سوريا .

[1] السياسات التجارية الوطنية والتكامل الإقليمي في السودان نقلا عن الموقع الالكتروني:
http//: css.escwa.org.lb/edgd/1992/11-2.doc

- **يلاحظ من الجدول رقم (3) الملحق 5-5 :**

أ- الصادرات: ان صادرات السودان الى المنطقة العربية الكبرى في تصاعد مستمر خلال الفترة 2006-2011 عدا العام 2007 حيث ساهمت بنسب متفاوتة في اجمالي الصادرات.

ب- الواردات: نجد ان واردات السودان من دول المنطقة حققت نسب متقاربة في اجمالي واردات السودان من دول العالم حيث بلغت على التوالي 23/3% -21/9% 22/8% . 8/2% . 21/3% على التوالي .

- **يلاحظ من الجدول رقم (4) الملحق 5-5:** تعتبر نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الاجمالي خلال الفترة 2006-2011 متأرجحة من عام لآخر بمعدل 7/5% ، 9/8% . 9/6% ، 5/7% . 7/1% ، 5/2% على التوالي.
- **يلاحظ من الجدول رقم (5) الملحق 5-5:** يلاحظ ان الميزان التجاري بين السودان ودول المنطقة في الفترة 2006-2011 قد سجل عجزا" في كل الاعوام من 2006-2011.

المطلب الرابع: تطـور الاستثمـــارات الأجنبيـــة والبينيـــة لدول شمـــال إفريقيـــا في إطـــار جافتا

تسعى دول شمال افريقيا الى جذب الاستثمارت الأجنبية خاصة المباشرة منها نظرا لما ينجم عن هذه الاستثمارات من اثار إيجابية على اقتصاداتها، وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية مدخلا لتعزيز جاذبية دول شمال افريقيا لرؤوس الأموال العربية ولذا خصصنا هذا المطلب لدراسة مدى انعكاس منطقة التجارة الحرة العربية على تدفق الاستثمارات الأجنبية والبينة للدول شمال افريقيا.

أولا: أثر قيام المنطقة على الاستثمارات البينية العربية وحركة رأس المال.

إن من الاثار الهامة لاتفاقيات التجارة الحرة نمو الاستثمارات الاجنبية والبينية للدول الأعضاء فيها، وفيمايلي نستعرض انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاستثمارات البينية العربية وحركة رأس المال:

1. **ديناميكية حركة رأس المال في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** اعتمدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إقامتها على المدخل التبادلي الذي يستند إلى نظرية التجارة الدولية التي تضع مجموعة من الفروض النظرية لعملها والتي من أهمها فرضية عدم حركية رأس المال والعمل، إذ أن حركية رأس المال تعمل على استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها دولة ما، كالوفرة في مواردها الطبيعية أو العمل، لصالح دولة أخرى لا تمتلك هذه المزايا لكنها تمتلك وفرة في رأس المال، ويحدث تحول في التخصص الإنتاجي بين الدول الأعضاء

نتيجة لحركة رأس المال في المنطقة. ولما كان الاستثمار المباشر يشكل النسبة الأهم من حركة رأس المال الطويل الأجل فان التدفقات الاستثمارية المباشرة بين الدول العربية تعتبر عنصرا مهما في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد ازداد اهتمام القطاع الخاص العربي بتوسيع استثماراته المباشرة داخل دول المنطق، للاستفادة من السوق العربية، بدلا من الاهتمام فقط بعمليات التبادل التجاري السلعي، ومن الممكن أن تؤدي هذه التطورات إلى تعميق التخصص الإنتاجي في الدول العربية الأعضاء بالمنطقة باتجاه المزايا النسبية وفقا لوفرة الموارد؛ وعندئذ ستكون حركة رأس المال باتجاه البلدان العربية التي تمتلك وفرة في الموارد، مثل النفط والغاز والعمل والأراضي الزراعية وفقا لطبيعة المورد، والبلدان العربية التي توفر تسهيلات استثمارية ومزايا أفضل وتنوع أكبر في قاعدتها الإنتاجية وتكاليف إنتاجية أقل.

وتشكل منطقة التجارة الحرة العربية عامل استقرار يساعد القطاع الخاص العربي على اتخاذ القرار الاستثماري وتقليل مخاطر عدم التأكد لما توفره من سوق واسعة ومعرفة متاحة للمستثمرين والمصدرين والمستوردين من القطاع الخاص الوطني عن الأسواق العربية وتطورها وإمكانات نموها بحيث تسهل على شركات القطاع الخاص التعامل فيما بينها في إطار المنطقة وخفض كلفة الصفقات التجارية وتقليص مخاطر عدم التأكد وتقلبات الأسعار.

لقد تعاملت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل ايجابي مع متطلبات القطاع الخاص في توفير البيئة القانونية والتشريعية الملائمة لحركة استثماراته وحركة منتجاته السلعية في إطارها، واستوعبت منذ البداية أهمية العلاقة التبادلية بين توسيع السوق العربية وحركية رأس المال، وبينهما وبين مدى استجابة القطاع الخاص لتوسع السوق بزيادة استثماراته المباشرة في إطار المنطقة والاستفادة من مزايا التخصص الإنتاجي وخفض تكاليف الإنتاج و وفورات الحجم لتكون السوق العربية عنصر جذب للاستثمار المباشر العربي[1] .

زيادة عرض السلع العربية مع زيادة القدرات الإنتاجية للدول العربية سيؤدي إلى زيادة الطلب على كثير من القطاعات الخدمية الإنتاجية المرتبطة بها، مثل النقل والاتصالات والمعلومات وبراءات الاختراع ورخص التصنيع والتمويل والضمان والتسويق والتوزيع وغيرها، وينتج عن ذلك حركية استثمارية بين الدول العربية تؤدي إلى زيادة الاستثمارات المباشرة للقطاع الخاص الوطني في هذه القطاعات ومن ثم زيادة الطلب على المدخرات المحلية والأجنبية، ومن ثم تحتاج الدول العربية الأعضاء بالمنطقة إلى تكثيف جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية لتسريع عملية التراكم الرأسمالي وزيادة معدله مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي وهذا يحتاج منها العمل على زيادة معدل الادخار المحلي وجذب المدخرات الأجنبية وزيادة الاقتراض الخارجي لتمويل التوسع في العملية الإنتاجية.

[1] معتصم سليمان: **"العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي"**، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

2. تطور حركة الاستثمار المباشر الأجنبي والبيني العربي في إطار المنطقة: تزامن مع قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حركية ملحوظة في الاستثمار العربي المباشر في الدول العربية، وارتفعت قيمة الاستثمارات المباشرة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمعدلات بسيطة خلال المرحلة الانتقالية من التطبيق (1998– 2003) من حوالي 02 مليار دولار أمريكي عام 1998 إلى حوالي 3 مليار $ أمريكي عام 2003، لكن الاستثمارات المباشرة البينية ارتفعت بشكل تصاعدي خلال المرحلة التالية للمرحلة الانتقالية (2003- 2006) وارتفعت من حوالي 03 مليار $ أمريكي سنة 2003 إلى حوالي 14.7 مليار $ أمريكي عام 2006، أي أنها تضاعفت حوالي 05 مرات خلال 03 سنوات، وعلى الأغلب أن تكون هذه التدفقات الاستثمارية ليست نتيجة مباشرة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ ليس سهلا مضاعفة الطاقة الإنتاجية بمثل هذه المعدلات خلال فترة زمنية تقل عن 03 سنوات، مثلما أن الذهنية الإنتاجية طويلة الأجل لم تترسَّخ بعد في القطاع الخاص الوطني في الدول العربية حتى يتطلع إلى التوسع في الطاقات الإنتاجية استجابة للتوسع في السوق السلعية العربية، وبالتالي قد تكون هذه الاستثمارات المباشرة في المجالات ذات العائد السريع، كالمضاربة في العقارات والقطاعات الخدمية الأخرى .

الشكل رقم (4–4): تطور الاستثمارات العربية البينية قبل وبعد الانضمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 1990–2006.

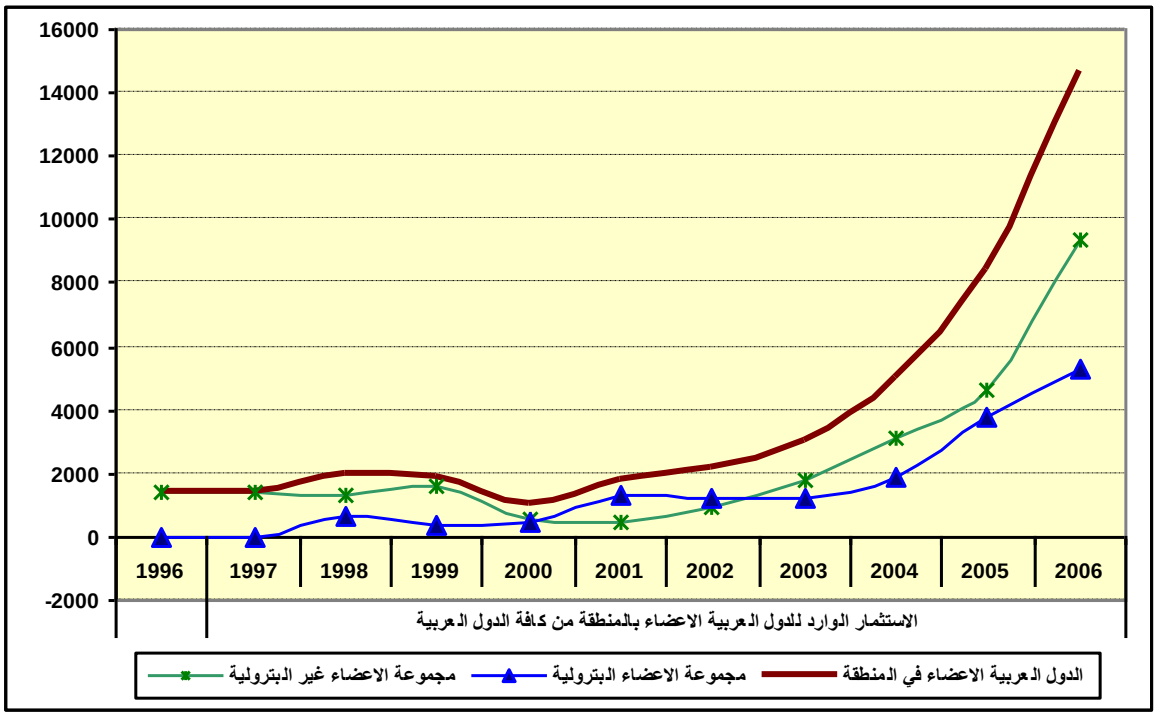

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد العربي: *www.amf.org.ae/ar*

ويلاحظ أن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية قد شهدت تطورا مماثلا لما حدث

للاستثمار البيني، مما يعني أن هناك عوامل مشتركة ساهمت في هذا التطور في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية وارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية من حوالي 7.9 مليار $ عام 1998 إلى حوالي 13.5 مليار $ سنة 2003 ومن ثم ارتفعت إلى حوالي 56.9 مليار $ سنة 2006 ، أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية تضاعفت 03 مرات خلال فترة 03 سنوات ، ونظرا للارتفاع الذي بدأت تشهده أسعار النفط منذ عام 2005 فان الاستثمارات تركزت في القطاع الإستخراجي، النفط والغاز بشكل أساسي، وبالتالي هذا التطور في تدفق الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الدول العربية قد يعكس تحسنا في مناخ الاستثمار للدول العربية غير البترولية ولكنه لا يعكس بالضرورة تحسنا في الاقتصاديات العربية النفطية ومن ثم يمكن القول أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد ساهم بإيجابية في تحسن المناخ الاستثماري للدول العربية غير البترولية ولكن ذلك قد لا ينطبق بالضرورة على الاقتصاديات العربية البترولية نظرا للتغير الشديد في أسعار النفط في السوق العالمية.

ثانيا: تطور الاستثمارات الأجنبية والبينية لدول شمال إفريقيا في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تسعى دول شمال إفريقيا الى تحسين مناخ استثمارها بغية استقطاب الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر ومما لاشك فيه أن انضمام دول شمال افريقيا الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيعزز مسعاها في جذب رؤوس الاموال الاجنبية وخاصة العربية.

1: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا: تميزت العلاقات والأنشطة المالية الدولية خلال العقدين الأخيرين، كنتيجة لإحداث منظمة التجارة الدولية وتحرير التجارة الدولية، أساسا بالنمو الهائل الذي عرفته حركة رؤوس الأموال من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوجه خاص، والذي صاحب الانفتاح الذي عرفته أسواق المال في معظم الدول السائرة في طريق النمو بالإضافة إلى الدول الناشئة.

ويتبين من تحليل حركة رؤوس الأموال دول شمال إفريقيا وبنيتها أنه بالرغم من أن نسبة رؤوس الأموال التي تستقطبها هذه الدول في شكل استثمارات مباشرة أجنبية فان هذه الأخيرة لا تكاد تصل الى الثلثين على مستوى القارة الإفريقية برمتها، ولا يرقى حجم ما يتدفق على دول شمال إفريقيا من رؤوس الأموال على المستوى بين الإقليمي إلى المستوى المطلوب، وذلك بالنظر إلى أنه لا يشكل سوى نسبة 6 % من مجموع التدفقات المسجلة في هذه الدول.

تبين الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، أن حجم الاستثمارات

الأجنبية المباشرة نحو شمال إفريقيا قد ارتفع على نحو ملحوظ مع مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بحيث تجاوزت هذه الاستثمارات 23 مليار دولار أمريكي ، أي بمعدل تطور سنوي يقدر بحوالي 37.2 %.

كما ارتفع وبشكل ملحوظ حجم ما تستقبله دول شمال إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اتجاه القارة الإفريقية، بلغت نسبته 36 % خلال سنة 2000 ، مقابل 66 % في سنة 2006، ومن بين دول شمال إفريقيا، حصل المغرب ومصر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2006 على الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الإقليم، أي بنسبة 25 % لكل منهما، فيما تأتي السودان في المرتبة الثانية بنسبة 17 %، تليها الجزائر بنسبة 15 %، ثم تونس بنسبة 13 %.

الشكل رقم 4-5 تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو شمال إفريقيا 2000-2006.

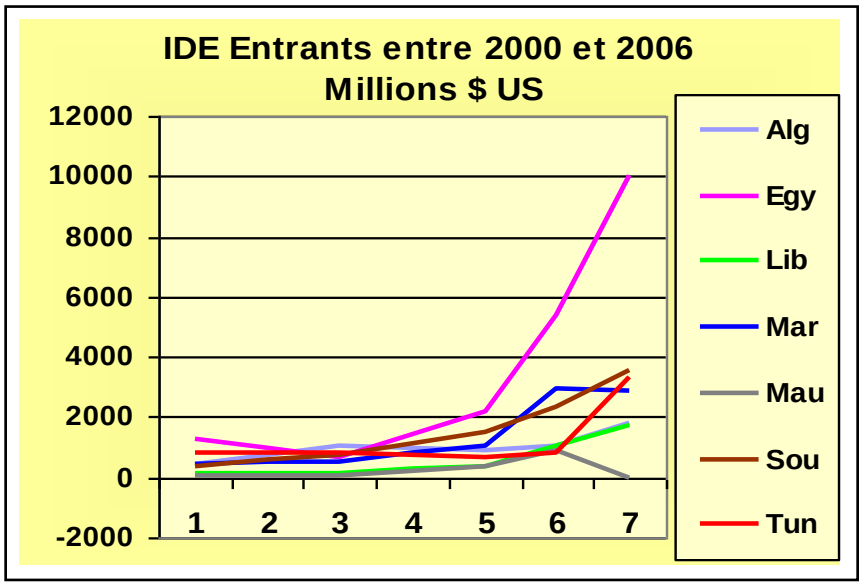

*Bureau CEA-AN ; **Matrice des Flux intra régionaux de Capitaux** (IDEG + IPF) en Afrique du Nord en 2005.*

تهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستقبلها دول شمال إفريقيا في قسطها الأكبر قطاعات الطاقة، وخاصة الجزائر وموريتانيا والسودان، علاوة على ذلك، شهدت الاستثمارات في قطاع الاتصالات تطورا باهرا خلال سنة 2000.[1]

في عام 2009، انخفض حجم الأجنبي المباشر الوارد الى المنطقة دون الإقليمية لشمال افريقيا وفي جميع بلدانها، باستثناء ليبيا، لتصل إلى 19مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 18% مقارنة بعام 2007 هذا الانخفاض يرجع أساسا إلى الركود التي طالت الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والخليج الفارسي .من المهم أن

[1] *M. Abdelilah Ouaqouaq, ntroduction de l'étude sur la mobilité des capitaux en Afrique du nord, Réunion Ad Hoc d'Experts sur la mobilité des capitaux, Casablanca (Maroc) ,17-19 janvier 2008*

نشير الى انه بالإضافة إلى تحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك تحد آخر يفرضه الأزمة المالية وبالتالي تكون قدرة البلدان الحفاظ على الاستثمارات الحالية لان الشركات عبر الوطنية حاليا لمواجهة التحديات التي قد تجبرهم على إما على إغلاق بعض فروعها في الخارج او تحويلها الى دول اخرى.

فقد تراجع اجمالي التدفقات الواردة الى مصر من 6.7 مليار دولار عام 2009 الى 6.4 مليار دولار خلال عام 2010 ، اي بانخفاض بلغت نسبته 4.9 % فقط. ونفس الشيء بالنسبة للسودان فقد انخفضت 2010 لتبلغ 3.7 مليار دولار، اي بانخفاض بمعدل 20.4 % مقارنة بنحو 4.6 مليار دولار في عام 2009.

كما انخفضت ايضا تدفقات الاستثمار الوارد الى الجزائر خلال 2010 بما نسبته 19.3% لتبلغ 2.1 مليار دولار بمقارنة بنحو 2.5 عام 2009، وايضا بالنسبة لتونس حيث تراجع التدفقات الوافدة اليها عام 2010 بنسبة 10.4%، لتبلغ ما قيمته 1.6 مليار دولار مقارنة بنحو 1.7 مليار دولار عام 2009.

وأما بالنسبة للمغرب وليبيا فقد عرفا زيادة في التدفقات الواردة فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2010 لتبلغ 4.4 مليار دولار ، مقارنة بنحو 3.1 مليار دولار خلال عام 2009، اي زيادة بمعدل 39.2.

أما موريتانيا، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اليها تحولا الى الداخل بما قيمته 56.6 مليون دولار 2010، مقابل تدفق للخارج بلغ 3.1 ملايين دولار عام 2009.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد سجلت ثلاثة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2009-2010 زيادة ، حيث سجلت المغرب 3.1 مليار دولار الى 4.4 مليار دولار)، ليبيا (من 2.7 مليار دولار إلى 3.1 مليار دولار)، وموريتانيا(من تدفقات خارجية بقيمة 3.1 ملايين دولار الى 56.6 مليون دولار).

ومن جهة ثانية ، يشير تحليل المعطيات المتوفرة إلى تفاوت في مستوى النمو بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة من دول شمال إفريقيا وتلك الداخلة عليها ، بحيث بلغ معدل النمو السنوي 24.2 % خلال نفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة خارج مجموع الأقطار الإفريقية تصل إلى 32.3 %، متجاوزة بكثير النسبة المسجلة على مستوى شمال إفريقيا وحدها، ويعزى هذا الأمر إلى التطور الحاصل على مستوى كل دولة من الدول .

وقد عرف صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول شمال إفريقيا نموا أكبر بمعدل سنوي بلغ 38 % من 2000 إلى 2006، وسجلت أعلى المعدلات في كل من ليبيا السودان ومصر خلال نفس الفترة.

الشكل رقم 4-6: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو شمال إفريقيا 2000-2006

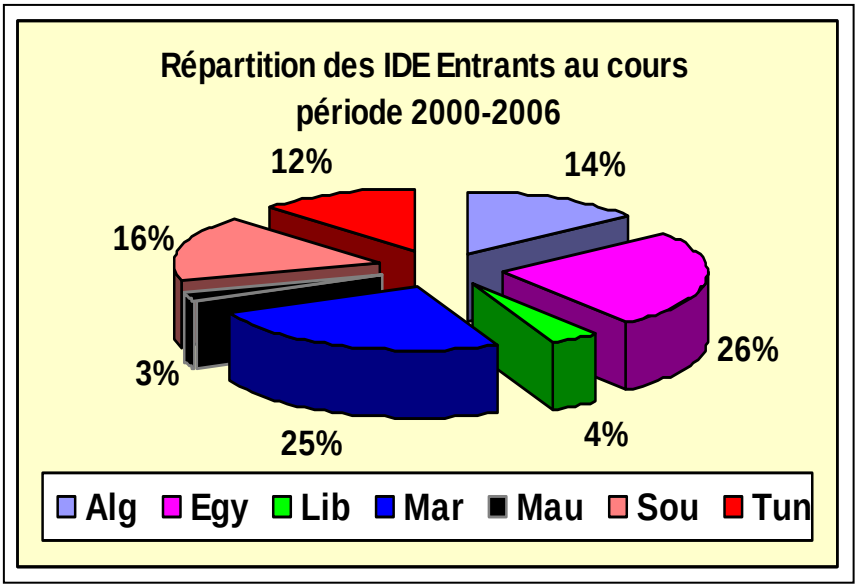

Bureau CEA-AN ; ***Matrice des Flux intra régionaux de Capitaux*** *(IDEG + IPF) en Afrique du Nord en 2005.*

الشكل رقم 4-7: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو شمال إفريقيا 2007-2010.

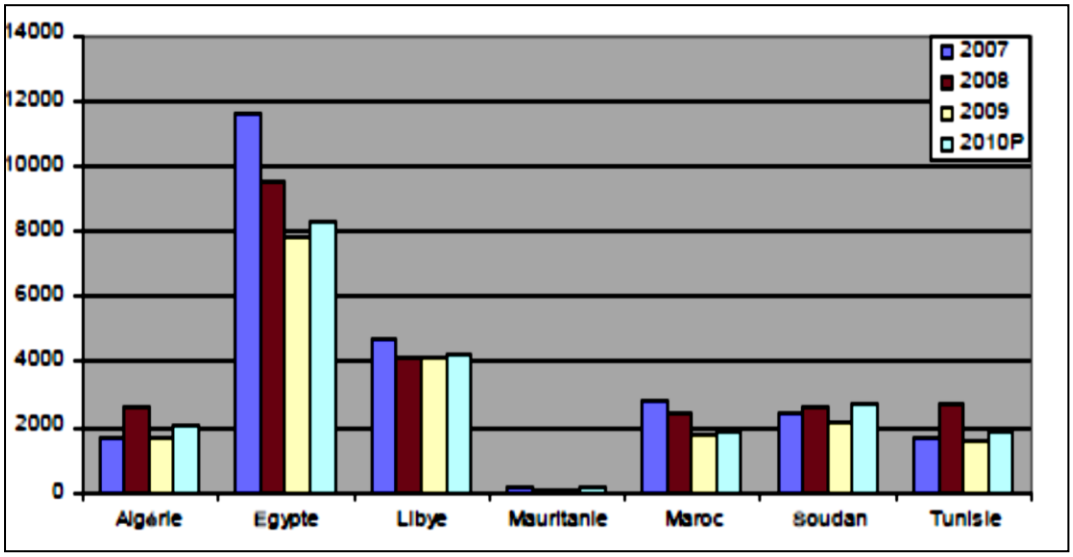

COMMISSION ECONOMIQUE POUR L'AFRIQUE, 2010 ,Conditions économiques et sociales en Afrique du Nord, 2009, Vingt cinquième réunion du Comité intergouvernemental d'experts (CIE), Rabat (Maroc), 16-19 mars 2010.

2: حركة الاستثمارات البينية لدول شمال إفريقيا: على الرغم مما يحققه إقليم شمال إفريقيا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستقطبة على المستوى القاري، لا يزال مستوى حركة رؤوس الأموال ضئيلا على المستوى بين الإقليمي[1] ، بحيث بالكاد بلغت في مجموعها 900 مليون دولار أمريكي خلال 2005 (تمثل

[1] تتشكل حركات رؤوس الأموال البينية الإقليمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملموسة بالإضافة الى الاستثمارات في الاوراق المالية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملموسة ثلثيها ، والثلث الآخر للاستثمارات في الأوراق المالية)، بنسبة تقل عن 6.1% من اجمالي حركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شمال افريقيا(بما مجموعه 14858 مليون دولار أمريكي يشمل رؤوس الأموال المتدفقة نحوها وخارجها خلال هذه السنة).

ولم تتجاوز هذه التدفقات 0.5 % من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالإقليم خلال عام 2005 (ممثلة 0.1 % من الناتج الداخلي الخام) ، وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع ما تسجله المناطق الأخرى الأكثر اندماجا على المستوى الاقتصادي؛ غير أن هذه النتائج التي تفوق ما يتم تحقيقه على مستوى المبادلات التجارية بين الاقليمية لا تؤثر بشكل بالغ على مستوى النمو (بنسبة لا تتجاوز 0.1 % من معدل الاستثمارات) وفي هذا الصدد، بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية المتدفقة نحو الدول الشريكة لأوروبا الوسطى والشرقية، نتيجة اندماجها اقتصاديا، 4.5 % من الناتج الداخلي الخام، أي ضعف ما تحققه دول شمال إفريقيا بخمس وأربعين مرة .[1]

وفي كندا والمكسيك بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة من الدول الأطراف في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نسبة 64 % و61 % على التوالي من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستقطبة خلال فترة التسعينات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تجاوز معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول الأطراف في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية 13 % .[2]

الشكل رقم 4-8: حركة الاستثمارات البينية في شمال إفريقيا خلال سنة 2005.

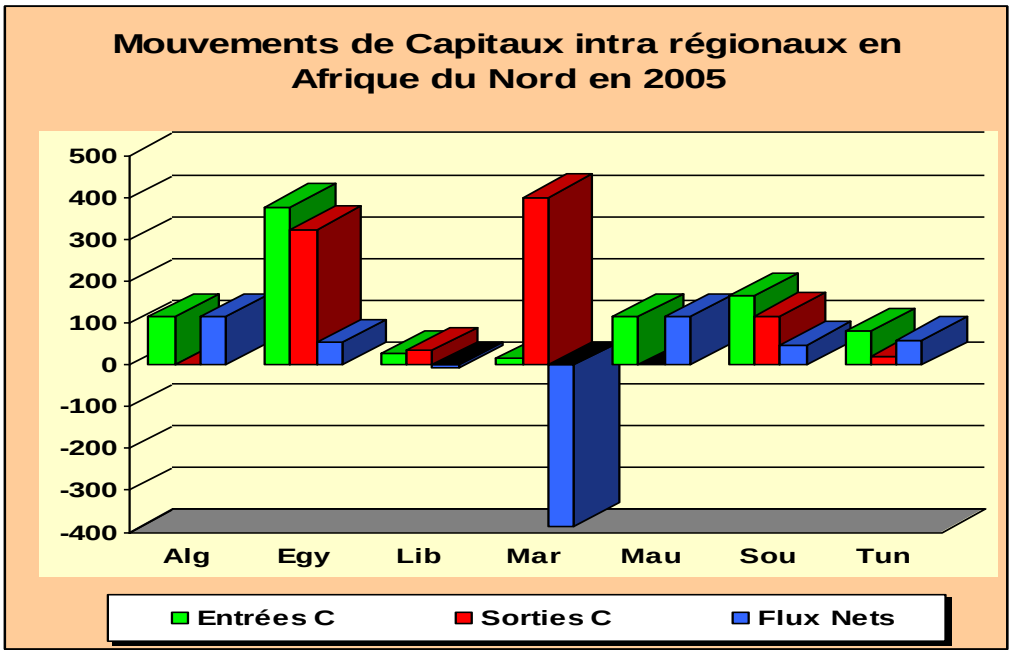

[1] *M. Mokhtar Cheikh,* ***Présentation des données de l'étude régionale, Réunion Ad Hoc d'Experts sur la mobilité des capitaux****, Casablanca (Maroc) ,17-19 janvier 2008*

[2] *M. Mokhtar Cheikh,op-cit.*

Source : *Bureau CEA-AN ;* ***Matrice des Flux intra régionaux de Capitaux*** *(IDEG + IPF) en Afrique du Nord en 2005.*

ويتبين من خلال الشكل اعلاه التفاوت الكبير الحاصل على مستوى حركات رؤوس الأموال على المستوى بين الإقليمي خلال سنة 2005.

وفي الواقع، يبدو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتحقق على المستوى دون إقليمي في بعض الدول أكثر منه في غيرها، وبخاصة المغرب الذي تصدر باقي دول الإقليم من حيث حجم هذه الاستثمارات خلال 2005، إذ يتجاوز إجمالي مساهمة المغرب 400 مليون دولار أمريكي، تمثل 45 % من مجموع رؤوس الأموال المتدفقة على المستوى بين الإقليمي، وتأتي مصر في المرتبة الثانية بمجموع 325 مليون دولار أمريكي أي 36 %، ثم السودان بأكثر من 117 مليون دولار أمريكي مما يمثل 13 %.[1]

وبخصوص استقبال رؤوس الأموال على المستوى دون الإقليمي تحصل مصر على الحصة الأكبر بما يناهز 380 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 45 % من إجمالي التدفقات . ويأتي السودان في المرتبة الثانية بنسبة 19%، ثم الجزائر 12.9 %، وموريتانيا 12.8 % ، وتونس 9 % من المجموع دون الإقليمي.[2]

وفيما يتعلق بصافي تدفقات رؤوس الأموال ، تفوق استثمارات كل من المغرب وليبيا في باقي دول شمال إفريقيا حجم رؤوس الأموال التي يستقطبانها، وذلك بمبلغ 393 مليون دولار أمريكي يمثل 44 % من حركات رؤوس الأموال على المستوى دون الإقليمي . وعلى العكس من ذلك، تجتذب الدول الأخرى في شمال إفريقيا رؤوس الأموال على نحو أكبر مما تستثمره في باقي دول الإقليم. اذ يصل حجم الاستثمارات في الجزائر وموريتانيا على التساوي 56 % ، وتستقطب كل من مصر والسودان وتونس 13 %.[3]

ثالثـــاً: بنية الاستثمارات البينية لشمال إفريقيا: تبين دراسة تركيبية وطبيعة حركات رؤوس الأموال بين دول إقليم شمال إفريقيا بوضوح هيمنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل أزيد من 660 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ثلاثة أرباع من مجموع تدفقات رؤوس الأموال بين دول الإقليم ، مقابل حوالي 240 مليون دولار، أي ربع من الاستثمارات في الأوراق المالية.

وبالرغم من هذه المعاينة، فإننا أصبحنا نشهد مؤخرا بعض تدفقات رؤوس الأموال المهمة من حيث الحجم خاصة الاستثمارات في الأوراق المالية على المستوى بين الاقليمي.

إن تحليل تدفقات رؤوس الأموال على المستوى بين الاقليمي يبين عن جاذبية كبيرة للبورصات المصرية (الاسكندرية والقاهرة) التي استقبلت خلال 2005 أكثر من 221 مليون دولار ، أي 87 % من الاستثمارات

[1] *COMMISSION ECONOMIQUE POUR L'AFRIQUE* ***Conditions économiques et sociales en Afrique du Nord 2006****,sur site: http://doc.abhatoo.net.ma/doc/IMG/pdf/Eco2006.pdf*

[2] *COMMISSION ECONOMIQUE POUR L'AFRIQUE* ***Conditions économiques et sociales en Afrique du Nord 2006****,op-cit*

[3] *COMMISSION ECONOMIQUE POUR L'AFRIQUE* ***Conditions économiques et sociales en Afrique du Nord 2006****,op-cit*

في الأوراق المالية على المستوى دون الاقليمي.[1]

ومن بين الدول، يعد المغرب أهم مستثمر في الأسواق المالية المصرية بأزيد من 200 مليون دولار أمريكي، أي تسعة أعشار مجموع الاستثمارات ، تليه ليبيا بنسبة 8 % ، ثم السودان وتونس بأقل من 2%.

هذه المستويات المنخفضة نسبيا للتدفقات المسجلة من قبل البورصات المصرية تصبح منخفضة أكثر اذا أخذنا بالحسبان التدفقات المخصصة للبيع من طرف بعض الدول، على غرار ليبيا التي أعادت، سنة 2005، بيع 68 % أي ما يساوي 14 مليون دولار من عمليات شراء الاستثمارات في الأوراق المالية داخل مصر، متبوعة بالمغرب بنسبة 22 %، ثم السودان بـ 9%.

أما بخصوص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملموسة بين دول شمال افريقيا ، لا تزال مصر هي المستثمر الرئيس بأزيد من 303 مليون دولار، أي 46 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى بين الاقليمي؛ وبحسب الدول المستقبلة، فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملموسة المصرية توجه بالأساس الى السودان والجزائر على التوالي بنسبة تساوي 54% و35 %، تليهما تونس بنسبة تقارب 8 % ثم المغرب 2 %.

ويأتي المغرب في الرتبة الثانية بعد مصر من حيث توفير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملموسة على المستوى بين الاقليمي بأزيد من 200 مليون دولار، أي 30 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملموسة بين الاقليمية، مع تفضيل الأسواق المصرية والتونسية التي تحتكر على التوالي 69 % و31 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملموسة المغربية في شمال افريقيا.

واحتل السودان الرتبة الثالثة بحجم استثمارات دون الاقليمية بلغت 115 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2005 ، وبالتحديد في موريتانيا عبر شركة سوداتيل ، وهي شركة الاتصالات السودانية التي اشترت رخصة الهاتف النقال وعقدا لتثبيت معدات وتجهيزات الاتصالات الخاصة بمؤسسة شنقتيل، التي تعد ثالث شركة اتصالات داخل موريتانيا؛ وتأتي ليبيا في الرتبة الرابعة باستثمارات دون اقليمية تناهز 16 مليون دولار أمريكي توجه بالأساس نحو السوق المصرية.

إن المشاريع الاستثمارية بين الاقليمية في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملموسة التي تظل محدودة، تصدر في المقام الأول عن المقاولات المغربية والتونسية التي تستثمر بالأساس في الجزائر وليبيا، وبدرجة أقل في موريتانيا.[2]

ومن جهة أخرى ، فان التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المختلطة على المستوى دون الإقليمي تبين، بصورة عامة ، تركيزا شديدا على الأنشطة ذات الربح الآني مثل قطاع الطاقة، والاتصالات (مصر في

[1] *M. Nassim Oulmane,* ***La situation des systèmes financiers de la région, Réunion Ad Hoc d'Experts sur la mobilité des capitaux****, Casablanca (Maroc) ,17-19 janvier 2008*

[2] *M. Dhafer Saidane,* ***Présentation sur l'action conjointe marchés financiers/systèmes bancaires****, Réunion Ad Hoc d'Experts sur la mobilité des capitaux, Casablanca (Maroc) ,17-19 janvier 2008*

الجزائر والسودان في موريتانيا)، والقطاع المصرفي، (المغرب وتونس في الجزائر وفي ليبيا وموريتانيا)، والعقار والسياحة.

ويبين تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لسنة 2005 حجم التدفقات المختلطة لرؤوس الأموال في شمال إفريقيا خلال سنة 2005 ، فعلى الرغم من المستوى العام لنسب تدفقات رؤوس الأموال على المستوى بين الإقليمي يظل ضعيفا، إلا أن هذه الوضعية تختلف كثيرا من بلد لآخر؛ حيث هناك فقط ثلاث دول وهي موريتانيا وتونس والجزائر، التي تحصل على أزيد من 10 % من رؤوس الأموال التي استقبلتها سنة 2005 الصادرة عن الدول الأخرى في الإقليم، في حين أن مصر والمغرب اللذان يستقبلان أكثر من 55 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الاقليم لا تحققان سوى 6.9% و0.5 % من مداخيل رؤوس الأموال على مستوى شمال افريقيا.

وبخصوص تصدير رؤوس الأموال ، فان المغرب يعد أهم مستثمر في شمال إفريقيا بنسبة 14 % من مجموع رؤوس الأموال الصادرة ، تليه مصر بنسبة 6 % ثم السودان بنسبة 5.4 %.

الشكل رقم 4-9: حصة دول شمال إفريقيا من الاستثمارات البينية لشمال إفريقيا 2005 حسب مصدر التدفق (%).

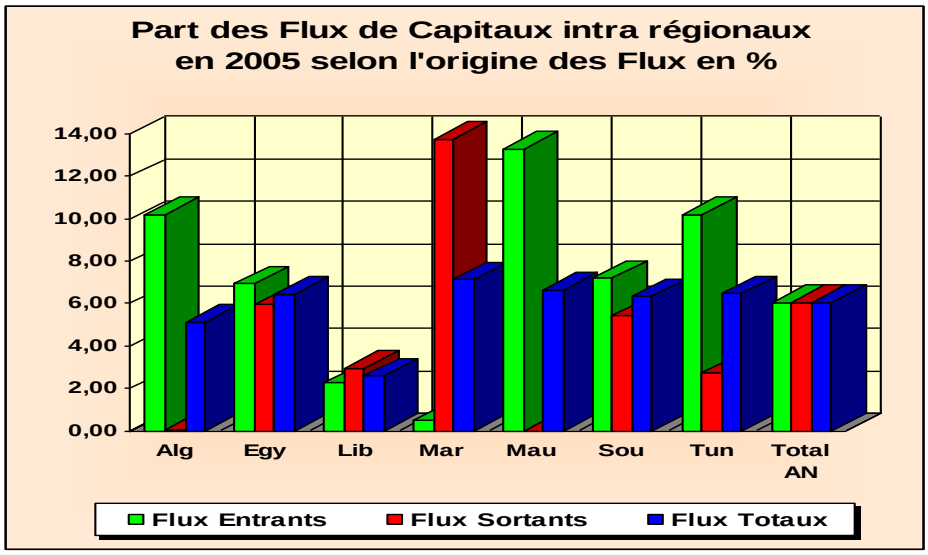

Source : *Bureau CEA-AN ;* ***Matrice des Flux intra régionaux de Capitaux*** *(IDEG + IPF) en Afrique du Nord en 2005.*

على الرغم من تنوعها، فإن تدفقات رؤوس الأموال داخل إقليم شمال إفريقيا تعد محدودة بعض الشيء: مما لا يسمح لها بأن تلعب دورا اقتصاديا مهما أو أن تساهم في اندماج اقتصاديات دول هذه الاقليم، أو تحفيز الانفتاح على الاقتصاد العالمي. ومن الواضح أن المؤهلات ب ين الاقليمية هي الأخرى محدودة .

وبالرجوع الى نتائج نموذج جاذبية المجموعة [1] الذي أعده البنك العالمي بالنسبة لدول المغرب العربي، فان المعطيات المسجلة حاليا على مستوى تدفقات رؤوس الأموال بين دول الإقليم تقارب المؤهلات التي تم تقديرها بهذه الدول، وللرفع من هذه المؤهلات، فانه يتعين القيام بإصلاحات لتحسين المجالات التي تشكل هذه المؤهلات، وهي بالأساس مكونات مناخ الاستثمار.

ويمر تحليل المؤهلات أيضا عبر المعدلات التي سجلتها دول شمال افريقيا بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الاقليم، وإذا اعتمدنا بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والدراسات الوطنية حول حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سيتبين في المقابل مؤهلات مهمة للتدفقات بين دول الاقليم.

وقياسا بمجموع رؤوس الأموال الموجهة إلى شمال إفريقيا، فان 7 % منها فقط تصدر من دول شمال افريقيا . وتعد موريتانيا والسودان البلدان اللذان يستقطبان أكبر نسبة من رؤوس الأموال هذه، بينما لا تسجل ليبيا سوى 2 %.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لدول شمال إفريقيا لا تتجاوز 20 %؛ وهناك ثلاث دول تتجاوز هذا المعدل هي ، تونس التي تشجع وجهة شمال إفريقيا م خلال تركيز 40 % من استثماراتها الخارجية بها، وثانيا مصر ب، 31 % ، يليها المغرب بـ 20%.

هناك مؤهلات كبيرة تتمتع بها الدول النفطية، فالجزائر لا تستثمر سوى 0.1 % وليبيا 2 %. وتجدر الإشارة إلى أنه كان من المتوقع تكون ليبيا خلال سنة 2005 في مستوى الجزائر لو استثنينا حصص الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في رأس مال أونا [2] (6 %) ، وهو استثمار تم القيام به منذ حوالي عشر سنوات؛ كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنتي 2006 و 2007 تم تسجيل حركة استثمارية ليبية في الإقليم مما سيحسن حصة شمال إفريقيا من الاستثمارات الخارجية المباشرة المتدفقة من هذا البلد.

3: نصيب دول شمال إفريقيا من الاستثمارات العربية البينية في ظل اتفاقية التجارة الحرة العربية:

يلاحظ على الاستثمارات الأجنبية بين بلدان شمال إفريقيا والدول العربية انها زادت بعد ابرام اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ، فحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010 ، ووفقا للبيانات الواردة فيه والتي اقتصرت على 6 دول عربية فقط شملت اليمن ، الأردن ، مصر، المغرب، تونس والسودان، فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010 نحو 5.7مليار دولار مقابل 7.9 مليار

[1] البنك العالمي، هل من رؤية جديدة الاندماج الاقتصادي المغاربي، ورقة على الموقع الالكتروني:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/06/14/trade-offers-path-to-growth-andintegration

[2] أونا هي مجموعة شركات صناعية ومالية في المغرب.

دولار لنفس مجموعة الدول للعام 2009، أي بانخفاض بلغ معدله 28.2 %، وتشير بيانات العام 2009 التي توفرت من 9 دول عربية فقط، بلوغها ما قيمته 22.6 مليار دولار.

وقد تصدرت السودان قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية للعام 2010، حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 2.9 مليار دولار وبحصة 51.2% من الاجمالي، تليها مصر بحوالي 1.5 مليار دولار وحصة 26.9م %، ثم المغرب بحوالي 616 مليون دولار وحصة 10.8 %، وتونس بحوالي 166 مليون دولار وحصة 2.9 %. وبمقارنة البيانات المتوفرة لنفس مجموعة الدول خلال العامين 2009 و 2010 ، فقد سجلت تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية ارتفاعا في كل من المغرب وتونس، بينما شهدت تراجعا في كل من السودان، مصر،

وعلى صعيد توزيع تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني قطاعيا، تشي البيانات الواردة من 4 دول عربية، شملت المغرب، اليمن ، تونس والسودان، الى ان معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاعي الصناعة والخدمات بحصة بلغت 93.1%،

إذ استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 79 % من الإجمالي، وقطاع الصناعة على ما نسبته 14.1% من الإجمالي وبينما اقتصرت حصة قطاع الزراعة على 3.1% من الاجمالي.

وبناء على البيانات الواردة المتوفرة من الدول العربية الخمس المذكورة آنفا، والتي استضافت استثمارات مباشرة من بقي الدول العربية موزعة حسب دولة اقامة المستثمر العربي ، فقد تم اشتقاق بيانات الاستثمارات المباشرة البينية العربية حسب الدول الصادر منها هذه التدفقات. انظر الشكل الملحق رقم 5-6 .

حيث تصدرت مصر القائمة بتدفقات بلغت حوالي 2.3 مليار دولار او ما نسبته 40.1 % من اجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، تركزت معظمها في السودان (2.1 مليار دولار). وجاءت السعودية ثاني اكبر الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة البينية العربية بما قيمته 923 مليون دولار و ما نسيته نحو 16.3% من الاجمالي، تركزت في مصر (369 مليون دولار). السودان (239 مليون دولار) والأردن (229 مليون دولار). وحلت الامارات بالمركز الثالث ، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الصادرة منها نحو 830 مليون دولار وما نسبته نحو 14.6 % من الاجمالي، تركزت معظمها في مصر (404 مليون دولار) والمغرب (280 مليون دولار). في حين بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة من ليبيا حوالي 420 مليون دولار وحصة 7.4 % ، تلتها التدفقات الصادرة من الكويت بنحو 358 مليون دولار وحصة 6.3 % من الاجمالي.

وبمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2010، يلاحظ ارتفاع هذه الاستثمارات من 1.43 مليار دولار خلال عام 1995الى نحو 5.68 مليار دولار عام 2010، حيث تصدرت السعودية لدول المضيفة للاستثمار باستثمارات اجمالية للفترة بلغت حوالي 64.3 مليار دولار ، يليها السودان بحوالي 23.3 مليار دولار وحصة 14.1% من الإجمالي، ثم مصر من دول شمال

إفريقيا بحوالي 14.4 مليار دولار وحصة 8.7%، ومن ثم الجزائر بحوالي 7.71مليار دولار، تليها المغرب بحوالي 6.46 مليار دولار ، ومن تونس بحوالي 4.6 مليار دولار، فليبيا بحوالي 1.3 مليار دولار؛ أنظر الأشكال في الملحق 5-7.

المبحث الثاني : قياس الأهمية النسبية للمتغيرات المؤثرة في التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

سوف نقدم في هذا المبحث نموذج قياسي تجريبي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ، وباستخدام برنامج الـ *Eviews.07* لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المؤثرة في التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، وقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكمية التي تؤثر على التجارة البينية حسب النظرية الاقتصادية ، وذلك لفترة زمنية تمتد من سنة 1990 الى غاية 2010.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية لها.

سنوضح في هذا المطلب المتغيرات المدروسة، التعريف بالسلوك المتوقع لمتغيرات الدراسة ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة.

أولاً: اختيار متغيرات الدراسة: فيما يتعلق بطبيعة متغيرات الدراسة وأثرها المتوقع حسب النظرية الاقتصادية فسوف يتم توضيحه فيما يلي:

1. **الناتج المحلي الإجمالي بالدولتين المصدرة والمستوردة:** باعتبار أن أهم النماذج في التجارة الدولية كنموذج الجاذبية الذي يحاول تفسير قيام التبادل التجاري بين دولتين اعتمد على عوامل تتعلق بكل من الطلب والعرض بكلا الدولتين. وبالتالي يستخدم الناتج المحلي الإجمالي بالدولتين كمعبر عن الحجم الاقتصادي لهما. وتتمثل الفرضية هنا في التأثير الايجابي المعنوي للناتج المحلي الإجمالي لكل الدولتين على تدفق التجارة الدولية بينهما.
2. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولة المصدرة والمستوردة:** يرجع إدخال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤثر على التجارة الدولية إلى أن الدول الأكثر ثراء تتجه للتجارة أكثر عامة، حيث يزيد طلب الأفراد بها على الاستيراد [1] ؛ كما أن مكون حجم السكان ضمن الدخل الفردي يؤثر على حجم التبادل التجاري بين الدول في الاتجاهين.[2]

وقد سبقت الإشارة إلى استخدام الدخل الفردي كمعبر عن نصيب العامل من راس المال بالدولتين بهدف دمج نظرية نسب عناصر الإنتاج ضمن النموذج، وهنا يتوقف أثر معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولتين على طبيعة السلع التصديرية. فإذا كانت السلع التصديرية كثيفة العمل (رأس المال) يكون

[1] ومع ذلك هناك أثر تعويضي يتمثل في أن الدول الأكثر ثراء تكون أكثر توجها نحو القطاعات الخدمية.

[2] يتمثل الأول في أن زيادة السكان يزيد من حجم السوق المحلي، وهو ما قد يدفع بالاقتصاد للاتجاه لاكتفاء الذاتي، وبالتالي تقليل التوجه الخارجي، أما الثاني فيقوم على أن الزيادة السكانية قد تقترن بزيادة في حجم قوة العمل؛ و بالتالي يمكن الترويج لمزيد من تقسيم العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، وهو ما يترتب عليه مزيد من التوجه الخارجي.

تأثير معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على التدفق التجاري بين الدولتين سلبا (ايجابيا) في الدولة المصدرة ، وإيجابا(سلبا) في الدولة المستوردة.

3. **الصادرات والواردات البينية:** إن زيادة حجم الصادرات والواردات البينية لدول شمال إفريقيا حتما سيؤدي إلى زيادة التجارة البينية.

4. **المسافات الجغرافية بين البلدين:** تمت الإشارة إلى أهمية المسافات الجغرافية كمؤثر سلبي في حجم التجارة الدولية بين دولتين [1]، ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي عبر الارتباط بين المسافات الجغرافية وأربعة من أشكال التكاليف المترتبة على التجارة وهي تكلفة النقل، وتكلفة المن المستغرق في الشحن، وتكاليف الاتصال، وتكاليف تذليل وتباين الثقافات [2].

5. **الحدود المشتركة:** حسب النظرية الاقتصادية فان الحدود المشتركة بين دولتين يؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري البيني والعكس صحيح.

6. **اللغة** : حسب النظرية الاقتصادية فان اشتراك دولتين في اللغة يؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري البيني والعكس صحيح.

7. **الاستقرار السياسي:** يتوقع ان يكون لهذا المتغير علاقة طردية بحجم التجارة البينية حسب النظرية الاقتصادية.

8. **الصادرات والواردات الخارجية (من دون البينية):** الصادرات لدول ما إلى العالم الخارجي (ماعدا الصادرات البينية) تلعب دورا تنافسيا مع التجارة البينية من خلال اثر المزاحمة، فالعلاقة بين الصادرات والتجارة البينية علاقة ايجابية. بخلاف الواردات مع العالم الخارجي فلها علاقة سلبية بالتجارة البينية.

9. **إتفاقيات التكامل التجاري:** هناك أثرين يترتبان على التكامل الاقتصادي وهما توليد التجارة بين الدول الأعضاء في التكامل، وتحويل التجارة من الدول غير الأعضاء في التكامل إلى الدول الأعضاء فيه. ويؤدي كلا الأثرين إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

10. **سعر الصرف الحقيقي:** يستخدم سعر الصرف الحقيقي كمعبر عن تغيرات الأسعار النسبية بين الدولتين خاصة، مع كون التقلبات في الأسعار النسبية لسلع التجارة بين الدول تقترب إلى حد كبير من التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية؛ كما أن زيادة سعر الصرف الحقيقي [3] تؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية لصادرات الدولة (بافتراض مرونة الطلب على صادرات الدولة)، وبالتالي نتوقع تأثر تدفق التجارة سلبا

[1] سبقت الاشارة الى أنه على الرغم من التوسع في العولمة وما أدت اليه من ثورة في المواصلات والاتصالات والمعلومات، فان الأثر سلبي للمسافات الجغرافية على التبادل التجاري الدولي يزيد مع الزمن.

[2] تم التعبير عن هذا الشكل من التكاليف بالمسافات النفسية أو الثقافية.

[3] التي تنتجعن اتجاه الأسعار النسبية في غير صالح الدولة.

بالتغيرات في سعر الصرف الحقيقي.

11. معدل الانفتاح التجاري : سبق وتم الإشارة إليه ويتوقع أن يكون له نفس تأثير اتفاقيات التكامل التجاري يؤدي أثرين إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

12. معدلات التبادل التجاري: ارتفاع معدلات التبادل التجاري يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية.

13. القوة الشرائية للصادرات: من المفروض أن يكون تأثير انخفاض القدرة الشرائية لصادرات الدولة سلبيا على حجم التبادل التجاري البيني.

14. التجارة كنسبة من الناتج المحلي الخام :هذا المتغير يعكس مساهمة قطاع التجارة في تحقيق الناتج المحلي الخام للبلد ،و من ثم سيكون له اثر ايجابي على حجم التجارة البينية.

15. معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض حجم التجارة البينية حسب النظرية الاقتصادية.

16. مؤشر تركز الجغرافي الصادرات ومؤشر التنوع السلعي الصادرات: يكون لمؤشر التركز الجغرافي للصادرات لبلد ما اثر سلبي على التجارة البينية في حين يكون لمؤشر التنوع السلعي للصادرات لبلد ما اثر ايجابي على التجارة البينية.

ثانياً: خطوات إعداد وتجميع البيانات اللازمة لتقدير النموذج: بعد أن تم فيما سبق التعريف بمتغيرات النموذج المقترح، يتم في هذا المطلب بناء النموذج فيما يتعلق بالتجارة البينية لدول شمال إفريقيا، بحيث يأخذ في الاعتبار مجموعة الاختلافات في حالة التجارة البينية لدول شمال إفريقيا عن التجارة الدولية داخل غيرها من التجمعات الإقليمية الأخرى.

1. **الدول محل الدراسة**: تغطي الدراسة تدفقات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا بين سبعة دول تقع شمال إفريقيا، هي الجزائر، المغرب، تونس، مصر ، ليبيا ، موريتانيا، السودان؛ ويتضمن الملحق الإحصائي البيانات الخاصة بالمتغيرات الداخلة في النموذج المقترح والتي تخص هذه الدول.

2. **الفترة الزمنية محل الدراسة**: تم البدء من عام 1990 بهدف تقييم أداء التجارة البينية لدول شمال إفريقيا قبل بداية الجدول الزمني للتخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ومقارنته بأداء التجارة خلال فترة التخفيض التدريجي 1998-2005، انتهاء بالتطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بداية من عام 2005 إلى غاية 2011، وقد تعذر الحصول على قيم للمتغيرات(خاصة الصادرات والواردات البينية لهذه الدول) قبل عام 1990.

وقد تم الحصول على البيانات للفترة الزمنية من عام 1990– 2007 بإحصائيات سنوية عن طريق النشرات الاقتصادية لصندوق النقد العربي .

ثالثاً: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: إن أي دراسة قياسية في تقديرها لعلاقة

الانحدارية بين متغيرات الدراسة تتطلب كخطوة أولى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة ثم تقدير النموذج، ويعتبر اختبار ديكي–فولر أحسن الاختبارات لدراسة الاستقرارية والذي نعتمد عليه في دراستنا هذه.

1: حالة الجزائر: يمكن تلخيص نتائج اختبار ديكي–فولر لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في حالة الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-4 : نتائج اختبار ديكي–فولر لدراسة الاستقرارية – الجزائر.

السلسلة	مستوى الاستقرارية	السلسلة	مستوى الاستقرارية
ouv_intra	I(1)	*inf*	I(0)
(exp_t	I(1)	*itech*	I(1)
gdp_n	I(1)	*ouv_total*	I(1)
gdp_p	I(1)	*p_achat_exp*	I(1)
i_conc_exp	I(1)	*pop_tot*	I(0)
i_divr_exp	I(1)	*t_ch*	I(0)
i_int_com	I(0)	*trd_pib*	I(1)
imp_t	I(1)		

ملاحظة: I(0): مستقرة عند المستوى صفر (السلسلة الأصلية)؛ **I(1)**: مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews.7*.

2: حالة المغرب: يمكن تلخيص نتائج استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار ديكي– فولر كما يلي:

الجدول رقم 4-5: نتائج اختبار ديكي– فولر لدراسة الاستقرارية - المغرب .

السلسلة	مستوى الاستقرارية	السلسلة	مستوى الاستقرارية
ouv_intra	I(0)	*inf*	I(0)
(exp_t	I(1)	*itech*	I(1)
gdp_n	I(1)	*ouv_total*	I(0)
gdp_p	I(1)	*p_achat_exp*	I(1)
i_conc_exp	I(1)	*pop_tot*	I(1)
i_divr_exp	I(1)	*t_ch*	I(1)
i_int_com	I(1)	*trd_pib*	I(1)
imp_t	I(1)		

ملاحظة: I(0): مستقرة عند المستوى صفر (السلسلة الأصلية)؛**I(1)**: مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews.7*.

3: حالة تونس: يمكن تلخيص نتائج استقرارية السلاسل الزمنية حسباختبار ديكي–فولر في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-6 : نتائج اختبار ديكي– فولر لدراسة الاستقرارية – تونس.

السلسلة	مستوى الاستقرارية	السلسلة	مستوى الاستقرارية
ouv_intra	I(0)	*inf*	I(0)
(exp_t	I(1)	*itech*	I(0)
gdp_n	I(1)	*ouv_total*	I(1)
gdp_p	I(1)	*p_achat_exp*	I(1)

i_conc_exp	I(0)	*pop_tot*	I(0)
i_divr_exp	I(0)	*t_ch*	I(1)
i_int_com	I(1)	*trd_pib*	I(1)
imp_t	I(1)		

ملاحظة: **I(0)**: مستقرة عند المستوى صفر (السلسلة الأصلية)؛**I(1)**: مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews.7*.

4: حالة مصر: يمكن تلخيص نتائج اختبار ديكي–فولر لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب حالة مصر في جدول كما يلي:

الجدول رقم 4-7: نتائج اختبار ديكي– فولر لدراسة الاستقرارية – مصر.

السلسلة	مستوى الاستقرارية	السلسلة	مستوى الاستقرارية
ouv_intra	I(1)	*inf*	I(1)
(exp_t	I(1)	*itech*	I(1)
gdp_n	I(2)	*ouv_total*	I(0)
gdp_p	I(0)	*p_achat_exp*	I(1)
i_conc_exp	I(1)	*pop_tot*	I(1)
i_divr_exp	I(1)	*t_ch*	I(1)
i_int_com	I(1)	*trd_pib*	I(0)
imp_t	I(0)		

ملاحظة:**I(0)**: السلسلة مستقرة عند المستوى صفر (السلسلة الأصلية)؛ **I(1)**: السلسلة مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى؛ **I(2)** : السلسلة مستقرة عند الفروق من الدرجة الثانية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews.7*.

5: حالة ليبيا: يمكن تلخيص نتائج اختبار ديكي–فولر لدراسة استقرارية السلاسل الزمنيةلمتغيرات الدراسة حسب حالة ليبيا في جدول كما يلي:

الجدول رقم 4-8: نتائج اختبار ديكي–فولر لدراسة الاستقرارية–ليبيا.

السلسلة	مستوى الاستقرارية	السلسلة	مستوى الاستقرارية
ouv_intra	I(1)	*inf*	I(1)
exp_t	I(1)	*itech*	I(1)
gdp_n	I(1)	*ouv_total*	I(1)
gdp_p	I(1)	*p_achat_exp*	I(2)
i_conc_exp	I(1)	*pop_tot*	I(0)
i_divr_exp	I(1)	*t_ch*	I(1)
i_int_com	I(1)	*trd_pib*	I(1)
imp_t	I(2)		

ملاحظة: **I(0)**: مستقرة عند المستوى صفر (السلسلة الأصلية)؛ **I(1)**: مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى. **I(2)**: السلسلة مستقرة عند الفروق من الدرجة الثانية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews.7*.

6: حالة السودان: يمكن تلخيص نتائج اختبار ديكي–فولر لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب حالة السودان في جدول كما يلي:

الجدول رقم 4-9: نتائج اختبار ديكي- فولر لدراسة الاستقرارية – السودان.

السلسلة	مستوى الاستقرارية	السلسلة	مستوى الاستقرارية
ouv_intra	I(0)	*inf*	I(1)
exp_t	I(1)	*itech*	I(1)
gdp_n	I(1)	*ouv_total*	I(1)
gdp_p	I(1)	*p_achat_exp*	I(1)
i_conc_exp	I(0)	*pop_tot*	I(2)
i_divr_exp	I(1)	*t_ch*	I(0)
i_int_com	I(1)	*trd_pib*	I(1)
imp_t	I(1)		

ملاحظة: I(0): مستقرة عند المستوى صفر (السلسلة الأصلية)؛ **I(1)**: مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى. **I(2)**: السلسلة مستقرة عند الفروق من الدرجة الثانية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews.7*.

7: حالة موريتانيا: يمكن تلخيص نتائج اختبار ديكي-فولر لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب حالة موريتانيا في جدول كما يلي:

الجدول رقم '-10: نتائج اختبار ديكي- فولر لدراسة الاستقرارية – موريتانيا.

السلسلة	مستوى الاستقرارية	السلسلة	مستوى الاستقرارية
ouv_intra	I(0)	*inf*	I(0)
exp_t	I(1)	*itech*	I(1)
gdp_n	I(1)	*ouv_total*	I(1)
gdp_p	I(1)	*p_achat_exp*	I(1)
i_conc_exp	I(0)	*pop_tot*	I(0)
i_divr_exp	I(1)	*t_ch*	I(0)
i_int_com	I(0)	*trd_pib*	I(1)
imp_t	I(2)		

ملاحظة: I(0): مستقرة عند المستوى صفر (السلسلة الأصلية)؛**I(1):** مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.**I(2)**: السلسلة مستقرة عند الفروق من الدرجة الثانية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews*

لتقدير النموذج والتأكد من صحته هناك مجموعة من المراحل والاختبارات التي يجب المرور بها، انطلاقاً من تحديد العلاقة الانحدارية، اختبار المعنوية الجزئية والكلية لمعلمات النموذج، اختبار ودراسة البواقي...إلخ، وبعد التعريف بمتغيرات الدراسة واختبار إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة يمكن تقدير نموذج الدراسة الخاص بحالة كل دولة بالاعتماد على برنامج الـ *Eviews.07*، ويتم طرح نتائج تقدير لكل دولة في المطلب الثاني أما المطلب الثالث من هذا المبحث فيتم تشخيص النماذج المقدرة.

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى.

لقد تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الدراسة الخاص بكل بلد في جدول شامل، وهذا بتقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع التالية:

$$D(ouv_intra)_t = a + b_1.dis_tot_t + b_2.exp_t_t + b_3.gdp_n_t + b_4.gdp_p_t$$

$$+b_5.i_conc_exp_t + b_6.i_divr_exp_t + b_7.i_int_com_t + b_8.imp_t_t + b_9.inf_t$$

$$+b_{10}.itech_t + b_{11}.lan_his_t + b_{12}.n_accord_t + b_{13}.ouv_total_t + b_{14}.p_achat_exp_t$$

$$+b_{15}.pop_tot_t + b_{16}.t_ch_t + b_{17}.trd_pib_t + b_{18}.rlg + b_{19}st_pltque + \varepsilon_t$$

وكانت نتائج التقدير للمعادلة السابقة الخاصة بحالة كل دولة ملخصة في الجدول "5-11" كما يلي:

الجدول رقم 4-11 : نتائج تقدير نماذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى

تقديـــــر النمـــــوذج							
	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	ليبيا	السودان	موريتانيا
المتغيرات المستقلة	المتغير التابع						
	D(ouv_intra)	ouv_intra	ouv_intra	D(ouv_intra)	D(ouv_intra)	ouv_intra	ouv_intra
exp_t	–	–	**-0.09*** (-4.9)	**-5.93*** (-4.45)	–	**-0.0007*** (-5.01)	**0.004*** (12.9)
gdp_n	–	–	**-0.18*** (-4.43)	**2.92E-05*** (3.94)	–	–	**-0.002*** (-10.8)
gdp_p	–	–	**1.86*** (4.68)	–	–	–	–
i_conc_exp	–	**35.4*** (4.55)	**3020.2**** (2.67)	–	**-17.4*** (-47.5)	–	–
i_divr_exp	–	**-11.5*** (-5.66)	–	–	–	**21.8*** (4.69)	–
i_int_com	**3.61**** (2.65)	–	–	–	**-4.32*** (-16.5)	–	–
imp_t	–	–	**0.04*** (2.92)	–	**0.0001*** (40.9)	**0.0001**** (2.85)	**0.001*** (9.08)
itech	–	**0.01**** (2.98)	–	–	–	**0.03*** (5.70)	–
inf		**-0.19*** (-5.61)	**63.02*** (5.40)	–	–	**0.003**** (3.17)	–
n_accor	–	–	–	–	–	–	–
ouv_total	**0.02*** (3.07)	**0.03*** (15.7)	**-74.5*** (-4.68)	–	**-0.04*** (-30.8)	–	**-0.05*** (-9.29)
p_achat_exp	–	**-0.02*** (-4.25)	**3.43**** (3.25)	**0.005*** (3.38)	–	**0.01**** (2.92)	**-0.008*** (-3.62)
pop_tot	**-2.92*** (-3.73)	–	**0.18**** (2.74)	–	–	ي-	–
st_pltque	–	–	–	–	–	–	–
t_ch	**0.008*** (3.08)	**0.11**** (2.4)	–	**0.32*** (4.44)	**1.07*** (25.1)	–	–
trd_pib	–	–	**44.5*** (5.17)	–	**0.02*** (34.2)	**-0.07*** (-5.07)	–

ouv_intra_{t-1}	-	-	-	**-0.69*** (-3.26)	-	**-0.82**** (-3.63)	-
ouv_intra_{t-2}	-	-	-	-	**0.08**** (5.62)	-	**-1.07*** (-10.2)
تشخيص النموذج							
$\bar{R}^2$	0.507	0.8603	0.8987	0.6268	0.9992	0.7893	0.8918
D.W	2.105	1.86	2.19	2.32	3.35	2.43	2.36
Ljung-Box	13.9 [0.30]	9.28 [0.67]	15.3 [0.22]	8.84 [0.63]	20.2 [0.01]	8.25 [0.69]	15.7 [0.15]
Jaque-Bera	1.41 [0.49]	0.49 [0.78]	0.36 [0.83]	0.70 [0.70]	0.75 [0.68]	0.83 [0.65]	0.78 [0.67]
BG-LM	0.57 [0.58]	0.13 [0.87]	1.27 [0.37]	0.68 [0.52]	2.69 [0.39]	0.68 [0.57]	1.83 [0.21]
ARCH	0.007 [0.93]	0.15 [0.69]	0.17 [0.67]	2.90 [0.10]	0.16 [0.69]	0.002 [0.95]	0.03 [0.85]
B.P.G	0.49 [0.73]	1.08 [0.45]	0.81 [0.63]	0.37 [0.82]	0.97 [0.53]	1.11 [0.45]	1.03 [0.43]
N	22	22	22	22	22	22	22

ملاحظة: * : مستوى معنوية1%، ** : مستوى معنوية5% ؛( ): " *t-statistic* " ؛ [ ] : احتمال الاحصائية ؛ ***N***: عدد المشاهدات؛ "":المتغير بالفروق من الدرجة الأولى؛ "": المتغير بالفروق من الدرجة الثانية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

❖ **العلاقة الانحدارية للنموذج**: من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق يمكن أن نستخرج المعادلة المثلى للنموذج والخاصة بكل دولة كما يلي:

➢ **حالة الجزائر**:

$$D(ouv_intra)_t = 3.61 i_int_com_t + 0.02 D(ouv_total)_t - 2.92 pop_tot_t + 0.008 t_ch_t$$

➢ **حالة المغرب**:

$$ouv_intra_t = 35.4 D(i_conc_exp) - 11.5 D(i_divr_exp) + 0.01 D(itech) + 0.03 ouv_total$$
$$-0.02 D(p_achat_exp) + 0.11 D(t_ch) - 0.19 inf$$

➢ **حالة تونس**:

$$ouv_intra_t = -0.09 D(exp_t)_t - 0.18 D(gdp_n) + 1.86 D(gdp_p) + 3020.2 i_conc_exp$$
$$+0.04 D(imp_t) + 63.02 inf - 74.5 D(ouv_total) + 3.43 D(p_achat_exp) + 0.18 pop_tot$$
$$+44.5 D(trd_pib)$$

➢ **حالة مصر**:

$$D(ouv_intra)_t = -5.93 D(exp_t)_t + 2.92 DD(gdp_n) + 0.005 D(p_achat_exp)$$
$$+0.32 D(t_ch) - 0.69 D(ouv_intra)_{t-1}$$

➢ **حالة ليبيا**:

$$D(ouv_intra)_t = -17.4D(i_conc_\exp) - 4.32D(i_\text{int}_com) + 0.0001DD(imp_t)$$
$$-0.04D(ouv_total) + 1.07D(t_ch) + 0.02D(trd_pib) + 0.08D(ouv_intra)_{t-2}$$

- **حالة السودان:**

$$ouv_intra_t = -0.0007D(\exp_t) + 21.8D(i_divr_\exp) + 0.0001D(imp_t) + 0.003D(\inf)$$
$$+0.03D(itech) + 0.01D(p_achat_\exp) - 0.07D(trd_pib) - 0.82ouv_intra_{t-1}$$

- **حالة موريتانيا:**

$$ouv_intra_t = 0.004D(\exp_t) - 0.002D(gdp_n) + 0.001DD(imp_t) - 0.05D(ouv_total)$$
$$-0.008D(p_achat_\exp) - 0.82ouv_intra_{t-2}$$

المطلب الثالث: تشخيص نموذج الدراسة.

لمعرفة صلاحية النموذج المقدر وقوته تم إجراء مجموعة من الاختبارات لذلك والتي لخصت نتائجها في الجدول السابق، حيث يمكن التعليق على تلك النتائج والخاصة بحالة كل دولة كما يلي.

أولاً: حالة الجزائر: يعتبر النموذج المقدر في حالة الجزائر سليم وكانت نتائج الاختبارات إيجابية أي في صالح النموذج، وتدل نتائج تلك الاختبارات على ما يلي:

1. اختبار المعنوية الجزئية لمعلمات النموذج: من خلال اختبار ستيودنت يتضح لنا أن "$probr"t^c$" للمعلمات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع أكبر من الاحتمال 0.05 وبالتالي فإن معاملات النموذج لها معنوية إحصائية.

2. اختبار قوة التأثير: من خلال قيمة معامل التحديد التي تساوي 0.507 ($\bar{R}^2 = 0.507$) يلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 50.7%، وهو تأثير مقبول.

3. دراسة واختبار البواقي: يتضمن دراسة واختبار البواقي ما يلي:

- إن قيمة دربين واتسون $D.W$=2.1بوقوعها داخل مجال الثقة يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة 1.

- وبالنسبة لاختبار دوال الارتباط الذاتي من الدرجة "k"، فبفحص دوال الارتباط الذاتي يتضح أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k حيث k >0 تختلف معنويا عن الصفر، أي عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء، واختبار *Ljung-Box* يثبت ذلك، إذ أن احتمال إحصائية *LB=13.9* (آخر قيمة في العمود *Q-Stat*)يساوي 0.30 وهو أكبر من الاحتمال 0.05، ويدل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى أن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.

➢ أما بالنسبة لطبيعية البواقي فإن احتمال إحصائية *Jaque-Bera* يساوي 0.49وهو أكبر من الاحتمال 0.05 (*Prob* = 0.49>0.05) وبالتالي فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

➢ يشير احتمال إحصائية اختبار *BG-LM* والذي يساوي 0.58 وهو أكبر من احتمال القيمة الحرجة(*Prob* = 0.58>0.05) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

➢ أما بالنسبة لتجانس تباين الأخطاء، فحسب اختبار *ARCH* يتضح أن احتمال إحصائية هذا الأخير أكبر من احتمال القيمة الحرجة0.05 وهو يساوي 0.93(*Prob* = 0.93>0.05)، وبالتالي نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء، واختبار *B.P.G*هو الآخر يثبت فرضية تجانس تباين الأخطاء إذ أن احتمال إحصائيته أكبر من الاحتمال 0.05 وهو يساوي 0.73.

ثانيـــاً: حالة المغرب: أسفرت الاختبارات الخاصة باختبار صحة وقوة النموذج عما يلي:

1. اختبار المعنوية الجزئية لمعلمات النموذج: من خلال اختبار ستيودنت يتضح لنا أن "$probr"t^c$ للمعلمات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع أكبر من الاحتمال 0.05 وبالتالي فإن معاملات النموذج لها معنوية إحصائية.

2. اختبار قوة التأثير: من خلال قيمة معامل التحديد التي تساوي 0.8603 ($\overline{R}^2 = 0.8603$) يلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 86.03%، وهو تأثير جيد.

3. دراسة واختبار البواقي: يتضمن دراسة واختبار البواقي ما يلي:

➢ إن قيمة دربين واتسون *D.W*=1.86بوقوعها داخل مجال الثقة تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

➢ وبالنسبة لاختبار دوال الارتباط الذاتي من الدرجة "*k*"، فبفحص دوال الارتباط الذاتي يتضح أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات *k* حيث 0< *k*تختلف معنوياً عن الصفر، أي عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء، واختبار *Ljung-Box* يثبت ذلك، إذ أن احتمال إحصائية *LB=9.28*(آخر قيمة في العمود *Q-Stat*)يساوي 0.67 وهو أكبر من الاحتمال 0.05، ويدل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى أن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.

➢ أما بالنسبة لطبيعية البواقي فإن احتمال إحصائية *Jaque-Bera* الذي يساوي 0.78 وهو أكبر من الاحتمال 0.05 (*Prob* = 0.78>0.05) وبالتالي فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

➢ يشير احتمال إحصائية اختبار *BG-LM*والذي يساوي 0.57 وهو أكبر من احتمال القيمة الحرجة(*Prob* = 0.57>0.05) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

➢ أما بالنسبة لتجانس تباين الأخطاء، فحسب اختبار *ARCH*يتضح أن احتمال إحصائية هذا الأخير أكبر من احتمال القيمة الحرجة0.05 وهو يساوي 0.15(*Prob* = 0.15>0.05)، وبالتالي نقبل فرضية تجانس

تباين الأخطاء، واختبار *B.P.G*هو الآخر يثبت فرضية تجانس تباين الأخطاء إذ أن احتمال إحصائيته أكبر من الاحتمال 0.05 وهو يساوي0.45.

ثالثـــاً: حالة تونس: أسفرت الاختبارات الخاصة باختبار صحة وقوة النموذج عما يلي:

1. اختبار المعنوية الجزئية لمعلمات النموذج: من خلال اختبار ستيودنت يتضح لنا أن "$probr"t^c$ للمعلمات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع أكبر من الاحتمال 0.05 وبالتالي فإن معاملات النموذج لها معنوية إحصائية.

2. اختبار قوة التأثير: من خلال قيمة معامل التحديد التي تساوي 0.8987 ($\bar{R}^2 = 0.8987$) يلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 89.87%، وهو تأثير جيد.

3. دراسة واختبار البواقي: يتضمن دراسة واختبار البواقي ما يلي:

- إن قيمة دربين واتسون *D.W*=2.15بوقوعها داخل مجال الثقة تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.
- وبالنسبة لاختبار دوال الارتباط الذاتي من الدرجة "*k*"، فبفحص دوال الارتباط الذاتي يتضح أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات *k* حيث *k* >0تختلف معنوياً عن الصفر، أي عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء، واختبار *Ljung-Box* يثبت ذلك، إذ أن احتمال إحصائية *LB=15.3* (آخر قيمة في العمود *Q-Stat*) يساوي 0.22 وهو أكبر من الاحتمال 0.05، ويدل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى أن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.
- حسب احتمال إحصائية *Jaque-Bera* الذي يساوي 0.83وهو أكبر من الاحتمال 0.05 (*Prob* = 0.83>0.05) فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- يشير احتمال إحصائية اختبار *BG-LM* والذي يساوي 0.37 وهو أكبر من احتمال القيمة الحرجة(*Prob* = 0.37>0.05) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.
- أما بالنسبة لتجانس تباين الأخطاء، فحسب اختبار *ARCH*يتضح أن احتمال إحصائية هذا الأخير أكبر من احتمال القيمة الحرجة0.05 وهو يساوي 0.67،وبالتالي نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء، واختبار *B.P.G*هو الآخر يثبت فرضية تجانس تباين الأخطاء إذ أن احتمال إحصائيته أكبر من الاحتمال 0.05 وهو يساوي0.63.

رابعـــاً: حالة مصر: أسفرت الاختبارات الخاصة باختبار صحة وقوة النموذج عما يلي:

1. اختبار المعنوية الجزئية لمعلمات النموذج: من خلال اختبار ستيودنت يتضح لنا أن "$probr"t^c$ للمعلمات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع أكبر من الاحتمال 0.05 وبالتالي فإن معاملات النموذج لها معنوية إحصائية.

2. اختبار قوة التأثير: من خلال قيمة معامل التحديد التي تساوي 0.6268 ($\overline{R}^2 = 0.6268$) يلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 62.68%، وهو تأثير متوسط.

3. دراسة واختبار البواقي: يتضمن دراسة واختبار البواقي ما يلي:

- إن قيمة دربين واتسون $D.W$=2.32 بوقوعها خارج مجال الثقة يدل على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.
- وبالنسبة لاختبار دوال الارتباط الذاتي من الدرجة "k"، فبفحص دوال الارتباط الذاتي يتضح أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k حيث k >0 تختلف معنوياً عن الصفر، أي عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء، واختبار *Ljung-Box* يثبت ذلك، إذ أن احتمال إحصائية $LB=8.84$ (آخر قيمة في العمود *Q-Stat*) يساوي 0.63 وهو أكبر من الاحتمال 0.05، ويدل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى أن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.
- أما بالنسبة لطبيعية البواقي فإن احتمال إحصائية *Jaque-Bera* الذي يساوي 0.70 وهو أكبر من الاحتمال 0.05 ($Prob = 0.70>0.05$) وبالتالي فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- يشير احتمال إحصائية اختبار *BG-LM* والذي يساوي 0.52 وهو أكبر من احتمال القيمة الحرجة (0.05<0.52 = $Prob$) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.
- أما بالنسبة لتجانس تباين الأخطاء، فحسب اختبار *ARCH* يتضح أن احتمال إحصائية هذا الأخير أكبر من احتمال القيمة الحرجة 0.05 وهو يساوي 0.10 ($Prob = 0.10>0.05$)، وبالتالي نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء، واختبار *B.P.G* هو الآخر يثبت فرضية تجانس تباين الأخطاء إذ أن احتمال إحصائيته أكبر من الاحتمال 0.05 وهو يساوي 0.32.

خامساً: حالة ليبيا: أسفرت الاختبارات الخاصة باختبار صحة وقوة النموذج في هذه الحالة عما يلي:

1. اختبار المعنوية الجزئية لمعلمات النموذج: من خلال اختبار ستيودنت يتضح لنا أن "t^c" $probr$ للمعلمات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع أكبر من الاحتمال 0.05 وبالتالي فإن معاملات النموذج لها معنوية إحصائية.

2. اختبار قوة التأثير: من خلال قيمة معامل التحديد التي تساوي 0.9992 ($\overline{R}^2 = 0.9992$) يلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 99.92%، وهو تأثير قوي.

3. دراسة واختبار البواقي: يتضمن دراسة واختبار البواقي ما يلي:

- إن قيمة دربين واتسون $D.W$=3.35 بوقوعها خارج مجال الثقة تدل على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

➢ وبالنسبة لاختبار دوال الارتباط الذاتي من الدرجة "k"، فبفحص دوال الارتباط الذاتي يتضح أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k حيث $k>0$ لا تختلف معنوياً عن الصفر، أي وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء، واختبار *Ljung-Box* يثبت ذلك، إذ أن احتمال إحصائية *LB=20.2* (آخر قيمة في العمود *Q-Stat*) يساوي 0.01 وهو أصغر من الاحتمال 0.05، ويدل ذلك على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى أن البواقي ليست تشويش أبيض.

➢ أما بالنسبة لطبيعية البواقي فإن احتمال إحصائية *Jaque-Bera* الذي يساوي 0.68 وهو أكبر من الاحتمال 0.05 ($Prob = 0.68>0.05$) وبالتالي فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

➢ يشير احتمال إحصائية اختبار *BG-LM* والذي يساوي 0.39 وهو أكبر من احتمال القيمة الحرجة (0.05 $Prob = 0.39>$) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

➢ أما بالنسبة لتجانس تباين الأخطاء، فحسب اختبار *ARCH* يتضح أن احتمال إحصائية هذا الأخير أكبر من احتمال القيمة الحرجة 0.05 وهو يساوي 0.69 ($Prob = 0.69>0.05$)، وبالتالي نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء، واختبار *B.P.G* هو الآخر يثبت فرضية تجانس تباين الأخطاء إذ أن احتمال إحصائيته أكبر من الاحتمال 0.05 وهو يساوي 0.53.

سادســاً: حالة السودان: أسفرت الاختبارات الخاصة باختبار صحة وقوة النموذج عما يلي:

1. اختبار المعنوية الجزئية لمعلمات النموذج: من خلال اختبار ستيودنت يتضح لنا أن "$probr"t^c$ للمعلمات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع أكبر من الاحتمال 0.05 وبالتالي فإن معاملات النموذج لها معنوية إحصائية.

2. اختبار قوة التأثير: من خلال قيمة معامل التحديد التي تساوي 0.7893 ($\bar{R}^2 = 0.7893$) يلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 78.93%، وهو تأثير جيد.

3. دراسة واختبار البواقي: يتضمن دراسة واختبار البواقي ما يلي:

➢ إن قيمة دربين واتسون *D.W=2.43* بوقوعها خارج مجال الثقة تدل على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة 1.

➢ وبالنسبة لاختبار دوال الارتباط الذاتي من الدرجة "k"، فبفحص دوال الارتباط الذاتي يتضح أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k حيث $k>0$ تختلف معنوياً عن الصفر، أي عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء، واختبار *Ljung-Box* يثبت ذلك، إذ أن احتمال إحصائية *LB=8.25* (آخر قيمة في العمود *Q-Stat*) يساوي 0.69 وهو أكبر من الاحتمال 0.05، ويدل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى أن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.

➢ أما بالنسبة لطبيعية البواقي فإن احتمال إحصائية *Jaque-Bera* الذي يساوي 0.65 وهو أكبر من الاحتمال 0.05 (*Prob* = 0.65>0.05) وبالتالي فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

➢ يشير احتمال إحصائية اختبار *BG-LM* والذي يساوي 0.57 وهو أكبر من احتمال القيمة الحرجة(*Prob* = 0.57>0.05) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

➢ أما بالنسبة لتجانس تباين الأخطاء، فحسب اختبار *ARCH*يتضح أن احتمال إحصائية هذا الأخير أكبر من احتمال القيمة الحرجة 0.05 وهو يساوي 0.95 (*Prob* = 0.95>0.05)، وبالتالي نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء، واختبار *B.P.G* هو الآخر يثبت فرضية تجانس تباين الأخطاء إذ أن احتمال إحصائيته أكبر من الاحتمال 0.05 وهو يساوي 0.45.

سابعــاً: حالة موريتانيا: أسفرت الاختبارات الخاصة باختبار صحة وقوة النموذج عما يلي:

1. اختبار المعنوية الجزئية لمعلمات النموذج: من خلال اختبار ستيودنت يتضح لنا أن "$probr"t^c$ للمعلمات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع أكبر من الاحتمال 0.05 وبالتالي فإن معاملات النموذج لها معنوية إحصائية.

2. اختبار قوة التأثير: من خلال قيمة معامل التحديد التي تساوي 0.8918 ($\overline{R}^2 = 0.8603$) يلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 89.18%، وهو تأثير جيد.

3. دراسة واختبار البواقي: يتضمن دراسة واختبار البواقي ما يلي:

➢ إن قيمة دربين واتسون *D.W*=2.36 بوقوعها داخل مجال الثقة حسب جدول دربين واتسون يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

➢ وبالنسبة لاختبار دوال الارتباط الذاتي من الدرجة "*k*"، فبفحص دوال الارتباط الذاتي يتضح أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات *k* حيث *k* >0 تختلف معنوياً عن الصفر، أي عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء، واختبار *Ljung-Box* يثبت ذلك، إذ أن احتمال إحصائية *LB=15.7* (آخر قيمة في العمود *Q-Stat*) يساوي 0.15 وهو أكبر من الاحتمال 0.05، ويدل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى أن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.

➢ أما بالنسبة لطبيعية البواقي فإن احتمال إحصائية *Jaque-Bera* الذي يساوي 0.67 وهو أكبر من الاحتمال 0.05 (*Prob* = 0.67>0.05) وبالتالي فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

➢ يشير احتمال إحصائية اختبار *BG-LM* والذي يساوي 0.21 وهو أكبر من احتمال القيمة الحرجة (*Prob* = 0.21>0.05) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

➢ أما بالنسبة لتجانس تباين الأخطاء، فحسب اختبار *ARCH* يتضح أن احتمال إحصائية هذا الأخير أكبر من احتمال القيمة الحرجة 0.05 وهو يساوي 0.85 (*Prob* = 0.85>0.05)، وبالتالي نقبل فرضية تجانس

تباين الأخطاء، واختبار *B.P.G* هو الآخر يثبت فرضية تجانس تباين الأخطاء إذ أن احتمال إحصائيته أكبر من الاحتمال 0.05 وهو يساوي 0.43.

المبحث الثالث: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج تقدير النموذج.

إن النتائج المتوصل إليها سابقا من خلال تقدير العوامل المؤثرة على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، تعتبر مقبولة من الناحية القياسية في معظم نتائجها وذلك بناءً على ما أسفرت عليه نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة عن صحة هذه الأخيرة، إلا أنه اقتصادياً يمكن تحليل وتفسير تلك النتائج حسب النظرية الاقتصادية والبناء النظري للموضوع المقدم في الفصول السابقة من خلا هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل الإحصائي والاقتصادي لنتائج الدراسة.

يمكن تحليل النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج الدراسة بالنسبة لحالة كل دولة كما يلي:

أولاً: الجزائر: من خلال نتائج التقدير السابقة حصلنا على الصيغة القياسية المثلى للنموذج حسب حالة الجزائر كما يلي:

$$D(ouv_intra)_t = 3.61i_int_com_t + 0.02D(ouv_total)_t - 2.92\,pop_tot_t + 0.008t_ch_t$$

ويتضح من خلال صيغة النموذج الأخيرة ما يلي:

- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لمؤشر تكامل التجارة على مؤشر التجارة البينية للجزائر اتجاه الدول الست الأخرى، حيث أنه إذا ارتفع مؤشر تكامل التجارة بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التجارة البينية للجزائر اتجاه الدول الست الأخرى بـــ 3.61نقطة.
- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة الانفتاح التجاري الكلي على فجوة مؤشر التجارة البينية للجزائر اتجاه دول شمال افريقيا الست الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير حوالي 0.02نقطة،ويعني هذا أن الزيادة في فجوة الانفتاح التجاري الكلي بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى ارتفاع فجوة مؤشر التجارة البينية بـ0.02نقطة، وهو تأثير ضعيف.
- وجود أثر موجب ضعيف وقوي معنوياً لمعدل الصرف على فجوة مؤشر التجارة البينية للجزائر، ويعني ذلك من خلال معادلة النموذج أن تحسن معدل الصرف بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع فجوة مؤشر التجارة البينية للجزائر بـــ 0.008نقطة، وهو تأثير جد ضعيف.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد الذي بلغ قيمة الـ 50.7%، وتعتبر هذه النسبة ليست بالجيدة، أما نسبة 49.3% فهي تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما تعود للمشاكل والأخطاء الإحصائية داخل النموذج المقدر.

ثانياً: المغرب: من خلال نتائج التقدير السابقة حصلنا على الصيغة القياسية المثلى للنموذج حسب حالة المغرب وهي:

$$ouv_intra_t = 35.4D(i_conc_exp) - 11.5D(i_divr_exp) + 0.01D(itech) + 0.03ouv_total$$

$$-0.02D(p_achat_exp) + 0.11D(t_ch) - 0.19inf$$

ويتضح من خلال صيغة النموذج الأخيرة ما يلي:

- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة مؤشر تركز الصادرات على مؤشر التجارة البينية للمغرب اتجاه الدول الست الأخرى، حيث أنه إذا ارتفع مؤشر تركز الصادرات بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التجارة البينية للمغرب اتجاه الدول الست الأخرى بـ 35.4نقطة.
- وجود أثر سالب وقوي معنوياً لفجوة مؤشر تنوع الصادرات على التجارة البينية للمغرب اتجاه دول شمال افريقيا الست الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير حوالي 11.5نقطة، ويعني هذا أن الزيادة في فجوة مؤشر تنوع الصادرات بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـ11.5نقطة.
- وجود أثر موجب ضعيف وقوي معنوياً لمعدلات التبادل التجاري على التجارة البينية للمغرب، ويعني ذلك من خلال معادلة النموذج أن تحسن معدلات التبادل التجاري بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة البينية للمغرب اتجاه الدول الأخرى بـ 0.01 نقطة، وهو تأثير جد ضعيف.
- وجود أثر موجب ضعيف وقوي معنوياً للانفتاح التجاري لمجموع الصادرات والواردات الكلية على التجارة البينية للمغرب، ويعني ذلك من خلال معادلة النموذج أن اتجاه الانفتاح التجاري لمجموع الصادرات والواردات الكلية إلى الزيادة بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة البينية للمغرب اتجاه الدول الأخرى بـ 0.03 نقطة، وهو تأثير جد ضعيف حسب المعامل.
- وجود أثر سالب وقوي معنوياً لفجوة القوة الشرائية للصادرات على التجارة البينية للمغرب اتجاه دول شمال افريقيا الست الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير حوالي 0.02 نقطة، ويعني هذا أن الزيادة في فجوة القوة الشرائية للصادرات بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـ0.02 نقطة.
- وجود أثر موجب ضعيف وقوي معنوياً لمعدل الصرف الحقيقي على التجارة البينية للمغرب، ويعني ذلك من خلال معادلة النموذج أن اتجاه معدل الصرف الحقيقي إلى التحسن بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة البينية للمغرب اتجاه الدول الأخرى بـ 0.11نقطة.
- وجود أثر سالب وقوي معنوياً لمعدل التضخم على التجارة البينية للمغرب اتجاه دول شمال افريقيا الست الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير 0.19 نقطة، ويعني هذا أن الزيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـ0.19 نقطة.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد الذي بلغ قيمة الـ 86.03 %، وتعتبر هذه النسبة جيدة ومقبولة، أما نسبة 13.97% فهي تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما تعود للمشاكل والأخطاء الإحصائية داخل النموذج المقدر.

ثالثاً: تونس: من خلال نتائج التقدير السابقة حصلنا على الصيغة القياسية المثلى للنموذج حسب حالة تونس وهي:

$$ouv_intra_t = -0.09D(exp_t)_t - 0.18D(gdp_n) + 1.86D(gdp_p) + 3020.2i_conc_exp$$
$$+0.04D(imp_t) + 63.02inf - 74.5D(ouv_total) + 3.43D(p_achat_exp) + 0.18pop_tot$$
$$+44.5D(trd_pib)$$

ويتضح من خلال صيغة النموذج الأخيرة ما يلي:

- جود أثر سالب لفجوة الصادرات الكلية من السلع والخدمات على التجارة البينية للتونس اتجاه دول شمال إفريقيا الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير 0.09 نقطة، بحيث أن الزيادة في الصادرات الكلية من السلع والخدمات بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـ0.09 نقطة.
- جود أثر سالب لفجوة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي على التجارة البينية، بحيث تنخفض هذه الأخير بنقطة واحدة إذا ارتفع الناتج المحلي الاسمي بـ 0.18 نقطة.
- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على التجارة البينية، حيث أنه إذا ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التجارة البينية للتونس اتجاه الدول الست الأخرى بـ 1.86نقطة.
- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لتركز الصادرات على التجارة البينية للدولة، حيث أنه إذا ارتفع مؤشر تركز الصادرات بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التجارة البينية للتونس اب 3020.2 نقطة.
- وجود أثر موجب وقوي معنوياً للواردات الاجمالية من السلع والخدمات على التجارة البينية لتونس، حيث أنه إذا ارتفعت الواردات الاجمالية بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع التجارة البينية للتونس اتجاه الدول الست الأخرى بـ 0.04 نقطة.
- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لمعدل التضخم على التجارة البينية للبلد، حيث أن ارتفاعه بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التجارة البينية للتونس بـ 63.02 نقطة.
- جود أثر سالب لفجوة الانفتاح التجاري الكلي على التجارة البينية للتونس اتجاه دول شمال إفريقيا الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير 74.5 نقطة، بحيث أن الزيادة في فجوة الانفتاح التجاري الكلي بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـ74.5 نقطة.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة القوة الشرائية للصادرات على التجارة البينية، حيث أنه إذا ارتفعت فجوة القوة الشرائية للصادرات بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع التجارة البينية للتونس اتجاه الدول الست الأخرى بـ 3.43 نقطة.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً للنمو السكاني على التجارة البينية للدولة، حيث أنه إذا ارتفع النمو السكاني بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التجارة البينية للتونس ابـ 0.18 نقطة.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة التجارة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على التجارة البينية لتونس، حيث أنه إذا ارتفعت فجوة التجارة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع التجارة البينية للتونس اتجاه الدول الست الأخرى بـ 44.5 نقطة.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد الذي بلغ قيمة الـ 89.87%،وتعتبر هذه النسبة جيدة ومقبولة، أما نسبة 10.13% فهي تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما تعود للمشاكل والأخطاء الإحصائية داخل النموذج المقدر.

رابعاً: مصر: من خلال نتائج التقدير السابقة حصلنا على الصيغة القياسية المثلى للنموذج حسب حالة مصر وهي كما يلي:

$$D(ouv_intra)_t = -5.93D(exp_t)_t + 2.92DD(gdp_n) + 0.005D(p_achat_exp)$$
$$+0.32D(t_ch) - 0.69D(ouv_intra)_{t-1}$$

ويتضح من خلال صيغة النموذج الأخيرة ما يلي:

➢ جود أثر سالب لفجوة الصادرات الكلية من السلع والخدمات على فجوة التجارة البينية لمصر اتجاه دول شمال إفريقيا الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير 5.93 نقطة، بحيث أن الزيادة في الصادرات الكلية من السلع والخدمات بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض فجوة التجارة البينية بـــ .5.93 نقطة.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي على فجوة التجارة البينية لمصر، حيث أنه إذا ارتفعت فجوة إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع التجارة البينية للمصر اتجاه دول شمال إفريقيا الأخرى قيد الدراسة بـ 2.92نقطة.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة القوة الشرائية للصادرات على فجوة التجارة البينية، حيث أنه إذا ارتفعت فجوة القوة الشرائية للصادرات بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع فجوة التجارة البينية لمصر اتجاه الدول الست الأخرى بـ 0.005 نقطة، وهو تأثير ضعيف جداً.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة سعر صرف الجنيه المصري على فجوة التجارة البينية لمصر، حيث أنه إذا ارتفع بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع فجوة التجارة البينية لمصر اتجاه الدول الأخرى بـ 0.32 نقطة.

- وجود أثر سالب لفجوة التجارة البينية المتأخرة بسنة على فجوة التجارة البينية الحالية، بحيث تنخفض هذه الأخير بنقطة واحدة إذا ارتفعت فجوة التجارة البينية للسنة الماضية بـــ 0.18 نقطة.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد الذي بلغ قيمة الـ 62.68 %، وتعتبر هذه النسبة جيدة ومقبولة، أما نسبة 37.32 % فهي تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما تعود للمشاكل والأخطاء الإحصائية داخل النموذج المقدر.

خامساً: ليبيا: من خلال نتائج التقدير السابقة حصلنا على الصيغة القياسية المثلى للنموذج حسب حالة ليبيا وهي كما يلي:

$$D(ouv_intra)_t = -17.4D(i_conc_\exp) - 4.32D(i_\text{int}_com) + 0.0001DD(imp_t)$$

$$-0.04D(ouv_total) + 1.07D(t_ch) + 0.02D(trd_pib) + 0.08D(ouv_intra)_{t-2}$$

ويتضح من خلال صيغة النموذج الأخيرة ما يلي:

- وجود أثر سالب لفجوة مؤشر تركز الصادرات على فجوة التجارة البينية ليبيا اتجاه دول شمال إفريقيا الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير 17.4 نقطة، بحيث أن الزيادة في فجوة مؤشر تركز الصادرات بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض فجوة التجارة البينية بـــ .17.4نقطة.
- وجود أثر سالب لفجوة مؤشر تكامل التجارة على فجوة التجارة البينية، بحيث تنخفض هذه الأخير بنقطة واحدة إذا ارتفعت فجوة مؤشر تكامل التجارة بـــ 4.32 نقطة.
- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة الواردات الكلية من السلع والخدمات على فجوة التجارة البينية لليبيا، حيث أنه إذا ارتفعت فجوة الواردات الكلية بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع فجوة التجارة البينية لليبيا اتجاه دول شمال إفريقيا الأخرى قيد الدراسة بـــ 0.0001 نقطة، وهو تأثير ضعيف جداً.
- جود أثر سالب لفجوة الانفتاح التجاري الكلي على فجوة التجارة البينية، بحيث تنخفض هذه الأخير بنقطة واحدة إذا ارتفعت فجوة الانفتاح التجاري الكلي بـــ 0.04 نقطة
- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة معدل سعر الصرف على فجوة التجارة البينية، حيث أنه إذا ارتفعت فجوة سعر الصرف بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع فجوة التجارة البينية لليبيا اتجاه الدول الست الأخرى بـــ 1.07نقطة.
- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة التجارة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على فجوة التجارة البينية لليبيا، حيث أنه إذا ارتفعت فجوة التجارة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع فجوة التجارة البينية لليبيا اتجاه الدول الأخرى بـــ 0.02 نقطة.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة التجارة البينية المتأخرة بفترتين على فجوة التجارة البينية الحالية لليبيا، حيث أنه إذا ارتفعت فجوة التجارة البينية المتأخرة بفترتين بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع فجوة التجارة البينية لليبيا اتجاه الدول الأخرى بـــ 0.08 نقطة.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد الذي بلغ قيمة الـ 99.92 %، وتعتبر هذه النسبة جيدة ومقبولة، أما نسبة 0.08 % فهي تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما تعود للمشاكل والأخطاء الإحصائية داخل النموذج المقدر.

سادساً: السودان: من خلال نتائج التقدير السابقة حصلنا على الصيغة القياسية المثلى للنموذج حسب حالة السودان وهي كما يلي:

$$ouv_intra_t = -0.0007D(\exp_t) + 21.8D(i_divr_\exp) + 0.0001D(imp_t) + 0.003D(\inf)$$

$$+0.03D(itech) + 0.01D(p_achat_\exp) - 0.07D(trd_pib) - 0.82ouv_intra_{t-1}$$

ويتضح من خلال صيغة النموذج الأخيرة ما يلي:

➢ وجود أثر سالب وقوي معنوياً لفجوة حجم الصادرات الكلية على التجارة البينية للسودان اتجاه دول شمال إفريقيا الست الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير حوالي 0.0007 نقطة، ويعني هذا أن الزيادة في فجوة الصادرات الكلية بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـــ .0.0007 نقطة، وهو تأثير جد ضعيف.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة مؤشر تنوع الصادرات على التجارة البينية للسودان، ويعني ذلك من خلال معادلة النموذج أن تحسن فجوة مؤشر تنوع الصادرات بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة البينية للسودان اتجاه الدول الأخرى بـــ 21.8 نقطة.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة الواردات الكلية على التجارة البينية للسودان، ويعني ذلك من خلال معادلة النموذج أن اتجاه فجوة الواردات الكلية نحو الزيادة بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة البينية للسودان اتجاه الدول الأخرى بـــ 0.0001 نقطة، وهو تأثير جد ضعيف حسب المعامل.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة معدل التضخم على التجارة البينية للسودان، ويعني ذلك من خلال معادلة النموذج أن ارتفاع فجوة معدل التضخم بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة البينية للسودان اتجاه الدول الأخرى بـــ 0.003 نقطة، وهو تأثير جد ضعيف.

➢ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة معدلات التبادل التجاري على التجارة البينية للسودان، ويعني ذلك من خلال معادلة النموذج أن تحسن فجوة معدلات التبادل التجاري بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة البينية للسودان اتجاه الدول الأخرى بـــ 0.03 نقطة.

- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة مؤشر القوة الشرائية للصادرات على التجارة البينية للسودان، بحيث إذا ارتفعت فجوة القوة الشرائية لصادرات بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة البينية للسودان بـ 0.01 نقطة.
- وجود أثر سالب وقوي معنوياً لفجوة التجارة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي على التجارة البينية للسودان اتجاه دول شمال افريقيا الست الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير حوالي 0.07 نقطة، ويعني هذا أن الزيادة في فجوة التجارة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـ 0.07 نقطة.
- وجود أثر سالب وقوي معنوياً لعدل التجارة البينية المتأخرة بسنة على التجارة البينية الحالية للسودان، حيث يؤدي ارتفاع التجارة البينية المتأخرة بفترة بنقطة إلى انخفاض التجارة البينية الحالية بـ 0.82 نقطة.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد الذي بلغ قيمة الـ 78.93 %، وتعتبر هذه النسبة جيدة ومقبولة، أما نسبة 21.07% فهي تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما تعود للمشاكل والأخطاء الإحصائية داخل النموذج المقدر.

سابعاً: موريتانيا: من خلال نتائج التقدير السابقة حصلنا على الصيغة القياسية المثلى للنموذج حسب حالة موريتانيا وهي كما يلي:

$$ouv_intra_t = 0.004D(\exp_t) - 0.002D(gdp_n) + 0.001DD(imp_t) - 0.05D(ouv_total)$$
$$-0.008D(p_achat_\exp) - 0.82ouv_intra_{t-2}$$

ويتضح من خلال صيغة النموذج الأخيرة ما يلي:

- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة الصادرات الكلية على التجارة البينية لموريتانيا، ويعني ذلك من خلال معادلة النموذج أن ارتفاع فجوة الصادرات الكلية بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة البينية لموريتانيا اتجاه دول شمال إفريقيا الأخرى بـ 0.004 نقطة، وهو تأثير ضعيف.
- وجود أثر سالب وقوي معنوياً لفجوة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي على التجارة البينية لموريتانيا اتجاه الدول الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير حوالي 0.002 نقطة، ويعني هذا أن الزيادة في فجوة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـ .0.002 نقطة، وهو تأثير ضعيف.
- وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة الواردات الكلية على التجارة البينية لموريتانيا، ويعني ذلك من خلال معادلة النموذج أن تحسن فجوة الواردات الكلية بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة البينية للسودان اتجاه الدول الأخرى بـ 0.001 نقطة، وهو تأثير ضعيف.

- وجود أثر سالب وقوي معنوياً لفجوة الانفتاح التجاري الكلي على التجارة البينية لموريتانيا اتجاه الدول الأخرى، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير حوالي 0.05 نقطة، ويعني هذا أن الزيادة في فجوة الانفتاح التجاري الكلي بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـ0.05 نقطة.
- وجود أثر سالب وقوي معنوياً لفجوة القوة الشرائية للصادرات على التجارة البينية لموريتانيا، حيث بلغت القيمة المقدرة للتأثير حوالي 0.008 نقطة، ويعني هذا أن الزيادة في فجوة القوة الشرائية للصادرات بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـ0.008 نقطة، وهو تأثير ضعيف.
- وجود أثر سالب وقوي معنوياً لعدل التجارة البينية المتأخرة بسنتين على التجارة البينية الحالية للسودان، حيث يؤدي ارتفاع التجارة البينية المتأخرة بفترتين بنقطة واحدة إلى انخفاض التجارة البينية الحالية بـ 0.82 نقطة.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد الذي بلغ قيمة الـ 89.18%، وتعتبر هذه النسبة جيدة ومقبولة، أما نسبة 20.82% فهي تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما تعود للمشاكل والأخطاء الإحصائية داخل النموذج المقدر.

المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة.

إن النتائج المتوصل إليها سابقا من خلال قياس العوامل التي تؤثر إيجابا أو سلبا على التجارة البينية لبلدان شمال إفريقيا خلال الفترة 1990–2010، تعتبر مقبولة من الناحية القياسية وذلك بناء على ما أسفرت عليه نتائج التقدير والاختبارات الشخصية للنموذج المقدر عن صحة هذا الأخير، إلا انه نجد بعضا من نتائج الدراسة في حالة بعض بلدان شمال إفريقيا كموريتانيا والسودان وليبيا على وجه الخصوص عليها تحفظات من الناحية الاقتصادية.

فعلى ضوء نتائج تقدير نموذج الدراسة نجد أن معدل التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الخام، الانفتاح التجاري والصادرات إلى العالم الخارجي، والواردات من العالم الخارجي، تمثل محددات رئيسية في حجم التجارة البينية لأغلب دول شمال إفريقيا.

ونلاحظ معنوية معدل التضخم مع الإشارة المتوقعة في المغرب، فالمغرب تعتبر أكثر بلدان شمال إفريقيا في معدل تضخمها، في حين نجد في دول أخرى من المنطقة كتونس والسودان أن معدل التضخم يؤثر إيجابا على حجم التجارة البينية لهما مع دول شمال إفريقيا، ويمكن تبرير ذلك بكبر حجم التضخم في هذه الدول حيث يعاني السودان من انخفاض عملته المستمر، أما باقي دول شمال إفريقيا فلم يسجل أي اثر لهذا المتغير على التجارة البينية لها.

ويعتبر استمرار ارتفاع نسبة التضخم في دول شمال إفريقيا احد الأسباب الرئيسية لانخفاض معدل نموها مقارنة بالدول النامية، كما أن لذلك أثار سلبية على المقدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق العالمية، لاسيما في أسواق الدول العربية ودول شمال إفريقيا مما ينعكس سلبا على أداء التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

وبالنسبة لأثر تقلب سعر صرف العملات المحلية لدول شمال إفريقيا مقابل الدولار الأمريكي، فهو ايجابي على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، أما بالنسبة لتونس والسودان وموريتانيا لم يسجل تأثير لهذا المتغير على التجارة البينية لها مع شمال إفريقيا.

والملاحظ اثر سعر الصرف على التجارة البينية لشمال إفريقيا جاء عكس النظرية الاقتصادية، غير أن المتمعن في سياسات الصرف التي تتبناه دول شمال إفريقيا ، يجد مبررا منطقيا للأثر الايجابي لسعر الصرف على التجارة البينية لهذه الدول؛ فأغلبية هذه الدول تحرص على استقرار أسعار صرفها من خلال أنظمة الصرف التي تتبعها، فأنظمة الصرف في شمال إفريقيا تختلف من بلد لآخر. وتؤثر بشكل ملموس، حسب البلدان، على تنافسية الصادرات وعلى التحكم في الواردات وفي التضخم.

فالبنك المركزي الجزائري يدير نظام التعويم للدينار الجزائري، وتهدف هذه السياسة الى المحافظة على استقرار سعر الصرف. ويملك البنك المركزي مخزونات واحتياطات ضخمة من العملة تعادل حوالي 191 مليار دولار أمريكي في نهاية 2013، ستتمكن من تفادي كل ضغط نحو الانخفاض. ويدير البنك المركزي المصري نظام انخفاض القيمة التدريجي للجنيه المصري، أما في ليبيا يرتبط الدينار بحقوق السحب الخاصة، وتعتمد موريتانيا نظام صرف مرن، ويقوم البنك المركزي الموريتاني بتعزيز سوق الصرف ، لان السوق غير الرسمي يملك ما يكفي من السيولة للمساهمة في استعادة استقرار سعر الصرف في السوقين معا.

وتتم إدارة نظام الصرف الثابت بالمغرب مقارنة مع سلة من العملات يهيمن عليها اليورو، وبتاريخ 25 يونيو 2012، استبدل البنك المركزي السوداني نظام الصرف الثابت الفعلي بنظام الصرف العائم المدبر، وبعد الثورة اعتمد البنك المركزي التونسي سياسات مرنة ووفر السيولة اللازمة للبنوك. وتم ربط الدينار التونسي بسلة من العملات يهيمن عليها اليورو.

ورغم أنه على مستوى التحليل النظري، يوجد غموض في طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف التجارة البينية، وان طبيعة واتجاه العلاقة يعتمد على مصدر هذه التقلبات، على أنه على المستوى التطبيقي، توجد دراسات تطبيقية متعددة تؤكد الأثر السلبي لتذبذب سعر الصرف على التجارة البينية. ففي دراسة موسعة لكل من *klein and shambaugh:*2004 بهذا الصدد، وجدو أن هناك علاقة عكسية ومعنوية إحصائيا بين مدى تذبذب سعر الصرف وحجم التجارة البينية، في حين أن اثر سعر الصرف الثابت كان ايجابيا على التبادل التجاري بين الدول.

أما بالنسبة لأثر الأداء الاقتصادي، ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي على التجارة البينية، فتظهر نتائج التقدير متفقة مع فرضية الارتباط الايجابي بين المتغيرين في مصر، إذ أن الاقتصاد المحلي الكبير من شانه تعزيز تقسيم العمل، ومن ثم تنوع السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توفير فرص أفضل للتبادل التجاري بين الدول، أما في تونس وموريتانيا فقد أظهرت النتائج ارتباطا سلبيا بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية، بينما لم يظهر اثر هذا المتغير في باقي دول شمال إفريقيا.

أما بالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري فيعتبر اكبر محدد للتجارة البينية لشمال إفريقيا حيث أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابا على التجارة البينية لشمال إفريقيا في كل من الجزائر والمغرب، وقد جاء هذا حسب النظرية الاقتصادية ، ويؤثر سلبا على التجارة البينية لشمال إفريقيا في كل من تونس وليبيا وموريتانيا، وربما كانت هذه النتيجة بسبب أن الإصلاحات التجارية في هذه الدول ليست نمطية وتخص قطاعا دون القطاعات الأخرى.

أما متغير التكامل التجاري فقد ظهر تأثيره على التجارة البينية في دولتين فقط وهما أولا: الجزائر وقد كان أثره ايجابيا على التجارة البينية ، وهذا يعني أن الجزائر تستفيد من اتفاقيات التكامل التجاري التي أبرمتها وثانيا ليبيا وقد كان أثره سلبيا على التجارة البينية وذلك يدل على عدم استفادة ليبيا من اتفاقيات التكامل التجاري التي أبرمتها، بالإضافة إلى اثر العقوبات والعراقيل الاقتصادية وخاصة التجارية التي كانت تعاني منها ليبيا.

وبينت نتائج الدراسة أن متغير القوة الشرائية للصادرات له تأثير قوي على حجم التبادل التجاري البيني لشمال إفريقيا، حيث جاء اثر هذا المتغير وفق الإشارة المتوقعة في كل من المغرب وموريتانيا، وقد كان لهذا المتغير اثر ايجابي على التجارة البينية لكل من تونس، ومصر والسودان..

وهناك متغيران هما الصادرات إلى العالم الخارجي وكذلك الواردات منه، واتضح أنهما معنويان ولهما تأثير على حجم التبادل التجاري بين دول شمال إفريقيا ، مع أننا حاولنا استخدام متغير التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) مع العالم الخارجي، غير انه لم يكن معنويا. وبتقسيمها إلى متغيرين كالصادرات إلى العالم الخارجي وكواردات من العالم الخارجي، ظهر من نتائج التقدير أهمية كل منهما، بالنسبة للصادرات لدول شمال إفريقيا خاصة منها تونس ومصر والسودان إلى العالم الخارجي، فتشير النتائج أن لها اثر سلبيا على تبادلها التجاري فيما بين شمال إفريقيا ، ويمكن تفسير هذه العلاقة بان الصادرات إلى العالم الخارجي (ماعدا دول شمال إفريقيا) تلعب دورا تنافسيا مع تجارتها مع دول شمال إفريقيا من خلال اثر المزاحمة، مما يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية لشمال إفريقيا. على الرغم من تسجيل اثر ايجابي لهذا المتغير بالنسبة لموريتانيا وقد يرجع هذا إلى ضعف المصادر المستقاة منها الإحصائيات الخاصة بهذا البلد.

وعلى خلاف ذلك، تكشف نتائج التقدير عن علاقة ايجابية بين واردات دول شمال إفريقيا واخص بالذكر ليبيا، السودان وموريتانيا من العالم الخارجي وتجارتها البينية مع دول شمال إفريقيا، وهذا يمكن تفسيره بان جزء من مكونات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا يعتمد على مستلزمات ومواد يتم استيرادها من العالم الخارجي، المواد الخام والسلع الوسيطية وغيرها من المدخلات والمستلزمات، التي يتم تصنيعها ثم إعادة تصديرها إلى دول شمال إفريقيا. وعادة عمليات إعادة التصدير تستغرق وقتا حتى يتم إعادة تصديرها.

وبالنسبة لمؤشر تنوع الصادرات نلاحظ اثر هذا المتغير في بلدين فقط هما : المغرب و السودان، ونلاحظ انه جاء وفق الإشارة المتوقعة، حيث كلما زاد البلد من تنوع صادراته كلما زاد حجم التبادل البيني التجاري في السودان، وقد جاء عكس الإشارة المتوقعة في المغرب ويمكن إرجاع السبب إلى عوامل أخرى تقيد الصادرات إلى شمال إفريقيا.

أما متغير تركز الصادرات فقد ظهر أثره في حجم التبادل التجاري البيني لثلاث دول من شمال إفريقيا وهي المغرب وتونس وليبيا، حيث جاء بالنسبة للمغرب وتونس وفق الإشارة المتوقعة، فكلما زاد التركز الجغرافي للصادرات زاد حجم التجارة البينية لكل منهما، وذلك يعكس اثر الجوار والحدود المشتركة وكذا الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة مع دول الجوار في حجم التجارة البينية لهذه الدول مع باقي دول شمال إفريقيا، أما بالنسبة لليبيا فقد كانت العلاقة بين مؤشر تركز الجغرافي للصادرات والتجارة البينية سلبية.

والجدير بالذكر أن نتائج الدراسة أظهرت أن هناك بعض المتغيرات الهامة والمؤثرة على حجم التجارة البينية لبعض دول شمال إفريقيا دون أخرى حيث نجد مثلا انه في تونس: متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام يؤثر على التجارة البينية لتونس بالإيجاب، كما أن متغير النمو السكاني ومتغير التجارة كنسبة من الناتج المحلي الخام سجل أثرا ايجابيا التجارة البينية لتونس.

وكذلك انفردت كل من المغرب والسودان بتأثير ايجابي متغير التبادل التجاري على حجم التجارة البينية مع دول شمال إفريقيا، وأخيرا فان متغير التجارة البينية المتأخرة بسنة سجل إشارة سلبية في كل من مصر، السودان، موريتانيا أما في ليبيا فقد سجل إشارة سلبية.

وبعبارة أخرى يمكن تلخيص نتائج النموذج اقتصاديا كما يلي:

- حيث تتأثر تجارة الجزائر مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: مؤشر التكامل التجاري، الانفتاح التجاري وبسعر صرفها.
- وتتأثر تجارة المملكة المغربية مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: التركز الجغرافي الصادرات السلعية، معدلات التبادل التجاري والانفتاح التجاري وسعر صرفها في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: تنوع الصادرات والقوة الشرائية للصادرات وتذبذب معدل تضخمها.

- كما تتأثر تجارة تونس مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتركز الجغرافي الصادرات والقوة الشرائية لها والواردات إلى العالم الخارجي، وبتذبذب معدل التضخم فيها وبالنمو السكاني في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: صادراتها إلى العالم الخارجي والناتج المحلي الإجمالي وبالانفتاح التجاري.
- تتأثر تجارة مصر مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الإجمالي، والقوة الشرائية للصادرات وسعر صرف عملتها في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: صادراتها إلى العالم الخارجي، وفجوة التجارة المتأخرة بسنتين.
- تتأثر تجارة ليبيا مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: مساهمة التجارة في الناتج المحلي الخام بوارداتها من العالم الخارجي وسعر صرف عملتها وبفجوة التجارة المتأخرة بسنتين. في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: التركز الجغرافي لصادراتها، التكامل التجاري، والانفتاح التجاري.
- تتأثر تجارة السودان مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: تنوع الصادرات والقوة الشرائية للصادرات، وارداتها إلى العالم الخارجي، التذبذب في معدل تضخم، معدل التبادل التجاري في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: صادراتها إلى العالم الخارجي ، التجارة كنسبة من الناتج المحلي الخام، وفجوة التجارة المتأخرة بسنتين.
- وأخيرا تتأثر تجارة موريتانيا مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: صادراتها إلى العالم الخارجي، ووارداتها إلى العالم الخارجي في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الخام، الانفتاح التجاري، والقوة الشرائية للصادرات ، وفجوة التجارة المتأخرة بسنتين.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن الاستنتاج بان التبادل التجاري بين دول شمال إفريقيا يتحدد بعدة متغيرات أهمها معدل التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الخام، الانفتاح التجاري والصادرات إلى العالم الخارجي، والواردات من العالم الخارجي، وهناك تباين في تأثيرها على بلدان شمال إفريقيا.

ومع ذلك لابد من الأخذ في الاعتبار أن هذه النتائج مقيدة بحدود هذه الدراسة، من حيث حجم العينة والفترة الزمنية، وكذلك بنوعية البيانات المتاحة، وعليه لا يمكن الجزم بحصر محددات التجارة البينية في هذه المتغيرات فقط، فهناك عوامل أخرى، ربما لا تقل أهمية عن عوامل الدراسة، والتي لم نتمكن من إدراجها لعدم توافر بيانات كافيه عنه، ولعل أبرز هذه العوامل، على سبيل المثال، القيود والضرائب الجمركية التي تفرضها بلدان شمال إفريقيا

على تجارتها الخارجية عموماً، وتكاليف المواصلات ونقل السلع والبضائع بين الموانئ التجارية، والبنية التحتية للحركة التجارية، مثل جاهزية وطاقات الموانئ التجارية، ووسائل الاتصال السريعة، والقيود على حركة وانتقال عوامل الإنتاج فيما دول شمال إفريقيا، لاسيما رؤوس الأموال والأيدي العاملة.

والجدير بالذكر، أن موضوع تحديد التجارة البينية لبلدان شمال إفريقيا ، والكشف عن معوقاتها بحاجة إلى دراسة شاملة وتفصيلية، بحيث تأخذ في الاعتبار كافة البيانات عن المتغيرات الاقتصادية الكلية والعوامل التنظيمية لكافة هذه الدول ، وذلك من اجل تشخيص وضع التجارة البينية لهذه الدول، ومعرفة سلوكها بشكل أدق، مما يمكّن من وضع توصيات ومقترحات مبنية على دراسة دقيقة وشاملة، ولذلك فان عدم توافر البيانات الكافية لمثل هذه الدراسات، فانه بحد ذاته يشكل عقبة تقف أمام أي جهود بحثية تتصدى لمثل هذا الموضوع، وما هذه الدراسة إلا محاولة للكشف عن محددات التبادل التجاري بين دول شمال إفريقيا، في ظل البيانات المتاحة عن الدول، والتي لم تكن بالقدر الكافي لتناول مختلف العوامل الاقتصادية الأخرى المؤثرة في تجارة هذه الدول.

خلاصة الفصل الرابع:

نستنتج مما تم عرضه في هذا الفصل أن التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية شهدت نموا متواضعا خلال الفترة 1998-2010 وقد اتسمت بثلاث سمات أساسية، وهى تركز التجارة البينية العربية داخل الأقاليم الفرعية، بمعنى أن التجارة العربية البينية لدول الخليج تكون بين دول الخليج وبعضها البعض، والتجارة العربية البينية لدول شمال إفريقيا تكون بين دول شمال إفريقيا وبعضها البعض، وبالنسبة للهيكل السلعي، يسيطر النفط على التجارة العربية البينية بنسبة كبيرة شأنه شأن التجارة العربية مع باقي العالم السمة الثالثة وهى تدنى التجارة العربية البينية مقارنة بباقي الأقاليم الجغرافية.

وتعتبر نسبة التجارة البينية بين دول المنطقة مقارنة مع إجمالي تجارة المنطقة مع بقية دول العالم مؤشر أساسي على مدى نجاح جهود تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية. وقد ارتفعت حصة التجارة البينية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من 9.3 % من إجمالي تجارة المنطقة مع العالم في عام 1997 إلى 11.5 % في عام 2010، كما ارتفعت قيمة التبادل التجاري للدول العربية الموقعة على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والبالغ عددها 18 دولة بنسبة 11 % خلال عام 2012 لتصل إلى 2.1 تريليون دولار، حسب بيانات صندوق النقد الدولي حول حركة التجارة العالمية. جاء هذا النمو عقب عامين من الارتفاع القوي في حركة التجارة في هذه الدول بمعدلات تجاوزت 20 %سنوياً، غير أن تحليلات لاقتصادية أظهرت أن معظم هذه الزيادة جاءت نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز وليس زيادة في حجم التجارة.

فمن الصعب اعتبار هذه الزيادة نتيجة لتطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى نظراً لأن التجارة البينية بين دول المنطقة كانت ترتفع بالفعل قبل الاتفاقية. لذلك من الممكن أن تكون عوامل أخرى لعبت دوراً في هذه الزيادة مثل تطور البينة التحتية في المنطقة والتنمية الاقتصادية بشكل عام وتوقيع اتفاقيات تجارية أخرى بين دول المنطقة. ومنذ عام 2010 تراجع معدل التجارة البينية في المنطقة مقارنة مع تجارة المنطقة مع بقية دول العالم حتى بلغ 10.7 % في عام 2012. وجاء هذا التراجع نتيجة للنمو القوي في صادرات النفط والغاز والتي يذهب معظمها إلى دول خارج منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

ولاشك أن انضمام بلدان شمال إفريقيا إلى مسلسل تحرير التجارة البينية العربية خطوة هامة لا بل ضرورية ولكن من وجهة نظري لايزال من المبكر تقييم الانعكاس الحقيقي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم وبينية التجارة البينة لدول شمال إفريقيا من جهة ولهذه الدول والدول العربية من جهة أخرى، وذلك بسبب مشاكل ومعوقات تطبيق هذه الاتفاقية وعدم التزام أعضائها بقواعدها والانضمام الحديث لبعض دول شمال إفريقيا ،وهذا ما يعكس ضعف أجهزة المتابعة والتنفيذ لهذه المنطقة وعدم فعالية وكفاءة هذه المنطقة.

فمن خلال تحليل محتويات تقارير وزارة التجارة الخارجية وبعض مراكز البحوث لبعض بلدان شمال إفريقيا واخص بالذكر الجزائر، مصر، والسودان تمكنا من تسجيل بعض انعكاسات انضمام هذه الدول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة البينية لها،

فمن حيث اتجاه تطور حجم التجارة بين هذه الدول وبين باقي دول شمال إفريقيا والدول العربية الأعضاء في المنطقة: فقد تحسنت بشكل عام صادرات وواردات هذه الدول إلى باقي دول شمال إفريقيا والدول العربية الأعضاء في المنطقة ومن ثم تحسن أداء الميزان التجاري لهذه الدول، إلا انه تم إغراق أسواق هذه الدول بمنتجات غير معروفة المنشأ غير عربية في السنوات الأولى من الانضمام.

كما أن دول شمال إفريقيا تكبدت خسائر كبيرة تمثلت في العائدات الجمركية نتيجة إلغاء القيود الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة.

وبالنسبة لتركيبة الصادرات والواردات للدول الثلاثة الموجهة إلى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد تغيرت بانضمام هذه الدول إلى المنطقة وذلك لأنه هناك مجموعة من السلع المصدرة لم تستفد من الإعفاء الجمركي في إطار المنطقة، وهذا ما دفع بهذه الدول إلى طلب الاستثناءات والتي من شأنها حماية المنتجات الوطنية وفي نفس الوقت عرقلة التبادل التجاري البيني.

أما من حيث الاتجاه الجغرافي لصادرات وواردات هذه الدول وبين باقي دول شمال إفريقيا والدول العربية الأعضاء في المنطقة: تركزت صادرات وواردات الدول الثلاثة في الدول المجاورة لها واقصد بذلك في دول المغرب العربي وباقي دول شمال إفريقيا وذلك لانخفاض تكلفة النقل وسهولة التسويق.

والجدير بالذكر أن تطور الاستثمارات البينية لشمال إفريقيا وبين دول شمال إفريقيا والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ظل أيضا متواضعا على الرغم من التحسن الإجمالي على مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة جهود بلدان شمال إفريقيا لتحسين مناخ استثمارها وبيئة أعمالها.

والمتأمل لواقع التجارة البينية لدول شمال إفريقيا يجد أن المشكلة أبعد من مسألة إزالة الرسوم والضرائب الجمركية، بل إن المسألة أعمق بكثير وتحتاج إلى تشخيص ومتابعة جدية للوقوف على المشاكل التي تقف أمام تطوير وتنمية التجارة البينية لدول شمال إفريقيا وبذل الجهود لتعميق مجالات تحرير التجارة البينية لهذه الدول والارتقاء بمساهمتها في التجارة الإجمالية لهذه الدول. فعلى ضوء نتائج نموذج الدراسة الذي قمنا به نجد أن هناك عدة عوامل تؤثر في التجارة البينية لشمال إفريقيا بالإيجاب أو السلب ومن أهمها معدل التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الخام، الانفتاح التجاري والصادرات إلى العالم الخارجي، والواردات من العالم الخارجي.

الفصل الخامس:

معوقات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ومقومات نجاحها

تمهيـــد:

من المسلم به أن التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية لهذه الدول مع العالم الخارجي، وتزداد أهمية هذه التجارة لدول شمال إفريقيا لأنه من خلالها تستطيع هذه الدول التصدير الفائض من منتجاتها السلعية – المحدودة العدد – واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها (الشديدة التنوع) اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وكما اشرنا في سابقا فان الوضع الحالي للتجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا يدفع التنمية الاقتصادية خارج دول شمال إفريقيا ويضعف معدل التنمية داخلها لان قيمة السلع المستوردة تخرج إلى منتجي السلع والخدمات المستوردة وبالتالي يدفعونها في شراء المواد الخام والآلات والتكنولوجيا والأجور في الدول التي تستورد منها.

والعلاقة بين التجارة والتنمية علاقة متلازمة، فالتنمية توفر السلع والخدمات للتجارة، والتجارة تصرف ناتج التنمية وتساعد على زيادة معدلات نموها. ولذا فان تحويل جزء من التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا إلى التجارة البينية سيكون له أثار ايجابية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا، حيث سيزيد الناتج لهذه الدول الإجمالي بتأثير مضاعف التجارة الخارجية، وتساعد في خلق فرص للتوسع في الاستثمار.

وبناء على ما سبق جاء هذا الفصل ليستعرض مشاكل تنمية التجارة البينية لدول شمال إفريقيا من خلال تسليط الضوء على مؤشرات التبعية التجارية لدول شمال إفريقيا، وتحليل مشكلة قواعد المنشأ التي تنشأ بسبب الاتفاقيات التجارية المبرمة من قبل دول شمال إفريقيا مع مختلف دول العالم، ونختم الفصل بعرض إمكانات دول شمال إفريقيا لتوسيع التبادل التجاري فيما بينها.

المبحث الأول: معوقات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

على الرغم من أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حاول التغلب على أوجه القصور ومعوقات التجارة العربية البينية وفيما بين دول شمال إفريقيا، إلا أن العديد من العقبات والعراقيل ما زالت تحد من انسياب السلع والخدمات بين هذه الدول وتحد من إمكانية تنمية التجارة العربية بشكل عام وتجارة دول شمال إفريقيا بشكل الخاص، ومن أهم هذهِ المعوقات ما يأتي:

المطلب الأول: المشكلات الأساسية في التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا

تعاني دول شمال إفريقيا على غرار الدول العربية ثلاث مشكلات رئيسية في تعاملها مع التجارة الخارجية، تتعلق المشكلة الأولى بالصعوبات التي تواجه الصادرات بسبب سياسات مكافحة الإغراق، في حين نتصرف المشكلة الثانية إلى ضغوط الدول الصناعية على دول شمال إفريقيا في الدخول في تحالفاتها التجارية وبطرق شتى، أما المشكلة الثالثة فتتمحور في التنظيم العالمي للضرائب على الاستهلاك التي تؤثر سلبا على ظروف تجارة النفط بالنسبة للبلدان شمال إفريقيا النفطية.

وفي ظل الظروف الدولية الراهنة تبقى المراهنة إمكانية تحقيق تنافسية تجارة دول شمال إفريقيا في ظل النظام التجاري المعولم متواضعة، فما يمكن – وفقط- فهمه من طبيعة العلاقات والمتغيرات الدولية والضغوط التي تمارسها التكتلات العالمية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا يثبط النمو للاتفاقيات التجارية المتعددة و الثنائية لدول شمال إفريقيا ، وهو ما يمكن عده أحد أهم المعوقات التي تحبط بتنافسية منتجات دول شمال إفريقيا حيث تعتبر تلك المناطق مازالت في طورها الأول الأمر الذي يتطلب من الأنظمة في دول شمال إفريقيا إزالة جميع العوائق التي تواجه تلك المناطق لتحقيق الهدف من إقامتها.

كما أن الاتفاقيات التجارية الجزئية من الممكن تهيئتها للولوج في مراحل متقدمة من التكامل، فالتنمية تمثل في الأساس هاجس قطري، والعوامل الأساسية اللازمة للخروج من مأزق التخلف هي أساسا عوامل داخلية، فإن ما تحتاجه هو تكامل اجتماعي أكثر من كونه اقتصادي بالمعنى التقليدي، فمثل هذا التكامل سيعمل على تحقيق التقارب في وجهات النظر والأهداف المطلوبة لتحقيق المنطقة التجارية في ظل ظروف أكثر ملائمة في المستقبل، وهذا العامل سينعكس على تخصيص الموارد وتوزيعها من خلال عملية التكامل التي تستلزمها التنمية. وفي هذا المجال تكتسب منطقة شمال إفريقيا وكذا المنطقة العربة ميزة التجارة الحرة من حيث توفر المستلزمات والإمكانات والعوامل الاجتماعية ملائمة كذلك.

إن عوامل التعاون والاندماج التجاري الجزئي تصطدم بالعوامل التنافرية، فإلى جانب ايجابية الاتفاقيات التجارية الجزئية للدول العربية بما دول شمال إفريقيا تظهر آثار سلبية ينبغي قراءتها جيدا، فالتحليل المستقلي يقسّم

العلاقات التجارية المعنية بالجزئية إلى صنفين؛ صنف مباشر للعلاقات والاتفاقيات داخل الإطار القومي، وصنف غير مباشر للعلاقات بين أطراف ومناطق تجارية خارجية مع كل واحدة من المجموعات الإقليمية العربية. فإذا كانت الفروع الإنتاجية الموجهة لخدمة نسيج الصنف المباشر، أي مع الكتل التجارية العالمية أكثر عددا وأكثف نسيج وأثقل حجما وارفع نوعا من فروع المعاملات بين الدول العربية بما فيها دول شمال إفريقيا الداخية. فإن نسبة المنافع التي تعود إلى الاقتصاديات العربية والشمال إفريقية ستكون أقل مما يعود إلى أسواق الصرف الأجنبي.

تمثل العوامل الذاتية داخل النظام الاقتصادي لدول شمال إفريقيا ،أبرز مسببات الركون إلى الاتفاقيات الجزئية، وهذه العوامل تتمحور من وجهة نظرنا في إشكاليتين رئيستين،هما:

أولا: الإشكالية المؤسساتية

تواجه دول شمال إفريقيا اختلال مؤسسي ينطلق من معنيين ؛ المعنى الأول هو إن الإطار المؤسسي للنظام في دول شمال إفريقيا كان قد أنسلخ أصلاً من عمل النخب الحاكمة وليس من القرارات الخاضعة للمؤسسات بخلاف العديد من التجارب المماثلة ، على سبيل المثال نجد إن الاتحاد الأوروبي قام على العمل المؤسسي، فقد كانت المؤسسة هي الراعي الأول في طريق تحقيقه الوحدة الأوروبية ، أي أن المستوى التأسيسي للنظام في دول شمال إفريقيا قد خضع إلى رغبات الحكام في دول شمال إفريقيا التي تأرجحت من مدة إلى أخرى بين الوحدة الاندماجية والصدام المسلح . أما ثاني المعنيين فهو أن هذه المؤسسات اتصفت بالضعف في عملها القطري ، فكان بديهياً أن ينسحب هذا الوصف ، وربما يصل إلى حد العجز ، في المستوى القومي ، كما حصل في الوحدة العربية الجزائرية المغربية التي انطوت على إرباك مؤسسي كبير.

إن المشكلة المؤسساتية هي مشكلة سياسية بالدرجة الأساس تكمن في أهلية القيادات على تحقيق لتنمية القومية، فقد اعترض عملها الظروف غير المواتية، ذات العلاقة بالجانب السياسي الداخلي، مثل تهميش الحريات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطية، الأمر الذي قطع خيوط الاتصال بين القمم السياسية والقواعد المجتمعية، وكذا الحال في الانغماس في النزاعات الداخلية، مما أدى إلى إهدار الطاقات والموارد في دول شمال إفريقيا وزيادة التبعية الاقتصادية والسياسية.

إن القراءة المتأنية لمستقبل التجار الحرة العربية بما فيها شمال افريقية تتطلب المرور بالتحديات التي يمر بها الدول العربية، فاندلاع الحرب الأهلية في بعض الدول العربية، والتواجد الأجنبي في منطقة المشرق العربي، له تأثير على حدود التوسع التجاري، وربما إسقاط مصادر الأمل في إمكانيات تطويق المنطقة التجارية بجانب سياسي.

وتضع هذه التحديات البلدان العربية بما فيها شمال افريقية موضع الاختبار في النسق التجاري الذي يظهر الخريطة النسقية للمنطقة العربية في إطار طيف واسع من الخيارات، فالفوضى السياسية التي باتت المعلم المميز لمطلع الألفية الثالثة تضم أشكال سياسية غير منطقية، أو لنقل غير متساوية، هي تتأرجح بين الحكم

الفردي الشديد المركزي المغلف بالشكل الجمهوري، وبين الديمقرطية الليبرالية البرلمانية التي تصل حد القمم السياسية، لذا فالمظهر السياسي العربي يظهر تحولات لها تأثيرها في إعادة قولبة الفكر العربي فقد أحدثت تغيرات جوهرية في ضرورات الاندماج التجاري الذي أصبح أمرا ملحا وذو شأن في المجتمع شمال إفريقيا والاقتصاد أكثر من السابق بكثير.

وتشهد بما فيها دول شمال إفريقيا في الوقت الحاضر نقطة تحول سياسي، بدأت في تونس ومن ثم ليبيا ومن ثم مصر دون والذي نجم عنه اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية أثرت بشكل كبير على مسار التعاون والاندماج التجاري والاقتصادي بين دول شمال إفريقيا.

ثانيا:إشكالية التوازن الاقتصادي: تتضمن إشكالية التوازن الاقتصادي عاملان؛تفاوت الثروة ،وإشكالية موازين المدفوعات.

العامل الأول: تفاوت الثروة

تتفاوت الثروة الاقتصادية التي تتمتع بها البلدان العربية وبلدان شمال إفريقيا بشكل خاص كلٌ على حدة ، من حيث المساحة والسكان والثروات النفطية والمائية والزراعة وغيرها. وقد أدى هذا التفاوت إلى استشعار البلدان بحالة عدم الرضا والارتياح ، فالبلدان التي لها وزن اقتصادي كبير لا تقبل بنفس وزن القوة التي تتمتع بها الدولة الأخرى الأقل وزناً اقتصادياً . وقد طوقت هذه الإشكالية إمكانية تحقيق النظام التجاري العربي الموحد بشكلٍ واسع، ولم تحظ محاولات حلها بالقبول، بالفكر أو بالممارسة. لقد دشنت عملية العولمة الاقتصادية بكل ما أُتيح لها مسألة أن تتوارى بلدان شمال إفريقيا، وبخاصة التي تتمتع بثروات اقتصادية كبيرة، عن التكامل فيما بينها، وصارت تتسارع في أن تحقق موطئ قدم في المنظومة الرأسمالية المعولمة . وبالتالي يمكن القول أن هذه الإشكالية قد أجهضت كل محاولات إقامة تكتل شمال إفريقي أو مغاربي أو عربي في ظل التكتلات الاقتصادية في الفضاءات المعولمة.

لقد ترتب على تفاوت الثروة بين البلدان العربية بما فيها بلدان شمال إفريقيا اختلافات في توزيعها بحسب الطاقات الاستيعابية وهو ما أدى إلى تدنية إمكانية الاستفادة من الفوائد المتوقعة عن استغلال الفرص المتاحة للربح في هذا البلد أو ذاك، وهذا ما يستلزم ضرورة اعتماد استراتيجيات إنتاجية تتجاوز المهام القطرية، لتصل إلى الرغبة الفعلية في تحقيق النجاح في العمل التجاري المشترك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ظهر التفاوت في الثروة بشكل رئيس بعد منتصف الثمانينات، إذ تحولت البلدان العربية بما فيها بلدان شمال إفريقيا النفطية إلى بلدان تعاني المديونية الخارجية والعجز المالي والتجاري، وبدلا من تكاتف البلدان العربية ازداد تردي الأوضاع الاقتصادية والخلافات داخل النظام العربي مما أدى إلى تقليل الاهتمام بالعمل المشترك.

العامل الثاني : إشكالية موازين المدفوعات

في ضوء الواقع الاقتصادي لدول شمال إفريقيا والدول العربية بشكل عام، فإن المشاكل الاقتصادية قد تتحدد في عدد محدود من القضايا. ففي دول العجز كيف تستطيع دول العجز أن تزيد من قدراتها المحلية في زيادة الموارد وبالتالي زيادة الادخار المحلي ويرتبط ذلك عادة بزيادة القدرة على التصدير. وفي نفس الوقت، وإلى أن يتحقق هذا التوازن الداخلي، كيف يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية لسد فجوة التمويل المحلي. أما بالنسبة لدول الفائض، فإن المشكلة الاقتصادية تمخضت من ناحية على العمل على زيادة القدرة الاستيعابية المحلية وزيادة الاستثمار المحلي بغرض تنويع مصادر الدخل، ومن ناحية أخرى العمل على حسن وكفاءة الاستثمارات المالية الخارجية. وأخيراً فمن وجهة النظر العامة بدت المشكلة في كيفية استخدام الفوائض المالية لدول شمال إفريقيا لدول الفائض في الاستثمار في دول العجز. وهو أمر يرتبط بتوفير مناخ الاستثمار المناسب في دول العجز من بنية أساسية مؤسسية ومادية، مما يؤثر سلبا في التجارة البينية لبلدان شمال إفريقيا وكذا العربية وفي إمكانية التبادل التجاري الذي يقترحه مشهد الاتفاقيات الجزئية، بيد أن ذلك ممكن أن يكون حافزا على التكامل الجزئي فالاقتصاد العربي ينقسم – بشكل عام – إلى مجموعتين، مجموعة عجز الموارد المحلية، ومجموعة الفوائض المالية، المجموعة الأولى تعاني من عجز في الفجوتين، والمجموعة الثانية تتميز بفائض بينها. ومن ثم فقد يكون مثالياً أن يتحقق أكبر قدر من التكامل بينهما.

كما يؤدي عجز الميزان الخارجي وتراكم الدين العام الخارجي لدى بعض البلدان الأعضاء في منطقة الجارة الحرة العربية الكبرى إلى التبعية للخارج، فتقع هذه البلدان تحت ضرورات الاندماج التجاري مع المناطق التجارية الحرة الأخرى، فتزداد رأسمالية الأسواق العربية بما فيها الشمال افريقية وحرية التعامل الخارجي فيها إلى درجة كبيرة، وترخي الدولة قبضتها شيئا فشيئا، وتهرب فوائض اقتصادية كبيرة في أيدي فئة قليل من المتاجرة في السوق الحر، ويخرج جزء مهم من هذه الفوائض للخارج سعيا لتحقيق الربح المضمون والسريع، وهو ما يعني انخفاض موجودات البلدان العربية بما فيها بلدان شمال إفريقيا من العملات الأجنبية ، الأمر الذي يدفعها للاستدانة الخارجية فتتفاقم ديونها وأعباء ديونها، فتكون هذه الديون عامل كبح لنمو التجارة البينية العربية والشمال إفريقية وتدفع باتجاه المزيد من التبعية والهيمنة.

المطلب الثاني: أسباب ضعف التجارة البينية لدول شمال إفريقيا

نورد فيما يلي بعضا مما توصلنا اليه في تحليل أسباب ضعف التجارة البينية لدول شمال إفريقيا:

من حيث المبدأ يمكن إعتبار معوقات التجارة جزءا من المشاكل التي تواجه مسيرة التعاون والتكامل بين دول شمال إفريقيا، ومن أهم معيقات تعزيز التجارة البينية في الإطار الكلي اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، يضاف إلى ذلك اختلاف التوقعات بين البلدان المختلفة من حيث حجم وقيمة المنافع المتوقعة من تعزيز

التجارة، كما لا يفوتنا أيضاً التنويه بأثر الأوضاع الداخلية والظروف الدولية التي عادةً ما تؤدي إلى تكريس وقت وجهد أكبر لمعالجة الأزمات الداخلية الآنية وعدم الالتفات إلى الآثار المتوقعة في المدى الطويل، وقد لعب العامل السياسي دوراً بارزاً في تعميق أزمة التكامل، إضافة إلى عدم الجدية في التطبيق وغلبة النظرة الآنية على النظرة طويلة المدى وطغيان المصالح الآنية على المنافع الآجلة، كما انعكس ضعف الكفاءة في مظاهر عديدة أبرزها غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات متعددة الأطراف وتركز الاهتمام بالمشاكل القطرية على حساب العمل القومي وبقدر ما كرست الأوضاع الراهنة سياسات الانفتاح لبناء أسواق قطرية متشابهة إلا أنها لم تساعد على إزالة العوائق الاقتصادية للتعاون والتكامل ويتركز ضعف التجارة بين دول شمال إفريقيا وكذا بينها وبين الدول العربية في الجوانب التالية:

-كثرة التحفظات على الاتفاقيات والقرارات الجماعية، إضافةً إلى التباطؤ في تنفيذ الاتفاقيات بعد توقيعها، وكذلك البطء في التصديق على الاتفاقيات الناظمة للعمل المشترك.

-تأثر العمل العربي المشترك بالتطورات السياسية بين الدول والتقلبات الطارئة التي تشهدها العالقات العربية، إضافةً إلى عدم إبداء الاهتمام اللازم بمستوى حضور اجتماعات العمل العربي المشترك وعدم إعطاء الوقت الكافي لمناقشة وبحث أمورها في هذا المجال.

-حجم ومستوى التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية العربية للخارج.

وقد إتضح أيضا أنه في ظل إنخفاض الطاقة الإنتاجية في دول شمال إفريقيا وقلة تنوعها يصعب تثبيت أية إجراءات فعالة لتحرير التجارة في دول شمال إفريقيا، لأن المقومات الحقيقية للتجارة بين دول شمال إفريقيا ضئيلة بسبب ضآلة حجم القطاع الصناعي والفعاليات الصناعية، كما يصعب في الوقت نفسه، في ظل ظروف النقل والمواصلات الحالية في دول شمال إفريقيا ، الحديث عن إتساع مقبول للسوق شمال إفريقيا والسوق العربية مهما أتخذ من قرارات لإلغاء القيود الجمركية أو تخفيضها.

ويمكن الإشارة إلى مجموعة من العقبات والقيود التي يعزى لها تدني قيم وحجم التجارة البينية لدول شمال إفريقيا وذلك على النحو التالي:

-تشكل المواد الأولية المكوّن الرئيس لصادرات الدول العربية بشكل عام ودول شمال إفريقيا بشكل خاص وهي عادةً ما تتجه إلى الدول الصناعية، وفي نفس الوقت فإن لدى الأخيرة سلعاً كثيرة متنوعة ومتطورة تستوردها دول شمال إفريقيا.حيث أن استمرار هذا النوع من التبادل السلعي بين دول شمال إفريقيا والدول الصناعية خلق نوعاً من العلاقات الاقتصادية الاستهلاكية والإنتاجية المستقرة مما زاد من اعتماد كل منهما على الآخر ولو بدرجات متفاوتة .ولقد ترسخت هذه العلاقات بعد أن لجأت الدول الصناعية الغنية إلى إتباع أساليب إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون الاقتصادي بما في ذلك تقديم القروض والائتمانات إلى دول شمال إفريقيا لإدامة علاقاتها التجارية معها. إضافةً على ذلك فإنّ معظم الصناعات العربية الكبيرة التي أقيمت خلال

العقود الثالثة الماضية استمرت في التوجه نحو الدول الصناعية والأسواق الأجنبية، كاالبتروكيماويات والألومنيوم والمنتجات النفطية والغاز، ونظرا لأن هذه الصناعات تمثل الجزء الأكبر والأكثر أهمية في القطاع الصناعي دول شمال إفريقيا، فإنها تساهم في تنمية العلاقات التجارية مع الدول الصناعية، على وجه الخصوص.

-ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في دول شمال إفريقيا أدى إلى عدم التنوع في اقتصادات دول شمال إفريقيا، وافتقارها إلى التشكيلة الواسعة من المنتجات، كما أن التشابه في أنماط الإنتاج دفعها إلى التوجه نحو دول أجنبية ذات قواعد إنتاجية قوية ومتنوعة وعلى حساب التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

- اختلاف السياسات الاقتصادية والتجارية لدول شمال إفريقيا، ففي حين تمارس بعض الدول سياسات اقتصادية وتجارية منفتحة على العالم الخارجي ككل و لا تمارس أي رقابة على حركة وانتقال رؤوس الأموال، تقوم دول من شمال إفريقيا أخرى بممارسة سياسات حمائية تجاه وارداتها الإجمالية والعربية خشية تعريض مصالح بعض قطاعاتها الاقتصادية الداخلية للأضرار، كما قام البعض الآخر بإغلاق اقتصاده وممارسة السيطرة التامة على موارده ووضع القيود على تجارته، كما وضعت رقابة شديدة على عملية التحويل الخارجي وانتقال رؤوس الأموال مما أدى إلى تشويه هيكل الأسعار وأثر على تفاعل عوامل العرض والطلب لديها.

-ارتباطات دول شمال إفريقيا مع مجموعات اقتصادية مختلفة وبدرجات مختلفة أيضاً، من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية (وخاصة مع أمريكا والاتحاد الأوروبي)، والتي منحت إعفاءات وتسهيلات جمركية أكبر من تلك الموجودة في الاتفاقيات المبرمة بين دول شمال إفريقيا أو بين هذه الأخيرة والدول العربية مما أدى إلى إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي فيما بينها.

-يشكّل هذا الاختلاف في التعريفة الجمركية بين دول شمال إفريقيا عائقاً أمام التجارة البينية لشمال إفريقيا، وقد يؤدي إلى نشاط تجارة الترانزيت بين المجموعات متدنية التعريفة وتلك مرتفعة التعريفة .كذلك فإن ارتفاع التعريفات الجمركية لدى معظم دول شمال إفريقيا يؤدي إلى تفضيل التجارة مع العالم الخارجي الحر على التجارة فيما بينها.

إضافةً إلى ذلك فإن معظم الدول تطبق تعريفات تصاعدية على المنتجات المختلفة مما يجعل معدل الحماية الفعال المطبق على القيمة المضافة المحلية، أعلى بكثير من معدلات الرسوم الحمائية إلاسمية، المفروضة على المنتج النهائي، إذ أن التعريفات التصاعدية للحماية الفعالة تؤثر بشكل سلبي كبير على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

- تعقيد الإجراءات والممارسات الجمركية: لا تزال الإجراءات والممارسات الجمركية تعيق انسياب السلع بين دول شمال إفريقيا ، ويرجع ذلك إلى تعدد الجهات المسؤولة عن تخليص السلع المستوردة، وتعقيد الإجراءات اللازمة لتخليص البضائع من المنافذ الجمركية .ففي بعض دول شمال إفريقيا تشتمل الدورة الكاملة لتخليص البضائع على أكثر من معاملة، مما يعرض السلع للتلف في كثير من الأحيان. ونظرا لأن إدارة الجمارك

والجهات المسؤولة الأخرى بمراقبة الجودة وحماية المستهلك في أغلب من دول شمال إفريقيا، لا تعترف أحياناً ببعض الهيئات الأجنبية المختصة بتسليم شهادات الجودة والمواصفات الدولية للسلع المستوردة، فغالباً ما تتم عملية المراقبة بفحص جميع البضائع التي تدخل الحدود الوطنية عوضاً عن فحص عيّنه منها، مما يستغرق وقتاً طويلاً، ويؤثر سلبا على المستورد، سواء كان تاجراً أو مصنّعاً للمواد الخام المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد، وبالتالي الحد من القوة الشرائية للمستهلك المحلي من جهة ومن قدرة المصدرين والمصنعين المحليين من جهة أخرى . وبعبارة أخرى فإن زيادة تكاليف الاستيراد هذه تحد من قدرة المصدرين العرب أو المغاربة على الوصول إلى الأسواق العربية وشمال افريقية على وجه الخصوص، ومنافسة المصدرين الأجانب.

– إجراءات النقل والعبور: تؤثر عوائق نقل السلع بصورة مباشرة أو غير مباشرة على كفاءة المبادلات التجارية البينية، فيواجه النقل البري بين دول شمال إفريقيا ، ارتفاع التكاليف بالنسبة للنقل بالشاحنات، وذلك إما بسبب ضعف قدرة أصحاب هذه الشاحنات على التسويق بعيداً عن مقرهم، أو نتيجةً للقيود التي تفرض ها بعض لدول مما يزيد ن احتمال عودة الشاحنات فارغة. وبالنسبة للنقل بالعبور، ورغم توصل الدول العربية عام 1953 إلى إبرام اتفاقية جماعية لتسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت، وأخرى عام1977 خاصة بتنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية، فعملياً، لا تزال إجراءات التفتيش والتخليص في مناطق العبور تستغرق وقتاً طويلا، ويتسبب في أضرار مادية وخسائر مالية باهظة في كثير من الأحيان، إضافةً إلى مشاكل حصول السائقين على تأشيرات لعبور بعض الدول المغاربية والعربية المجاورة. أما بالنسبة للنقل البحري بين دول شمال إفريقيا ، فعلاوة على ما يعانيه من نقص في وسائل النقل، ما زالت الموانئ في دول شمال إفريقيا تعاني من ضعف في التقنية المستخدمة في التفريغ والتحميل مما يعيق سرعة مناولة البضائع بالموانئ بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في هيكل رسوم الموانئ دول شمال إفريقيا الأمر الذي من شأنه زيادة تكاليف النقل في العديد من دول شمال إفريقيا.

–والى جانب ما تقدم فإن تكلفة التجارة بين بلدان شمال إفريقيا المختلفة وبالذات كلفة النقل تشكل عائقاً آخر أمام التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ، فمثالا يعتبر المغرب العربي أقرب جغرافياً إلى أوروبا منه إلى باقي دول المشرق العربية والخليج العربي، وبشكل عام فإن عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وبأسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي شمال إفريقيا والوطن العربي متدنية جداً، بل وتشكل عائقاً أمام تطور التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ،كما وتعد التعقيدات على الحدود بين دول شمال إفريقيا وطول المدة الزمنية من أكثر العقبات المعرقلة لتحرير التجارة بين بلدان شمال إفريقيا ، الأمر الذي يتطلب إنشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات دول شمال إفريقيا إضافةً إلى إنشاء عدد من الشركات العاملة كخدمة خطوط

الشحن مثل التأمين، والتخليص الجمركي وشركات النقل البري، أيضاً لابدّ من العمل على تطوير اتفاقية تنظيم النقل البري (الترانزيت) بين دول شمال إفريقيا وبينها وبين الدول العربية.

-القيود الأخرى غير الجمركية- الإدارية والكمية والنقدية وغيرها: تطبق دول شمال إفريقيا مجموعة من القيود غير الجمركية على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء، كرخص الاستيراد،أو الاستمارات والشهادات، بالإضافة إلى القيود النقدية، فضلا عن تعقيدات الإجراءات المصرفية لفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية.كما أن هناك بعض الدول العربية ومنها دول شمال إفريقيا تطبق قوانين تمنع استيراد بعض السلع الصناعية والزراعية وتتم عمليات المنع تحت مسميات ومبررات لحماية الإنتاج المحلي أو ألسباب بيئية أو صحية أو أمنية وغيرها من المبررات.

-المبالغة في استخدام الاشتراطات: من العقبات الأخرى التي تعترض التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ، المبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات المعنية في الدول العربية عند تخليص السلع العربية المستوردة واشتراط مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف، وفترات صلاحية منتجات الأغذية القابلة للتلف، وتعدد الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع، وتواجد المختبرات في مدن أو مناطق مختلفة، واشتراط مواصفات خاصة لشاحنات نقل الحيوانات الحية، أو منع دخول الشاحنات .

- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي تفرض عند الاستيراد: تقوم بعض الدول العربية ومنها دول شمال إفريقيا بفرض رسوم وضرائب غير جمركية عند استيراد السلع العربية، مثل رسوم الترخيص الاستيراد أو رسوم مكملة للاستيراد، وقد يزيد أنواع هذه الرسوم عن عشرة أنواع في بعض الدول العربية والتي يتم تحصيلها في كثير من الأحيان في أماكن متباعدة. وتفرض هذه الرسوم والضرائب على السلع العربية المستوردة ولا تفرض على السلع المحلية المماثلة، أو تفرض بنسب وقيم مختلفة.

-إعادة التقييم لغايات جمركية: تختلف الدول العربية ومنها دول شمال إفريقيا في نظم تطبيق الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، فبعض الدول العربية، أعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي ملتزمة بتطبيق اتفاقية التقييم ومن ثم عليها تسوية أوضاعها لاستخدام قيمة الفاتورة كقيمة لأغراض الرسم الجمركي، ولكن هناك دول عربية أخرى لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية، تقوم بإعادة تقييم فواتير الاستيراد وفق نظم محلية توضع لهذا الغرض وتفرض الرسم الجمركي حسب القيمة المحسوبة من قبل السلطات الجمركية وليس القيمة المسجلة في فاتورة الاستيراد. إن تطبيق نظام قيمة فاتورة الاستيراد لم طبق من قبل منظمة التجارة العالمية على السلع المستوردة يعطيها إمكانية التنبؤ بالأسعار في أسواق الدول العربية دون الخوف من تقلبات الأسعار وعدم اليقين في مستويات أسعار السلع المنافسة للإنتاج المحلي.

وفي هذا السياق وإضافة إلى كل ما تقدم من مصاعب وعراقيل أمام حركة التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، نورد مجموعة أخرى من المعيقات التي لا تتيح لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تأخذ دورها المأمول في تشجيع وتعزيز التجارة البينية ومن ذلك:

1.المغالاة في طلب الاستثناءات على التخفيضات الجمركية: تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلبات الاستثناءات من التخفيضات الجمركية، حيث أن من شأن ذلك التأثير سلبا على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الأهداف المتوخاة.

2.عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات: تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين دول المنطقة والذي يؤدي إلى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في إطارها من القطاع الخاص، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في إطار المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر.

3.قواعد المنشأ / قواعد المنشأ التفصيلية: تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية، كما وأنها الوسيلة التي ي مكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي. ويتم حالياً العمل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكوّن المحلي العربي (القيمة المضافة) وحددت أسلوب إحتساب القيمة المضافة وذلك لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية. وسيكمن التحدي في المرحلة القادمة في كيفية إيجاد تشابك صناعي عربي يقوم على التراكم في المنشأ بعد إقرار قواعد المنشأ التفصيلية على أسس تفضيلية.

4.تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية: إن تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية في الدول العربية أدى إلى حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، وقد أدى هذا التشابه إلى تشابه في الصناعات التصديرية للبلدان العربية، إلى جانب أن أسعارها التصديرية تعتبر مرتفعة وغير منافسة مقارنةً مع ما يستورد من سلع مماثلة من مختلف دول العا لم.

5. القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية: هناك إشكاليات أخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي تضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها، مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ وغيرها، وثمة تساؤل حول ما إذا كانت المنطقة ستلزم نفسها بقواعد آيزو أو قواعد منظمة التجارة العالمية، أو قواعد الاتحاد الأوروبي، خاصةً بعد أن بدأ العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية بإعتبارها متطلباً ضرورياً من متطلبات العولمة.

6. نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية: تعاني مؤسسات القطاع العام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العالقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية وأهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات، كذلك فإن هناك نقصا في المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلفة وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة، وعادةً ما يتم اللجوء إلى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الأسواق العربية.

7. صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية وصعوبة منح التأشيرات.

8. عدم إنضمام جميع الدول العربية في اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حيث لا تزال هناك مجموعة من الدول العربية غير منضمة لاتفاقية وهي جيبوتي وجزر القمر والصومال وموريتانيا .

9. بالرغم من شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لا زال هناك تعثر في تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية علماً بأن تجارة الخدمات تشكل في الدول العربية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والاستثماري، ويؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل، مع الإشارة إلى المحاولات والخطط التي وضعت مؤخراً لتحقيق هذه الغاية.

المبحث الثاني: مشكلة قواعد المنشأ في التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

تشكل قواعد المنشأ من جراء تعدد العضوية في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، وتسري هذه المشكلة على كافة دول شمال إفريقيا المنضمة في عضوية تكتلات مناطق حرة أخرى عدا منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لذا فان الاهتمام سينصب على سرد كيف تكون هذه القواعد مشكلة وماهي المقترحات الخاصة للتعامل معها؛

المطلب الأول: معايير قواعد المنشأ في اتفاقيات التجارة الإقليمية

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فان تحديد بلد المنشأ ينبغي أن يتم بناء على قاعدة توزيع السلع إلى فئتين: السلع التي يتم إعدادها أو إنتاجها كليا في البلد نفسه، والسلع التي يتدخل في إنتاجها أكثر من بلد. فالنسبة إلى الفئة الأولى، تعتبر السلع معدة كليا في بلد معين إذا كانت سيرورة تصنيع هذه السلع قد تمت فوق التراب الجغرافي والجمركي نفسه.

أما فيما يتعلق بالفئة الثانية، فيعتبر البلد منشأ السلع إذا كانت قد خضعت به إلى عملية التحويل (التزيين) النهائي الجوهري، والتي يتم تحديدها عبر سلسلة من الأنظمة المعقدة. والمعايير الثلاثة الرئيسية المعتمدة في تحديد عملية التحويل الجوهري هي:

-تغيير الوضعية الجمركية: في إطار تسميات النظام المنسق، الناجمة عن عملية التحويل: يمكن اعتبار عملية تحويل معينة كافية إذا أفرزت تصنيف المنتج الذي تم إعداده ضمن وضعية جمركية مختلفة عن وضعية المنتجات المستوردة. وقد تم حث أعضاء منظمة التجارة العالمية على توظيف تسميات النظام المنسق الذي يتوزع الى 97 فصلا تصنف المنتجات بداخلها حسب درجة التزيين، والمادة الأولية في المنتجات الجاهزة، مرورا بالمنتجات المصنعة بشكل شبه نهائي. ويدل تغيير الوضعية الجمركية (إلى 4 أعداد) على وجود عملية تحويل "كافية". والمرور من وضعية جمركية إلى أخرى يشير إلى تحول نوعي (على سبيل المثال من خلال المرور من وضعية "لوحات خشبية " إلى وضعية "أثاث"[1]

[1] *commissioneconomique pour l'afrique,* ***LES REGLES D'ORIGINE. Note introductive****, rabat maroc,2006 sur le site: http://uneca.org/francais/un/documents%20et%20etudes/Origine.pdf*

– النسبة المئوية للقيمة المضافة، التي تترتب عن عملية التحويل: وفقا لهذا المنهج، نعتبر أن المنتج صنع بالبلد الذي أضيفت به نسبة مئوية معينة من قيمة المنتج (40 أو50 أو60 % مثلا).

– استعمال طريقة خاصة أثناء عملية التحويل: ثمة حالات تتيح فيها عملية تحويل معينة، في غياب تغيير الوضعية الجمركية، إضفاء طابع المنشأ على سلعة ما عند إجراء بعض العمليات التقنية الخاصة بالتصنيع أو التحويل، عمليات تتم الإشارة إليها بشكل خاص في القائمة المرفقة بالاتفاق.

– توظف هذه المعايير الثلاثة في معظم الاتفاقيات التجارية الإقليمية بدرجات متفاوتة من اجل تحديد ما إذا كان منتج معين خضع لعملية تحويل جوهري. وهو ما نجده في اكبر اتفاقين تجاريين إقليميين كان لهما اثر كبير على اتفاقات أخرى أبرمت في محيطهما، ويتعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وفضلا عن ذلك، من الأهمية أن نشير إلى انه يتعين الأخذ في الاعتبار معايير أخرى عامة، فضلا عن معايير تحديد المنشأ، من قبيل المبدأ القائم على تطبيق قواعد الانخفاض المتناهي أو قواعد التسامح[1]، واحتمال وجود قائمة بعمليات تعتبر غير كافية، ومقتضيات " استرداد الرسوم الجمركية"[2] وآليات التراكم.[3]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف قواعد المنشأ في اتفاقيات دول شمال إفريقيا.

فيما يلي نسلط الضوء على خصائص وأهداف قواعد المنشأ في اتفاقيات دول شمال إفريقيا

[1] قواعد تتيح استعمال نسبة مئوية قصوى معينة للمواد غير الأصلية، دون تعديل تحديد منشئتها (5 % للاتحاد الأوروبي، 7% لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، 10% للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة)

[2] من جملة الجوانب المهمة في قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقات التجارية الإقليمية كون عمليات التسليم بين الشركاء في الاتفاقيات التجارية الإقليمية لم تعد تصنف ك صادرات لإغراض التنظيم فيما يتعلق بـ "استرداد الرسوم الجمركية". وهذا يعني أن الرسوم المحصلة عن المنتجات المصدرة إلى باقي الشركاء في الاتفاق التجاري الإقليمي. ويخلف هذا المقتضى أثرا ردعيا على استيراد بعض المكونات الآتية من بلدان أخرى ومن شانه أن يمارس الأثر نفسه الذي تمارسه إعادة نشر تيارات المبادلات بالقدر الذي تمارسه قاعدة منشأ ذات طابع تقييدي.

[3] يمكن للمنتجين استعمال مواد غير أصلية آتية من بلدان معينة دون أن تفقد الوضع التفضيلي للمنتج الجاهز. وليت ظروف التزيين أو التحويل ضرورية عندما تكون المواد اتية من:–بلد شريك(تراكم ثنائي الأطراف، اتفاق ثنائي الأطراف)؛ –عدة بلدان شريكة(تراكم كلي، اتفاق متعدد الأطراف)؛ – بلد أخر غير البلد الشريك في الاتفاق(تراكم قطري).

أولاً: خصائص قواعد المنشأ في اتفاقيات دول شمال إفريقيا: تكتسي قواعد تتميز قواعد المنشأ العربية بما فيها دول شمال إفريقيا بما يلي[1] :

- تفتقر إلى وجود قواعد منشأ أو قوائم تفصيلية عربية إلا على نطاق ضيق جدا، حيث تم تجاوز هذا الأمر في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى حد ما تبوب السلع العربية حسب أهميتها وحساسيتها لكل دولة، وبالتالي مراعاة الظروف الموضوعية والمصالح الوطنية لكل طرف من جهة ومن جهة أخرى.
- عدم وجود قواعد منشأ وطنية في كل دولة عربية على حدى، الأمر الذي يؤدي بأي بلد عربي بأن يقوم بفرض قاعدة منشأ معينة على مستورداته من بلد عربي آخر لا يقوم هو بتطبيق هذه القاعدة محليا، وهذا يؤدي إلى نشوء مشاكل وخلافات قد تنجم عن قيام البعض بالتحايل على الاتفاقيات العربية التفضيلية باستخدام تلك القواعد.
- ومن جهة ثالثة، تتسم تلك القواعد بشمولها لقوائم مطولة من الاستثناءات التي تجيزها الاتفاقيات لمدد مختلفة للسلع التي ترغب كل دولة باستثنائها من تطبيقات قواعد المنشأ العربية، تحت مبررات وذرائع مختلفة- بيئية أو صحية أو دينية....الخ.
- يضاف إلى ذلك غياب نظام متكامل للمعلومات الإحصائية العربية، وللأجهزة المختصة في تحليل ودراسة تلك المعلومات، كل ذلك يؤدي الى حدوث الكثير من المشكلات مثل قيام بعض المنتجين على سبيل المثال بإدراج بعض السلع ضمن قوائم الاستثناءات على أساس أنها تواجه بعض الصعوبات من منافسة وغيرها، بينما قد لا يكون هذا الأمر صحيحا، وفي نفس الوقت ليس هناك إمكانية لكشف مثل هذه الأمور بسبب عدم توفر المعلومات.

ثانيـــاً: أهداف قواعد المنشأ في اتفاقيات دول شمال إفريقيا: يمكن تحديد أهداف قواعد المنشأ العربية في النقاط التالية [2] :

- إن شدة ارتباط الاقتصاديات العربية بالاقتصاد الدولي وبالتغيرات الحاصلة فيه، وانطلاقا من الرغبة والضرورة في دخول الدول العربية مجال هذا الاقتصاد بشكل جماعي، في سبيل توفير عنصر من عناصر القوة التفاوضية وتحقيق أقصى ما يمكن من منافع للسلع العربية أثناء تبادلها في الأسواق الدولية، يستوجب المر ضرورة المواءمة والانسجام مع القواعد والتطبيقات التجارية السارية على المستوى الدولي، التي تتمحور بشكل أساسي حول قضايا منشأ السلع.

---

[1] *commission economique pour l'afrique, **LES REGLES D'ORIGINE. Note introductive**, rabat maroc,2006 sur le site: http://uneca.org/francais/un/documents%20et%20etudes/Origine.pdf*

[2] *Commission Économique pour l'Afrique , Réunion d'experts sur les règles d'origine , Rabat (Maroc), 20 - 22 juin 2006. http://www.uneca-an.org/francais/seminaires/RAPPORT%20ROO%20FR.pdf*

- ضمان أن تتمتع السلع العربية دون غيرها بالإعفاءات والامتيازات التي تمنحها الاتفاقيات العربية، وبالتالي تميزها عن السلع الأخرى عند دخولهما معا سوقا معينة.
- العمل على تحقيق التكامل الإنتاجي الذي يعد هدفا أساسيا لأي تجمع اقتصادي، من خلال اعتماد قواعد منشأ تراكمية تتيح لأعضاء التجمع الاقتصادي تحقيق منتج وطني بمشاركة عناصر إنتاج من أكثر من دولة من الدول الأعضاء، وبخطوات تصنيعية متدرجة فيما بينها للوصول إلى منتج وطني يتمتع بصفة المنشأ الوطني.

المطلب الثالث: التدابير اللازمة لتنسيق قواعد المنشأ لدول شمال إفريقيا.

تعتبر قواعد المنشأ معوقا اساسيا امام الاستفادة من فوائد اتفاقيات التجارة الاقليمية والدولية لذا لابد من ان تقوم دول شمال افريقيا بتنسيق الجهود والتعاون في مجال تنسيقها والحد من اثارها السلبية .

أولاً: وزن قواعد المنشأ في اتفاقيات دول شمال إفريقيا: تكتسي قواعد المنشأ أهميتها في كونها تتيح وضع سياسة تجارية خارجية وذلك أن دول شمال إفريقيا تسعى إلى الاندماج في نظام تجاري معولم أكثر فأكثر، إذ أنها أبرمت العديد من الاتفاقات التجارية والإقليمية مع مختلف الشركاء وذلك بهدف تشجيع التجارة، وفي هذا الإطار كان على دول شمال إفريقيا تحديد قواعد المنشأ الخاصة بها والتي تأثرت بقواعد المنشأ الخاصة بالاتحاد الأوروبي [1] والسبب في ذلك يعود إلى أن الدول تميل إلى الانخراط في صنف قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاق التجاري الإقليمي الذي تجد مصلحة أكبر في التبادل معه.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالنظر إلى الامتيازات التي يتمخض عنها اكتساب منشأ تفضيلي، في سياق إقليمي يمر بمرحلة انتقالية كما هو الحال لدول شمال إفريقيا، يمكننا القول انه من الضروري تشجيع اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، وتعزيز العلاقات التجارية مع الأعضاء المشاركة، حيث أن الانخراط في الاتفاقيات التجارية والإقليمية يكتسي أهمية بالغة لكونه يتيح الاستفادة من وفرات الإنتاج المهمة التي تتيحها الأسواق المندمجة.

وفي هذا السياق يطرح مشكل يكمن في كون دول المنطقة دون الإقليمية لدول شمال إفريقيا منخرطة في اتفاقات تجارية إقليمية أخرى لا تعتمد بالضرورة المبادئ نفسها المعتمدة في الاتحاد الأوروبي، وهذا التعدد في الاتفاقات التجارية الإقليمية غير المنسجمة يؤدي إلى تداخل بين قواعد المنشأ من شأنه أن يحمل دول المنطقة

[1] أنظر بن داودية وهيبة: "**أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا**"، مقالة مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، على الرابط: *www.univ-chlef.dz/renaf/Articles.../article_06.pdf*

دون الإقليمية تكاليف باهظة في المعاملات، فمن ضمن المشاكل والإشكالات التي يطرحها هذا التداخل بين قواعد المنشأ [1] :

1. تطبيق قواعد منشأ مختلفة بالنسبة للمنتج الواحد، فعلى سبيل المثال تخضع المنسوجات والألبسة التي تعد ضمن المنتجات الحساسة بالنسبة لدول شمال إفريقيا، لمعالجة مختلفة وفق ما إذا كان الأمر يتم في إطار السوق الأمريكية حيث قواعد المنشأ أكثر ليبرالية، أم في الإطار الأوروبي حيث يتعين إخضاع المنتج إلى عملية تحويل وفق المعايير الأوروبية.
2. هناك قطاع أخر تنطوي فيه القواعد على رهانات ومعوقات ويتعلق الأمر بالمنتجات الفلاحية ومشتقاتها التي مصدرها الصناعة الغذائية، ففي هذا القطاع الذي يتسم بالخصوصية والحساسية، تكتسي قواعد المنشأ أهمية بالغة فيما يتعلق بالاتفاقيات التفضيلية، بحيث يتعين أن يكون منشأ المنتجات قابلا للتحديد بوضوح ليس فقط من اجل ضمان تطبيق التفضيلات التجارية، بل أيضا من أجل احترام القواعد الصحية والصحية النباتية، وتصبح قواعد المنشأ أكثر أهمية حين يتعلق الأمر بصادرات المواد ذات الأصل الحيواني، فعلى سبيل المثال تنص معاهدة الاتحاد الأوروبي على مستوى عال من حماية الصحة البشرية أي صحة المستهلكين، بل وأيضا حماية تراب الاتحاد الأوروبي من دخول الأمراض الحيوانية والمدمرة، ويشكل كل من داء جنون البقر وأنفلونزا الطيور(H5N1) التي ظهرت مؤخرا سببا كافيا لمراقبة منشأ هذه المنتجات، ويعتبر تتبع المنشأ إحدى ركائز سلامة المستهلكين وبوجه اخص السلامة الغذائية فهو مطلوب بالنسبة للمنتجات التي تستفيد من علامة رسمية للجودة أو المنشأ كما أنه يتيح توفير معلومة موثوق بها للمستهلك بشأن مميزات المنتج.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا، فإن مقاولات هذه الدول أمامها مهلة تمتد إلى يناير/كانون الثاني 2008 لإحداث أجهزة لتتبّع المنشأ، ولن يكون بوسع المقاولات التي لا يتوفر لها تتبّع المنشأ أن تصدّر منتجاتها إلى أوروبا، مما لا شك فيه أن بعض دول شمال إفريقيا كتونس قد ترسخت لديها ثقافة جيدة لحماية المستهلك غير أن تتبّع المنشأ يكاد يكون غائبا، وسعيا للتحسيس بأهمية تتبّع المنشأ نظمت الشركة التونسية للترميز(*TUNICODE*) شهر ديسمبر/ كانون الأول 2005 حلقة دراسية حول موضوع" الترميز والتجارة الالكترونية من أجل اندماج أفضل في دوائر التوزيع الدولية"، وقد كانت هذه التظاهرة مناسبة لعرض خلاصات أولى تجارب تتبّع المنشأ في شعبة زيت الزيتون، تحت رعاية وزارة الصناعة، والمقاولات

[1] الأونكتاد: "**العولمة والنظام التجاري الدولي–قضايا مرتبطة بقواعد المنشأ**"، وثيقة: الأونكتاد 24 مارس/آذار 1998نقلا عن الموقع الالكتروني: *www.unctad.org/fr/docs/poitcdtsbd2.fr.pdf*

الصغرى والمتوسطة والطاقة [1] ، ومما سبق ندرك أن دول شمال إفريقيا تواجه الكثير من الرهانات والتحديات المرتبطة بقواعد المنشأ.

ثانيـاً: رهانات وتحديات تنسيق قواعد المنشأ: بعد عرض أهمية قواعد المنشأ لتعزيز التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا نوضح فيما يلي **رهانات وتحديات** التعاون فيما بين هذه الدول لتنسيق قواعد المنشأ:

1. **الرهانات المرتبطة بقواعد المنشأ:** يمكن تقسيمها إلى رهانات داخلية وخارجية كما يلي:

– **الرهان الأول فداخلي:** حيث أن قواعد المنشأ تتيح تميز المنتجات الأجنبية عن المنتجات الوطنية في سبيل تحديد السياسة التجارية التي سيتم تطبيقها (رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، إجراءات الحماية، أنظمة وسم المنشأ أو القيود الكمية التمييزية).

– **الرهان الثاني المتعلق بقواعد المنشأ** فيتمثل في أن هذه الأخيرة قد تكون مرنة بفضل تراكم المنشأ، حيث يعتبر هذا الأخير آلية تتيح للدول المعنية وضع مبادئ مشتركة، كما تتيح لها إمكانية التحكم في اندماجها في الاقتصاد عالمي أكثر ليبرالية، وبالرغم من ذلك على هذه الدول ينبغي أن تأخذ في اعتبارها أن التراكم غير ثابت بحيث أنه لا يطبق في كافة دول منطقة التبادل الحر، ونذكر على سبيل المثال التراكم القطري *diagonal* بين الاتحاد الأوروبي وكل من الجزائر والمغرب وتونس حيث أن هذا الأخير يخضع هذه الدول الثلاثة إلى شرط مزدوج [2] : الالتزام بقواعد الاتحاد الأوروبي وكذا الحرص على وضع قواعد مماثلة فيما بينها من أجل الاستفادة بشكل كامل من الامتيازات التي تخولها هذه الاتفاقات، ونتيجة لذلك فإن التراكم القطري يبقى جزئيا، ولا يشمل كافة دول المنطقة المتوسطية، حيث من المنتظر ألا يحصل التراكم القطري ألا في أفق 2010.

– **ويتمثل الرهان الثالث** في دراسة النسب التي يمكن أن يشتغل بها نظام التراكم الخاص بالمنشأ كإشارة قوية تستهدف المستثمرين الأجانب المباشرين.

2. **التحديات المرتبطة بقواعد المنشأ:** وفي خضم هذه الرهانات تبرز تحديات كبيرة أمام دول المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا وتتمثل في:

– تنشيط التجارة الإقليمية وتعزيز تنافسية منتجاتها من خلال تقديم عرض متكامل للاتحاد الأوروبي، يقوم على سوق ذات حجم مهم.

– التدبير الأمثل للتكاليف الإدارية وتكاليف المعاملات المترتبة عن قواعد المنشأ المتعددة، ذلك أنه في

---

[1] للاطلاع على التجربة التونسية في مقاولتين لزيت الزيتون انظر بن داودية وهيبة: "**أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا**"، مرجع سبق ذكره.

[2] كالينغا: "**قواعد المنشأ والاندماج الإقليمي في جنوب إفريقيا**"، مداخلة في حلقة عمل بشان رصد الاندماج الإقليمي في جنوب إفريقيا، ويندهوك 11- 12 يونيو 2005، نقلا عن الموقع الالكتروني: *www.uneca.org*

الوقت الذي يتم التشديد أكثر فأكثر على تيسير التجارة من خلال تعزيز فعالية المؤسسات الجمركية وتشجيع التجارة، فمن الأهمية بمكان التوفر على الوسائل الكفيلة بالتصدي لمختلف الآثار السلبية المرتبطة بهذه التكاليف.

– جعل قواعد المنشأ الخاصة بها أكثر مرونة لتكون أداة حقيقية لتشجيع التجارة الإقليمية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

– حيازة منشأ بعض المنتجات الفلاحية التي تحظى باهتمام استراتيجي في اقتصاداتها، ويتعلق الأمر بهذا الشأن على سبيل المثال بزيت أركان بالنسبة للمغرب والرز الأبيض بالنسبة لمصر[1].

– وضع أنظمة لتتبّع المنشأ بغية مواصلة تصدير منتجاتها الغذائية إلى السوق الأوروبية، وهو ما يستلزم وضع برامج لإعادة تأهيل مؤسساتها وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا وضع برامج للتدريب ودعم الجودة من اجل المطابقة التامة مع القواعد والمعايير الدولية.

– ويتعلق هذا التحد بإشاعة مفاهيم نظام تراكم المنشأ، وتوعية كافة الأطراف المعنية(الموظفون، رجال الأعمال)، الذين يتعين عليهم أن يدركوا ويلموا بالرهانات وذلك لانتهاز الفرص التي يوفرها هذا النظام، وأيضا لكي تتوافر لهم القدرة على تقييم أثره على اقتصاداتهم ولو بشكل نسبي، غير أنه وعلى ضوء التجارب السابقة لبعض شركاء الاتحاد الأوروبي والتي اعتمدت هذا النظام مقرونة بأهداف وتطلعات القطاعات الإنتاجية بدول شمال إفريقيا يمكن وضع التوجهات والسبل التي يتعين انتهاجها.

[1] ديباك داس غوبتا: "**التجارة، الاستثمار، والتنمية بالشرق الوسط وشمال إفريقيا: الالتزام مع العالم**"، تقرير التنمية، البنك الدولي، 2003.

المبحث الثالث: واقع تسهيل التجارة بين دول شمال إفريقيا.

سنعرض في هذا المبحث واقع تسهيل التجارة الخارجية والبينية في دول شمال إفريقيا وذلك بعد عرض مفهوم وأبعاد ومؤشرات تسهيل التجارة كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم وأبعاد تسهيل التجارة.

يمكن تعريف تسهيل التجارة على أنه التبسيط المنظم للإجراءات والوثائق المستخدمة في التجارة الدولية، بحيث تشمل الإجراءات التجارية جميع الأنشطة والممارسات الرسمية المتعلقة بجمع وتقديم ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة السلع الداخلة في التجارة الدولية.

ولقد عرف البنك الدولي تسهيل التجارة على أنه أمر فني بطبيعته وله تفاصيله وهو يعني إزالة كل ما يعيق التجارة الدولية، كما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن تسهيل التجارة يشمل الخطوات كلها التي يمكن اتخاذها لتسهيل تدفق التجارة، وان عبارة تسهيل التجارة تستخدم على نطاق واسع لتغطي كافة أنواع الحواجز غير التعريفية للتجارة، بما في ذلك فحص المنتجات وعوائق انتقال العمالة، وتشير النقاشات في منظمة التجارة العالمية إلى تسهيل التجارة على أنه تبسيط وتنسيق لإجراءات التجارة الدولية [1].

وتعمل العديد من المنظمات على تسهيل وتيسير التجارة ومنها منظمة الجمارك الدولية التي وضعت بالتعاون مع عدد أخر من المنظمات الاتفاقية الدولية لتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة التي قامت بتطوير المعايير الدولية للتبادل الالكتروني للبيانات والأعمال الالكترونية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي وضع برنامجا لإتمام الإجراءات الجمركية ويعمل به الآن في أكثر من سبعين من الدول النامية. [2]

أما بالنسبة لأبعاد تسهيلات التجارة فلديها بعدين رئيسيين هما [3] : تحقيق الكفاءة في عمليات التجارة الدولية وخفض التكلفة المرتبطة بإجراء مثل هذه العمليات عبر كافة المراحل التي تمر بها.

وتعتبر قضايا النقل من أهم العناصر الأساسية المتعلقة بتسهيلات التجارة وذلك من خلال إدارة التكاليف الخاصة بالنقل وتخفيضها إلى أقصى جد ممكن لكي تلعب الدور المحوري في تنمية حركة التجارة

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تسهيل التجارة بالإشارة الى الدول العربية، الأمم المتحدة، 2005، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/grid-05-10-a.pdf

[2] هدى عباس ، التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2009 نقلا عن الموقع الالكتروني:-*http://www.napcsyr.net/dwnld-files/divisions/tpd/pubs/pol_brf/ar/31_pol_brf_trade_facilitation_impact_ha_ar.pdf*

[3] عمر محمد سلمان: "**نموذج تسهيلات التجارة ودوره في ازالة العقبات غير الجمركية للتجارة**"، المؤتمر الدولي حول "التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي" الجامعة الأردنية، عمان يومي 22/20 سبتمبر 2004 ص: 584.

البينية بين الدول حيث أن دور نشاط النقل في تفعيل التجارة البينية يتحدد من خلال تحليل حجم أسطول النقل وطول الطرقات المستخدمة وعدد المحطات والموانئ والمطارات وكذلك التطور الذر طرأ على هذا الحجم والعوامل المؤثرة فيه كارتفاع تكاليف النقل وانخفاض معدلات الأداء بالمنافذ الجمركية وماله من تأثير على الكفاءة في التجارة، بحيث حددت الأونكتاد في ندوة كولومبس ستة قطاعات اقتصادية مسؤولة عن تخفيض في كفاءة التجارة وهي[1] : المعلومات المتعلقة بالأنشطة التجارية، البنوك والتأمين، النقل، الاتصالات، الجمارك، الممارسات التجارية.

المطلب الثاني: مزايا وكلفة تسهيل التجارة

نوضح في هذا المطلب مزايا تسهيل التجارة، وكذا التكلفة عن اعتماد إجراءات تسهيل التجارة من قبل الدول خاصة الدول النامية;

أولا: مزايا تسهيل التجارة

يعود تسهيل التجارة بالنفع على الشركات والحكومات والمستهلك أيضا .أما الشركات فتتمكن من الرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها على اعتبار أنها تستطيع بفضل جهود تسهيل التجارة تحسين طرق وآجال توصيل المنتجات للمستهلك، أما الحكومات فتتمكن، بفضل اعتماد مساطر أكثر فعالية في تدبير الحدود، من تحسين المداخيل العمومية عبر معالجة عدد أكبر من تدفقات المعاملات التجارية ومكافحة التهرب من أداء الرسوم، بينما يستفيد المستهلك من خلال التوفر على عرض أوفر من المنتجات وبأفضل الأسعار لأنه لن يعود مطالبا بأداء التكاليف الناجمة عن بقاء البضائع عالقة بالحدود.

أبرزت تحاليل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أجريت سنة[2] 2005 ، أن الدول النامية قد تستفيد من تدابير تسهيل التجارة بشكل أكبر من الدول المنضوية تحت هذه المنظمة .ذلك أن 65 % من الأرباح العالمية ستخصص لتحسين رفاهية البلدان النامية بينما لن تتحصل دول المنظمة إلا على نسبة 35 % المتبقية .ويعزى ذلك إلى طبيعة المنتجات التي تصدرها الدول النامية المشكلة، في جزء كبير منها، من المنتجات الأساسية خاصة منتجات الصناعة الغذائية وهي المنتجات التي تتأثر بشكل كبير بالانعكاسات السلبية لسوء تدبير الحدود .أما التفسير الثاني لذلك فيكمن في كون الدول النامية تعاني من أنظمة إدارية أقل فعالية وبالتالي فإن تحسين هذه الأنظمة سيعود بالنفع عليها في ما يتعلق بالنهوض بالمبادلات التجارية.

---

[1] محمد محمود يوسف: "**الإدارة الاستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص: 40.

[2] الانكتاد ، تسهيل التجارة في الاتفاقيات التجارية الاقليمية ، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية 2012.

وبحسب نفس التحاليل، فإن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تحوز 11 %من الأرباح المنتظرة على المستوى العالمي من تسهيل التجارة في حين ستجني باقي دول القارة7% .

كما أن ضمان قدر أكبر من تسهيل حركة المدخلات من شأنه أن يسرع تنوع الاقتصاديات والرفع من كفاءتها وتحقيق اندماج أفضل في سلاسل القيم العالمية، وكذا خلق سلاسل قيم إقليمية.

إن تسهيل التجارة يلعب أيضا دورا هاما في تعزيز الجاذبية الاقتصادية للدول خاصة إزاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.ذلك أن تحسين تنافسية المبادلات ونمو حجمها يخلق مناخا إيجابا متسما بالابتكار ينهض بدينامية الاستثمارات.

وأخيرا، تستفيد السلطات العمومية من تسهيل التجارة من خلال تحسين مداخيلها المتأتية من نمو حجم المبادلات بحدودها، وهو الأمر الذي يكتسي أهمية كبرى لاسيما بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على فرض الرسوم على التجارة الخارجية من أجل تمويل الميزانية .كما تستفيد الحكومات من تبسيط المساطر عند الحدود وتقوي من فعالية تدابير مكافحة الفساد والبيروقراطية.

ثانيا: كلفة تسهيل التجارة

إن لوضع تدابير تسهيل التجارة كلفته. ويعد هذا الأمر محط انشغال الدول النامية، وقد أثارته في مفاوضات منظمة التجارة العالمية .ودعت الدول النامية، إلى نهج تضامن دولي من أجل" تقديم مساعدة مالية وتقنية ترمي إلى تقليص الهوة الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية في ما يتعلق بالموارد البشرية والتكنولوجية.قد تشكل كلفة تسهيل التجارة عائقا، خاصة بالنسبة للدول الأقل نمو، أمام تفعيل تدابير تحقيق نمو التجارة والتكامل الإقليمي. ومن أبرز تلك العوائق كون أنه من الصعوبة بمكان تقدير حجم هذه الكلفة وكذا التنبؤ بحجم الإصلاحات اللازم اعتمادها قبيل الاستفادة من فوائد تسهيل التجارة.

يمكن تصنيف التكاليف المرتبطة بتسهيل التجارة وفق أربعة أنواع : تكاليف البنية التحتية، تكاليف الموارد البشرية، تكاليف الإطار التنظيمي والتشريعي، والانخفاض المحتمل للمداخيل المتأتية من الرسوم والاقتطاعات[1].

غالبا ما تشكل التكاليف المخصصة للبنيات التحتية المكون الأكثر تكلفة ضمن تدابير تسهيل المبادلات التجارية. لكن، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه إذا كان إنشاء تجهيزات وبنيات تحتية يتعين أن يستجيب لمتطلبات مسلسل الإصلاح، وهو الأمر الذي تنجم عنه تكاليف هامة، فإن استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من شأنه أن يحسن فعالية البنيات التحتية القائمة دون الحاجة لإنشاء بنيات جديدة .توجد إذن إمكانات هامة يمكنها تحقيق الفعالية المنشودة مع تجنب التكاليف الباهضة.

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، افاق تسهيل التجارة في افريقيا، 2012,

يكتسي تأهيل الموارد البشرية أهمية بالغة لإنجاح التدابير التقنية والتشريعية المتخذة لصالح تسهيل التجارة .ويعد تكوين الموظفين العاملين و/أو توظيف أطقم جديدة الآليتين الكفيلتين بتحقيق هذا التأهيل . وتنطوي كل آلية من هاتين الآليتين على مزايا وسلبيات .فإذا كان تكوين الموظفين العاملين يعتبر أقل كلفة، فإنه يتطلب وقتا أطول لاستيعاب المنهجيات العملية الجديدة والتأقلم معها، في حين يسمح توظيف كفاءات جديدة مؤهلة بالتوفر، في وقت وجيز، على فريق عمل متسم بالجاهزية، لكنه يتطلب تكاليف مهمة.

يقتضي إصلاح الإطار التنظيمي والتشريعي اللازم لتدابير تسهيل التجارة مشاركة ترسانة مؤسساتية مهمة وتوفر الوقت والخبرة اللذان يشكلان تكلفته اللازمة.

وأخيرا، قد يكون من اللازم تخفيض أو إلغاء بعض الرسوم والاقتطاعات، سواء المتعلقة بالإجراءات الإدارية أو المرور عبر الحدود، وذلك من أجل تشجيع التجارة وتدفق المبادلات.

من جهة أخرى، يمكن أن ينجم عن بعض التدابير تكاليف مرتبطة بالاستغلال، بغض النظر عن التكاليف الأولية الخاصة بالإنشاء .ويعد إحداث الشباك الوحيد مثالا على ذلك .فهذا النوع من التدابير يعتبر الأكثر تكلفة ويستغرق وقتا أطول في التنفيذ، وذلك لكونه يتطلب من 3 إلى 5 سنوات ليصبح عمليا .وبشكل عام، تعتبر تكاليف استغلال التدابير أكل كلفة من التكاليف اللازمة لإطلاقها، اللهم بالنسبة لبعض التدابير مثل بث المعطيات على الأنترنت وإحداث لجان تسهيل المبادلات التجارية.

ومن أجل الوقوف عند درجة قيام بلدان شمال أفريقيا لتدابير تسهيل التجارة، نقدم في المطلب الموالي تشخيصا للوضع ارتكازا على مجموعة منتقاة (غير شاملة أو حصرية) للأرقام القياسية والمؤشرات الموضوعة من قبل المنظمات الدولية.

المطلب الثالث: تحليل واقع تسهيل التجارة في دول شمال إفريقيا:

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل التطور المحقق من قبل دول شمال أفريقيا في مجال تسهيل التجارة، وفقا لمجموعة منتقاة من الأرقام القياسية والمؤشرات التي وضعتها المنظمات الدولية والتي تهم الجوانب المحورية المتعلقة بتسهيل التجارة ومنها اللوجيستيك ومناخ الأعمال والارتباط بشبكة النقل ومكافحة الفساد.

أولا: الرقم القياسي المتعلق بالأداء اللوجيستيكي المعتمد من لدن البنك الدولي

يلعب اللوجيستيك دورا مهما في حركة المبادلات التجارية الداخلية والعابرة للحدود. وسنوضح فيمايلي الجهود المبذولة مؤخرا (عام 2012) ببلدان شمال افريقيا في هذا المجال، وذلك ارتكازا على الرقم القياسي الخاص بالأداء اللوجيستي المعتمد من قبل البنك الدولي.

وقد تم وضع هذا الرقم القياسي لتحليل نجاعة المكونات الست التالية : الجمارك وإدارة الحدود ، التجارة والبنيات التحتية الخاصة بالنقل ، أسعار الشحن البحري ، الخدمات اللوجيستية ،مراقبة وتتبع الشحنات

المرسلة ، احترام آجال الشحنات وظروف تدبيرها . ويهم هذا الرقم القياسي فئتين أساسيتين :مجالات التنظيم مستوى أداء سلسلة الإمداد.

ويرتكز هذا الرقم القياسي على البحوث الميدانية والاستمارات والمقابلات التي تبرز تقييم مجال الخدمات اللوجيستية لمختلف مكونات هذا القطاع. ويُمَكِّنُ من المقارنة بين البلدان ومن تتبع تطور مختلف الاقتصادات عبر الزمن.

الجدول رقم (5-1) : تصنيف بلدان شمال افريقيا حسب الرقم القياسي الخاص بالأداء اللوجستيكي لسنة 2012

البلد	التصنيف/155	قيمة الرقم القياسي	النسبة المئوية لأفضل أداء
تونس	41	3.17	69.4
المغرب	50	3.03	65.0
مصر	57	2.98	63.3
الجزائر	125	2.41	45.3
موريتانيا	127	2.40	44.7
ليبيا	137	2.28	41.0
السودان	148	2.10	35.3

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقرير البنك الدولي، الرقم القياسي للأداء اللوجيستيكي،2012

نلاحظ من الجدول أعلاه أن البلدان الثلاثة المصنعة نسبيا بالمنطقة لديها نسبة أداء جيدة في مجال الأداء اللوجيستي. إذ تحتل تونس والمغرب ومصر صدارة لائحة التصنيف. ويوجد البلدان المغاربيان (تونس والمغرب) ضمن 50 أفضل اقتصاد في العام ويحققان نحو أو أزيد من ثلثي نقط نسبة أفضل أداء عالمي.

تتموقع الجزائر وموريتانيا وليبيا والسودان بعد البلدان الثلاثة الموجودة في مقدمة اللائحة بفارق مهم (الفرق بين صاحب المرتبة الثالثة وصاحب المرتبة الرابعة 68 نقطة). ويتسم أداء السودان بضعف لافت، إذ يوجد ضمن البلدان العشرة الواقعة في أسفل التصنيف العالمي.

ويقدم تقرير البنك الدولي لسنة 2012 نظرة عن تطور أداء بعض البلدان على امتداد خمس سنوات . وفي هذا الإطار، يتميز كل من المغرب ومصر بأدائهما الجيد، إذ يوجدان ضمن أفضل عشرة بلدان على المستوى العالمي حقق أداؤها تطورا جيدا ما بين 2007 و2012 .

انتقل المغرب من الرتبة 113 سنة 2007 إلى الرتبة 50 سنة 2012 . ويأتي تطور أداء هذا البلد نتيجة اعتماد الإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية، وهي إستراتيجية قائمة على برنامج للشراكة بين القطاعين العام والخاص يمتد لفترة 2010 -2015 والتي تستفيد من قرب المغرب من الاتحاد الأوروبي. وترتكز الإستراتيجية، التي تطمح إلى تقليص كلفة الخدمات اللوجيستية من 20% إلى 15% عند نهاية البرنامج ، على الجمع بين إصلاح إدارة الحدود وبين القيام باستثمار مادي هام خاصة في ميناء طنجة المتوسط .وقد

مكن هذا الاستثمار المغرب من تحسين مستوى ارتباطه بشبكات النقل كما يظهر ذلك من خلال مقياس الارتباط بشبكة النقل البحري المنتظم المعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انظر بعده).
أما مصر فقد انتقلت من الرتبة 97 إلى الرتبة 57 بفضل جودة بنياتها التحتية وفعالية مستويات الشحن الدولي المعتمدة بها. وقد مكنت قناة السويس البلد من الرفع من مستوى ارتباطها بالاقتصاد العالمي عبر شبكة النقل البحري.

الجدول رقم (5–2) : أداء بلدان شمال افريقيا حسب مكونات الرقم القياسي للأداء اللوجستيكي لسنة 2012(من أصل 155 بلد)

البلد	الرقم القياسي العام	الجمارك	البنيات التحتية	النقل البحري	جودة وكفاءة الخدمات اللوجسيكية	التتبع والاقتناء	احترام الاجال
تونس	41	33	54	65	40	40	35
المغرب	50	65	39	46	59	58	53
مصر	57	69	45	51	50	66	64
الجزائر	125	117	139	89	145	114	116
موريتانيا	127	102	113	112	125	135	139
ليبيا	137	135	152	99	128	123	145
السودان	148	131	140	150	121	150	151

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقرير البنك الدولي، الرقم القياسي للأداء اللوجيستيكي،2012

ويبرز تحليل مختلف المؤشرات المكونة للرقم القياسي للأداء اللوجيستي لبلدان أفريقيا الشمالية وجود اختلافات في مجالات الأداء لهذا البلد أو ذاك، بمعنى أن هذه المنطقة لا تتوفر على مزايا في ميدان معين مقارنة مع باقي دول العالم، كما أن أداء بلدانها يتسم بالتفاوت بين مختلف المكونات التي يشملها هذا الرقم القياسي.
مقارنة مع النتيجة الإجمالية لكل بلد، يمكن الإشارة إلى وجود أداء جيد على المستوى القطاعي : فتونس وموريتانيا تسجلان أفضل نتائجهما في مجال تدبير الجمارك في حين تسجلان تأخرا نسبيا في مجال النقل البحري (بالنسبة لتونس) واحترام الآجال (بالنسبة لموريتانيا). ويشكل النقل البحري المجال الذي تحرز فيه الجزائر وليبيا أفضل نتائجهما. أما المغرب ومصر فيحققان أفضل نتائجهما في مجال البنيات التحتية، فيما يحقق السودان أداء جيدا نسبيا في جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستيكية.
من جهة أخرى، يتسم أداء موريتانيا والسودان بالضعف في ما يتعلق باحترام الآجال وجودة الخدمات اللوجيستيكية، فيما يسجل المغرب ومصر تأخرا نسبيا على مستوى خدماتهما الجمركية. أما تونس والجزائر

وليبيا فيجب عليها بذل جهود على مستوى النقل البحري، جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستيكية والبنيات التحتية على التوالي.

ثانيا: الرقم القياسي لمناخ الأعمال المعتمد من قبل البنك الدولي

كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، يعد ضمان شفافية الإطار التشريعي والتنظيمي وإعمال مقتضياته شرطان أساسيان لتسهيل التجارة . وسنوضح فيمايلي هذا الأمر من خلال تحليل أداء دول منطقة شمال أفريقيا في ضوء الرقم القياسي لمناخ الأعمال.

ويسعى الرقم القياسي لمناخ الأعمال إلى القيام بـ"تقييم موضوعي للإطار التنظيمي الذي يؤطر عمل المقاولات المحلية .ويعطي الأولوية للمقاولات الصغرى والمتوسطة الموجودة في أكبر مدينة للأعمال بالبلد."

ويقترح تقرير مناخ الأعمال، اعتمادا على دراسة حالات ذات تمثيلية، مؤشرات كمية حول الإطار التنظيمي المطبق على المقاولات في مختلف أطوار مسارها.

وتسمح نتائج التقرير بمقارنة اقتصاد كل بلد مع اقتصادات 184 بلدا آخرا، كما تسمح بالمقارنة بين تطور تلك الاقتصادات عبر الزمن. وتبرز المعطيات التي يقدمها التقرير أبرز العراقيل التي تواجه النشاط الاقتصادي كما جرى ذكرها من قبل المقاولين بأزيد من 100 بلد، وتتناول أيضا جوانب رئيسية لتسهيل التجارة.

يهتم الرقم القياسي لمناخ الأعمال بالعديد من أبعاد الإطار التنظيمي المطبق على المقاولات المحلية، خاصة بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وتسوية حالات الإعسار.

وينطلق تقرير مناخ الأعمال من مبدأ أساسي مفاده أن النشاط الاقتصادي، خاصة في ما يتعلق بتطوير القطاع الخاص، يحتاج إلى قواعد واضحة ومنسجمة يمكن الاستناد عليها : قواعد تضع وتوضح حقوق الملكية وتسهل تسوية المنازعات.

رغم أن مصر، كانت البلد الذي حقق أكبر مستوى من التقدم على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ سنة 2005، فإن القدر الأكبر من هذا التحسن تم قبل سنة 2009 أما خلال الأربع سنوات الأخيرة، فلم يتحقق أي تحسن ملحوظ في المجالات التي يشملها تقرير مناخ الأعمال.

على مستوى منطقة شمال أفريقيا، فإن اقتصاديات بلدان هذه المنطقة أولت اهتماما أقل لإصلاح الإطار التنظيمي للأعمال خلال السنة الماضية مقارنة مع كل السنوات الماضية التي شملها تقرير مناخ الأعمال، إذ لم تقم سوى 11% من هذه الاقتصاديات باعتماد إصلاحين على الأقل لإطارها التنظيمي.

وقد أبرزت التقارير السابقة لمناخ الأعمال، الجهود الهامة التي بذلتها حكومات شمال أفريقيا من أجل تحسين الإطار التنظيمي للأعمال لفائدة المقاولين المحليين .غير أن هذه الحركات الإصلاحية تراجعت عقب أحداث

سنة 2011 ، حيث لم يتم القيام إلا بمبادرات قليلة جدا من أجل تحسين مناخ الأعمال .ذلك أن بعض الدول انخرطت في مسلسل معقد للانتقال الديمقراطي وأرجأت الإصلاحات القطاعية إلى حين.

وعلاوة على ذلك، تعاني المنطقة من أزمة ثقة وضعف في الحكامة أو الحوكمة : فالمقاولات لا تثق في السلطات العمومية وهذه الأخيرة لا تثق في المقاولات .ويضع مسؤولو المقاولات الفساد والممارسات المنافية لقواعد المنافسة وعدم الاستقرار التنظيمي على رأس لائحة الصعوبات التي تواجه مجال الأعمال. وفي نفس الوقت يعتبر 60 % من الموظفين المستجوبين بمجموع دول المنطقة القطاع الخاص كقطاع يعاني من الفساد.

كما لا توجد علاقة ثقة بين البنوك والفاعلين الاقتصاديين الخواص، إذ تعتبر المؤسسات البنكية نقص الشفافية في تدبير المقاولات من العوامل الرئيسية التي تحول دون منحها للقروض للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويجعل تقرير 2012 من الوصول إلى المعلومات الأساسية أولوية بالنسبة لبلدان شمال افريقيا، خاصة في ما يتعلق بالمعلومات حول التعريفات والرسوم.

الجدول رقم (5–3): تصنيف بلدان شمال إفريقيا حسب الرقم القياسي لمناخ الأعمال لسنة 2012.

البلد	عدد الإصلاحات	التصنيف/189 بلد
تونس	0	51
المغرب	3	87
مصر	0	128
السودان	0	149
الجزائر	0	153
موريتانيا	1	173
ليبيا	0	187

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على تقرير البنك الدولي، الرقم القياسي للأداء اللوجيستيكي،2012

وتحتل تونس صدارة لائحة تصنيف دول المنطقة، وتقع في المرتبة 51 عالميا، متبوعة بالمغرب (المرتبة87) ومصر(المرتبة128) والسودان (المرتبة149) والجزائر (المرتبة153) تليها موريتانيا(المرتبة173) وأخيرا ليبيا (المرتبة187) من أصل 189 دولة التي يشملها التقرير.

فقط مصر والمغرب توجدان ضمن البلدان الخمسين الأكثر تقدما في مجال تحسين الإطار التنظيمي للمقاولات الصغرى، والمتوسطة .وتنتمي مصر للاقتصادات العشر الأولى الأكثر تقدما في مجال تقليص الفوارق مع الحدود منذ سنة2005 ، بينما يحتل المغرب المرتبة 28 في هذا المجال.

غير أن التقرير يشيد بجهود بعض بلدان المنطقة في ما يتصل بوضع إطارات تنظيمية خاصة تم اعتبارها ك"ممارسات فضلى" ، وفي هذا الصدد اعتبر تقرير مناخ الأعمال لسنة 2014 ما قامت به موريتانيا من وضع تدابير للمراقبة والتفتيش مرتكزة على المخاطر كممارسة فضلى في مجال تسهيل التجارة العابرة للحدود.

كما أشاد التقرير بقرار المغرب، على غرار بلدان أخرى، إلغاء وجوب التوفر على رأس مال أدنى لخلق المقاولة معتبرا ذلك من بين الممارسات الفضلى.

وأشاد التقرير أيضا بالممارسات الفضلى التي قامت تونس بإرسائها في مجال تسهيل الحصول على القروض من خلال تيسيرها نشر المعلومات حول القروض، كما أشاد بجهودها في مجال تيسير تحصيل الضرائب من خلال توفير إمكانية الإعلان والأداء عبر الإنترنت.

وأشار التقرير إلى أن مصر وضعت ممارسة فضلى في مجال حماية المستثمرين.

إن من شأن جهود تحسين الإطار التنظيمي المؤطر لأعمال المقاولات الصغرى والمتوسطة بأفريقيا الشمالية خلق حركات إصلاحية ملائمة لتنمية المبادلات التجارية .كما يوفر الواقع السياسي الجديد بالمنطقة فرصة تاريخية من أجل تحويل كل بلد من هذه البلدان إلى دولة للقانون تتسم فيها القواعد بالشفافية والوضوح وتطبق على نحو أفضل.

ثالثا: الرقم القياسي لتسهيل التجارة المعتمد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي

ويعمل الرقم القياسي لتسهيل التجارة المعتمد من لدن المنتدى الاقتصادي العالمي على قياس مستوى قيام مختلف الاقتصاديات بخلق مؤسسات واعتماد سياسات وتوفير خدمات تسهل حركة مرور السلع إليها أو عبرها حتى تصل إلى وجهتها النهائية .ويتضمن هذا الرقم القياسي أرقاما قياسية فرعية (أ، ب، س،د) تمثل أهم المحفزات الرئيسية للتجارة:

أ .الرقم القياسي الفرعي للوصول إلى الأسواق : يقوم بتقييم مدى جاذبية الإطار التنظيمي للبلد للسلع الأجنبية وكذا درجة تسهيله لصادراته .من خلال المعيار1 :الوصول إلى السوق المحلية والأسواق الأجنبية.

ب .الرقم القياسي الفرعي لإدارة الحدود : يعمل على تقييم مدى تسهيل طريقة إدارة الحدود لدخول وخروج السلع من خلال معايير2 : فعالية إدارة الجمارك؛ 3: فعالية مساطر الاستيراد والتصدير و4 :شفافية إدارة الجمارك.

ج .الرقم القياسي الفرعي للنقل والبيئة التحتية للاتصالات : يأخذ بعين الاعتبار مدى وضع البلد للبنيات التحتية اللازمة من أجل تسهيل حركة البضائع داخل البلد وعبر الحدود وذلك من خلال المعيار رقم : 5 توفر البنيات التحتية للنقل وجودتها؛ 6: توفر خدمات النقل وجودتها و7: توفر تكنولوجيات الإعلام والاتصال واستعمالها.

د .الرقم القياسي الفرعي لمناخ الأعمال : ينكب على النظر في نوعية الحكامة وكذا الإطار التنظيمي والوضعية الأمنية المؤثرة في أنشطة الاستيراد والتصدير من خلال المعيار رقم8: الإطار التنظيمي و 9: توفير الأمن. وتستمد المعطيات الأساسية لمختلف معايير الأرقام القياسية الفرعية من البحث السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي وهو البحث الذي يقوم بتجميع مختلف تقييمات الفاعلين الخواص في البلدان المعنية .وفي ما يلي تصنيف بلدان أفريقيا الشمالية مرتبة حسب مختلف الأرقام القياسية الفرعية.

الجدول رقم (5–4): ترتيب دول شمال افريقيا حسب الرقم القياسي لتسهيل التجارة المعتمد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي 2012.

البلد	الرقم القياسي العام	الرقم القياسي الفرعي الخاص بالوصول للأسواق	الرقم القياسي الفرعي الخاص بإدارة الحدود	الرقم القياسي الفرعي الخاص بالبنى الأساسية والنقل والاتصال	الرقم القياسي الفرعي الخاص بمحيط الأعمال
تونس	44	53	44	53	37
المغرب	64	107	51	57	55
مصر	90	113	76	60	93
الجزائر	120	127	108	93	120
موريتانيا	125	118	115	126	121

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير حول تسهيل الأعمال على المستوى العالمي لعام 2012.

على غرار مؤشر إنجاز الأعمال، يقدم ترتيب الدول في المنطقة الفرعية على أساس مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي الدول الثلاث الأولى ؛ تونس في المرتبة 44، المغرب في المرتبة 64 ومصر في المرتبة 90. ولا تتوفر الهيئة على المعطيات الخاصة بليبيا والسودان، وتأتي الجزائر في المرتبة 120 وموريتانيا في المرتبة 125 بالتوالي.

ومن خلال مقارنة الأداءات الفردية لدول المنطقة الفرعية بين مختلف أعمدة الجدول، نلاحظ تأخرا نسبيا في البنى الأساسية للنقل والاتصال يعتري موقع موريتانيا. وتبقى تنمية البنى الأساسية تحديا مهما بالنسبة للدول حتى تحسن قدرتها على الارتباط بأسواق المنطقة الفرعية والعالمية، إذ يعتبر على سبيل المثال تأخر مرتبة موريتانيا في الطريق السيار العابر للمغرب العربي تأخرا مهما .فقد بدأت موريتانيا في 2005 بناء طريق وطنبة تربط حدودها الشمالية مع نواكشوط، وحتى تلك السنة لم يكن هناك أي طريق موجود.

ويعتبر الوصول للأسواق، الداخلية منها والخارجية، في الدول الأربعة الواردة تحت هذا المؤشر، مجالا ذا أولوية لتشجيع المبادلات التجارية، ويقدم هذا المؤشر بالفعل عرضا لأهم الحواجز التي تواجهها الصادرات حسب

تقييم الفاعلين من القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن البلدين من المنطقة الفرعية الأفضل تصنيفا، وهما تونس والمغرب، يضعان تحديد المشترين والأسواق المحتملة على رأس انشغالاتهما، متبوعا بالكلفة المرتفعة للنقل الدول وتأخره . وفي ما يخص الحاجز الأول المشار إليه، ينبغي أن تولى الأولوية لنشاط القطاع العام قصد تشجيع الصادرات الوطنية من خلال تنظيم المعارض الدولية وإنجاز أنشطة ترويجية في الخارج.

ويضع الفاعلون المصريون هذا النوع من المعوقات في المرتبة الثالثة بمعدل مرتفع (إذ يبلغ المعدل بالنسبة للحاجز الأول الوارد في الترتيب 15,6 %بالنسبة ل 13,8% من المستجوبين).

وتولي الجزائر وموريتانيا أهمية نسبية لصعوبة الوصول للتمويل المرتبط بالتجارة. وفيما يخص الواردات، ترد الحواجز الجمركية وغير الجمركية كالعائق الأساسي لاقتناء البضائع الواردة من الدول الخمس.

4- الرقم القياسي للربط بالنقل البحري المنتظم حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

يعكس مؤشر الربط بالنقل البحري المنتظم حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مدى ارتباط الدول بالشبكات العالمية. ويتم قياسه على أساس خمس مكونات لقطاع النقل البحري : أ- عدد السفن ؛ ب- قدرة السفن لحمل الحاويات ؛ج- السعة القصوى بالأطنان للسفن ؛ د- عدد الخدمات ؛ هـ- عدد الشركات التي تستغل السفن الحاملة للحاويات من وإلى الموانئ .وقد أخذت هذه البيانات من موقع الإنترنت الدولي الخاص بالحاويات .ويحدد هذا المؤشر بالطريقة التالية : بالنسبة لكل واحد من العناصر الخمس، تقسم القيمة الخاصة بالبلد على القيمة القصوى لهذا العنصر في 2004 ، ويتم قياس متوسط العناصر الخمس بالنسبة لكل بلد .ويتم تقسيم هذا المتوسط بدوره على المتوسط الأقصى لـ 2004 ، ثم يضرب ب 100 . ويؤثر المؤشر الذي يتم الوصول إليه بهذه الطريقة على القيمة 100 للبلد الذي له أعلى مؤشر متوسط للخمسة عناصر في2004.

الجدول رقم (5-5): ترتيب دول شمال افريقيا حسب الرقم القياسي للربط بالنقل البحري لعام 2012.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	10	9.72	8.7	7.86	7.75	8.37	31.45	31.06	7.8	6.91
مصر	42.86	49.23	50.01	45.37	52.53	51.99	47.55	51.15	57.39	57.48
ليبيا	5.25	5.17	4.71	6.59	5.36	9.43	5.38	6.59	7.51	7.29
موريتانيا	5.36	5.99	6.25	7.9	7.93	7.5	5.61	5.62	8.2	6.53
المغرب	9039	8.68	8.54	9.02	29.79	38.4	49.36	55.13	55.09	55.53
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	12.75	8.42
تونس	8.76	7.62	7.04	7.23	6.95	6.52	6.46	6.33	6.35	5.59

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الانكتاد 2013.

بفضل قناة السويس، كانت مصر دائما تهيمن على ترتيب دول المنطقة الفرعية في مجال الربط بالنقل البحري العالمي .ويبدو أثر ميناء طنجة المتوسط واضحا على أداء المغرب الذي تحسن مؤشره ابتداء من2008 .

وتعاني الدول الأخرى في المنطقة الفرعية من تأخر مهم في هذا المجال .وتمثل تجربة ميناء طنجة المتوسط والنجاح الذي نالته في جذب التدفقات العالمية للسفن الحاملة للحاويات، مثالا للمنطقة الفرعية على القدرة على تحسين الربط العالمي في الإقليم.

وبالطبع، يتطلب هذا النوع من الاستثمار الاستجابة إلى شروط أولية تتمثل في التموقع الجغرافي المناسب، والتزام مالي مهم، وبنى أساسية مرافقة مهمة (شبكة طرقية وبالسكك الحديدية...إلخ.) ، وإذا لم تتحقق هذه الشروط في كل بلدان المنطقة الفرعية، فسيكون احتمال تحسين تسهيل التجارة في هذه البلدان من خلال تحسين ربطها بالنقل البحري العالمي احتمالا ضعيفا .ولكن، وبالرغم من ذلك، سيمكن تكامل البنى الأساسية الوطنية في إطار شبكة شمال إفريقية، وتلك هي الحال بالنسبة للطريق السيار العابر للمغرب العربي، تضم خدمات الموانئ، المنطقة الفرعية برمتها من تحسين وصولها للأسواق العالمية بشكل منفرد أو جماعي.

5- الرقم القياسي لتقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

يتطلب اندماج دول شمال أفريقيا في الاقتصاد العالمي وإرادة الانخراط في سلاسل القيم العالمية والإقليمية الفرعية، إنتاج سلع وخدمات ذات قدرة تنافسية، قادرة على مواجهة المنافسة، سواء كانت دولية أو من المنطقة الفرعية .إذ تعتبر تنافسية الاقتصادات شرطا ضروريا لممارسة التجارة الدولية.

ويقدم التقرير نتائج الرقم القياسي للتنافسية العالمية. ويستند هذا الرقم القياسي إلى 12 عمودا للتنافسية حيث يقدم جدولا كاملا لوضع التنافسية في بلدان العالم .ولا يضم التقرير بيانات حول تنافسية السودان.

الجدول رقم (5-6): ترتيب دول شمال افريقيا حسب الرقم القياسي للتنافسية العالمية لعام2012 و2013.

البلد	الرقم القياسي لعام 2013-2014		الرقم القياسي لعام 2012-2013	
	الترتيب من مجموع 148 بلد	القيمة	الترتيب	القيمة
المغرب	77	4.11	70	-7
تونس	83	4.06	a/n	
الجزائر	100	3.79	110	10
ليبيا	108	3.73	113	5
مصر	118	3.63	107	-11
موريتانيا	141	3.19	134	-7

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير حول تسهيل الأعمال على المستوى العالمي لعام 2014.

تقع المنطقة الفرعية في ترتيب جيد حسب الرقم القياسي للتنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، إذ يتراوح ترتيب دول شمال أفريقيا، بالفعل، ما بين المرتبة 77 و 141 من مجموع 148 دولة واردة في الترتيب. كما أن معظم هذه الدول تسجل تراجعا في ترتيبها مقارنة بالسنة السابقة. ويبدو أن عدم الاستقرار السياسي والوضع الأمني يؤثران بشكل كبير على ديناميكية الإصلاحات التي يدعو إليها المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تمثل الأساس الإحصائي لتحديد الرقم القياسي للتنافسية.

ويعتبر الوضع حرجا بشكل خاص بالنسبة لمصر. إذ خسر هذا البلد 11 رتبة في سنة واحدة، متراجعا من المرتبة 107 إلى المرتبة 118 . كما فقد 24 رتبة ما بين 2011 و 2013 . وقد كان لمواصلة الانتقال السياسي، الذي عقب التغيرات في النظام والتي طرأت في عام 2011 و 2013 ، أثر سلبي على تقديرات المشاركين في الدراسة التي قدمها المنتدى الاقتصادي العالمي. بالفعل، يأتي عدم الاستقرار السياسي على رأس العناصر التي تتسبب في صعوبات حسب ما أورده المشاركون في الدراسة، كحاجز في وجه الأعمال، بالنسبة ل 22 % من المشاركين في التصويت. وحسب التقرير، ينبغي أن يتخذ هذا البلد إجراءات لتحسين تدبير العناصر الأساسية للاقتصاد الكلي والتي تأثرت بسبب التدبير السياسي. ويمثل تدبير التوازنات الكبرى ومكافحة التضخم الأولوية بالنسبة للسلطات المصرية حتى يستقر البلد ويتم إطلاق الإصلاحات الهيكلية الضرورية على إثر ذلك.

إذ يضع الرقم القياسي الفرعي لنجاعة سوق الشغل مصر في المرتبة 146 من مجموع 148 بلدا 8. كما يتم إبراز المجهود الوطني في مجال التجديد نظرا لضعف نجاعته.

وتعرف تونس، التي تأتي في المرتبة 83 ، وضعا مشابها. إذ يشار إلى عدم الاستقرار السياسي كعقبة رئيسية للأعمال في هذا البلد (وهو رأي أكثر من 16 % من المستجوبين). وإن كان وضع سوق الشغل لا يندر بالخطر بنفس الدرجة في الدول الأخرى، يبقى سوق الشغل يمثل مشكلة رئيسية ينبغي حلها. إذ يعاني هذا القطاع، بالمقارنة بالأبعاد التي يغطيها الرقم القياسي، من تأخر نسبي مهم.

وتتقاسم الدول الأخرى من المنطقة الفرعية مجموعة من العناصر المعرقلة للتنافسية. ويبرز المستجوبون بيروقراطية الحكومات، التي تأتي على رأس الانشغالات بالمغرب والجزائر وليبيا. كما أنها تحتل المرتبة الثانية في تونس، والرابعة في موريتانيا. وتعتبر الإصلاحات الإدارية، والحد من بيروقراطية الأعمال، وإضفاء المرونة على الإجراءات المرتبطة بإنشاء الشركات والاستثمار، بامتيازات ذات تأثير مباشر على مستوى تنافسية الاقتصادات في المنطقة الفرعية.

كما يعتبر الوصول للتمويل كذلك حاجزا مهما، حسب التقرير، إذ يعرقل بشكل مهم مناخ الأعمال، ويمل أولوية في العديد من دول المنطقة الفرعية.

ومن بين الحواجز التي تحد من إنشاء الشركات، وتؤثر على مناخ الأعمال بشكل عام، يشير تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى الأهمية التي يكتسيها الفساد المالي. وغالبا ما يشار إلى الفساد المالي كعنصر يحد من تنافسية دول شمال إفريقيا.

6- الرقم القياسي لتصور الفساد المالي لمنظمة الشفافية الدولية

تعتبر فعالية المصالح الإدارية التي تتدخل في سلسلة الإمدادات عنصرا محوريا لضمان سلاسة التبادلات. وكما أشرنا إلى ذلك سابقا، يشكل الفساد المالي تحديا أمام تسهيل التجارة خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

وسنستند إلى الرقم القياسي لتصور الفساد المالي الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية قصد تقييم التقدم المحرز في هذا المجال في بلدان شمال إفريقيا وتحديد حقول العمل ذات الأولوية. ويُصنف هذا الرقم البلدان حسب درجة تفشي الفساد المالي في القطاع العام. وهو رقم قياسي مركب مُستمد من البحوث والدراسات التقييمية لواقع الفساد المالي التي قامت به مجموعة متنوعة من المؤسسات.

الجدول رقم (5-7) : تصنيف بلدان شمال أفريقيا حسب الرقم القياسي لتصور الفساد المالي لمنظمة الشفافية الدولية

البلد	تصنيف 176 بلد	القيمة
تونس	75	41
المغرب	88	37
الجزائر	105	34
مصر	118	32
موريتانيا	123	31
ليبيا	160	21
السودان	173	13

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير منظمة الشفافية الدولية ، الرقم القياسي لتصور الفساد المالي 2012

وبشكل عام، لازالت بلدان شمال إفريقيا متأخرة في ما يتعلق بحسن إدارة الشؤون الجماعية. وتظل مسألة الفساد المالي في القطاع العام، كما يتصورها الفاعلون الاقتصاديون موضوع انشغال، بل تنم عن قلة ثقة عالم الأعمال في الدولة الراعية للقوانين والضامنة للحقوق. هذا ما تؤكده النتائج المستنتجة من الرقم القياسي للتنافسية الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي المشار إليه أعلاه.

يتم تقييم درجة الفساد المالي اعتمادا على مقياس يتراوح بين 100 و 0 نقطة، على أن 100 هي العلامة الكاملة (نقاء تام) و 0 هي العلامة الأدنى (بيئة مرتشية جدا. وحسب هذا التقييم، أحرزت بلدان

المنطقة على علامات تتراوح بين 41 (تونس) و13 (السودان). مما يُصنف بلدان المنطقة في الجزء الثاني من الترتيب العام.

وعلاوة على سن القوانين، يبقى تطبيقها أمر حاسم ومهم من أجل النهوض بالتبادلات بين دول المنطقة . وعليه، تعتبر مكافحة الفساد المالي في بلدان شمال أفريقيا محورا للعمل جدير بأن نمنحه الأولوية من أجل تطهير بيئة الأعمال وتسهيل التجارة بين الحدود.

مما سبق نستنتج أن دول شمال افريقيا لازالت تعاني من عراقيل كثيرة أمام انسياب التجارة، فقد سجلت ضعفا شديدا في مجال جاهزية البنية التحتية وتحديث إدارة الحدود وإزالة الحواجز غير تعريفية والشفافية حسب الأرقام القياسية والمؤشرات الخاصة بالمنظمات الدولية التي استعرضنا وهذا ما انعكس على ضعف حجم التبادل التجاري البيني .

المبحث الرابع: متطلبات توسيع التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

بعدما تعرفنا على المعوقات التي تحول دون توسيع وتعزيز التجارة البينية لدول شمال إفريقيا نسلط الضوء في هذا المبحث على المتطلبات الضرورية التي يجب أن توفرها دول شمال إفريقيا بغية توسيع التبادل التجاري البيني، ولعل أهمها تطوير وتحرير القطاع المالي، تفعيل تحرير التجارة الخارجية، والتعاون والتكامل التجاري الإقليمي.

المطلب الأول: تطوير القطاع المالي لتسهيل التجارة البينية لشمال إفريقيا.

لقد أولت دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بإصلاح وتطوير وتحرير القطاع المالي نظرا لدوره البالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي تمويل وتسهيل التجارة الخارجية بشكل خاص;

أولاً: نبذة عن النظام المالي لدول شمال إفريقيا: تم تفعيل عدة إصلاحات اقتصادية في بلدان وإفريقيا، وخصوصا خلال التسعينات، وقد شملت هذه الإصلاحات أيضا النظام المالي في هذه البلدان، لكن هذه الأنظمة تبقى من بلد إلى آخر في مستويات نمو مختلفة بشكل كبير.

لكن يبقى العامل المشترك بين أغلب بلدان المنطقة هو الخاصية البنكية جدا للأنظمة المالية لشمال إفريقيا مع تواجد قوي للبنوك العمومية، في الجزائر مثلا ما تزال المؤسسات غير البنكية هامشية وسوق البورصة في بدايتها مع ثلاث مقاولات مسعرة فقط وتبادل ضعيف جدا، والنظام المالي الليبي أيضا يسيطر عليه تواجد البنوك العمومية الوطنية والإقليمية (في ملك اللجان الشعبية)، بينما يبقى نشاط المؤسسات المالية غير البنكية هامشيا، وبنفس الشكل نلاحظ غيابا تاما لسوق بورصة، وفي موريتانيا كذلك تسيطر البنوك على النظام المالي، لكن وعلى العكس الجزائر وليبيا فإن هذه البنوك خاصة، وهنا أيضا يلاحظ غياب سوق البورصة لكن يعرف قطاع الميكرو مالية بالمقابل نموا سريعا.

ويعتبر النظام المالي المغربي أكثر اتساعا وتنوعا من الثلاثة السابقين لكنه مازال في غالبيته بنكيا حيث يملك القطاع البنكي 60 % من مجموع أصول النظام المالي، وتجدر الإشارة إلى أن سوق البورصة في المغرب حيوية وتبقى من بين الأهم في شمال إفريقيا بعد سوق بورصة مصر بمعدل رسملة بورصة يفوق 70 % من الناتج الداخلي الخام [1] .

[1] *Maher GASSAB, « **Contribution du secteur financier à la promotion du commerce en Afrique du Nord** », Forum : « Pour une croissance intégrée créatrice d'emplois » Commission Économique pour l'Afrique Marrakech les 19 & 20 février 2007 .*
http://www.northafricaforum.org/francais/presentations/Syst%E8mes%20financiers%20et%20facilitation%20du%20commerce.ppt

وعلى غرار المغرب ومصر فإن النظام المالي التونسي متطور مع مجموع موجودات يمثل 90 % من الناتج الداخلي الخام (150 % بالنسبة للمغرب)، بيد أن سوق البورصة التونسي يبقى نسبيا محدودا مع نقص في السيولة، وبرسملة بورصة تعادل ما سجل في تونس في سنة 2006 يمكن قول نفس الشيء فيما يخص سوق البورصة في السودان، لكن علاقة هذا الأخير التفضيلية مع سوق البورصة المصري إلى جانب الظرفية السودانية الحالية التي يطبعها تحرير القطاع المالي ينبئ بتطور سريع للتعاملات في البورصة.

من جهة أخرى تختلف الأنظمة البنكية الشمال افريقية حسب وضعها، فموريتانيا تعرف معدل ديون مرتفع جدا ومشكوك فيه بينما لا يتعدى هذا المعدل في المغرب نسبة 10 %، وبين هذين البلدين تبقى الوضعية البنكية في الجزائر مقلقة مع معدل 32.5% في حين سجلت تونس تقدما ملموسا بما أن المعدل انتقل من 25 % بداية سنوات 2000 إلى 20.7 % سنة 2005، غير أن أغلب البلدان باستثناء موريتانيا تبذل جهودا لتوفير سيولة لتسديد هذه الديون وعندما نقارن هذه الأرقام مع الأرقام المسجلة من قبل دول نامية فإنها تبقى مرتفعة بالفعل ففي بلاد مثل كوريا الجنوبية لا يتعدى هذا المعدل 1.2 % بينما يصل في المكسيك إلى 1.8 % وحتى في تركيا والتي عرفت بداية القرن أزمة مالية كبيرة، فان هذا المعدل لا يتعدى 5.2 %. [1]

فيما يخص مراقبة حركية رؤوس الأموال نجد بعض التشابهات بين بلدان المنطقة، إلى جانب بعض الاختلافات فمراقبة رؤوس الأموال ما تزال صارمة فيها . فالصفقات الخاصة برأسمال ما تزال مراقبة بشكل تام في كل البلدان مع استثناء صغير في الجزائر حيث يخضع تحويل الرأسمال إلى الخارج للموافقة القبلية للبنك المركزي وتبقى المحفظة الاستثمارية خاضعة كذلك لمراقبة صارمة في حين يظل العامل المشترك بين هذه البلدان هو كون المقيمين لا يسعهم القيام بمثل هذه الصفقات مع الخارج إلا بموافقة من السلطات النقدية.

في المقابل تختلف حالة التشريعات من بلد إلى أخر في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي ليبيا مثلا يسمح بالمساهمة الأجنبية في الصناعات فقط في بعض الحالات وتخضع الملكية التامة للمشاريع لموافقة لجنة الاستثمارات الأجنبية، وفي الجزائر يبقى استثمار الأجانب في البلاد حرا باستثناء بعض القطاعات التي تعتبرها السلطات إستراتيجية.

وأخيرا تخضع عمليات القرض بالعملات الأجنبية التي يقوم بها بعض المقيمين لصالح مقيمين لمراقبة صارمة من قبل السلطات، بالفعل فالمراقبات تطبق على جميع صفقات القرض، والضمانات والتسهيلات المالية في الجزائر و موريتانيا وفي ليبيا بإمكان المقاولات العمومية أن تقترض بالعملة الأجنبية مع خطوط قرض عبر النظام البنكي، شريطة الإفصاح عن مصادر واستعمالات العملات الأجنبية وفي المغرب وتونس، فإن الشروط

[1] *Commission Économique pour l'Afrique ,Réunion Ad Hoc d'Experts, « **Mobilité des capitaux en Afrique du Nord** Casablanca », 17 – 19 janvier 2008, sur site:*
http://www.uneca-an.org/francais/seminaires/MobiliteCapitauxProgramme.htm

أقل صرامة بما أن بعض صفقات القروض غير مشروطة بأية موافقة من قبل السلطات النقدية [1] ، كما أن هذين البلدين قد وصلا إلى مستوى أكثر تقدما فيما تحويلية عملتيهما، ، والمضمونة بالنسبة للتحويلات المرتبطة بالعمليات التجارية الخاصة بالأجانب المقيمين والغير المقيمين.

ثالثـــاً: واقع تحرير رأس المال في دول شمال إفريقيا: تحرير الإجراءات التنظيمية لحركية رؤوس الأموال يعني إزالة جميع القيود التي تعوق هذه التعاملات، وإتاحة دخول رؤوس الأموال إلى بلد ما وخروجها منه دون مراقبة أو عائق نلاحظ في دول المنطقة وجود نوعين من أشكال مراقبة حركية رؤوس الأموال، مباشرة وغير مباشرة فالمراقبة المباشرة تكون شفافة بطبيعتها وتتم عبر ضرائب تناسب المبالغ المحولة أو عبر تحديد الحد الأقصى للمبالغ المسموح بها وتعمل السلطات، بفضل هذا النوع من المراقبة على التأثير على تحويل المبالغ المالية خاصة عند خروجها وهذا ما يفسر ضعف تدفق رؤوس الأموال بين دول المنطقة أما المراقبة غير المباشرة فهي غير واضحة، وقد تتم مثلا عبر قوانين احتياطية مثل تحديد الحد الأقصى لرؤوس الأموال الأجنبية في المؤسسات الوطنية (في تونس 49 % عموما) أو مثل غياب قواعد قانونية في مجال أداء الديون الخارجية.[2]

ما تزال مراقبة حركات رؤوس الأموال في دول المنطقة صارمة نوعا ما وتختلف التشريعات من بلد لآخر في ما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي ليبيا مثلا يسمح بالمساهمة الأجنبية في الصناعات في بعض الحالات فقط وتخضع الملكية الكاملة للمشاريع لموافقة لجنة الاستثمارات الأجنبية، أما في الجزائر فلا تواجه استثمارات الأجانب أية قيود باستثناء بعض القطاعات التي تصنفها السلطات قطاعات إستراتيجية، ويختلف الوضع تماما في المغرب وتونس، فالاستثمار الأجنبي المباشر في هاتين الدولتين غير مقيد بينما تخضع استثمارات المقيمين الموجهة للخارج للموافقة المسبقة للسلطات النقدية.

---

[1] *Karim Ben Kahlaet autre, « **Systèmes financiers, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord** » : états des lieux et conditions de réussite des réformes, sur site: http://www.uneca-an.org/francais/seminaires/gouvernancedocdebase.pdf*

[2] *Commission Économique pour l'Afrique ,Réunion Ad Hoc d'Experts," **Mobilité des capitaux en Afrique du Nord",op cit***

الشكل رقم (5–1): الانفتاح المالي في بلدان شمال إفريقيا.

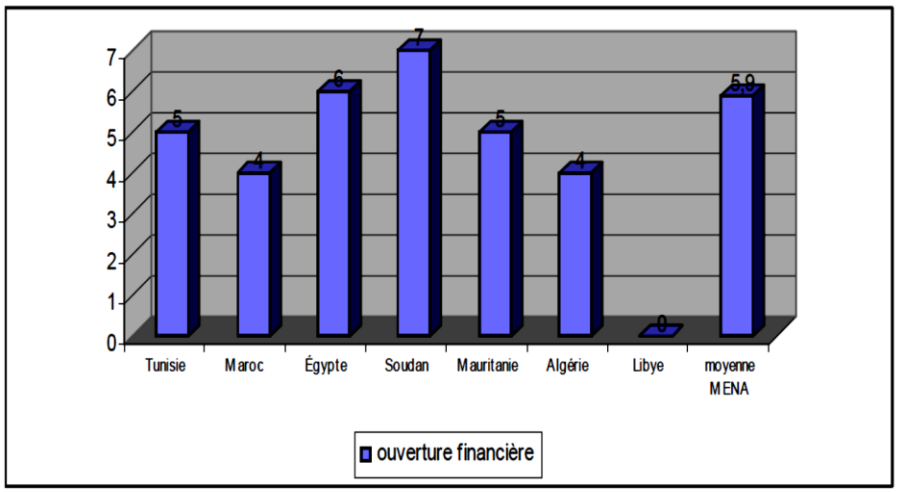

source : *Creane S, Goyal R, Mobarak M, Sab R, (2004), « **Financial sector development in the Middle East and North Africa** », IMF working paper.*

ويخضع استثمار محفظة السندات للمراقبة أكثر من الاستثمار الأجنبي، ويتمثل العنصر المشترك بين مختلف الدول في كون المقيمين لا يمكنهم القيام بهذه العمليات مع الخارج الا بموافقة السلطات النقدية، وفي الجزائر يمكن إعادة إرادات رأسمال لكنها مقننة وينبغي الحصول على موافقة البنك المركزي بهذا الصدد، أما في المغرب فيتمتع المقيمون الأجانب بحرية تحويل الرأسمال بعملات أجنبية إذا تم ذلك من إيداعاتهم بالعملات الأجنبية وبهذا يعتبر المغرب حالة استثنائية مقارنة مع دول المنطقة [1].

فيما يخص عمليات القرض بالعملة التي يقوم بها مقيمين لحساب مقيمين آخرين ما تزال خاضعة لمراقبة السلطات ؛ وتهم هذه المراقبة جميع العمليات على القروض والضمانات والتسهيلات المالية بالجزائر وموريتانيا، أما في ليبيا فيمكن للمقاولات العمومية أن تقترض بالعملة الأجنبية وفق قروض عبر النظام البنكي شريطة التصريح بمصادر العملات واستعمالها وتتسم القيود بنوع من التخفيف في المغرب وتونس لأن بعض التعاملات بالقروض لا يشترط فيها موافقة السلطات النقدية.

ومن بين مجموع دول المنطقة اثنان منها فقط وصلتا إلى مرحلة متقدمة نسبيا في تحرير حساب رأسمال وهما تونس والمغرب، أما باقي الدول (الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا والسودان) فما تزال تبحث عن الظروف المؤسسة لهذا الإصلاح: تطهير القطاع البنكي ودعمه، تهيئ سوق الصرف نحو الانفتاح تنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالتضخم وتحديد نظام سعر الصرف وإعداد الإطار التنظيمي للإصلاح.

[1] *la Commission économique pour l'Afrique (CEA), **"réformes financières, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord"**, http://www.northafricaforum.org/francais/gouvernance.pdf*

إن مختلف أنواع الأنظمة البنكية والمالية وكذا القيود على حركية رؤوس الأموال في بلدان شمال إفريقيا يؤخر تحرير حساب رأسمال، ويبين أن الطريق أمام هذه الدول ما تزال طويلة لتحقيق هذا المبتغى.

رابعـــاً: دور القطاع المالي في تسهيل التجارة في دول شمال إفريقيا: من خلال التحليل للأنظمة المالية لدول شمال إفريقيا نتوصل للملاحظات التالية:

- صعوبات الحصول على التمويل خاصة القروض: وهي من أهم معوقات اداء الأعمال خاصة التجارية منها؛
- إمكانات محدودة للحصول على مختلف طرق التمويل؛
- سوق مالي متوسط الأداء والإمكانات؛
- صورة مقبولة نسبية حول البنوك في شمال إفريقيا.

الجدول رقم (5–8): العوائق الرئيسية لتطوير بيئة الأعمال في شمال إفريقيا.

	Principaux obstacles au commerce **العوائق الرئيسية للتجارة**	***Pourcentage de réponses*** **الاجابات بالنسبة المئوية**
تونس *Tunisie*	***Accès au financement*** **الوصول على التمويل** *- Niveau des impôts* **مستوى الضرائب** *- Contrôle des impôts* **مراقبة الضرائب**	13, 47 12,15 11,76
الجزائر *Algérie*	***Accès au financement*** **الحصول على التمويل** *- Bureaucratie inefficace* *- corruption*	13,62 9,24 8,69
مصر *Egypte*	***Accès au financement*** **الوصول على التمويل** *- Bureaucratie inefficace* *- Main d'œuvre mal formée*	22,51 15,05 11,7
موريتانيا *Mauritanie*	***Accès au financement*** **الوصول على التمويل** *- Infrastructure* *- Main d'œuvre mal formée*	14,35 10,55 9,28
المغرب *Maroc*	***Accès au financement*** **الوصول على التمويل** *- Niveau des impôts* *- Corruption*	19,61 13,96 12,97

***SOURCE**: LOPEZ-CLAROS A, SCHWAB K, PORTER M (2006), « **THE GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT 2006-2007** », WORLD ECONOMIC FORUM, PALGRAVE MACMILLAN*

وعلاوة على ذلك، ووفق تقرير التنافسية العالمية لسنتي 2006-2007 وعلى سلم يتكون من 07 درجات يبدأ من الرقم 01 إلى 07 (الدرجة 01 يعني الصعب جدا، 07 تعني سهل جدا)، يمكن تحديد إمكانية الحصول على التمويل من مصادر مختلفة في دول شمال إفريقيا وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(5-9): نتائج إمكانات النفاذ إلى الأشكال المختلفة للتمويل.

Score Perception	***Possibilité d'accéder au financement boursier***	***Facilité d'accès aux crédits***	***Disponibilité du capital risque***
Tunisie	4,8	4	4,1
Maroc	4,3	2,7	2,7
Egypte	5,2	2,8	2,8
Algérie	2,7	2,2	2,2
Mauritanie	2,5	2,2	2,3

***SOURCE**: LOPEZ-CLAROS A, SCHWAB K, PORTER M (2006), « **THE GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT 2006-2007** », WORLD ECONOMIC FORUM, PALGRAVE MACMILLAN*

بالتأكيد نتائج بلدان شمال أفريقيا المتعلقة بإمكانية الحصول على التمويل في السوق كانت مرتفعة جدا عالية مقارنة بإمكانات هذه الدول، والحقيقة أن سوق التمويل نظريا وتقنيا متاح وممكن ولكن هذا لا يتطلب بالضرورة فتح رأس مال الشركات التي شملتها الدراسة. وأخيرا، بشكل عام، ينظر إلى السوق المالي في دول شمال إفريقيا على أنها متوسطة التطور في حين تلعب البنوك دورا أفضل. هذين المتغيرين يعكسان ثقة المتعاملين الاقتصاديين في النظام المصرفي وسوق الأوراق المالية، وكذلك مساهمة النظام المالي ككل في الاقتصاد، وبالتالي تسهيل التجارة، وبلدان شمال أفريقيا سجلت تقييما ضعيفا دوليا حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2007.

الجدول رقم(5-10): أداء السوق المالي والجهاز المصرفي في دول شمال إفريقيا.

	Sophistication du marché financier	***Classement international***	***Bonne santé et bons bilans des Banques***	***Classement international***
Tunisie	4,1	59	5,5	66
Maroc	3,2	82	5,4	69
Egypte	3,6	76	4,8	94
Algérie	2	123	4,1	121
Mauritanie	2,5	105	4,8	101

***SOURCE**: LOPEZ-CLAROS A, SCHWAB K, PORTER M (2006), « **THE GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT 2006-2007** », WORLD ECONOMIC FORUM, PALGRAVE MACMILLAN*

وتجدر الإشارة إلى أن أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي، تستند إلى مسح ميداني للأطراف المعنية والتي تهتم بالمسح السنوي "ممارسة أنشطة الأعمال" بالتعاون مع خبراء البنك العالمي، في هذا الصدد ومساهمة النظام

المالي إلى الاقتصاد ككل وفرص الحصول على الائتمان، ويعرض "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" (2006) النتائج التالية:

الجدول رقم(5-11): مؤشر سهولة الحصول على القروض.

Pays	Rang Facilité du commerce	Obtention de crédits				
		Rang dans l'obtention de crédits	Indice des droits légaux	Indice d'information sur le crédit	Couverture des agence publiques de notation	Couverture des agence privees
Algérie	116	117	3	2	0.2	0.0
Egypte	165	159	1	2	1.5	0.0
Mauritanie	148	101	5	1	0.2	0.0
Maroc	115	143	3	1	2.3	0.0
Soudan	154	143	4	0	0.0	0.0
Tunisie	80	101	3	3	11.6	0.0

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2006.

1. **المفهوم الواسع لتسهيل التجارة من خلال تحرير النظام المالي**: حسب الاقتصادي *levine* (1996) النظام المالي الفعال هو الذي يحقق حماية من المخاطر ويمكن من توزيعها، التوطين الأمثل للموارد، كما يحسن الحوكمة، ويساهم في تحريك الادخار العائلي وأخيرا يساهم في نمو المبادلات التجارية السلعية والخدماتية وبالتالي هناك علاقة بين التحرير المالي والتحرير التجاري [1] ، فكما يساهم التحرير المالي في تسهيل التجارة فان التحرير التجاري يسهل انسياب رؤوس الأموال وجلب الاستثمارات الأجنبية; والملاحظ بالنسبة لاقتصاديات دول شمال إفريقيا أن هذه الأخيرة تأخرت في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ولقد تميزت هذه الإصلاحات بأنها غير سريعة وغير شفافة حيث رافقها ضعف على مستوى البيئة المؤسسية. [2]

والجدول الموالي يوضح مؤشرات البيئة المؤسسية في بلدان شمال إفريقيا

[1] *la Commission économique pour l'Afrique (CEA),* ***"réformes financières, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord****, op-cit..*

[2] *Cristina Lozano et Ayman Osman Ali,* ***Infrastructure du transport et facilitation du commerce****, Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce à l'intégration régionale DÉFIS ET OPPORTUNITÉS, op-cit.*

الشكل رقم (5-2): تطور البيئة المؤسسية في بلدان شمال إفريقيا

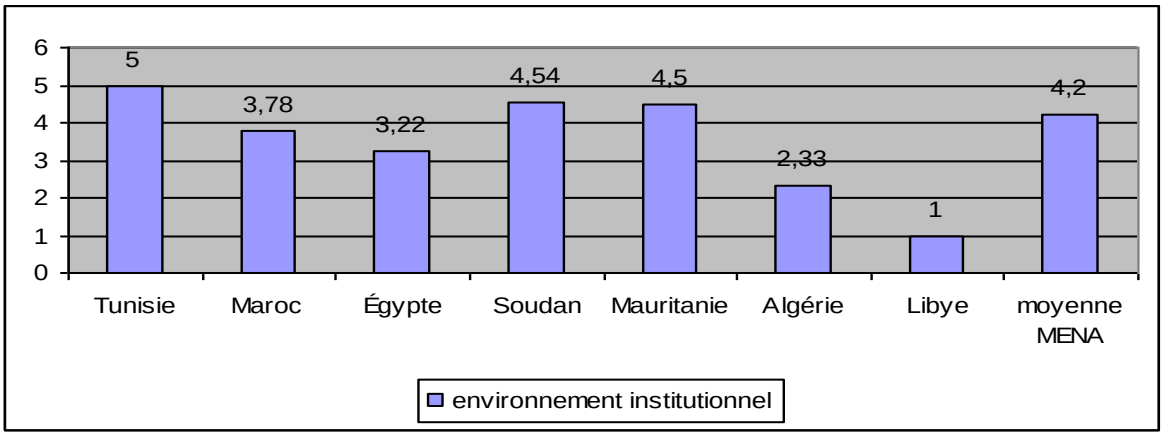

Source: *Creane S, Goyal R, Mobarak M, Sab R, (2004), «* ***Financial sector development in the Middle East and North Africa*** *», IMF working paper2004*

لذا على بلدان شمال إفريقيا تسريع عملية التحرير المالي الداخلي والخارجي (في كل مرحلة من مراحل الإصلاح الاقتصادي)، وتعاني دول شمال إفريقيا أيضا من مشكل ضعف الحوكمة المصرفية والمؤسسية والذي يعتبر من أهم معوقات تسهيل التجارة وذلك من خلال:

- نقص الوسائل والمعلومات لدى البنوك لتسيير مخاطر المشاريع الاقتصادية؛
- البنية العائلية للمؤسسات في شمال إفريقيا والتي تتميز بعدم المخاطرة وعدم الشفافية؛
- عدم التأقلم واستخدام التكنولوجيا وانغلاقها على نفسها.

2. المفهوم الضيق لتسهيل التجارة من خلال تحرير النظام المالي: يتجسد دور النظام المالي في تسهيل التجارة في مجاله الضيق في شمال إفريقيا في العناصر التالية:

- شروط الحصول على التمويل (القروض)؛
- آليات وتقنيات الدفع الدولي والضمان ويشمل:
  - التامين والخدمات المالية الأخرى المتعلقة بالتجارة؛
  - تسيير مخاطر الصرف؛
  - المؤسسات المالية المحلية والإقليمية.

1.2. شروط الحصول على التمويل (القروض): إن شروط الحصول على التمويل أو القروض في شمال إفريقيا صعبة وضعيفة للأسباب التالية:

- نقص المعلومات خاصة المالية منها وعدم اكتمالها لدى وصولها والحصول عليها من قبل البنوك نتيجة عدم قدرة هذه الأخيرة على تحديد أهداف المؤسسات الطالبة للتمويل بدقة ووضوح؛
- غياب الضمانات لاسيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولين الصغار؛

- صغر رأس مال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم الفصل بين اصول هذه المؤسسات والذمة الشخصية للمقاولين؛
- ارتفاع تكلفة المعاملات خاصة تكلفة جمع المعلومات وتقييم ومتابعة القروض؛
- غياب الاتصال المستمر بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبساطة الخدمات المقدمة لهذه الأخيرة في مقابل صعوبة شروط حصولها على التمويل من قبل البنوك.

وتجدر الاشارة الى انه يمكن ان نميز ثلاثة اليات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شمال إفريقيا وهي[1] :

أ. **القرض المصغر"*Le microcrédit*"**: وتعتبر المملكة المغربية على راس دول شمال افريقيا في هذا المجال تليها مصر.

ب. راس المال المخاطر" *Le capital risqué*".

ت. التمويل بالاستئجار"*Le Crédit-Bail*".

ولتحسين شروط الحصول على التمويل (القروض) في بلدان شمال إفريقيا عليها:

- تقوية الحوار والاتصال بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توجيه وارشاد المؤسسات الطالبة للتمويل خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من اختيار تقنية التمويل المناسبة؛
- تطوير اتاحة المعلومات وشفافيتها حول القروض والمشاريع والزبائن؛
- تقوية مؤسسات الضمان؛
- رفع سقف القرض المصغر لان مؤسسات القرض المصغر تسهم في تعبئة الادخار.

2.2. آليات وتقنيات الدفع الدولي والضمان: بالإضافة إلى تحسين شروط الحصول على التمويل (القروض) في بلدان شمال إفريقيا يتضمن النظام المالي ثلاثة عناصر أساسية أخرى لتسهيل التجارة وهي [2] :

أ. **التامين والخدمات المالية الأخرى المتعلقة بالتجارة:** وتتمثل في خدمات التامين على السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، خدمات التامين على الحياة، بالإضافة إلى خدمات الوساطة المالية، والخدمات المالية الثانوية كالخدمات التشغيلية في الأسواق المالية وكذا خدمات التسوية

وبالنسبة لدول شمال إفريقيا فان مستوى التامين والخدمات المالية الأخرى المتعلقة بالتجارة ضعيف جدا : فنسبة هذه الخدمات لا تتجاوز في المتوسط 1.4 % من إجمالي الخدمات سنة 2003 مقابل 6.5 % في أوروبا.

---

[1] *Cristina Lozano et Ayman Osman Ali,* ***Infrastructure du transport et facilitation du commerce****, Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce à l'intégration régionale DÉFIS ET OPPORTUNITÉS, op-cit.*

[2] *la Commission économique pour l'Afrique (CEA),* ***"réformes financières, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord****, op-cit..*

الشكل رقم (5–3): حصة الخدمات المالية والتامين من إجمالي الصادرات الخدماتية لدول شمال إفريقيا.

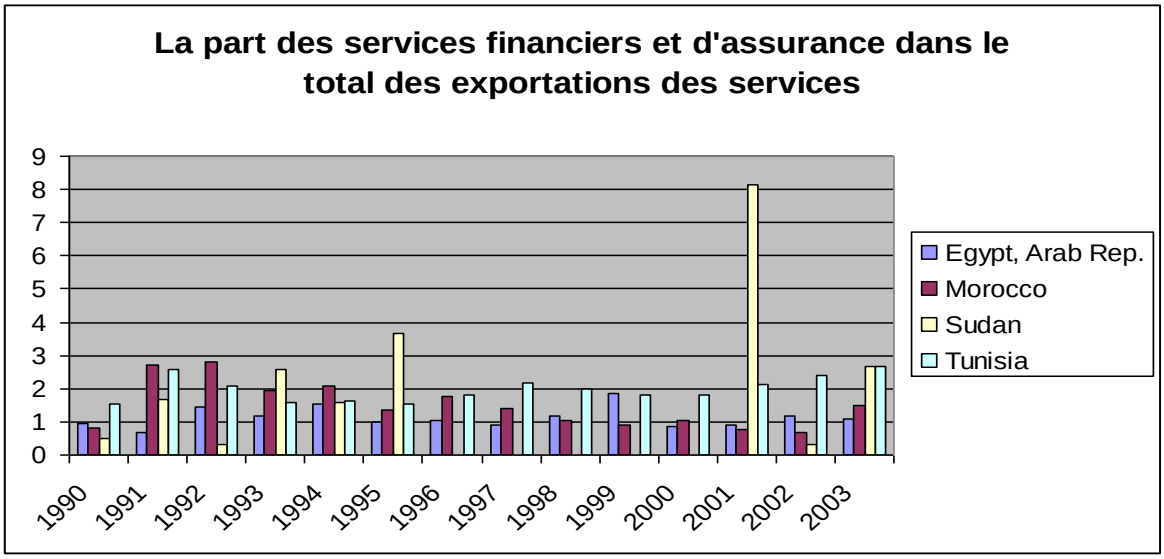

***SOURCE** : WORLD DEVELOPMENT INDICATORS (2005).*

الشكل رقم (5– 4): حصة الخدمات المالية والتأمين من إجمالي الواردات الخدماتية لدول شمال إفريقيا.

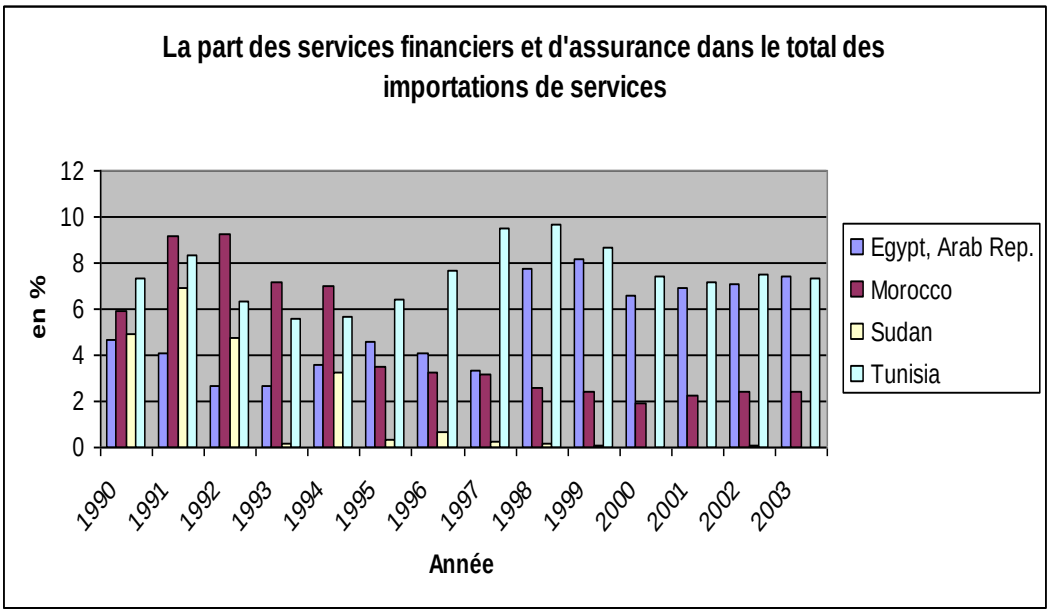

***SOURCE** : WORLD DEVELOPMENT INDICATORS (2005).*

ب. **تسيير مخاطر الصرف:** إن تضاعف الكتلة النقدية وتغيرات وتعويم العملات تؤدي إلى إحداث تغيرات غير متوقعة في أسعار صرف العملات، كما أن إعادة تقيم النقود يسبب ارتفاع تكلفة العمليات الدولية (كالنقل، المضاربة على العملة الصعبة *courtage sur les devises* ...الخ).

ويلاحظ بالنسبة للمؤسسات المالية في بلدان شمال إفريقيا أن هناك ضعف في تسيير مخاطر الصرف لعدة عوامل سبق واشرنا إليها في خضم البحث، ولذلك على بلدان شمال إفريقيا ان تلزم

مؤسساتها المالية على ضرورة تخفيض تكاليف تغطية هذه المخاطر *couts de recouvrement* من جهة ومن جهة أخرى خلق منطقة نقدية إقليمية تضم بلدان شمال افريقيا.

ت. **المؤسسات المالية المحلية والإقليمية:** إن إنشاء بنوك إقليمية تشرف وتعمل على تمويل المشاريع الاقتصادية على مستوى المنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا من شانه دفع عجلة التنمية في هذه البلدان من جهة وتسهيل التجارة الخارجية والبينية من جهة أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن تفعيل البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية الاتحاد المغاربي سيكون له أكبر الأثر على توسيع وتسهيل تدفق التجارة والاستثمار البينيين لدول شمال إفريقيا.

في الأخير يمكن القول على عكس معظم الاقتصادات التي مرت بمرحلة انتقالية كأوروبا الوسطى والشرقية، نفذت بلدان شمال أفريقيا سياسات التحرير الاقتصادي من خلال اعتماد نهج مما لا شك فيه تدريجي أو بطيء، هذا يسبب الضغوط المتزايدة عليها نتيجة الوضع الراهن وعدم مصداقية الحكومات، ويضاف إلى ذلك مشاكل عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الصراعات في بعض البلدان في المنطقة، ومما لاشك فيه أن تجارب الدول في شمال أفريقيا غير متجانسة، ومع ذلك فقط تسارع عملية الإصلاح الاقتصادي برمتها مشتركة من التحرير المالي الداخلي والخارجي والتي من شانها تعزيز التكامل في المنطقة، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول أن التحرير المالي ليس هو الوحيد المحدد لهذا التكامل، ومع ذلك فإنه شرط لا غنى عنه لنجاح إصلاحات وإجراءات تسهيل التجارة والتحرير المالي السريع والكامل سيكون قادرا على الحد من عدد وتدخلات المصارف العمومية غير القادرة على المنافسة بهذه الدول، ومع ذلك فإن مثل هذه الخطوة يمكن أن تكون مصدرا لعدم الاستقرار والأزمات المحتملة التي تنشأ عن الاندماج المتزايد لدول شمال أفريقيا في الاقتصاد العالمي وهذا يطرح مشكلة أخرى والمتعلق بالحوكمة المالية بشكل عام والحوكمة المصرفية بشكل خاص.

المطلب الثاني: تفعيل تحرير التجارة الخارجية لتوسيع فرص التجارة البينية لدول شمال إفريقيا.

إن بلدان شمال أفريقيا لها إمكانات هائلة لتوسيع تجارتها لا تزال غير مستغلة، ويمكن أن تكون هذه التجارة إذا ما استندت إلى قطاع خاص حيوي عنصراً أساسياً من عناصر التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا، لذا من الضروري لشمال أفريقيا أن تتخذ في السنوات القادمة وعلى نحو متسق تدابير سريعة وتدريجية وواقعية لتنفيذ التزاماتها وتحقيق أهدافها حتى يصبح تطلعها إلى التكامل الإقليمي والتجاري واقعاً معاشاً، والسعي إلى تهيئة بيئة ملائمة لزيادة حجم التجارة فيما بين بلدان شمال أفريقيا، وإدماج

المنطقة في الاقتصاد العالمي، وكذا معالجة التحديات التي تعوق تنمية وترويج التجارة والتكامل الإقليمي ومن ثم زيادة معدلات التجارة البينية، وفيما يلي ندرج أهم السياسات المتعلقة بتعزيز تحرير التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا لتوسيع فرص التجارة البينية.

أ. **الإرادة السياسية والاستقرار السياسي:** ان عدم وجود الإرادة السياسية والمخاوف الأمنية عموما، من العوامل الرئيسية التي تعيق التكامل التجاري الإقليمي لدول شمال أفريقي، كما أن إغلاق الحدود الجزائرية المغربية منذ عام 1994 قد قسمت المنطقة من شمال أفريقيا على نحو كبير حيث أصبح من الصعب وصعبة لربط المناطق الجغرافية، وهذا يقيد التجارة والاستثمار بين البلدين المعنيين مباشرة وكذلك عبور البضائع والخدمات على جانبي الحدود، لذا لابد من توفير الدعم السياسي من قبل دول شمال إفريقيا من أجل تحقيق التكامل الإقليمي.

ب. **تنويع الصادرات وزيادة تنافسيتها** : لن يكون للانفتاح التجاري لدول شمال افريقيا اثارا ايجابية على اقتصاداتها الا إذا اعتمدت استراتيجيات من خلالها تنوع اقتصاداتها فكما اشرنا سابقا تعاني بلدان شمال أفريقيا من ضعف تنويع الاقتصاديات، وتتخصص عموما في قطاعات أو منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة. ورغم أن هذه الاقتصاديات تتفاوت فيما بينها في مدى تنوعها، إلا أن أداء معظمها يتأثر بشدة بأسعار المواد الأولية وبتقلبات المناخ. حيث تسببت شدة تقلب أسعار هذه المواد الأولية، والأزمات التي صاحبتها في السنوات الأخيرة، في بطء وتيرة النمو الاقتصادي وكشفت عن شدة هشاشة اقتصاديات شمال أفريقيا أمام الصدمات، وذلك رغم ضعف اندماجها في الأسواق العالمية، مما أبرز ضرورة تحديث الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان وتطويرها وتنويعها وتشجيع الاستثمار الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها من خلال تعزيز الاستثمار المرتبط بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. وخلق قدرة على تنمية صادرات تتمتع بالتنافسية من خلال استحداث استراتيجية لنمو الصادرات من خلال:

- وضع استثمارات استراتيجية في الاقتصاديات خدمية القاعدة (تونس والمملكة المغربية) تعزز من خدمات التكنولوجيا الفائقة العالمية؛
- تدفع موارد الطاقة لتعزيز قيام صناعة تنافسية عالميا في باقي المنطقة.

ت. **توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية لتشمل الخدمات:** أصبحت مساهمة الخدمات في محتوى إنتاج السلع عاملاً أساسياً في تحيد القدرة التصديرية لهذه السلع ومصدرا رئيسيا لزيادة الإنتاجية، ولقد بدأت بعض دول شمال إفريقيا كالمغرب وتونس بتحرير أنشطة الخدمات من خلال الخوصصة ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية، ولقد بينت التجارب الدولية أن التقدم التكنولوجي والابتكارات في الخدمات ساهمت في زيادة حجم التجارة خلال عقد التسعينات، حيث

لا تزال جهود تحرير تجارة الخدمات في بدايتها في دول شمال إفريقيا لذا على دول شمال إفريقيا مضاعفة الجهود من أجل الاستفادة من تحقيق التنويع الاقتصادي في مجال الخدمات وتعظيم الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ث. **تحسين بيئة الأعمال:** تمت الإشارة سابقا الى أن الروتين الإداري وإجراءات التخليص الجمركي وإجراءات التأسيس لممارسة الأعمال والاستثمار تشكل تكلفة عالية للإتجار مع الخارج، ويقدم الجدول رقم 6-7 أمثلة عن سبل تقليص تكلفة المتاجرة في دول شمال إفريقيا من خلال تبني الإصلاحات التي تضمن النفاذ لأسواق هذه الدول وتدعم التنويع في الإنتاج والتصدير.

الجدول رقم (5-12): عناصر الإصلاح لتذليل معوقات الاتجار وضمان النفاذ للسوق.

المتغيـــر	الإصـــــلاح
– خدمات الموانئ؛ – الإجراءات الجمركية؛ – الإجراءات الإدارية؛ – المواصفات على الإنتاج؛ – تنقل رجال الأعمال؛ – الشفافية في الإدارة؛ – تسريع استخدام الخدمات الالكترونية.	– زيادة كفاءة وتحسين جودة خدمات الموانئ؛ – خفض تكلفة تخليص الشحن؛ – خفض تكلفة التجارة؛ – خفض تكلفة إدارة الرقابة وتقييم المطابقة؛ – تحرير القيود على تأشيرات الزيارة؛ – مقاومة الرشاوى، وعدم التيقن من لوائح وقرارات إدارة الجمارك؛ – تنفيذ وتطوير مستلزمات التقنية المعلوماتية في إدارات الجمارك والتخليص الجمركي.

المصدر: جمال الدين زروق، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2007 نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.amf.org.ae/sites/default/files/Research%20and%20Studies/AMF%20Economic%20Papers/ar/Al%20Kharjiya%20Book.pdf

ج. **الانفتاح المالي وتحسين آليات تمويل الصادرات:** يعد التمويل التجاري ودعم المصدرين إحدى المشاكل الرئيسية التي تؤثر على تيسير عمليات التجارة الدولية وتبرز أهمية هذه المشكلة ، وبصفة خاصة في بلدان شمال أفريقيا نظرا لهشاشة النظم المالية على المستويين الهيكلي والمؤسسي كما رأينا في المبحث السابق.

حيث تحتل المغرب المرتبة الأولى تليها كل من تونس ومصر من حيث التنمية المالية (الائتمان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) . غير أن الديون غير المنتجة وقصور الرقابة المصرفية هي المشاكل الرئيسية التي تؤدي إلى هدر الموارد، وخاصة الموارد الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسيطة . وما يزال سوق الاستثمار في هذه البلدان محدودا ومعتمداً على رأسمال في سوق الأوراق المالية أقل من أن يدعم الاستثمار. وتمثل مشكلة قابلية العملة المحلية للتحويل عقبة أخرى تؤدي إلى إبطاء التجارة في المنتجات فيما بين بلدان المنطقة دون اقليمية لشمال افريقيا .ففي الجزائر لم يساعد دمج بعض

المصارف الحكومية على إزالة قيود التمويل إزاء عمليات التجارة الدولية (تدير الدولة العمليات الكبيرة .) كما أن النظام المصرفي في كل من موريتانيا والسودان محدود للغاية ويساهم بقدر ضئيل في تمويل النشاط الاقتصادي.

ومن أجل تعزيز عملية الانفتاح التجاري في شمال إفريقيا، فمن المهم تعزيز آليات السداد الإقليمية بغية تسهيل عمليات التصدير والاستيراد .والهدف من ذلك هو الحد من التجزؤ القائم بين مختلف النظم المصرفية في هذه البلدان، ووضع نظام معلومات إقليمي يساعد المصارف على إدارة مخاطر العمليات خارج الحدود . وفي هذا السياق، لابد من وضع نظام إقليمي للمدفوعات يساعد على تحقيق كفاءة التحويلات، وإعداد الإحصاءات الإقليمية الخاصة بالمدفوعات، وحشد الموارد الإقليمية وما إلى ذلك .

كما لابد من وضع نظام مصرفي مغاربي للاستثمار، من أجل تيسير عمليات التجارة البينية والاستثمار البيني والأجنبي المباشر بصفة خاصة ، من المهم تعجيل بتطبيق نظم أسعار صرف أكثر مرونة، وتحسين قابلية العملات للتحويل في بلدان شمال أفريقيا .

ح. **تكييف قواعد المنشأ التفضيلية مع اهتمامات بيئة الأعمال:** كما سبق وأشرنا فان تعدد القواعد وتباينها بين مختلف اتفاقيات التجارة الحرة سواء في إطار الاتفاقيات الأوروبية المتوسطة أو اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة أو في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،كلها قد تؤدي الى تشويه في التبادل التجاري وتضيف تكاليف إضافية إلى المعاملات التجارية التي يتحملها التجار في دول شمال إفريقيا، لذا على هذه الدول التعاون من أجل تنسيق قواعد المنشأ والعمل على توحيد قواعد المنشأ لمختلف اتفاقيات التجارة الحرة بما يعزز كفاءة الإنتاج ويحسن في القدرة التصديرية لدول شمال إفريقيا.

الشكل رقم (5–5): تداخل قواعد المنشأ التفصيلية المنبثقة عن اتفاقيات التجارة الحرة بين دول شمال افريقيا وشركائها التجاريين

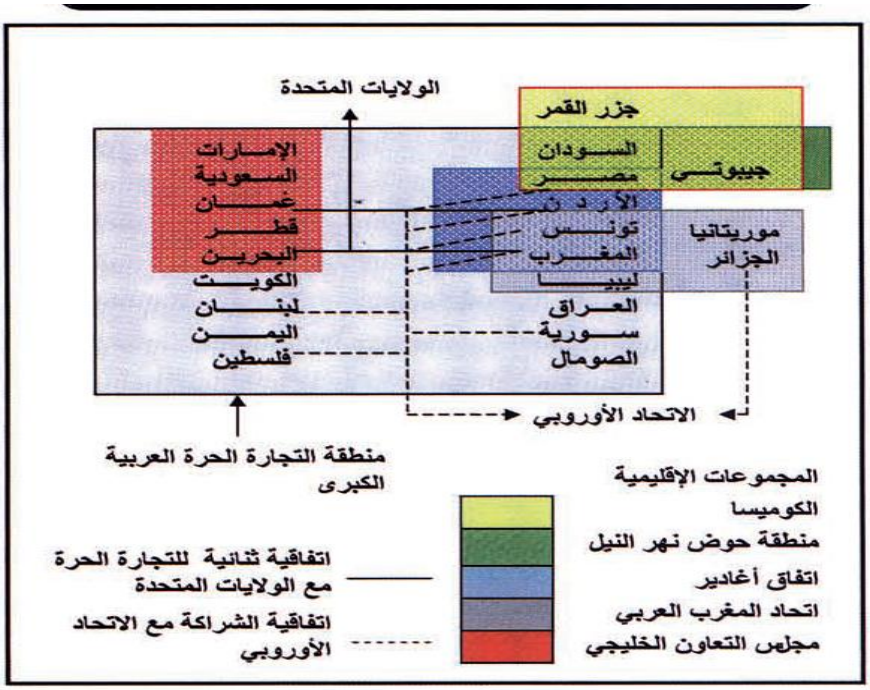

خ. **تعزيز رأس المال البشري:** يتطلب نجاح الانفتاح التجاري تطور الهياكل الصناعية لاقتصادات شمال إفريقيا والذي يتطلب بدوره تنمية رأس المال البشري ، وقد أبانت التجارب الدولية في التنمية الاقتصادية للاقتصادات الناشئة أن رأس المال البشري يؤثر تأثيرا ايجابيا على كل عمليات التنويع والتطوير والنمو في الاقتصاد. وفي الواقع يشكل النمو الضعيف لإنتاجية اليد العاملة، والإفتقار إلى اليد العاملة المؤهلة من العقبات الرئيسية التي تواجه بلدان شمال إفريقيا. ولذلك فإن استحداث أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وتصدير منتجات متطورة يتطلب تحسين السياسيات في مجالات التدريب، والتعليم ، والبحث . ومن ناحية أخرى، تعاني بلدان المنطقة ذات نظم التعليم المتطورة، مثل تونس، من مشاكل ملاءمة التدريب لاحتياجات السوق. ولذلك ينبغي وضع إستراتيجية طويلة المدى لضمان كفاءة الإمكانات من حيث توفر اليد العاملة المؤهلة والمنتجة بغية تلبية احتياجات الاستراتيجيات الصناعية الجديدة، واستيعاب النمو المتزايد للسكان النشطين اقتصادياً.

المطلب الثالث: إنشاء منطقة تجارة حرة شمال افريقية تمهيدا لتحقيق التكامل التجاري والاقتصادي.

التكامل يساعد على إيجاد حوافز سوقية من أجل تبادل تجاري تكاملي داخل المنطقة مما يوفر قاعدة لتخطيط تنمية المهارات وخلق فرص عمل وهو ما ينقص شمال إفريقيا بالفعل. كذلك يمكن أن ينتج عن التكامل تنوع اقتصادي يقلل من خطر ما يعرف بالمرض الهولندي 1 ، حيث تعاني الدول غنية الموارد من تراجع في تنافسية قطاعات الصناعة بها؛ وعن موضوع العوائق السياسية التي تعطل الاندماج المغاربي والشمال إفريقي، يظل السؤال المطروح دائما في الأوساط المعنية بالملف هو: "هل على الدول المغاربية والشمال إفريقية أن تنتظر حصول الوفاق السياسي لتحقيق إنجازات في اتجاه التكامل والاندماج الاقتصادي والثقافي والاجتماعي؟" إن أقل ما يمكن قوله هو أن مثل هذا السؤال يعكس الحس السليم الذي يقضي أنه ليس أمام دول شمال إفريقيا، وهي تواجه مختلف تحديات هذا المحيط العالمي المضطرب، من خيار آخر سوى التفاهم رغم الخلافات السياسية حول "الممكن إنجازه" أو بعبارة أخرى حول "ما تيسر من المغرب العربي"، ومواصلة مسار التكامل والاندماج وفق سلم للأوليات بات يفرض نفسه.

ولعل أول مرحلة من مراحل التكامل هي إنشاء منطقة للتبادل الحر بين بلدان شمال افريقيا، ولإنشاء منطقة للتبادل الحر بين بلدان شمال افريقيا لابد من العمل بإحدى الخيارين: فإما تفعيل منطقة التبادل الحر المغاربية في اطار اتحاد المغرب العربي ثم توسيعها بضم كل من مصر والسودان إلى اتفاقية التبادل الحر المغاربية، وإما إبرام اتفاقية جديدة خاصة بالتبادل الحر بين دول شمال افريقيا.

فأما الخيار الأول : تفعيل منطقة التبادل الحر المغاربية في اطار اتحاد المغرب العربي

من الأرجح أن يكون هذا الخيار هو الأسهل لأنه لا يتجاهل الاتفاقيات التي تم إبرامها في إطار الاتحاد المغاربي، فالتكامل الاقتصادي لا يعتبر هدفا بحد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق الرفاهية لشعوب هذه الدول، ويتحقق ذلك برفع الكفاءة الإنتاجية لاقتصاديات شمال إفريقيا. إن التكامل في اعتقادنا يعتبر مسيرة ديناميكية ومرحلية ولا يمكن وضعه في صيغ جامدة يتم تنفيذها كمشروع واحد، والدليل على ذلك أن الأرضية القانونية لاتحاد أقطار المغرب العربي لم تترجم إلى عملية تكامل فعال خلال العقدين السابقين.

---

[1] مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الأثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية ، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي اصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال ، حيث شجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي البذخي ، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد ان أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي . وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ 30 عاما بالضبط ، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة " الأيكونومست " البريطانية في 1977/11/26. انظر:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=12165

وفي هذا الخيار فسوف نقترح تصورات لاستراتيجيات جديدة تعمق وتحفز وتفعل مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي وتوسيعه لضم كل من مصر والسودان، ويتم استعراض الاستراتيجيات بمنهاج يقترب من الأساليب العملية. وذلك وفق المراحل التالية:

أولاً: الخطوات الأساسية "المبدئية": ونعنى بها البنية الأساسية لأى مشروع اقتصادي وسنوجزها في النقاط التالية: [1]

1. بناء قاعدة معلومات وبيانات خاصة باقتصاديات المغرب العربي، ولا نعنى هنا المتغيرات الكلية فهي يمكن استقاؤها من الإحصائيات الوطنية والإقليمية والدولية، إنما نعنى بها المتغيرات الجزئية والتي تساعد متخذي القرارات في المشروعات الخاصة، وواضعي السياسات في الدولة، كذلك الباحثين في الأكاديميات العلمية لتمكين هذه المجموعات وغيرها من بلورة مستهدفاتهم بصورة واقعية ودقيقة.
2. توحيد المواصفات والقياسات في كافة قطاعات الاقتصاد في منطقة المغرب العربي، والذى من الممكن أن يكون مرجعا شاملا للأنشطة الاقتصادية بصورة موحدة ويتم ذلك بصورة تدريجية ومرتبطا بالمنتجات والخدمات التي يتم إنتاجها داخل هذه الأقطار أو تلك التي يتم استيرادها وتتشابه في ذلك مع المواصفات الأوروبية، الآسيوية، الأمريكية... الخ.
3. برامج التأهيل والتكوين لمنطقة المغرب العربي وذلك بإنشاء برامج خاصة بإعداد الكوادر الفنية المتوسطة والعليا والتي ترتبط باحتياجات أسواق العمل في منطقة المغرب العربي ومن الممكن البدء بذلك عن طريق مناهج تعليمية وتدريبية تلحق بالهياكل الوطنية الحالية ثم خلق هياكل إقليمية متخصصة مستقبلا.
4. مراكز دراسات تطبيقية تختص بالأنشطة الاقتصادية التي تتميز بها منطقة المغرب العربي ففي مجال الطاقة دراسة تطبيق الطاقة الشمسية بصورة معمقة، وفى مجال الزراعة والرعي دراسات ترتبط بالثروة الحيوانية المستوطنة بالمنطقة كالإبل والأغنام وكذلك الصيد البحري والصناعات الخاصة به، وعلوم الآثار الخاصة بالمنطقة... وهكذا ومن الممكن الاستفادة من المراكز البحثية الوطنية الحالية بعد التنسيق بينها وتحديد المستهدف من الدراسات.
5. إعداد وتجميع موحد للتشريعات والقوانين المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية في كافة الأقطار "مجلد موحد" ولا يعنى في هذه المرحلة توحيد التشريعات والقوانين وانما تقديمها برغم الاختلافات في وثائق

[1] مصطفى الصالحين الهوني، التكامل الاقتصادي لاقطار المغرب العربي التحديات الاستراتيجيات، مداخلة في الندوة الدولية السادسة حول المغرب العربي في مفترق الطرق، دامعة الدول العربية ، يومي 30و31 ماي 2007، ص 123 بتصرف.

موحدة يمكن الرجوع إليها ودراستها بصورة مقارنة تمهيدا لتوضيح مراكز القوة والضعف بها واعداد "ورش عمل" للموضوعات الخاصة بها عن طريق المختصين من القطاع العام والخاص في هذه الأقطار.

6. وضع قواعد عامة للشفافية والمرونة يتم استقاؤها من ظروف هذه المجتمعات وتختص بمنطقة المغرب العربي ويتم تحديث هذه القواعد بناء على المتغيرات العالمية والإقليمية ولعلنا نورد أمثلة لذلك مثل قواعد أخلاقيات المهن المختلفة، مراعاة البيئة والمحيط تعميق الجوانب الايجابية في الاعتدال والنظام.. وهكذا.
7. مواكبة الجوانب الاجتماعية والثقافية وارتباطها بالجوانب الاقتصادية، ان الأنشطة الاقتصادية لا يمكن تفعيلها بمعزل عن الميادين العلمية من جهة والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وبطبيعة الحال الاتصال المستمر بالأطر السياسية وتبادل الآراء والأفكار للوصول الى رؤية استراتيجية واحدة.

ثانيـــاً: السيـــاســـات: تستوجب عملية أو مسيرة التكامل تبنى سياسات اقتصادية في الأقطار المغرب العربي

والمقصود بالسياسات التي تتعلق بعناصر الإنتاج هي تلك السياسات التي تهدف الى رفع كفاءة عناصر الإنتاج ويدخل في نطاقها انتقال العمالة والنظم المرتبطة بها، حرية تحرك رأس المال، التشريعات المتعلقة بالتملك، مرونة نقل المواد الخام ونصف المصنعة من قطر لآخر، تعميق دور المنظم الإقليمي الذى يشرف على عملية مزج العناصر بكفاءة، تسهيلات البنية الأساسية المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية.

وأما سياسات التمويل والاستثمار فنقصد بها خلق مزايا إضافية للمستثمرين من منطقة المغرب العربي لتحفيز إقامة المشروعات المشتركة بين القطاعات الخاصة في أقطار المغرب العربي وضرورة إيجاد معايير للجدوى الاقتصادية طويلة الأمد، كذلك خلق هياكل لتسهيل عمليات الاستثمار في مجالات التأمين والنقل والتخزين والتعبئة وغيرها من الخدمات الإنتاجية وتكون خاصة بالمنطقة حتى يتميز بها المناخ الاستثماري.

أما ما يتعلق بالسياسات التجارية والتسويقية فهي من الأمور المتعارف عليها في مجالات التكامل، وتختلف من تجمع لآخر مثل إزالة الحدود الجمركية وخلق مناطق حرة والسوق المشتركة.. الخ.

ثالثـاً: القطاعـات الرائـدة وتفعيـل القطـاع الخـاص: تعتمد التنمية الاقتصادية القطرية على بعث التطور في قطاعات معينة بناء على الميزات النسبية وتوفر المقومات اللازمة وينطبق نفس المفهوم على إحداث التنمية على المستوى الاقليمي وهو الهدف من التكامل الاقتصادي، وبالنسبة لمنطقة المغرب العربي فإن هناك إمكانية التركيز على قطاعات تدعم التكامل من جهة بناء على المعطيات التي تعرضنا إليها في الدراسة وتقود حركة التنمية في كافة الأقطار من جهة أخرى. ان ذلك لا يعنى عدم التوازن بين القطاعات وانما هي محاولة تحديد

قطاعات رائدة ومن الممكن إضافة قطاعات أخرى بناء على تطورات مستقبلية ويمكن اختيار القطاعات الرائدة فيما يلي[1]:

- قطاع الصناعة؛
- قطاع السياحة؛
- قطاع التكوين والتنمية البشرية؛
- قطاع الخدمات المالية؛
- قطاع تجارة العبور والمناطق الحرة.

إن القطاعات الخمسة تتسم بتشابكها فيما بينها كذلك تتماشى مع المدخلات المتوفرة في أقطار المغرب العربي، فالقطاع الصناعي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية بما يخلقه من قيم مضافة للمنتوج ، وبالنسبة لأقطار المغرب العربي فان توافر النفط والغاز والفوسفات والحديد سيكون عاملا مهما في خلق صناعات عديدة في مجال الكيميائيات والبتروكيميائيات والتي يتزايد عليها الطلب العالمي خاصة بعد الاتجاهات لانتقال هذه الصناعات من الأقطار المتقدمة، ومنطقة المغرب العربي تتميز بتوفر المواد الخام والقرب من أسواق الاستهلاك، كذلك يمكن دراسة الصناعات الغذائية والتي توجه أساسا لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلى كبديل للاستيراد.

أما قطاع السياحة فان الميزة النسبية للمعطيات الطبيعية للمنطقة يجعلها مركز جذب فريد لتنشيط السياحة الداخلية والإقليمية والدولية ويحتاج ذلك الى دراسات وأبحاث كقاعدة لمخططات استراتيجية لهذا القطاع الهام والذى سيؤدى حتما الى تنشيط قطاعات أخرى كالمواصلات والاتصالات والتجارة والصناعات التقليدية وغيرها.

أما بالنسبة لقطاع التكوين فإننا نعنى بذلك إيجاد صناعة تعليم وتكوين الى جانب إيجاد معاهد ومراكز تقدم المعرفة المتطورة والتقنيات للمنطقة ولمناطق أخرى في العالم، إن منطقة المغرب العربي يمكن ترشيحها لتكون المركز المالي الأمثل للعالم العربي والإفريقي لتقديم الخدمات المالية والائتمانية ويستدعى ذلك تطوير الأجهزة والآليات المالية القطرية وبناء آليات فعالة على مستوى الإقليم، وهناك العديد من التجارب في العالم التي من الممكن الاستفادة منها وسينعكس ذلك على اقتصاديات المنطقة بالدرجة الأولى ومن البديهي أن هذا القطاع يعتمد على إيجاد تسهيلات عديدة فى التشريعات والقوانين المطبقة حاليا.

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة المغرب العربي وامتداد سواحله وعمق أراضيه وارتباطه بالمناطق الإنتاجية المتقدمة كذلك المناطق التي تمتلك المواد الخام تجعل إقامة المناطق الحرة وتجارة الترانزيت (العبور) أمرا فى الامكان

[1] مصطفى الصالحين الهوني، ص 124 بتصرف.

دراسته، على أنه يجب ان تراعى التميز والخصوصية لهذا النشاط بحيث يمكن إقامة الصناعات الملائمة بالإضافة للخدمات التجارية.

إن القطاعات السابقة ستكون الأساس لخلق التطور والنمو لقطاعات الزراعة والبنية الأساسية والتجارة الداخلية وغيرها وإذا كان إيرادها كقطاعات رائدة فإن الهدف النهائي هو خلق اقتصاديات متوازنة تساهم في رفع المستوى المعيشي لكافة أقطار المنطقة ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

الخيار الثاني : إبرام اتفاقية جديدة لإنشاء منطقة التبادل الحر بين دول شمال افريقيا

ويعني هذا الخيار، تنظيم مفاوضات قصد إبرام اتفاقية جديدة خاصة بالتبادل الحر بين دول شمال افريقيا، إذا تم اعتماد هذا الخيار فإن على قادة شمال إفريقيا إقامة اجتماع للخبراء لإعداد مشروع هذه الاتفاقية. بعد ذلك سيتم إيداع هذا المشروع للمصادقة عليه من طرف قادة هذه الدول.

وأما عن قواعد المنشأ فيمكن تطبيق قواعد جديدة ، أما عن المواد الحساسة، فحسب التجارب السابقة لاتفاقيات التبادل الحر فيمكن استعمال المرونة على مستويات عدة :

- جداول مختلفة حول تاريخ بداية تنفيذ منطقة التبادل الحر وفقا لمجموعات المنتجات الزراعية الأكثر أو أقل حساسية.
- جداول مختلفة أيضا حول مدة التنفيذ حسب مجموعات المواد، ويمكن ضبط التدرج في التحرير: تخفيض الرسوم الجمركية على مراحل لمجموعات متميزة من المواد.
- مقتضيات خاصة بالمراجعة يمكن أيضا ضبطها لإدخال المزيد من المرونة بالنسبة للمواد المعفاة (لأجل ما) من تحرير المبادلات.

خلاصة الفصل الخامس:

تعزى أسباب الحجم الضئيل للتجارة البينية لشمال إفريقيا بشكل عام إلى الافتقار إلى مواءمة الأطر التنظيمية في هذه البلدان والاستغلال غير الكافي لأوجه التكامل فيما بين الاقتصادات، وتطبيق نظم قواعد منشأ تختلف من بلد إلى أخر أو من مجموعة بلدان إلى مجموعة أخرى ، فضلا عن اتفاقات التجارة الحرة دون إقليمية التي لا تزال في مراحلها الأولى.

وتعتبر قواعد المنشأ معوقا رئيسيا أمام توسيع التجارة البينية لشمال إفريقيا لأنها تمثل أداة لتيسير الاندماج التجاري الإقليمي في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية .فعلى الرغم من الجوانب الايجابية لاتفاقات التجارية للتبادل الحر إلا أن تطبيقها يثير جملة من الأسئلة، ولاسيما بحكم الطابع التقليدي وغير المتجانس لمختلف قواعد المنشأ، ومرد ذلك إلى كونها توضع في الغالب وفقا للسلطة التقديرية وبشكل أحادي الجانب، وتبذل دول شمال إفريقيا جهود على المستوى ثنائي الأطراف وفي إطار بعض الاتفاقات التجارية الإقليمية في سبيل تنسيق هذه الأدوات عن طريق آلية تراكم المنشأ، وعلى المستوى متعدد الأطراف، تعتبر متابعة تنسيق قواعد المنشأ غير تفضيلية بالموازاة، شرطا لا غنى عنه في تيسير التجارة، بالإضافة إلى ذلك فان توافر شفافية أمثل ومزيد من فهم قواعد المنشأ وأثرها يظل أمرا ضروريا لدول شمال إفريقيا؛ كما يسهم القطاع المالي غير المتطور في شمال إفريقيا بدوره في عرقلة تسهيل التجارة الخارجية والبينية لهذه الدول على الرغم من الإصلاحات التي شملته، مما يستدعي ضرورة الإسراع بتحرير هذا القطاع وحوكمته وتطوير خدماته خاصة المتعلقة بتسهيل منح التمويل والتامين والخدمات المالية الأخرى المتعلقة بتسهيل التجارة .

وبالرغم من أن شمال أفريقيا تزخر بإمكانات هائلة لاستغلال الفرص التي تهيئها التجارة العالمية، نظراً إلى موقعها الجغرافي، ومستوى التنمية فيها، بالإضافة إلى الأواصر الثقافية والتاريخية التي تربط بين بلدان شمال أفريقيا، ورغم الاتفاقات التجارية والمبادرات الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي، لا تزال شمال أفريقيا هي الكتلة الإقليمية الأقل تكاملاً مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، إذ لا تمثل معدلات التبادل التجاري فيما بين بلدانها سوى نسبة ضئيلة من الحجم الكلي لتجارة كل بلد، وهذا ما يلزم قادة بلدان شمال إفريقيا بترك الخلافات السياسية جانبا وتشكيل منطقة تجارة حرة كخطوة لتحقيق تكتل تجاري واقتصادي فعال لمواجهة التحديات الدولية والاقليمية بغية رفع المستوى المعيشي لشعوبها .

خـاتمـــــة

تعتبر مداخل التكامل الاقتصادي من ضمن الخيارات المتاحة أمام الدول العربية للتعامل مع الضغوط المتنامية على هذه الدول سواء على شكل برامج إصلاح اقتصادي، أو عضويتها في تكتلات متعددة الأطراف، أو اتفاقيات الشراكة، أو اتفاقيات ثنائية، حيث تستدعي جميع هذه التطورات تحريرا للتجارة الخارجية، الأمر الذي قد ينتج عنه ضغط على القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية غير المؤهلة للتعامل مع هذه الضغوط التنافسية.

لذا فاعتماد الدول العربية، بما فيها دول شمال إفريقيا ، على اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، باعتبارها تمثل أحد مراحل التكامل الاقتصادي العربي، أو من خلال الاعتماد عليها باعتبارها شكلا من أشكال التعاون الثنائي الاقتصادي مع دول عربية ، لابد وان تخدم خصوصيات هذه الدول من خلال تعزيز قدرات قطاعاتها الإنتاجية، وتعزيز فرص مساهمتها بالتجارة الخارجية. خاصة وان اتفاقيات التجارة الحرة تمثل استثناء من مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية وهو "الدولة الأكثر رعاية، فالدول الأعضاء في اتفاقيات التجارة الحرة يمكنها أن تتنافس مع بعضها باستخدام التعريفات التفضيلية والشروط الميسرة للنفاذ إلى الأسواق، وذلك بصورة اكبر من تلك التي تطبق على الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ففي الفصل الأول من هذه الدراسة تم التعريف باتفاقيات مناطق التجارة الحرة وكذا استعراض نماذج دولية عن هذه الاتفاقيات.

ولايزال الجدل قائما حول التأثيرات الاقتصادية لهذه الاتفاقيات، حيث أن حركة التجارة البينية تعكس تأثيرا اقتصاديا للدول الأعضاء، وهناك تأثيرات تتعلق بخلق التجارة وتحويل التجارة، هذا بالإضافة إلى التأثيرات السياسية. ففيما يتعلق بالتجارة البينية، زادت التجارة البينية في بعض الأقاليم دون الأخرى، حيث زادت في الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، إلا أنها لم تزد في إفريقيا، وعلى ذلك فان هناك عوامل أخرى تساهم بدرجة فعالة في زيادة التجارة البينية مثل درجة تسهيل التجارة وتسهيل عبور المنتجات على الحدود والسياسات المتبعة في كل دولة، وحالتي الإنتاج والاستهلاك. والجدير بالذكر أن تأثير اتفاقيات التجارة الحرة على الرفاهية ليس بالضرورة ايجابيا، فهو يعتمد على حجم تأثير القدرة على الخلق التجاري وعلى التغيرات الحاصلة على المستوى التجاري والناتجة عن تفعيل الاتفاق، كما قد تؤدي اتفاقيات التجارة الحرة إلى فقدان جزء من حصة المداخيل الجمركية للبلدان المستوردة ويعتبر هذا التأثير جد مهم بالنظر إلى حجم مساهمة العائدات الجمركية في المداخيل الجبائية للدول، كما تزيد قواعد المنشأ التي تمثل احد مكونات اتفاقيات التجارة الحرة من حدة التأثير السلبي للتغير التجاري.

وفي الحقيقة فان الدول العربية بما فيها دول شمال إفريقيا كانت لها محاولات لإنشاء تكامل فيما بينها وذلك في مرحلة مبكرة من القرن الماضي، إلا انه في عام 1998 نجحت في إرساء منطقة تجارة حرة تضم كل الدول العربية باستثناء جزر القمر الصومال وموريتانيا، ولعلها تعد من أهم الآليات القادرة على

تفعيل وتنشيط حركة الاستثمار والتبادل التجاري العربي، ومرحلة على طريق التكامل الاقتصادي العربي، ولقد بدأ التطبيق التدريجي لهذه الاتفاقية مع بداية عام 1998 وبحلول 2005 كانت قد ألغيت تماما كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية الأعضاء فيها، إلا أن النتائج تشير إلى أن التجارة البينية للدول العربية مازالت ضئيلة مقارنة بمناطق العالم الأخرى، حيث بلغت عام 2002 نحو 8.1 في المائة مقارنة بأكثر من 60 في المائة في الاتحاد الأوروبي، وأكثر من 45 في المائة في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المشكلة ابعد من مسالة رسوم وضرائب جمركية وهذا ما دفعنا بنا إلى محاولة دراسة هذه الاتفاقية وتقييم نتائجها الاقتصادية خاصة على مستوى التجارة البينية للدول العربية بالتركيز على دول شمال إفريقيا باعتبارها أعضاء فيها، لاكتشاف مشاكل هذه الاتفاقية واقتراح آليات لتفعيلها.

حيث تم استعراض الخلفية التاريخية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإلى قواعد ومبادئ وشروط الانضمام إليها وكذا أهميتها بالنسبة للدول العربية، كما ناقشنا قضايا تطبيقها في الفصل الثاني من هذه الدراسة. ليتم التطرق في الفصل الثالث للآثار الاقتصادية لهذه الاتفاقية على الاقتصاديات العربية بغية اكتشاف نقاط ضعفها وقوتها واقتراح الآليات المناسبة لتفعيلها ومن ثم استشراف مستقبلها في ظل التحديات الدولية الراهنة.

وترمى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها التعرف على الأهمية النسبية للتجارة البينية بين دول شمال إفريقيا، واستنتاج العوامل المؤثرة على حجم التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، لذلك تم تخصيص الفصل الرابع منها إلى تشخيص واقع التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا في ظل التزاماتها التجارية الإقليمية والدولية، والفصل الخامس لتحليل انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا، كما تم استخدام نموذج اقتصادي للتجارة البينية، وفيه تم افتراض أن التجارة البينية لدول شمال إفريقيا السبعة ، تتأثر بالعوامل الاقتصادية، وأهمها الناتج المحلي الخام ، وحجم الواردات من الدول الأجنبية ، وحجم الصادرات إلى الدول الأجنبية ، وسعر الصرف ، ومعدل التضخم، والانفتاح التجاري ، التكامل التجاري، ولقد كانت نتائج النموذج مقبولة من الناحية القياسية وذلك بناء على ما أسفرت عليه نتائج التقدير والاختبارات الشخصية للنموذج المقدر عن صحة هذا الأخير.

وعلى ضوء نتائج الفصل الرابع والخامس تم في الفصل السادس والأخير من هذه الدراسة استخلاص معوقات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا ومقومات نجاحها وإمكانات توسيعها.

النتائج: من خلال معالجة إشكالية هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ، والتي سيتم تقسيمها إلى نتائج الدراسة الوصفية والتحليلية والقياسية لموضوع البحث على النحو التالي:

من خلال الدراسة الوصفية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحليل انعكاساتها على التجارة البينة لدول العربية تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :

- يمكن لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن يكون لها دور مركزي وناجح في تكوين التكتل الإقليمي العربي خاصة بعد أن تمكنت صياغتها ومبادئها من تجاوز العديد من الثغرات والمطبات التي وقعت بها ما سبقتها من اتفاقيات، بالإضافة لمحافظتها على توازن حذر مع قواعد عمل منظمة التجارة العالمية واتساق مراحلها مع المدة الزمنية المنصوص عليها في المنظمة.
- إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمثل احد أهم الخطوات التي تعمل على الحد من الآثار السلبية لاتفاقية تحرير التجارة العالمية، إذ إنها تستفيد من الامتيازات التي منحتها الاتفاقية إلى التكتلات الاقتصادية، بالإضافة لذلك فإنها ستقوي من مقدرة الدول العربية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف سواء في إطار الشراكة الأوربية أو اتفاقية منظمة التجارة العالمية .
- إن موقف تطبيق برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثل بقيام الدول العربية ومنها دول شمال إفريقيا بالاستعداد للانضمام بتحديث التشريعات والقوانين لتتماشى مع متطلبات منطقة التجارة العربية الكبرى، وفي تطبيقها لبرنامج المنطقة قامت بالعديد من الإجراءات المتعلقة بالتعريفة الجمركية، وإجراءات التنفيذ والمتابعة للالتزامات المقدرة في إطار اتفاقية المنطقة، والاستثناءات التي سمح بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبعض الدول الأعضاء في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتقويم الزراعي، وقواعد المنشأ، والعوائق غير الجمركية، وفي ضوء ذلك تسعى الدول العربية لإكمال مسيرتها التكاملية بإقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً للسوق العربية المشتركة.
- عرفت التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نموا متواضعا خلال الفترة 1998-2010 وقد اتسمت بثلاث سمات أساسية، وهى تركز التجارة البينية العربية داخل الأقاليم الفرعية، بمعنى أن التجارة العربية البينية لدول الخليج تكون بين دول الخليج وبعضها البعض، والتجارة العربية البينية لدول شمال إفريقيا تكون بين دول شمال إفريقيا وبعضها البعض، وبالنسبة للهيكل السلعي، يسيطر النفط على التجارة العربية البينية بنسبة كبيرة شأنه شأن التجارة العربية مع باقي العالم السمة الثالثة وهى تدنى التجارة العربية البينية مقارنة بباقي الأقاليم الجغرافية.
- لا يزال تأثير اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز التبادل التجاري البيني العربي محدودا أسباب عدة لعل أهمها ضعف الهياكل الإنتاجية الحقيقية العربية الأمر الذي لم يوفر عرضا كافيا، كما ونوعا.
- قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد ساهم بإيجابية في تحسن المناخ الاستثماري للدول العربية غير البترولية ولكن ذلك قد لا ينطبق بالضرورة على الاقتصاديات العربية البترولية نظرا للتغير الشديد في أسعار النفط في السوق العالمية.

- ضعف قطاع الخدمات في الدول العربية وعدم اعتمادها التجارة الالكترونية يحد من فعالية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- تتميز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعدم الكفاءة لافتقارها لبعض الآليات الحديثة التي تقع تحت مظلة التصدير غير المباشر (مثل عقود الفرانشايز، نظام البوت....) باستخدام الصيغ الجديدة في إدارة الأعمال العربية وبالتالي إمكانية تفعيل المنطقة من خلال هذه الآليات ؛
- تعاني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من عدة مشاكل أعاقت تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية مثلا الاستثناءات المتعددة من التطبيق الفعلي للبرنامج، وعدم وضوح العديد من إجراءات التطبيق، وغياب قواعد منشأ متفق عليها من قبل الأعضاء، إضافة إلى اختلاف وتباين التشريعات المطبقة بين الدول الأعضاء .وبكلمة شاملة وجود العديد من القيود غير الجمركية إلى جانب قواعد المنع في كل في كل دولة عضو.
- إن تخفيض التعريفة الجمركية ومن ثم إزالتها غير كافٍ لتحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى وهذا يدفعنا إلى القول أن الأدوات التي استخدمت في إطار الاتفاقية ضرورية ولكنها ليست كافية لبناء منطقة تجارة حرة في المنطقة العربية، لأن العمل يتطلب المزيد من الانسجام بين الدول فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة عضو، وهذا الانسجام يتطلب شفافية في تطبيق القوانين وفي إزالة العوائق غير الجمركية ، إذ أن غيابها وقف عائقًا أساسيًا أمام التطبيق.

أما من خلال الدراسة التحليلية لواقع التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

- شهدت دول شمال إفريقيا تحسنا وتطورا محسوس في حجم التجارة الخارجية والبينة خلال الفترة 1995-2014 وذلك بسبب انفتاحها التجاري وجهودها المبذولة لتسهيل التجارة وتحسين بيئة الأعمال فيها، لكن على الرغم من هذا التحسن لازال تعاني هذه الدول من التركز الحاد لمبادلاتها التجارية وضعف تنوع صادراتها وضعف التعاون والاندماج التجاري الإقليمي.
- تهيمن مبادلات المنتجات الأولية على هيكلة الصادرات البينية في شمال إفريقيا بنسبة 60 % من التجارة.
- يتكون حوالي 42 % من المبادلات التجارية البينية في شمال إفريقيا من المحروقات ، لاسيما النفط والغاز الطبيعي وظلت هذه الحصة ثابتة نسبيا طيلة السنوات السبعة الماضية، باستثناء الفترة 2009-2010، التي تتزامن مع أوج الأزمة العالمية.
- تتطور باقي فئات المنتجات التي يتم تبادلها في السوق البينية في شمال إفريقيا بوتيرة منتظمة وثابتة بالتالي فتطور مبادلات المحروقات هو الذي يحدد وتيرة المبادلات في مجموعها.

- تبين أن نسبة نمو واردات دول شمال إفريقيا هو أكبر من نسبة نمو صادراتها إلى الدول العربية الأعضاء في المنطقة ، في ظل عدم وجود أي مزايا نسبية أو تنافسية للمنتجات شمال إفريقيا.
- تُعد سوق شمال أفريقيا حاليا أحد الأسواق الأقل نشاط في إفريقيا، بمعدل تجارة بين إقليمية يقارب 4% من الطلب الإقليمي .وتقدر الأدلة الإحصائية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا بيانات 2011 المبادلات بين بلدان اتحاد المغرب العربي بـ 3,6% من مجموع صادرات البلدان الأعضاء، مقابل متوسط قاري يبلغ 10,1%، في حين تسجل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي 8,9%، والمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي 9.2 %، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا 12,1 %.
- يبين تحليل هيكل الصادرات على مستوى كل بلد من بلدان شمال إفريقيا وجود اتجاهين لكل منهما تحديات مختلفة، حيث يهم الاتجاه الأول الدول الكبيرة المنتجة للمحروقات. وتواجه هذه المجموعة التحدي المتمثل في تشجيع التنافسية الخارجية في مجال السلع غير المحروقات حتى تتمكن من الحفاظ على استمرارية ميزان الأداءات على المدى المتوسط والبعيد. أما الاتجاه الثاني فيخص الدول غير النفطية (المغرب وتونس) ويتمثل التحدي الكبير بالنسبة للمغرب وتونس على حد سواء في تأهيل هياكل التصدير للاستجابة لمتطلبات اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوربي، وكذا منطقة التبادل الحر العربية واتفاقية أغادير.
- يظل الفضاء الاقتصادي لشمال أفريقيا مشتتا، رغم أن مشروع الاندماج بدأ منذ زمن ، من جهة، وأن المنطقة تزخر بمعظم المزايا التي تؤسس لإنشاء سوق إقليمية فعالة. فلا يمكن اعتبار الاندماج الإقليمي وبالأخص الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مجرد إمكانية اختيارية لبلدان شمال أفريقيا، فهذا الاندماج يمثل ضرورة اقتصادية لتقديم الحل لضيق الأسواق الوطنية، وعاملا لتسريع النمو، وأداة استراتيجية لتقليص الآثار السلبية لتعدد الأطراف غير المتوازن .
- تمثلت انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية لشمال إفريقيا في تحسن طفيف في حجم تجارتها مع الدول الأعضاء في المنطقة خاصة مع دول المغرب العربي بحكم الجوار (انخفاض تكلفة النقل وسهولة التسويق)، كما أن دول شمال إفريقيا تكبدت خسائر كبيرة تمثلت في العائدات الجمركية نتيجة إلغاء القيود الجمركية في إطار المنطقة، ولم يسجل أي تطور أو تحسن في حجم الاستثمار البيني لشمال إفريقيا في إطار المنطقة.
- إغراق أسواق شمال إفريقيا في السنوات الأولى من الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمنتجات غير عربية المنشأ، مما أدى بهذه الدول إلى طلب الاستثناءات لبعض المنتجات، مما اضعف وعرقل وضيق من المبادلات التجارية البينية العربية.

- لم يسفر إبرام الاتفاقيات التجارية، سواء منها ثنائية الأطراف أو الموقعة في إطار مبادرات إقليمية أخرى وبالأخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عن النتائج المرجوة، خصوصا بسبب استمرار الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين البلدان .وفيما يخص اتفاقية أغادير، التي تشمل من بين أهدافها تشجيع تشارك الإنتاج عبر تراكم القيم بين البلدان الأعضاء من أجل الاستفادة من الولوج التفاضلي إلى السوق الأوربية، فلم تحدث أي تغيير ملموس في التجارة البينية في شمال أفريقيا، أو من حيث حصة البلدان المعنية في السوق العالمية للمنتجات المصنعة .وعلى نفس المنوال لم تتمكن اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ ما بين 1998 و 2005 من تفعيل أوجه التآزر المتوقعة على تنويع الصادرات، وبالتالي ظلت هذه الأخيرة في معظمها محدودة في فئة المنتجات ذات كثافة عالية من اليد العاملة وقيمة مضافة ضعيفة (لاسيما النسيج، والصناعات الغذائية، والجلد ومشتقاته، والأسمدة).
- يرجع ضعف وتدني حجم التجارة البينية لدول شمال إفريقيا إلى عدم كفاءة ومرونة التجارة البينية لدول شمال الناجم بدوره عن الافتقار إلى مواءمة الأطر التنظيمية في هذه البلدان والاستغلال غير الكافي لأوجه التكامل فيما بين الاقتصادات، وتطبيق نظم قواعد منشأ تختلف من بلد إلى أخر أو من مجموعة بلدان إلى مجموعة أخرى ، فضلا عن اتفاقات التجارة الحرة دون إقليمية التي لا تزال في مراحلها الأولى، وضعف خدمات البنية التحتية والمالية والتكنولوجية في هذه الدول.

ومن خلال الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة على التجارة البينة لدول شمال إفريقيا تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :

- على ضوء نتائج تقدير نموذج الدراسة نجد أن معدل التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الخام، الانفتاح التجاري والصادرات إلى العالم الخارجي، والواردات من العالم الخارجي، تمثل محددات رئيسية في حجم التجارة البينية لأغلب دول شمال إفريقيا. وهناك تباين في طبيعة تأثيرها على التجارة فيما بين بلدان شمال إفريقيا.
- تتأثر تجارة الجزائر مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية : مؤشر التكامل التجاري، الانفتاح التجاري وبسعر صرف عملتها.
- تتأثر تجارة المملكة المغربية مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: التركز الجغرافي الصادرات السلعية، معدلات التبادل التجاري والانفتاح التجاري وسعر صرفها في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: تنوع الصادرات والقوة الشرائية للصادرات وتذبذب معدل تضخمها.
- كما تتأثر تجارة تونس مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتركز الجغرافي الصادرات والقوة الشرائية لها والواردات إلى العالم الخارجي، وبتذبذب

معدل التضخم فيها وبالنمو السكاني، في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: صادراتها إلى العالم الخارجي والناتج المحلي الإجمالي وبالانفتاح التجاري .

- تتأثر تجارة مصر مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الإجمالي، والقوة الشرائية للصادرات وسعر صرف عملتها في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: صادراتها إلى العالم الخارجي، وفجوة التجارة المتأخرة بسنتين.
- تتأثر تجارة ليبيا مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: مساهمة التجارة في الناتج المحلي الخام بوارداتها من العالم الخارجي وسعر صرف عملتها وبفجوة التجارة المتأخرة بسنتين. في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: التركز الجغرافي لصادراتها ، التكامل التجاري، والانفتاح التجاري.
- تتأثر تجارة السودان مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: تنوع الصادرات والقوة الشرائية للصادرات، وارداتها إلى العالم الخارجي، التذبذب في معدل تضخم، معدل التبادل التجاري في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: صادراتها إلى العالم الخارجي، التجارة كنسبة من الناتج المحلي الخام، وفجوة التجارة المتأخرة بسنتين.
- وأخيرا تتأثر تجارة موريتانيا مع دول شمال إفريقيا إيجابا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: صادراتها إلى العالم الخارجي، وارداتها إلى العالم الخارجي في حين تتأثر سلبا بالمتغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الخام، الانفتاح التجاري، والقوة الشرائية للصادرات ، وفجوة التجارة المتأخرة بسنتين.
- على ضوء نتائج تقدير نموذج الدراسة نستنتج أن معوقات التجارة البينية لدول شمال إفريقيا كثيرة ومختلفة نذكر من أهمها: العوائق غير الجمركية، معدلات التضخم المرتفعة، عدم تنوع صادرات دول شمال إفريقيا وضعف تنافسيتها ، التبعية التجارية خاصة لدول الاتحاد الأوروبي،
- تتأثر التجارة البينية لشمال إفريقيا بشكل عام سلبا بحجم صادراتها إلى العالم الخارجي وبالتذبذب في معدل التضخم، بينما تتأثر إيجابا بالتذبذب في معدلات صرف عملاتها ووارداتها من العالم الخارجي.
- ان الانفتاح التجاري يؤثر إيجابا على التجارة البينية لشمال إفريقيا في كل من الجزائر والمغرب، ويؤثر سلبا على التجارة البينية لشمال إفريقيا في كل من تونس وليبيا وموريتانيا.

ويمكن تقديم جملة من **الاقتراحات والتوصيات** بناء على النتائج المتوصل إليها والتي نفصلها كما يلي:

أولا: توصيات خاصة بتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتوسيع التجارة البينية العربية:

- ترسيخ قواعد المنافسة وتنظيم الاحتكار حيث أن المنافسة هي الأساس الذي تقوم عليه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف إعادة تخصيص وتوزيع أفضل للموارد بين الدول العربية اعتماداً على أساس

الميزة النسبية والتنافسية والتقدم العملي والتكنولوجي حيث أنه من المناسب إعداد قوانين وتشريعات لمنافسة وتنظيم الاحتكارات.

- ضرورة إدماج تجارة الخدمات في ظل تحويل شبكة معلومات التجارة إلى تجارة الكترونية لتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتفعيلها، حيث أن الاتحاد الجمركي المأمول الانتقال إليه لن يستقيم بدون تحرير تجارة الخدمات لأن التجارة في السلع ليست أهم ما يربط الدول العربية تجاريا بل هي تمثل أقل من نصف التجارة البينية العربية، بينما تحتل الخدمات أكثر من النصف الآخر لهذه التجارة.
- إيجاد مواصفات قياسية عربية للسلع التي يتم تبادليا ضمن دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأن المواصفات المختلفة تشكل حاجزا أكثر تعقيداً من الحواجز الجمركية القائمة، حيث أثبتت التجارب الناجحة للعديد من التجمعات الإقليمية، أن من أهم مقومات نجاحها هو تنسيق وتوحيد الجهود في مجال المواصفات والمقاييس ونظم الجودة للتغلب على المشاكل والصعوبات التي تعوق التجارة البينية العربية.
- التأكيد على أهمية التعريف بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمزايا والفوائد التي تعود على المصدرين والموردين وخاصة من القطاع الخاص حيث لاحظ المشاركون بالندوة عدم معرفة القطاع الخاص العربي بالمزايا التي تقدمها المنطقة مما يتطلب تفعيل دور نقاط الاتصال في الدول العربية وكذلك التعريف بالمنطقة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وإعطاء دور أكبر للغرف التجارية والصناعية في التعريف بالمنطقة لدى شركات القطاع الخاص ورجال الأعمال ، مع التأكيد على تنشيط الجانب الإعلامي لدى الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة.
- ضرورة الاهتمام بتنسيق السياسات القطاعية للدول العربية أي تفعيل السياسة الزراعية والصناعية عربيا حتى يتم الاستفادة من مزايا تحرير التجارة العربية
- أهمية إيجاد حلول إيجابية لمشكلة الدول العربية الأقل نمواً المتضررة من تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (السودان ، اليمن، ... وغيرها) ، من خلال تقديم الدعم المالي.
- الطلب من جامعة الدول العربية اتخاذ ما يلزم نحو تسريع اعتماد قواعد المنشأ للسلع المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- معالجة المشاكل المتعمقة بالقيود الغير جمركية على المنتجات العربية والتي تشمل القيود الفنية والإدارية والمالية.
- إنشاء جهاز عربي لفض المنازعات تحت مظلة الجامعة العربية.
- التأكيد على أهمية دور الإعلام العربي في الترويج للمنتجات العربية.

- التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة : حيث تلعب المشاريع المشتركة ، دوراً في تعزيز التبادل التجاري بين دول الأعضاء في المنطقة، لذلك لابد من دعم هذه المشاريع، وتقديم الحوافز المالية والجمركية لها ، وتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الأعضاء في هذا المجال .
- ضرورة توافر العزم السياسي والإرادة السياسية الجماعية للبلدان العربية، لأن العامل السياسي سيبقى من أبرز العوامل المؤثرة في التطبيق العملي والفعلي لجميع الاتفاقيات الخاصة بالاندماج الاقتصادي العربي.
- العمل على توفير المعلومات التجارية : فلابد من بناء قاعدة متكاملة من المعلومات، عن الفرص التجارية المتوافرة في الدول الأعضاء في المنطقة، واطلاع رجال الأعمال العرب عليها، من خلال وسائل الإعلام الحديثة، بهدف تعزيز فرص التعاون الجاري فيما بينهم .
- ضرورة تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة من خلال توفير وتطوير خدمات البنية التحتية كالنقل والاتصال والخدمات المالية، والتعاون والتنسيق فيما بينهم في هذا المجال.

ثانيـــاً: توصيات خاصة بتوسيع التجارة البينية لشمال إفريقيا: وتتمثل في:

- ضرورة قيام دول شمال إفريقيا تعجيل بتنويع صادراتها وتطويرها والتشجيع على إنشاء مزايا نسبية جديدة وبناء نسيج صناعي تنافسي للتقليل من الواردات.
- تعزيز قطاع الصناعات التحويلية ليكون أكثر دينامية، بغية توسيع نطاق عرض السلع والخدمات على الصعيد الإقليمي وزيادة حجم الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.
- ترقية تجارة الخدمات والتجارة الالكترونية في دول شمال إفريقيا
- تنسيق الجهود وتعزيز التعاون في مجال البحث العلمي وتطوير الكفاءات المحلية.
- تشجيع التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا، وإنشاء البيئة والآليات الملائمة لتقنين وتسهيل التجارة والاستثمار.
- ضرورة تنويع الشراكات التجارية الخارجية، مع التركيز على منح الأولوية لمنطقة شمال إفريقيا وللدول العربية ، للحد من تأثير الصدمات الناجمة عن الركود الذي يعاني منه الشركاء التجاريون الحاليون لدول شمال إفريقيا.
- ضرورة العمل على تحقيق التفاعل بين أجهزة دول شمال إفريقيا ، وكذلك الأجهزة التفاوضية أو المسؤولين عن المفاوضات المختلفة ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات سعيا وراء تحقيق اكبر قدر من الاتساق وتعزيز الاستفادة من مسارات التحرير المختلفة.
- ضرورة التعاون بين دول شمال إفريقيا من أجل تنسيق قواعد المنشأ والعمل على توحيد قواعد المنشأ لمختلف اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة من قبلها، بما يعزز كفاءة الإنتاج ويحسن في القدرة التصديرية لهذه الدول.

- دعم تنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والترحيب بمبادرات القطاع الخاص.
- التعجيل بإنجاز إصلاحات تستهدف تيسير التجارة عبر تفعيل آليات تبادل البيانات المعلوماتية والشبابيك الوحيدة.
- دعم مشروع الطريق المغاربي السيار وإتمامه، لاسيما في شقه الأفقي المتعلق بالتيسير وتوسيع هذه المبادرة لتشمل باقي بلدان شمال إفريقيا.
- تعزيز وتحسين بيئة الأعمال التجارية في دول شمال إفريقيا لجذب المستثمرين الإقليمين والعرب وتحفيز إقامة المشاريع المشتركة، ولعل أول خطوة لتحقيق ذلك هي تسريع الانتقالات السياسية في هذه الدول للقضاء على المخاطر الأمنية.
- تفعيل دور القطاع المالي في تسهيل التجارة الخارجية والبينية لدول شمال إفريقيا، من خلال تحسين خدمات التمويل والتامين المتعلقة بالتجارة.
- ضرورة تعاون دول شمال إفريقيا في مجال تحقيق الأمن الغذائي للمواجهة الطلب الداخلي وللحد من التضخم وأثاره.
- الترويج للتجارة من خلال القيام بالمعارض والمنتديات وإشراك جميع الأطراف المعنية كالمجتمع المدني ورجال الأعمال وأصحاب المؤسسات والمقاولات بمختلف أنواعها.
- تأهيل مخططات الاندماج الخاصة باتحاد المغرب العربي وبتجمع دول الساحل والصحراء وبمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة حاسمة لتحقيق نمو أكثر استدامة لاقتصاديات المنطقة وتعزيز قدراتها على مقاومة الصدمات الخارجية . وتحقيق مكانة استراتيجية ضمن التجمعات الإقليمية التي في طور الإنشاء ولمواجهة الثقل الاقتصادي والسياسي للشريك الأوروبي.
- ضرورة قيام دول شمال إفريقيا بإعادة النظر في الالتزامات التجارية الإقليمية والدولية أو على الأقل عمل دراسات متأنية للتأثيرات المتوقعة من جراء تنفيذها.
- تعظيم الاستفادة من اتفاقية أغادير في تراكم قواعد المنشأ .
- تجميع إتفاقيات التجارة الحرة المبرمة من قبل دول شمال افريقيا في إتفاقية واحدة، أو من خلال اختيار إتفاقية مهمة معينة والعمل على تحويلها الى إتفاقية إتحاد جمركي، وذلك للتخلص من مشكلة تضارب قواعد المنشأ.
- إنشاء تكتل تجاري يضم بلدان شمال إفريقيا السبعة ،فبغض النظر عن هذا الأداء الهزيل لمحاولات التعاون والتكامل التجاري الإقليمي لهذه الدول، ما تزال رهانات الاندماج الإقليمي في شمال أفريقيا قائمة، بالنظر للتشابه من حيث تحديات التنمية، والفرص التي تزخر بها في مجال النمو والتشغيل، إضافة

إلى المزايا الاقتصادية والجيواستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة، فبناء فضاء اقتصادي مندمج – بمختلف أبعاده (حركية عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات القطاعية، وانسجام الأطر القانونية، والبرامج والمشاريع المشتركة) سيعزز القدرة التفاوضية لبلدان المنطقة، ويؤثر إيجابا على قابلية جذب الاستثمارات وعلى الأداء الاقتصادي للبلدان والمقاولات، وسيحدد نوعا إمكاناتها للنمو، ووتيرة التحول الهيكلي لاقتصاداتها وقدراتها على توفير فرص الشغل.

آفاق الدراسة: في ختام هذا البحث يتضح أن استفادة دول شمال إفريقيا من الاتفاقيات التجارية الإقليمية الثنائية أو المتعددة الأطراف كاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى يبقى مرهون أولا بتحول اقتصادها تحولا هيكليا مهما وهنا يطرح السؤال حول المسارات التي يتعين أن تقود هذه التحولات الهيكلية، فاقتصاديات شمال إفريقيا لا تتسم بما يكفي من التنوع والتنافسية وهذا ما يستوجب التعجيل بتأهيل اقتصاداتها لاستغلال إمكانياتها وقدراتها التجارية من جهة. وثانيا بالربط بين اقتصادات بلدان شمال إفريقيا من خلال إنشاء تكتل تجاري مستقل يعزز القوة التفاوضية لهذه الدول ويضمن لها الاندماج في التجارة العالمية.

ويتضح كذلك أنه من الصعب الحكم على اتفاقية التجارة الحرة العربية بالفشل أو النجاح، من خلال تقييم أثارها من جانب واحد فقط وهو جانب التجارة البينية العربية في ظل ضعف وتضارب الأرقام المتعلقة بالتجارة البينية للدول الأعضاء، لذا لابد من إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية على مستوى جامعة الدول العربية والهيئات العربية الإقليمية والأجهزة الإحصائية التجارية في الدول الأعضاء وكذا الأكاديميين في مختلف الدول العربية .

كما يمكن أن تفتح هذه الأطروحة أفاقا للبحث تتعلق بـــ:

- متطلبات ترقية تجارة الخدمات في دول شمال إفريقيا.
- إشكالية تحرير تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- واقع وأفاق التجارة الالكترونية في دول شمال إفريقيا.
- مقارنة التزامات دول شمال إفريقيا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوروبية. ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- اثر الانفتاح التجاري على السياسات الاقتصادية لدول شمال إفريقيا.
- آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي.

قـائمـة الـمراجــع

المــراجــع باللــغة العــربية

I. الكــتب:

1. فتحي حسن سلامة: "**النظم الجمركية والاستيراد والتصدير**"، مركز دالتا للطباعة، الإسكندرية، 1990.
2. علياء أحمد حسين الهنداوي، **أثر إتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربي على التجارة الخارجية و معدلات النمو الإقتصادي لمملكة البحرين** ، الجامعة الاردنية, الاردن – 1986
3. عبد الرحمن يسري أحمد: "**الاقتصاديات الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
4. موريس شيف وول، آلن وينترز: "**التكامل الإقليمي والتنمية**"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2002.
5. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى: "**الاقتصاد الدولي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
6. صلاح زين الدين: "**اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة**"، دار النهضة العربية، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2000.
7. حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1980.
8. كامل بكري: **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.
9. سحر علي عوض الحرازي: "**الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
10. د. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2003.
11. عبد المطلب عبد الحميد: "**السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
12. أسامة المجدوب: "**العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية،2001،.
13. عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
14. علي عبد الفتاح شرارة: "**الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**"، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2010.
15. عبد المطلب عبد الحليم: "**اقتصاديات المشاركة الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
16. محمد محمود الإمام: "**التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**"، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000.
17. فؤاد أبو ستيت: "**التكتلات الاقتصادية**"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2004.
18. رعد الصرن: " **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، الجزء الثاني ، دار الرضا للنشر، دمشق،، الطبعة الأولى 2000.
19. مصطفى سلامة، "**منظمة التجارة العالمية-النظام الدولي للتجارة الدولية**"، طبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للطباعة، الإسكندرية، 2006.

20. نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الاقتصادي،2007.

21. صهيب جاسم: "**قمة آسيان– إما التفعيل أو التهميش**"، دار المعرفة، بيروت، 2002.

22. رسول راضي حربي: "**منطقة التجارة العربية الحرة والإمكانات الذاتية وتحديات العولمة**"، مصدر سابق، ص: 9.

23. عبد المهدي الشريدة: "**مجلس التعاون لدول الخليج العربية- آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

24. خالد محمد العمادي: "**سورية ومسيرة التكامل الاقتصادي العربي**"، ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2003.

25. دعد رفيق دلال: "**اقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى،2006.

26. د. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

27. د. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000.

28. علياء أحمد حسين الهنداوي، أثر إتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربي على التجارة الخارجية و معدلات النمو الإقتصادي لمملكة البحرين ، الجامعة الاردنية, الاردن – 1986

29. د. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

30. سليمان المنذري: "**السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**"، مكتبة مدبولي، القاهرة، طبعة ثانية، 2004.

31. محمد لبيب شقير: "**الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها توقعاتها**"، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1986،

32. إكرام عبد الرحيم: "**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي- العولمة .. والتكتلات الإقليمية البديلة**، مكتبة مدبولى،الإسكندرية، 2002

33. نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره،

34. معتصم رشيد سليمان: "**فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ،كانون الثاني 2002

35. مفلح عقل: "**التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة**"، دار الفارس للطباعة والنشر،عمان،2000

36. صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص

37. علي، مغاوري شلبي ، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :تقييم المسيرة و المصير**،: مركز زايد للتنسيق و المتابعة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

38. محمودي مراد: "**النظرية العامة للمناطق الحرة**"، دار الكتاب الحديث، دراية ، الجزائر، 2002،

39. أمال عبد الرحمن زيدان: "**تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة**"، دار شتات للنصر، المحلة الكبرى، مصر، 2008،

40. فادية محمد عبد السلام: "**درجة فاعلية الأركان الرئيسية لمنطقة التجارة العربية الكبرى**"، منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول 2005

41. عمر بن فيحان المرزوقي: "**التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**"، مكتبة الرشد، 2005

42. أحمد فاروق غنيم: "**القطاعات الخدمية وسياسة التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية**"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان ، الطبعة الأولى، ، 2012.

43. علي الحاج: "**سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

44. منصور الراوي: "**التكامل الاقتصادي،دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي**"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991.

45. علي الحاج: "**سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص-ص: 132-133.

46. إبراهيم سعد الدين وآخرون: "**صور المستقبل العربي**"، طبعة ثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

47. حسين عبد الله: "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000.

48. سمير صارم، **إنه النفط يا** (...) !!، دار الفكر/سورية، 2003.

49. عبد القادر رزيق المخادمي: "**التعاون العربي الإفريقي- ضرورة حيوية لمواجهة العولمة**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

50. سمير محمد عبد العزيز، "**التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة، الكوميسا، مجموعة الـ 15 ، أوروبا الموحدة- المشاركة الأوروبية-المتوسطية**"، مكتبة ومطبعة والإشعاع الفنية، مصر، الطبعة الأولى،2001.

51. عبد المطلب عبد الحميد: "**السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي (بتصرف)**"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2004.

52. مصطفى الفيلالي: "**المغرب العربي نداء المستقبل** " دار سراس للنشر، 1988.

53. عبد القادر رزيق المخادمي: "**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002.

54. جمال عبد الناصر مانع: "**اتحاد المغرب العربي**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.

55. محمد محمود الامام: "**تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، طبعة أولى، 2004.

56. عبد القادر رزيق المخادمي: "**التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، طبعة أولى، 2006.

57. خالد محمد السواعي: "**التجارة الدولية – النظرية وتطبيقاتها**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2010.

58. فاطمة الحمدان بحير: "**السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية**"، مطبعة النجاح الجديدة المغرب، 2005.

59. فتح الله و لعلو: "**المشروع المغاربي والشراكة الأورو– متوسطية**"، دار توبقال للنشر، ، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة الأولى ، 1997.

60. عبد القادر رزيق المخادمي: "**التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،طبعة أولى، 2006.

61. خالد محمد السواعي: "**التجارة الدولية – النظرية وتطبيقاتها**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2010.

62. أحمد محمد أبو الرِّب: "**تحديات التنمية في الوطن العربي**"، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، الطبعة الأولى ، 1979.

63. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري: "**التنمية الاقتصادية**"، دار الجامعات المصرية، 1979.

64. عبد الوهاب حميد رشيد: "**التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1984.

65. محمد عثمان مصطفى: "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، دار المختار للنشر، 1984.

66. محمد زكي شافعي: "**التنمية الاقتصادية**"، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.

67. صالح علي صالح، محمد جواد: "**تنمية التجارة البينية كمدخل أساسي من مداخل تحقيق السوق الإسلامية المشتركة**

68. خليل حماد ، زكية مشعل – **تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية** –

69. توفيق سعيد بيضون: "**التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية**"، عهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1986.

70. إبراهيم محمد الفار: "**السياسة التجارية الخارجية ومدى أهميتها في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية – دراسة خاصة بالدول النامية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.

71. رمزي زكي: "**الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة**"، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985.

72. سمير محمد عبد العزيز: "**التجارة العالمية وجات 1994**"، الإسكندرية للكتاب، 1996.

73. سحر علي عوض الحرازي: "**الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان ، 2007.

II. الأطـروحـــات والمـذكـــرات:

74. ياسمين محمود فؤاد محمود: "**المنطقة المثلى للعملة والاتحاد النقدي الأوروبي– تقييم الآثار على اقتصاديات دول البحر المتوسط مع دراسة حالة مصر**"، ، أطروحة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ، مصر، 2004.

75. خالد محمد خليل منزلاوي: "**التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة فهد عبد العزيز، السعودية، 2003.

76. نبيل قاسم حسين علي: "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006، ص 43.

77. رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007/2006.

78. د . عبد الله جميل النصيرات، **الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2002.

79. سحر محمد عبود: "**دور منطقة التجارة الحرة المرتقبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية**"، رسالة ماجستير، في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2008.

80. عبد الناصر طلب نزال: "**النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.

81. عبد الناصر طلب نزال: "**النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.

82. أحمد شعبان حافظ الشاهد: "**الإطار القانوني للسوق العربية المشتركة**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2005/2004.

83. عبد الحميد محمد أحمد شيحة: "**النظم الجمركية وأثرها على تدفقات التجارة العربية البينية –دراسة تحليلية**"،أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد ، جامعة حلوان، مصر، 2008.

84. هناء يحي سيد أحمد: "**دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال الفترة 1980-2005**"، أطروحة دكتوراه في السكان والتنمية، في الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006.

85. حشماوي محمد: " **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.

86. لويس عبوش هدايا: "**أثر المحاور الإقليمية على مستقبل الاقتصاد العربي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق،تموز 2000.

87. نبيل قاسم حسين علي: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية**"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006.

88. بسام علي سعد الدسيت: "**أثر قيام المنطقة الحرة العربية الكبرى على بعض منتجات زراعية مختارة في عدد من الدول العربية**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون ثاني 2002.

89. محمد بدر عطية الجبوري: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع والأفاق المستقبلية**"، رسالة ماجستير في الدراسات الاشتراكية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002.

90. محي الدين محمد خليل أبو العلا البيجاوي: "**دراسة اقتصادية لأثر قيام السوق العربية المشتركة في القطاع الزراعي في الوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق،مصر، 2004.

91. رنا حمدي علي النجار: "**آليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة عين شمس، مصر، 2004.

92. محمد بدر عطية الجبوري: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع والأفاق المستقبلية**"، رسالة ماجستير في الدراسات الاشتراكية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2002.

93. محي الدين محمد خليل أبو العلا البيجاوي: "**دراسة اقتصادية لأثر قيام السوق العربية المشتركة في القطاع الزراعي في الوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، 2004.

94. أحمد عبد الرحمن لطيف الجبوري: "**الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005.

95. فارس رشيد البياتي: "**التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، عمان، 2008 .

96. بسام علي سعد الدسيت: "**أثر قيام المنطقة الحرة العربية الكبرى على بعض منتجات زراعية مختارة في عدد من الدول العربية**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون ثاني 2002.

97. آيات الله مولحسان: "**المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2010.

98. عبدوس عبد العزيز: "**سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010.

99. محمد سيد صابر محمد: "**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية مقارنة**"، رسالة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2009.

100. مالك زبالة تركي الفتلاوي: "**التجارة العربية البينية للمنتجات الزراعية الرئيسية- الواقع وآفاق المستقبل**"، رسالة ماجستير في الدراسات الاشتراكية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005.

101. رائد نزار جمال السامرائي: "**تحرير التجارة الدولية وأثره على التجارة السلع الزراعية في الوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كانون الأول 1998.

III. المقالات، المجلات والدوريات:

102. سعود بن عيسى الملق: "**دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تنمية العلاقات الاقتصادية**"، منتدى الأعمال الخليجي الصيني الأول، 23-24 مارس 2010، المنامة – مملكة البحرين.

103. سعود بن عيسى الملق: "**اتفاقيات التجارة الإقليمية**"، المنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية 2-3 يوليه 2008، بيروت

104. مارتن خور: "**اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية الإقليمية موجز عن عناصرها وطبيعتها وآثارها في التنمية**"، مداخلة في إطار المؤتمر الإقليمي حول سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية-الآثار والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

105. معتصم سليمان: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإمكانات تطبيقها**"، مجلة شؤون عربية، العدد 98 يونيو 1999، مصر.

106. أحمد الكواز: "**مناطق التجارة الحرة**"، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثاني وتسعون، أبريل 2010، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

107. معتصم سليمان: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإمكانات تطبيقها**"، مجلة شؤون عربية، العدد 98 يونيو 1999، مصر.

108. د.صلاح علي صالح فضل الله، **التكامل والتعاون الزراعي والأمن الغذائي العربي**، بحث مقدم إلى المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين حول " الأمن الغذائي العربي"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، 25 – 26 سبتمبر 2002.

109. أحمد الكواز: "**التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، مارس 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت

110. عادل التجاني عبد الله، جمال الدين زروق: "**التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية تجربة الدول العربية**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، 2007، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

111. صلاح البشير: "**الاتفاقيات العربية الثنائية و أثرها على التعاون الاقتصادي العربي**"، نقلا عن أحمد يوسف أحمد وآخرون، ندوة بعنوان: "**التعاون الاقتصادي العربي و آفاق المستقبل**"، الطبعة العربية الأولى، 12و 14 سبتمبر 2000 ، عمان – الأردن،

112. حيدر فريحات: "**المنظور الأردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية**"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: آفاق الشراكة العربية الأوروبية في القرن القادم، عمان 19-20 حزيران 1999

113. عبد السلام النعيمات، يزن البخيت: "**دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي**"، مجلة الجمعية العلمية الملكية، الاردن، 2005 ،

114. رسول راضي حربي: "**منطقة التجارة العربية الحرة والإمكانات الذاتية وتحديات العولمة،والمستقبل العربي سلسلة المائدة الحرة**"، بيت الحكمة، ع37، 1999.

115. أحمد محمد فرج: "**النافتا- عوامل القوة وآفاق المستقبل**"، مجلة السياسة الدولية، كانون الثاني، 1993

116. السني، عباس برادة:"**لعولمة الاقتصادية ملامح– أبعاد– اتجاهات**"، سلسلة المعرفة للجميع ،العدد 12، منشورات رمسيس، المغرب، 2000

117. معتصم سليمان: "**السيناريوهات البديلة أمام التعاون الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19- 20 ديسمبر 2009، بيروت لبنان،

118. المرسي السيد حجازي: "**تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة**"، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول السوق العربية المشتركة – طريقنا إلى التضامن والوحدة- طرابلس 2002/3/22.

119. بشار الأبرش: " **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على الاقتصاديات العربية**"، منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية الوطنية ، دمشق سوريا، 2003.

120. عادل محمد خليل: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الواقع التحديات والأفاق**"، مداخلة في إطار المؤتمر الإقليمي حول سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية- الآثار والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2009.

121. رائد فايز حتر: "**الوضع الراهن لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل لقاء المسئولين، القاهرة، تشرين الثاني، 2002.

122. عبد الواحد العفوري: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)**"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التجارة الحرة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجزء الأول، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 20- 22 أيلول 2004.

123. معتصم سليمان: "**السيناريوهات البديلة أمام التعاون الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19- 20 ديسمبر 2009، بيروت لبنان.

124. المرسي السيد حجازي: "**تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة**"، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول السوق العربية المشتركة – طريقنا إلى التضامن والوحدة- طرابلس 2002/3/22.

125. عادل محمد خليل: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الواقع التحديات والأفاق**"، مداخلة في إطار المؤتمر الإقليمي حول سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية- الآثار والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

126. رائد فايز حتر: "**الوضع الراهن لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل لقاء المسئولين، القاهرة، تشرين الثاني، 2002.

127. بهجت محمد أبو النصر: "**دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الصادرات العربية**"، ورقة مقدمة إلى ندوة أسس وأساليب تنمية الصادرات العربية، الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، 25 - 26 حزيران 2003.

128. عبد الواحد العفوري: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)**"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التجارة الحرة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجزء الأول، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 أيلول 2004.

129. محمد النسور: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المعوقات والخطط المستقبلية**"، ورقة مقدمة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية في المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، القاهرة، 19-2004/12/22.

130. موله عبد الله: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، السنة 23، بيروت، 2000.

131. موله عبد الله: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، السنة 23، بيروت،

132. رائد فايز حتر: "**الوضع الراهن لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل لقاء المسئولين، القاهرة، تشرين الثاني 2002.

133. حنان عبد الخضر هاشم: "**اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسبل الكفيلة لإنجاحها**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية المجلد الثاني، العدد الرابع، 2004.

134. تقي عبد سالم العاني: "**المناطق الحرة في العراق أهميتها – سبل تطويرها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**"، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد الأول، العدد الأول، آب 2002.

135. داود سلمان علوان: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جذورها وأثارها**"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد التاسع، العدد الثلاثون 2002.

136. نبيل قاسم حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص:

137. قسم البحوث: "**اتفاقيات مناطق التجارة الحرة العربية وآفاق التكامل الاقتصادي العربي**"، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، فرع القاهرة، المجلد الثالث، العدد 25، السنة الثالثة، ربيع 2001.

138. محمد النسور: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجربة الإقليمية نحو إزالة العوائق والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة**"، ورشة العمل الإقليمية حول" تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة"الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية 2007/07/12، والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، القاهرة، 11.

139. معتصم سليمان: "**العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي**"، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، المملكة المغربية، 21 – 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2008.

140. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: "**انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**"، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينية العربية، القاهرة، مصر، 15- 16 أكتوبر 2012.

141. سميرة محمد عبد العزيز: "**عالمية تجارة القرن 21 – التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**"، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 2006،

142. مقبل الدباغ: "**تشخيص معوقات التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، لندوة العربية حول انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى علي التنمية الصناعية في الدول العربية (القاهرة: 1-3 نوفمبر 2010).

143. عبد الواحد العفوري: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)**"، بحث مقدم إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية – عمان، 20 – 22 أيلول 2004.

144. أبو الفتوح ونجاح عبد العليم: "**أهم الأسباب المحلية لانخفاض مستوى التجارة بين الدول الإسلامية ومقترحات لمعالجتها**"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، 2008، العدد الثاني، جامعة الأزهر.

145. إلياس غنطوس: "**التجارة العربية البينية واقعها ووسائل تطويرها**

146. محمد طاقة وضياء الصافي: "**التجارة العربية البينية بين التفعيل وقياس الفعالية**"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر لإتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، 2002.

147. فريد النجار: "**نماذج الاستثمار الدولي في الدول العربية**"، 1993، مجلس الوحدة الاقتصادية ، ورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة القاهرة.

148. أمل نجاح البشيشي: "**نظام البناء والتشغيل والتحويل**"، مجلة جسر التنمية، العدد الخامس والثلاثون، نوفمبر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004.

149. الياس غنطوس، **دور القطاع الخاص في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، دراسة مقدمة إلى الدورة الرابعة والتسعين لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المنامة، مملكة البحرين، 11-12ايار 2003.

150. محمد كامل احمد، **واقع التجارة العربية البينية وآفاق تطويرها**، رسالة ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا.

151. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: "**التجارة الزراعية العربية البينية والأساليب المقترحة لتنميتها**"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والزراعية حول الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية، بيروت، 09-11 نوفمبر 1994.

152. الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية: "**الصناعة العربية في مواجهة تحديات التنمية والمنافسة العالمية**"، دراسات اقتصادية، مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: القاهرة 22-24 شباط(فبراير) 1997.

153. محمود محي الدين ورشا عبد الحكيم: "**الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك**"، السياسة الدولية، عدد (131)، كانون الثاني/ يناير، 1998.

154. عاطف لافي مرزوك وجدان كاظم عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،

155. مصطفى محمد العبد الله: "**التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية**"، في (الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المركز، بيروت، 1999.

156. معتصم سليمان: "**السيناريوهات البديلة أمام التعاون الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19-20 ديسمبر 20092009.

157. د. احمد حامد علي، **جيوبولتيك التكتلات الاقتصادية المعاصرة (نماذج مختارة)**، مجلة مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العدد التاسع، تموز 2004.

158. صباح نعوش: "**الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية**"، المستقبل العربي، السنة (25)، العدد (282)، آب/ أغسطس، 2002.

159. عبد المنعم السيد علي: "**العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي**"، المستقبل العربي، السنة (25)، العدد (290)، نيسان/ أبريل 2003.

160. سالم توفيق النجفي: "**اتفاقية أوروغواي والمتضمنات الاقتصادية للزراعة العربية- التغيرات المحتملة**"، المستقبل العربي، السنة (19)، العدد (217)، آذار/ مارس 1997.

161. سعيد عبد الخالق: "**التعاون الاقتصادي العربي- الأوروبي إشكالياته وقضاياه**"، شؤون عربية، العدد 132، الجامعة العربية (الأمانة العامة)، 2005.

162. علا الصيداني: "**ورقة حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**"، اجتماع الخبراء لتحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، 11– 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 .

163. محمد النسور: "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- التجربة الإقليمية نحو إزالة العوائق والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة**"، ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاسكوا، القاهرة 2007/07/11.

164. فادية عبد السلام: "**اتفاقية الشراكة الأورو- مصرية المضمون والآثار المحتملة**"، ندوة حول اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس، يومي 25-26 جوان 2002.

165. خديجة زهلول زخامة: "**اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي**"، ندوة حول اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس، يومي 25-26 جوان 2002.

166. علي عبد الله المناعي: "**التكتلات الاقتصادية ودورها في تطور التجارة البينية**"، الإصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين 2005.

167. بشير خليفة الزعبي، خالد محمد السواعي، عيد علي الزيود: "**التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، المؤتمر الدول حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر، 2004.

168. خليل حماد، زكية مشعل: "**تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**"، مجلة ابحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد 02، العدد 02، 1986.

169. فليح حسن خلف: "**التنمية والتبعية في الاقتصاد العربي**"، مجلة النفط والتعاون، بغداد، العدد الأول كانون الثاني، شباط، 1986.

170. ناهي الشيباني: "**التجارة الزراعية العربية وأثر اتفاقية الجات عليها**"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية، الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والزراعية بالاشتراك مع اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، بيروت، 09-11 نوفمبر 1994.

171. عفاف زكي عثمان، **تقدير إمكانيات تنمية التجارة الزراعية العربية البينية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، 2002.

172. عبد الله الشواورة: "**أهمية كفاءة النقل والخدمات اللوجيستية في تعظيم التجارة العربية البينية**"، بحث مقدم إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان ، 20 – 22 أيلول 2004،

173. محي الدين محمد خليل، مصدر سابق.

174. حازم الببلاوي: "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهايات الحرب الباردة، عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أيار 2000، العدد 257.

175. محمد محمود يوسف: "الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

176. د. حنان عبد الخضر هاشم، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسبل الكفيلة لإنجاحها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية المجلد الثاني، العدد الرابع، 2004.

177. داود سلمان علوان، **الزراعة العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد العدد السادس، حزيران 2002.

178. داود سلمان علوان، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جذورها وأثارها ، مجلة العلوم الاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد التاسع، العدد الثلاثون2002.

179. د. عبد الرحمن السحيباني، **التكامل الاقتصادي العربي " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "**، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد السادس والعشرون، العدد الرابع والتسعون، 2000.

180. د. عبد الرحمن السيحباني، **تحرير التبادل التجاري " ومنطقة التجارة الحرة العربية "**، مجلة أوراق اقتصادية، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، **العدد 13، أيلول 1997.**

IV. التقاريـر والنشـرات:

181. المركز الإسلامي لتنمية التجارة: " **منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**"، الدورة الخامسة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) إزمير، 12-14 ماي 2009.

182. أ كندة محمدية: "تقرير حول الاجتماع الإقليمي للخبراء ومنظمات المجتمع المدني حول اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

183. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: "**انعكاسات توسيع الاتحاد الأوربي على البلدان الأعضاء في منطقة المؤتمر الإسلامي**"، ورقة مقدمة في مؤتمر الإسلامي الحادي والثلاثون لوزراء الخارجية، اسطنبول، تركيا، 2004.

184. مارتن خور: "**مسألة الاستثمار في اتفاقيات التجارة – وجهة نظر تنموية**"، مداخلة في إطار المؤتمر الإقليمي حول سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية-الآثار والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

185. مارتن خور، **اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية الإقليمية موجز عن عناصرها وطبيعتها وآثارها في التنمية**، مداخلة في إطار المؤتمر الإقليمي حول سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية-الآثار والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

186. المركز الإسلامي لتنمية التجارة: "**تقرير حول المسال المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية التجارة العالمية**"، الدورة السادسة والثلاثين للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية،جدة، المملكة العربية السعودية، 2011.

187. أ كندة محمدية: "**تقرير حول الاجتماع الإقليمي للخبراء ومنظمات المجتمع المدني حول اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

188.

189. صندوق النقد العربي، **برنامج تمويل التجارة العربية**، التقرير السنوي 2003، أبو ظبي، 2003.

190. صندوق النقد العربي، **التجارة الخارجية للدول العربية 1992–2002**، العدد 21، أبو ظبي، 2003.

191. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1992**، أبو ظبي، أيلول 1992.

192. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997**، أبو ظبي، أيلول 1997.

193. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998**، أبو ظبي، أيلول 1998.

194. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999**، أبو ظبي، أيلول 1999.

195. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000**، أبو ظبي، أيلول 2000.

196. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001**، أبو ظبي، أيلول 2001.

197. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002**، أبو ظبي، أيلول 2002.

198. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003**، أبو ظبي، أيلول 2003.

199. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004**، أبو ظبي، أيلول 2004.

200. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005**، أبو ظبي، أيلول 2005.

201. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006**، أبو ظبي، أيلول 2006.

202. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007**، أبو ظبي، أيلول 2007.

203. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008**، أبو ظبي، أيلول 2008.

204. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009**، أبو ظبي، أيلول 2009.

205. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010**، أبو ظبي، أيلول 2010

206. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011**، أبو ظبي، أيلول 2011.

207. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012**، أبو ظبي، أيلول 2012.

❁ المـراجـع باللـغة الأجـنبيـة ❁

I. Ouvrages :

208. *Etiennne arvaque : « **Gaël Lagadec Intégration Economique Européenne** » , 1ed ,de Boeck université, 2002,*

209. *The Economist:" **Economist Intelligence Unit**", Country Report, Algeria, United Kingdom (U.K), September 2007,*

210. Achy Lahcen, " **Le Commerce en Afrique du Nord : Evaluation du potentiel de l'intégration régionale en Afrique du Nord** ", Rapport pour le Bureau Afrique du Nord de la CEA 2006

211. Anderson James, "**A Theoretical Foundation for the Gravity Equation"** The American Economic Review, Vol 69, No 1 p 106-116, 1979

212. Baïer & Bergstrand, "**The growth of world trade: tariffs, transport costs, and income similarity",**Journal of International Economics 53, 1–27 (2001)

213. Balestra .P &Varadharajan-Krishnakumar .J, "Full Information Estimations of a System of

214. Balassa, "**Regional Integration and Trade Liberalization in Latin America**, Journal of Common Market Studies, Volume 10, Issue 1, , September 1971

215. Baldwin, R., "**Openness and Growth: What's the Empirical Relationship**?", National Bureau of Economic Research, WP9578, Mars (2003)

216. Baltagi .B & Wu X, "**Unequally Spaced Panel Data Regression with AR (1) disturbances**",Econometric Theory, 15, , 1999

217. Banque Africaine du Développement, **"Libérer le potentiel de l'Afrique du Nord grâce à l'Intégration Régionale**", CEA-Banque Africaine de Développement-Union Africaine, 2012.

218. Banque Mondiale, "**Une nouvelle vision économique pour le Maghreb?",** 2006

219. Banque Mondiale, "Regional **Trade Agreements in Sub-Saharan Africa: Supporting export**

220. **diversification**", 2005

221. Banque Mondiale, **"Trade logistics in the global economy**", 2010

222. Banque Mondiale, **Doing business,** 10ème édition, 2013

223. Breusch .T .S & Pagan .A .R, "**Simple Test for Heteroscedasticityand random coefficient variation**",Econometrica, 1979

224. CEA, «**Conditions économiques et sociales**», 2010

225. CEA, « **État de l'intégration régionale en Afrique IV** », 2010

226. CEA, "**Mission report on Mainstreaming regional integration in national policies**", 2012

227. CEA, ARIAV, "**Vers une zone de libre échange continentale**", 2012

228. CEA, « Rapport économique », 2012

229. CEA, « African trade compendium », 2011

230. CEA-Banque Africaine de Développement-Union Africaine, « Annuaire statistique », 2011

231. CNUCED, "**Developing Countries in International Trade 2005**", Trade and development index, 2005

II. Articles, Rapports et Périodiques :

232. *Mehdi Shafaeddin : « The Political Economy of WTO with special reference to NAMA negotiations », paper on the policies of economic liberalization and free Trade Agreementsin the Arab Region,arab administrative develepment organisation . 2008.sur site: http://www10.iadb.org/intal/intalcdi/PE/2011/08830.pdf*

233. *Caroline freund, regional trade agreement,policy working paper, world bank, 2010,P 15.https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/3799/WPS5314.pdf?sequence=*

234. *Mme Nihal El-Megharbel,Règles d'origine : « Définition et concepts de base - Réunion d'experts sur les règles d'origine », Bureau de la CEA ,Rabat (Maroc) 20-22 juin 2006.*

235. *Suleiman, M. 2000, "GAFTA and the global trading system", Paper presented at the 36th Session of the Arab Chambers for Trade, Industry and Agriculture, held in Sharja.*

236. *Commission Économique pour l'Afrique ; Etude des coditions économiques et sociales en Afrique du Nord 2001:*

237. *Commission Économique pour l'Afrique ,Conditions économiques et sociales en Afrique 2005.*

238. *Commission Économique pour l'Afrique ;Conditions économiques et sociales en Afrique 2004*

239. *Commission Économique pour l'Afrique ;Conditions économiques et sociales en Afrique 2008*

123. *Nations Unies. Commission Economique pour L'Afrique. Bureau pour l'Afrique du Nord*
Conditions économiques et sociales en Afrique du Nord, 2009:
240. *Commission Économique pour l'Afrique ; Analyse préliminaire de l'évolution des structures économiques 2000-2004*
241. *Commission Économique pour l'Afrique ; ETUDE DES CONDITIONS ECONOMIQUES ET SOCIALES EN AFRIQUE DU NORD 1996-1997*
242. *Commission Économique pour l'Afrique,* ***CONDITIONS ECONOMIQUES ET SOCIALES EN AFRIQUE DU NORD 2011****, septième session du Comité intergouvernemental d'experts ,Rabat (Maroc),6-9*
243. *Commission Économique pour l'Afrique, Rapport sur l'Intégration Régionale en Afrique du Nord:* ***Echanges intra-régionaux et facilitation du commerce vingt neuvieme session du Comité intergouvernemental d'experts*** *,Rabat (Maroc),4-6 mars 2014,*
244. Emanuele Santi, Saoussen Ben Romdhane et William Shaw, Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce à l'intégration régionale DÉFIS ET OPPORTUNITÉS, La Banque africaine de développement,2012.
245. *M. Abdelilah Ouaqouaq, ntroduction de l'étude sur la mobilité des capitaux en Afrique du nord, Réunion Ad Hoc d'Experts sur la mobilité des capitaux, Casablanca (Maroc) ,1 7-19 janvier 2008*
246. *. Dhafer Saidane,* ***Présentation sur l'action conjointe marchés financiers/systèmes bancaires****, Réunion Ad Hoc d'Experts sur la mobilité des capitaux, Casablanca (Maroc) ,1 7-19 janvier 2008*
247. *commission economique pour l'afrique,* ***LES REGLES D'ORIGINE. Note introductive****, rabat maroc,2006*
248. *Robert T. Lisinge; Facilitation du commerce intra-africain: Démanteler les barriéres pour le commerce; intra-africain Commission économique pour l'Afrique Mai 2005 .*
249. *Maher GASSAB, «* ***Contribution du secteur financier à la promotion du commerce en Afrique du Nord »****, Forum : « Pour une croissance intégrée créatrice d'emplois » Commission Économique pour l'Afrique Marrakech les 19 & 20 février 2007 .*
250. *Creane S, Goyal R, Mobarak M, Sab R, (2004), «* ***Financial sector development in the Middle East and North Africa*** *», IMF working paper.*

251. Annual report 2012, June 2013, Bank Al-Maghrib, Morocco
252. Annual report for the fiscal year 2012, July 2013, Central Bank of Tunisia ,Tunisia
253. Balance of Payment 2010, November 2011, Central Bank of Tunisia, Tunisia
254. Economic situation, periodical, April 2011, October 2012, Central Bank of Tunisia, Tunisia
255. The Draft budget for the financial year t 2011, Ministry of Finance and National economy, Sudan
256. The draft budget for 2012, Ministry of Finance, Tunisia
257. Economical balance, 2010 and 2011, Ministry of Development and International Cooperation, Tunisia
258. Economic Development Plan 2011/12, Ministry of Planning, Egypt

259. Economic forecast budget, 2011, High Commission for Planning, Morocco
260. Economic Review, Vol. 53, No. 2, 2012/2013, November 2012(English) Central bank of Egypt
261. Exploratory Budget économique, 2011, 2012, 2013 High Commission for Planning, Morocco
262. The Financial Monthly Bulletin, December 2011, Ministry of Finance (Egypt)
263. Statistical Year Book, 2010, Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt (online database)
264. Monthly Statistical Bulletin December 2010 and January2011, November 2012, Central Bank of Egypt
265. Golden Jubilee, 50th Annual Report ,2011,Central Bank of Sudan, Sudan
266. EIU Country Reports and Forecast , 2011, 2012, 2013, 2014
267. Financial and economic report 2013, Ministry of Economy and Finance, Morocco (http//:www.finances.gov.ma)
268. Follow-up Report on Economic and Social development July-September 2011/2012, Ministry of Economic Development, Egypt
269. Follow up - Economic Development Plan 2011/12, Ministry of Planning, Egypt
270. The note presents the preliminary draft of the Finance Act, Ministry of Finance (Algeria) (in French- La Note de présentation de l'avant projet de la loi de finances, 2013, Ministère des finances, Algérie)
271. Projected budget for the year 2013, High Commission for Planning, Morocco
272. The sixth five year plan 2007-2012, Ministry of Economic Development, Egypt
273. The 12th development plan 2010-14, Ministry of Development and International Cooperation, Tunisia
274. The note presents the preliminary draft of the Finance Act, Ministry of Finance (Alegria)(in French- La Note
275. de présentation de l' avant projet de la loi de finances, 2012, ministère des finances, Algérie)
276. Budget for fiscal year 2012/2013, Ministry of Finance, Egypt
277. Monthly business Survey, Bank Al-Maghrib, Morocco, April 2012 No. 64
278. The draft budget for 2013, Ministry of Finance, Tunisia
279. Follow up - Economic Development Plan 2011/12, Ministry of Planning, Egypt
280. The Economic Brief, Issue No. 21, 2012, Central Bank of Sudan
281. -Financial Statistics Bulletin, No. 179 Central Bank of Tunisia, June, September, 2012, Tunisia
282. -Supplement to the Financial Statistics Bulletin, October 2.12, Central Bank of Tunisia,
283. Note de conjoncture sur les échanges extérieurs de l'Algérie au cours du 1er semestre 2013, Août 2013, Centre
284. National de l'Informatique et des Statistiques des Douanes, Algérie
285. Note de conjoncture n° 198, 200, 201, 202, 203, Ministère de l'Economie et des Finances (MEF), Maroc
286. Loi des finances pour l'année budgétaire 2014, Ministère de l'Economie et des Finances (MEF) Maroc
287. Banque Africaine du Développement, "Libérer le potentiel de l'Afrique du Nord grâce à l'Intégration
288. Régionale", 2012
289. OCDE, « Coûts et avantages de la facilitation des échanges », 2005

III. *Cites d'internet :*

290. Data. World bank.org/country/Algeria.
291. Data. World bank.org/country/Tunisia.
292. Data. World bank.org/country/ Morocco.
293. www.Ocde.org/dac/ictd/docs.others-eco-growth.pdf.
294. www.Globalprogramme.org/tunisie.
295. https://www.ammanchamber.org.jo/UploadedFiles/file21.pdf.
296. www.unctad.org/fr/docs/poitcdtsbd2.fr.pdf
297. http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/grid-05-7-a.pdf

298. http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/36/36_develop_bridge81.pdf
299. http://vi.unctad.org/digital-library/?task=dl_doc&doc_name=252-rtiacs
300. www.kau.edu.sa/Files/0001175/Subjects/Intro.doc
301. http://siteresources.worldbank.org/PSGLP/Resources/461605-1119628283962/1333020-1120068016519/06-outline-Dr-Marceau-Arabic.doc
302. http://www.bank-of-algeria.dz/
303. http://www.cbe.org.eg/
304. http://www.cbl.gov.ly
305. http://www.bkam.ma/
306. http://www.bcm.mr
307. http://www.bct.gov.tn
308. http://www.egyptse.com/
309. http://www.casablanca-bourse.com/
310. http://www.bvmt.com.tn/
311. http://www.lemaghrebdz.com/
312. http://www.lemaghrebdz.com/lire.php?id=14477
313. www.investintunisia.tn (Foreign Investment Promotion Agency (FIPA) Tunisia)
314. www.worldbank.org (The World Bank)
315. www.maghrebarabe.org (Arab Maghreb Union, UMA)
316. www.idsc.gov.eg (Information and Decision Support Center, The Egyptian Cabinet, Egypt)
317. www.mop.gov.eg (Ministry of Planning , Egypt)
318. www.unctad.org (handbook of statistics, 2009,2010, 2011, 2012 and 2013)
319. unctadstat.unctad.org (United Nations Conference on Trade and Development database)
320. unstat.un.org (United Nations Statistics Division)
321. www.imf.org/external/data.htm (International Monetary Fund)
322. www.ins.nat.tn (National Institute of Statistic)
323. capmas.gov.eg/?lang=2(Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt)
324. wwwhcp/ma, (High Commission for Planning, Morocco)
325. www.imf.org/external/data.htm(IMF Mission Reports)
326. www.cbs.gov.sd/ (Sudan Central Bureau of Statistics)
327. www.imf.org/external/data.htm (International Monetary Fund).

الملاحق

الملحق رقم: 3-1.

مليون $ أمريكي	إجمالي الصادرات البينية للمنطقة قبل وبعد قيامها			إجمالي
السنة	الدول غير البترولية	الدول البترولية	إجمالي دول المنطقة	الصادرات البينية العربية
1990	3078.57	7622.34	10700.91	11209.17
1991	2982.06	7171.47	10153.53	10536.01
1992	3070.36	7487.47	10557.83	11060.00
1993	3152.21	7453.39	10605.60	11066.84
1994	3370.06	7171.70	10541.76	11174.09
1995	3680.48	9124.00	12804.48	13521.55
1996	3862.91	10553.75	14416.66	15082.22
1997	3923.65	11455.75	15379.40	16006.50
1998	3248.29	10177.35	13425.63	14055.73
1999	3178.27	10293.62	13471.89	14262.20
2000	4267.55	11772.97	16040.53	16818.59
2001	5437.06	11962.49	17399.55	18458.35
2002	5874.21	13392.61	19266.82	20505.07
2003	5505.28	16181.87	21687.15	23050.12
2004	8095.34	23452.26	36552.77	38022.83
2005	10651.85	30052.57	44537.93	46712.48
2006	10804.93	39115.44	49920.36	52627.99
2007	12923.33	48312.43	61235.76	64269.38
2008	16153.65	55371.32	71524.97	76143.58
	حسبت وفق إحصاءات قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009			
	البيانات لا تشمل بيانات كل من جيبوتي وفلسطين			

الملحق رقم: 3-2

جدول رقم (2): نسبة التجارة البينية العربية/ إجمالي التجارة العربية

الدولة	1997	الدولة	2006	اتجاه النسبة خلال الفترة
الجزائر	2.6	الجزائر	2.41	↓
الإمارات	4.7	الإمارات	4.22	↓
تونس	6.3	موريتانيا	4.70	↓
مصر	6.4	الكويت	5.63	↓
الكويت	6.6	الإمارات	7.72	↑
ليبيا	7.4	قطر	8.91	↑
المغرب	7.8	المغرب	9.69	↑
السعودية	9.4	تونس	9.69	↑
موريتانيا	10.0	السعودية	11.92	↑
البحرين	10.7	مصر	13.63	↑
قطر	11.1	العراق	17.31	↑
لبنان	12.2	عُمان	17.47	↑
سوريا	14.4	السودان	18.09	↑
اليمن	17.0	سوريا	18.98	↑
عُمان	20.1	لبنان	20.98	↑
الأردن	28.8	اليمن	24.80	↓
السودان	29.0	البحرين	27.78	↓
العراق	29.6	الأردن	40.13	↑
الصومال	38.0	الصومال	54.81	↑

المصدر: موقع صندوق النقد العربي.

الملحق رقم: 3-3

شكل رقم (6): حصة الصادرات للدول العربية إلى إجمالي الصادرات (1997-2006)

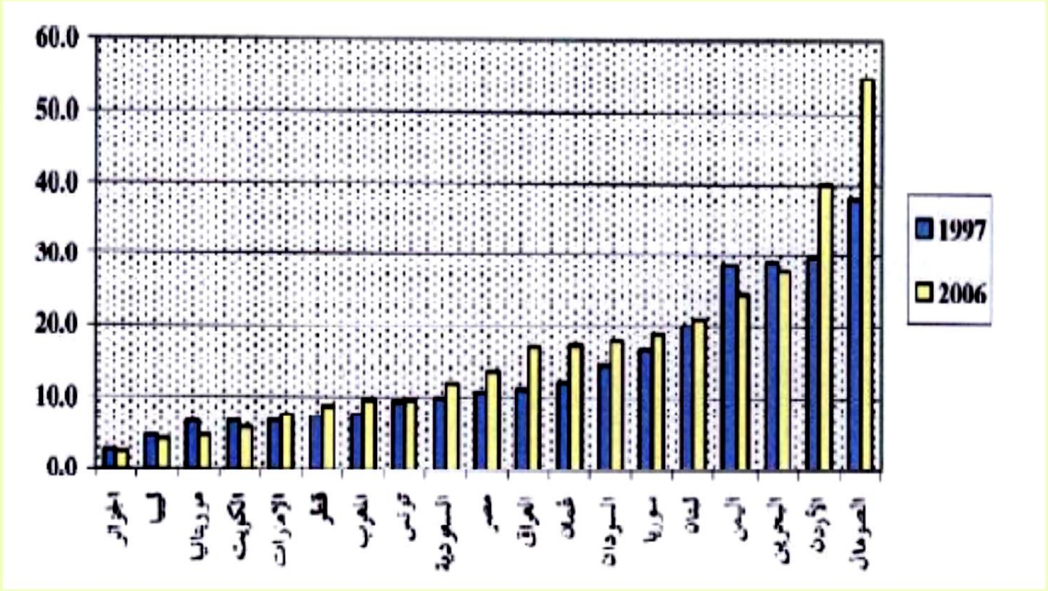

المصدر: موقع صندوق النقد العربي.

الملحق رقم 3-4:

جدول (3): الرقم القياسي لدرجة كثافة التجارة للدول العربية (1997-2006)

الدولة	1997	2006	الاتجاه خلال الفترة
الأردن	19.08	15.32	↓
الإمارات	1.83	2.29	↑
البحرين	4.88	4.82	↓
تونس	2.92	3.39	↑
الجزائر	0.64	0.74	↑
السعودية	4.18	4.62	↑
السودان	13.16	3.16	↓
سوريا	9.71	8.09	↓
الصومال	32.15	31.22	↓
العراق	9.37	1.17	↓
عُمان	4.92	3.62	↓
قطر	3.33	2.12	↓
الكويت	1.10	0.95	↓
لبنان	18.70	15.73	↓
ليبيا	2.31	1.18	↓
مصر	3.46	4.46	↑
المغرب	1.63	1.28	↓
موريتانيا	0.34	0.64	↑
اليمن	1.66	3.05	↑

المصدر: محتسبة من بيانات، موقع صندوق النقد العربي.

الملحق رقم: 3-5.

جدول رقم (4): الرقم القياسي لميل التجارة للدول العربية (1997-2006)

الدولة	1997	2006	الاتجاه خلال الفترة
الأردن	1.964	1.705	↓
الإمارات	0.069	0.103	↑
البحرين	0.427	0.384	↓
تونس	0.065	0.108	↑
الجزائر	0.003	0.006	↑
السعودية	0.167	0.329	↑
السودان	0.229	0.036	↓
سوريا	0.685	0.352	↓
الصومال	2.850	3.152	↑
العراق	0.529	0.016	↓
عُمان	0.304	0.191	↓
قطر	0.098	0.053	↓
الكويت	0.015	0.013	↓
لبنان	0.378	0.655	↑
ليبيا	0.045	0.025	↓
مصر	0.022	0.089	↑
المغرب	0.015	0.008	↓
موريتانيا	0.001	0.006	↑
اليمن	0.023	0.077	↑

المصدر: محتسبة من بيانات: موقع صندوق النقد العربي.

الملحق رقم: 3-6

جدول رقم (5): كثافة التجارة البينية العربية للدول العربية (1997)

الدولة الشريك	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن		8.63	15.43	3.08	14.17	25.98	38.59	32.72	5.18	822.51	34.44	22.27	7.69	5.97	1.29	0.11	0.00
الإمارات	6.84		1.47	0.29	1.35	2.48	3.68	3.12	0.49	78.46	3.29	2.12	0.73	1.93	0.57	0.12	0.02
البحرين	6.34	3.66		1.62	0.99	11.43	0.00	0.00	0.00	0.00	15.22	9.34	0.21	0.85	1.01	0.17	0.00	4.67
تونس	2.13	0.28	0.00		9.32	0.74	0.00	0.83	0.00	17.71	0.18	0.11	43.28	1.16	1.23	2.86	2.56	0.00
الجزائر	0.00	0.00	5.35	0.00		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.63	0.09	0.06	5.46	25.37	0.00
السعودية	47.56	5.55	1.49	0.19	0.00		7.85	2.02	3.08	0.00	2.52	5.98	0.84	1.34	3.34	7.55	1.88	0.00
السودان	7.90	63.59	0.88	5.14	1.03	41.52		41.24	0.00	0.10	0.00	2.12	9.11	22.06	69.69	0.06	0.00	209.30
سوريا	16.67	0.33	2.81	34.64	39.41	0.51	0.00		0.00	46.47	0.75	7.64	6.18	66.51	3.47	3.15	0.44	0.00
الصومال	257.42	0.00	0.00	0.00	458.21	0.01	0.00	0.00		0.00	15.76	0.00	0.06	0.96	0.00	0.00	0.00	0.00
العراق	280.83	0.00	0.00	0.67	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		0.00	0.00	0.00	26.04	2.01	0.00	0.00	0.00
عُمان	1.45	17.28	2.10	0.34	0.05	2.00	1.70	1.58	0.00	0.00		2.47	1.21	0.00	0.99	0.05	0.68	0.00
قطر	4.34	8.36	4.75	0.00	0.00	4.08	0.11	0.00	0.00	0.00	6.24	0.00	0.00	0.84	0.65	0.00	0.00	0.00
الكويت	0.70	1.35	1.87	0.40	0.00	1.84	0.03	2.17	0.14	0.00	1.31	2.08	0.01	0.56	1.40	0.43	0.02	0.00
لبنان	53.46	14.96	33.82	1.34	4.35	29.80	15.69	79.82	0.00	0.00	2.47	18.37	21.84		11.08	3.03	7.48	0.00
ليبيا	1.46	0.00	0.00	14.86	0.34	0.02	85.68	2.63	0.00	0.00	0.00	0.00		2.05	2.67	1.95	1.18	0.00
مصر	7.23	1.14	0.65	2.69	0.96	5.48	18.35	9.44	1.55	24.91	0.61	2.63	14.05	4.92		1.65	0.00	0.00
المغرب	1.10	0.18	0.04	4.07	0.34	1.91	0.02	1.40	0.00	0.26	0.27	0.29	18.74	0.68	0.74		23.12	0.00
موريتانيا	0.00	0.00	0.00	3.07	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.85	1.43		0.00
اليمن	0.65	0.86	0.13	0.03	0.00	0.00	0.50	0.64	0.00	66.67	0.42	0.24	10.86	0.02	0.01	0.16	0.00	

الملحق رقم: 3-7.

جدول رقم (6)، كثافة التجارة البينية العربية للدول العربية (2006)

الدولة الشريك	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عمان	قطر	لبنان	الكويت	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن		10.42	8.22	1.78	10.70	18.21	20.69	46.24	1.91	60.45	5.49	13.16	23.22	19.42	5.66	4.73	0.55	0.78	20.50
الإمارات	2.09		3.64	0.31	0.41	2.20	5.56	9.26	4.89	0.00	19.64	3.96	1.45	2.99	0.39	0.89	0.47	0.07	19.71
البحرين	0.49	5.17		0.47	1.89	8.05	21.13	0.72	0.01	0.01	19.91	7.93	11.07	7.21	0.46	0.85	1.22	0.00	1.21
تونس	0.58	0.25	1.74		10.55	0.69	0.53	0.82	0.00	0.00	0.03	0.28	0.88	0.57	60.57	1.75	5.31	7.70	0.45
الجزائر	0.07	0.27	0.00	3.34		0.08	0.02	0.27	0.03	0.00	0.01	0.00	0.32	0.04	0.37	2.75	3.96	0.39	0.05
السعودية	18.44	5.77	44.53	0.40	0.28		5.11	3.49	1.42	0.35	2.44	5.62	2.40	5.35	0.49	5.47	4.04	0.34	10.36
السودان	1.25	0.02	0.65	0.00	13.63	0.00		1.09	0.00	0.00	0.05	0.49	2.99	0.00	0.00	2.54	0.00	0.00	0.00
سوريا	28.78	0.75	0.37	1.97	2.38	12.21	6.00		0.26	25.67	0.31	2.46	44.13	7.96	4.99	9.61	0.70	1.43	4.12
الصومال	2.84	87.80	25.90	0.00	0.29	6.33	1.92	0.00		0.00	75.19	2.95	4.60	20.69	0.00	1.40	0.02	0.00	532.67
العراق	1.62	0.03	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	33.14	0.00		0.00	0.00	0.16	0.00	0.00	0.05	1.90	0.00	0.11
عمان	0.76	11.02	3.43	0.23	0.05	2.19	0.96	2.80	33.25	0.99		2.96	0.60	2.94	3.42	0.37	0.08	2.32	9.08
قطر	0.33	6.30	3.87	0.32	0.32	0.99	2.06	1.52	0.00	0.08	1.99		1.92	3.48	1.48	0.50	0.55	0.00	0.59
الكويت	1.38	0.79	1.11	0.27	0.02	0.72	0.52	5.10	0.00	0.00	1.10	0.68	1.12		0.00	0.92	0.29	0.00	15.93
لبنان	42.81	13.36	13.19	1.85	3.72	12.31	11.34	92.30	0.00	31.68	4.23	29.96		30.36	2.76	8.49	2.54	4.57	8.08
ليبيا	0.12	0.68	0.00	13.67	0.05	0.03	0.63	8.17	0.00	0.00	0.01	0.19	1.05	0.00		1.13	1.21	0.00	0.00
مصر	16.87	3.06	0.62	1.83	1.39	3.57	18.84	17.87	0.44	1.44	0.56	1.48	16.97	3.17	11.05		2.82	1.09	18.34
المغرب	2.17	0.32	0.11	6.18	2.93	0.84	0.08	3.34	0.00	0.35	0.78	0.32	3.27	0.49	2.01	1.19		26.07	2.87
موريتانيا	0.14	0.00	0.04	1.00	5.37	0.04	0.00	0.24	0.00	0.00	0.00	0.05	4.35	0.17	0.00	1.57	0.41		0.00
اليمن	0.53	5.29	0.21	0.09	0.01	4.09	1.02	0.82	75.03	2.13	1.65	1.91	0.24	10.57	0.19	2.00	0.00	0.20	

الملحق رقم: 3-8

	الجزائر		مصر		ليبيا		موريتانيا		المغرب		السودان		تونس	
	1990	2004	1990	2004	1990	2004	1990	2004	1990	2004	1990	2004	1990	2004
الصادرات														
اقتصاد متقدم	91	86	61	56	85	85	80	68	69	78	48	19	79	83
أوروبا	70	55	61	42	85	83	60	54	63	71	39	5	78	80
الاتحاد الأورو بي	70	55		42	85	80	60	53	62	69	39	5	78	80
و.م الأمريكية و كندا	20	30	43	13	0	2	...	1	2	5	3	0	1	2
اليابان	1	0	42	0	0	0	20	13	4	1	6	14	0	1
بلدان أخرى	0	0	9	1	**	...	....	0	0	1	0	0	0	0
جنوب أوروبا وشرقها	2	0	3	1	8	1	13	5	1	1	9	0	3	0
اقتصاد نامي	7	14	7	30	8	13	7	25	20	19	43	80	18	13
منظمة الدول مستوردة للنفط	0	1												
أمريكا	2	5	7	7	0	0	0	3	9	3	9	8	10	7
إفريقيا	3	2	0	1	0	0	1	0	1	3	0	0	1	1
اسيا الغربية	2	4	4	7	3	3	6	17	7	4	7	3	10	8
بلدان اسيوية اخرى	1	3	8	12	4	4	0	1	6	3	11	8	4	2
غير موزعة	0	0	2	13	0	0	0	2	10	1	0	0	0	4
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الواردات														
اقتصاد متقدم	88	73	72	57	77	69	78	57	62	70	51	32	76	78
أوروبا	68	63	49	38	71	64	69	47	53	65	43	22	68	75
الاتحاد	66	62	46	37	67	63	68	45	51	63	41	21	67	74

الأورو بي													
و.م الأمريكية و كندا	15	6	15	13	2	2	7	8	8	4	4	3	6	2
اليابان	5	3	4	3	4	3	2	3	2	1	4	4	2	1
بلدان أخرى	1	1	5	2	0	0	0	0	....	0	4	0	1	0
جنوب أوروبا وشرقها	3	5	6	5	1	2	1	3	3	4	4	2	3	3
اقتصاد نامي	9	22	16	32	20	29	17	30	23	26	45	55	16	17
منظمة الدول مستوردة للنفط	1	1	2	8	0	1	5	3	13	8	28	20	4	6
أمريكا	3	4	3	5	3	1	1	3	2	4	0	1	3	2
إفريقيا	3	2	1	3	5	9	7	10	7	4	16	8	6	6
أسيا الغربية	2	6	3	8	6	8	0	2	11	8	20	23	4	4
بلدان أسيوية أخرى	1	10	9	15	6	11	9	15	3	10	10	22	4	5
غير موزعة	0	0	5	7	1	0	4	10	12	0	0	10	5	2
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

2012		2011		2010	2009	2008	2007	2006		الدولة
ق/نسبة		ق/نسبة		ق/نسبة	ق/نسبة	ق/نسبة	ق/نسبة	ق/نسبة		
30.5	2811.2		2264.9	1639.9	1284.6	2113.4	788.2	613.5	صادرات	الجزائر
11.6	1081.9		1122	804.8	977.1	560.3	788.2	613.5	واردات	
21	**3893.1**	**24.2**	**3386.9**	**2444.7**	**2261.7**	**2673.7**	**1576.4**	**1227**	**الإجمالي**	
32.5	2992.8		2172.7	3238	2545	1089.1	788.5	509.3	صادرات	مصر
19.5	1794.1		917.9	929	739	1051.7	788.5	509.3	واردات	
25.9	**4786.9**	**22.1**	**3090.6**	**4167**	**3284**	**2140.8**	**1577**	**1018.6**	**الإجمالي**	
10.3	954.2		706.3	1210.4	702.8	845.9	818.8	548.3	صادرات	ليبيا
22.9	2109.8		921.1	994.3	473.9	634.4	548.3	358	واردات	
16.7	**3064**	**11.7**	**1627.4**	**2204.7**	**1176.7**	**1480.3**	**1367.1**	**906.3**	**الإجمالي**	
8.2	755.4		527.4	511.2	413.1	367.4	235.8	207.6	صادرات	المغرب
20	1862.9		1686.4	1576.8	1345	1549.5	235.8	207.6	واردات	
14.1	**2618.3**	**15.9**	**2213.8**	**2088**	**1758.1**	**1916.9**	**471.6**	**415.2**	**الإجمالي**	
17.7	1631.1		1587.9	1556.3	1590.6	1683	1080.2	894.9	صادرات	تونس
18.3	1699.1		936.9	1189.8	1306.9	2154	1080.2	894.9	واردات	
18	**3330.2**	**18**	**2524.8**	**2746.1**	**2897.5**	**3837**	**2160.4**	**1789.8**	**الإجمالي**	
0.7	66.3		362.2	57.2	67.6	72.5	83.1	128.9	صادرات	السودان
6.8	638.6		555	758.3	478.3	499.9	83.6	129	واردات	
3.8	**704.9**	**6.6**	**917.2**	**815.5**	**545.9**	**572.4**	**166.7**	**257.9**	**الإجمالي**	
0.02	2.4		7.4	28.5	3.4	40.3	20.5	8.1	صادرات	موريتانيا
1	93.9		171.7	77.1	27.8	105.1	20.5	8.1	واردات	
0.5	**96.3**	**1.3**	**179.1**	**105.6**	**31.2**	**145.1**	**41**	**16.2**	**الإجمالي**	
100	9213.4		7628.8	8241.5	6607.1	6211.6	3815.1	2910.6	صادرات	**لشمال إفريقيا**
100	9280.3	6311		6330.1	5348	6554.9	3545.1	2720.4	واردات	
100	18493.7	13.939		14571.6	11955.1	12766.5	7360.2	5631	الإجمالي	

الملحق رقم 5-1: أهم المنتجات الصناعية المصدرة في السداسي الأول لسنة 2009 الوحدة: مليون دولار.

التعيين	القيمة السداسي الأول		معدل التغير %	أهم الدول المستلمة
	2008	2009		
زنك وخلائط من الزنك	16.4	5	% 69.5 -	المغرب 97 % تونس 0.3 %
مشتقات الهيدروكربونات	4	5.5	% 37.5 +	تونس 100 %
اسمنت	0.4	3.2	% 700	موريتانيا 75 % تونس 15 % ليبيا 10 %
نفايات الحديد والصلب	7	2	% 71.4 -	مصر 55 % لبنان 20 %
قطع غيار السيارات	-	1	% 100	الامارات 100 %
عجلات مطاطية جديدة	8	4.5	% 43.75	ليبيا 57 % السعودية 12 %
مواد زجاجية	لم تصدر	2	% 100	تونس 96.3 %
بكرات بلاستيكية	لم تصدر	2.1	% 100	ليبيا 64 %

المصدر: موقع وزارة التجارة الجزائرية، الصادرات الجزائرية الى دول المنطقة لسنة 2009 ، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear

الملحق رقم: 5-2

التعيين	القيمة السداسي الأول		معدل التغير %	أهم الدول المستلمة
	2008	2009		
اجزاء المنشات	16.4	5	% 69.5 -	المغرب 97 % تونس 0.3 %
الأدوية	4	5.5	%37.5 +	تونس 100 %
اسلاك وكابلات كهربائية	0.4	3.2	%700	موريتانيا 75% تونس 15 % ليبيا 10 %
مقطورات ومقطورات تصفية لمختلف العربات	7	2	%71.4 -	مصر 55 % لبنان 20 %
بوليمرات الايثيلين	-	1	%100	الامارات 100 %
انابيب وخراطيم	8	4.5	%43.75	ليبيا 57 % السعودية 12%
صابون منتجات وغواسل	لم تصدر	2	%100	تونس 96.3 %
كتب	لم تصدر	2.1	%100	ليبيا 64 %
منتجات مسطحة مرفقة بالاسطوانات	4.3	13.3	%209.3	المغرب 65.4 %
اسمنت	8.6	4.6	%46.5	تونس 100 %
كاولين	1.1	1.7	%54.5	المغرب 100 %
مجموعات توليد الكهرباء	13.12	8.5	%35.2	لبنان 94 %

المصدر: موقع وزارة التجارة الجزائرية ، الصادرات الجزائرية الى دول المنطقة لسنة 2009، مرجع سبق ذكره ص: 08 معدل التغير تم حسابه من قبل الباحثة.

الملحق رقم 5-3: أهم المنتجات المصدرة إلى دول المنطقة السداسي الأول لسنة 2010.

التعيين	القيمة السداسي الأول		معدل التغير
	2009	2010	%
زنك وخلائط الزنك	5	6.55	31
مشتقات الهيدركربونات	5.5	5.5	00
مواد زجاجية	2	3.5	75
نفايات حديد والصلب	2	0.87	56.5 -
نفايات الورق	1.12	1.94	73.2
الرصاص الخام	0.64	0.92	43.7
عجلات مطاطية جديدة	4.5	2.07	54 -
مواد التكلفة والنقل	1.40	1.32	5.7 -
الأدوية	0.71	0.46	35.21-
مصنوعات الجبس	-	1.22	100
اسمنت	3.2	0.40	87.5 -
مواد اخرى	-	24.75	-

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية *ALGEX* .

الملحق رقم 5-4: يوضح واردات مصر من الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من المنتجات البترولية (فصل 27) و المنتجات الكيماوية (فصل 39) (القيمة بالمليون دولار)

	السعودية		الامارات		الكويت		دول أخري		الإجمالي
	فصل 27	فصل 39	فصل 27	فصل 39	فصل 27	فصل 39	فصل 27	فصل 39	
2005	686	126	14	36	813	23	36	54	1788
2006	1103	164	0	35	1052	26	152	36	2568
2007	1724	298	45	30	1205	33	267	34	3636
2008	2182	413	0	115	1560	45	122	84	4521

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقلا عن الموقع الالكتروني: *http://www.capmas.gov.eg*

الملحق رقم 5-5: التبادل التجارى بين السودان ودول المنطقة العربية الكبرى 2006 - 2011

القيمة بالآف الدولارات

القطر	2006			2007			2008		
	الصادر	الوارد	حجم التبادل التجارى	الصادر	الوارد	حجم التبادل التجارى	الصادر	الوارد	حجم التبادل التجارى
السعودية	126376	649328	775704	98061	654619	752680	104391	746152	850543
مصر	96819	428230	525049	54440	492960	547400	60236	451709	511945
الامارات	227430	444660	672090	224949	480368	705317	586301	626337	1212638
الاردن	3401	54103	57504	3394	69085	72479	4864	98539	103403
ليبيا	5384	995	6379	2924	23698	26622	519	11005	11524
سوريا	18012	38913	56925	10655	42829	53484	15422	44908	60330
لبنان	17276	17212	34488	17217	26808	44025	15188	28708	43896
اليمن	44213	0	44213	1953	0	1953	66105	0	66105
البحرين	0	85740	85740	0	59817	59817	28	6087	6115
قطر	261	15693	15954	133	30957	31090	382	35354	35736
سلطنة عمان	4	30319	30323	30	14405	14435	146	32133	32279
الكويت	1833	30851	32684	1005	17154	18159	1932	17075	19007
تونس	7615	1899	9514	7475	8093	15568	11576	31622	43198
المغرب	51	1053	1104	532	293	825	237	694	931
العراق	7	0	7	0	0	0	131	27	158
الجزائر	876	4790	5666	396	2902	3298	0	4852	4852
فلسطين	0	0	0						
المجموع	549558	1803786	2353344	423164	1923988	2347152	867458	2135202	3002660

تابع

القطر	2009			2010			2011		
	الصادر	الوارد	حجم التبادل التجارى	الصادر	الوارد	حجم التبادل التجارى	الصادر	الوارد	حجم التبادل التجارى
السعودية	198022	564733	762755	160884	585391	746275	194477	633953	828430
مصر	54795	460133	514928	43265	687279	730544	353172	537193	890365
الامارات	477874	526898	1004772	1319804	939878	2259682	1505480	929356	2434836
الاردن	14957	73877	88834	52440	86366	138806	22653	93008	115661
ليبيا	1987	5444	7431	2847	27481	30328	925	169	1094
سوريا	17941	52909	70850	13855	175757	189612	17747	53973	71720
لبنان	12318	25732	38050	15306	20282	35588	7423	20791	28214
اليمن	22771	31505	54276	14	190803	190817	32	115348	115380
البحرين	7	11194	11201	8	14736	14744	256	24829	25085
قطر	681	33996	34677	416	36352	36768	1746	31351	33097
سلطنة عمان	182	38152	38334	163	30569	30732	288	52519	52807
الكويت	1130	20126	21256	984	17539	18523	1223	12270	13493
تونس	9953	517	10470	10752	1283	12035	7322	3935	11257
المغرب	60	1079	1139	0	1482	1482	0	1384	1384
العراق	48833	80	48913	389	583	972	148	1	149
الجزائر	809	10889	11698	349	40693	41042	843	12305	13148
فلسطين	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	794716	1379202	2173918	1564263	2098256	3662519	1751473	1967399	3719966

المصدر : الموجز الإحصائي – بنك السودان.

معدل حجم التبادل التجارى القطرى من الاجمالى للفترة 2006 – 2011م

القطر	الاعـــــــــــــــوام						متوسط حجم التبادل التجارى
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
السعودية	33%	32.10%	28.30%	35.09%	20.40%	22.30%	29%
مصر	22.30%	23.30%	17.05%	23.70%	19.90%	23.90%	22%
الامارات	29%	30%	40.40%	46.20%	61.70%	65.50%	45.50%
الاردن	2.40%	3.10%	3.40%	4.10%	3.80%	3.11%	3.30%
ليبيا	0.27%	1.10%	0.38%	0.34%	0.83%	0.03%	0.49%
سوريا	2.40%	2.30%	2.01%	3.30%	5.20%	1.90%	2.90%
لبنان	1.50%	1.90%	1.50%	1.60%	0.97%	0.76%	1.40%
اليمن	2%	0.08%	2.20%	2.50%	5.21%	3.10%	2.50%
البحرين	3.60%	2.50%	3.33%	0.52%	0.40%	0.67%	1.80%
قطر	0.68%	1.30%	1.20%	1.60%	1%	0.89%	1.10%
سلطنة عمان	1.30%	0.62%	1.10%	1.80%	0.84%	1.42%	1.20%
الكويت	1.40%	0.77%	0.63%	0.98%	0.51%	0.36%	0.78%
تونس	0.40%	0.66%	1.44%	0.48%	0.33%	0.30%	0.60%
المغرب	0.05%	0.04%	0.03%	0.05%	0.04%	0.04%	0.04%
العراق	0.00%	0.00%	0.01%	2.20%	0.03%	0.00%	0.37%
الجزائر	0.24%	0.14%	0.16%	0.54%	1.10%	0.35%	0.42%
فلسطين	0	0	0	0	0	0	0

نسبة مساهمة تجارة السودان (المنطقة العربية الكبرى) مع دول العالم 2006 – 2011

القيمة بالآف الدولارات

	2006		2007		2008	
	الصادر	الوارد	الصادر	الوارد	الصادر	الوارد
تجارة السودان مع دول المنطقة العربية	549558	1803786	423164	1923988	867458	2135202
تجارة السودان مع بقية دول العالم	5656568	8073498	8879250	8775457	11670504	9351540
نسبة المساهمة %	9.7	22.3	4.8	21.9	7.4	22.8

	2009		2010		2011	
	الصادر	الوارد	الصادر	الوارد	الصادر	الوارد
تجارة السودان مع دول المنطقة العربية	794716	1379202	1564263	2098256	1751473	1967399
تجارة السودان مع بقية دول العالم	7833696	9690918	11442621	10044770	9694053	9230952
نسبة المساهمة %	10.1	14	13.7	20.9	18.1	21.3

المصدر : الموجز الاحصائى – بنك السودان

نسبة مساهمة الصادر (المنطقة العربية الكبرى) فى الناتج المحلى الاجمالى 2006 – 2011

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادر	5656.568	8879.25	11670.5	7833.696	11442.62	9694.053
الناتج المحلى الإجمالي القيمة بملايين الدولارات	75365	91048	121437	136582	162200	186700
نسبة المساهمة %	7.5	9.8	9.6	5.7	7.1	5.2

المصدر : * الموجز الإحصائي – بنك السودان * وزارة المالية

الميزان التجارى للسودان مع دول المنطقة العربية الكبرى 2006 – 2011

القيمة بالآف الدولارات

القطر	2006		2007			2008		
	الصادر	الوارد	الميزان التجارى	الصادر	الوارد	الميزان التجارى	الصادر	الوارد	الميزان التجارى
السعودية	126376	649328	-522952	98061	654619	-556558	104391	746152	-641761
مصر	96819	428230	-331411	5444	492960	-487516	60236	451709	-391473
الامارات	227430	444660	-217230	224949	480368	-255419	586301	626337	-40036
الاردن	3401	54103	-50702	3394	69085	-65691	4864	98539	-93675
ليبيا	5384	0	5384	2924	23698		519	11005	-10486
سوريا	18012	38913	-20901	10655	42829	-32174	15422	44908	-29486
لبنان	17276	17212	64	17217	26808	-9591	15188	28708	-13520
اليمن	44213	0	44213	1953	0	1953	66105	0	66105
البحرين	0	85740	-85740	0	59817	-59817	28	6087	-6059
قطر	261	15693	-15432	133	30957	-30824	382	35354	-34972
سلطنة عمان	4	30319	-30315	30	14405	-14375	146	32133	-31987
الكويت	1833	30851	-29018	1005	17154	-16149	1932	17075	-15143
تونس	7615	1899	5716	7475	8093	-618	11576	31622	-20046
المغرب	51	1053	-1002	532	293	239	237	694	-457
العراق	7	0	7	0	0	0	131	27	104
الجزائر	876	4790	-3914	0	2902	-2902	0	4852	-4852
فلسطين	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع			-927206			-1039263			-840430

القطر	2009			2010			2011		
	الصادر	الوارد	الميزان التجارى	الصادر	الوارد	الميزان التجارى	الصادر	الوارد	الميزان التجارى
السعودية	198022	564733	-366711	160884	585391	-424507	194477	633953	-439476
مصر	3725	460133	-456408	43265	687279	-644014	353172	537193	-184021
الامارات	477874	526898	-49024	1319804	939878	379926	1505480	929356	576124
الاردن	14957	73877	-58920	52440	86366	-33926	22653	93008	-70355
ليبيا	1987	5444	-3457	2847	27481	-24634	925	169	756
سوريا	17941	52909	-34968	13855	175757	-161902	17747	53973	-36226
لبنان	12318	25732	-13414	15306	20282	-4976	7423	20791	-13368
اليمن	22771	31505	-8734	14	190803	-190789	32	115348	-115316
البحرين	7	11194	-11187	8	14736	-14728	256	24829	-24573
قطر	681	33996	-33315	416	36352	-35936	1746	31351	-29605
سلطنة عمان	182	38152	-37970	163	30569	-30406	288	52519	-52231
الكويت	1130	20126	-18996	984	17539	-16555	1223	12270	-11047
تونس	9953	517	9436	10752	1283	9469	7322	3935	3387
المغرب	60	1079	-1019	0	1482	-1482	0	1384	-1384
العراق	48833	80	48753	389	583	-194	148	1	147
الجزائر	809	10889	-10080	349	40693	-40344	843	12305	-11462
فلسطين	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع			-584486			-533993			-227388

المصدر : الموجز الاحصائى – بنك السودان

حجم الاستثمارات خلال 2006 – 2011 الاستثمار بملايين الدولارات

الاعوام	2006		2007		2008		2009		2010		2011	
القطر	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمار
الاردن	24	251.937	25	328.314	12	116.57	12	520.075	12	68.55	2	15.83
الامارات	13	28.688	11	34.526	3	20.695	4	69.455	4	57.523	1	1.95
البحرين	0	0	0	0	1	0.5	0	0	0	0	4	64.376
تونس	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0.047	0	0
الجزائر	0	0	1	2.795	0	0	0	0	0	0	0	0
السعودية	71	827.862	21	1923.975	18	302.439	20	987.655	24	239.107	6	1858.244
سوريا	44	256.142	36	406.167	19	149.807	26	92.377	46	198.34	7	2171.818
العراق	12	51.338	11	22.046	3	25.231	3	2.326	3	22.523	0	0
عمان	2	17.125	1	15.7	1	4.984	0	0	3	33.584	1	1.364
فلسطين	8	11.15	1	202.813	0	0	4	14.902	7	24.873	0	0
قطر	1	1.414	3	123.514	3	1109.317	2	281.329	4	22.256	0	0
الكويت	9	105.844	4	8.85	7	721.464	4	448.996	2	7.251	1	6.185
لبنان	22	174.269	26	244.922	10	1914.072	5	25.005	14	55.267	1	31.354
ليبيا	2	12.037	1	8.979	2	0.514	0	0	4	31.649	1	1.403
مصر	29	412.818	21	614.494	26	165.935	25	1103.162	20	2135.851	5	2204.509
المغرب	0	0	0	0	1	367.5	2	484.705	0	0	0	0
اليمن	3	41.897	0	0	0	0	4	6.058	1	12.413	0	0
الجمـــلة	240	2192.521	162	3937.095	106	4899.03	111	4036.045	145	2909.234	29	6357.033

المصدر :المجلس الاعلى للاستثمار

حجم الاستثمارات لاهم خمسة دول عربية خلال 2006 - 2011

حجم الاستثمار بملايين الدولارات

القطر	عدد المشاريع	حجم الاستثمار
سوريا	178	3274.651
السعودية	160	6139.282
مصر	126	6636.769
الاردن	87	1301.276
لبنان	78	2444.889

معدل نمو الاستثمارات العربية خلال الفترة من 2006 – 2011

حجم الاستثمارات بملايين الدولارات

الاعوام	حجم الاستثمار	نسبة الخفض الجمركى	نسبة الزيادة او النقصان %
2006	2192.521	20%	0
2007	3937.095	20%	80
2008	4899.03	20%	24
2009	4036.045	70%	(-) 18
2010	2909.234	80%	(-) 28
2011	6357.033	90%	119

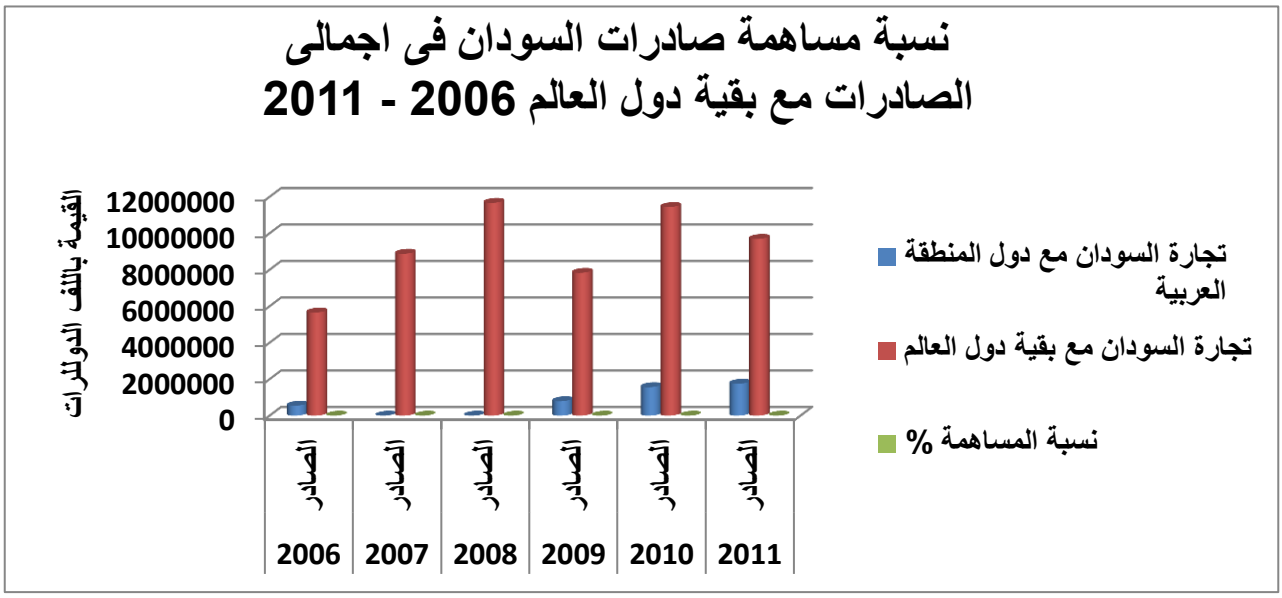

الملحق رقم: 5-6 .

الشكل رقم (1) : الاستثمارات المباشرة البينية العربية وفق القطر المضيف خلال عامي 2009-2010 بالمليون دولار.

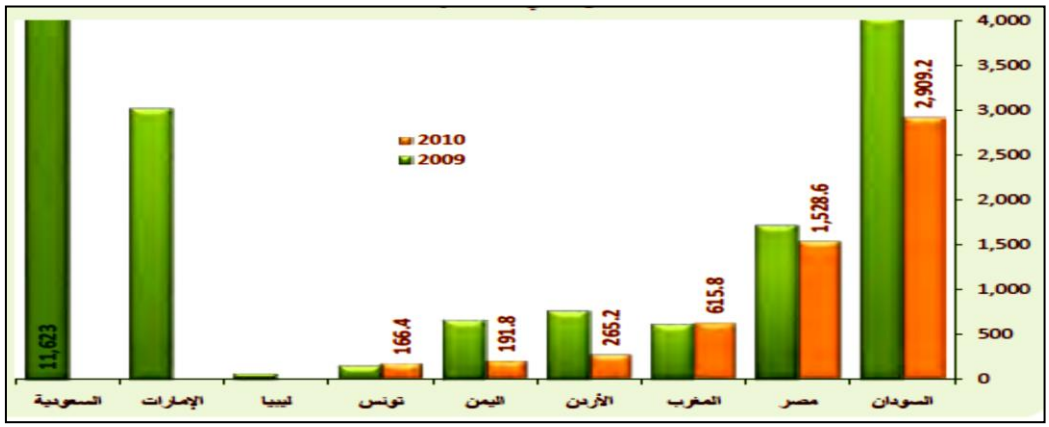

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 .

الملحق رقم: 5-7

ذالشكل رقم () : تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995-2010 بالمليون دولار

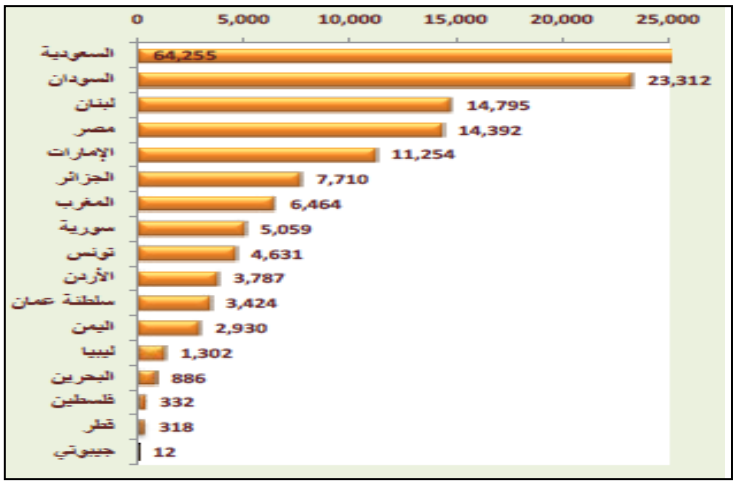

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010.

الشكل رقم : الاستثمارات المباشرة البينية العربية الصادرة لعام 2010 بالمليون دولار

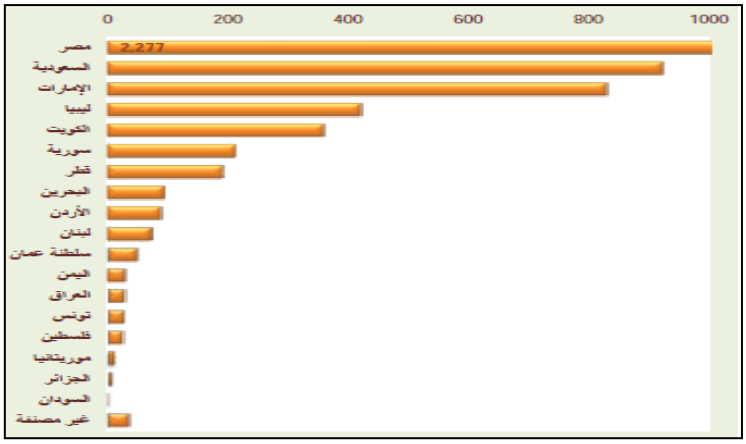

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010.

الملحق رقم 5-8: تقدير النموذج-الجزائر

Dependent Variable: D(OUV_INTRA)
Method: Least Squares
Date: 05/18/13 Time: 22:27
Sample (adjusted): 1995 2010
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I_INT_COM	3.618985	1.361208	2.658657	0.0208
D(OUV_TOTAL)	0.021256	0.006914	3.074468	0.0096
POP_TOT	-2.92E-05	7.81E-06	-3.733168	0.0029
T_CH	0.008489	0.002753	3.083312	0.0095

R-squared	0.605627	Mean dependent var	0.017896
Adjusted R-squared	0.507034	S.D. dependent var	0.111333
S.E. of regression	0.078169	Akaike info criterion	-2.047571
Sum squared resid	0.073325	Schwarz criterion	-1.854424
Log likelihood	20.38057	Hannan-Quinn criter.	-2.037681
Durbin-Watson stat	2.105426		

Correlogram of Residuals

Date: 05/18/13 Time: 22:29
Sample: 1995 2010
Included observations: 16

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.088	-0.088	0.1486	0.700
		2	-0.275	-0.285	1.7007	0.427
		3	-0.217	-0.299	2.7401	0.433
		4	-0.152	-0.371	3.2916	0.510
		5	0.224	-0.073	4.6102	0.465
		6	0.346	0.209	8.0599	0.234
		7	-0.229	-0.187	9.7433	0.204
		8	-0.217	-0.169	11.446	0.178
		9	0.071	0.104	11.651	0.234
		10	-0.079	-0.180	11.954	0.288
		11	0.177	-0.098	13.750	0.247
		12	0.046	-0.091	13.900	0.307

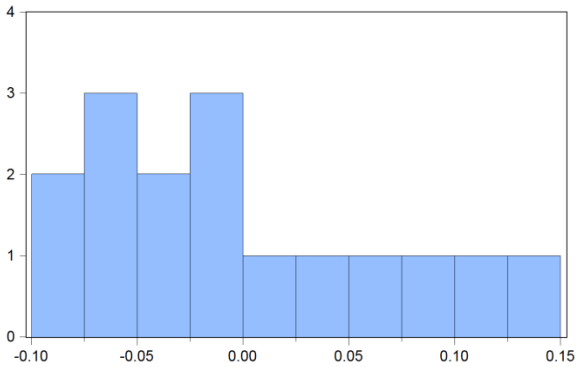

Series: Residuals
Sample 1995 2010
Observations 16

Mean	-0.000382
Median	-0.012618
Maximum	0.130901
Minimum	-0.085848
Std. Dev.	0.069915
Skewness	0.526227
Kurtosis	1.994504
Jarque-Bera	1.412454
Probability	0.493503

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.574309	Prob. F(2,10)	0.5806
Obs*R-squared	1.647990	Prob. Chi-Square(2)	0.4387

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.499717	Prob. F(4,11)	0.7368
Obs*R-squared	2.460359	Prob. Chi-Square(4)	0.6517
Scaled explained SS	0.680001	Prob. Chi-Square(4)	0.9538

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.007501	Prob. F(1,13)	0.9323
Obs*R-squared	0.008650	Prob. Chi-Square(1)	0.9259

الملحق رقم 5-9: تقدير النموذج-المغرب

Dependent Variable: OUV_INTRA
Method: Least Squares
Date: 05/20/13 Time: 19:21
Sample (adjusted): 1996 2011
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(I_CONC_EXP)	35.49687	7.801405	4.550061	0.0014
D(I_DIVR_EXP)	-11.53093	2.035907	-5.663781	0.0003
D(ITECH)	0.017233	0.005783	2.980070	0.0154
OUV_TOTAL	0.033582	0.002138	15.70403	0.0000
D(P_ACHAT_EXP)	-0.022100	0.005189	-4.258625	0.0021
D(T_CH)	0.115417	0.048011	2.403962	0.0396
INF	-0.196600	0.034988	-5.619052	0.0003

R-squared	0.916204	Mean dependent var	0.640873
Adjusted R-squared	0.860341	S.D. dependent var	0.277133
S.E. of regression	0.103567	Akaike info criterion	-1.397551
Sum squared resid	0.096536	Schwarz criterion	-1.059544
Log likelihood	18.18041	Hannan-Quinn criter.	-1.380242
Durbin-Watson stat	1.861064		

Correlogram of Residuals

Date: 05/20/13 Time: 19:22
Sample: 1996 2011
Included observations: 16

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.051	-0.051	0.0503	0.822
		2	0.139	0.137	0.4468	0.800
		3	0.219	0.237	1.5077	0.680
		4	-0.032	-0.025	1.5321	0.821
		5	0.075	0.006	1.6795	0.891
		6	0.123	0.092	2.1131	0.909
		7	-0.106	-0.099	2.4732	0.929
		8	-0.328	-0.433	6.3432	0.609
		9	0.002	-0.097	6.3434	0.705
		10	-0.231	-0.095	8.9060	0.541
		11	-0.079	0.044	9.2629	0.598
		12	-0.017	0.042	9.2827	0.679

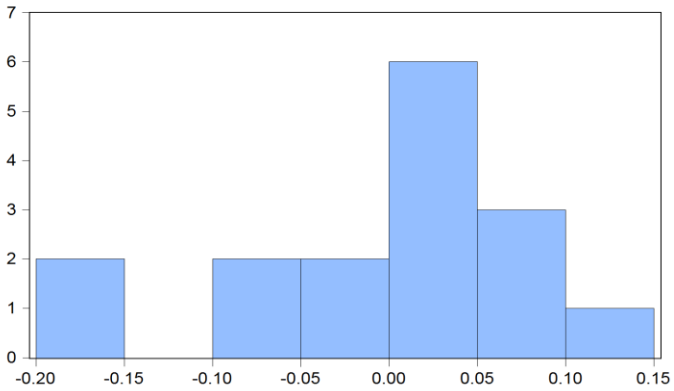

Series: Residuals	
Sample 1996 2011	
Observations 16	
Mean	-0.004145
Median	0.007762
Maximum	0.145768
Minimum	-0.153208
Std. Dev.	0.080109
Skewness	-0.417130
Kurtosis	2.779870
Jarque-Bera	0.496299
Probability	0.780243

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.139658	Prob. F(2,7)	0.8720
Obs*R-squared	0.570002	Prob. Chi-Square(2)	0.7520

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.080967	Prob. F(7,8)	0.4524
Obs*R-squared	7.777356	Prob. Chi-Square(7)	0.3526
Scaled explained SS	2.300557	Prob. Chi-Square(7)	0.9414

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.157340	Prob. F(1,13)	0.6981
Obs*R-squared	0.179376	Prob. Chi-Square(1)	0.6719

الملحق رقم 5-10: تقدير النموذج-تونس

Dependent Variable: OUV_INTRA
Method: Least Squares
Date: 01/02/07 Time: 16:50
Sample (adjusted): 1995 2011
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXP_T)	-0.097517	0.019869	-4.908070	0.0027
D(GDP_N)	-0.183607	0.041379	-4.437193	0.0044
D(GDP_P)	1.867490	0.398267	4.689045	0.0034
I_CONC_EXP	3020.271	1128.516	2.676321	0.0367
D(IMP_T)	0.045407	0.015534	2.923093	0.0265
INF	63.02342	11.65969	5.405239	0.0017
D(OUV_TOTAL)	-74.56874	15.91101	-4.686613	0.0034
D(P_ACHAT_EXP)	3.431711	1.054697	3.253742	0.0174
POP_TOT	0.180447	0.065752	2.744373	0.0335
D(TRD_PIB)	44.58607	8.609430	5.178749	0.0021
C	-2467.971	876.2971	-2.816363	0.0305

R-squared	0.962047	Mean dependent var	9.176974
Adjusted R-squared	0.898793	S.D. dependent var	28.44467
S.E. of regression	9.049130	Akaike info criterion	7.495878
Sum squared resid	491.3205	Schwarz criterion	8.035016
Log likelihood	-52.71496	Hannan-Quinn criter.	7.549469
F-statistic	15.20914	Durbin-Watson stat	2.197636
Prob(F-statistic)	0.001705		

Correlogram of Residuals

Date: 01/02/07 Time: 16:51
Sample: 1995 2011
Included observations: 17

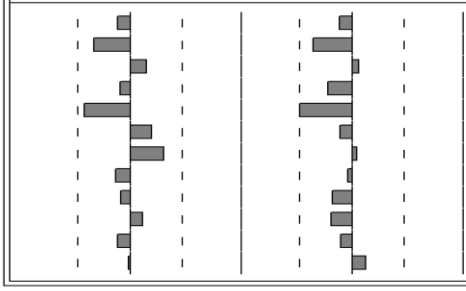

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	-0.120	-0.120	0.2902	0.590
2			2	-0.343	-0.363	2.8306	0.243
3			3	0.152	0.061	3.3636	0.339
4			4	-0.097	-0.222	3.5951	0.464
5			5	-0.430	-0.485	8.5743	0.127
6			6	0.200	-0.112	9.7524	0.135
7			7	0.320	0.043	13.052	0.071
8			8	-0.135	-0.038	13.702	0.090
9			9	-0.086	-0.187	14.004	0.122
10			10	0.116	-0.189	14.625	0.146
11			11	-0.117	-0.102	15.357	0.167
12			12	-0.015	0.130	15.372	0.222

١

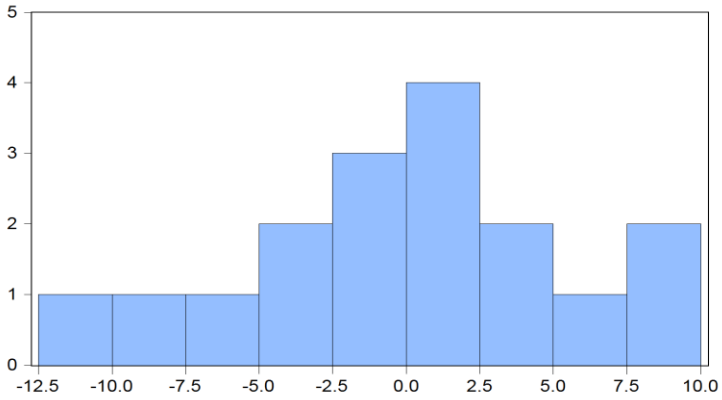

Series: Residuals
Sample 1995 2011
Observations 17

Mean	0.000000
Median	0.612731
Maximum	8.870697
Minimum	-10.37160
Std. Dev.	5.541438
Skewness	-0.215979
Kurtosis	2.421091
Jarque-Bera	0.369554
Probability	0.831290

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.275327	Prob. F(2,4)	0.3729
Obs*R-squared	6.619356	Prob. Chi-Square(2)	0.0365

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.810683	Prob. F(10,6)	0.6340
Obs*R-squared	9.769460	Prob. Chi-Square(10)	0.4609
Scaled explained SS	0.864703	Prob. Chi-Square(10)	0.9999

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.179805	Prob. F(1,14)	0.6780
Obs*R-squared	0.202885	Prob. Chi-Square(1)	0.6524

الملحق رقم 5-11: تقدير النموذج-مصر

Dependent Variable: D(OUV_INTRA)
Method: Least Squares
Date: 05/19/13 Time: 12:57
Sample (adjusted): 1993 2011
Included observations: 19 after adjustments
Convergence achieved after 13 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(T_CH)	0.328219	0.073873	4.443005	0.0006
D(P_ACHAT_EXP)	0.005758	0.001699	3.388959	0.0044
D(EXP_T)	-5.93E-05	1.33E-05	-4.459310	0.0005
D(GDP_N,2)	2.92E-05	7.39E-06	3.948500	0.0015
AR(1)	-0.690120	0.211047	-3.269979	0.0056

R-squared	0.709762	Mean dependent var	0.020471
Adjusted R-squared	0.626837	S.D. dependent var	0.252633
S.E. of regression	0.154326	Akaike info criterion	-0.678566
Sum squared resid	0.333431	Schwarz criterion	-0.430030
Log likelihood	11.44638	Hannan-Quinn criter.	-0.636504
Durbin-Watson stat	2.324302		
Inverted AR Roots	-.69		

Correlogram of Residuals

Date: 05/19/13 Time: 13:01
Sample: 1993 2011
Included observations: 19
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.186	-0.186	0.7638	
		2	-0.168	-0.209	1.4229	0.233
		3	0.002	-0.080	1.4231	0.491
		4	-0.066	-0.129	1.5377	0.674
		5	-0.014	-0.080	1.5434	0.819
		6	-0.119	-0.201	1.9785	0.852
		7	0.136	0.034	2.5893	0.858
		8	0.017	-0.025	2.5998	0.919
		9	-0.011	0.005	2.6050	0.957
		10	-0.111	-0.151	3.1498	0.958
		11	0.266	0.253	6.6677	0.756
		12	-0.195	-0.182	8.8406	0.637

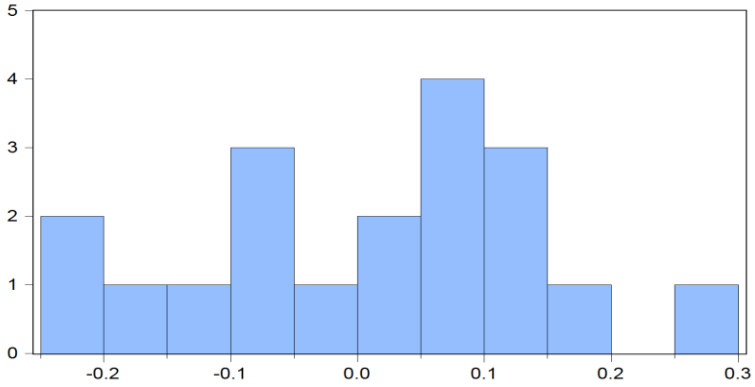

Series: Residuals
Sample 1993 2011
Observations 19

Mean	0.005020
Median	0.049032
Maximum	0.260466
Minimum	-0.225124
Std. Dev.	0.136005
Skewness	-0.200462
Kurtosis	2.144166
Jarque-Bera	0.707111
Probability	0.702187

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.688663	Prob. F(2,12)	0.5210
Obs*R-squared	1.931726	Prob. Chi-Square(2)	0.3807

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.378802	Prob. F(4,14)	0.8200
Obs*R-squared	1.855531	Prob. Chi-Square(4)	0.7623
Scaled explained SS	0.562299	Prob. Chi-Square(4)	0.9672

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.906123	Prob. F(1,16)	0.1076
Obs*R-squared	2.766839	Prob. Chi-Square(1)	0.0962

الملحق رقم 5–12: تقدير النموذج–ليبيا

Dependent Variable: D(OUV_INTRA)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 00:30
Sample (adjusted): 1998 2008
Included observations: 11 after adjustments
Convergence achieved after 4 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(I_CONC_EXP)	-17.44886	0.366711	-47.58210	0.0000
D(I_INT_COM)	-4.327165	0.262058	-16.51226	0.0005
D(IMP_T,2)	0.000194	4.73E-06	40.96081	0.0000
D(OUV_TOTAL)	-0.044068	0.001428	-30.85786	0.0001
D(T_CH)	1.077264	0.042822	25.15697	0.0001
D(TRD_PIB)	0.029388	0.000859	34.21342	0.0001
C	0.146744	0.006492	22.60236	0.0002
AR(2)	0.087147	0.015490	5.626193	0.0111

R-squared	0.999774	Mean dependent var	-0.006022
Adjusted R-squared	0.999246	S.D. dependent var	0.283377
S.E. of regression	0.007783	Akaike info criterion	-6.718461
Sum squared resid	0.000182	Schwarz criterion	-6.429082
Log likelihood	44.95153	Hannan-Quinn criter.	-6.900873
F-statistic	1893.339	Durbin-Watson stat	3.355140
Prob(F-statistic)	0.000018		
Inverted AR Roots	.30	-.30	

Correlogram of Residuals

Date: 01/01/07 Time: 00:31
Sample: 1998 2008
Included observations: 11
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.711	-0.711	7.2276	
		2	0.402	-0.209	9.7939	0.002
		3	-0.301	-0.221	11.418	0.003
		4	0.311	0.091	13.390	0.004
		5	-0.417	-0.292	17.526	0.002
		6	0.278	-0.413	19.735	0.001
		7	-0.046	0.008	19.810	0.003
		8	-0.035	-0.044	19.868	0.006
		9	0.052	0.042	20.064	0.010
		10	-0.033	-0.122	20.223	0.017

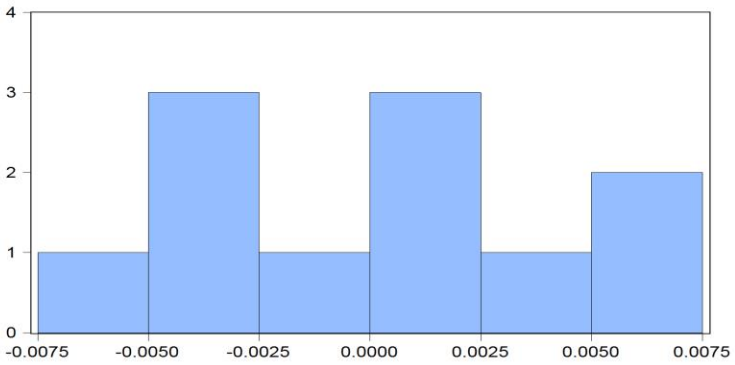

Series: Residuals	
Sample 1998 2008	
Observations 11	
Mean	5.71e-14
Median	0.000516
Maximum	0.006241
Minimum	-0.006524
Std. Dev.	0.004263
Skewness	-0.004905
Kurtosis	1.715077
Jarque-Bera	0.756765
Probability	0.684969

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.691403	Prob. F(2,1)	0.3958
Obs*R-squared	9.276620	Prob. Chi-Square(2)	0.0097

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.978976	Prob. F(6,4)	0.5336
Obs*R-squared	6.543787	Prob. Chi-Square(6)	0.3651
Scaled explained SS	0.174024	Prob. Chi-Square(6)	0.9999

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.165497	Prob. F(1,8)	0.6948
Obs*R-squared	0.202678	Prob. Chi-Square(1)	0.6526

الملحق رقم 5-13: تقدير النموذج-السودان

Dependent Variable: OUV_INTRA
Method: Least Squares
Date: 01/04/07 Time: 12:14
Sample (adjusted): 1997 2010
Included observations: 14 after adjustments
Convergence achieved after 9 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXP_T)	-0.000741	0.000148	-5.012770	0.0041
D(I_DIVR_EXP)	21.89324	4.664788	4.693299	0.0054
D(IMP_T)	0.000145	5.07E-05	2.854891	0.0356
D(INF)	0.003225	0.001015	3.178417	0.0336
D(ITECH)	0.033781	0.005917	5.709280	0.0023
D(P_ACHAT_EXP)	0.010909	0.003726	2.928108	0.0327
D(TRD_PIB)	-0.072920	0.014361	-5.077810	0.0038
C	0.663477	0.040427	16.41163	0.0000
AR(1)	-0.829224	0.228169	-3.634258	0.0150

R-squared	0.918980	Mean dependent var	0.597841
Adjusted R-squared	0.789349	S.D. dependent var	0.280431
S.E. of regression	0.128709	Akaike info criterion	-1.006433
Sum squared resid	0.082830	Schwarz criterion	-0.595610
Log likelihood	16.04503	Hannan-Quinn criter.	-1.044462
F-statistic	7.089167	Durbin-Watson stat	2.434553
Prob(F-statistic)	0.022581		
Inverted AR Roots	-.83		

Correlogram of Residuals

Date: 01/04/07 Time: 12:17
Sample: 1997 2010
Included observations: 14
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

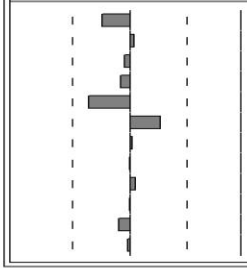

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.258	-0.258	1.1456	
		2	0.035	-0.034	1.1683	0.280
		3	-0.050	-0.053	1.2193	0.544
		4	-0.084	-0.117	1.3761	0.711
		5	-0.386	-0.478	5.0796	0.279
		6	0.282	0.037	7.2991	0.199
		7	0.024	0.119	7.3174	0.292
		8	-0.006	-0.049	7.3188	0.396
		9	0.051	-0.097	7.4375	0.490
		10	-0.001	-0.145	7.4375	0.592
		11	-0.101	0.061	8.2011	0.609
		12	-0.022	-0.011	8.2531	0.690

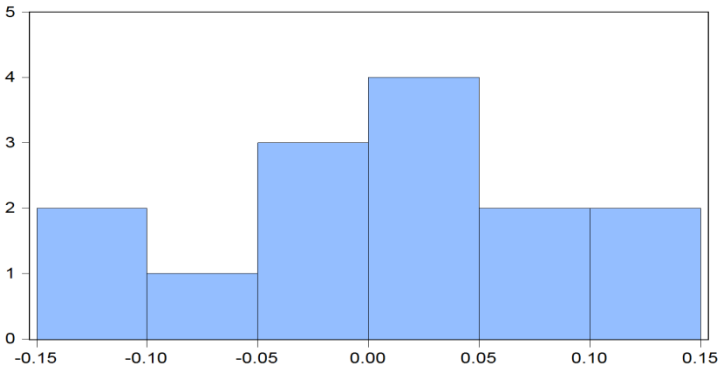

Series: Residuals
Sample 1997 2010
Observations 14

Mean	1.46e-13
Median	0.015635
Maximum	0.107440
Minimum	-0.128632
Std. Dev.	0.079822
Skewness	-0.096967
Kurtosis	1.821012
Jarque-Bera	0.832780
Probability	0.659423

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.680153	Prob. F(2,3)	0.5707
Obs*R-squared	4.367647	Prob. Chi-Square(2)	0.1126

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.117725	Prob. F(7,6)	0.4541
Obs*R-squared	7.923645	Prob. Chi-Square(7)	0.3394
Scaled explained SS	0.414886	Prob. Chi-Square(7)	0.9997

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.002878	Prob. F(1,11)	0.9582
Obs*R-squared	0.003400	Prob. Chi-Square(1)	0.9535

الملحق رقم 5-14: تقدير النموذج-موريتانيا

Dependent Variable: OUV_INTRA
Method: Least Squares
Date: 01/02/07 Time: 02:52
Sample (adjusted): 1994 2011
Included observations: 18 after adjustments
Convergence achieved after 9 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXP_T)	0.004818	0.000372	12.94612	0.0000
D(GDP_N)	-0.002681	0.000247	-10.85599	0.0000
D(IMP_T,2)	0.001180	0.000130	9.085551	0.0000
D(OUV_TOTAL)	-0.056957	0.006129	-9.292541	0.0000
D(P_ACHAT_EXP)	-0.008040	0.002221	-3.620405	0.0040
C	1.093078	0.028562	38.26985	0.0000
AR(2)	-1.072429	0.105016	-10.21205	0.0000

R-squared	0.930036	Mean dependent var	0.966602
Adjusted R-squared	0.891875	S.D. dependent var	0.556384
S.E. of regression	0.182952	Akaike info criterion	-0.273879
Sum squared resid	0.368188	Schwarz criterion	0.072376
Log likelihood	9.464913	Hannan-Quinn criter.	-0.226135
F-statistic	24.37080	Durbin-Watson stat	2.368839
Prob(F-statistic)	0.000010		

Correlogram of Residuals

Date: 01/02/07 Time: 02:52
Sample: 1994 2011
Included observations: 18
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.235	-0.235	1.1655	
		2	-0.313	-0.389	3.3651	0.067
		3	0.124	-0.087	3.7318	0.155
		4	0.086	-0.026	3.9220	0.270
		5	-0.134	-0.108	4.4203	0.352
		6	-0.274	-0.398	6.6692	0.246
		7	0.293	-0.010	9.4828	0.148
		8	0.085	-0.037	9.7432	0.204
		9	-0.232	-0.135	11.895	0.156
		10	0.107	0.001	12.413	0.191
		11	0.232	0.164	15.180	0.126
		12	-0.100	0.053	15.776	0.150

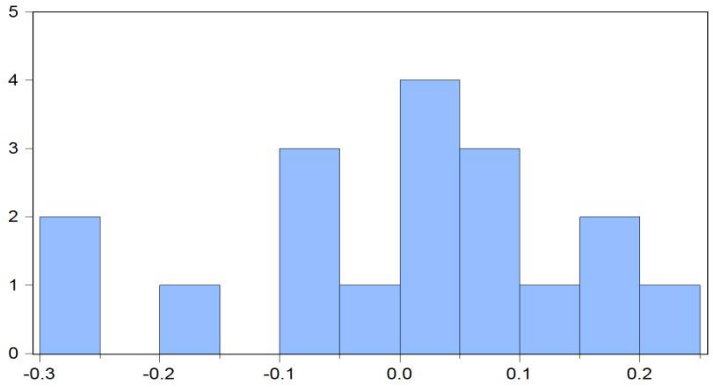

Series: Residuals	
Sample 1994 2011	
Observations 18	
Mean	1.97e-12
Median	0.014277
Maximum	0.227414
Minimum	-0.273869
Std. Dev.	0.147167
Skewness	-0.427634
Kurtosis	2.437980
Jarque-Bera	0.785511
Probability	0.675194

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.832788	Prob. F(2,9)	0.2149
Obs*R-squared	5.209425	Prob. Chi-Square(2)	0.0739

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.039254	Prob. F(5,12)	0.4385
Obs*R-squared	5.439136	Prob. Chi-Square(5)	0.3647
Scaled explained SS	1.460472	Prob. Chi-Square(5)	0.9176

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.032712	Prob. F(1,15)	0.8589
Obs*R-squared	0.036993	Prob. Chi-Square(1)	0.8475